

الجزر العربية والاحتلال الإيراني - نموذج للعلاقات العربية الإيرانية
دراسة وثائقية - أرشيفية

الجزء الرابع

جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية

١٩٧٩-١٩٩٧

دار الحديث

دكتور
محمّد حسن العبدروس

دار الكتاب الحديث

دار العبدروس
للكتاب الحديث

الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية. الإيرانية

دراسة وثائقية. أرشيفية

الجزء الرابع

جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية

١٩٧٩ - ١٩٩٧

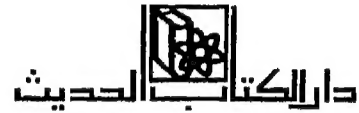
الدكتور/ محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية. هولندا

دار العيدروس للكتاب الحديث

حقوق الطبع محفوظة 1422 هـ / 2002 م



الإمارات	دار العبدروس للكتاب الحديث ص.ب 24393 دبي هاتف 3522887 (04) — متحرك 5932613 (050) فاكس 3522885 (04) ش. خالد بن الوليد — بناية للماجد/ش — 206 / دبي — ا.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد — مدينة نصر — القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 2752990 (00 202) فاكس رقم : 2752992 (00 202) بريد إلكتروني : kdh@eis.com.eg
الكويت	شارع الملاي ، برج الصديق ص.ب : 22754 - 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (00 965) فاكس رقم : 2460628 (00 965) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	تجزئة 'C' رقم 34 — درارية — الجزائر العاصمة ص.ب 061 درارية هاتف رقم : 353035 (021) — 354105 (021) فاكس رقم : 353055 (021) بريد إلكتروني dkhadith@hotmail.com
رقم الإيداع	2001 / 17067
I.S.B.N.	977-350-007-1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» صدق الله العظيم -
سورة الأحزاب آية ٣٣.

جمع رسول الله ﷺ - الإمام عليا والسيدة
فاطمة والإمام الحسن والإمام الحسين رضوان
الله عليهم ثم أدار عليهم الكساء فقال:
هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرجس
وطهرهم تطهيراً.

إِلَهْدِي

إلى سيدنا ومولانا بقية العترة الطاهرة الإمام محمد
الفقيه المقدم، والإمام عبدالله أبو بكر العيدروس الأكبر
وإلى الوالد حسن أحمد علوى العيدروس.
إليهم أهدى هذه الصفحات، راجياً من الله العلى
القدير أن يغمد أرواحهم ويسكنهم الجنة.

مقتضب

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول البشرية وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين .

الحمد لله الذى وفقنى إلى كتابة هذه الدراسة عن مسألة الجزر العربية، تفسر دراسة مسألة احتلال إيران للجزر العربية، جانباً مهماً فى العلاقات العربية - الإيرانية فى فترة مهمة من التاريخ الحديث والمعاصر للخليج العربى، فلم تتم عملية الاحتلال من فراغ بل سبقتها أطماع وادعاءات ومحاولات إيرانية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك من خلال حكم القاجار ثم رضاخان المازندراني وابنه محمد رضا خان حتى مجيء الثورة الإسلامية فى إيران .

تحتل الجزر العربية موقعا مهماً فى مدخل مضيق «هرمز»، حيث تشرف على الخط الملاحي التجارى لمعظم الكيانات العربية فى الخليج العربى، فعن طريقه تمّ صادراتها وواردتها، كما تخرج منه ناقلات النفط، بمعدل ناقلة كل خمس دقائق لتتنقل ما معدله ٨٦٪ من مجموع صادراتها النفطية إلى العالم، كما تشكل جزيرة أبوموسى والطنب الكبرى والصغرى مركزاً للمراقبة يمكن منه السيطرة على الممرات المائية. وأهمية هذه الجزر لا تقل عن أهمية مضيق هرمز نفسه، ومن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على حركة المرور المائى فى المنطقة ويستطيع أن يمارس منها قدراً من الضغط على مجموعة من الكيانات العربية فى الخليج العربى .

جاءت السيطرة الاستعمارية البريطانية على المنطقة لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية على جانبى ساحلها العربى والإيراني، وتحدد موقفها من قضية الجزر العربية فى ضوء تلك المصالح، وكانت بريطانيا تسعى باستمرار للحفاظ على الوضع الراهن لتحقيق أمنها واستقرارها لأنه السبيل الوحيد الذى يحفظ مصالحها ويحقق احتكارها الاستعماري وهيمنتها على الخليج العربى .

استخدمت إيران طرق متنوعة وأساليب مختلفة لاحتلال الممتلكات العربية، وتفجر الوضع فى الخليج العربى بعد احتلال إيران للجزر العربية، ويعتبر هذا الاحتلال



ذو تأثير بالغ في مستقبل الكيانات العربية في المنطقة إذ أن إيران أصبحت تسيطر على مدخل الخليج العربي . وبدراسة تاريخ العلاقات العربية - الإيرانية نجد أن أهداف إيران لا تقتصر على الجزر العربية ولكنها تتعدى إلى الخليج العربي كله . ورغم تغير النظام السياسى فى إيران إلا أنها استمرت فى نهج نفس الاستراتيجية التوسعية ضد الأمن القومى العربى مروراً من الحدود العراقية - الإيرانية حتى مدخل الخليج العربى ومهدداً الحدود الشرقية للعرب وبذلك أصبحت من القضايا القومية العربية التى تمس الأمن القومى العربى فى الجناح الشرقى . ويعتبر هذا النزاع من أهم العوامل لعدم الاستقرار فى الخليج العربى .

ما هى أبعاد المشكلة؟ وما هى دوافع وأسباب الإدعاءات الإيرانية؟ ولماذا استخدمت إيران قوتها العسكرية؟ وما هى مبررات إيران فى احتلالها للجزر العربية؟ وما هى حقيقة النوايا الإيرانية وغاياتها؟ ولماذا تقوم إيران بتصعيد التوتر فى المنطقة؟ ولماذا ترفض نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية؟ سوف نحاول الإجابة على تلك التساؤلات فى هذه الدراسة .

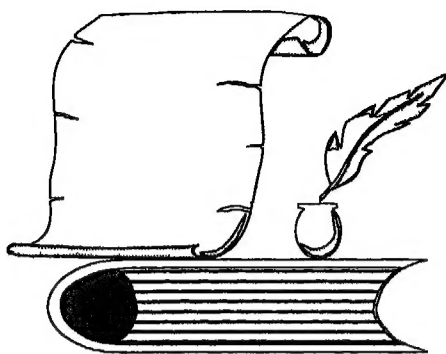
تتناول الدراسة فى الجزء الرابع - ستة فصول - الأول عن السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية ١٩٧٩ - ١٩٩٢ ، الفصل الثانى - الاحتلال الإيرانى لجزيرة «أبو موسى» ١٩٩٢ ، الفصل الثالث - سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيرانى لجزيرة «أبو موسى» ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ، الفصل الرابع - موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ، الفصل الخامس - الموقف العربى من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ، الفصل السادس - الموقف الدولى من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٧ .

وفى الختام آخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار .

د. محمد حسن العيدروس

روتردام. هولندا





الفصل الأول

السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية

١٩٧٩. ١٩٩٢

-
- الإمارات العربية المتحدة والثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ - ١٩٩٢.
 - الثورة الإيرانية وموقفها من الجزر العربية.
 - الإمارات العربية المتحدة والحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٩.
 - عهد الرئيس على هاشمي رفسنجاني.
 - إيران والجزر العربية منذ نهاية الحرب العراقية - الإيرانية وحتى احتلال أبو موسى ١٩٨٩ - ١٩٩٢.

الإمارات والثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩. ١٩٩٢

برزت بعد رحيل الشاه محمد رضا خان المازندراني ونجاح الثورة الإسلامية في إيران في فبراير عام ١٩٧٩ معطيات جديدة في العلاقات العربية الإيرانية توقع البعض عهداً جديداً من العلاقات بين إيران الإسلامية وجاراتها الكيانات العربية في المنطقة، واعتقد بأن الظروف مهيأة لإعادة النظر في هذه العلاقات، وأن القوة الإسلامية في إيران أراحت الشاه محمد رضا خان المازندراني بأحلامه التوسعية في بناء الإمبراطورية الفارسية المعادية والمتنافضة مع المصالح العربية والإسلامية والسافرة المتحدة إلى حد احتلال الأرض العربية للجزر الثلاث عام ١٩٧١ وإلى حد إقامة تحالف غير معلن مع إسرائيل فجاءت الثورة ووجهت ضربة قاسية لهذا التحالف، وأن الثورة الإسلامية أسقطت الشاه الذي نصب نفسه أو نصبته أمريكا شرطياً لحماية المصالح المسيحية الغربية في الخليج العربي بغض النظر عن مصالح العرب فيه وكان عاملاً معوقاً لتحولات اجتماعية في مناطق عربية محددة في جنوب إيران وعربستان تولى تصفيتهما وضربها بقسوة، وقال الإمام الخميني عن العلاقات العربية - الإيرانية وأن الجماهير العربية تتذكر حتى الآن وهي (١) :-

أ - إن إيران لن تلعب مرة أخرى دور الشرطي في الخليج العربي، وإن هذا الدور قد سقط ولن يعود أبداً.

ب - إن إيران ستكون جارا طيباً للأقطار المحيطة لها وسوف تلتزم بمبادئ حسن الجوار ولن تتدخل بأي شكل من الأشكال في شؤون الآخرين.

ج - الخليج إسلامي لأن الدول التي تحيط به من كل جهة هي دول إسلامية.

د - أمريكا وإسرائيل أعداؤنا الألداء. أمريكا هي التي صنعت إسرائيل المعادية للعرب والإسلام.

تفاعل البعض لما جاء على لسان المسؤولين الإيرانيين بأن الاتجاه السائد لدى إيران الإسلامية هو إسقاط نظرية التوسع الفارسي التي انتهجها محمد رضا خان المازندراني وأن إيران الإسلامية سوف تجرى مراجعة شاملة لجميع الاتفاقيات السابقة ومنها الاحتلال الإيراني للجزر العربية. وفي زيارة آية الله خلعالي رئيس المحاكم الثورية المفاجئة للإمارات العربية في الفترة ما بين ٢٨ - ٢٩ مايو ١٩٧٩ ومقابلته للمسؤولين في

١ - د. محمد حسن العيدروس - الإمارات من الاستعمار إلى الاستقلال ص ١٨٢.



الإمارات أكد آية الله خلخالى فى تصريحاته أن الخليج ليس عربيا ولا فارسيا بل هو الخليج الإسلامى ولكن بعد وصوله إلى طهران صرح الدكتور مهدى بارزرجان بأن تصريحات الخلخالى لا تمثل وجهة نظر الحكومة الإسلامية وأنه غير مسؤول فى الدولة، ومنها صدرت تصريحات متناقضة للمسؤولين الإيرانيين بعضها يدعو للتفاؤل والأمل.

بانتصار الثورة الإسلامية فى إيران على حكم الشاه محمد رضا خان عم الابتهاج الوطن العربى، حيث أحس العرب بأن روح التضامن والإخاء سوف تسود العلاقات بين الأمتين العربية والإيرانية من جديد على أسس من الأخوة الإسلامية والعدالة الدولية، فكان الوجدان العربى يتطلع إلى الثورة الإسلامية فى إيران بأن ترفع المظالم وتعيد الحقوق إلى أصحابها لاسيما وأن سماحة الإمام الخمينى قائد الثورة الإسلامية الإيرانية قد أعلن فى باريس فى نوفمبر ١٩٧٨ منهج الثورة الإسلامية وأهدافها وفى طليعتها رفع المظالم والعودة بالعلاقات الإيرانية مع الشعوب والدول الأخرى إلى علاقات طبيعية وحل المشكلات القائمة بين إيران والدول الأخرى وفق المفاهيم الإسلامية، وفى رده على سؤال حول احتلال قوات الشاه الغاشم للجزر العربية وعزم الثورة الإيرانية على إعادتها إلى أصحابها، أكد بأن الثورة قامت لتنصر الحق ولتسحق الباطل ولترفع المظالم التى ارتكبتها نظام الشاه. لقد استبشر العرب والإمارات العربية المتحدة خاصة خيرا فى قيام الثورة الإسلامية فى إيران، وأدى نجاح هذه الثورة إلى ظهور الأمل فى حل قضية الجزر العربية التى طال أمدها، لا سيما وأن كبار المسؤولين الإيرانيين الجدد قد دعوا إلى مراجعة جميع الاتفاقيات المبرمة فى عهد الشاه، ومن منطلق حسن النوايا عملت الإمارات العربية على المحافظة على ما يشبه الحياد فى الحرب العراقية الإيرانية، ومضت الإمارات العربية فى اتصالاتها مع القادة الإيرانيين مطالبة بإياهم بحل تلك القضية بالطرق السلمية عن طريق التباحث الثنائى^(١).

عندما قامت الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ كان الشعب العربى فى الإمارات من أوائل الشعوب الإسلامية التى فرحت بقيام هذه الثورة ليس لأن هذه الثورة تعتبر رجوعاً للإسلام فى هذه الدولة فحسب وإنما لأن الإمارات العربية ترتبط مع إيران منذ القدم بعلاقات متينة بحكم الجوار والتاريخ والتراث المشترك، ولقد وقفت الإمارات العربية بجانب هذه الثورة فى مواجهة أعداء الإسلام من القوى الاستعمارية الطامعة ولكى ينهض هذا الشعب الذى عاش دهوراً مظلمة فى عهد النظام السابق.



وكما طالعنا الصحف اليومية أن الإمارات العربية رحبت بالتعاون الوثيق مع إيران في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بغض النظر عن بعض التجاوزات التي قامت بها إيران في عهد النظام السابق ومنها على سبيل المثال لا الحصر «قضية الجزر العربية» التي سلبتها إيران قبل وبعد الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي. وكان ظن الإمارات العربية أن الثورة الإسلامية في إيران ستعيد هذه الحقوق لأصحابها الشرعيين ولكن بمرور الوقت ودخول إيران في حرب ضروس مع العراق تناست قضية هذه الجزر العربية وأصررت على عدم إرجاعها للإمارات. لم تهانن الإمارات العربية المتحدة بالمطالبة المستمرة باستعادة الجزر العربية إلى حياضها وتأكيد عروبتها في كافة المناسبات ولدى الأوساط العربية والدولية، وقد استبشرت الإمارات العربية خيراً بقيام جمهورية إيران الإسلامية فكان الأمل في أن تعتمد الجمهورية الإسلامية الجارة إلى إعادة الحق إلى نصابه بتسليم الجزر العربية الثلاث إلى الإمارات ورفع العدوان الذي قامت به سلطات الشاه. فقد بعث صقر بن محمد عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم رأس الخيمة برسالة خطية إلى الإمام الخميني هذا نصها:

صاحب السماحة الأخ آية الله روح الله الخميني حفظه الله - طهران - السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يا صاحب السماحة

لقد تحققت إرادة الله جل شأنه فنصر عباده المخلصين المتقين الذين يخشون ربهم، فانتصرت ثورتكم بل ثورة الشعب الإيراني المسلم الشقيق على قوى الظلم والاضطهاد والطغيان «قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً» صدق الله العظيم. وإنني إذ أبارك لكم انتصاركم، بل إنني إذ أبارك للأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها انتصارها لأدعو الله العليّ القدير أن يحفظكم ويرعاكم ويديمكم قائداً مظفراً لهذه المسيرة الإسلامية. إن النصر الذي حققتموه في إيران ستكون له أبعاد كبيرة تعود على جميع المسلمين أينما وجدوا في هذا العالم بالخير والبركة، لأن المسلمين كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، فإن قوى جانب منه قوى البنيان بأكمله. وإن الجمهورية الإسلامية التي أعلتتموها ستكون رائدة للمسلمين ورائدة لكل دول العالم في إحقاق الحق والتمسك بالعروة الوثقى والمبادئ الإسلامية الفاضلة التي سترسم لكل دول العالم كيف يكون الإسلام وكيف يكون النظام الإسلامي والدولة الإسلامية، كيف أن الجمهورية الإسلامية التي أعلتتموها ستعلن الحياض الإيجابية بين المعسكرين الشرقي



والغربي، فليس للمسلمين مصلحة في الانحياز لأى منهما، وكيف أن الجمهورية الإسلامية تعتز بمبادئ الحق والانصاف وتتعد عن هضم الحقوق أو اغتصابها.

وإننى فى رسالتى هذه لكم يا صاحب السماحة، قصدت التهئة والمباركة. فأنا لست فى حاجة لتذكيركم بأن النظام السابق والطغمة الفاسدة المنحدرة قد زُين لها الإستيلاء على جزيرتى طنب التابعتين لإمارة رأس الخيمة منذ أقدم الأزمنة، فاستولت عليهما فى عام ١٩٧١ قوة واقتدارا وظلما فاضحا، ضاربة بعرض الحائط الأخوة الإسلامية وكل القيم والأخلاق الدولية، فأجلوا أهلها المسلمين عن ديارهم وديار آبائهم وأجدادهم واضطروهم للالتجاء إلى رأس الخيمة حيث مازالوا يعيشون فى انتظار الفرج من عند رب العالمين. وما قد جاء الفرج وأهل النصر وزفت البشائر فى أنحاء الأرض من أقصاها إلى أقصاها، وهم يتطلعون لكم ولحكومتكم الرشيدة لإصلاح ماخربه النظام السابق وإعادة الحق إلى نصابه، وإننى أؤكد لكم يا صاحب السماحة أنه لا شىء يثلج صدورنا ويدخل الفرحة الحقيقية إلى قلوبنا أكثر من أن نرى المسلمين فى كافة أنحاء الأرض متكاتفين متعاونين لا يضمحل أحدهم للآخر أى سوء، وإن ظروفنا نحن الذين نعيش فى هذه المنطقة تملئ علينا جميعا أن نتحلى بالأخوة الإسلامية والمحبة الإسلامية قولاً وعملاً، فما أجمل أن تكون شعوب هذه المنطقة كلها متحابية متوادة، الحق رائدها والإسلام منهجها.

إننا يا صاحب السماحة نشعر فى هذه الأيام بأننا أصبحنا أقرب إليكم بكثير، لأننا نحس أن الأخوة الإسلامية - وهى التى تملك علينا شغاف قلوبنا ومجامع نفوسنا - هى التى تفرض علينا أن نتوجه إليكم ونسأل الله تعالى مزيداً من النصر ومزيداً من التقدم والرفاهية لشعب إيران المسلم الشقيق.

بارك الله فيكم وسدد خطاكم على درب الحق والهداية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، رأس الخيمة فى ٩ ربيع الأول ١٣٩٩هـ - ٦ فبراير ١٩٧٩.

تتسم العلاقة بين إيران ومجلس التعاون بالتنافس وغياب الثقة وهيمنة الإرث التاريخي، وصراع الأيديولوجيات وسيطرة وتفشى الجهل المتبادل وغياب الثقة بين الطرفين. هناك خطر حقيقى لدى بعض الكيانات العربية من إيران بينما هناك تحالف مع إيران من كيانات عربية أخرى لخدمة الأمن القومى لكيانات فى المنطقة على حساب



الأمن القومي لكيانات أخرى. هناك مبالغة في الخطر الإيراني لمصالح دول من خارج منظومة مجلس التعاون لخدمة المصالح القومية لتلك الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. إيران ارتكبت الكثير من الأخطاء خلال العشرين عاما الماضية وأضاعت الكثير من الفرص وناصبت العداء سواء عن قصد أو من غير قصد كيانات المنطقة، بتركيزها على الخلافات الأيديولوجية والعقائدية، بإصرارها على تصدير الثورة، بإرسالها رسائل وتصريحات ومواقف متناقضة ومختلفة، بأنهماكها بصراع الأجنحة ومحاربة المعتدلين والاصلاحيين داخليا، باحتلالها الجزر العربية بإصرارها لفترة على تبعية البحرين، ثم التدخل في الشؤون الداخلية لكيانات المنطقة عبر الطابور الخامس وهم الأقلية الإيرانية الكبيرة التي تحمل جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي، دخولها في سباق تسلح، وحرب طاحنة مع العراق ثم احترقت فيها إيران بإصرارها على استمرارها بعد إعادة الاحتلال لمدينة المحمرة. كذلك تحولت إيران إلى ضحية للهيمنة الأمريكية والمقاطعة والحصار الأميركي من طرف واحد. كما أن هيمنة الدولة الإيرانية على المجتمع وتردى الاقتصاد وتدنى أسعار النفط وفقدان الثورة لبريقها في تحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية. لم يساعد إيران على أن تبرر بالوجه المشرق الناجح لثورة إسلامية تريد مصادقة كيانات المنطقة وإقامة علاقات ودية مع دول العالم^(١).

كل هذه العوامل تدفع بشكل طردى إلى هدم أى محاولات لبناء الثقة بين ضفتي الخليج العربي، وتبقى العلاقات مجمدة في عريية، ومحكمة النوايا في وقت كما يرى الإيرانيون وأبناء الجزيرة العربية، أن التحولات الدولية والإقليمية والتحديات المتمثلة بالتحالف، والتحالفات المضادة، في عصر التكتلات والعولمة التي تواجه كيانات المنطقة والعالم الإسلامي تفرض على كيانات المنطقة وإيجاد صيغة للتعاون وسقف أدنى على الأقل من التنسيق على أمل التكامل مستقبلا لتصل إيران إلى أن تقبل في منظومة مجلس التعاون كدولة محورية رئيسية فاعلة تشارك ويكون لها رأى ودور في الترتيبات الأمنية. حتى يتبع مجلس التعاون سياسة الضم (Inclusion) بدلا من السياسة المتبعة حاليا وهي سياسة العزل Exclusion على إيران أن تنتهج أسلوبا مغايرا لسياستها المتبعة حاليا سواء اتجه كيانات المنطقة أو مع الدول الفاعلة في النظام العالمى وتمارس سياسة بناء الثقة والتعاون الذى يولد علاقات أفضل فى المقابل من وجهة نظر إيران، ترى نفسها ضحية الموقع وضحية تأمر الغرب وخاصة الولايات المتحدة وقبل ذلك عندما احتلها

١ - د. عبدالله الشايحي - عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون وإيران. ص ١.

السوفييات والبريطانيون. عندما أسقطت المخابرات الأميركية حكومة مصدق وأعادت الشاه، والتأمر على الثورة ومحاولة إجهاضها لتدمير الثورة والجمهورية وكذلك الحرب الداخلية وصراع الأجنحة. إيران ترى أنه من حقها أن تعيد تسليحها حيث خسرت حوالى نصف ترسانتها العسكرية فى الحرب مع العراق التى استمرت ثمانية أعوام حيث سقط خلالها مليون قتيل وجريح. إيران تصر بأنها تنفق أقل من دول الجزيرة العربية على ميزانية الدفاع والتسلح وأقل من كيانات الخليج العربى على التسلح والدفاع بالنسبة للنتائج العام السنوى. إيران تؤمن بأن هناك مؤامرة تحاك ضدها عبر الإحتواء المزدوج الذى طورته الادارة الاميركية لإخراج إيران عن محيطها وإبقاءها رهينة للغرب. وأن مجلس التعاون يساهم سواء عن إدراك أو بسبب الحاجة للحماية المسيحية الأمريكية والذي يصفها الحمينى بالشيطان الأكبر فى هذه المؤامرة، حيث تصر إيران على الدوام أن أمن الخليج العربى للخليجيين ولا يحق لأحد أن يتدخل من الخارج^(١).

من الأمور التى جرى الترويج لها فى الأوساط الإعلامية أن الثورة الإسلامية أخذت بحماس توجهها فى الدعوة لمبادئها وتصدير ثورتها، إلا أن ما رفعته من شعارات سياسية دينية أرقّت بعض أنظمة الحكم فى الكيانات العربية، حيث وجد المتطرفون الدينيون والمتعصبون المذهبيون فى العمل تحت راية الإسلام وفى ظل الدولة الإسلامية الجديدة سنداً لهم وراعياً لنشاطاتهم.

ورغم أن شعارات الثورة الإسلامية الإيرانية التى تقول باحترامها للحدود الآخرين وأنه بقيامها انتهى دور الشرطى الذى كان يقوم به الشاه فى الخليج العربى، فقد أخلت السلطات الإيرانية بتلك الشعارات وعملت على عكسها فى معالجة قضية الجزر العربية الثلاث. مما أوحى بأن الفكر الإيرانى بزمن الشاه لازال سائداً فى بعض الأوساط فى عهد الجمهورية الإسلامية. وهذا كما يبدو كان تناقضاً فى مصداقية الثورة الإسلامية الإيرانية، هذا الموقف المناقض للأهداف المعلنة. عسر عنه آية الله صادق خلخالى فى تصريح أدلى به خلال زيارته للجزائر فى الشهور الأولى للثورة الإيرانية عقب اندلاع الحرب مع العراق أمام جمع من العلماء الإسلاميين عن أهداف الثورة فى تغيير هوية الخليج العربى من العربية إلى الفارسية حيث قال: بأن الحرب مع العراق كانت خطأ وأضاف: «إن المفروض تحرير الخليج والسعودية ومصر أولاً ثم تحرير العراق ثانياً»^(٢).

١ - د. عبدالله الشايجى - نفس المرجع ص ٢٢.

٢ - أحمد التدمرى - أضواء على العلاقات العربية الإيرانية فى عهدين - ص ١٠.



عما أوحى بالتوجه الإيراني لتصدير الثورة أيضاً إلى خارج إيران، وجعل التخوف مبرراً بين كيانات الجزيرة العربية كان إعلان آية الله الخميني أن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكي المتوارث القيصري، إضافة إلى الخطب الحماسية المتعصبة التي كان يشجب فيها بعض المسؤولين الإيرانيين آنذاك جميع النظم السياسية في الجزيرة العربية ويتهمونها بأنها أدوات للاستعمار المسيحي الأمريكي، ومن ثم رفض السلطة الإيرانية للمقترحات السلمية لإنهاء الحرب مع العراق، مما اعتبره السياسيون العرب والأجانب مضيئاً من قيادة الثورة الإيرانية في تصدير الثورة الإسلامية وتحويل إيران إلى دولة مهيمنة أيديولوجياً على المنطقة تحقيقاً لشعارها (الحرب حتى النصر) وأن كربلاء ليست إلا المحطة الأولى في طريق الوصول إلى القدس. إلا أن ذلك التوجه لم يحقق أى مكسب لإيران أو الثورة الإسلامية فيها سوى العزلة والترقب والتخوف من الآخرين، ولاشك أن الساسة في إيران أدركوا أن لا وجود لفراغ سياسى أو فراغ فى القوة بالمنطقة وخاصة عقب الحرب الخليجية الثانية، ومن هذا الواقع برز الساسة المعتدلون فى إيران يدعون لتحقيق الاستقرار الإقليمى وإلى الحل السلمى للنزاعات الإقليمية وهذا ما شجع الجانب العربى على التفاؤل فى الوصول إلى حل انطلاقاً من المبادئ السلمية لحل القضايا العالقة فى العلاقات بين إيران والجوار العربى وفى طليعتها قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة منذ أيام الشاه. واعتبر استمرار رفض إيران التباحث حول الجزر العربية الثلاث ومواصلتها الاحتلال تعبير عن إصرارها وسعيها لتصبح القوة المهيمنة فى المنطقة طالما أنها لم تستجب لأى دعوة سلمية من الإمارات العربية بخاصة ومن العرب بعامة لحل هذا النزاع، ومضت فى تعزيز وجودها فى الجزر العربية مما يبعث الشك والريبة فى مصداقية التصريحات الداعية للتعاون وحل الخلافات، وهكذا بقيت قضية الجزر العربية عقبة فى طريق التطبيع الكامل للعلاقات. وقد تكون السياسة المعتدلة هى تعبير عن مرحلة انتقالية تمر بها الثورة الإيرانية وتركز على إعادة البناء الوطنى بعد أن أدرك القادة الإيرانيون أن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة أمر غير ممكن، وأن تصدير الثورة الإسلامية أيضاً أمر غير قابل للترحيب به^(١).

كما أن العامل الاقتصادى الداخلى الذى يعانى من الدمار والتشتت وعدم التوازن قد يكون أحد أهم الأسباب فى التوجه العقلانى للتركيز على الدخول لإعادة بناء الاقتصاد الوطنى الذى بدوره يعتبر عاملاً مهماً فى ترسيخ الاستقرار الداخلى الإيرانى

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع - ص ١١ .



وبالتالى يخدم الاستقرار فى المنطقة ، لاسيما وأن إعادة الاقتصاد يتطلب توسيع العلاقات التجارية والاستثمارية مع الجوار العربى . وهذا ماشهدته الساحة الإيرانية فى عهد الرئيس رفسنجانى .

كان قيام الثورة الإيرانية من أهم الأحداث التاريخية فى العصر الحديث فى منطقة الخليج العربى ، ولاشك أن هذه الثورة الإسلامية وماساحبها من تداعيات ، كان لها أكبر الأثر على العلاقات العربية الإيرانية ، وبالرغم من كل شىء فإن نظام الشاه ، كان نظاماً علمانياً ، متحالفًا مع الغرب المسيحى ، بينما طرحت الثورة الإيرانية نظام إسلامى قدم رؤى مغايرة لما هو سائد فى البيئة الإقليمية . ولم تظل إيران حليفًا تقليدياً وصديقاً لإسرائيل ، كما أن عداء إيران للإتحاد السوفيتى ، لم يعد بنفس الصدر السابق ، بل وصلت محل ذلك أشكال من العداء السافر مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة ، ومن هنا اختفى الدور التقليدى الإيرانى القيم «شرطى الخليج» وحل محلها الوجود الفعلى للولايات المتحدة الأمريكية والغرب حفاظاً على المصالح المسيحية العالمية الإستراتيجية ، وبدت بوادر صراع حاد أيضاً بين بعض الكيانات العربية وإيران سواء من مجلس التعاون أو غيرها . وكانت الحرب العراقية الإيرانية هى ذروة هذا الصراع ، كما أن تأييد الثورة الإيرانية للقضية الفلسطينية جاء بعد فترة دخول القضية إلى دائرة المفاوضات بين العرب وإسرائيل ورغبة الغرب والولايات المتحدة فى إنهاء القضية سلمياً ، ومن هنا فإن تدخل إيران فى هذه القضية أدى إلى مخاوف من تعثر المفاوضات الاستسلامية للعرب ، وعلى أية حال فقد تباينت المواقف العربية من الثورة الإسلامية الإيرانية تبعاً للشكل الحضرى الذى تمثله هذه الثورة الإسلامية على هذا النظام وذاك ، فعلى سبيل المثال العراق ونظامه الحاكم ، الذى رأى أن الحرب هى المخرج من هذا الوضع الجديد ، بينما أخذت كيانات مجلس التعاون حذرهما من الوضع الجديد فى إيران خشية أن تؤثر هذه الثورة الإسلامية على الأوضاع السياسية الداخلية ، وخاصة وأن النموذج الإيرانى للدولة قد استند على الإسلام الحركى والثورى كمصدر لبناء شرعية إسلامية جديدة . ولعب مبدأ تصدير الثورة الإسلامية دوراً حيوياً آخر حين ربط الإمام الخمينى تصدير الثورة الإسلامية ببقاء وإستمرار الثورة ذاتها من خلال إعلانه «أن كل القوى العظمى قد قامت لتحتطنا وإذا مابقيتنا فى بيئة منغلقة فسوف نواجه الهزيمة»^(١) .

اتبعت إيران منذ قيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ حتى وفاة آية الله الخمينى

١ - د . جمال زكريا قاسم - العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون ص ٤ .



فى عام ١٩٨٩ مسارا يهدف إلى تصدير الثورة. وليس من شك فى أن مبدأ تصدير الثورة كان عاملا هاما من عوامل التوتر بين إيران ومجلس التعاون وخاصة حين ربط آية الله الخمينى تصدير الثورة الإسلامية ببقائها واستمرارها، وعلى الرغم من وجود المعنى العالمى للإسلام، إلا أن مجلس التعاون أهمية خاصة فى هذا المجال لأسباب جيوبوليتكية واستراتيجية. وعلى الجانب الآخر شكل إعلان تأسيس مجلس التعاون فى مايو ١٩٨١ عاملا آخر من عوامل التوتر بين الجانبين، حيث نظرت إيران إلى ذلك المجلس نظرة سلبية واعتبرته بمثابة حلف موجه ضدها وأداة لإبعادها عن شئون المنطقة، وخطوة للاندماج الاقتصادى والسياسى والعسكرى مما يشكل وضعاً غير ملائم لمصالحها، ووصل بها الأمر إلى أن اعتبرته بمثابة غطاء لمد النفوذ المملكة العربية على كيانات شرق الجزيرة العربية. وفى خلال مرحلة التطرف الثورى مارست إيران سياسة نشطة استهدفت بها رعية الاستقرار فى كيانات شرق الجزيرة، حيث تولت تمويل بعض المنظمات الثورية داخل كيانات الخليج العربية خاصة فى البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، وإنشاء فروع لحزب الله من خلال الطابور الخامس، أى المواطنين ذوى الأصول الإيرانية فى مجلس التعاون مما أدى إلى اندلاع العنف السياسى فى تلك الكيانات، ومن بين ذلك المحاولة الفاشلة للإطاحة بالحكم فى البحرين فى عام ٩٨١ لجماعة حزب الله ذات الأصول الإيرانية، والتفجيرات المتتالية التى حدثت فى الكويت التى وصلت إلى محاولة اغتيال الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت فى عام ١٩٨٥ وكذلك الاضطرابات التى حدثت فى موسم الحج بهدف رعية الصورة التى اكتسبتها المملكة العربية فى العالم الإسلامى حتى أن إيران قاطعت اجتماعات المنظمة ولم تعد إليها إلا فى خلال الحرب العراقية الإيرانية عندما نجح العراق فى كسب تأييد بعض قطاعات الرأى الإسلامى لوجهة نظره فى الحرب الدائرة بينه وبين إيران^(١).

لعل أخطر الاضطرابات حدثت خلال موسم حج ١٩٨٧ حين اتهمت السعودية إيران بتهريب كميات ضخمة من الأسلحة والمتفجرات مما أسفر عن وقوع صدامات بين الحجاج الإيرانيين وسلطات الأمن فى المملكة العربية أدت إلى مقتل مايقرب من أربعمائة شخص، وترتب على ذلك الحادث قطع السعودية علاقتها بإيران فى الوقت الذى قاطعت فيه إيران مواسم الحج لمدة عامين احتجاجاً على تحديد السعودية لعدد الحجاج الإيرانيين بأقل من ثلث العدد الذى كان عليه قبل وقوع تلك الأحداث، كما دعا آية الله

١ - د. جمال زكريا قاسم - نفس المرجع ص ٥.



الخميني إلى وضع الحرمين الشريفين تحت إدارة إسلامية مشتركة، واستجابة لتلك الدعوة نظمت الحكومة الإيرانية مؤتمراً إسلامياً عقد في لندن في يناير ١٩٨٨ بهدف نزع السيادة السعودية عن الحرمين الشريفين. وعلى الرغم مما وصلت إليه العلاقات بين إيران والسعودية من درجة عالية من التردى نتيجة طبيعية للصراع بين قوتين إقليمية متنافستين، إلا أنها كانت في الوقت نفسه تعكس الخلافات الأيديولوجية بين الجانبين، حيث كان كل منهما يعلن عن تمثيله للإسلام الصحيح. وعلى الرغم من المحاولات السابقة التي بذلت بهدف التقريب بين المذهبين السني والشيعة لم تؤد إلى نتائج إيجابية، فإنه ليس هناك ما يمنع في الوقت الراهن من أن يعيد المثقفون العرب والإيرانيون وعلماء الشيعة والسنة فتح حوار جديد للتخفيف من حدة النزعات المذهبية التي كان لها تأثيرها في التباعد بين الجانبين، وعلى الرغم من أن تلك المحاولة لن يكن لها نتائجها الملموسة على المدى القريب، إلا أنه لا بأس من تكرارها^(١).

تعتبر عوامل الشك في نوايا إيران تجاه كيانات الجزيرة العربية من أهم المعوقات في مواجهة نمو العلاقات العربية - الإيرانية، وقد ظهرت أبعاد هذه الأطماع حينما طالبت إيران بالبحرين بإعتبارها جزءاً من إيران، إلا أنها توقفت عن هذه المطالبة بعد الإستفتاء الذي تم إجراؤه في البحرين، كما تأتي المطالبة ببعض الجزر العربية وأجزاء من الأراضي العراقية، وحركة الهجرة الاستيطانية الإيرانية إلى الشاطئ العربي من الخليج العربي لتؤكد التهديدات والأطماع الإيرانية في دول الجوار التي تطل على الخليج العربي. ولقد ظلت الرؤية الإيرانية في التعامل مع كيانات الجزيرة العربية تحكمها دوافع أمنية بإعتبار الخليج العربي منفذاً أساسياً للنفط الإيراني وللحركة التجارية، ولذا رأت إيران أن ضمان سلامة المؤسسات والمنشآت البترولية الإيرانية في الخليج العربي يتطلب سيطرة إيرانية، إلا أنه قد حدثت ولاشك مبالغت في هذا الجانب الأمني فيما سمي بتأمين الساحل العربي للخليج العربي من أي تقلبات قد تنعكس على متطلبات الأمن الإيراني.

الثورة الإسلامية الإيرانية وموقفها من الجزر العربية؛

يسهل على أي باحث أن ينقب في التاريخ البعيد والقريب للعلاقات العربية - الإيرانية عامة وفي منطقة الجزيرة العربية خاصة فيجد العديد من مظاهر التنافس والخصام التي تعكس عوامل محددة، وعلى الفترة المعاصرة يمكن أن يلاحظ سوء الحظ التاريخي

١ - د. جمال زكريا قاسم - نفس المرجع ص ٦.



الذى واكب هذه العلاقات إذا جاز التعبير، ففي الوقت الذى كان العرب يدخلون فيه فى مواجهات سياسية وعسكرية ضاربة لاستخلاص استقلالهم السياسى كانت إيران الشاه تعمل فى تنسيق كامل مع ذات القوى التى يناضل العرب ضدها، وعندما نجحت الثورة الشعبية الإسلامية فى إيران والتى أحدثت تغيرات جذرية فى توجهات السياسة الإيرانية، كان المسار العربى قد بدأ يتسم بقدر واضح من الاعتدال والتقارب مع أعداء الأمس الذين أصبحوا أنفسهم خصوم الثورة الإيرانية. وبعبارة أخرى فقد حدث بصفة عامة ما يشبه تبادل المواقع على خارطة العلاقات الدولية. غير أن الأهم من ذلك أن الثورة الشعبية الإسلامية التى استقبلتها شرائح واسعة من الرأى العام العربى بالإعجاب والتقدير لقدرتها على الإطاحة من خلال نضال سلمى بنظام حكم قوى حاول أن يفصل إيران عن هويتها الحقيقية، ولمواقفها المساندة دون حدود للطرف العربى فى صراعه مع إسرائيل سرعان ما دخلت فى سلسلة من التفاعلات التى أحدثت قدراً واضحاً من التعقيدات فى علاقات إيران العربية عامة ومع الجزيرة العربية خاصة^(١).

جاءت الثورة بنظام حكم يختلف جذرياً فى توجهاته مع معظم النظم العربية القائمة، وحتى لو لم تعمل الثورة الإيرانية وقتها على تصدير هذا النظام إلى محيطها العربى عامة والجزيرة العربية خاصة فإن الأفكار عادة ماتنتقل بسهولة إذا وجدت البيئة المناسبة، ولاننسى فى هذا الصدد عاملين مهمين ساعدا على زيادة الإحساس بحدة هذه المشكلة أولهما البنية المذهبية الدينية للسكان فى عدد من البلاد العربية عامة والجزيرة العربية منها خاصة، وثانيهما صعود حركات «الإسلام السياسى» فى عدد من الكيانات العربية. وقد أفضى هذا كله إلى إدراك عربى ولو على الصعيد الرسمى لنوع من التهديد السياسى الحقيقى الذى تمثله الثورة الإيرانية للأوضاع السياسية العربية القائمة. وكان الإنطباع فى دوائر عربية عديدة فى بداية الثورة الإيرانية بأن طابعها الإسلامى سوف يساعد على حل بعض المشكلات الإقليمية مع جاراتها العربية وبصفة خاصة مشكلة الجزر العربية المعلقة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة. بعبارة أخرى شعر العرب بأن الثورة الإسلامية أسلوب مثالى إلى ذلك الإطار الإسلامى العام الذى تزول فيه خصوصية الاقليم والحدود السياسية على النحو الذى قد يساعد على التوصل إلى حلول لمثل تلك المشكلات الإقليمية. لكن الثورة الإيرانية لم تدع مجالاً للشك فى أن طابعها الإسلامى ليس مسوغاً لتغيير مواقفها فى قضايا تعتبرها منطوية على مصالح إيرانية

١ - د. أحمد يوسف - التطور الإيجابى للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران ص ٢.

وطنية حيوية، وهكذا ورثت الثورة الإيرانية عن نظام الشاه ذات الموقف من قضية الجزر العربية^(١).

جاءت الكارثة الكبرى في العلاقات العربية - الإيرانية المعاصرة متمثلة في الحرب العراقية - الإيرانية التي تعتبر من أطول الحروب وأكثرها تدميراً في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية، والتي يمكن اعتبارها بأحد المعايير حرباً عربية - إيرانية مصغرة، ولقد عكست الحرب العراقية - الإيرانية كافة التعقيدات السابقة في العلاقات العربية - الإيرانية في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران في إعادة النظر في قضية الجزر العربية والبعض الآخر يغالى ويتشدد في اتجاهااته القومية الإيرانية فيؤكد بتبعيتها لإيران بل طالب البعض باعادة استفتاء في البحرين لأن الثورة الإسلامية لاتقر موافقة المجلس النيابي الإيراني السابق، وكان عباس أمير انتظام نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي للحكومة الإيرانية يعلق على تصريحات كريم سنجابي وزير الخارجية الإيرانية في تلك الفترة الذي قال إن انسحاب إيران من الجزر العربية التي تتحكم في مدخل الخليج العربي هي مسألة ليست موضوع مناقشة وأن هذه الجزر أراضي إيرانية، بقوله إن تصريحات وزير الخارجية تحتاج إلى دراسات من قبل الدولة وأنه لم يطرح سلفاً في مجلس الوزراء حتى يصدر بشأنها بيان رسمي، وعند إرسال الصحفي محمود البار حول قول الإمام الخميني أن الخليج إسلامي وأن إذاعة عبادان الناطقة بالعربية استخدمت هذه التسمية يومياً ثم توقفت عن ذلك قال عباس أمير انتظام أنه يسمع ذلك لأول مرة^(٢).

حول هذه التصريحات والآراء المتناقضة من المسؤولين الإيرانيين جعلت وجهة النظر العربية متشككة ومتخوفة بعد أن أراحت إيران الإسلامية كابوس الشاه الطامع في التوسع على حساب جيرانه العرب وإيران لها الآن أن تلعب نفس الدور مرة أخرى ولكن تحت شعارات إسلامية فمرة تنطلق دعوة غير مسؤولة لضم البحرين ومرة يقول أن كل أراضي دول شرق الجزيرة العربية هي تاريخياً جزء من إيران وأن الجزر الثلاث التي احتلها الشاه محمد رضا خان المازندراني عام ١٩٧١ لن يعود شبر منها لأصحابها لأنها هي الأخرى أراض إيرانية في الأصل وقد صرح د. أبو الحسن بنى صدر رئيس الجمهورية الإيرانية في ٢٣ مارس ١٩٨٠ أن إيران لن تعيد الجزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى مادامت الولايات المتحدة تعزز وجودها في منطقة الخليج العربي

١ - د. أحمد يوسف - نفس المرجع - ص ٤.

٢ - د. أحمد يوسف - نفس المرجع - ص ٤.



وعاد الدكتور أبو الحسن بنى الصدر فأكد لجريدة الخليج الصادرة فى الشارقة فى أول مايو ١٩٨٠ أنه يخشى أن يسلم الجزر العربية فتستخدمها الولايات المتحدة قواعد للعدوان ضد إيران كما حدث فى العملية الأمريكية الفاشلة^(١).

جاءت بعد ذلك تصريحات أبو الحسن بنى صدر أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية فى ١٩٨٠ فى إطار حملته على (دول الاستكبار العالمى) ورده على المطالبة العربية بإعادة الجزر العربية إلى الإمارات العربية، قال:

إذا كانت جميع تلك الكيانات التى تقع على ساحل الخليج العربى مستقلة فإننا - عندئذ - كنا سنعيد الجزر إليهم. وقد رددت أجهزة الإعلام الإيرانية القول: إن أمة الإسلام تتغلب على القومية العدوانية، وإن إيران تؤمن بأهمية الإسلام، وعليه كما يقول بعض المسؤولين الإيرانيين: إن الجزر الثلاث ملك للأمة الإسلامية، ولأن الأمة أقوى من القومية فإنه لم يعد هناك مبرر لتخلي إيران عن الجزر العربية. ويأتى الرد على ذلك متسائلاً: هل تبيع أمة الإسلام سلب أرض وحقوق مسلم ومنحها إلى مسلم آخر، وهل العرب الذين نشروا الدعوة الإسلامية ورفعوا رايها خفاقة عالية فى سماء هذا الكون أقل شأنًا بالحرص على القيم الإسلامية وعلى ديار المسلمين والحفاظ على مصالحهم! وهل إعادة الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين خروج على أهمية الإسلام، إننا مسلمون بعمق، وانطلاقاً من حرصنا على الأخوة الإسلامية كانت مطالبتنا الدائمة باسترداد الحق العربى المغتصب الذى استباحه الشاه جوراً وعدواناً وإنه من المنطق الإسلامى أن يرفع الظلم الشاهنشاهى عن الجزر العربية الثلاث فهى جزء من الوطن العربى الكبير الذى لا يمكن أن يساوم على ترابه أحد من العرب^(٢).

بعد قيام الثورة الإيرانية استمرت التصريحات من المسؤولين فى إيران بالتأكيد على عروبة الجزر الثلاث، حيث قال حسين منتظرى: «إننا لانتختلف ولن نختلف على التسمية، وفى الإسلام لا أهمية لموضوع التسمية، ومن حيث الجزر فى نظر الإسلام أن جميع الدول الإسلامية واحدة، ولا حدود فيها»، كما أشار صادق خلخابى إلى أن الخليج العربى خليج إسلامى وأن الحكومة الإيرانية مستعدة لإعادة النظر فى قضية الجزر الثلاث التى سيطر عليها الشاه فى عام ١٩٧١، غير أن الحكومة الإيرانية نفت تلك

١ - د. محمد حسن العيدروس - الإمارات من الاستعمار إلى الاستقلال ص ١٨٤.

٢ - أحمد التدمرى - الجزر العربية الثلاث ص ٨٧ وأنظر جريدة النهار العربى والدولى -

العدد ١٥١ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٠.



التصريحات بعد ذلك حيث أشار إبراهيم يزيدى إلى أن حكومته لاتنوى إعادة النظر فى وضع الجزر الثلاث (وأكد أن الإسم التاريخى هو «الخليج الفارسى» وأن أى تغيير مخالف للمنطق). كما أن بعض أقطاب النظام الإيرانى أعلنوا مرات عدة عن نواياهم تجاه كيانات الجزيرة العربية، وعدم انسحابهم من الجزر العربية. أما وزير خارجية (قطب زاده) الذى زار الكويت فى ٢ مايو ١٩٨٠ و«أبو ظبى» فى ٣ مايو ١٩٨٠ فقد تعرض بدبلوماسية إلى أن هذه الجزر وغيرها أرض إسلامية وأن إيران لاتمارس نوعا من القومية العدوانية، كما قال إنه لا داعى للبحث عن الأصول التاريخية لهذه القضية حتى لا يوجد مزيد من الخلافات بين الأشقاء ثم ختم بدبلوماسية قائلا:

إن كل جزء من أراضى الإسلام تخص كل المسلمين. ويقول د. مرسى عبدالله أنه بمثابة مظهر من تصريحات وبيانات إيرانية حول موضوع الجزر العربية يتضح أنه لم يظهر جديد فى هذه القضية ولا يتوقع أن يكون هناك جديد وذلك لسببين اثنين^(١):

أولا: إن الثورة الإيرانية لم تستقر بعد ولم تظهر فى إيران بعد الحكومة المسؤولة التى تبين عن سياسة إيران الخارجية الجديدة بصورة محددة وكل ما صدر حتى الآن ما هى تصريحات تمثل التضارب وصراع القوى الذى يجرى داخل الثورة فى طهران.

ثانيا: لاتزال الثورة الإيرانية تعيش مرحلة إثبات كيائها والدفاع عن نفسها وتلك هى القضية الكبرى التى تشغل بال المسؤولين هناك وهى تثبت احتدام الثورة فى الداخل ومجابهة التحديات الخارجية ومن هنا فإن قضية الجزر مسألة غير واردة حاليا وإذا نظر إليها فإنها تصور فى مسار القضية الكبرى وهى مسألة الدفاع عن كيان الثورة الإسلامية.

أذاع راديو طهران بأن القوات الإيرانية لن تنسحب من الجزر العربية الثلاث، وأكد الرئيس أبو الحسن بنى صدر ذلك بقوله: إن إيران لن تعيد الجزر العربية الثلاثة التى احتلتها عام ١٩٧١، ونسبت إليه مجلة «النهار العربى والدولى» قوله «لانتوى إعادة هذه الجزر، بل بالعكس أنوى تنظيف الخليج العربى من الوجود الأمريكى ومن كل ما هو مرتبط بالولايات المتحدة». وأضاف «أنه يوجد فى طرف الخليج العربى مضيق هرمز الذى يمر عبره النفط وهم خائفون من ثورتنا فإذا سمحنا لهم بالحصول على هذه الجزر فإنهم سيسيطرون على الممر، أى أن الولايات المتحدة ستسيطر على هذا الممر، فهل يمكن أن نقدم هذه الهدية للولايات المتحدة». وقام وزير خارجية إيران السابق «قطب

١ - د. محمد مرسى عبدالله - المرجع السابق ص ٣٨٦.

رادة» بمهاجمة تصريحات أدلى بها «أبو الهول» أحد القادة الفلسطينيين، حول الجزر العربية، وطالب قطب زادة من منظمة التحرير الفلسطينية بتقديم إيضاح رسمى حول تصريحات «أبو الهول» التى قال فيها أن الجزر العربية الثلاث يجب أن تعود للسيادة العربية بعد إجراء مفاوضات مع الثورة الإيرانية، وأضاف زادة، أن مثل هذا التصريح يدعو للأسف الشديد. وكذلك طالب وزير خارجية العراق سعدون حمادى فى رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة «كورت فالدهايم» بالانسحاب الإيراني من الجزر العربية، لكن قطب زادة عاد وقال «على العالم أن يعرف أننا لن نتخلى حتى عن سنتيمتر واحد من أراضينا». وذكرت الأنباء أن الجزائر ستوسط بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لإعادة الجزر، لكن أحد أعضاء الوفد الجزائرى الذى زار الإمارات العربية فى أواخر عام ١٩٨٠ برئاسة وزير الخارجية الجزائرى محمد بن يحيى قال: بأنه يستحسن تأجيل الموضوع إلى ما بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وذكرت الأنباء أن إيران تؤيد المسعى الجزائرى، وتوافق عليه^(١).

طالبت الإمارات العربية المتحدة إيران بتسوية موضوع الجزر العربية بالطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية المعتمدة على الشرعية الدولية، وذلك فى رسالة بعثت بها إلى الأمم المتحدة. وأعلن راشد عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية أن الإمارات العربية تسعى بالطرق السلمية إلى تأمين عودة الجزر الثلاث وقال لقد طالبنا مرارا بهذه الجزر العربية بالطرق الدبلوماسية، ونحن نسعى بالطرق السلمية للوصول إلى حقنا، ولانريد غير هذا الحق. وفى رأس الخيمة أعلن صقر بن محمد حاكم الإمارة، بأن اتصالات بطرق خاصة قد حصلت مع الإمام الخمينى بشأن الجزر العربية، وأن موافقة مبدئية على التفاهم بشأن الجزر العربية قد أبداها الإمام الخمينى. وقال أن مسؤولية الجزر العربية هى مسؤولية الدولة والأمر يخص الدولة ولايعنى الإمارة فحسب. وقد أيد المجلس الوطنى الاتحادى الجهود التى تبذلها الحكومة لاستعادة الجزر العربية، ودعا إلى البدء فى مفاوضات بين الطرفين لانتهاء أزمة الجزر العربية. لكن رغم ذلك لم تبد إيران تجاوبا ملموسا إيجابيا بل على العكس، فقد قامت مؤخرا بتعزيز نشاطها فى الجزر العربية، حيث ترابط سفينة حربية إلى جانب جزيرتى الطنب، وكذلك توجد طائرات الهيلوكوبتر هناك. وفى بداية العام ١٩٨١، صرح الدكتور على شمس أردكاني السفير

الإيراني في الكويت بأن الجزر إيرانية ولا تقبل التفاوض بشأنها، بل إن إيران قد ذهبت إلى تحذير وتهديد الإمارات العربية المتحدة من إثارة موضوع الجزر أو المطالبة بها وجاء التحذير على لسان الناطق الرسمي الإيراني بهزاد نبوي حيث حذر الإمارات من التورط فيما اسماء «بالمؤامرات الإمبريالية بالمنطقة» وتعلل إيران عدم انسحابها من الجزر العربية بالخوف من التدخل الأمريكي، حيث قال وزير المواصلات الإيراني «موسى كلافتري» الذي زار دمشق «إن المسؤولين الإيرانيين أجروا محادثات مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حول جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى» وأضاف بأن الإيرانيين يرون أن انسحابهم من الجزر العربية سيفتح الباب أمام التدخل الأمريكي فيها وأشار إلى أن القوات الإيرانية باقية فيها حتى لا تستخدم كقواعد عسكرية ثابتة ضد شعوب المنطقة. لكن المصادر الرسمية في الإمارات العربية قد نفت بشدة أى إجتماع بين المسؤولين الإيرانيين والمسؤولين في الإمارات العربية وعلى أراضيها بشأن الجزر العربية الثلاث^(١).

الإمارات والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠، ١٩٨٩

عندما قامت الحرب العراقية الإيرانية وقفت الإمارات العربية موقفًا واضحًا منها ألا وهو الرغبة الأكيدة في وقف هذه الحرب بشتى الوسائل. هذه الحرب المؤسفة التي أكلت كل شيء في طريقها، وأكدت الإمارات العربية سواء أكان ذلك عن طريق إرسال الرسائل أو البرقيات أو استقبالات الحكام والمسؤولين لمسؤولين إيرانيين على موقف الإمارات العربية الثابت تجاه هذه الحرب التي استنزفت طاقات البلدين المسلمين وسببت الدمار الشامل ليس في الدولتين المتحاربتين وحدهما وإنما جر ويلات على دول المنطقة الأخرى، ولا تخدم سوى مصالح أعداء الإسلام والمتربصين بدول الجزيرة العربية، وضرورة أن تقبل إيران لنداء المسلمين ولقرار مجلس الأمن رقم «٥٩٨» التي قبلته إيران مؤخرًا وتقرر وقف إطلاق النار مع العراق وقيام المباحثات بينهما والتي لا تزال متعثرة. والجدير بالذكر أن الإمارات العربية قد تعرضت بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٨م لاعتداء إيراني على حقل مبارك البترول والذي سبب أضرارًا كبيرة على أوضاع النفط ولكن من أجل مساعي الإمارات العربية لوقف هذه الحرب رأت الدولة ضبط النفس ولم تهتم الدولة بعمل أى إجراء انتقامي ضد إيران.

١ - التقرير السياسى لجريدة الخليج - نفس المرجع - ص ١٥.



أما عن العلاقات الاقتصادية فقد كانت قوية منذ قديم الأزل وذلك بحكم الجوار وبحكم الموانئ المفتوحة حيث كانت الإمارات العربية سوقاً رائجة للبضائع الإيرانية وأيضا للعمال والدليل على ذلك وجود عدد كثير من أبناء إيران يحملون جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي وكان من نتائج ذلك أن دخلت الكثير من الأنماط الثقافية على الإمارات العربية منها على سبيل المثال دخلت اللهجة المحلية الكثير من الألفاظ الأعجمية وأيضا الطابع العمراني . وعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران وتلتها الحرب العراقية الإيرانية التي سببت أضرارا كثيرة على الدولتين وأيضا على كيانات الخليج العربي الأخرى، تضررت الإمارات العربية أيضا من هذه الحرب وعلى سبيل المثال شكلت الحرب ضررا كبيرا على تدفق النفط من موانئ الإمارات لدول العالم وأيضا رادت أسعار النفط وأسعار السلع الاستهلاكية والكمالية وأسعار النفط، وقد تعرضت الإمارات العربية لحوادث اعتداء على آبار النفط . ولكن بجانب ذلك وإيماننا من الحكومة بنبد هذه الخلافات ولأهمية وقف هذه الحرب فقد سارعت الإمارات العربية لاقامة علاقات تجارية جديدة واسعة مع إيران وتصدير واستيراد السلع وأيضا التشاور مع إيران في مجال تطورات الوضع في السوق البترولية وأثرها على الدول المصدرة للنفط في منظمة «أوبك» باعتبار أن كلتا الدولتين عضو فيها . واستقبلت غرف تجارة وصناعة الدولة العديد من المبعوثين الإيرانيين لاقامة علاقات تجارية متينة بين الإمارات العربية وإيران وتضمن ذلك فتح المكاتب التجارية الإيرانية في الإمارات وتبادل زيارات الوفود التجارية وإقامة أسابيع تجارية إيرانية وتأسيس شركة ملاحية وزيادة عدد الخطوط البحرية المسيرة بين ميناء بندر عباس وموانئ الإمارات وأيضا زيادة عدد الخطوط الجوية .

طالعنا الصحف بأخبار مفادها أن تجارة إعادة التصدير قد تضاعفت من المنطقة الحرة بدبي إلى إيران والتي وصلت قيمتها إلى ٩٨ مليون دولار في يناير عام ١٩٨٠م ويتنظر أن يتضاعف هذا الرقم إلى إضعاف السوق الإيرانية والذي ترتب على مقاطعة الدول الأوروبية لإيران ولم تجد أمامها إلا أسواق الإمارات العربية القريبة وهذا يدل على العلاقات المتميزة بين الإمارات العربية وإيران .

الانهيار الأمني في منطقة الخليج العربي جراء الحرب مدعوما بالخوف من الثورة الإسلامية في إيران واحتمالات تصديرها إلى الدول المجاورة . كان على دول الجزيرة العربية الأخرى أن تتحرك بشكل إيجابي يحفظ لها أمنها واستقرارها وكان نتيجة لهذا



التحرك، أن عقد مؤتمر وزراء خارجية هذه الدول في الرياض بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨١ وتم التأكيد في ذلك الاجتماع على القلق من التطورات الإقليمية وأثرها السلبى على أمن الخليج العربى واستقراره ورغبة من الدول المجتمعة في المحافظة على كيانها وأمنها القومى فقد تمت الموافقة على مشروع النظام الأساسى لمجلس التعاون الذى أقره قادة المجلس فى مؤتمر قمتهم الأول المنعقد فى أبو ظبى فى ٢٥ مايو ١٩٨١^(١).

منذ أن اندلعت شرارة الحرب العراقية - الإيرانية حملت فى طياتها وثنائها مجموعة من الأخطار ومن أهمها تدخل الدول الأجنبية فى هذه الحرب وزيادة وجودها فيها وتوسيع نطاق الحرب الذى امتد ليشمل دول الجزيرة العربية المجاورة وهذا ما حدث بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وذلك عندما تعرضت منصة فى حقل مبارك الواقع فى مياه الخليج العربى والتابع للإمارات العربية لاعتداء من قبل بعض القطع البحرية التابعة للقوات البحرية الإيرانية، مما أسفر عن حدوث إصابات بشرية وإلحاق أضرار مادية بالغة بالمنشآت البترولية فى الحقل وكان ذلك فى يوم الاثنين ١٨/٤/١٩٨٨، بالرغم من أنها تنقسم لانتاجه مع الإمارات العربية. وكان من ضمن الأسباب التى حدت بإيران عدد ضرب الحقل هو المواجهة البحرية الكبيرة التى وقعت بين أمريكا وإيران فى مياه فيها عدد من العمال، وهددت إيران بالرد بقوة على الهجوم الأمريكى على المنصتين. وقد قام إيران بالهجوم على حقل مبارك وذلك لأن هناك شركة أمريكية تعمل فى الحقل، ولم يكن هنالك مبرر لهذا الاعتداء.

إذ تدين الإمارات العربية مثل هذا الإعتداء الذى لامبرر له على منشآتها الاقتصادية لكونه يتنافى مع سياسة حسن الجوار ويتعارض مع الموائيق والأعراف الدولية التى تؤكد احترام سيادة واستقلال الدول، فإنها تعلن رفضها التام واستنكارها الشديد لمثل تلك الإعتداءات وتؤكد حقها فى اتخاذ كافة التدابير الملائمة للمحافظة على حقوقها وأمنها وسيادتها. والإمارات العربية ترفض مثل هذه الأعمال لأن الإمارات العربية لها مواقف ثابتة تجاه الحرب العراقية - الإيرانية وموقفها ومساعدتها الداعية لوقف النزيف الدموى بين الجارتين المسلمتين، ودائما تريد إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية.

١ - د. معصومة مبارك - نحو أفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران



كتب غانم غباش عن إيران والإمارات العربية والحرب العراقية - الإيرانية في مجلة الأزمنة العربية بتاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٨٠ يقول: (١)

تردد اسم الإمارات العربية كثيرا، وبلا علم منها، أثناء مباحثات إيران الشاه والعراق التي أشرفت عليها الجزائر عام ١٩٧٥ التي انبثقت عنها اتفاقية البلدين حول شط العرب وبقيّة الحدود المختلف عليها بينهما. وكما نصت الاتفاقية على وقف الدعم والتحريض الإيراني للأكراد فقد تضمنت أيضا - وباتفاق سرى - توقف العراق عن إثارة قضية الجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية، والتي احتلتها قوات الشاه باتفاق مع البريطانيين المنسحبين عسكريا من المنطقة في اليوم نفسه - ويبدو أن الشعور بالذنب تجاه الإمارات العربية، وذلك الاتفاق الذي يفرض في مبدأ الالتزام القومي بالإضافة للإقليمي، هو الذي يريد اليوم رج الإمارات العربية في مواقف لم تحدد هي توقيتها ودروب لم تقرر بعد سلوكها. ومن السهل على رئيس الدولة أن يعلن ليس الدعم للعراق فقط بل المشاركة الفعلية في الحرب، لاسيما وأن بعض المسؤولين الإيرانيين ممن لم يستوعب المنطق الثوري الإسلامي ما زال يطلق التصريحات الاستفزازية حول موضوع الجزر العربية. ليس صعبا على رئيس الدولة أن يفعل ذلك، لكنه ليس من صالح شعب الإمارات العربية ولا الشعب الإيراني ولا هو من صالح شعوب المنطقة بأسرها أن تشتبك في حرب انتحارية مدمرة لكل الانجازات الحضارية التي بنيت بعرق هذه الشعوب طوال الثلاثين سنة الماضية، حرب ستزرع في قلوب الأشقاء بذور الحقد والكراهية إلى زمن لا يعلم إلا الله مداه. وقبل التورط في خوض ويلات الحرب كوسيلة، لحل المشكلة المعلقة حول الجزر العربية هناك ألف ميل من الحوار والتفاوض واستخدام الحكمة والموعظة الحسنة لاستعادة أراضينا ودون أن يتكبد شعبنا نتائج تلك الحرب أو يتكبدها شعب تربطنا به وشائج الدين والجوار والتحالف التاريخي في وجه أعدائنا المشتركين.

إن الحكمة التي يتحلى بها رئيس الدولة، والتي تجلت في هذه الأيام الحرجة، لتستحق كل تقدير وإكبار. فقد رأى أن الجميع في هذه المرحلة بحاجة للكثير من ضبط النفس وإبعاد كل ما من شأنه إضرار مزيد من النيران، وتجنب الانزلاق في هاوية الحرب السحيقة. أما قضية الجزر العربية، وهي شأن من شؤون شعب الإمارات العربية ورئيسها، فقد بدأت بمخطط نفذه الشاه، ولم يكن لشعب الإمارات العربية ولا لرئيسها حضور في ذلك المخطط كما لم يكن لهم حضور في الجزائر عام ٧٥. والآن فإن الشعب العربي في الإمارات العربية ورئيسها على ثقة بأنه إن سلب حق لهم على يد



الطاغية المقبور، فلا يمكن لشعب حر ونظام إسلامي ثوري أن يغمط حقوق الآخرين، وهو الشعب الذي ناضل وقدم في سبيل الحرية والعدالة ستين ألف شهيد من خيرة أبنائه وبناته. وعلى ضوء هذه الحقائق فإن الإمارات العربية، عندما تصر على أن تختار هي التوقيت المناسب لبدء الحوار مع الأشقاء، فإنها تضع في اعتبارها الظروف القاسية واللاإنسانية، ظروف المحاربة والتجويع التي يواجه بها العالم الغربي «المتحضر» هذا الشعب الذي لا يريد أكثر من حريته وانعتاقه من التبعية بشتى أشكالها ومصادرها. وحين تتمكن جمهورية إيران الإسلامية من كسر الحصار المحكم حولها ومن التخلص من مشاكل ما زالت معلقة، كمشكلة «الرهائن» واكتمال مجلس الوزراء، وعودة حالة السلام بعد هذه الحرب البغيضة، عندئذ يمكن للحوار والدبلوماسية الهادئة أن يمارسا دورهما المأمول في استرجاع حقوقنا التي سلبها الشاه وليس الشعب الإيراني. وخير ما تفعله الإمارات العربية في هذه المرحلة هو الوقوف إلى جانب الشعب الإيراني المسلم في مواجهة أعدائنا المشتركين من القوى الاستعمارية الطامعة. وواجب الإمارات العربية كما تفرضه أخوة الإسلام بذل كل الوسائل في سبيل مساندة هذا الشعب لينهض بعد عشرات السنين من الظلم والقهر والاستبداد، ومن هذه الوسائل على سبيل المثال، مضاعفة الدور الذي تقوم به موائنا حاليا من خلال حركة إعادة التصدير إلى الموانئ الإيرانية، وهو دور ليس بجديد، فهو يشكل مظهرا من العلاقة التاريخية الخاصة بين البلدين. وهذه العلاقة تفرض على الإمارات العربية، وهي تتمتع بالوفرة المادية وبالطمأنينة والأمن على أرضها وخيراتها من نوايا الشاه التوسعية، بعد أن أطلع به إخواننا هناك أن لا تبخل بما لديها، وأن تواصل الدور الإنساني الذي رسمته لنفسها بسياستها الناضجة خلال الفترة الوجيهة من عمرها والذي سجلت آثاره في قلوب الكثيرين من أبناء أفريقيا وآسيا وغيرها^(١).

ما لوحظ إذن خلال الأيام الماضية في سياسة الإمارات العربية من ترو وهدوء وحكمة لم يكن إلا تواصلا لتراث دبلوماسي رفيع كان يضرب به المثل، واستطاعت تلك السياسة بفضل رئيس الدولة ووزير خارجيتها السابق أحمد خليفة السويدي أن تقرر للبلاد سمعة عربية مشرفة وموقعا دوليا مرموقا. فالقرار الشجاع بقطع النفط إبان حرب ١٩٧٣ سيبقى واحدا من الشواهد البارزة على أصالة المواقف وجذريتها، وقد استمرت تلك المواقف الملتزمة، وعبرت عن نفسها في الدعم السخي لدول المواجهة بعد الحرب.

ولا يمكن أن يغيب عن الأذهان ذلك الدور الذى لعبه رئيس الدولة عبر الجهود المتواصلة فى التوفيق بين الأشقاء العرب (كوساطته بين مصر وليبيا). وما هذه الاشارات للماضى القريب إلا محاولة للتذكير ببعض النماذج المتواضعة لحلقات متواصلة من تراث دولتنا الدبلوماسية الذى تمكن أبنائها المخلصون من مواكبته فى فترة قياسية، وبهذا التراث وتلك السياسة الواعية، استطاعت الإمارات أن تحدد موقفها بوضوح حيال كل قضاياها المصرية وعلاقاتها بالآخرين، وأبرز مثال على ذلك ما عبر عنه رئيس الدولة أثناء زيارته لباكستان، وقبل سقوط نظام الشاه بأيام قليلة عندما سئل عن رأيه فيما يجرى على الساحل المواجه. فى تلك اللحظات الحرجة وفى وقت اختلطت فيه كل الحسابات والموازين. وتغبشت الرؤية رغم قرب الحدث جغرافيا، وعبر عن تخبطه وسوء تقديره كثير من الأنظمة العربية، فى ذلك الوقت، كان رده على ذلك السؤال بمثابة ضوء تسيير عليه سياسة الإمارات العربية تجاه جارتها إيران حين عبر عن تمنياته للشعب الإيراني بالخير والرفاه، وأكد أن ما يجرى في إيران هو شأن أبنائها، والإمارات العربية حريصة على علاقاتها الطيبة بجيرانها.^(١)

وما أحوجنا، فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ خليجنا الخير المعطاء، لبلد كل المساعى واستحضار التجارب القريبة والبعيدة، والاستفادة من عبرها فى سبيل إخماد النيران المشتعلة والهدم المجنون الذى يدمر نتاج عرق الأجيال الماضية وطاقت الأجيال المعاصرة. والذى لن يترك للقادمين فى المستقبل سوى أطلال يلفها القحط. هذه الصورة القائمة للمستقبل، قد تعجل بها أى خطوة ارتجالية أو عاطفية كتلك الخطوات الفردية وغير المسؤولة، ولا بد فى هذه الفترة بالذات من أن تتولى كل جهة اختصاصها ومسؤولياتها. فسياسة الدولة الخارجية لا يعبر عنها إلا رئيسها والوزارة المختصة، ولا يجب أن ترتكب أى تجاوزات لهذه السلطات المحددة الواضحة من جهات أخرى مهما كان حجم تلك التجاوزات وبغض النظر عن حسن النوايا فيها، وحتى لو تطابقت مع السياسة العليا للدولة، فربما يمكن التغاضى عن مثل هذه التجاوزات الخاطئة فى الظروف العادية، أما فى حالة التوتر القائمة، فإنه قد لا يكون هناك متسع من الوقت للتراجع أو مجال لغض النظر. أما حقوق الإمارات العربية، سواء كانت فى الجزر العربية أو أى شبر من أراضيها، فلا يمكن أن تضيق أو يفرط بها. ولكن توقيت المطالبة وأسلوبها أمران تحدهما جهة الاختصاص فى الإمارات حسبما يتمشى ومصلحة أبنائها. وعندما يأتى



الوقت المناسب، فلن يكون مستغرباً أن يقطع الأشقاء المتفاوضون من الطرفين مسافة الألف ميل فى يوم واحد وفى جلسة مشتركة داخل مبنى مجلس الشورى فى الجمهورية الإسلامية فى إيران^(١).

نصت ديباجة النظام الأساسى لمجلس التعاون على مبررات قيام هذا المجلس ومن أبرر هذه المبررات الحاجة للاستقرار مما يعتبر الهاجس الأمنى لهذا المجلس المحاطة بأحداث إقليمية تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومى والإقليمى وقد استمر الهاجس الأمنى مسيطراً على مسيرة مجلس التعاون طوال السنوات الأولى منذ إنشائه بفعل استمرار الحرب العراقية الإيرانية، وكان إعلان توقفها فى ١٩٨٨/٨/٨ إيذاناً بدخول مجلس التعاون وكذلك العلاقات الإقليمية مرحلة جديدة من الاستقرار وبناء الثقة والإمكانات معا^(٢).

عهد الرئيس السيد علي هاشمى رفسنجانى:

شهدت إيران فى انتخاب حجة الإسلام السيد علي هاشمى رفسنجانى رئيساً للجمهورية توجهاً فى السلطة نحو الاعتدال والعقلانية لتحتل القومية الإيرانية الهادئة دوراً أكثر أهمية من ذى قبل مع الإقرار بأن لاتعارض بين القومية الإيرانية والإسلام مع التوجه لإعادة بناء الاقتصاد الوطنى وفق خطط خمسية للتنمية تعتمد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد التكنولوجيا الحديثة وزيادة عائدات النفط والاقتراض من أسواق المال الدولية، وأخذت العبارات الثورية تختفى من فوق الجدران ليحل محلها الإعلان عن السلع والبضائع الأوروبية واليابانية. لقد شكلت سياسة الرئيس رفسنجانى بذلك التوجه تحولا فى مسيرة الثورة الإيرانية وإقرارا بالواقع الذى يقوم على الحقائق التالية^(٣): أن إيران غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة. لابد من التكيف مع ميزان القوى الجديد فى العالم. إن التوجه نحو تحسين العلاقات مع مجلس التعاون يخرج إيران من العزلة التى فرضتها عليها ظروف الحرب العراقية الإيرانية. وتبعاً لتلك السياسة زاد حجم التبادل التجارى مع دول المنطقة بشكل ملحوظ وقامت بعض

١ - غانم غباشى - مجلة الأزمة العربية - بتاريخ ١٠ / ٨ / ١٩٨٠.

٢ - د. معصومة مبارك - المرجع السابق ص ٢.

٣ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ١١.



الاستثمارات لمجلس التعاون في إيران ضمن سياسة المصالح المشتركة التي أدت إلى التقارب بين الجانبين، وبرغم ذلك بقيت تركة الشاه في احتلاله للجزر العربية الثلاث العائق القابل لقلب كل حالات التقارب والتعاون العربي الإيراني.

تمر العلاقات العربية - الإيرانية عامة وفي منطقة الجزيرة العربية خاصة بمنعطف أو مرحلة تحول تتراوح فيه مابين إرث مضطرب يسهل إيجاد عوامل ومظاهر الصراع فيه إلى حد إمكان الاستسلام لنوع من حتمية التنافس والخصام بين طرفي العلاقة وحاضر يموج بتغيرات جذرية إقليمية وعالمياً على النحو الذي يستوجب طرح ذلك الإرث أو على الأقل التنقيب فيه عن القواسم المشتركة بما يمكن الطرفين من الالتفات إلى ضرورة بناء تعاون وثيق بينهما يعينهما معاً على مواجهة متغيرات عاصفة يمكن أن تكون محصلة تأثيراتها النهائية شديدة السلبية على الطرفين. ولعل مما يدعو إلى الإطمئنان النسبي أن نلاحظ أنه بينما سادت لغة الصراع الخطاب السياسي والإعلامي الإيراني والعربي عقوداً من الزمان فإن الدعوة إلى التقارب وتطوير التعاون بين الجانبين قد بدأت تسلك إلى ذلك الخطاب مع بداية عقد التسعينات خافتة وحذرة في البداية ثم واضحة ظاهرة بعد ذلك، وما هذا اللقاء سوى مثال من الأمثلة العديدة التي تعكس الرغبة في التطوير الإيجابي للعلاقات العربية - الإيرانية إحساساً بالمتغيرات البنوية التي صارت تدفع في هذا الاتجاه. على أن التطوير الإيجابي لهذه العلاقات عامة وفي منطقة الجزيرة العربية خاصة ليس مجرد رغبة تبديها وتتحمس لها أطراف العلاقة. وإنما هو عملية شديدة التعقيد تتطلب انجاز مهام محددة وتنطوي على صعوبات ليست بالهينة ينبغي المصارحة بشأنها على النحو الذي يمكننا من تطوير فهم مشترك لها، ومن ثم محاولة التوصل إلى أنسب السبل لانجاز تلك المهام والقضاء على هذه الصعوبات التي تنبع جميعها سواء من أطراف العلاقة ذاتها أو من محيطها الاقليمي والعالمي^(١).

رغم احتلال قوات الشاه لأرض ومياه إماراتية عربية، فإن الإمارات العربية لم تكن العداء لإيران بل استمرت في سعيها لإقامة علاقات طبيعية معها واستمرت طيلة الأعوام بالمطالبة الدبلوماسية الهادئة من الجارة إيران بإعادة الجزر وإجراء محادثات ثنائية مباشرة لإزالة أية مخاوف قد تنشأ في ظن إيران لدى إعادتها للحق العربي إلى أصحابه. وكانت الإمارات العربية ولازالت تمضي وفق سياستها الرصينة. مبدية الاستعداد التام لإزالة كل أسباب التوتر مع دول الجوار وفي طليعتها إيران. وفي ذلك أكدت



الإمارات العربية أنها النموذج في الحرص على مبدأ حسن الجوار والتعايش السلمي وإبداء الاحترام المتبادل في علاقاتها الخارجية وعدم التدخل في شؤون الآخرين. وانطلاقاً من الحرص الدائم لرئيس الدولة على الأمن والاستقرار في منطقة الجزيرة العربية وعلى علاقات حسن الجوار بين دوله، دعا رئيسها الجارة إيران مراراً لحل قضية الجزر العربية الثلاث عن طريق الحوار وبالطرق السلمية وقال: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعربت عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١. وإننا لانزال ننادى بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تمسحاً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول»^(١).

بقيت قضية الجزر العربية المحتلة رغم السياسة الإيرانية الداعية للاعتدال دون معالجة ولم تلق هذه القضية أى اهتمام من الحكومات الإيرانية المتعاقبة، التي اعتبرت أن هذا الاحتلال أمر واقع وأنه مكسب لإيران بل إن تلك الحكومات تبنت نفس الادعاءات التي أطلقها الشاه ومضت على نهجه في تحويل البنية السكانية والطبيعية للجزر العربية الثلاث بما يخالف ما كان متوقفاً من الثورة الإسلامية تجاه ما ارتكب الشاه من مظالم وعدوانه الغاشم على جيرانه، بل إنه زيادة على ذلك العدوان حولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة تلك الجزر العربية إلى معسكرات للجيش تضم المطارات والموانئ الحربية. وانحصرت الردود الإيرانية على الدعوات السلمية للإمارات العربية وللأشقاء العرب وللمحيين للسلام في العالم، بالموافقة المشروطة للتفاوض الثنائي مع الإمارات العربية باستبعاد بحث قضية الاحتلال الشاهنشاهي لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، والاقتصر في التباحث ضمن مذكرات التفاهم حول جزيرة أبو موسى فقط، تلك المذكرة التي أجهضتها التجاوزات الإيرانية المتوالية ابتداء من عملية التطهير العرقي بمضايقة سكان الجزيرة العرب ودفعهم للهجرة خارج الجزيرة وإنهاء بعملية الضم الفعلي للجزيرة لتكون خاضعة للحكم الإداري الإيراني. وما القيام بمناورات عسكرية واسعة شملت الجزر العربية الثلاث وتعدت على المياه الإقليمية للإمارات العربية إلا دليل واضح أمام العالم عن سلوكيات إيران تجاه قضية الجزر العربية الثلاث^(٢).

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق - ص ١٠.

٢ - أحمد التدمري - نفس المرجع ص ١١.

إيران والجزر العربية منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية حتى احتلال أبو موسى

١٩٨٩، ١٩٩٢.

إن التحولات التي طرأت على السياسة الإيرانية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ووفاء آية الله الخميني وانتهاء مرحلة التطرف الثوري وجنوح السياسة الإيرانية إلى العقلانية، كان لها أثرها الواضح في التقارب بين إيران وبين مجلس التعاون. ولعلنا نلمس بوادر ذلك التقارب، حين عقدت إيران في نوفمبر ١٩٨٩ مؤتمراً دولياً في طهران تحت عنوان الخليج كان من أبرز توصياته دعوة مجلس التعاون إلى التضامن والتعايش السلمى مع إيران، وقد عكست تلك التوصيات توجهات السياسة الإيرانية التي بدأت تركز على المصالح أكثر من الاعتبارات الأيدلوجية، واعتراف إيران بحاجتها إلى علاقات أكثر استقراراً مع جيرانها وشركائها التجاريين نتيجة أوضاعها الاقتصادية المتردية بسبب الخسائر الفادحة التي تكبدتها خلال حربها مع العراق وعدم استقرار أوضاعها الداخلية، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك إدراكها لعجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة أو عن تصدير ثورتها. وقد استجابت دول مجلس التعاون للمبادرات الإيرانية، وكانت الكويت في طليعة دول المجلس التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية بإيران بعد قبولها وقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٨٨، وذلك على الرغم من الانتقادات الحادة التي وجهتها إيران للكويت من مسألة رفع أعلام الدول الكبرى على شاحنتها النفطية^(١).

كما اتفقت إيران والسعودية في مارس ١٨٨٩ على إعادة علاقاتهما الدبلوماسية التي كانت قد قطعت بسبب أحداث الحج في ١٩٨٧، وإثباتاً لحسن النية صرحت المملكة العربية لـ ١١٥,٠٠٠ إيراني لأداء فريضة الحج، وهو ضعف العدد الذي كانت قد حددته من قبل. وليس من شك في أن الموقف الحيادي الذي وقفته إيران من أزمة الخليج الثانية أدى إلى تطبيع علاقاتها بالكويت وبغيرها من دول مجلس التعاون، حيث شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تحسناً ملموساً وساد المنطقة شعور بالتفاؤل بأن إيران دولة صديقة وأن عليها أن تساهم بدور إيجابي في أمن الخليج العربي. غير أن فترة توافق المصالح لم تستمر طويلاً إذ لم يلبث أن عاد التوتر من جديد حين أثرت مشكلة الترتيبات الأمنية، فمع انتهاء حرب الخليج الثانية وما نجم عنها من تدمير جانب لا يستهان به من القوة العسكرية المنافسة لها، أخذت إيران تؤكد على إيجاد تحالف بينها وبين

١ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق ص ٦.



مجلس التعاون، والرفض الكامل للمعاهدات الدفاعية الثنائية أو لمشاركة أية عناصر خارجية فى أمن الخليج العربى مثل امريكا والدول الغربية، ومن ثم كان رفضها لميثاق دمشق مارس ١٩٩١ ومهاجمتها للدول التى أبرمتها وفى مقدمتها مصر وسوريا، وأصبح واضحاً أن تصور إيران للأمن يرتبط بعزل دول مجلس التعاون عمقها الاستراتيجى عن الوطن العربى وإقامة نظام أمنى محدود يسمح بهيمنتها على المنطقة، ومن ثم عاد الطموح الإيرانى ليعزز من دورها فى الخليج العربى. وكان مما يذكى ذلك الطموح التغيرات التى طرأت على المناخ الإقليمى الذى جعلته أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها. ومن أبرز تلك التغيرات تراجع العراق عسكرياً والانهيار الدرامى للاتحاد السوفيتى مما قلل من التهديدات التى كانت إيران تواجهها على حدودها الشمالية والغربية وبالتالي تخصيص قدر أكبر من مواردها وطاقاتها للساحة الجنوبية^(١).

مثل النظام الإيرانى بأهدافه التوسعية هاجساً أمنياً للخليج العربى على مدار التاريخ الحديث، حتى فى ظل تلك التغيرات الحادة التى حدثت أو التى لحقت بنظامه السياسى من جراء نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ والتى رسمت النوايا بطابعها تحت شعار تصدير الثورة، وهو ما تمخض آنذاك عن حرب مدمرة استمرت قرابة ثمانى سنوات واستهدفت استنزاف نظام آيات الله الإيرانى وشل قدرته فى تصدير الثورة عبر الجزيرة العربية. وللأسف فقد أرخت تلك الحرب لتنامى النفوذ الإيرانى فى المنطقة على حساب الإخلال بتوازن القوى التقليدية، وهو ما تبدى فى تدخل طهران السافر فى الترتيبات الأمنية للخليج العربى وخرق إتفاقية الشارقة لعام ١٩٧١ والمتعلقة بترتيبات السيادة على جزيرة أبو موسى^(٢). وعلى الرغم من عمق التغيرات التى أصابت منطقة الجزيرة العربية عقب تلك الأزمة للعراق، بعد نجاح القوات الأمريكية وحلف الأطلسى فى هزيمة الجيش العراقى فى الكويت وأدت إلى نسف معادلة الأمن، ناهيك عن آثارها فى زيادة فعالية آليات الاختراق الإيرانى للمنطقة، إلا أنه من الخطر إغفال الطابع التوسعى للمشروع الإيرانى الذى وجد فى تلك التطورات الفرصة مهيأة للوثوب وإستعادة مكانته التى فقدها بسقوط الشاه كقوة إقليمية ويمتلك البرنامج العسكرى الإيرانى على منظومة الأمن فى الخليج وهو الشق النووى، حيث تواترت فى الآونة الأخيرة وعقب الانقلاب الفاشل

١ - د. جمال زكريا قاسم - نفس المرجع ص ٦.

٢ - مجلة الشروق - ٢٥ / ١١ / ١٩٩٢.



فى الاتحاد السوفيتى المنحل العديد من التكهّنات حول نجاح إيران فى الحصول على أسلحة نووية، وهذا يمثل بعداً آخر فى مخطط التوسع الإيرانى^(١).

وعلى الرغم من أن برنامج التسلح السالف الذكر وهو اجس التوسع الخليجى التى بدت مؤشراتنا فى أبو موسى بالإضافة إلى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى قد تلوحان كإمتداد لثراث الحقبة الخومينية وعقيدة تصدير الثورة الإسلامية. وإذا كانت المكاسب سائلة الذكر تجد منطقها فى طبيعة التغيرات التى شابت المنطقة العربية على مدار العامين الماضيين والهزة العنيفة التى أصابت ميزان القوى الإقليمى بما يعطى لإيران اليد الطولى فى الخليج العربى، إلا منطق الأزمة ذاته يظل مبهماً خاصة مع إصرار نظام طهران على إدارة دفة الأزمة لإبتزاز دول مجلس التعاون، وهو ما اتضح من خلال تصريحات بعض المسئولين الإيرانيين والتى تطالب الإمارات العربية بدفع تعويضات مالية مقابل خسائر حربها مع العراق. إذا كان الوضع يختلف كيفيا، نظرا لكون الأزمة مارالت فى أطوارها الأولى وضآلة تأثيرها على الأوضاع فى الخليج العربى وإذا كانت الأبعاد السابقة تصادر على إحتمال النهايات المتشابهة، إلا أن أزمة الجزر العربية تظل محيرة فى تلك المستجدات ذاتها، خاصة بعد برهنة النهاية الكارثية لأزمة الخليج الثانية، إضافة إلى طبيعة التغيرات التى شهدها النظام الإيرانى فى الفترة الماضية والتى تؤكد على تراجع الجناح الدينى المتشدد لصالح تحالف رافسجنانى المعتدل والساعى لصياغة سياسة عقلانية تكرر النفوذ الإيرانى، بالاستفادة من اختلال التوازنات التقليدية فى المنطقة عوضا عن آليات تصدير الثورة الإيرانية التى تراجعت برحيل الخمينى^(٢).

ورغم المحاولات الإيرانية للتقارب مع كل من المملكة العربية والكويت وقطر، والسعى لحل الأزمة الأفغانية، وفتح قنوات الحوار مع الولايات المتحدة، إلا أنها ما زالت تتخذ مواقف خارجية متضاربة، فهى لم تتخذ خطوات فعلية للتخفيف من حدة الخطاب السياسى ضد مجلس التعاون، والتى ظهرت فى الحملة الصحفية العدائية التى شنتها الصحف الإيرانية على المجلس عندما بدأ الحديث عن الجزر العربية المحتلة، ولاتزال تتمسك بمواقفها المضادة للمصالح فى مجلس التعاون سواء بتصعيد سباق

١ - مجلة الشروق - ٢٥/١١/١٩٩٢.

٢ - مجلة الشروق - ٢٥/١١/١٩٩٢.



التسلح التقليدي وغير التقليدي، أو بعدم التزامها بمسؤوليتها داخل منظمة الأوبك. ولا زالت إيران ترى أن تقاربها مع السعودية يتيح لها توحيد القوة الرئيسية في مجلس التعاون، وربما يكون للسعودية أسبابها في هذا التقارب، إلا أن إيران لم تأخذ بعين الاعتبار أن الأمن والاستقرار في المنطقة لن يتحققا إلا من خلال إقامة علاقات حسن جوار مع جميع جيرانها. ويؤدي كل هذا التضارب والغموض في طبيعة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه كيانات مجلس التعاون، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن إيران ذاتها تبدو غير مستعدة لكي تفهم أهمية مجلس التعاون بالنسبة إليها. والواقع يفرض على إيران أن تهتم بتحقيق مصالحها - الاقتصادية بالدرجة الأولى - في حدود الإمكانيات المتاحة في الوقت الراهن وليس ما تطمح إلى تحقيقه على أسس أيديولوجية، حتى تغلب على التناقضات الواضحة في سياستها الخارجية^(١).

وفي ظل زخم الأطروحات المتناقضة وتصادد الصراع الداخلي في إيران وانعكاساته الخارجية، فإن استقراء حقيقة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وثوابتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، والوقوف على حقيقة القدرات العسكرية الإيرانية واستخداماتها المحتملة، هو وحده ما يستطيع أن يؤكد أو ينفي حقيقة التهديد الذي تمثله إيران لأمن الخليج العربي واستقرار المنطقة. إن الرؤية الاستراتيجية لحقيقة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تؤكد على وجود ثوابت مرتبطة بمصالح إيران الحيوية الاستراتيجية ونظرتها للهيمنة على المنطقة. ومن ثم فإن منطلقات تحديد المصالح القومية والسياسة الخارجية والأمنية في عصر الثورة لم تختلف عنها في عصر الشاه. ومن هنا نجد أن إيران الثورة لم تختلف في جوهرها الأمني عن إيران الشاه، حيث تسعى لتحقيق العديد من الأهداف الخارجية دون النظر لأية مصالح حيوية للدول الأخرى، وهذا في حد ذاته يحمل تهديداً مباشراً لأمن الخليج العربي، بل والمنطقة العربية بأسرها. وتتركز هذه الأهداف فيما يلي^(٢):

تهيئة أنسب الظروف لفرض مصالح إيران الحيوية في المنطقة من خلال تمسكها بمحاولة الهيمنة على منطقة الخليج العربي. وإذا كانت إيران قد تمسكت بالهدف نفسه والوسائل ذاتها خلال حكم الشاه برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تهدف إلى تحقيقه الآن من دون أن يحدث تغيير يذكر بين نظام الشاه ونظام الجمهورية الإسلامية من

١ - د. جمال سند السويدي - مأزق السياسة الإيرانية في الخليج ص ١٧.

٢ - د. جمال سند السويدي - نفس المرجع ص ١٧.



حيث النظرة الإيرانية، أو يخفف من حدة الخطاب الإيراني وتلويحه باستخدام القوة لفرض المصالح الذاتية. وضرورة الحفاظ على تدفق النفط الإيراني للأسواق العالمية وتوفير أقصى قدر من حرية الحركة في تداوله، وهو الهدف الذي تسعى إيران لتحقيقه من خلال تمسكها بسياسة التهدة مع السعودية. وفرض المفهوم الإيراني لأمن الخليج العربي وما يمثله ذلك من إمكانية انفردا بالقوة العسكرية والسيطرة على باقى دوله بما يخدم مصالحها. والتنافس التقليدى مع العراق على فرض السيطرة على المنطقة. ولذلك فإن عملية ترسيم الحدود بين إيران والعراق والمستمرة منذ عام ١٩٧٥ لم تتم بعد، ومازالت الاتهامات متبادلة حول موضوع الأسرى، هذا بخلاف قضية الطائرات العراقية الموجودة فى إيران منذ حرب الخليج الثانية (١١٩ طائرة)، فضلا عن قيام كلا البلدين بإيواء ودعم جماعات المعارضة للنظام الحاكم للبلد الآخر. وتعظيم قيم الأمن الإيراني على حساب أمن الإقليم ككل، واعتبار ذلك سبيلا لحل المشكلات الاقتصادية المتفاقمة، ومن ثم معارضة أية نشاطات تحمل تصورا مختلفا لتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة. ولذا تعارض إيران السلام العربى - الإسرائيلي ولكن من دون أن تطرح أى بديل، وتعارض حل مشكلة الأكراد، وتعرقل حل المشكلة الأفغانية بإذكاء الحرب الأهلية بين فصائلها، وتتدخل فى الشؤون الداخلية للعديد من الدول المجاورة لها.

أما فيما يتعلق بالرفض الإيراني للتواجد العسكرى الأجنبى والذى ينطلق من إيمان إيران بأن أمن الخليج العربى هو من مسئولية دوله، فقد صرح الرئيس الإيراني (هاشمى رفسنجانى) فى ١٢/٨/١٩٩٠ «بأن وجود القوات الأجنبية فى المنطقة أحدث توترا بها وبأن إيران هى البلد الوحيد الذى يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن المنطقة ومواردها النفطية». يتضح من هذا التصريح أن إيران تسعى فى تلك المرحلة الصعبة من مراحل التدهور الأمنى فى منطقة الخليج العربى أن تلعب دور راعى الأمن وأنها البديل المناسب والوحيد عن أى قوى أخرى خارجية ولكن واقع الأحداث سواء خلال الحرب العراقية الإيرانية أو بعدها وكذلك مسار الحرب العراقية - الأمريكية يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الرئيس الإيراني قد بالغ كثيراً فى تقدير قوة إيران. كما أن إيران فى تلك الحقبة الصعبة قد أصرت على مبدأ أن أمن الخليج العربى هو مسئولية الدول الواقعة على شواطئه أى لابد أن تعتمد الترتيبات الأمنية الإقليمية على العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية والجغرافية المشتركة بين دول المنطقة، وفى هذا دعوة صريحة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمشاركتها فى أية ترتيبات إقليمية فى المنطقة. حيث أعلن الرئيس

رفسنجاني من أن «إيران قادرة ومستعدة للقيام بدور القوة التي تدعم الاستقرار في المنطقة». وفي مقابل هذا الدعوة فإن إيران ترفض أية مشاركة خارجية حتى لو كانت عربية في الترتيبات الأمنية الإقليمية على اعتبار أن هذا شأن خليجي. ومن هنا جاء رفض المسئولين الإيرانيين لإعلان دمشق «إعلان دمشق لا يعدو إلا أن يكون حبراً على ورق»^(١).

أعلن ولايتي بهذا الخصوص إلى «أن أي ترتيبات أمن في منطقة الخليج العربي الحساسة لا تكون طهران جزءاً أساسياً فيها مصيرها الفشل وأن خطط استجلاب دول من الخارج لإقامة نظام أمن في المنطقة يمثل مدرسة فاشلة في التفكير». وفي شهر سبتمبر عام ١٩٩٠ وأمام الاجتماع الخامس والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن وزير خارجية إيران «أنا قد أعلننا ولمرات عديدة وعبر هذا المنبر على أن إقرار السلام واستتباب الأمن الدائم في المنطقة لا يأتي إلا عبر بلدان المنطقة ذاتها وأن القواسم الكثيرة القائمة بين هذه البلدان، هي الدافع الرئيسي للتضامن والتلاحم فيما بينها. كما أنها توفر القدرة والطاقة اللازمة للحفاظ على أمن المنطقة دون تواجد أو تدخل أجنبي». مما سبق يتضح أن السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي تهدف إلى إخراج الوجود الأمريكي من المنطقة، بل وتكيل الاتهام إلى أن هذا التواجد قد أدى إلى تدهور أمن المنطقة وزيادة حدة التوترات الإقليمية. وهذا القول إذا قارناه بالواقع لمجده ليس دقيقاً حيث أن الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي في فترة ما قبل الانسحاب البريطاني منها كان مستتباً والتوترات في حدودها الدنيا ليس بسبب أن الوثام كان يسود بين دول المنطقة بل لأن بريطانيا بما لها من قوة ونفوذ استطاعت أن تكبح جماح عوامل التوتر وتزايدت بذلك مؤشرات الاستقرار. أما بعد الانسحاب البريطاني فكما توضحه الأحداث انفجرت الرغبات المكبوتة في التسلط والتسيد التي كان يحملها (شاه إيران) وانفلت زمام الأمن في المنطقة. واستمر الانفلات الأمني إلى أن قامت الحرب العراقية الإيرانية التي حدثت بفعل أطراف خليجية ولم يتدخل الخارج بصنعها أو باستمرارها حيث أن دول من المنطقة كانت كفيلة بإشاعة التوتر وانهيال الأمن الإقليمي بشكل عام وليس فقط الأمن القومي للدولتين المشتركين في الحرب^(٢).

وإذا كان من المسلم به الاعتراف بحق الدولة الشرعي في الدفاع عن نفسها ضد

١ - د. معصومة مبارك - المرجع السابق ص ١٨.

٢ - د. معصومة مبارك - نفس المرجع ص ١٨.

أى تهديدات، إلا أنه من غير المقبول أن تصبح الطموحات العسكرية مصدراً لتهديد أمن واستقرار الدول الأخرى، حيث تسعى إيران لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية وأسلحة دمار شامل، الأمر الذى يشكك فى حقيقة نوايا وطموحات النظام الإيراني، بل ويؤكد إصرار إيران على فرض تصورها الأمنى على المنطقة. وفى سبيل تحقيق إيران لأهدافها فى منطقة الخليج العربى نجدها تنتهج سياسة خارجية تعمل على محورين أساسيين^(١):

١ - الجنوح لإثبات الذات وامتلاك القوة، باستعراض قدراتها العسكرية الاستراتيجية أحياناً والميل للمواجهة أحياناً أخرى.

٢ - التهدة والمبادرات التوفيقية مع دول الجوار الجغرافى وبعض الدول الأوروبية لتحول دون عزلها أو احتوائها سياسياً واقتصادياً.

يؤكد هذا على استمرار تمسك إيران بثنائية «التعاون والمواجهة»، بمعنى أنها تقوم بتبادل الزيارات الخارجية على مختلف المستويات خاصة مع القوى الإقليمية العربية مثل السعودية ومصر وسوريا سعياً لبناء جسور التعاون، وفى الوقت نفسه تسعى للحفاظ على استمرار الخلل فى توازن القوى العسكرية بينها وبين كيانات الخليج العربية، بل وتؤكد امتلاكها لقدرات عسكرية فوق تقليدية وأسلحة دمار شامل لتشير إلى حفاظها على استراتيجية المواجهة التى تضمن لها فرض مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية بالقوة على أى دولة أخرى فى المنطقة. وهذا يعنى أن استراتيجية التعاون تجرى مع الدول القوية فى المنطقة، واستراتيجية المواجهة هى أسلوب التعامل مع باقى الدول^(٢).

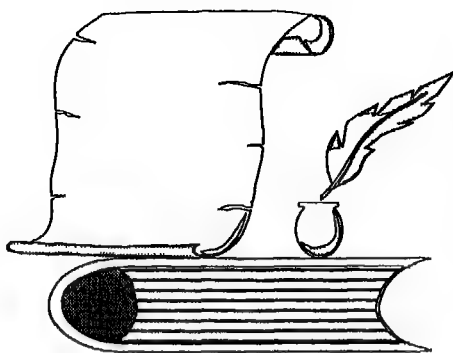
ولايمن التوفيق بين هذه المجموعة المتناقضة من التوجهات الخارجية الإيرانية، إلا إذا نظر إليها من خلال المنظور الإيرانى، على أنها محاولة لاستخدام كل عناصر القوة الشاملة الإيرانية، بما فى ذلك القوة العسكرية المتعاطمة، لتهديد مجلس التعاون. ومن ثم نخلص إلى أن سعى إيران لتهديد أمن الخليج العربى ومحاولة فرض الهيمنة على المنطقة، إنما يهدف إلى اكتساب النفوذ الاقتصادى بالاعتماد على الوسائل العسكرية، ثم استخدام هذا النفوذ لتنمية وتسريع عجلة الاقتصاد الإيرانى، لأنه عندما يتعاطم الخلل فى التوازن العسكرى الاستراتيجى، يصل التهديد إلى أقصى درجة من الفعالية وتصبح

١ - د. جمال سند السويدى - المرجع السابق ص ١٩.

٢ - د. جمال سند السويدى - نفس المرجع ص ١٩.

الردود الأكثر احتمالاً هي المهادنة الاقتصادية، واعتماد استراتيجية الإغراء. وربما يكون ذلك هو المبرر للمساعي الإيرانية لتعظيم الخلل في التوازن العسكري في منطقة الخليج العربي. وقد يمكن رد ذلك إلى المنظور الجيوسياسي الذي يرى أن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع عالم خارجي مجاور من أجل حماية المدى الذي تسيطر عليه وتوسيعه، أو من أجل ضمان المزيد من الأمن له. ولذلك ربما تشعر إيران بأنها مهددة من قبل القوى المجاورة لها وتسعى لأن تلقى بظلمها في مواجهة هذه القوى، الأمر الذي يؤدي إلى قيام مثلث الأزمة بالنظر إلى العراق كمصدر تهديد، ومنافسة السعودية في الزعامة الدينية، فضلاً عن دعاوى الهيمنة التاريخية على الخليج العربي التي أوجدها الشاه^(١).





الفصل الثاني

الاحتلال الإيراني لجزيرة أبو موسى ١٩٩٢

- التصعيد الإيراني واستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى ١٩٩٢.
- بداية أزمة جزيرة أبو موسى.
- التجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم في جزيرة أبو موسى.
- إيران تسعى لسيطرة نفطية بعد السيطرة الاستراتيجية.
- التهديدات الإيرانية للإمارات العربية.
- تطور السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

التصعيد الإيراني واستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى ١٩٩٢

حاولت إيران خلال عهد الثورة الإسلامية أن تزيد من نفوذها في الخليج العربي عن طريق ماسمى بمحاولات تصدير الثورة، التي ساهمت إلى حد ما في تحفيز عوامل عدم الاستقرار في بعض المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية ذات الأصول الإيرانية في مجلس التعاون وظلت الثورة الإيرانية طيلة عقد ونصف من عمرها ترتدى ردائين أساسيين وفي آن واحد في سياستها الخارجية، أحدهما رداء سياسى يمثل الدولة ومؤسساتها، والآخر رداء مذهبى وأيديولوجى يمثل قوى ومؤسسات سياسية داخل المؤسسة الدينية الحاكمة مثل حزب الله ومؤسسة (خمسة عشر خرداد) ومنظمة الارتباطات الثقافية والإسلامية، التى تنظر إلى نفسها بأنها مسؤولة في المقام الأول عن تصدير الثورة وتسلم قيادة ما سمي «بالاسلام الشعبوى» في المحيط القريب منها، وفي بقية أنحاء العالم الإسلامى. وبالرغم من تخفيف حدة البعد الأيديولوجى في سياسة إيران الخارجية في الوقت الحاضر، إلا أن البعد الشعبوى الموجه نحو فئات وطبقات إجتماعية فقيرة في العالم الإسلامى، قد لنحج في زيادة رصيد إيران ونفوذها في مناطق تمتد من طاجيكستان شرقا وحتى شرق أفريقيا غربا، مروراً بمنطقتى الخليج العربى ولبنان. وتجذر هذا التأثير بين فئات من الجماعات السنية الشابة التى تتعاطف مع الثورة الإيرانية، وربما اعتبرتها تلك الجماعات المثال أو النموذج الذى يحتذى به لبناء دولة دينية في المشرق، وبالرغم من أن العراق كان يمثل القوة العسكرية الرئيسية المناوئة لإيران في شمال الخليج العربى، ويمثل كذلك ثقلاً موازناً لها في ميزان القوى الإقليمى، إلا أن تحطم المؤسسة العسكرية العراقية - وإن لم يكن كاملاً، في أعقاب حرب الخليج الثانية ضد حلف الأطلسى - قد أعطى إيران فرصة تاريخية ممتازة لإعادة بناء نفوذها عن طريق إعادة تسليح قواتها وعتادها التقليدى الذى تقلص في حربها مع العراق. وكذلك تبنى برنامجاً نووياً، يهدف إلى بناء قدرات نووية ذاتية خلال العقد القادم^(١).

في الوقت الذى نجد الوجود المسيحى الأمريكى يبقى لتكريس سياسة الأمر الواقع فإن احتلال النظام الإيرانى للجزر العربية لايسمح باستتباب الأمور في محيط إقليمى بالغ التعقيد وحسابات مصالح قومية لكل طرف في هذا المستطيل الخليجى الصعب الذى يضم كيانات المجلس كأحد أضعف الأضلاع بالإضافة إلى الولايات المتحدة الضلع

١ - د. صالح عبدالرحمن المانع - العلاقات الخليجية - الإيرانية إبان حكم الرئيس محمد خاتمي - ص ٤. (بحث غير منشور).

الأقوى - من خارج الإقليم - وضلعى العراق وإيران. وأن هذا المستطيل بأربعة أضلاع لا يزال بعيدا عن مرحلة الاستقرار والتعايش السلمى الكامل. ولا يمكن لهذا المستطيل أن يستقر - طالما اعتمد على الأمن المستورد، وطالما أبقي دول رئيسية فى المحيط الإقليمى بعيدة عن الترتيبات الأمنية واعتمد سياسة الإقصاء بدلا من سياسة الضم، لا يمكن أن يشهد هذا الاقليم استقرارا وتعايشا سلميا حقيقيا ومعظم دولها يحكمها أنظمة قمعية شمولية متسلطة ترفض أن يدخل عصر الشفافية ويتحمل مسئولياته فى عصر موجة الديمقراطية الثالثة والعولمة. ولا يمكن لهذا الإقليم أن يستقر وهنالك خلافات ومحاكمة نوايا واحساس بالخوف والخطر من الدول الصغيرة تجاه الدول الكبيرة التى تسعى للسيطرة. يجب على إيران التى تملك الكثير من الأوراق أن تجمع للسلم، وأن تغلب اللغة العقلانية والطرح البراجماتى على الخطاب السياسى والطرح الثورى. إيران فى الجمهورية الثالثة يجب أن تكون قد تخطت المراهقة السياسية وأن تكرس التعاون على بناء الثقة وإلا فالتناجح ستكون ضارة للجميع وسنعود لحرب باردة جديدة لا يريدونها أحد^(١).

نجد أن الخلافات الحدودية ليست حديثة المنشأ ولكنها أهملت أو عندما تمت معالجتها لم يتم حسمها بما يرضى الأطراف المعنية، ومن ثم فقد بدأت فى التفجر بشكل أزمات تثير المزيد من القلق والمزيد من التوتر وعدم الاستقرار فى الخليج العربى. وذلك منذ أن أقدمت إيران عام ١٩٩٢ إلى تغيير مفاجئ فى وضع الجزر العربية (طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى). وأعلنت بأنها جزر تابعة للسيادة الإيرانية وجزء من التراب الوطنى الإيرانى. وأن اتفاقية ١٩٧١ تعطيها كامل الحق بعد مرور عشرون عاما على ممارسة كامل صلاحياتها السيادية على هذه الجزر الثلاث فإمارة الشارقة التى هى الآن عضوا فى الإمارات العربية المتحدة وتبنت الدولة المطالبة بحق السيادة على تلك الجزر العربية واستمرت المساجلات بين الطرفين يؤكد فيها كل طرف حقه فى السيادة على تلك الجزر العربية. وفى الوقت الذى تدعو فيه الإمارات العربية المتحدة للجوء للتحكيم الدولى أو محكمة العدل الدولية، تصر إيران على أن معالجة هذه المسألة لن يكون إلا من خلال الآلية الدبلوماسية القائمة على الحوار الثنائى وفى نفس الوقت تصدر تصريحات من القيادة الإيرانية بمستويات مختلفة تؤكد على أن الجزر إيرانية وتخضع

١ - د. عبدالله الشايجى - عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون وإيران ص ٥. (بحث

غير منشور).



للسيادة الوطنية الإيرانية، بل إن الرئيس الإيراني السابق أكد استعداد بلاده الدخول في حرب من أجل الجزر الثلاث. الخلاف حول الجزر العربية إذا لم يحسم وبشكل سريع ومرضى فإنه عامل من عوامل التوتر، والأهم من ذلك هو عامل من عوامل فقدان الثقة بين صفتي الخليج العربي ويعيد للأذهان مرحلة الصراع على مد النفوذ. ويعطى مبررا جديدا للتدخل الخارجي ولانفجار الأوضاع في منطقة قد سئمت الانفجارات الأمنية المتكررة^(١).

تتميز إيران بتفوق كبير في مجال الأسلحة التقليدية مقارنة بقوات أقطار مجلس التعاون، وتستخدم القوات الإيرانية قوات حرس الثورة كأداة لسياستها الدفاعية في منطقة الخليج العربي، حيث تتمتع هذه القوات بسرعة الحركة والقدرة على العمل وإنجاز مهمات استطلاع وإنزال متقدمة، يمكن أن تتلوها قوات مارينز وقوات بحرية مساندة. ويكاد الحرس الثوري أن يتخصص في مسائل الدفاع عن الجزر، خاصة الجزر البحرية المحتلة للإمارات العربية، لا بل باستخدام هذه الجزر العربية كنقطة انطلاق محتملة للقيام بعمليات اعتراض للسفن التجارية النفطية، أو كمنطلق لعمليات زرع ألغام في الخليج العربي.

وهكذا تبرز القوات البحرية الإيرانية، وقواتها الأخرى التقليدية منها وغير التقليدية كأدوات هامة في سياسة إيران الخارجية، وتعاني السياسة الخارجية الإيرانية من اشكاليتين رئيسيتين وهما^(٢).

الاشكالية الأولى تختص بعدم وجود تجانس أو تناغم أساسى بين هذه الأهداف. فالمؤسسات الثورية والتيار السياسى «المحافظ» فيها والذى يرغب فى تصدير الثورة وتسلم زمام القيادة السياسية فى العالم الإسلامى والتحدث مباشرة للمؤسسات الجماهيرية فى منطقة الخليج العربى وفى المناطق الأخرى من العالم الإسلامى، قد جلب للحكومة الإيرانية سخط هذه الدول ومعارضتها الشديدة لتدخل إيران فى شؤونها الداخلية، مما أجهض فى الماضى الكثير من محاولات تحسين العلاقة بين إيران وبين الدول المحيطة بها. كما أن البناء العسكرى المتزايد للجيش الإيرانى ومحاولاته للحصول على تقنيات نووية وصاروخية، إضافة إلى إحياء طموحات الشاه ومخططاته فى التوسع

١ - د. معصومة المبارك - أمن الخليج بين الواقع والتوقعات - ص ٢٠.

٢ - د. عبدالله الشايجى - المرجع السابق ص ٥.

والهيمنة مجددا بعد انتهاء حرب إيران مع العراق وعدم رغبتها في إيجاد حلول سلمية لمشكلة الجزر العربية المحتلة مع الإمارات العربية، قد أثار مخاوف وهواجس مجلس التعاون من لهجة الخطاب الإيراني المتشدد وكذلك من مخططاتها لبناء قوة عسكرية يمكن أن تهيمن مستقبلا على منطقة الخليج العربي. خاصة وأن إيران عارضت ولا تزال تعارض أى تحالف دفاعى بين دول المنطقة وبين أمريكا ذات المصالح الأساسية والنفطية فى المنطقة، وعارضت إيران كذلك موقف دول إعلان دمشق من أمن الخليج العربي، مايعنى أن إيران تود أن تلعب دور الدولة المهيمنة الأولى فى منطقة الخليج العربي، أو الدولة «القوامة» على أمن الخليج العربي، مما يتعارض بشكل جذرى مع موقف مجلس التعاون. كما أن تبنى إيران لسياسة دفاعية تتخطى حدود إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية - الإيرانية، قد دفع بالدول المجاورة فى الجزيرة العربية إلى زيادة بناء قواتها الدفاعية وشراء أنظمة تسليح حديثة وقاد ذلك المنطقة إلى سباق تسليح مكلف للإيرانيين ولجيرانهم.

أما الإشكالية الثانية فى أهداف السياسة الخارجية الإيرانية فهى الفروق الواضحة بين طموحات هذه السياسة والإمكانات المتاحة للحكومة الإيرانية لتنفيذها. ويأتى فى مقدمة هذه العقبات عدم تمكن المؤسسات الثورية فى إيران من دعم معظم المؤسسات الثورية فى العالم الإسلامى، نظراً لضعف الإمكانيات المادية والمالية. وبالرغم من أن نشاط الجمعيات الإيرانية والمؤسسات التى تركز على نشر «الدعوة» و«الدعاية» لإيران فى أفريقيا لا تكلف الكثير من الأموال، إلا أن نقص الإنتاج النفطى فى إيران وتراجع أسعار النفط خلال العام الماضى، قد حرم مثل هذه المؤسسات من القيام بجميع ما تأمل القيام به فى أوساط المجتمعات الأفريقية الفقيرة، مما جعل هذه المؤسسات تركز على دعم المنظمات الهامة الممثلة للأقليات الشيعية خاصة فى دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب لبنان، حيث يحصل حزب الله على أكبر نسبة من الدعم الإيراني للمنظمات «الشقيقة» فى الخارج، وهو ما يصل حسب بعض المصادر إلى مائة وخمسين مليون دولار سنويا. كما أن دعم إيران لبعض «النشاطات» الثقافية والمؤسسات والأحزاب المتعاطفة معها فى بلدان وسط آسيا والتى استقلت حديثا مثل طاجيكستان، لم ينجح فى زيادة نفوذ «إيران الدولة» فى هذه المناطق. ولقد وجدت إيران أن تراجع أسعار النفط وحتى تدهورها فى الآونة الأخيرة قد أثر على ميزانيتها العامة، وعلى قدرتها على تمويل برامجها العسكرية والنووية، لذا فقد جمدت إيران لمدة عام كامل برنامج إنشاء مفاعل

بوشهر، والذي يبنى بمساعدة روسية، إلا أن اختبار كل من الهند وباكستان لقنابلها النووية، قد حدى رئيس وكالة الطاقة النووية الإيرانية لحث الحكومة الروسية، والتي تتعرض لضغوط أمريكية، للإسراع فى الإنتهاء من تشغيل المحطة الأولى فى بوشهر، والتي انتهى بناء أبراجها الحرارية فى صيف ١٩٩٧. كما أن الفجوة بين طموحات السياسة الخارجية الإيرانية وبين امكانياتها قد تعمقت بسبب القطيعة الكاملة بين إيران وحليفها السابقة قبل الثورة وهى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد زادت هذه القطيعة بسبب موقف إيران المناوئ للعملية السلمية، وبسبب تهديدها الاستراتيجى لوجود القوات الأمريكية فى منطقة الخليج العربى، وقد زاد من تكاليف هذه الفجوة المقاطعة الاقتصادية أو «سياسة الاحتواء المزدوج» التى تبنتها الولايات المتحدة ضد إيران والعراق، وكذلك قوانين داماتو التى تجرم أى استثمار أجنبى فى إيران يزيد عن عشرين مليون دولار^(١).

ومما لاشك فيه أن اتباع إيران سياسة القوة فى نفس بنود مذكرة التفاهم بخصوص جزيرة أبو موسى والتلويح بالقوة فى المناورات الحربية الحية على مشارف الإمارات العربية وفى مياهها الإقليمية المتنازع عليها، قد ساهم إلى حد كبير فى إثارة شكوك العرب تجاه نوايا إيران غير الودية فى فرض هيمنتها على دول المنطقة. لاسيما وأن تلك السلوكيات ومواصلة التجاوزات قد استمرت فى تصعيد الموقف على حقوق الإمارات العربية فى جزيرتى طنّب وجزيرة أبو موسى بشكل مكشوف منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن. فى حين أن الإمارات العربية التى تتمتع بسياسة مستقلة فى معالجة القضايا العالقة مع جيرانها انطلاقاً من مبادئ ثابتة تقوم على بعد النظر والحكمة فى المعالجة مع الالتزام بحسن الجوار والأخوة الإسلامية والحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليمى، ذلك التوجه الذى يحظى باحترام عالمى واسع، قد حرصت وبصبر وحكمة على العلاقات مع إيران واقتصرت مطالباتها بحقوقها الوطنية بالجزر العربية على الأسلوب الدبلوماسى دون استفزاز أو إثارة إعلامية إيماناً منها بأن الحق لا بد أن يعود لأصحابه^(٢).

يبدو أن الرؤية الإيرانية الإعلامية - على أقل تقدير - لردة فعل الإمارات العربية تجاه المناورات العسكرية الإيرانية والتجاوزات التى قامت بها فى الجزر العربية عامة وفى جزيرة أبو موسى على وجه الخصوص وفى المياه الإقليمية أيضاً، تعتقد بأنها مرتبطة

١ - د. صالح عبدالرحمن المانع - المرجع السابق ص ٢٠.
٢ - أحمد التدمرى - أضواء على العلاقات العربية - الإيرانية - ص ٨.

بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة مما يظهر عدم التركيز والاهتمام في خصوصية القضية وما يوحى بعدم الجدية في البحث عن حلول للقضايا العالقة بين إيران ودول الجوار وخاصة مع الإمارات. وذلك مايفسر به المراقبون والمحللون السياسيون للموقف الإيراني ولتصريحات بعض المسؤولين الحكوميين بتعابير شديدة أو عنيفة في بعض الأحيان بأن تلك المواقف تتخذ تبعاً للصراعات والمنافسات الداخلية بهدف الاستهلاك المحلي ولتقوية مراكز المتنافسين في الساحة الإيرانية الداخلية. ولكننا نرى ومن باب الحرص على تقوية العلاقات العربية الإيرانية والرغبة في تطبيعها أن موضوعاً حساساً كقضية الجزر العربية يجب أن يكون ضمن مسؤولية السياسيين القادة الحريصين على المصالح الوطنية الإيرانية مع جيرانها، وهى مصالح الأخوة الإسلامية ومصالح السلام والأمن الإقليمي والعالمي، وأن لا تترك تلك القضية لعبة في حلبة المزايدات السياسية، كما أنه لابد للجانب الإيراني الجار من أن يخطو إلى الأمام خطوات خيرة نحو حل قضية الجزر العربية الثلاث على ضوء المبادرات السلمية التى أعلنها مرارا رئيس الإمارات التى أيدها العرب جميعا ودعا إليها محبو السلام فى العالم^(١).

أعلن المجلس الأعلى للإم ت العربية المتحدة فى ١١/٥/١٩٩٢ أن أى اتفاق بين إحدى الإمارات السبع وأى دولة مجاورة يعد اتفاقا معها جميعا وقد صدر هذا الإعلان فى أعقاب الخلاف الذى نشب مؤخرا بين إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى الصغيرة فى الخليج العربى وهو يعكس قلق الإمارات العربية المتزايد من طبيعة الأهداف الإيرانية فى الخليج العربى. وكانت إيران الشارقة قد أبرمتا اتفاقا بشأن الجزيرة المتنازع عليها قبل واحد وعشرين عاما ولكن إيران اتخذت عددا من الخطوات فى الآونة الأخيرة لتأكيد سيطرتها الكاملة على جزيرة أبو موسى.

تشارك إيران والشارقة فى السيطرة على جزيرة أبو موسى وذلك بموجب اتفاقية مبرمة فى شهر نوفمبر من عام ١٩٧١ وتسيطر إيران على ٧٥٪ من مساحة الجزيرة فى حين تخضع بقيتها لسيطرة الشارقة ويرفع كل من البلدين علمه على الجزيرة إلا أن أيا منها لم يتخل عن مطالبته بالسيادة الكاملة على جزيرة أبو موسى، وقد ظهرت هذه القضية مرة أخرى عندما أبعدت السلطات الإيرانية بعض المواطنين من الإمارات من الجزء العربى من الجزيرة إلا أنه لم تتضح بعد السبل التى تأمل الإمارات العربية المتحدة اللجوء إليها لتطبيق الإعلان الأخير ذلك أن الاتفاقية بين إيران والشارقة أبرمت قبل شهر

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع - ص ٨.

واحد من الإعلان رسميا عن تشكيل اتحاد الإمارات فى شهر ديسمبر كانون الأول من عام ١٩٧١م^(١).

الواقع أن ذلك يبرر إصرار إيران على أن هذه القضية هى قضية تتعلق بإيران والشارقة فحسب ولا علاقة لها الإمارات العربية المتحدة كما لم تتضح الجهة التى ينطبق عليها هذا الإعلان الأخير. وإذا ما أراد المجلس الأعلى للاتحاد اتخاذ قضية جزيرة أبو موسى سبيلا لتأكيد صلاحيته فإنه قد يجد نفسه فى خلاف مع دول أخرى مجاورة تود توضيح اتفاقيتها الثنائية مع الإمارات. والواقع أن الموقف الحيادى الذى اتخذته إيران أثناء حرب حلف الأطلسى ضد العراق ولد الثقة بين مجلس التعاون عموما بأن إيران لم يعد لديها مطامع فى المنطقة وبالفعل تعتبر إيران قوة موازنة هامة للعراق إلا أن السياسة الخارجية الإيرانية فى المنطقة وكذلك فى آسيا الوسطى أصبحت فاشلة أكثر فأكثر وهو ما أثار من جديد الشكوك القديمة فى نية إيران ولا بد من تسوية قضية الأمن فى الخليج العربى عقب حرب حلف الأطلسى ضد العراق ذلك أنه طالما لا يوجد اتفاق جماعى حول مسألة أمن الخليج العربى فإنه من غير المحتمل أن تتجاهل دولة قوية من قبيل إيران الفراغ الذى أحدثه حياد العراق ويفترض أن المجلس إنما يوجه تحذيرا إلى الحكومة الإيرانية من مغبة التعرض للدول العربية المجاورة لها الواحدة تلو الأخرى^(٢).

كشفت مصادر عسكرية إيرانية لـ «صوت الكويت» عن خطة وضعتها قيادة هيئة الأركان الإيرانية تقضى بتحويل جزيرة «أبو موسى» القريبة من سواحل الإمارات إلى كبرى قواعد إيران العسكرية فى الخليج العربى وبحر العرب، كما علمت «صوت الكويت» أن وزارة الداخلية الإيرانية أصدرت تعليمات لإنشاء محافظة جديدة تحمل اسم «محافظة الجزر الإيرانية» وتكون أبو موسى عاصمتها، وعلى هذا الصعيد أيضا ذكرت مصادر إيرانية مطلعة أن نائب وزير الخارجية الإيرانى على بشارتى سيتوجه إلى الإمارات حاملا رسالة من الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى تتعلق بحل الخلاف حول جزيرة أبو موسى، وحول الاتفاق الذى عقد بين طهران والشارقة عام ١٩٧١. وقالت هذه المصادر «أن إيران تحترم تعهداتها والاتفاقيات الثنائية التى وقعتها، كما يهتمها تطوير علاقاتها مع الإمارات» وفى حوار هاتفى مع «صوت الكويت» فى لندن قال ضابط إيرانى فى مقر

١ - تقرير من وزارة الإعلام نقلا عن الإذاعة الكويتية - لندن - فى مساء الساعة ٤,٣٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٢.
٢ - نفس المرجع.

قيادة القوات البحرية الواقع فى شارع شريعتى (شميران سابقا) فى طهران «أن وحدات من مشاة البحرية والقوات الخاصة «هوانيرور» ووحدة هندسية تابعة لقوات بحرية الحرس الثورى تم نقلها إلى أبو موسى بعد انتهاء مناورات القوات البحرية الإيرانية فى الخليج العربى التى أطلق عليها اسم «النصر ٣» وقد استخدمت القوات المشاركة صواريخ سطح - سطح من نوع «سيلك كورم» الصينية^(١).

علمت «صوت الكويت» أن الخبراء والفنيين الإيرانيين يقومون حاليا بتوسيع الميناء الرئيسى لجزيرة أبو موسى لكى يصبح جاهزا لاستقبال المدمرات والسفن الحربية الكبيرة التى تمتلكها إيران منذ عهد الشاه، وتجربى فى الوقت نفسه عمليات مماثلة فى شمال الجزيرة حيث يتم بناء قاعدة بحرية كبيرة ومطار عسكري يقال بأن فنيين من كوريا الشمالية ودولة أوروبية شرقية يشاركون فى تجهيزه بأحدث المعدات وأجهزة الرادار والاستطلاع الأرضى. وتفيد مصادر «صوت الكويت» فى طهران بأن وزارة الداخلية الإيرانية تلقت تعليمات حول فصل أبو موسى وخمس جزر أخرى فى الخليج العربى، منها جزر «قشم» و«لارك» و«لافان» عن محافظة هرمزجان الساحلية (بندر عباس) بهدف إنشاء محافظة الجزر الإيرانية التى ستكون أبو موسى عاصمتها^(٢).

جاء فى صحيفة السياسة الكويتية قولها^(٣):

وجهت إيران - تحذيرا إلى مجلس التعاون من أى مطالبة «بأراض إيرانية» لأن ذلك قد يؤدى إلى نشوب نزاع مسلح. وردا على التصريحات التى أدلى بها الملك فهد وطلب فيها من إيران أن تعيد إلى الإمارات الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. قالت وكالة الأنباء الإيرانية أن أى مطالبة بأراض قد تشكل خطيرا فى استقرار المنطقة وقد تكون عواقبها بخطورة حرب الخليج فى العام ١٩٩١ بين العراق والتحالف العربى - الغربى بقيادة الولايات المتحدة. وذكرت الوكالة فى أول رد إيرانى على تصريحات الملك فهد بأن إيران أكدت دائما استعدادها للتفاوض مع الإمارات العربية حول جزيرة أبو موسى من أجل تبديد أى سوء تفاهم لكى يجب حل هذه المشكلة عبر المفاوضات الثنائية ومن دون تدخل من جانب دول أخرى. من

١ - صوت الكويت بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٢ الادعاءات الإيرانية - جزيرة أبو موسى.

٢ - نفس المصدر.

٣ - جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٤/٥/١٩٩٢ يوم الثلاثاء العدد ٩١٦١.



جهة أخرى زعمت الصحيفة المحافظة «رسالات» التي تعكس وجهة نظر أكثرية البرلمانيين في إيران، بأن تصريحات الملك فهد «خطوة جديدة على طريق رعية استقرار المنطقة». وأضاف أن هذا التدخل لن يؤدي إلا إلى خلق توتر يصب في مصلحة الولايات المتحدة. وكان الملك فهد والأمير عبدالله ولي العهد السعودي قد أكد في كلمة مشتركة إلى حجاج بيت الله الحرام حرص المملكة العربية على تحقيق تعاون ملموس بين جميع الأطراف المعنية بالعمل المخلص والبناء على إزالة أسباب الاختلاف بين كيانات مجلس التعاون الست وبين إيران وهي أسباب تبدأ وتنتهي بالتزام الأخوة في إيران بالمواثيق والأعراف الدولية القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعادة الجزر العربية الثلاث إلى الإمارات. والجدير بالذكر أن الإمارات العربية تطالب بالسيادة على الجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران في عام ١٩٧١ عندما نالت الإمارات العربية استقلالها. وأعربت إيران عن استعدادها لإجراء مفاوضات مباشرة مع الإمارات العربية حول وضع وليس حول السيادة على جزيرة أبو موسى على أساس اتفاق موقع في العام ١٩٧١ وينص على إدارة مشتركة للجزيرة لكن طهران رفضت بالمقابل مناقشة وضع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى مما أدى إلى فشل محاولة إجراء مفاوضات مباشرة.

بداية أزمة في جزيرة أبو موسى

حسب المصادر الإيرانية فإن إيران قد أعادت فكرة طرح جزيرة أبو موسى أولاً في إطار جديد يقوم على أساس اعتراف إيراني بأنها ارتكبت خطأ في عام ١٩٩٢ عندما منعت موظفي الإمارات من دخول الجزيرة وقامت بفرض قيود على دخول وخروج السكان منها خلافاً لما هو منصوص عليه في اتفاق ١٩٧١ فضلاً عن أنها قامت بتعزيز وجودها العسكري في الجزيرة وتعيين حاكم عسكري لها بشكل يعنى بطريقة غير مباشرة حسم موضوع السيادة على الجزيرة من جانب واحد دون مراعاة لما ورد في الاتفاقية. وتقول المصادر الإيرانية أن إيران أدركت أن إجراءاتها في تلك الفترة كانت ضارة وغير مبررة وأنها بنيت على أساس مخاوف أمنية مبالغ بها، إذ اعتقدت أن الوجود الأمريكي المكثف إبان حرب الخليج الثانية سينتهي بعد الحرب إلى القيام بعملية عسكرية ضد إيران وبالتحديد مساعدة الإمارات العربية لاستعادة جزرها بالقوة وهو ماثب مع الوقت أنه غير صحيح. وقد أثيرت قضية الجزر العربية الثلاث وحق السيادة عليها أكثر من مرة خلال حكم الجمهورية الإسلامية في إيران منذ نهاية السبعينات. غير أن القضية تفجرت



بشكل واسع فى أعقاب حرب الخليج الثانية حين أرسلت إيران قواتها المسلحة لتحتل جزيرتى الطنب الصغرى والطنب الكبرى، فضلا عن تعزيزها لوجودها العسكرى فى جزيرة أبو موسى وإخلائها من الوجود الإماراتى.

تسبب هذا التصرف الإيرانى فى توتر العلاقات بين طهران وأبوظبى، وألقى بظلاله فوق مجمل علاقات مجلس التعاون، التى قدرت وقوف إيران إلى جانب التحالف الأطلسى - الغربى بمواجهة العراق ورأت فيه دليلا على رغبة إيرانية فى تطبيع علاقاتها مع معظم هذه الكيانات وهى علاقات سادها الحذر والريبة بعد ظهور طموحات إيرانية بتصدير الثورة إلى أبعد من حدود الجمهورية الإسلامية خلال فترة سيطرة مرشد الثورة آية الله الخومينى على القرار فيها. بدأت الأزمة تتصعد من جديد فى أغسطس ١٩٩٢ حين قامت إيران بعدد من التصرفات التى تعتبر تحدياً سافرا لاتفاقية ١٩٧١، منها طلب إيران من المواطنين والعمال العرب والأجانب فى جزيرة أبو موسى الحصول على تأشيرات إقامة منها وليس من الشارقة كما قامت إيران بمنع ركاب العبارة «خاطر» من النزول فى الجزيرة وتصدد الموقف عندما منحت إيران نفسها مسؤولية الأمن على الجزيرة واحتلتها. أصبحت السلطات الإيرانية العسكرية فى الجزيرة تقوم بمنع سفن الصيد والطرادات من الصيد بحرية كما الحال فى السابق، حيث أصبحت تقيد تلك الحركة بسلسلة من الإجراءات الإدارية الأمنية، بما فى ذلك الاستيلاء على الطرادات والسفن وفرض غرامات تصل فى بعض الأحيان إلى حوالى ٥٠٠٠ درهم. وأكثر من ذلك، حيث ضيقت السلطات الإيرانية على السكان المحليين فى وسائل رزقهم فإنها قامت بإغلاق المحلات التجارية فى الجزيرة التى كان يبلغ عددها ١٨ محلا تجاريا، وأبقت على محل واحد هو الجمعية الاستهلاكية التى لا توفر احتياجات السكان كافة، وزاد التضييق على سكان الجزيرة حيث شددت السلطات الإيرانية عمليات التفتيش على البضائع التى تدخل الجزيرة عن طريق سكان الجزيرة أو أبناء الإمارات العربية أو العاملين فيها وضمن ظروف مناخية صعبة سواء فى الصيف أو الشتاء، وغيرها من ممارسات التفتيش التى تمارسها السلطات الإيرانية والخارجة عن مبادئ حقوق الإنسان.

منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن أقدمت إيران على العديد من التصرفات التى تشكل انتهاكا صارخا لمذكرة التفاهم وتدخلها سافرا فى الشؤون الداخلية للإمارات العربية والتى لا تجد تفسيراً لهذه التصرفات سوى رغبة إيران فى ضم الجزيرة وبسط السيادة الإيرانية عليها. ومن أمثلة هذه التصرفات: التعدى على الأراضى التابعة للإمارات



العربية والتي تقع خارج حدود جزء الجزيرة المخصص للتواجد الإيراني وذلك ببناء طرق ومطار ومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع. التدخل في الحياة اليومية لمواطني الإمارات المقيمين في الجزيرة وذلك بمنعهم من إقامة مبان جديدة أو ترميم المباني القائمة وإغلاق المحال التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية. إلزام سكان الجزيرة بالقدوم إليها ومغادرتها عن طريق مركز إيراني. فرض الحصول على إذن مسبق عند قدوم الموظفين الجدد للجزيرة وعند استبدالهم. قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ في الجزء الذي تنص مذكرة التفاهم على أن يتبع الإمارات. عرقلة عمل شرطة الإمارات وذلك بسبب الدوريات العسكرية الإيرانية التي تجوب شوارع وأسواق الجزيرة. إغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرده التلاميذ ومدرسيهم. دخول مخفر الشرطة وتوجيه إهانات إلى أفراد الشرطة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة. اعتقال بعض الصبية عندما كانوا يلعبون أمام منازلهم في الجزيرة. طرد ٦٠ عاملاً من الجزيرة في مارس ١٩٩٢ وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطني الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائياً^(١). منع المعلمين الذين يعملون في الجزيرة وبعض مواطني الإمارات من النزول فيها في نهاية أغسطس ١٩٩٢ وقطع مرساة السفينة التي كانت تقلهم. اعتراض السفن الإيرانية العسكرية لقوارب الصيد التابعة لمواطني الإمارات العربية في المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم. تابعت الإمارات قضية عروبة جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب على كافة الأصعدة والمستويات العربية والدولية طارحة الدعوة للتفاهم المباشر مع الجارة إيران لحل هذه القضية من منطلق العدالة وحسن الجوار. واعترفت حكومة الإمارات العربية المتحدة بمذكرة التفاهم انطلاقاً من الحرص على الأخوة الإسلامية وعلى مبدأ حسن الجوار، رغم أن هذه المذكرة تخالف مواد دستور الإمارات العربية الذي أعلن بقيام الاتحاد والذي ينص على عدم التفريط بالسيادة الوطنية على أراضي الدولة ومياهها، كما كان اعتراف الإمارات العربية بهذه المذكرة التزاماً منها بالالتزامات المترتبة على الإمارات العربية قبل قيام الدولة الاتحادية^(٢). يمكن القول بأن نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية وسقوط النظام الشاهنشاهي لم يلبث أن أحدث تغييراً دراماتيكياً في العلاقات بين إيران

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٢٩٢.

٢ - أحمد التدمري - نفس المرجع - ص ٢٩٢.



ومجلس التعاون، إذ قدر لإيران رغم تغير نظام الحكم بها أن تظل أسيرة تقاليد سياسية في مقدمتها تحقيق الهدف الاستراتيجي وهو جعل الخليج العربي بحيرة فارسية، وبالتالي فإن أهداف إيران في الخليج العربي لم تتبدل أو تتغير مع التحول الهائل من نظام إمبراطوري إلى نظام جمهوري.

التجاوزات الإيرانية للذكرة التفاهم في جزيرة أبو موسى

قام في مارس ١٩٩٢م رئيس جمهورية إيران هاشمي رفسنجاني بزيارة مفاجئة لجزيرة أبو موسى تعتبر الأولى لهذه الجزيرة منذ احتلالها وشقيقتها من طرف إيران عام ١٩٧١م.

عقب هذه الزيارة بادرت السلطات الإيرانية إلى إتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية سعت من ورائها إلى تأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كامل تراب الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أرضها في خطوة منها نحو ضمها إلى أراضيها ضما واقعيًا فمنعت رعايا الإمارات الموجودين في الجزيرة وهم سكان الجزيرة الأصليين وكذلك الوافدين العرب منهم والأجانب من التجول في الجزيرة إلا ضمن كيلو متر مربع واحد يشكل المنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الخاصة بهم كمرافق التعليم والصحة والأمن التابعة جميعًا لإدرايا لسلطة الحكومة الاتحادية في أبوظبي. كما فرضت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة سلسلة من الإجراءات على سفن الصيد المملوكة لسكان الجزيرة، كمنعها من الصيد بحرية في المياه الإقليمية للجزيرة إلا بتصاريح صادرة منها تجدد كل خمس أيام، وفرض غرامات كبيرة على من يخالف تعليماتها، وإجبار الصيادين على بيع معظم كميات الصيد إلى السلطات الإيرانية بأسعار صرف غير مجزية، ومنعهم من تسويق صيدهم لدى الدولة الأخرى مما جعل إمكانية استمرار السكان في عملهم كصيادين عبئًا ماديًا ونفسيًا. وفي إطار إجراءاتها الاستفزازية الهادفة إلى التضييق على السكان المحليين في وسائل كسب رزقهم قامت السلطات العسكرية الإيرانية باغلاق جميع المحلات التجارية في الجزيرة ولم يبق سوى الجمعية الاستهلاكية التي لا تتوفر فيها احتياجات كافة السكان.

استكمالاً لاجراءات تضييق الحياة اليومية لسكان الجزيرة منعت السلطات العسكرية الإيرانية إدخال أى شيء إلى الجزيرة مهما كان صغيراً، إلا بتصريح من القائد العسكري



الإيراني (آل فرمندار) في الجزيرة وتشديد عمليات التفتيش تجاه القادمين من سكان الجزيرة من أبناء الإمارات العربية أو العاملين فيها بزعم أنهم يستخدمون الجزيرة كمركز لتهريب بعض السلع التي تحتكرها الدولة الإيرانية كالسكر والتبغ^(١).

لم تكتف السلطات الإيرانية بهذا القدر من الإجراءات، بل عمدت إلى منع المواطنين من بناء مساكن جديدة أو مرافق خدمات أو حتى ترميم بيوتهم القديمة إلا في حدود ضيقة جداً. كما رفضت السماح بتوصيل خدمات الهاتف إلى الجزيرة حيث لا يوجد في المنطقة التي يقطنها العرب إلا هاتفين أحدهما في مخفر الشرطة والآخر في منزل وإلى الجزيرة المعين من قبل حاكم الشارقة، أو إنشاء العيادات الطبية وعمليات الإخلاء الجوي للمرضى إلى المستشفيات في الإمارات العربية مهما كانت طبيعة الحالة المرضية. وفي محاولة من السلطات الإيرانية العسكرية لفرض سيادة إيرانية واقعية على الجزيرة قامت إيران بمنع ادخال السيارات التي تحمل لوحات رسمية إماراتية، كما منعت رفع علم الإمارات العربية فوق الجزيرة خلافاً لما تنص عليه مذكرة التفاهم بين حكومتى الشارقة وإيران عام ١٩٧١م.

وسعت السلطات العسكرية الإيرانية من نطاق منطقة وجودها العسكري في الجزيرة حيث قامت ببناء قرية إيرانية نموذجية وأقامت نقاطاً عسكرية في المنطقة العربية من الجزيرة واحتلت مواقع في منطقة مناجم أكسيد الحديد الأحمر (المغر) في الجزء الشرقي من الجزيرة والمعروف بمنطقة (الخلوة) كما عززت قواتها العسكرية في الجزيرة وزادت أعداد العسكريين من ١٢٠ - ٥٠٠ عسكري ونصبت قواعد لصواريخ سيلك وورم الصينية الصنع. وامتدت التجاوزات لتطال التسيير الإداري اليومي لمرافق الخدمات العامة في الجزيرة كالرقابة على القرارات الإدارية والتعاميم التي تصدرها الإدارات المركزية في الحكومة الاتحادية أو المحلية في الشارقة والتدخل في الأعمال التنفيذية اليومية كأعمال الأمن والنظام في الجزيرة أو الخروج منها والدخول إليها. ومنذ أبريل ١٩٩٢م قامت السلطات الإيرانية بمنع العمال الأجانب من دخول الجزيرة إلا بموجب تأشيرة إيرانية، وأبلغ القائد العسكري الإيراني أبناء الجزيرة الأصليين بأنه لن يسمح لهم بالعودة إلى الجزيرة إذا غابوا عنها لفترة تزيد على ستة أشهر وهو أمر يطبق على غير المواطنين. مما يعنى ضمناً أنهم أصبحوا مجرد مقيمين وليسوا بمواطنين. كما شمل نطاق المضايقات

١ - عبدالوهاب عبدول - الجزيرة العربية المحتلة من قبل السلطات الإيرانية - مجلة درع الوطن - يناير ١٩٩٤ - ص ٤٢.



قطاع التعليم فى الجزيرة بشكل مبرمج ودقيق فمنعت السلطات العسكرية الإيرانية من بناء رياض للأطفال كما منعت فصل الطلبة عن الطالبات رغم ازدياد عددهم وظهور حاجة فنية واجتماعية ودينية وتربوية تقضى بوجوب فصلهم. ثم تدخلت فى منهاج التعليم حيث قامت بشطب كل العبارات الخاصة بتسمية الخليج العربى وما يتصل بتاريخ المنطقة وأهلها، ليس هذا فحسب، فقد أبلغ القائد العسكرى الإيرانى فى الجزيرة المدرسين بأنه لن يسمح لهم بالعودة إلى الجزيرة فى العام القادم إلا إذا حصلوا مسبقاً على تأشيرات إقامة سارية من السلطات الإيرانية فى الجزيرة، وتنفيذاً لذلك قامت السلطات الإيرانية باصدار بطاقات حاولت توزيعها على المدرسين الذين رفضوا استلامها(١).

وصلت مضايقات السلطات العسكرين ذروتها فى شهر أغسطس ١٩٩٢م عندما منعت أكثر من مائة مدرس ومدرسة وعامل مع عائلاتهم من الوصول إلى الجزيرة لبدء عملهم فى المدرستين التابعتين لوزارة التربية والتعليم بالإمارات العربية المتحدة، وعاد المدرسون إلى ميناء خالد بالشارقة على متن سفينة الركاب (خاطر) التى سبق وأن أقلتهم للجزيرة بعد أن أمضوا ثلاثة أيام على متنها قبالة ميناء جزيرة أبو موسى فى ظروف مناخية وإنسانية قاسية حيث أنها رأت - أى السلطات الإيرانية - أن أفضل وسيلة لاختلاء الجزيرة من سكانها وتهجيرهم يتمثل فى ضرب مرفق التعليم فيها إذ أن منع المدرسين من الوصول إليها سيضع أولياء أمور الطلبة أمام خيار صعب، فإما الصمود والتضحية بمستقبل أبنائهم إلى الشارقة لإحراقهم بمدارسهم أو بمدارس مدن الدولة الأخرى، وقد فضل معظمهم الخيار الأخير بعد ماتين لهم صعوبة التوفيق بين الخيارين. يروى أحد المدرسين الذين كانوا على متن السفينة (خاطر) الظروف الصعبة التى مر بها قائلاً:

إن السلطات الإيرانية طلبت من سفينة إيرانية كبيرة يطلق عليها (هرمز ٢) مطاردة السفينة خاطر وإخراجها من الميناء. فقامت هرمز بمحاولة لإخراج خاطر من منطقة المرسى وفعلاً اضطرت خاطر للخروج من المنطقة حتى لاتصطدم بها هرمز وأضاف هذا المدرس « . . أننا طلبنا من السلطات الإيرانية إرسال طبيب إلينا للكشف عن الحالات المرضية الموجودة فى السفينة وخاصة بعض الحوامل اللاتى حدث لهن نزيف، والأطفال المصابين بالإسهال. فرفضت رفضاً قاطعاً الأمر الذى حدا بقبطان السفينة وركابها بالعودة إلى ميناء خالد بالشارقة خوفاً على حياة الركاب، وخاصة النساء والأطفال المرضى فقد

١ - عبدالوهاب عبدول - نفس المرجع ص ٤٣.



نفذ ما عندهم من طعام وشراب وأصبحت الحالات المرضية فى موقف يخشى من مضاعفاته . . .». لم تنكر إيران أنها أقدمت على تصرفات اعتبرتّها الإمارات تجاوزات لبنود مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١م، لكنها - أى إيران - ركزت على مقولة المسألة الأمنية من وجهة نظرها، وهذا ما جاء فى مفاوضات أبوظبى حيث قالت إيران أنها لا تزال تعترف بمذكرة التفاهم بشأن أبو موسى غير أن المفهوم الإيراني لمضمون المذكرة مختلف عن وجهة النظر الإماراتية. وفى إطار التبريرات الإيرانية صرح كمال خرازى ممثل إيران لدى الأمم المتحدة فى وفد بلاده بمؤتمر عدم الانحياز لوكالة (رويتز) أن منع الشرطة الإيرانية ركاب سفينة من الإمارات من النزول إلى الجزيرة ينبع من حقيقة مسؤولية إيران عن أمن الجزيرة وقد سبق تصريح المسؤولين الإيرانيين تصريح لمسؤول آخر هو مرتضى سرمدى الناطق بلسان وزارة الخارجية الإيرانية قال فيه: إن إيران والشارقة اتفقتا على أن المواطنين والأجانب الذين يرغبون فى الذهاب إلى أبو موسى يتوجب عليهم الحصول على تصاريح دخول من سلطة الموانئ الإيرانية، لكن الشارقة نفت وجود مثل ذلك الاتفاق وطالبت إيران باثباته^(١).

الواقع أن التجاوزات الإيرانية لبنود مذكرة التفاهم ليست وليدة هذه الساعة، فقد بدأت فى عهد الشاه محمد رضا خان المازندراني بعيد توزيع المذكرة واستمرت فى الاتساع منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى انتهاء حرب الخليج الثانية واستكملت إيران تجاوزاتها بإعلانها الضم الواقعى للجزيرة بعد الربع الأول من عام ١٩٩٢م. والجدير بالذكر أن أطماع إيران فى جزر الخليج العربى لها جذور ضاربة فى التاريخ، ظهرت بشكل واضح فى عهد الدولة الصفوية وبالتحديد فى زمن ناصر الدين شاه الصفوى الذى اتخذ سياسة توسعية نشطة فى الخليج العربى استهدفت توحيد دعائم الحكم الإيراني على موانئ وجزر الساحل الشرقى للخليج العربى، ثم امتدت هذه السياسة التوسعية لتطال الجزر التى كانت تحت السيادة العربية، فاحتلت إيران جزر «القشم» وهنجام وفارور وصرى وقيس . . إلخ» وكانت آخر ثلاث جزر عربية احتلتها إيران عام ١٩٧١م هى أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى عهد رضا خان المازندراني، ومن الملاحظ أنه رغم تبدل الأسر والأنظمة الحاكمة فى إيران إلا أن سياستها التوسعية ظلت ثابتة دونما تغيير أو تبديل، ومن ثم فإنه يتعين وضع التجاوزات الإيرانية الأخيرة فى جزيرة أبو موسى فى إطار هذه السياسة التاريخية الثابتة. كان هدف إيران للسيطرة

١ - عبد الوهاب عبدول - نفس المرجع ص ٤٣.



على الجزر العربية هو الهيمنة على المنطقة ولعب دور الشرطى فيها، إلا أن التصعيد الأخير لم يكن هدفه الأهمية الاستراتيجية للجزيرة بل الهدف الجديد الذى تسعى إليه، فهو التحلل من آخر بنود الاتفاق الذى يقضى باقتسام النفط الذى يتم اكتشافه فى الجزيرة وحولها بين إيران والشارقة مناصفة، وحسب الواقع النفطى الحالى للجزيرة فإن النفط الذى يجرى اقتسامه حاليا هو نفط حقل مبارك الذى ينتج حاليا حوالى ٤٠ ألف برميل يوميا.

والمشكلة التى يمثلها النفط هنا أنه يشكل مصدرا مهما لدخل إمارة الشارقة، كما أن الإمكانات الواعدة لاكتشاف النفط سواء فى الجزيرة نفسها أو حولها إمكانيات كبيرة، مما يحرم الشارقة من دخل نفطى محتمل، كما يعطى لإيران فرصة ريادة الكميات النفطية التى تحصل عليها من المنطقة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن إيران وهى بصدد تنفيذ سياستها التوسعية استثمرت الظروف المحلية والاقليمية والدولية لاستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى. فسكوت الإمارات العربية على تجاوزات إيران لمذكرة التفاهم واستمرار احتلالها للطنيين لأكثر من عشرين عاما والاكتفاء بالاحتجاجات الورقية وعدم السعى الجدى نحو تحديد مصير الجزر العربية وعلى الخصوص جزيرة أبو موسى التى لم تنص مذكرة التفاهم مستقبل السيادة عليها، وتغيب المسألة جماهيريا حتى كادت أن تسقط من الذاكرة العربية تذرعا بسياسة الدبلوماسية السرية. كلها عوامل شجعت إيران على المضى قدما فى استكمال اجراءات ضمها. فعلى المستوى المحلى، الإيراني فإن تردى الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى إيران واشتداد الصراع بين التيار المعتدل والتيار المتشدد داخل المؤسسة الحاكمة وبروز النزعات الانفصالية لدى بعض القوميات المكونة للدولة الإيرانية فإنها هى الأخرى عوامل لاشك وأنها تهدد النظام الحاكم فى إيران فى شرعية بقائه وليس أحسن من مسألة يلتف حولها الشعب الإيراني من إثارة مسألة السيادة الإيرانية على الجزر العربية المتنازع عليها بين الإمارات العربية وإيران واقليميا، فإن تصدع الصف العربى إثر حرب الخليج الثانية، وخروج العراق من حلبة المواجهة كقوة اقليمية خليجية مبارزة لإيران ومطالبة بالحق العربى فى الجزر العربية الثلاث، وبروز النزعات الحدودية بين بعض دول مجلس التعاون وارتباط إيران باتفاقات ثنائية فى مجالات مختلفة مع معظم كيانات المجلس وبعض الكيانات العربية الأخرى، خلقت انطباعا قويا لدى إيران بأن إستكمال احتلالها للجزر لن يخلق لها مشاكل عسكرية أو دبلوماسية حادة مع العالم العربى. وأخيرا فإن

الظروف الدولية كإنهاء الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الدول القومية على أنقاضه وخاصة فى آسيا الوسطى، وإنشغال الولايات المتحدة الأمريكية بانتخابات الرئاسة والدول الأوروبية بأزماتها النقدية وباتفاقاتها الحدودية والقضايا الأخرى الدولية كالصومال والبوسنة والهرسك. أعطى إيران تصورا بأن تجاوزاتها فى أبو موسى لن تأخذ حيزا أو اهتماما يذكر على الصعيد العالمى.

ما الذى تريده إيران بالضبط من وراء تصرفات مسؤوليها فى الجزر العربية الثلاث (جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى). قبل أشهر من الإحتلال عمدت إيران إلى مضايقات مواطنى الإمارات العربية والبالغ عددهم ٧٠٠ فرد والعاملين فى جزيرة أبو موسى فابعد بعضهم وربط البعض الآخر بقيود وشروط ولقد مارس أبناء الإمارات العربية أعلى درجات ضبط النفس وذهبت وفود إلى طهران وجاءت وفود من طهران وتوقعنا أن تحل هذه الأزمة بالحوار والوسائل الساعية. لكن التوابع المبنى على النيات الحسنة شىء والواقع شىء آخر. وقامت إيران بتكرار ما فعلت فى السابق حيث طردت السكان المواطنين كما منعت باخرة كانت تقل ٢٠٠ مواطنا عربيا حيث أن بعضهم من الأساتذة وعائلاتهم وحاكم الجزيرة من الوصول إلى الجزيرة وظلوا فى مياه الخليج العربى ثلاثة أيام ينتظرون موقفا إيرانيا مغايراً ولكن ذلك لم يحدث. وأكد مسؤول أن الإيرانيين سيطروا على كل الجزيرة منذ حرب الخليج الثانية مطلع ١٩٩١م. إن الوضع فى جزيرة أبو موسى محكوم باتفاقية معهورة بتوقيع وزير خارجيتى إيران وبريطانيا وحاكم الشارقة آنذاك المرحوم الشيخ خالد بن محمد ولقد جاءت هذه الاتفاقية (١٩٧١) نتيجة تسوية ظالمة تواطأت فيها بريطانيا مع الشاه وفرضت على الشارقة فى لحظة تاريخية اتسمت توازناتها بالهشاشة واتسم الوضع العربى بالضعف من جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧م العسكرية.

إن هذه الاتفاقية تحدد حقوق الطرفين فى الجزيرة فلماذا لا تلتزم إيران بها حيث أن وزير الخارجية الإيرانى قد وضع أن بلاده ملتزمة بالاتفاقية حول الجزيرة. ولكن عادت طهران تؤكد أن بريطانيا تخلت لها عن الجزيرة وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التى كان الجيش الإيرانى يحتلها كلها لدى حصول الإمارات العربية على استقلالها عام ١٩٧١م. فيما تقول مصادر دبلوماسية غربية فى طهران أن الإنفاق الإيرانى البريطانى الذى ظل سرا يبيت فى وضع مسألة السيادة على الجزيرة لكنه يسمح للجيش الإيرانى ولرعايا الإمارات العربية بالبقاء فيها. أبرزت صحيفة نمساوية الخطر الذى يشكله النزاع

حول جزيرة أبو موسى بالنسبة للأمن والاستقرار في المنطقة وأوضحت صحيفة دى بريس عن هذا وعن الموقف الذى ستتخذه الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة في هذا النزاع. تنوى إيران طبقاً للصحيفة تحويل أبو موسى إلى قاعدة عسكرية بحرية للغواصات التى تسعى للحصول عليها من روسيا وبعض الدول الأوروبية. وأزمة الجزر العربية كما يؤكد الخبراء تتجاوز إطار النزاع الحدودى بين الدولتين ليعكس رغبة إيران فى استعراض عضلاتها وتحقيق الحلم الامبراطورى القديم بلعب شرطى الخليج العربى. وسط أجواء دولية تعتقد أنها تسمح لها بذلك. ويدعو هذا الاحتلال إلى تساؤلات حول توقيت الأزمة الإيرانية - العربية. ونسأل كيف أجرت طهران حساباتها قبل احتلال جزيرة أبو موسى؟

لأكثر من سبب اعتبر المراقبون تحريك إيران لأزمة الجزر العربية المتنازع عليها بين إيران والإمارات عملاً غير مفهوم وغير مبرر فى إطار ماتطرحة القيادة الإيرانية من تصورات بهدف إعادة الاستقرار لمنطقة الخليج العربى. ولأنه من غير المتصور افتراض عدم وعى القيادة الإيرانية بما سوف يحدثه قرارها باستكمال احتلالها لتلك الجزر عربياً ودولياً كان لابد من البحث عن الأسباب الكامنة وراء حادثة أبو موسى وتوقيت وقوعها بهدف الوصول لمبررات الحادثة والأهم أسباب تجاهل إيران لردود الأفعال العربية والدولية المنتظرة أثناء اجرائها لحسابات مثل هذا القرار، من أجل ذلك نطرح سؤالين متناقضين^(١):

الأول: لماذا يعتبر القرار غير موفق وضاراً بالمصالح الإيرانية؟

والثانى: لماذا يعتبر القرار موفقاً وإيجابياً بالنسبة للمصالح الإيرانية؟ فيما يخص السؤال الأول نلاحظ أن قرار إيران باستكمال احتلالها لجزيرة «أبو موسى» جاء مناهضاً لما يلى:

رغبة إيران فى كسب ثقة مجلس التعاون والبرهنة على قطعها مع أسس السياسات التى قامت فى عهد الشاه والإمام الخمينى والتى اعتبرتها دول مجلس التعاون سياسات ضارة بمصالحها الأمنية والاقتصادية. ورغبة إيران فى تخفيف الضغوط الواقعة على الخليج من مصر وسوريا لتنفيذ الشق الدفاعى فى إعلان دمشق وفق الرؤى المصرية - السورية. ورغبة إيران فى توفير الأجواء الملائمة للرد على كل ما يشار حول

١ - ملف العلاقات الخليجية - الإيرانية (وكالة الأنباء الكويتية) الأرشيف والمعلومات ملف العلاقات العربية - الإيرانية (صحيفة القبس الأرشيف والمعلومات).



طموحاتها الاقليمية، وعلى الحملة القائمة فى الغرب ضد مشاريعها التسليحية . ولأن القرار الإيرانى - كما أشرنا - يأتى مجافيا لكل محاولات إيران للبرهنة على نواياها الحسنة تجاه جيرانها . . لا يبقى أمامنا إلا افتراض تجاهل القيادة الإيرانية أثناء اجراءاتها لحسابات إعلان هذا القرار لردود الأفعال العربية والدولية باعتبارها قليلة الأهمية وذات طابع مؤقت، وحقيقة الأمر أن القيادة الإيرانية أدركت منذ البدء أن إعلان دمشق وفق التصور المصرى لا يمكن تحقيقه وهذا ما يكفى لطمأنة القيادة الإيرانية بالألا يحدث تصرفها فى جزيرة أبو موسى أى تغيير حىال تفسير الشق الدفاعى فى إعلان دمشق . وفيما يخص تأثير القرار على ثقة مجلس التعاون فى النوايا الإيرانية حىالها يبدو القرار الإيرانى أقل من أن يحدث مثل ذلك التأثير، وبمعنى آخر فإن تصريحات القادة الإيرانيين حول الأزمة يبرر ثقتهم بإمكان حلها بشكل ودى مع الإمارات كما قال مندوب طهران فى الأمم المتحدة «إن كل شىء قابل للحل مع الإمارات العربية بدون تدخل الآخرين» وهذا ماتوده إيران فى أن تجعل التفاوض لا يخرج عن إطار المحادثات الثنائية بين إيران والإمارات . وعن القيد الثالث الذى يجعل من القرار سلبيا بالنسبة للمصالح الإيرانية ونعنى به احتمال عرقلة هذا التصرف لجهود إيران المبذولة لتحديث جيشها وبناء قوتها العسكرية، فليس من المتوقع فى ظل السيولة التى يعيشها النظام الدولى فى الوقت الراهن أن تتمكن الدول الكبرى من إحكام سيطرتها على شحنات السلاح المرسلة إلى إيران، ومن جانب آخر فإن خبرة حكام طهران فى ظل حالة الحصار التى ضربت عليهم طويلا فى أعقاب نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م تتيح لهم إمكانية التصرف عبر السوق السوداء لبيع الأسلحة والتكنولوجيا . وأن القرار الإيرانى كان حال اتخاذه متحسبا لتلك التعقيدات وأنه تجاهلها لقدرته على التغلب عليها كما أوضحنا^(١) . نأتى إذن للسؤال الثانى وهو لماذا يعتبر القرار نافعا وإيجابيا بالنسبة للمصالح الإيرانية؟

الأمر الواضح أن إيران لم تتخل - كما يتهمها الجميع - عن طموحات الشاه الاقليمية والتوسعية الذى أسقطه عبر ثورة شعبية فريدة عام ١٩٧٩ . وهذه الحقيقة لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاحات . فإيران التى تخلصت فى الآونة الأخيرة من سيطرة التيار المتطرف (الرايكااليسين) على أجهزة صنع القرار بها عبر الانتخابات البرلمانية التى حسمت لصالح تيار رافسنجاني الموصوف بالاعتدال . . تدرك أنها تخلصت من هذا التيار وأخرجته من مؤسسات الدولة المهمة إلا أنه مازال موجودا وفاعلا فى المجتمع الإيرانى،



وإذا أرادت إيران أن تجرى مفاضلة بين قمعهم حتى النهاية أو تصدير جهودهم للخارج، فإنها حتما ستختار الطريق الثانى لأنه من جانب يحقق هدف تحقيق الاستقرار الداخلى ومن جانب آخر يشكل تواجدهم بالخارج - أى المتطرفين - أداة ضغط غير مباشر على حكومات الدول المتواجدين بها لصالح خدمة بعض الأهداف الإيرانية كما هو حادث فى لبنان. كما أن الرئيس هاشمى رافسنجاني كان أبرز الداعين فى الأونة الأخيرة لإحياء الثقافة الفارسية والاهتمام بنشرها وهو ما يدعم من استمرارية خط الشاه السابق الذى كان يسعى لإحياء حلمه وحلم أجداده بإعادة تأسيس تلك الإمبراطورية التى تجاوزها التاريخ، ورغم كل تلك الشواهد على استمرار السياسة العدوانية الإيرانية تجاه جيرانها إلا أن حادث أبو موسى لا ينهض فقط على كونه أحد شواهد هذه السياسات، بل أنه يشكل أحد الردود لإيران على العديد من التطورات التى شهدتها منطقة جنوب العراق فى الأونة الأخيرة. وربما يكون القرار فى حد ذاته رد فعل على ما حدث فى المنطقة عقب قرار الولايات المتحدة إنشاء منطقة أمنية لشبيعة العراق على غرار المنطقة المقامة لصالح الأكراد فى شماله، وإذا عدنا للوراء قليلا وبالتحديد عقب إقامة المنطقة الأمنية لأكراد العراق فى عام ١٩٩١م^(١).

سنجد أن إيران كانت أكثر الدول رفضا لتلك الخطوة واعتبرتها مقدمة لتقسيم العراق، وفى هذا الصدد اتهمت صحيفة إيران تايمز المعبرة عن الخارجية الإيرانية الولايات المتحدة بمحاولة إقناع الأكراد بتأسيس دولة لهم عن طريق مساعدتهم على إجراء الانتخابات فى المنطقة الأمنية، وقالت الصحيفة أن مشكلات الأكراد فى شمال العراق يجب حلها على أساس مبادئ مشروعة وضمن سيادة العراق وليس من خلال انتخابات اقليمية تجرى تحت وصاية واشنطن، كما حذرت الصحيفة نفسها فى ٩/٨/٩٢ (بعد زيارة زوجة الرئيس ميتران لمناطق الأكراد فى شمال العراق) على حد تعبيرها - وهى إشارة واضحة لاعتبار إيران تلك السياسات وسيلة لنقل الصراعات القومية والعرقية إلى الدول المجاورة وعلى رأسها إيران، وهذا الكلام يؤكد اتجاه موقف إيران للدول الغربية وعدم رضاها على قدوم الدول الغربية إلى منطقة الخليج العربى. لأجل ذلك يمكن القول أن خطوة إيران الأخيرة التى دعمت بها سيطرتها على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى قد حققت هدفين أساسيين لإيران حسب وجهة نظرى هما:

١ - ملف العلاقات العربية - الإيرانية (صحيفة القبس: الأرشيف والمعلومات).



الأول: استغلال الفوضى القائمة في المنطقة لتنفيذ بعض المهام المؤجلة منذ عصر الشاه، وهذه سياسة موجودة لدى حكومة الثورة.

الثاني: الرد بقوة على محاولات الغرب لتقسيم العراق لما يحدثه ذلك من تأثيرات خطيرة على أمن ووحدته واستقرار إيران. وإذا كانت الولايات المتحدة قد خففت من طلعائها الجوية فوق المنطقة المحظورة على الطيران العراقي في الجنوب بحجة التزام بغداد بقراراتها، فإن الأمر الواضح أيضا أنها تتحسب لتطور رد الفعل الإيراني أكثر من ذلك ولا يبقى أن نشير إلى رغبة إيران في توجيه رسالة غير مباشرة إلى الإمارات على وجه الخصوص بعدما تردد أنها أكثر كيانات مجلس التعاون رغبة في إدخال مصر في ترتيبات أمن الخليج العربي، وحادثة أبو موسى يمكن معالجتها في إطار اقتناع واشنطن وحلفائها بعدم جدوى استمرار ومحاولات تقسيم العراق في ظل رفض قوى إقليمية مهمة وقوى عربية مهمة أيضا (مصر وسوريا) لمثل تلك السياسات. وأن هناك عوامل ساعدت إيران على احتلال الجزر العربية في هذا الوقت منها:

استغلال إيران فترة الشلل النسبي في السياسة الأمريكية بسبب المعركة الانتخابية، وكذلك انشغال الأمم المتحدة بمهامها الجديدة فيما يتعلق بقضايا الإغاثية في الصومال والبوسنة والهرسك ومحاولة إيقاف النزاعات المسلحة. وأيضا استفادت إيران من أزمة الخليج الثانية استفادة كبرى، بمعنى أن العراق اضطر - بسبب حرب الخليج الثانية - أن يعطي لإيران كل ما كانت تطالب به مثل الخروج من عزلتها الدبلوماسية^(١).

استفادت إيران من انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وأصبح لها نفوذ واضح في دول وسط آسيا الإسلامية. فالأهمية الإقليمية لإيران أدت إلى تضخيم إدراكها أنه آن الآوان لممارسة مزيد من الضغط على مجلس التعاون خصوصا في ظل الحصار المستمر والمفروض على العراق، ووجدت إيران في ذلك فرصة لممارسة مزيد من الضغط على مجلس التعاون، إما لتحقيق مكاسب إقليمية أو لإشهار كيانات الخليج العربي بأنها يجب أن تكون تحت الحماية الإيرانية. إيران تخشى النفوذ الأميركي في الخليج العربي خصوصا بعد توقيع بعض دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة على اتفاقيات أمنية وحماية، وتحاول إيران بإحتلالها الجزر العربية أن ترسل إشارة بأنها قادرة على الحركة وأن دول مجلس التعاون إذا تمادت في الاعتماد على الولايات المتحدة فلن يتحقق لها الأمن بشكل دائم.

١ - نفس المرجع.

تكريسا للمنهج السلمى الذى التزمت به الإمارات منذ بداية الاحتلال الإيراني للجزر العربية، أكد وزير خارجية الإمارات العربية فى خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣٠/٩/٩٢ استعداد الإمارات لتسوية هذه القضية بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، كما ناشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تقوم من جانبها بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق التزاما بأحكام ونصوص القانون الدولى والمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية. ورغم التجاوزات الإيرانية فى الجزر العربية الثلاث فإن الإمارات العربية لم تلجأ إلى التصعيد فى الموقف ولم تتح المجال لأى طرف آخر للتدخل أو للتوسط معتبرة أن قضايا الجوار يجب أن تحل عن طريق المباحثات الثنائية، وعدم ترك الفرصة للآخرين للولوج فى هذه القضية بأى شكل من الأشكال ولأى هدف من الأهداف. أى أن الإمارات العربية رغم الاستفزازات لم تصعد الموقف رغم قدرتها عربيا وعالميا على ذلك، لأن التصعيد أسلوب لا ينسجم مع سياستها فى التعامل مع دول الجوار، والإمارات العربية فى ذات الوقت متمسكة بموقفها المبدئى لاتتنازل عن حقها الوطنى القومى فى أرضها ومياهها، جاهدة فى سعيها بكل الوسائل السلمية والدبلوماسية لاسترداد حقها المغتصب، وهو حق مشروع تكفله كل القوانين والشرائع السماوية والوضعية، وكان الأمل ولا زال فى أن يضع الساسة الإيرانيون حدا لتلك الاستفزازات، مقابل موقف الإمارات التى تتعامل بوعى واقتدار واسع، تتعامل بعقلانية وحرص على مبادئ حسن الجوار والأخوة الإسلامية، مستخذة من ضبط النفس منهجا وتوجها لإعطاء مهلة من الوقت لكى تؤتى الجهود الدبلوماسية العربية والدولية ثمارها فى إقناع إيران بالجلوس إلى طاولة المفاوضات لحل ذلك النزاع بالكامل. أما الكيانات العربية وعلى امتداد رقعة الوطن الكبير فإن شأنها بالمطالبة بالجزر العربية الثلاث شأن الإمارات، باعتبار أن الجزر عربية تخص الوطن العربى كله وتخص الأمة العربية بأسرها تماما^(١) كما تخص الإمارات.

ذكرت صحيفة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٥/٨/١٩٩٢ قولها بأنه: منع مسؤولون إيرانيون على جزيرة أبو موسى التابعة للإمارات والتى تحتلها قوات إيرانية، سفينة الركاب الإماراتية «خاطر» التى تقل أكثر من مائة من المدرسين والمدرسات وأفراد



عائلاتهم من الرسو فى ميناء جزيرة أبو موسى التى توجهوا إليها استعدادا لبداية العام الدراسى الجديد. وقام المسؤولون الإيرانيون بقطع مراسى الباخرة عند محاولة رسوها بالميناء ولم يسمحوا لأى من ركاب السفينة بالنزول منها. وذكر هؤلاء المدرسون والمدرسات أنه بعد محاولات مضنية وفاشلة استمرت ثلاثة أيام بكاملها عادت السفينة إلى ميناء خالد بالشارقة بجميع ركابها. وكان هؤلاء المدرسون والمدرسات فى طريقهم إلى الجزيرة لاستئناف عملهم هناك بالمدرستين التابعتين لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك استعدادا لبداية العام الدراسى الجديد. وقام المسؤولون الإيرانيون بقطع مراسى الباخرة عند محاولة رسوها بالميناء ولم يسمحوا لأى من ركاب السفينة بالنزول منها. وذكر هؤلاء المدرسون والمدرسات أنه بعد محاولات مضنية وفاشلة استمرت ثلاث أيام بكاملها عادت السفينة إلى ميناء خالد بالشارقة بجميع ركابها وكان هؤلاء المدرسون والمدرسات فى طريقهم إلى الجزيرة لاستئناف عملهم هناك بالمدرستين التابعتين لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك استعدادا لبدء العام الدراسى الجديد. وقد شهدت الجزيرة خلال الأسبوع الأخير من شهر مارس ١٩٩٢ مواجهات إيرانية تمثلت فى مراجعة الهويات التى يحملها المواطنون من أبناء الإمارات والمقيمون فى هذه الجزيرة لفصلهم عن الإيرانيين الذى انتقلوا إلى الجزيرة منذ احتلالهم. وتبلغ مساحة جزيرة أبو موسى ٨٥ كيلو مترا مربعا وتقع على بعد ٤٣ كيلو مترا من سواحل الإمارات و٦٧ كيلو مترا من سواحل إيران^(١).

أكد السيد مرتضى سرمدى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن سلطات بلاده لم تسئ استقبال الركاب الذين كانوا على متن السفينة التى رست فى ميناء جزيرة «أبو موسى» قادمة من إمارة «الشارقة» فى الإمارات العربية المتحدة. وقال سرمدى فى تصريح أذاعته وكالة الأنباء الإيرانية يوم ٢٥/٨/١٩٩٢ أن دخول مسافرين أجنبى لجزيرة «أبو موسى» يجب أن ينسجم مع الاجراءات المتفق عليها بين إيران والشارقة. وذكر أن هذه الإجراءات توجب على السفن التى تصل إلى الجزيرة الحصول على تفويض للدخول إلى مياه الجزيرة الاقليمية كما توجب على المسافرين الأجانب الذين يريدون الدخول للجزيرة الحصول على تأشيرات دخول من السلطات الإيرانية^(٢).

١ - جريدة الوطن الكويتية ٢٥/٨/١٩٩٢.

٢ - جريدة الشرق - ٢٦/٨/١٩٩٢.



تساءلت جريدة الخليج بقولها:

ما الذى تريده إيران بالضبط من وراء تصرفات مسؤوليها فى جزيرة «أبو موسى»؟! قبل أشهر ، وتحديدًا فى مارس الماضى عمدت إلى مضايقة مواطنى الإمارات المقيمين فى الجزيرة والموظفين العاملين فيها، فأبعدت بعضهم وربطت بقاء بعضهم الآخر بقيود وشروط، وارتكبت تجاوزات فى الجزيرة. ووقتها مارست الإمارات العربية أعلى درجات ضبط النفس حرصًا منها على احتواء مابدا أنه بوادر أزمة، وذهبت وفود إلى طهران، وجاءت وفود منها، وتوقعنا أن تطوى هذه الصفحة إلى أن يأتى الوقت الذى يحسم فيه أمر الجزر المحتلة بالحوار والوسائل السلمية. لكن التوقع المبني على النيات الحسنة شئ، والواقع شئ آخر، فقد فاجأنا إيران يوم السبت الماضى بتكرار مافعلته فى أبريل الماضى ومنعت الأساتذة وعائلاتهم من الوصول إلى الجزيرة، بل ولم تسمح لهم بالنزول من السفينة التى تقلهم، وظلوا فى مياه الخليج ثلاثة أيام ينتظرون موقفًا لإيرانيا مغايرًا، لكن ذلك لم يحدث^(١).

يثير هذا التصرف الإيرانى أسئلة عديدة، ويبحث فى النفس ذكريات مريرة دونها فى صفحات العلاقات العربية - الإيرانية الشاه البائد الذى حاول فرض الهيمنة على المنطقة بممارسة أحلامه التوسعية فى أرجائها. ومن المؤسف أن نشهد اليوم فى جزيرة أبو موسى تجاوزات على حقوق الإمارات العربية ومواطنيها من نمط التجاوزات نفسها التى عرفناها أيام الشاه. إن الوضع فى جزيرة أبو موسى محكوم باتفاقية مهورية بتوقيعات وزير خارجيتى إيران وبريطانيا وحاكم الشارقة آنذاك المرحوم خالد بن محمد. ونعلم تمامًا أن هذه الاتفاقية كانت «اتفاقية أمر واقع»، فقد جاءت نتيجة تسوية ظالمة تواطأت فيها بريطانيا مع الشاه وفرضت على الشارقة فى لحظة تاريخية اتسمت توازناتها الاقليمية بالهشاشة، واتسم الوضع العربى بالضعف من جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧ العسكرية. هذه الاتفاقية تحدد حقوق الطرفين فى الجزيرة وفى مياهها الاقليمية فلماذا لاتلتزم إيران بها؟! وما الذى ترمى إليه من وراء ممارسات تشير إلى التحلل من الالتزام؟! لقد أكد وزير خارجية إيران خلال زيارته إلى الكويت فى أبريل ١٩٩٢، أن بلاده ملتزمة بالاتفاقية حول أبو موسى والمطلوب من إيران أن تضع هذا التأكيد موضع التطبيق. ولعل المسؤولين فى إيران يدركون أن مستقبل علاقاتهم مع الإمارات العربية لن يستقيم، إذا لم تكن العلاقات مبنية، فى الممارسة قبل القول، على الاعتراف بالحقوق والمصالح، وعلى عدم



التدخل فى شؤون الغير، وهذا الذى نشهده فى أبو موسى هو تجاور على حقوق الإمارات العربية وشعبها. نأمل من حكومة الجمهورية الإسلامية فى إيران، إذا كانت فعلا حريصة على الأمن والاستقرار فى المنطقة وعلى تنمية العلاقات مع الإمارات العربية وشعبها، المبادرة إلى تصحيح الوضع الناجم عن تصرفات مسؤوليها فى أبو موسى، ويكفى منطقتنا ماتشهده من بؤر توتر مشتعلة^(١).

قالت صحيفة «النهار» البيروتية:

تجدد التوتر بين الإمارات العربية المتحدة وإيران فى شأن جزيرة أبو موسى التى يطالب بها البلدان، بعد إعلان السلطات الإيرانية رفضها السماح بعودة مدرسين عرب وعائلاتهم إلى الجزيرة. وأفادت شرطة الشارقة أن ١٠٤ أشخاص عادوا إلى مرفأ الإمارة بعد الرفض الإيراني. وصرح الملازم فى الشرطة سليم مقرب أن هؤلاء «أمضوا ثلاثة أيام فى البحر وهم يحاولون النزول فى «أبو موسى»، لكن الإيرانيين رفضوا. وقد عوملوا معاملة سيئة ووصل الإيرانيون إلى حد التهديد بإغراق السفينة» ولاحظ «إنها المرة الأولى يفعل الإيرانيون ذلك وأنا مندهشون لأنهم لم يعطوا أى إيضاح. ونحن ننتظر الآن نتائج الاتصالات الدبلوماسية». فى شأن تقاسم الجزيرة. وتؤكد الشارقة، وهى الإمارة الثالثة من حيث الأهمية فى اتحاد الإمارات العربية، أن الجزيرة تعود إليها ولكنها أجبرت على توقيع الاتفاق. وفى أبريل ١٩٩٢ جاء فى تقارير صحافية أن إيران «أنجزت ضم أبو موسى» وأغلقت المدرسة العربية فى الجزيرة ومركز الشرطة التابع لسلطة الإمارات وبدأت طرد مواطنى الإمارات العربية منها الأمر الذى نفته طهران. وأكد الملازم مقرب أن «الإيرانيين سيطروا على كل الجزيرة» منذ حرب الخليج الثانية مطلع ١٩٩١. ويعيش نحو ٧٠٠ شخص فى الجزيرة التى تبلغ مساحتها ٦٥ كيلو مترا مربعا ورفضت سفارة إيران فى أبوظبى التعليق على الحادث، لكن مقرب قال أمل «فى التوصل إلى حل عبر الاتصالات الدبلوماسية. وفى طهران نفت إيران رواية الشارقة عن الركاب وإساءة معاملتهم. وقالت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن هذه الاتهامات «لأساس لها وغالبية الركاب أساتذة فلسطينيون وسوريون ومصريون وأردنيون ترافقهم عائلاتهم وبينهم أيضا عشرة مواطنين من الإمارات العربية. وكانوا قد غادروا الشارقة السبت الماضى ووصلوا إلى أبو موسى بعد سفر ساعتين يرافقهم الملازم مقرب وحاكم الجزيرة. وأوضح قائد الشرطة فى الشارقة العقيد محمد خليفة أن



السلطات الإيرانية طلبت أن يحمل الركاب تأشيرته دخول وهذا الأمر غير مقبول بالنسبة إلى الشارقة لأن الجزيرة جزء من أراضي الإمارات ولدينا اتفاق مع الإيرانيين. وكان العقيد خليفة يشير إلى اتفاق موقع بين إمارة الشارقة وشاه إيران عام ١٩٧١ من الصحة على الإطلاق»^(١).

أقرت بأن السلطات الإيرانية في أبو موسى اعترضت السفينة الآتية من الشارقة وأنها أعادت الركاب إلى الإمارات العربية الاثنيتين «لكن الركاب لم يكونوا من رعايا كيانات الخليج» وكان عليهم «بموجب الاتفاقات المبرمة بين إيران والشارقة» أن يحصلوا على تأشيرات دخول تمنحها السلطات في الجزيرة. وأضافت «أن الركاب حصلوا على مساعدة ودية من السلطات الإيرانية في الجزيرة» التي أمنت لهم خصوصاً الغذاء. ولمح الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية الذي نقلت «أرنا» تصريحاته إلى أنه يخشى أن تسوء الصيغة التي روت فيها الشارقة الوقائع إلى العلاقات الطيبة بين إيران والإمارات العربية. وتؤكد طهران أن بريطانيا السلطة الاستعمارية السابقة في منطقة الخليج العربي تخلت لها عن جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى التي كان الجيش الإيراني يحتلها كلها لدى حصول الإمارات العربية على استقلالها عام ١٩٧١. فيما تقول مصادر دبلوماسية غربية في طهران أن الاتفاق الإيراني - البريطاني الذي ظل سرياً لايت في وضوح مسألة السيادة على الجزيرة، لكنه يسمح للجيش الإيراني ولرعايا الإمارات العربية بالبقاء فيها في آن^(٢).

ذكرت صحيفة «البيرق» اللبنانية قولها:

برز النزاع بين الإمارات وإيران حول ملكية جزيرة «أبوموسى» مرة أخرى إذ اتهمت الإمارات القوات الإيرانية الموجودة في الجزيرة بمنع مجموعة من المدرسين الإماراتيين من الدخول إلى مرفأ في الجزيرة كعادتهم في كل عام. ويعود الخلاف على الجزيرة إلى الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا الجلاء من شرقى السويس العام ١٩٧٠ إذ عمد شاه إيران إلى ادعاء السيادة على الجزيرة، ثم إلى احتلالها عسكرياً مع جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى المجاورتين لها في الخليج العربى. وكانت الحكومة البريطانية قد توسطت آنذاك، للتوصل إلى اتفاقية بين إمارة الشارقة وإيران مما سمح

١ - جريدة النهار - بيروتية - ١٩٩٢/٨/٢٦.

٢ - جريدة النهار - بيروتية - ١٩٩٢/٨/٢٦.



للطرفين بالابقاء على وجودهما فى جزيرة أبو موسى واشتراكهما فى عائدات النفط حيث آبار نفطية فى الجزيرة وفى المياه المحيطة بها. وبدا فى ذلك الوقت أن هذه الاتفاقية تنفذ دونما عائق بغض النظر عن عدة حوادث وقعت فى شهر إبريل ١٩٩٢ فأصدرت السلطات الإيرانية آنئذ أوامرها إلى ٧٠٠ من مواطنى الإمارات ورعاياها بمغادرة الجزيرة أو التقدم بطلب لإذن من السلطات الإيرانية للبقاء فيها. وعقدت عدة جولات من المحادثات بين مسؤولين فى الإمارات ومسؤولين إيرانيين. غير أنه لم يعلن عن التوصل إلى حل يرضى الجانبين^(١).

وقد أبلغت سلطات الشارقة مراسلى الصحف المحليين فى ميناء «خالد» بالحدث وأجيز للمراسلين الصحفيين التحدث إلى مدرسين لم يسمح لهم بالرسو فى جزيرة أبو موسى إذ استقل أكثر من مائة مدرس مع أفراد أسرهم السفينة المسماة «الخاطر» فى رحلة استغرقت ساعتين إلى الجزيرة. وتقول الإمارات العربية أن السلطات الإيرانية حالت بين السفينة ورسوها فى الميناء وذكرت السلطات الإيرانية أنه أصبح يتوجب الآن على المسافرين الذين يريدون مغادرة السفينة أن يكونوا حاصلين على تأشيرات إقامة أو تأشيرات، دخول من السلطات الإيرانية. وذكر مسؤولون فى إمارة بأنهم لا يمكن أن يقبلوا بهذه المطالب لأن جزيرة أبو موسى أرض تابعة لدولة الإمارات العربية ونشرت صحف الإمارات العربية مقالات على صفحاتها الأولى تناولت فيها المحنة التى يعانى منها المسافرون على متن سفينة «الخاطر» بينما كانت تبذل المحاولات لحل هذه القضية. وجرت، وفقا لبعض المصادر، اتصالات على مستوى عال بين الشارقة والحكومة الاتحادية فى أبوظبي وقد يتطور الموقف ليتحول إلى انتهاك لسيادة الإمارات العربية على الجزيرة. وقد اشتهرت جزيرة أبو موسى خلال الحرب العراقية - الإيرانية بأنها كانت قاعدة ينطلق منها حراس الثورة الإيرانيون لشن هجمات خاطفة من على متن زوارق سريعة على السفن التجارية التى كانت تعبر المناطق السفلى من الخليج العربى. واستنادا إلى مصادر دبلوماسية فإن الإيرانيون عززوا منذ الحرب العراقية - الإيرانية وجودهم العسكرى فى جزيرة أبو موسى^(٢).

قالت صحيفة الفجر بأنه فى الوقت الذى أعلنت فيه بريطانيا عن نيتها فى الانسحاب من شرقى السويس عام ١٩٧٠ تقدم شاه إيران بمطالب حقوق السيادة

١ - جريدة البيروق اللبنانية ٢٧/٨/١٩٩٢.

٢ - نفس المرجع.



الإيرانية على جزيرة أبو موسى. وكانت الحكومة البريطانية قد توسطت حينذاك من أجل التوصل إلى اتفاقية بين الشارقة وإيران مما سمح للطرفين بالبقاء على وجودهما في جزيرة أبو موسى واشتراكهما في عائدات النفط حيث توجد في الجزيرة آبار للنفط وبدا في ذلك الوقت أن هذه الاتفاقية تنفذ دون عائق بغض النظر عن عدة حوادث وقعت في شهر أبريل ١٩٩٢ عندئذ أصدرت السلطات الإيرانية أوامرها إلى سبعمائة من مواطني الإمارات العربية ورعاياها بمغادرة الجزيرة أو التقدم بطلب إذن من السلطات الإيرانية وعقدت عدة جولات من المباحثات بين المسؤولين في الإمارات العربية والمسؤولين الإيرانيين غير أنه لم يعلن عن توصل الجانبين إلى حل يرضى الطرفين. وقد أبلغت سلطات الشارقة مراسلى الصحف المحلية في ميناء خالد بالحادث وسمح للمراسلين الصحفيين بالتحدث إلى مدرسين لم يسمح لهم بالرسوم في جزيرة أبو موسى إذ استقل أكثر من مائة مدرس مع أفراد عائلاتهم السفينة المسماة «الخاطر» في رحلة استغرقت ساعتين إلى جزيرة أبو موسى. تقول الإمارات العربية أن السلطات الإيرانية حالت بين السفينة وبين رسوها في الميناء وذكرت السلطات الإيرانية أنه يجب على المسافرين الذين يريدون مغادرة السفينة أن يكونوا حاصلين على تأشيرات إقامة أو تأشيرات دخول من السلطات الإيرانية. وذكر الرائد محمد خليفة الملا المدير العام لشرطة الشارقة بأن سلطات الشارقة لا يمكن أن تقبل بهذه المطالب لأن جزيرة أبو موسى أرض تابعة للإمارات العربية. ونشرت صحف الإمارات العربية مقالات على صفحاتها الأولى تناولت فيها المحنة التي يعاني منها المسافرون على متن سفينة «الخاطر» بينما تبذل المحاولات لحل هذه القضية^(١).

أما جريدة القبس فقالت بأنه: أكد بعض المقيمين في جزيرة أبو موسى أنهم منعوا أخيراً من العودة إلى منازلهم، وأن إيران بنت قاعدة عسكرية في هذه الجزيرة الصغيرة الواقعة إلى شرقى الخليج العربى واستولت بشكل كامل عليها. وصرح هؤلاء المقيمون الذين اضطروا للرجوع إلى الشارقة بعد أن أمضوا ثلاثة أيام في البحر محاولين عبثاً العودة إلى أبو موسى أن الإيرانيين يضايقون السبعمائة عربى الذين يعيشون في الجزيرة بغية دفعهم إلى الرحيل. وقد طردت السلطات الإيرانية في أبو موسى هؤلاء الأشخاص من رجال ونساء وأطفال الذين يتجاوز عددهم المائة وينحدرون من الإمارات العربية



والأردن وسوريا ومصر إضافة إلى فلسطين لعدم حصولهم على تأشيرات دخول إيرانية. وتجمع هؤلاء فى بهو مركز الشرطة فى الشارقة ثالث الإمارات أهمية فى الإمارات ينتظرون إشارة للعودة إلى أبو موسى من السلطات الإماراتية التى لم تصدر حتى يوم الجمعة أى رد فعل رسمى على هذا الحادث الذى وقع. وصرح ملازم الشرطة فى الشارقة سليم مقرب أن «لإيران الآن قاعدة عسكرية فى الجزيرة مجهزة بمروحيات وآليات عسكرية وزوارق سريعة». وفى الجزيرة الواقعة بالقرب من مضيق هرمز الاستراتيجى وحدة شرطة عربية ومركز رياضى ومدرسة تضم مئتين تلميذ ومولدان للكهرباء ومصنع صغير لتحلية مياه البحر، جميعها بتمويل من الشارقة^(١).

أبرزت صحيفة نمساوية واسعة الانتشار الخطر الذى يشكله النزاع بين إيران والإمارات العربية على جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى بالنسبة إلى الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج. وتساءلت صحيفة - دى بريس - فى تقرير لها نشرته فى ١٦/٩/١٩٩٢ عن هذا النزاع وعن الموقف الذى ستتخذه الولايات المتحدة والأمم المتحدة من هذا النزاع. وحاولت الصحيفة فى تقريرها الرد على هذا التساؤل بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة «القوة الحامية للمصالح العربية فى الخليج» «لن تسمح لنفسها بالبقاء بشكل مستمر فى وضع مواجهة مع إيران التى تكتسب أهمية اقتصادية بحوالى ٦٠ مليون نسمة. وأكدت الصحيفة أن حكومة طهران قد أقدمت فى أبريل ١٩٩٢ على خرق اتفاقية سابقة كان نظام الشاه السابق قد أبرمها مع الشارقة عند احتلاله للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة تقضى باستخدام جزيرة أبو موسى الهامة استراتيجيا من الجانبين حيث أن إيران تدير الجزيرة «أمنيا» فى حين تعود إدارة الجزيرة المدنية إلى الشارقة، وقالت أن الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجاني قام فى فبراير ١٩٩٢ بزيارة سرية للجزيرة أعلن خلالها أن أبو موسى أصبحت الخط الأمامى للدفاع الإيرانى وأن الجزيرة المحتلة أصبحت بذلك جزءا من أراضى إيران حسب سياسة طهران الجديدة. وقالت الصحيفة النمساوية أن عملية الضم الإيرانية للجزيرة إلى جانب احتلال طنب الكبرى وطنب الصغرى منذ عام ١٩٧١ فى عهد الشاه السابق قد بلغت أوجها عندما قامت القوات الإيرانية المراقبة فى أبو موسى بطرد السكان العرب ومنع باخرة



كانت تقل ٢٠٠ مواطنا إماراتيا وعربيا من بينهم حاكم الجزيرة الإماراتي من الدخول إلى الجزيرة^(١).

وأشارت الصحيفة إلى أن سفير إيران لدى الأمم المتحدة كمال خرازاني قد ألح بوضوح خلال قمة عدم الإنحياز الأخيرة في أندونيسيا في مطلع هذا الشهر أن إيران ستعيد النظر في الاتفاقية المبرمة مع الشارقة منذ ٢٠ عاما أو في ضم جزيرة أبو موسى بقرار إيراني. وأوضحت الصحيفة أن إقدام إيران على تفجير هذا النزاع في الخليج العربي في هذا الظرف بالذات يجسد «مدى ثقة رفسنجاني وجماعته في طهران» في أن إيران تطالب بدور القوة العظمى الإقليمية في المنطقة. وتنوى إيران - طبقا للصحيفة - تحويل أبو موسى إلى قاعدة عسكرية بحرية للغواصات التي تسعى إلى الحصول عليها وخاصة من روسيا وبعض الدول الأوروبية الشرقية التي تقدمت بعروض بهذا الشأن للحكومة طهران.

وأبرزت الصحيفة في هذا السياق أيضا أهمية الدورة الأخيرة العادية الـ ٩٨ لوزراء خارجية الدول العربية في القاهرة وإصدار أول قرار جماعي عربي يؤكد التضامن العربي في قضية عربية منذ حرب الخليج الثانية. وقالت الصحيفة النمساوية أن المستفيد الرئيسي من النزاع الجديد بين إيران والإمارات العربية والتضامن العربي الجديد من الإمارات العربية هو نظام بغداد الذي يأمل في الخروج بذلك من العزلة في العالم العربي وأكدت أن صدام حسين يحاول استغلال الوضع وتخويف العرب بالأطماع الإيرانية الجديدة، لمنع تقسيم العراق وإقناع العرب بخطورة هذا التقسيم^(٢).

نسبت رويتر إلى دبلوماسيين من مجلس التعاون قولهم أن إيران قامت فعليا بضم جزيرة خليجية صغيرة كانت تشترك في السيطرة عليها مع الإمارات العربية طوال العشرين عاما الماضية. وقال الدبلوماسيون أن طهران ترفض التوصل إلى حل وسط بشأن جزيرة أبو موسى التي تقع في منتصف المسافة بين الإمارات العربية والساحل الإيراني، وكانت الشرطة الإيرانية في جزيرة أبو موسى التي تشترك مع الشارقة في السيطرة عليها قد أعادت عبارة تحمل مسافرين بعد أن احتجزتها في الميناء لمدة ثلاثة أيام. وهذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها تدخل في حركة المرور المدنية منذ السماح بدخول إيرانيين إلى الجزيرة في عام ١٩٧١ بموجب اتفاق تفاوضت عليه بريطانيا التي كانت مسؤولة آنذاك عن العلاقات الخارجية لسبع إمارات شكلت فيما بعد الإمارات

١ - جريدة السياسة ١٧/٩/١٩٩٢.

٢ - جريدة السياسة ١٧/٩/١٩٩٢.

العربية . وقال دبلوماسى أنه ضم تدريجى وهو يدخل فيما يبدو مراحلها النهائية . وقالت إيران يوم ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ أن جزيرة أبو موسى هى جزيرة إيرانية وأن لها الحق فى السيطرة على دخول الأجانب . وامتنعت الإمارات العربية عن الرد على أعمال إيران واكتفت بإصدار بيانات تحدثت عن محنة ١٠٤ مسافر كانوا على ظهر العبارة ومن بين هؤلاء يوجد نحو ١٢ مسافرا من مواطنى الإمارات . وقالت إيران إن سكان الشارقة فى جزيرة أبو موسى لهم حرية دخول الجزيرة ومغادرتها حسب رغبتهم لكن الآخرين يحتاجون إلى تصاريح إيرانية . وقال الدبلوماسيون أن الاتصالات مع طهران منذ إعادة العبارة يوم ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ لم تسفر عن نتائج . وقال دبلوماسى أن طهران تتعامل مع الجزيرة على أنها أراضى إيرانية وهى ترفض فيما يبدو الحديث بشأن أى شىء ما لم يتم الاعتراف بسيادتها^(١) .

ووصف دبلوماسى عربى هذا التطور بأنه نكسة لجهود تحسين العلاقات بين حكام إيران ومجلس التعاون . ونقل عن سيف المسكرى مساعد الأمين العام لمجلس التعاون قوله : مثل هذا السلوك غير المسؤول من المرجح أن ينعكس بشكل سلبى على العلاقات بين مجلس التعاون وإيران ، ويخلق جوا من انعدام الثقة والتوتر . والجزيرة المتنازع عليها ليست ذات أهمية اقتصادية كبيرة وتقتسم إيران والشارقة دخل حقل بترولى صغير قبالة سواحلها . وقال دبلوماسيون غربيون أن تحرك طهران جاء على الأرجح نتيجة مخاوف عسكرية واستراتيجية . فجزيرة أبو موسى تقع فى منطقة قريبة من خط عبور ناقلات البترول فى الخليج العربى . وتعتبر إيران واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط عبر هذا الطريق . وأخطرت حكومة الإمارات العربية الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن عندما قامت الشرطة الإيرانية فى شهر ابريل ١٩٩٢ بترحيل عمال أجانب من جزيرة أبو موسى كانوا يعملون فى محطة للطاقة ومركز الشرطة ومدرسة الجزيرة . وقام وزير خارجية الإمارات راشد عبدالله فى أعقاب هذا الحادث بزيارة طهران إلا أن محادثات مع رفسنجاني لم تكن مثمرة . وقال دبلوماسيون أنه لم تجر بعد ذلك أية محادثات رسمية أخرى وكانت العبارة التى رفضت الشرطة الإيرانية السماح لها بالرسو فى جزيرة أبو موسى تقل فى الأساس مدرسين مصريين عائدين بعد الإجازة الصيفية لترتيب امتحانات مدرسية . واضطر طلاب الشارقة فى الجزيرة إلى السفر إلى الشارقة لأداء الامتحانات هناك منذ يومين^(٢) .

١ - جريدة السياسة ١٩٩٢/٩/٢ .

٢ - جريدة السياسة ١٩٩٢/٩/٢ .

منذ أن بدأت إيران التجاوز على حقوق الإمارات فى جزيرة أبو موسى فى مارس ١٩٩٢. صدرت تصريحات رسمية إيرانية مترافقة مع حملة فى الإعلام الإيرانى تدعى التزام إيران بنصوص الاتفاقية الموقعة حول الجزيرة فى نوفمبر ١٩٧١. وفى ١٩ أبريل صرح وزير خارجية إيران على أكبر ولايتى خلال زيارته للكويت قائلاً أن إيران تلتزم بما تم التوقيع عليه مع الإمارات العربية. وأن الاتفاق مازال سارياً ولم نخزقه. وفى شهر مايو ١٩٩٢ قام وفد من الإمارات العربية برئاسة وزير الخارجية راشد عبدالله بزيارة لطهران والتقى بالمسؤولين الإيرانيين للبحث فى الاجراءات التى اتخذت ضد مواطنى وموظفى الإمارات العربية فى أبو موسى. وكان مأمولاً أن تسفر زيارة الوفد عن تسوية للخلاف وتوقف ممارسات المسؤولين الإيرانيين فى الجزيرة. خصوصاً وأن الإمارات العربية مارست آنذاك أقصى درجات ضبط النفس إلى الدرجة التى حظرت فيها نشر أية أنباء عن التجاوزات الإيرانية فى الجزيرة منعاً لتوتير الأجواء وتأكيداً إضافياً على حرص الإمارات العربية على حل هذا الإشكال ودياً لكن هذا الحرص لم يقابل من إيران بالمثل. بل أقدم مسؤولو إيران فى الجزيرة يوم ٢٤ أغسطس على منع مواطنى الإمارات والموظفين العاملين فى الجزيرة من مغادرة السفينة التى تقلهم والوصول إلى الجزيرة. وليس هذا فحسب، بل صدرت تعليقات إيرانية رسمية تتضمن ادعاءات لا أساس لها من الصحة. وفى ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن الناطق بلسان وزارة الخارجية مرتضى سرمدى قوله أن إيران والشارقة اتفقتا على أن المواطنين الأجانب الذين يرغبون بالذهاب لجزيرة أبو موسى يتوجب عليهم الحصول على تصاريح دخول من سلطة الموانئ الإيرانية. وقد نفى مسؤولون فى الشارقة وجود مثل هذا الاتفاق المزعوم. وطالبوا إيران بما يثبت وجوده. وأمس الأول صعدت إيران من الموقف بمنحها نفسها مسؤولية الأمن فى كل الجزيرة. وزعمها أن اتفاق ١٩٧١ يخولها هذه المسؤولية. فقد قال كمال خرازى ممثل إيران فى الأمم المتحدة المشارك فى وفد بلاده بمؤتمر عدم الإنحياز لوكالة «رويت» أن منع الشرطة الإيرانية ركاب سفينة من الإمارات من النزول إلى الجزيرة ينبع من حقيقة مسؤولية إيران عن أمن الجزيرة. وقال خرازى «بموجب اتفاق العام ١٩٧١ فإن الجزيرة مملوكة لإيران والإمارات - الشارقة» وأضاف «لكن إيران مسؤولة عن الأمن». والواقع أن أقوال خرازى هذه لاتستند إلى أى أساس من الصحة وتشير إلى اتجاه للاستيلاء على الجزيرة بأكملها^(١).



فمذكرة «الترتيبات» الموقعة في نوفمبر ١٩٧١ بين إيران والشارقة والمضمونة من الحكومة البريطانية لا تتضمن أية بنود تحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها. حيث تركت هذه المسألة الأساسية للحل والحسم مستقبلاً. وفي المراسلات عام ١٩٧١ بين حكومة الشارقة والحكومتين البريطانية والإيرانية وبين شركة النفط العاملة في المنطقة وشركة النفط الإيرانية في شأن جزيرة أبو موسى تأكيدات على أن مايجرى الحديث عنه هو ترتيبات Arrangments وليس اتفاقية تقرر مصير الجزيرة.

قبلت إيران هذه الترتيبات في الرسالة الموجهة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ من وزير خارجية إيران آنذاك عباس على خلعتبرى إلى وزير خارجية بريطانيا إليك دوجلاس هوم. قال خلعتبرى في رسالته «أؤكد أن حكومتى قبلت الترتيبات في شأن «أبو موسى» كما جاءت في النص المرفق مع رسالتكم بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧١ وارفق صورة عن مذكرة التفاهم التى تتضمن الترتيبات المشار إليها». ماهى نصوص الترتيبات التى تم الاتفاق عليها بين حاكم الشارقة السابق المرحوم الشيخ خالد بن محمد والحكومة الإيرانية بضمنان الحكومة البريطانية؟ تتضمن الترتيبات مقدمة ٦ بنود.

ويدون الدخول فى شرح الظروف التى أجبرت الشارقة على قبول هذه الترتيبات فى العام ١٩٧١. فالواضح أن الشارقة حافظت على حقها فى المطالبة باستعادة الجزيرة كاملة ولديها مايبث ملكيتها للجزيرة، والواضح أيضا أن الوضع الايرانى فى الجزيرة هو وضع قوة احتلال كما تنص مذكرة الترتيبات على ذلك. على أى الأحوال اذا اكتفينا بالاحتكام الى نصوص مذكرة الترتيبات التى تنظم الوضع فى الجزيرة منذ نوفمبر ١٩٧١، فإن المذكرة فى الفقرة (٢ - ب) تعترف للشارقة بحق ممارسة الصلاحيات كاملة على أنحاء الجزيرة التى لا تتواجد فيها القوات الإيرانية المحتلة والتى تحدت على خريطة الجزيرة المرفقة بمذكرة الترتيبات. وهذا النص الصريح يسقط المزاعم الايرانية فى شأن مسؤولية الأمن على الجزيرة، وفى شأن دخول مواطنى دول ثالثة إلى الجزء التابع للشارقة، والقوانين التى تنظم وجود هؤلاء فى الإمارات العربية المتحدة تسرى على وجودهم فى جزء الجزيرة التابع للإمارات. وما دامت مذكرة الترتيبات قد أقرت ممارسة الشارقة لصلاحياتها على الجزء التابع لها فى الجزيرة فإن من ضمن هذه الصلاحيات مسؤولية الأمن فى هذا الجزء، والحق فى إدارته بالطريقة التى تراها الإمارات محققة لمصالحها ومصالح مواطنيها. وليس لايران أن تقرر ما الذى تفعله الامارات العربية فى الجزء التابع لها من الجزيرة^(١).



إيران تسعى لسيطرة نفطية مطلقة بعد السيطرة الاستراتيجية

منع المدرسين والمدرسات تم فى سياق سلسلة من الاجراءات الادارية والعسكرية التى بدأنها إيران فى الجزيرة مع عام ١٩٨٠ يهدف إلى ترحيل أهالى الجزيرة، أى بعد عام من سقوط الشاه، وتوجت بزيارة مفاجئة قام بها رئيس الجمهورية الإيرانية هاشمى رافسنجاني إلى الجزيرة فى مارس ١٩٩٢ تلتها مباشرة سلسلة من الاجراءات الادارية التى اعتبرت استفزازية وغير مبررة. ومن هذه الاجراءات أن مواطنى الجزيرة الأصليين وعددهم حوالى ٧٠٠ شخص من أبناء الإمارات وحوالى ٤٠٠ شخص من العرب والعمال الآسيويين التابعين إداريا للمشاركة أو الحكومة الاتحادية، لم يعد مسموحا لهم التجول فى الجزيرة إلا ضمن كيلو متر مربع واحد يشكل المنطقة الجغرافية التى يتواجد فيها السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الخاصة بهم وتشمل المخفر والمدرسة والعيادة الصحية. وأصبحت السلطات الإيرانية العسكرية فى الجزيرة تقوم بمنع سفن الصيد والطرادات من الصيد بحرية كما الحال فى السابق، حيث أصبحت تقيد تلك الحركة بسلسلة من الاجراءات الادارية والأمنية، بما فى ذلك الاستيلاء على الطرادات والسفن وفرض غرامات تصل فى بعض الأحيان إلى حوالى ٥٠٠٠ درهم. وأكثر من ذلك، فإن السلطات الإيرانية بدأت تمنع أصحاب هذه السفن التى يشكل صيد الأسماك مهنتهم الوحيدة ومصدر رزقهم الأول من إرسال صيدهم إلى الشارقة لبيعه هناك^(١).

وقامت هذه السلطات أيضا بعمليات بوليسية مختلفة من بينها الإقدام على سجن عدد من مواطنى الجزيرة فى الحمامات، والقيام بضرب بعضهم مما طال فى إحدى المرات ابنة رئيس المخفر الإماراتى. ووسعت السلطات العسكرية الايرانية نقاط تركزها فى الشريط الغربى من الجزيرة التى تبلغ مساحتها ٣٢ كم^٢، وفى نطاق هذا التوسيع قامت ببناء قرية إيرانية نموذجية وأقامت نقاطا عسكرية فى المنطقة العربية من الجزيرة، واحتلت مواقع فى منطقة مناجم الحديد فى الجزء الشرقى من الجزيرة، ومنع فى مابعد العرب من استثمار الحديد فيه. وإذا كانت سلسلة الاجراءات الإدارية والعسكرية الإيرانية التى بدأت منذ ما يزيد على ١٠ سنوات وبشكل متدرج قد أدت إلى تقليص الوجود العربى، وإلى قضم مستمر فى الأراضى التى يتواجد فيها العرب، فإن ماتم فى عام ١٩٩٢ وبالتحديد بعد زيارة الرئيس الإيرانى للجزيرة كان محاولة أخيرة من إيران لفرض سيادتها القانونية



والسياسية على الجزيرة والبدء بتصفية الوجود العربى فيها كليا. وقيل أيضا أن السلطات عرضت على أبناء الجزيرة التجنس بالجنسية الإيرانية «لتجنب القيود الأمنية والإدارية على الدخول والخروج من الجزيرة» وبالطبع فإن هذا العرض قوبل بالرفض التام خاصة وأن لمعظم سكان الجزيرة «مصلح وأقارب فى الشارقة وباقي أجزاء الإمارات العربية. وطبقاً لما يقوله المدرسون فى الجزيرة فإن السلطات الإيرانية وجدت أن أفضل وسيلة لتهجير السكان بعد أن أعيتها الحيلة، هى هدم العمود الفقرى الذى يضمن استمرار إقامة المواطنين فى الجزيرة وهو التعليم. رغم أن جزيرة أبو موسى التى احتلتها إيران إلى جانب جزيرتى طنـب الكبرى والصغرى عام ١٩٧١ وقبل قليل من انسحاب بريطانيا، وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، قد مثلت لإيران أهمية استراتيجية، فى وقت كان شاه إيران يسعى لفرض هيمنته على المنطقة والقيام بدور الشرطى الحارس فيها، إلا أن التصعيد الإيرانى الأخير لم يكن هدفه الأهمية الاستراتيجية للجزيرة، فقد تحقق هذا الهدف واقعياً من خلال الوجود العسكرى الإيرانى فيها، ومن خلال تكثيف هذا الوجود وزيادته خاصة فى العقد الماضى. أما الهدف الجديد الذى تسعى إليه إيران، فهو التحلل من آخر بنود الاتفاق الذى يقضى باقتسام النفط الذى يتم اكتشافه فى الجزيرة وحولها بين إيران والشارقة مناصفة^(١).

المشكلة التى يمثلها النفط هنا أنه يشكل مصدراً مهماً لدخل إمارة الشارقة، كما أن الامكانيات الواعدة لاكتشاف النفط سواء فى الجزيرة نفسها أو حولها امكانيات كبيرة، مما يحرم الشارقة من دخل نفطى محتمل، كما يعطى لإيران فرصة زيادة الكميات النفطية التى تحصل عليها من المنطقة. وعلى خلال ردة الفعل المعتدلة والحذرة التى كانت تواجه فيها الإمارات العربية الإجراءات التى كانت تتخذها إيران فى جزيرة أبو موسى، فإن الجولة الأخيرة من التصعيد الإيرانى الذى بدأ فى مارس ١٩٩٢ ووصل إلى ذروته فى نهاية أغسطس، بات المسؤولين فى الإمارات يشعرون بأن طهران قد قطعت الطريق أمام الديبلوماسية الهادئة خاصة بعد فشل الزيارة التى قام بها وزير خارجية الإمارات راشد عبدالله لطهران فى مايو، والتى طلب خلالها من إيران عدم المضى فى اجراءاتها الأمنية والإدارية التى تعنى خلق واقع جديد يغير من الطبيعة القانونية للسيادة فى الجزيرة. ففى ذلك اللقاء، رفضت إيران حتى مجرد قبول التفاوض مع الوزير الاماراتى حول الجزيرة معتبرة «أن هذا الأمر شأن يخص علاقات إيران بإمارة

الشارقة، وينظمه اتفاق بين الجانبين». وقد سبب الموقف الإيراني هذا ضيقا كبيرا للمسؤولين في الامارات العربية ودفع المجلس الأعلى للاتحاد الذي يضم حكام الامارات السبع إلى الاعلان عن «أن الاتفاقات التي أبرمتها أو تبرمها الامارات الأعضاء في الاتحاد تعتبر ملزمة للحكومة الاتحادية ومن مسؤولياتها». وجاء هذا الاعلان بمثابة رد غير مباشر على ما طرحه الجانب الإيراني الذي أصبح وفق هذا الاعلان ملزما بالتفاوض مع الحكومة الاتحادية إذا أراد الوصول إلى تسوية سياسية مقبولة حول وضع الجزيرة. ومنذ تلك اللحظة توقفت المساعي الدبلوماسية إلا أن إيران استمرت مع ذلك في اتخاذ مزيد من الاجراءات التي تؤثر على الوضعية الديموغرافية والاقتصادية والأمنية للجزيرة. وإزاء ذلك فإن المسؤولين في الإمارات العربية وخاصة في إمارة الشارقة وجدوا أن استمرار الحذر والتحفظ في التصدى للاجراءات الإيرانية لم يؤد إلى النتيجة التي كانت تأملها وهي ضبط التسارع في عمليات تغيير واقع الجزيرة^(١).

ولذلك فإن التصعيد الأخير المتمثل في منع دخول المدرسين والمدرسات إلى الجزيرة ووجه بشكل مختلف على الصعيد الاعلامي حيث تناولته الصحف ووسائل الإعلام بشكل صريح ووجه بعضها اتهامات للحكومة الإيرانية، ومن ذلك ماكتبته جريدة «الخليج» عن تجاوزات إيران ومضايقة مسؤوليها لمواطني الإمارات المقيمين في الجزيرة والموظفين العاملين فيها وقالت الصحيفة أن التصرف الإيراني يثير أسئلة عديدة ويبحث في النفس ذكريات مريرة عن العلاقات العربية الإيرانية أيام حكم الشاه البائد الذي حاول فرض الهيمنة على المنطقة بممارسة أحلامه التوسعية في أرجائها. وأضافت: «ومن المؤسف أن نشهد اليوم في جزيرة أبو موسى تجاوزات على حقوق الإمارات ومواطنيها من نمط التجاوزات نفسها التي عرفناها أيام الشاه. إلى أن الوضع في الجزيرة محكوم باتفاقية مهيورة بتوافيق وزيرى خارجية إيران وبريطانيا وحاكم الشارقة آنذاك الشيخ خالد بن محمد». ورغم أن الصحيفة انتقدت تلك الاتفاقية وقالت عنها «اتفاقية أمر واقع» جاءت نتيجة تسوية ظالمة بين بريطانيا والشاه وفرضت على الشارقة في لحظة اتسم فيها الوضع العربى بالضعف من جراء هزيمة عام ١٩٦٧، إلا أن الصحيفة قالت أن هذه الاتفاقية تحدد حقوق الطرفين في الجزيرة وفي مياهها الإقليمية. ومع أن تناول أزمة جزيرة أبو موسى من قبل الأجهزة الاعلامية الإماراتية الرسمية والخاصة بعد خطوة إماراتية متقدمة للتصدي للتصعيد الإيراني إلا أن المراقبين يقولون أن هذه الخطوة قد



تكون متأخرة وغير قادرة على إعادة ما استبدلته إيران طوال عقد كامل فوق أرض الجزيرة. لكن أولئك المراقبين يقولون إن الانتقال بالمواجهة من طور علاقة خاصة ربطت إيران بإمارة الشارقة، ودفعها إلى دائرة العلاقة بين الإمارات وإيران، يعنى إعطاء الأزمة فرصة دبلوماسية وسياسية أفضل، وجعلها من بين الهموم والهواجس التى تطرح فى علاقات الإمارات بالدول الأخرى وفى الأطر الاقليمية والدولية التى لها وجود مؤثر فيها(١).

السيادة للشارقة والبتروال مناصفة

نظمت ادارة جزيرة أبو موسى منذ نوفمبر ١٩٧١ وبعد نزول القوات الإيرانية على الجزيرة وقبل الموعد الرسمى لانسحاب القوات البريطانية اتفاقية وقعتها وليام لوس المبعوث الشخصى لوزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت اليك دوغلاس هيوم مع وزير خارجية إيران فى ذلك الوقت عباس على خلتبرى، وحاكم الشارقة السابق خالد بن محمد. وبموجب هذه الاتفاقية تمارس الشارقة السيادة الفعلية على جزيرة أبو موسى ويكون المواطنون فى الجزيرة تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة، ويرفع علم الشارقة على الجزيرة على أن يتم اقتسام دخل البترول إذا تم اكتشافه مناصفة وأن يسمح لإيران بأن تصل قواتها إلى منطقة متفق عليها فى الجزيرة بين الطرفين مقابل أن تدفع إيران للشارقة مبلغ مليون ونصف المليون جنيه استرلينى ولمدة تسع سنوات. وبموجب نصوص الاتفاقية فإن إيران اعتبرت هذه الاتفاقية منقضية ابتداء من عام ١٩٨٠ وبدأت بخلق واقع سياسى وقانونى وديموغرافى جديد منذ ذلك الوقت، أما إمارة الشارقة فإن المسؤولين فيها يقولون أن مجرد النص على أن إيران تدفع إيجارا مقابل استخدامها للتسهيلات العسكرية يعد حجة قانونية تؤكد تبعية الجزيرة للإمارة.

تصريحات خرازى محاولة لثنى الإمارات عن قضيتها

اعتبرت أوساط إماراتية التصريحات التى أدلى بها كمال خرازى - مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة بشأن الخلاف مع الإمارات حول جزيرة أبو موسى، بمثابة «محاولة إيرانية لاطفاء الزخم المحلى والخليجى، الذى بدأت تحظى به مشكلة الجزيرة، وإضعاف عزيمة الإمارات لإثارة هذه المسألة فى المحافل الاقليمية والدولية». وقالت تلك الأوساط أنه رغم المظهر الإيجابى الذى حاولت أن تتغلف به تصريحات المسؤول



الإيراني والتي أشار فيها إلى تمسك إيران باتفاقها الموقع مع الشارقة عام ١٩٧١، إلا أن ذلك التوجه ولا ترجمه حيث أنها ماضية في اتخاذ إجراءات عملية تغيير من الواقع السكاني والوضع القانوني للجزيرة. كذلك فإن تلك التصريحات احتوت على مغالطة للنصوص الواردة في الاتفاقية المعقودة مع الشارقة، من حيث أنها جعلت مسؤولية الأمن في الجزيرة مسؤولية إيرانية، وهو أمر تقول المصادر الإماراتية المسؤولة «إنه لا يستند إلى أى أساس قانوني أو سياسى وإنما يعد بمثابة اتجاه إيراني للسيطرة والاستيلاء على الجزيرة بكاملها. وطبقا لبعض المصادر الإماراتية فإن إيران تحاول تسويق إدعاء مفاده أن إجراءاتها فى جزيرة أبوموسى تستهدف قطع الطريق أمام الإمارات لمنح تسهيلات للدول الغريبة فى الجزيرة، وذلك بعد أن وقعت تلك الدول اتفاقيات دفاعية مع عدد من دول المنطقة. الإمارات العربية لم تفكر بمثل هذا الاجراء فى أصعب الأوقات حينما كانت الحرب العراقية الإيرانية على أشدها وحينما كانت حرب ناقلات النفط مشتعلة، وكانت إيران فى موقف عسكرى وسياسى معزول. وأضافت المصادر أن الإمارات التزمت بنصوص اتفاقها مع ايران فى تلك الفترة ولم تحاول نقض الاتفاقية رغم أن الظروف التى مرت بها المنطقة خلال الثمانينات كانت مواتية من الناحيتين العسكرية والسياسية، ورغم أن الاتفاقية نفسها مجحفة بحقوق الشارقة التاريخية فى الجزيرة حيث أنها تمثل جزءا من الإمارة^(١).

كما تقول بعض المصادر الإماراتية المطلعة فإن الإمارات العربية التى مارست أقصى درجات ضبط النفس فى مواجهة الاجراءات الايرانية فى الجزيرة وامتنعت عن إثارة الموضوع إعلاميا طوال الفترة الماضية لن تقبل سوى الجهود التى تبذلها حاليا لوقف التصعيد الايراني، إلا إذا وجدت تراجعا إيرانيا فعليا عن بعض الاجراءات التى اتخذتها خاصة خلال الفترة الأخيرة، وأوضحت أن «إيران حاولت من قبل الايحاء بإمكانية حل الخلاف عن طريق محادثات تجريها مع إمارة الشارقة مباشرة وليس عن طريق الحكومة الاتحادية، فى محاولة لعزل الشارقة عن الاتحاد وهى الآن تحاول عن طريق بعض التصريحات ذات المظهر الإيجابي عزل الإمارات العربية عن محيطها فى مجلس التعاون الذى بدأ يتفاعل مع قضية الجزيرة والذي يمكن أن يكون مؤثرا فى المسار العام للأزمة،



خاصة بما يتمتع به مجلس التعاون من ثقل جيوبوليتيكي^(١). ونقلت وكالة رويتر من دبي أن دبلوماسيين من مجلس التعاون نفوا أمس المزاعم الإيرانية بأنه تم حل النزاع بين طهران والإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة أبو موسى الاستراتيجية. وقال دبلوماسي غربي «لم يتم تسوية شيء حسب معلوماتنا، لقد استولى الإيرانيون فعليا على الجزيرة ويرفضون التحدث بشأن التفاصيل». وكان كمال خرازي قد صرح في جاكارتا أمس الأول «بأنه لا يوجد شيء دون حل بين إيران والإمارات العربية المتحدة» لكن الدبلوماسيين قالوا أن الإيرانيين يرفضون حتى الآن بحث القضية في اتصالات بين الحكومتين. وذكر أن الدبلوماسيين الإيرانيين يرددون أن القضية حلت منذ أسبوع. رغم عدم تحقيق أي تقدم^(١).

واجتمع الرئيس الإيراني أكبر هاشمي رفسنجاني مع وزير خارجية الامارات على هامش مؤتمر حركة عدم الانحياز في أندونيسيا أمس الأول لبحث الموضوع ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن رفسنجاني تأكيده صداقة طهران مع الامارات العربية المتحدة ولكن الوكالة لم تشر إلى جزيرة أبو موسى. وقال خرازي أن إيران كانت تعمل طبقا لحقها في تولى شؤون الأمن في جزيرة أبو موسى عندما اعادت معدية تحمل أكثر من ١٠٠ شخص في ٢٤ أغسطس، وأوضح أن أمن الجزيرة والسيطرة عليها مسؤولية إيران بموجب اتفاق عام ١٩٧١ لكن الاتفاق الذي نشر في ذلك الوقت لا يسمح بما تدعيه إيران وتقول صفحة واحدة بأنه لا إيران ولا الشارقة تخلت عن مطالبتها بالجزيرة كلها وتضع الوثيقة ترتيبات يسمح بموجبها لإيران بالاحتفاظ بحامية في شمال الجزيرة بينما يكون للشارقة سلطة اختصاص كاملة على بقية الجزيرة. وذكر خرازي أن اتفاق عام ١٩٧١ لا يزال ساري المفعول وأن مواطني الامارات أحرار في دخول أبو موسى والخروج منها في حرية^(٢).

إنشاء قواعد عسكرية إيرانية

أكدت مصادر إيرانية مطلعة لـ «صوت الكويت» أن إيران بدأت ببناء مجموعة من القواعد العسكرية البحرية الضخمة داخل جزيرة أبو موسى بينما أكد الرئيس الإيراني

١ - الشرق الأوسط - لندن - ١٩٩٢/٩/٦.

٢ - الشرق الأوسط ١٩٩٢/٩/٦.

على أكبر هاشمي رفسنجاني مجدداً في ١٩٩٢/٩/٤ رغبة بلاده في انتهاج سياسة ودية حيال دول مجلس التعاون وخصوصاً الإمارات العربية. وكان الرئيس الإيراني التقى ووزير الخارجية الإماراتي على هامش أعمال قمة دول عدم الانحياز المنعقدة في جاكارتا وأوضحت إذاعة طهران أنه أكد للوزير أن سياسة إيران الودية حيال الدول الأخرى في المنطقة وخصوصاً الإمارات العربية المتحدة لم تتغير. المصادر الإيرانية المطلعة كشفت لـ «صوت الكويت» أنه وفقاً للخطة التي يجري تنفيذها حالياً، فإن وحدة الصواريخ التابعة للقوات البحرية الإيرانية ستنشئ ٥ قواعد صاروخية متحركة تحت الأرض على أن تنصب فيها منصات صواريخ «سيلك وورم» الصينية الصنع. وتقول المصادر التي نقلت هذه المعلومات أن عدداً من الخبراء الأجانب يساعدون الجيش الإيراني في بناء القواعد وتحویل الجزيرة إلى منطقة عسكرية. وذكرت هذه المصادر أن إيران بدأت في الوقت نفسه ببناء مطار عسكري ضخم في الجزيرة إضافة إلى إنشاء محطة للرصد والاستطلاع البحري والجوي. وأكدت المصادر أن عمليات البناء بدأت أساساً في شهر يوليو ١٩٩٢، وهي تسير الآن في وتيرة سريعة ملفتة للنظر^(١).

وتشير المصادر نفسها إلى أن السلطات الإيرانية تخطط لتكون أبو موسى عاصمة محافظة الجزر الإيرانية وتقول أن عملية إخلاء الجزيرة من السكان المدنيين ستبدأ في وقت قريب ليحل محلهم الجنود الذين سيتولون إدارة وحراسة القواعد الجوية والبحرية من أي تدخل خارجي. وحسب المصادر نفسها فإن إيران اقترحت على الإمارات العربية أن تدفع تعويضات مالية لكل شخص إماراتي يرغب في العودة إلى الإمارات لكنها اشترطت على كل من يريد البقاء في أبو موسى أن يقبل الجنسية الإيرانية أو ينتقل إلى طنب الكبرى أو جزيرة كيش. وأوضحت أن جميع أهالي أبو موسى من الإيرانيين الذين سيمنحون إذناً خاصاً بالبقاء في الجزيرة سيكونون من الأشخاص العاملين في المشاريع ذات الطابع العسكري وأنه لن تكون هناك استثناءات في هذه الحالة. ويذكر أن الجهات الإيرانية المسؤولة لاتزال ترفض تحديد موقفها الرسمي من القرار الذي أصدره قائد المنطقة البحرية الجنوبية (قاعدة بندر عباس) بمنع دخول الإماراتيين من سكان أبو موسى إلى الجزيرة إلا أن مسؤولاً إيرانياً قال على هامش اجتماعات قمة عدم الانحياز في جاكارتا أن إيران لم تضم أبو موسى وأن الخلافات التي حصلت مع الإمارات في هذا

١- صوت الكويت - ١٩٩٢/٩/٦.

الشأن أصبحت في حكم المنتهية. قال الرئيس الإيراني أكبر هاشمي رفسنجاني أن إيران شددت سيطرتها على جزيرة أبو موسى في الخليج العربي التي تديرها بالاشتراك مع إمارة الشارقة وذلك بعد اعتقال مسلحين ربما يكونون متورطين في مؤامرة، وقالت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن رفسنجاني ذكر في مؤتمر صحفي في مدينة لاهور الباكستانية أن جزيرة أبو موسى تابعة لايران ونقلت الوكالة عن رفسنجاني قوله «لقد اعتقلنا على الجزيرة عددا من الأفراد المسلحين المشتبه بهم من خارج المنطقة ونعتقد أنه ربما كانت هناك مؤامرة». ونسبت الوكالة إلى رفسنجاني قوله لذلك فقد أمرنا بتحديد الأفراد الذين لا يحملون جنسية الإمارات العربية ووضعهم تحت السيطرة. الأمر يتعلق بقرار أمني وليس سياسيا^(١).

ولم يذكر تقرير الوكالة متى تم الاعتقال ولم يذكر أى تفاصيل أخرى. وقالت الوكالة أن رفسنجاني ذكر أن الجزيرة تابعة لطهران وأنه لم يحدث شيء جديد. وأضافت «أوضح الرئيس الإيراني أنه بإمكان سكان أبو موسى مواصلة الإقامة كما كانوا والانتقال من الجزيرة واليه». وقالت الوكالة أن السفارة الإيرانية في أبوظبي أصدرت بيانا يقول أن ٢٠ شخصا من مواطني الشارقة وصلوا بالعبارة إلى أبو موسى في الثالث من الشهر الحالي وهي حقيقة تظهر أن إيران لا تعتزم حظر نزول مواطني الإمارات على الجزيرة وقال البيان أن إيران تواصل توسيع علاقات حسن الجوار مع مجلس التعاون ومن بينها الإمارات العربية وأضاف «أن التحركات الحثيئة من جانب عناصر ودوائر معينة تسعى إلى تحقيق مصالحها. لا يمكن أن تضر بالعلاقات والروابط العميقة بين البلدين^(٢)».

ذكرت جريدة القبس الكويتية

قال مبعوث الرئيس الإيراني رفسنجاني أن سكان جزيرة أبو موسى من رعايا الإمارات العربية المتحدة هم ضيوف على إيران. وكان هذا الوصف محل تنذر في أجهزة الاعلام الأوروبية. . الفرق بين المنطقتين هو أن النظام الإيراني يعتبر سكان جزيرة أبو موسى الاصليين هم ضيوف إيران التي تحتل الجزيرة، بعد هذا نود أن نخاطب النظام الإيراني المسلم بأن حل المنازعات مع الجيران لا يكون بالقوة بل بالحوار أولا، ثم اتباع

١ - صوت الكويت ١٩٩٢/٩/٦.

٢ - صوت الكويت ١٩٩٢/٩/١٠.

الأساليب المتعارف عليها بين الدول من خلال التحكيم أو اللجوء إلى منظمة المؤتمر الإسلامي أو عرض النزاع على محكمة العدل الدولية. فايران قد خرجت من حرب مع العراق خسرت فيها الكثير من الرجال والسلاح واستنزاف اقتصادها وبالتالي فهي بحاجة إلى الاهتمام بأوضاعها الداخلية وإعطاء التنمية الاقتصادية الأولوية، ويجب أن لا تشغل نفسها بمغامرات خارجية ستكون نتيجتها معاداة جيرانها لها، كما أن على مجلس التعاون الخليجي إقناع الإمارات العربية وإيران بالابتعاد بقدر الامكان عن اللجوء إلى القوة^(١).

أعربت الحكومة الهولندية عن استغرابها لاعلان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني عن اعتقال أحد الرعايا الهولنديين قرب جزيرة أبو موسى، وقال الناطق الرسمي فرانك دوبروين لـ «صوت الكويت» أن السلطات الإيرانية لم تبلغ لاهاي بأي شيء في هذا الخصوص، وأضاف أن الحالة التي أشير فيها إلى القبض على مواطن هولندي في البحر كانت في قضية «فاندر دوم» وهو أحد الهولنديين الذي كان يبحر على متن يخته في مياه الخليج العربي ودخل المياه الإيرانية دون إذن بعد أن ضل طريقه، وذلك في ١٢ مايو ١٩٩١ (أي قبل ١٧ شهرا) حيث اعترضه حينها رجال خفر السواحل وعثروا على مناظير متطورة، وأجهزة إرسال مزود بها يخته وأسلحة فردية خاصة به. وقال أن دوم قد أدين أمام المحاكم الإيرانية بتهمة التجسس وحكم عليه بالسجن لفترة طويلة تم اختصارها بعد اتصالات دبلوماسية جرت وسمحت بالعفو عنه وإطلاق سراحه في الأول من أبريل ١٩٩٢. وكان الرئيس الإيراني أكد في خطبة الجمعة يوم أمس وفي معرض حديثه من الاجراءات في جزيرة أبو موسى أن السلطات الإيرانية اعتقلت في وقت سابق هولنديا في طريقه إلى جزيرة أبو موسى وكان بحوزته سلاحه وكل مايشير الشكوك حوله. ودعا إلى إنهاء أزمة الجزيرة قبل أن تكشف إيران سببها، وشدد رفسنجاني على رغبة بلاده في علاقات إيجابية مع جميع دول مجلس التعاون، وقال نمد أيدينا إلى إخواننا في الخليج لنشد على أيديهم في علاقات إيجابية وحسنة لكنه استدرك قائلا «سنقاوم ولن نقبل بالخضوع لسياسة الذل فهذه سياستنا التي يعرفها الجميع وهم يدركون أيضا بأننا نقرن القول بالعمل»، ووسط هتافات المصلين قال الرئيس رفسنجاني «سنقاوم وسندافع عن أرضنا»^(٢)

١ - القبس ١٢/٩/١٩٩٢.

٢ - صوت الكويت ١٩/٩/١٩٩٢.

ولم يستطع رئيس البعثة الهولندية في طهران أيتش هاينز تأكيد النبأ لـ «صوت الكويت» مساء أمس وقال إنه استمع إلى ترجمة بالانكليزية لخطاب رفسنجاني خلت من هذه العبارة مشيراً إلى أن أحد المراسلين الصحفيين هو الذي أعلمه بالأمر بعد الظهر. وقد أكد الناطق الرسمي فرانك دوروين أنه ليس متفائلاً كثيراً بالنسبة لمعرفة مصير الهولندي الذي أعلن رفسنجاني عن اعتقاله وقال هذه معلومة جديدة ولسنا في وضع يسمح لتأكيد أو نفى الخبر. وأضاف نعرف من تجارب الماضي أن الجهود الدبلوماسية ستأخذ بعض الوقت قبل الحصول على أية معلومات أخرى مشيراً إلى أن السفارة الهولندية في الامارات العربية لم تبلغ عن وجود أى من رعاياها في عداد المفقودين كما لم يقيم الجانب الإيراني من جانبه بالابلاغ عن القبض على أى مواطن هولندي. وبرر عدم تفاؤله الحالي بأنه سبق للخارجية الهولندية أن انتظرت أسابيع قبل الحصول على أية معلومات من طهران رداً على استفسارات عن مصير فاندر دوم الذي قبض عليه العام الماضي وقال تحركنا حينها بعد أن أبلغتنا^(١).

هدد الجنرال نصور سارتاري قائد القوات الجوية الإيرانية بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢١ بإسقاط الطائرة التي تحلق فوق الجزر المتنازع عليها مع الإمارات. أعلن سارتاري زيادة عدد الطائرات الإيرانية فوق الخليج. وخاصة منطقة جزيرة أبو موسى. أوضح سارتاري أن أى طائرة تنتهك المجال الجوي الإيراني سيتم اعتراضها واجبارها على الهبوط واسقاطها إذا اقتضى الأمر!! وأكد اعتزام السلطات الإيرانية تعزيز القوة الدفاعية لسلاح الجو كما أكد بيان للحرس الثوري الإيراني استعداد القوات الإيرانية للدفاع عن سلامة ووحدة أراضي إيران. لم يشير البيان صراحة إلى جزر أبو موسى. وكانت الإمارات العربية قد قررت أمس اللجوء لمحكمة العدل الدولية لحسم قضية أبو موسى. أكد مانع العتيبة مستشار رئيس الإمارات إصرار السلطات الإماراتية على حل الخلاف، استناداً للقانون الدولي وعن طريق الهيئات الدولية والأمم المتحدة، ويصل الشيخ زايد بعد غد الخميس إلى دمشق لإجراء مشاورات مع الرئيس السوري حافظ الأسد حول أزمة أبو موسى وكانت إيران قد رفضت الوساطة السورية خلال الفترة السابقة^(٢).

١ - صوت الكويت ١٩٩٢/٩/١٩.

٢ - الوفد المصرية ١٩٩٢/٩/٢٢.

ذكرت صحيفة الانباء فى تعليقها:

استهدفت التعزيزات العسكرية للوجود الأمريكى فى الخليج العربى العراق حتى الآن. لكن إذا كانت الولايات المتحدة تريد بهذه التعزيزات أن تضمن الأمن والاستقرار الإقليميين فى المنطقة، يتعين عليها عندئذ أن تولى اهتماما مماثلا للتحركات الإيرانية الأخيرة فى الخليج العربى. إذ يبدو أن طهران أحكمت سيطرتها على جزيرة أبو موسى الاستراتيجية، الواقعة قرب مدخل الخليج العربى بين إيران والإمارات العربية المتحدة. والواقع أن الحكومة الإيرانية كانت قد ضمت جزيرة أبو موسى فى أبريل ١٩٩٢ بعدما دفعت معظم سكانها إلى الرحيل. ورغم أن التقارير الأولية كانت تحدث عن قيام إيران بطرد كل مواطنى الإمارات العربية من الجزيرة، يبدو أن الاستراتيجية الإيرانية تركز على التحرك وتحقيق الأهداف بشكل غير مباشر وعلى المدى الطويل. ففى نهاية شهر رمضان ألغت السلطات الإيرانية إقامات وتصاريح عمل كل المغتربين الموجودين على الجزيرة، ومعظمهم من الهنود الذين كانوا يشغلون محطات الطاقة، وتحملة المياه التى يستفيد منها سكان الإمارات العربية. وكانت النتيجة المباشرة لهذا الاجراء مغادرة معظم السكان العرب الجزيرة إلى الإمارات العربية. ومن المعروف أن إيران كانت قد حصلت على موطن قدم فى جزيرة أبو موسى مع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى فى نوفمبر عام ١٩٧١، قبل موعد الانسحاب البريطانى من المنطقة. ورأى البعض فى احتلال الشاه لجزيرة أبو موسى التى تتبع الشارقة والجزيرتين الصغيرتين اللتين تتبعان لرأس الخيمة تعويضا لتخلي إيران عن ادعائها القديم بالمطالبة بالبحرين قبل سنة من ذلك. ورغم الاحتلال الإيراني للجزيرة عام ١٩٧١،بقى السكان العرب خاضعين لحكم الشارقة.

إعلان إيران ضم الجزيرة

يكشف نص مذكرة الترتيبات حول جزيرة أبو موسى الموقعة عام ١٩٧١ بين إيران وإمارة الشارقة أن السلطات الإيرانية تخالف مضمون هذه المذكرة من خلال اجراءاتها التى توحى وكأن طهران تعتبر هذه الجزيرة تابعة لها. والواقع أن مذكرة الترتيبات هذه التى تم توقيعها فى نوفمبر ١٩٧١ برعاية بريطانيا وضمانتها لا تتضمن أى نص يحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها بل أن هذه المسألة تركت للحل والخسم لاحقا. وتؤكد مصادر سياسية فى أبوظبى أنه على رغم توقيع هذه المذكرة تحت تأثير الضغط

العسكري على الشارقة عام ١٩٧١ فإن الشارقة حافظت على حقها في المطالبة باستعادة الجزيرة كاملة ولديها ما يثبت ملكيتها للجزيرة وأن الوضع الإيراني في الجزيرة هو وضع احتلال كما تنص مذكرة الترتيبات السابقة. كما تعترف المذكرة للشارقة بحق ممارسة الصلاحيات كاملة على أنحاء الجزيرة التي لا تتواجد فيها القوات الإيرانية. ومن ضمن هذه الصلاحيات مسؤولية الأمن في هذا الجزء والحق في إدارته بالطريقة التي تراها الامارات العربية وليس لإيران أن تقرر ما الذي تفعله الامارات العربية في الجزء التابع لها من الجزيرة. وتسقط مذكرة الترتيبات المزاعم الإيرانية التي أكدها كمال خراي مندوب إيران في الأمم المتحدة في شأن مسؤولية إيران عن أمن الجزيرة وفي شأن دخول مواطني دولة ثالثة إلى الجزء التابع للشارقة. فالقوانين التي تنظم وجود هؤلاء في الإمارات العربية تسرى على وجودهم في جزء الجزيرة التابع للامارات العربية ويؤكد مسؤولون في الإمارات العربية أن الحكومة الإيرانية قبلت هذه الترتيبات في عام ١٩٧١ وأوردت نص موافقة وزير خارجية إيران آنذاك عباس علي خلعتبري التي بعث بها إلى وزير خارجية بريطانيا ويؤكد فيها أن حكومة إيران قبلت الترتيبات في شأن أبو موسى كما جاءت في النص مع رسالتكم بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧١^(١).

لكن على رغم هذه المذكرة بدأ الإيرانيون يضايقون العرب الذين يعيشون في الجزيرة لدفعهم إلى الرحيل كما ذكرت أنباء أن لايران الآن قاعدة عسكرية في الجزيرة مجهزة بمروحيات وآليات عسكرية وزوارق سريعة وفي الجزيرة وحدة شرطة عربية ومركز رياضي ومدرسة تضم مئتي تلميذ ومولدان للكهرباء ومصنع صغير لتحلية مياه البحر، جميعها بتمويل من الشارقة، وسكان الجزيرة يعيشون بشكل أساسي من الصيد البحري ومعظمهم ينحدر من الشارقة ويعتمد على مساعدة الإمارات العربية المتحدة. أما المدرسون والعمال الآخرون فهم يأتون من الدول العربية الأخرى. وإزاء هذا الوضع ردت دولة الإمارات بلهجة أكثر قوة على إجراءات السلطات الإيرانية بمنع سفينة إماراتية من الرسو في ميناء أبو موسى في ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ وهي تحمل ١٠٤ من المدرسين والمدرسات العاملين في مدارس الجزيرة وحددت موقفها السياسي بشكل واضح من التصرفات الإيرانية والادعاءات التي عكسها مسؤولون رسميون إيرانيون وأكدت وزارة الخارجية في الإمارات في بيان أصدرته يوم ٢ سبتمبر ١٩٩٢ أن ما قام



ويقوم به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبو موسى لا يتفق مع العلاقات التي ربطت بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية وينعكس سلبا على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب الإمارات العربية في إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويقول المراقبون أن هذا البيان يحمل تطورا وتصعيدا تجاه ممارسة السلطات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ويحدد مواقف الإمارات الرسمي من هذه الممارسة بكونها تنعكس سلبا على التعاون بين البلدين ولا تتفق مع العلاقات التي تربط بينهما^(١).

ذكرت مصادر مطلعة أن هذا التطور في موقف الإمارات العربية جاء بعد اتصالات غير مثمرة مع السلطات الإيرانية على وضع حد للممارسات التي تتم في جزيرة أبو موسى ومراجعة موقفها من السفينة الإماراتية والسماح للمدرسين بالعودة إلى الجزيرة لممارسة نشاطهم وكانت الإمارات استوعبت المدرسين والمدرسات وطلاب مدارس جزيرة أبو موسى في مدارس الشارقة وأقامت لهم امتحانات خاصة في هذه المدارس بعد أن منعوا من العودة إلى الجزيرة. وترى هذه المصادر أن إصرار السلطات الإيرانية على موقفها نقل هذا الحادث من كونه حادثا عابرا، إلى خلاف سياسي بين الامارات وإيران يمتد إلى الخلاف في تفسير الاتفاقية أو مذكرة الترتيبات بين الشارقة وإيران في عهد الشاه عام ١٩٧١ والتي تحدد السيادة المشتركة للجانبين على الجزيرة التي تتمتع بموقع استراتيجي في الخليج العربي، وهي أقرب إلى سواحل الامارات العربية منها إلى الساحل الإيراني ويؤكد المراقبون أن الجانب الإيراني دفع من جانبه الخلاف حول سفينة الركاب الإماراتية ومنعها من الرسو في جزيرة أبو موسى من خلاف اجرائي إلى خلاف سياسي، وذلك بإصدار الخارجية الإيرانية بيانا في ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ أعرب فيه مرتضى سرمدى الناطق بلسان الخارجية الإيرانية عن أسفه واستغرابه للدعايات التي تروجها وسائل الاعلام الإماراتية وذكر سرمدى أن العلاقات بين الجمهورية الإسلامية ودول المنطقة تتجه نحو الإيجاب وليس من مصلحة العلاقات الإيرانية - الاماراتية أن تقوم وسائل الإعلام الإماراتية بإثارة ضجة مفتعلة. وقد عززت هذا الموقف الإيراني تصريحات مندوب إيران في الأمم المتحدة كمال خرازي الذي أكد مسؤولية إيران عن

الأمن في الجزيرة وقد اعتبر المسؤولون في الإمارات العربية هذه البيانات تصعيداً للموقف وبذلك انتقل الخلاف إلى أعلى المستويات السياسية في البلدين بعد أن كانت الإمارات العربية في بيانها الأول في ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ هادئة^(١).

وأراد المسؤولون في الإمارات العربية بإصدار بيان رسمي عن الخارجية الرد بشكل واضح وقوى على محاولات إيران حصر النزاع حول جزيرة أبو موسى مع الشارقة والتي تتجاهل قرار المجلس الأعلى لدولة الإمارات في ١٠ مايو ١٩٩٢ الذي أكد أن أية اتفاقيات مقصودة بين إحدى الإمارات العربية وإحدى الدول المجاورة هو اتفاق بين هذه الدولة والإمارات العربية. فبيان الخارجية في أبوظبي هو تطبيق عملي لقرار المجلس الأعلى الذي اتخذته رئيس دولة الإمارات ومقصود به شكل مباشر أن الخلاف مع إيران والاتفاقيات المعقودة معها من قبل الشارقة في عام ١٩٧١ أصبح رسمياً من اختصاص الحكومة الاتحادية في أبوظبي عاصمة الإمارات العربية. وتستند الإمارات العربية في ردها وموقفها القوى إلى حقها التاريخي والقانوني في الجزيرة وإلى مساندة مجلس التعاون الذي أعلنه سيف المسكري الأمين العام المساعد وحذر فيه إيران من أن انعكاسات تصرفاتها المزعجة وغير المسؤولة في جزيرة أبو موسى على علاقاتها مع المجلس ستكون سلبية للغاية، وعبر المسكري عن القلق البالغ لدول مجلس التعاون وخيبة الأمل الشديدة لأن الحادثة تأتي بعد فترة من تحسن وانتعاش العلاقات بين كل دول المجلس وإيران، لكنه عبر أيضاً عن الأمل في أن يراجع الأخوة في إيران مواقفهم. ويؤكد المراقبون أنه على رغم ارتفاع حدة البيانات السياسية التي صدرت عن طهران وأبو ظبي والأمانة العامة لمجلس التعاون إلا أن هذه البيانات أكدت حرصها على استمرار العلاقات الودية بين دول المنطقة وهو ما يترك الباب مفتوحاً لتسوية سلمية لهذه المشكلة عن طريق الحوار والاتصالات المباشرة وغير المباشرة. وقد أكد الرئيس الإيراني على أكبر هاشمي رفسنجاني رغبة إيران في انتهاج سياسة ودية حيال دول مجلس التعاون، خلال لقائه في جاكارتا يوم ٤ أيلول سبتمبر ١٩٩٢ ووزير الخارجية الإماراتي. على هامش أعمال قمة دول عدم الانحياز وأكد رفسنجاني أن سياسة إيران الودية حيال الدول الأخرى في المنطقة خصوصاً الإمارات العربية المتحدة، لم تتغير^(٢).

١ - مجلة الوسط - ١٤/٩/١٩٩٢.

٢ - جريدة الوطن ١٩/٩/١٩٩٢.

قال الرئيس الإيراني رفسنجاني الجمعة ١٨/٩/١٩٩٢ أن القوى الغربية المتعطشة للنفط هي المستفيد الوحيد من نزاع إيران مع الإمارات العربية على الجزر العربية الثلاث بالخليج العربي. لكنه أكد أن طهران لن تتخلي أبداً عن تلك الأراضي. وقال رفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة مشيراً إلى النزاع على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى «سياستنا لا تشمل المواجهة أو التحريض أو إعطاء الذرائع للاعداء أو خلق الاعداء» ومضى إلى القول «لكنها تشمل المقاومة وحراسة أرضنا وعدم الاذعان أبداً للاذلال» وقال رفسنجاني «أن إيران لم تغير سياستها تجاه الجزر وإنما شددت الأمن فقط بعد القاء القبض على العديد من المسلحين الأجانب المشتبه فيهم على ظهر قوارب بالقرب من أبو موسى قبل سبعة أو ثمانية أشهر». وقال في الخطبة التي أذاعها راديو طهران «واحدهم وهو هولندي لا يزال في السجن وقد كان تهديداً خطيراً فقررنا تشديد الضوابط»^(١).

قال رفسنجاني أنه فوجئ برد الفعل العربي الموسع بعد أن اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون في أندونيسيا قبل أسبوعين لمناقشة المشكلة وقالوا أنهم إنما يرغبون في أن يعيش أهلهم على جزيرة أبو موسى بارتياح. وقال «لسوف نفصح المتعطين للتحريض أمام الأمة العربية وفي الوقت نفسه فإن أيدينا ممتدة لمصافحة أيدي الصداقة والتعاون بالمنطقة. ونحن ننصحهم ألا ينساقوا وراء مثل هذه الأشياء فلن تكون في مصلحتهم أو مصلحتنا أو مصلحة المنطقة وإذا كانت هناك أي فائدة فسوف تكون من نصيب الأعداء من المتعطين للنفط والتهام العالم».

استمرت الشارقة أيضاً في إدارة الاجزاء غير الخاضعة للسيطرة الإيرانية في الجزيرة، إلا أن عائدات استخراج النفط كان يتعين تقاسمها بشكل مشترك بين إيران والشارقة بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ذلك الوقت. وحتى شهر أبريل كان يسكن الجانب الإماراتي من الجزيرة ٢٠٠٠ نسمة معظمهم من قبائل العرب في الإمارات، أما البقية فكانوا من العمال المغتربين ومعظم عرب أبو موسى كانوا يمتلكون الإقامة الشرعية في الإمارات العربية المتحدة، وكانوا يديرون المدارس وأقسام البوليس



ومحطات التحلية . أما الجانب الإيراني من الجزيرة، فقد كان قاعدة لقوات الحرس الثورى الإيراني، حيث كان يعمل فيها عدد من القوارب السريعة المسلحة خلال الحرب بين العراق وإيران، كما استعمل الإيرانيون جزيرة أبو موسى مع جزر أخرى لشن هجمات على الملاحة الدولية فى الخليج العربى . وردت الإمارات العربية على إحكام إيران لقبضتها على جزيرة أبو موسى بإرسال وزير خارجيتها إلى طهران، إلا أن إيران رفضت التفاوض حول هذه القضية بالقول أن نزاعها هذا يتعلق تحديداً مع الشارقة، وردا على هذا الموقف الإيراني اجتمع المجلس الأعلى للدولة الإمارات فى مايو ١٩٩٢، وأعلن أن الإمارات العربية المتحدة مسؤولة بصفقتها دولة اتحادية عن كل التزامات أعضائها الدولية^(١).

والحقيقة أن الإمارات لم تسع لإحداث ضجيج إعلامى حول هذه القضية، بل حاولت التفاوض مع إيران بدلا من مناشدة الأمم المتحدة والولايات المتحدة. ويعود السبب فى هذا الموقف إلى تحسن العلاقات بين إيران ومجلس التعاون بما فى ذلك المملكة العربية، وذلك منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ورغبة الدول العربية فى إنهاء المواجهة مع إيران. فبعد أن أعلنت تقديرات الأمم المتحدة أن عملية إعادة البناء فى إيران سوف تكلف ٩٧,٢ بليون دولار، أوضحت البنوك فى البحرين استعدادها للمساعدة فى إعادة البناء بإيران، ووافقت قطر على النظر فى احتمال انشاء أنبوب بقيمة بليون ونصف البليون دولار لجر الماء العذب من إيران، كما أعلنت مؤسسة عبيد الوهاب «الكلدارى» التى تعمل من دىي اعتزامها بناء منشأة ببتروكيميائية فى إيران بقيمة ٤٥٠ مليون دولار. ولاشك أننا لو أخذنا بعين الاعتبار تنامي هذه الروابط التجارية بين إيران ومجلس التعاون، لبدا لنا العمل الإيراني فى أبو موسى أمرا غير مفهوم. لكن فى نفس الشهر الذى قامت فيه إيران باجرائها، قصف سلاح الجو الإيراني قاعدة لحركة المعارضة الإيرانية داخل العراق، وأجرت البحرية الإيرانية مناورات كبرى فى الخليج العربى. ومايدو من هذه التطورات هو أن إيران تنوى استغلال التوتر فى المنطقة من أجل الحصول على تعويضات الحرب من العراق وحلفائه السابقين معا^(٢).

١ - جريدة الأنباء الكويتية ٩/ ١٠/ ١٩٩٢.

٢ - جريدة الأنباء ٩/ ١٠/ ١٩٩٢.



ولكن لما كانت إيران لن تستطيع أبدا الحصول على التعويض من العراق، تحاول بمختلف الوسائل استمالة مجلس التعاون كي تحصل منها على القروض والمساعدات المالية. وتقول صحيفة الحياة التي تصدر من لندن، أن إيران تسعى للحصول على التعويض من الإمارات العربية لقاء الأضرار التي عانت منها على أيدي العراقيين خلال الحرب. من ناحية أخرى رغم أن استيلاء إيران على جزيرة أبو موسى لا يمكن مقارنته مع محاولة العراق ضم الكويت إليه، إلا أن هذا الاجراء الإيراني يظهر بما لا يدع مجالا للشك أن طهران تريد أن تبين على الصعيد الداخلي أهميتها كقوة إقليمية في الوقت الذي تتركز فيه الأنظار على صدام حسين، ومع استعداد روسيا وأوكرانيا بيع السلاح مقابل العملة الصعبة لن تجمد إيران بالطبع مشقة في إعادة بناء قواتها المسلحة. وفي هذا الإطار يعتقد معهد الدراسات الاستراتيجية، الذي يتخذ من لندن مقرا له، أن إيران طلبت عام ١٩٩١ ما لا يقل عن ٧٥ طائرة حربية متقدمة من روسيا إضافة لحوالي ٢٠٠ دبابة من طراز تي ٧٢ كما أن حصول إيران على الغواصات - كما تحدثت التقارير مؤخرا - سيجعل من إيران قوة بحرية رئيسية في الخليج العربي^(١).

رفضت إيران قبول التحكيم الدولي في خلافها مع الامارات العربية المتحدة في شأن السيادة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى. وقال مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على خامنئي أن الجزر العربية الثلاث تابعة لإيران «لكننا لن نخوض حربا مع جيراننا العرب إذا لم يحصل اعتداء على سيادتنا». وأكد نائب وزير الخارجية الإيراني محمد علي بشاراتي أن طهران لا ترغب في اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل الخلاف وإذا كانت الإمارات العربية تريد عرض هذه المسألة على محكمة العدل الدولية فعليها أن تحصل على موافقة إيران وفي هذه الحال لن نقدم أى تنازل في هذا الشأن. واستبعد بشاراتي أيضا في تصريحات نشرتها صحيفة ابرار القرية من المتشددین الإيرانيين إمكان أن يبحث مجلس الأمن في القضية بموجب البند السادس لميثاق الأمم المتحدة لأن المجلس «لا يستطيع التدخل إلا إذا هدد احتلال دولة أو منطقة السلام والأمن الدوليين». وأضاف أن هذه الجزر تابعة لايران منذ زمن طويل وقال أننا لانسعى إلى اشعال حرب وسندافع بشدة عن سلامة أراضى إيران ووحدتها». وكانت



الإمارات العربية رفعت خلافها مع إيران إلى الأمم المتحدة بعد فشل مفاوضاتها مع طهران^(١).

قال خامنئي في خطاب أمام ممثلي القوات المسلحة الإيرانية «نريد أن نقول لكل جيراننا أننا لانخيف أحدا لكننا في إيران الثورة لن نسمح لأى جهة بالاعتداء على سيادتنا ووحدة ترابنا. إن الجزر الثلاث تابعة لايران ويجب علينا ألا نهتم بالدعاية التي يطلقها الأجانب». واعتبر مراقبون للشأن الإيراني أن تصريحات خامنئي جاءت رفضا واضحا «للخط المتساهل» الذي ينتهجه الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني في شأن الخلاف العربي - الإيراني على الجزر العربية. وكان مساعد وزير الخارجية الإيراني محمود واعظي اعترف للمرة الأولى في تصريحات صحافية نشرتها صحيفة لوموند الفرنسية بأن اتفاق العام ١٩٧١ بين إيران والشارقة في شأن جزيرة أبو موسى يعطى السيادة على ثلث الجزيرة لمشيخة الشارقة. ويعتقد أن تصريحات واعظي المقرب من رفسنجاني ووزير الخارجية الإيراني على أكبر ولايتي تعكس توجه السلطات الإيرانية الذي يميل إلى التعامل بهدوء مع قضية الجزر العربية في ضوء التضامن العربي مع الإمارات العربية^(٢).

أعاد قيام إيران باكمال سيطرتها على جزيرة أبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة أجواء التوتر إلى منطقة الخليج العربي من جديد بعد فترة هدوء نسبي عقب حرب الخليج الثانية. ويقول المراقبون للأوضاع الداخلية في إيران، أن ضم هذه الجزيرة الصغيرة يعتبر نصرا للجناح المتشدد في حكومة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني. وبذلك يبدو أن ثلاث سنوات من المهادنة والتصالح بين إيران ومجلس التعاون قد انتهت إلى لا شيء في الوقت الذي بدأت فيه الشكوك تظهر بين الطرفين إزاء هذه القضية. كما يبدو أن مسألة السيادة على هذه الجزيرة العربية أثارت أحقادا أخرى خارج منطقة الخليج أيضا. فكيانات عربية أخرى مثل مصر والجزائر برزت لكي تدافع عن حق الشارقة في جزيرة أبو موسى وهي الإمارة العضو في الاتحاد الإماراتي. ودول مجلس التعاون الست وهي السعودية والإمارات وسلطنة عمان والكويت والبحرين وقطر

١ - جريدة الحياة ١١ / ١٠ / ١٩٩٢.

٢ - جريدة الحياة ١١ / ١٠ / ١٩٩٢.



وكيانات الجامعة العربية الأخرى عبرت أيضا عن استنكارها لضم جزيرة أبو موسى للسيادة الإيرانية واعتبرته عدوانا غير مقبول^(١).

كانت إيران تخطط منذ شهور قليلة لإعادة علاقاتها المقطوعة مع مصر، غير أنها عدلت عن ذلك بعد تصريح لوزير خارجية مصر عمرو موسى في الأسبوع الماضي، قال فيه أن على الكيانات العربية عدم الرضوخ للنزوات الإيرانية، وكانت هذه العبارة الشعرة التي قصمت ظهر البعير إذ تراجعت إيران بتأييد من المتطرفين في الحكومة عن فكرة إعادة العلاقات مع مصر. ورغم أن الرئيس الإيراني رفسنجاني كان قد صرح مرارا بأن إيران تمهد يد الصداقة إلى مجلس التعاون، إلا أن المراقبين يفسرون خطوة ضم جزيرة أبو موسى بأنها أيضا تذكير للدول العربية بأهمية إيران في المنطقة وبأنه لا ينبغي أن تتم أية ترتيبات أمنية بدون مشاركة إيران. وكانت التوترات حول الجزر العربية قد بدأت في الظهور منذ حوالي ثمانية شهور عندما رفضت القوات الإيرانية في الخليج العربي السماح لقارب يحمل رعايا من الإمارات العربية بالرسو على شاطئ جزيرة أبو موسى. وقد دعت صحيفة إيرانية متشددة تعبر عن الآراء المتصلبة في الحكومة الإيرانية إلى تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين إيران وأبوظبي ثم تخفيض العلاقات الثنائية مع دول مجلس التعاون الأخرى التي تدعم الإمارات العربية المتحدة في موقفها من قضية الجزيرة. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية تصريحا نسبته إلى أحد الدبلوماسيين في الإمارات العربية جاء فيه أن حكومة الإمارات العربية ترى أنه ليس أمام إيران إلا إعادة هذه الجزر للسيادة العربية في الوقت الذي سارع فيه مسؤولون إيرانيون في طهران وفي الأمم المتحدة إلى تكرار مطالبهم بأن هذه الجزر العربية أصبحت إيرانية ولا رجعة عن ذلك. وفي خطبة الجمعة بأحد مساجد طهران شن الخطيب وهو مسؤول كبير في الشؤون الخارجية، هجوما على دول مجلس التعاون وقال: لقد علمتنا التجارب «أن إيران الإسلامية لن تسمح بالعدوان على أراضيها»^(٢).

وأنكر هذا المسؤول حقوق الإمارات العربية التاريخية في الجزر قائلا أن تاريخ إيران يعود إلى أكثر من ٢٥٠٠ سنة. وفي الوقت الذي عقدت فيه عدة لقاءات في أبوظبي سعيا وراء التوصل إلى حل لمشكلة الجزر العربية عاد المتشددون في إيران إلى

١ - الوطن ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٢.

٢ - الوطن ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٢.



تكرار أقوال أكثر تشدداً، فقد قال محسن رضا قائد الحرس الثورى فى إيران لضابطه: إذا فشلت الوسائل الدبلوماسية فنحن مستعدون لحماية أراضينا. أما قائد السلاح الجوى الإيراني فقال هو الآخر: إذا حاولت أى طائرات معادية مهاجمتنا فنتحرك للدفاع عن أراضينا. ويقول المحللون أن عودة إيران لتأكيد سيطرتها على هذه الجزر العربية تعكس التوترات الداخلية فيها لأن إيران تعاني من مشاكل اقتصادية، ولهذا فهي تسعى للظهور فى مركز قوة فى الداخل والخارج، ولاتنوى التفريط ببوصة واحدة من الأراضى. ويقول محلل سياسى فى طهران أيضا أن إيران جادة فى سعيها لتحتل مركز قوة فى منطقة الخليج العربى بحسب حسابها الجميع فى المنطقة، وخارج المنطقة وما جزيرة أبو موسى إلا أحد هذه السبل التى تهدف من خلالها إيران الى التصرف من مركز قوة^(١).

التهديد الإيراني للإمارات العربية

حددت الإمارات العربية المتحدة ثلاثة خيارات لاستئناف المحادثات مع إيران فى شأن الجزر العربية الثلاث المتنازع عليها، فى حين اعتبرت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى أن التهديدات التى أطلقها الرئيس الإيراني هاشمى رفسنجانى وتلويحه بالقوة وخوض بحر من الدماء ستزيد حال التوتر فى المنطقة وتساهم فى رعزعة أمنها واستقرارها. تابعت طهران حملتها وبثت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء الإيرانية الرسمية تعليقا لصحيفة طهران تايمز جاء فيه «على الإمارات العربية أن تدرك أن لضبط النفس حدودا» وكتبت الصحيفة أن الإمارات «ستدفع ثمن سياساتها». وكان الرئيس الإيراني صعد لهجته ضد الكيانات العربية الأعضاء فى مجلس التعاون وحذرهما من أنه «لبلوغ الجزر الإيرانية فى الخليج يتعين عبور بحر من الدم» ودعا فى خطبة صلاة الجمعة فى جامعة طهران مجلس التعاون إلى عدم تكرار أخطاء صدام الذى اراد تحويل نهر ارفند رود الإيراني إلى شط العرب والكويت إلى محافظة عراقية وأضاف إيران أقوى منكم وللوصول إلى هذه الجزر يتعين عبور بحر من الدم وكان زعماء مجلس التعاون الست طالبوا فى بيان صدر فى ختام قمة أبوظبى بأن تتراجع إيران عن ضم جزيرة أبو موسى والانسحاب من جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. وقال رفسنجانى أننا نعتبر هذا الزعم العربى باطلا تماما اننى اتعجب لماذا يكررون أخطاء صدام^(٢).

١ - الوطن - ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٢.

٢ - الحياة / ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٢.



وأكد رفسنجاني مجدداً أن إيران لاتسعى لأن تكون مصدراً للاضطرابات في المنطقة ودافع عن صفقة الأسلحة وقال أن الأسلحة التي اشتريناها ليست كبيرة جداً مقارنة مع مساحة إيران وعدد سكانها، وأضاف متوجهاً إلى دول مجلس التعاون أن الحرب مع العراق علمتنا أن القوة ليست بالسلح بل بشعب يتمتع بالعقيدة الدينية. وعن العلاقة مع الإمارات العربية قال أرسلنا وفداً إلى أبوظبي والآن تأتون أنتم إلى هنا في أي وقت تريدون ولنسمع ما لديكم. دعونا نتعاون أمام العالم الإسلامي. واعتبر أن إيران تريد السلام والاستقرار في المنطقة وأن شكوك العرب بسيعها إلى التسلح لكي تهيمن على المنطقة لا أساس لها وقال نسبة مشترياتها من السلاح إلى السكان والمساحة أقل منها لدى كل منكم. وقالت المصادر الدبلوماسية في أبوظبي أن عرض رفسنجاني إجراء جولة ثانية من المفاوضات مع الإمارات العربية في شأن الجزر العربية التي احتلتها إيران، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لا يمكن أن يكون مقبولاً وهو مبطن بتهديدات واضحة ومكشوفة، وأكدت أن هذه التهديدات تبين مجدداً استمرار إيران في عدم استجابة الدعوة السلمية التي وجهتها الإمارات العربية والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الجزر العربية تستند إلى القانون الدولي والشرعية الدولية. وذكرت المصادر بقرارات قمة أبو ظبي خصوصاً مطالبة إيران بإنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث والتضامن مع الإمارات وشددت المصادر الدبلوماسية في أبوظبي على أن الإمارات العربية، لانتفاع في إجراء محادثات مباشرة أو جولة أخرى من المحادثات مع طهران في أي مكان وزمان، ولكن ضمن ثلاثة خيارات^(١).

١ - التزام إيران الانسحاب من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، والتزامها مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبوموسى.

٢ - تحديد موعد زمني للانسحاب من جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى وإلغاء مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبوموسى.

٣ - موافقة إيران على عرض القضية على مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية. وقال وزير خارجية الإمارات العربية أن هذه المطالب ليست شروطاً بل حقوق لأن هناك أرضاً محتلة وخرقاً لاتفاق دولي موقع بين دولتين. وأضاف أننا نسعى إلى



استعادة حقوقنا فى الجزر العربية من خلال الشرعية الدولية ، ولانريد أخذ أرض أحد بل نطالب بحقنا . وكانت إيران احتلت جزيرتى طنـب الكبرى وطنـب الصغرى فى عام ١٩٧١ ، واستكملت احتلال جزيرة «أبو موسى» فى أبريل ١٩٩٢ بإلغائها مذكرة التفاهم الموقعة مع الإمارات وإيران فى عام ١٩٧١ . وأجرى البلدان محادثات مباشرة فى أبوظبى أواخر سبتمبر ١٩٩٢ لحل النزاع بينهما بالطرق السلمية ، لكن المحادثات انهارت بسبب اصرار وفد إيران على عدم البحث فى مسألة احتلالها جزيرتى طنـب الصغرى وطنـب الكبرى وتركيز المحادثات على جزيرة أبوموسى . وعبرت دول مجلس التعاون فى قمة أبوظبى عن أسفها الشديد لما أقدمت عليها إيران مما يهدد العلاقات بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية . وأكدت القمة أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة دول المنطقة ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية . وطالبت القمة إيران بإزالة كل الاجراءات التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى وإنهاء احتلالها لجزيرتى طنـب الكبرى وطنـب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المحتلة . وتقول مصادر دبلوماسية أن حديث رفسنجانى عن القوة وخوض بحر من الدماء للوصول إلى الجزر الثلاث لا يخدم أية توجهات سلمية لحل أزمة الجزر ويتنافى مع التوجه السلمى الذى أعلنته الإمارات لحل الخلاف مع إيران سلمياً ، وأكدت قمة مجلس التعاون التى أعلنت دعمها كل الاجراءات والوسائل السلمية التى تراها الإمارات العربية مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها العربية الثلاث .

يؤكد رئيس المجلس الوزارى لمجلس التعاون أن دول المجلس هى أكثر الدول حرصاً على علاقات ممتازة مع إيران ، ويضيف أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات وإيران كبيرة جداً ، ونرجوا أن تساهم هذه العلاقات والمصالح المشتركة فى حل الخلاف على الجزر العربية . وكان رئيس دولة الإمارات أعطى تأكيدات بأن المحادثات المباشرة بين مسؤولين إماراتيين وإيرانيين فى أبوظبى لم تكن ذات فائدة . وقال إن الإمارات العربية ستستمر فى تحركها السياسى والدبلوماسى لاستعادة حقوقها فى الجزر العربية الثلاث ، وأضاف أنها أحالت القضية على الجامعة العربية والأمم المتحدة وستعرضها على مجلس الأمن . وتواصل الإمارات اتصالات مكثفة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وتتوقع مصادر فى

الخارجية الإماراتية أن يرسل غالى مبعوثا شخصيا إلى المنطقة فى وقت قريب لدرس قضية الجزر فى أبوظبى وطهران^(١).

واصلت إيران فى ١٩٩٢/١٢/٢٧ حملتها على مجلس التعاون وأكدت مجددا استعدادها للدفاع عسكريا عن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وهى الجزر الإماراتية التى تحتلها منذ ١٩٧١. وهددت بقطع يد كل طامع بأصغر جزء من أرضنا كما حذرت الإمارات من أنها ستدفع ثمن سياستها المتهورة. وقال المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى أعلى سلطة سياسية فى البلاد فى بيان بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٧ أن دفاعنا طوال ثمانية أعوام فى الحرب بين العراق وإيران أثبت للعالم أن أمتنا الشجاعة لن تتردد أبدا فى الدفاع عن سيادة إيران وحماية وحدة أراضيها. وانتقد بيان المجلس الأعلى الذى نقلته وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء الرسمية التى تستقبل نشرتها فى قبرص مجلس التعاون ووصف تأييده الإمارات فى قضية الجزر بأنه غير مسؤول. وقال: لن يمكن أى بلد أن يطمع حتى ولو ببوصة واحدة من التراب الإيرانى^(٢).

هاجم رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الإيرانى على أكبر ناطق نورى يوم ١٩٩٢/١٢/٢٧ السياسة البائدة لدول مجلس التعاون وندد فى كلمته أمام المجلس بسياسة التعاون أن هؤلاء السادة لم ينسوا أن هذه الجزر إيرانية حتى قبل أن تولد بلدانهم (...). سنقطع يد كل طامع بأصغر جزء من أرضنا ونددت صحيفة الجمهورية الإسلامية القريية من المتشددى بـ مطالب الإمارات الخاطئة فى الأرضى. وكانت صحيفة طهران تاييز التى تصدر بالانكليزية قالت فى وقت سابق أن على الإمارات أن تدرك أن لضبط النفس حدودا. ورفضت مطالبة الإمارات بالسيادة على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى ووصفته بأنه لا أساس له وقالت أن اتفاقا أبرم عام ١٩٧١ بين إيران والشارقة لا يزال ساريا على جزيرة أبوموسى. وأضافت أن فكرة مسؤولين من أبوظبى أن طهران تحجم دائما عن الرد على ضربات تتكبدها منهم فكرة صيبيانية. وهددت سلطات الإمارات بأنها ستدفع ثمن سياستها المتهورة لو قررت إيران يوما ما أن تكيل لهم ضربة بضربة. ويذكر أن الإمارات العربية المتحدة أكدت حرصها على حل مشكلة الجزر المحتلة بالطرق السلمية وأعلنت أنها تمتلك كل الوثائق التى تؤكد ملكيتها للجزر التى احتلها الشاه عام ١٩٧١. وأبدت استعدادها للقبول بأى نتيجة تحكيم تقررها هيئة دولية. لكن إيران تلتكأ إلى التهويل باستخدام القوة^(٣).

١ - الحياة ٢٧/١٠/١٩٩٢.

٢ - الحياة - لندن - ١٩٩٢/١٢/٢٨.

٣ - الحياة - لندن - ١٩٩٢/١٢/٢٨.



واصلت طهران تسخين الأجواء في الخليج العربي وتصعيد تهجمها على دول مجلس التعاون وعمدت في ٢٧/١٢/٩٤ إلى اعتماد لغة التجريح المباشر على لسان رئيس مجلس الشورى الإيراني علي أكبر ناطق نوري الذي وصف سياسة قادة مجلس التعاون «بالسياسة البائدة» إثر مواقفهم في قمة أبوظبي حيال مسألة الجزر الثلاث التابعة للإمارات التي تحتلها إيران وندد نوري في كلمة له أمام مجلس الشورى ما زعمه بـ «سياسة النعامة» التي تتبعها قادة مجلس التعاون. وقال بكل صراحة: أن هؤلاء السادة لم ينسوا أن هذه الجزر إيرانية حتى قبل أن تولد بلدانهم من الاستعمار البريطاني^(١).

وهدد نوري بقطع: يد كل طامع في أصغر جزء من أرضنا. ولهجة التهديد الإيرانية وصلت إلى المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الذي قال في ٢٧/١٢/١٩٩٢ أن إيران مستعدة للدفاع عسكرياً عن الجزر الثلاث. وانتقد مجلس التعاون ووصف تأييده للإمارات بأنه غير مسؤول، وقال: لا يمكن لأي بلد أن يطمع حتى ولو في بوصة واحدة من التراب الإيراني. وأكملت صحيفة «الثورة الإسلامية» القريبة من المتشددین في طهران معزوفة التهجم ونددت بـ «مطالب الإمارات» التي زعمت أنها خاطئة حول الأراضي - أي الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسی. ووسعت الصحيفة ادعاءاتها ومزاعمها بالقول أن على إيران أن تثير أيضاً موضوع سيادتها على جزيرة البحرين. وأضافت أن على وزارة الخارجية الإيرانية أن تثير بواسطة الوثائق التاريخية سيادة إيران على البحرين وتضع حداً لانفصالها عن إيران. وكانت صحيفة «طهران تايمز» التي تصدر بالإنجليزية والمقربة من الخارجية الإيرانية قد هددت دولة الإمارات العربية بأنها: ستدفع ثمن سياستها المتهورة لو قررت إيران يوماً ما أن تكيل لهم ضربة بضربة^(٢).

أوصل مسؤولون سوريون إلى طهران في ٢٥/١/٩٣ رسالة مصرية تطالب المسؤولين الإيرانيين بعدم التدخل في شؤون مصر الداخلية، وعدم إثارة مخاوف لدى دول مجلس التعاون من الموقف المصري إزاء قضاياها. وتسلم المسؤولون الإيرانيون الرسالة المصرية أثناء زيارة الوساطة التي قام بها مؤخراً لطهران السيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا. وهي الزيارة التي حاولت تسوية الأوضاع بين الإمارات وإيران وهي الأوضاع التي توترت بسبب احتلال طهران للجزر العربية. على هذا الصعيد المتصل

١ - الأنباء ٢٨/١٢/١٩٩٢.

٢ - الأنباء الكويتية - ٢٨/١٢/١٩٩٢.



أفصحت الخارجية الإيرانية عن بعض الخطوط العريضة لتوجهات السياسة تجاه هذه الجزر العربية فقد أعلن مصدر في هذه الوزارة أن إيران متمسكة وبشكل مطلق بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وموافقة على إدارة جزيرة أبو موسى بالاشتراك مع الإمارات وتقاسم البترول فيها^(١).

وبالنسبة للخلاف مع الإمارات العربية المتحدة حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قال رفسنجاني أن إيران مستعدة لتسوية الخلافات مع الإمارات حول أبو موسى عبر محادثات ثنائية. ولم يشر الرئيس الإيراني إلى جزيرتي طنب التابعتين للإمارات وتحتلها إيران منذ أوائل السبعينيات. وقال رفسنجاني أن إيران ترغب في تطوير علاقاتها مع مجلس التعاون، إلا أنه انتقد ما وصفه بالروابط العسكرية التي تقيمها هذه الدول مع الغرب المسيحي. وخاصة مع أمريكا قال الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أن بلاده على استعداد لتسوية الخلافات مع الإمارات العربية حول جزيرة أبو موسى «عبر محادثات ثنائية». وأضاف في مؤتمر صحفي عالمي عقده في طهران يوم ١٤/٢/١٩٩٣ هو الأول له منذ عامين أن إيران ترغب في تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون، إلا أنه انتقد ما وصفه بالروابط العسكرية التي تقيمها دول مجلس التعاون مع من وصفهم بالقوى المسيحية الغربية المعادية للإسلام، وقال أن إيران لا تبيت أي مطمح عدواني تجاه دول مجلس التعاون^(٢).

أعلن وزير الخارجية الإيراني الدكتور علي أكبر ولاياتي أن إيران لن تتخلى عن الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات العربية، لكنه أكد في الوقت نفسه استعداد بلاده لاستقبال وفد إماراتي للتباحث حول الجزر، وأعرب عن ارتياحه لتطور العلاقات الإيرانية - الكويتية. وأضاف قائلاً في مؤتمر صحفي عقده في مبنى وزارة الخارجية الإيرانية يوم ١٤/٢/١٩٩٣ أن طهران لن تتخلى عن سيادتها فوق الجزر الثلاث ووحدة ترابها الوطني. وفي معرض رده على سؤال من وكالة الأنباء الكويتية «كونا» قال ولاياتي أن إيران مستعدة للتفاوض مع الإمارات في إطار ثنائي وعلى أساس اتفاقية عام ١٩٧١ لإنهاء الخلاف القائم حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

١ - السياسة - الكويت - ١/٢٦/١٩٩٣.

٢ - الأنباء - ١/٢/١٩٩٣.



وأردف قائلاً: إن الأزمة القائمة مع الإمارات حول الجزر قد خفت حدتها نتيجة للجولة الأولى من المفاوضات التي عقدت في الإمارات برئاسة المدير العام في وزارة خارجية كل من البلدين. وأضاف أن نحو ٥٠٠ من السكان العرب عادوا إلى أبو موسى بعد الجولة الأولى من المباحثات، ويشمل هذا العدد الطلبة والمدرسين وهم يعيشون بصورة ودية مع السكان الإيرانيين في الجزيرة^(١).

وصفت وزارة الخارجية الإيرانية موقف مجلس التعاون حول الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي بأنه مكرر ومنحاز ولا يركز على أى أساس ونقلت الصحف الإيرانية عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية قوله أن بيان مجلس التعاون حول الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي الذى يهدف إلى تقسيم دول المنطقة والمسلمين لا يأتى بجديد ويتضمن المطالب نفسها التى لا تركز على أى أساس. وكان مجلس التعاون كرر فى ١٩٩٣/٤/٧ فى الرياض دعمه الكامل للإمارات العربية المتحدة فى كافة الاجراءات السلمية التى تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على الجزر العربية الثلاث الاستراتيجية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الواقعة على مدخل الخليج العربى والتى تتنازع الإمارات العربية وإيران عليها. وقال الناطق أن إيران لا تزال مستعدة لاستئناف المباحثات من دون أية شروط مسبقة مضيها أن الحكومة الإيرانية تعتبر أن مطالبة دولة بأراضى دولة أخرى أمر خطير جدا للمنطقة ولأمنها الجماعى. وأشار إلى أن موقف المكرر والذى لا يركز على أساس يتعارض مع مصالح المنطقة والمسلمين ويهدف إلى تعزيز هيمنة القوى العظمى والى تناسى خطر إسرائيل. من جهة أخرى انتقد رئيس البرلمان الإيرانى حسن روحانى بيان مجلس التعاون حول هذه الجزر العربية وقال على الدول العربية فى الخليج العربى أن تفكر فى مصالحها على المدى الطويل وتتجنب ما يتعارض مع أمن المنطقة^(٢).

وقال روحانى ممثل مرشد الجمهورية على خامنئى فى المجلس الأعلى للأمن القومى أعلى هيئة لاتخاذ القرارات السياسية والعسكرية فى البلاد فى مداخلة أمام البرلمان أن موقف مجلس التعاون يخدم مصالح القوى العظمى. وأدانت الصحف الإيرانية كافة بيان مجلس التعاون وقالت بشكل خاص أن على حكام مجلس التعاون فى الخليج العربى أن يعلموا أن عدم الاستقرار والتوتر فى المنطقة الاستراتيجية لا يخدمان

١ - الأنباء - الاثنين ١٥/٢/١٩٩٣.

٢ - السياسة - ٨/٤/١٩٩٣.



مصلحتهم. وذكرت طهران تاييمز شبه الرسمية أن هذا البيان المعادى يهدف إلى إرضاء البيت الأبيض. وكانت الإمارات اتهمت إيران بأنها حاولت ضم جزيرة أبو موسى بحكم الأمر الواقع وطالبت بسيادتها على جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى اللتين تحتلها إيران منذ العام ١٩٧١ واللتين لم يبرم بشأنهما أى اتفاق فى ما بعد. وكان وزراء خارجية المجلس الذين اجتمعوا فى الرياض يوم ١٩٩٣/٤/٧ قد أدانوا ما وصفوه بشروط إيران غير المقبولة لاستئناف المحادثات بشأن جزر أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى. ونددت الإمارات العربية بالإجراء الإيرانى بوصفه ضمًا فعليًا للجزيرة. وانهارت محادثات عقدت فى أبوظبى فى سبتمبر لتسوية النزاع بعد أن أصرت الإمارات على أن تتناول المحادثات جزيرتي طناب الكبرى والصغرى أيضا. ويطالب مجلس التعاون بأن ترد إيران الجزيرتين. ويقول رعماء إيرانيون أن شاه إيران الراحل كان يعد لإيران حقا تاريخيا فى الجزر العربية الثلاث عندما أرسل قوات إلى هناك عام ١٩٧١ خلال انسحاب بريطانيا من الخليج العربى وأن واشنطن تذكى النزاع لتعكير علاقات طهران مع جيرانها فى الخليج العربى. ويقول دبلوماسيون مقرهم الخليج العربى أن إيران ألغت القيود التى فرضتها فى أبو موسى والتى أثارت غضب دولة الإمارات العربية^(١).

تبنى مجلس الشورى الإيرانى يوم ١٩٩٣/٤/٢٠ قانونا يحدد المياه الإقليمية للبلاد بأثنى عشر ميلا بحريا (١٨٥٢ مترا الميل) وأكد سيادة إيران على جزر الخليج وبحر عمان. وأوضح مصدر برلمانى أن السيادة الوطنية تمارس بموجب هذا القانون على الجزر التى تعود إلى إيران فى الخليج العربى داخل مياهها الإقليمية أو خارجها لكن نص القانون لا يشير إلى جزر الخليج العربى بالاسم. وجاء فى القانون أن «لإيران الحق فى مواصلة اعتراض كل من ينتهك القانون الحالى وتفتيشه». فى لندن رأى مراقبون لشؤون الخليج العربى أن البرلمان الإيرانى قطع الطريق على أى محادثات أو وساطات لحل المشكلة بين حكومتى طهران وأبوظبى وإيجاد تسوية للجزر الإماراتية المحتلة. علما أن مجلس الجامعة العربية أكد فى دورته الأخيرة التى انتهت يوم ١٩٩٣/٤/١٩ وقوفه إلى جانب الإمارات فى مطالبتها بالسيادة على الجزر الثلاث^(٢).

١ - السياسة - ١٩٩٣/٤/٨.

٢ - الحياة ١٩٩٣/٤/٢١.

بعث مراسل «كونا» في طهران ماورعته وكالة الأنباء الإيرانية على بعض المصادر الخارجية حيث جاء فيه:

الأخ الدكتور الياس البراج المحترم

تحية عطرة. أدناه النص الذي ورعته وكالة الأنباء الإيرانية على الصحف والمسؤولين في إيران. وعلمت أن الخارجية الإيرانية طلبت من الصحف الامتناع عن نشره ووافقت صحيفة «كيهان» الإيرانية كما أخبرني رئيس تحريرها الآن وأعتقد أن بقية الصحف ستلتزم بعدم نشره اللهم إلا إذا ضغطت قضية الحج. والنص هو كالاتي^(١).

تزامنا مع زيارة علي أكبر ولاياتي وزير الخارجية الإيراني نشرت وكالة الأنباء الكويتية الأربعاء الماضي تحليلا دعت فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إبداء حسن النوايا العملية إزاء الدول الأعضاء في مجلس التعاون وطالبت الوكالة الكويتية في تحليلها إيران إلى إعادة النظر بشأن الجزر العربية الثلاثة واعتبرت كونا في هذا التحليل الجزر المذكورة بأنها تتعلق بالإمارات معلنة دعمها وحمايتها للوجود المسيحي الأجنبي في منطقة الخليج العربي إن هذا التحليل يأتي في وقت قيمت فيه معظم وسائل الإعلام زيارة وزير الخارجية الإيرانية الأخيرة للمنطقة بأنها كانت إيجابية. إن نبذة التحليل المذكور تختلف عما نشرته وسائل الإعلام بشأن زيارة ولاياتي للمنطقة مما أدهش المراقبين المهتمين بالمنطقة، ذلك لأن وسائل الإعلام الكويتية جربت في الماضي نتائج اتخاذ مثل هذه الأساليب الإعلامية ومن المستبعد أن يكون قد نسي المسؤولون عن أجهزة الإعلام الكويتية تلك الذكريات المرة في تماشيمهم الإعلامي مع العراق في السنين الماضية إن جميع وسائل الإعلام الكويتية أثناء الحرب المفروضة ساندت العراق في عدوانه على إيران واتخذت اساليا متحيزة لصالح العدوان العراقي حيث كانت تعلن إن العراق على حق وأن إيران على باطل وهي البادئة بالحرب. وحتما أن بعض الاعتداءات العراقية على الكويت بهدف تحريكها ضد إيران نسبتها وسائل الإعلام الكويتية إلى إيران بما في ذلك الهجوم الصاروخي العراقي على الكويت ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ وأثر الاحتلال العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ غيرت أجهزة الإعلام الكويتية في مواقفها تجاه إيران وذلك تبعا لمواقف المسؤولين السياسيين الكويتيين واتخذت مواقف أكثر ليونة تجاه الجمهورية الإسلامية لدرجة أن بعض الشخصيات المعروفة (الإعلامية) أعربت عن أسفها

١ - وكالة الأنباء الكويتية «كونا» رقم التصنيف ٥ - ٨/٢ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٩٣.



للمواقف السابقة التي بدرت منها . فقد ذكرت صحيفة السياسة ١٩ سبتمبر ١٩٩١ بعد أشهر قلائل من إخراج العراق من الكويت أن بعض الوجوه الإعلامية الكويتية البارزة اعترفت بتفريطها بتأييد العراق خلال سنوات الحرب الثمانية مع إيران وتقول المجرب لا يلدع من جحر مرتين «المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين» .

وأصحاب أجهزة الإعلام الكويتية يعلمون جيدا أن صدام لا زال يحفر الانفاق والخنادر على حدود الكويت وإذا أتيح لصدام أن يهاجم الكويت فلن تتيح لأصحاب الصحف فرصة الهروب . وفي طهران - والقول للوكالة الإيرانية - أعرب مراسل عربي عن دهشته لتحليل وكالة الأنباء الكويتية وقال في تصريح لوكالة الأنباء الإيرانية أن جهاز الإعلام الكويتي يخدم مصالح المسيحيين الأجانب في السنوات الأخيرة وأضاف لو أن الأجهزة الإعلامية الكويتية لم تساند العراق خلال حربه ضد إيران لكانت المنطقة تعيش الأمن والاستقرار والسلام ولما تحمل الشعب الكويتي أوجاع الاحتلال من قبل العراق والوجود المسيحي الأمريكي الأجنبي . وردا على طلب كونا من إيران بعدم معارضة إعلان دمشق قالت الوكالة الإيرانية أن مهمات الأمن في الخليج العربي هي في وظيفة الدول المصلحة عليه ووصفت الوكالة طلب كونا بأنه رد على الموقف الإيراني الرسمي في موضوعه الأمن الخليجي . ويرى المراقبون السياسيون في المنطقة أنه حتى الموقعة على إعلان دمشق لا يؤمنون بإمكان إخراجهم إلى حيز العمل وهذا الإعلان العجول يتخذ مكانه في أدراج النسيان لدى الدول المعنية به ويرى خبراء سياسيون أن الوكالة الكويتية تطالب بعودة الجزر العربية يعنى دعوة إلى تغيير الخريطة السياسية في المنطقة وأن أي تغيير سيعرض الأمن والسلام للخطر . والوكالة الكويتية تعلم حق العلم أن جمهورية إيران الإسلامية غير مستعدة لصرف النظر بحكم تجربة الحرب عن ذره واحدة من ترابها وهي ليست بحاجة إلى اعتماد قدرة الأجانب للدفاع عن نفسها لأنها تتكل أولا على الله عز وجل وثانيا على قدراتها وجماهيرها الشعبية وتتحدث الوكالة الكويتية في تحليلها نقلا عن مراقبين مجهولين قولهم أن إيران عامل زعزعة استقرار المنطقة وقد نست الوكالة أن الدولة الأولى التي وقفت إلى جانب سيادة الكويت بعد الاحتلال وساهمت في إخماد آبار البترول المشتعلة بروح كريمة هي إيران بالرغم من موقف الكويت السابق من عدوان العراق عليها وهل نسيت الوكالة موقف المسؤول الكويتي (ولى العهد) وكلامه مع الصحفيين الإيرانيين الذين زاروا الكويت أن الإيرانيين هم الذين بنوا الكويت وأن الكويتين يعترفون بفضل الإيرانيين؟ إن الأوساط الخيرة في

الكويت لو تأملت قليلا فى وسائل الإعلام الكويتية لوجدت أصابع المسيحيين الأجانب وراء تحليل كونا وأن الأمن والسلام والثبات لايتعزز إلا بإقامة علاقات حميمة مع إيران الإسلامية. يقول مراسل كونا فى طهران^(١):

طبعا النص كان باللغة الفارسية وقد ترجمناه بسرعة أملا فى أن يحقق الفائدة المرجوه وأؤكد أن إيران بقيادة رفسنجاني وسياسته الخارجية الحالية جاده فى علاقات إيجابية مع مجلس التعاون والعرب بل ومع العالم ولولا أنني أراعى بعض الأمور لنشرت تفاصيل عن تخلى إيران عن حركات التحرر وبالأرقام علما بأن العلاقات الإيرانية السودانية تمر بأزمة حقيقة لهذا السبب.

قامت هند محمد مراسلة مجلة الوسط بتحقيق خاص من أبو موسى جاء فيه^(٢):

فى منتصف الطريق لم يستطع قائد الزروق إخفاء استغرابه. إنفت إلى وقال: صحيح أن الصحفيين مجانيين. كان فى استطاعتك سؤال العائدين من هناك من دون الدخول فى هذه المخاطرة. لم أعلق وتابعت التحديق فى ارتباك المياه التى يشقها الزروق ورحت أفكر فى العلاقة بين الصحفيين والصيادين. فالصحفى مرغم دائما على رمى شبابه حتى لو عادت فارغة. وتجربة البحارة تعلم الصحفيين فضائل الصبر والتمرس وعدم دفع الخيبة إلى حدود اليأس وخالجنى الخوف من تعثر الرحلة قبل الوصول إلى موضع الأسماك التى لا بد من نقلها إلى الوسط بالخبر والصورة معا. كان يمكن أن تبقى جزيرة أبو موسى مجرد مكان بعيد لايشغل أهل المنطقة ولايثير فضول أهل الصحافة لكن ماتعيشه هذه الجزيرة من محاولات لتغيير طابعها وهويتها أخرلجنها من حسابات الموقع واللؤلؤ والأسماك ليضعها فى حسابات السيادة والأمن وأسلوب التخاطب بين دول المنطقة. فموضوع أبو موسى يتخطى حدود الجزيرة لي طرح أسئلة ليس فقط عن علاقة إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة بل أيضا عن فرص التعايش بين اللغة الإيرانية الحالية ولغة دول مجلس التعاون، وهل اللقاء بين اللغتين سينجب تعاونا وتفاعلا أم سيتخذ خطوط للتماس؟ عشية الرحلة تذكرت زيارتى السابقة لجزيرة أبو موسى فقد ذهبت إليها قبل ١٣ عاما برفقة مجموعة من المواطنين من هواة الصيد بالصقور. ودرج أبناء الإمارات العربية المولعين بهذه الرياضة العريقة على التوجه إلى هذه المنطقة لنصب الشراك بهدف اصطياد الصقور حية تمهيدا لتدجينها وتدريبها على الصيد. وأفضل هذه

١ - نفس المرجع.

٢ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٧٣/٩/٢٠.



الصقور يأتى من شمال روسيا والقوقاز وبعض مناطق إيران ليستريح فى الجزيرة فى رحلته السنوية نحو المناطق الدافئة وفى طريق عودته إلى موطنه الأسمى . وسرعان ماتنبهت إلى أنه بين الرحلتين هبت على المنطقة رياح كثيرة بدا التغلب عليها أشد صعوبة من اصيطاء الصقور .

قبل ١٣ عاما كانت الرحلة عادية ويكفى للقيام بها حجز مقعد فى أحد الزوارق «العبرات» التى تنقل الناس من ميناء الشارقة إلى جزيرة أبو موسى واليوم صارت الرحلة تصنف فى باب المغامرة لا بل أنها تتحول إلى مايشبه التسلل إذا كان «الصياد» الوافد يمنى النفس بتحقيق صحافى يبقى الحصول عليه مشروطا بعدم كشف الغرض من الزيارة مع براعة فى اخفاء الدفتر الصغير فضلا عن الكاميرا التى لا بد من التحايل لتمكينها من العمل^(١) .

ذهبت أيام الرحلات الهادئة وصارت زيارة أبو موسى محفوفة بالمخاطر . ذلك أن إيران بعدما فرضت سيطرتها على كل الجزيرة حولتها إلى قاعدة عسكرية حتى أنها تمنع أبناء الإمارات من دخولها وتستثنى بصعوبة بالغة أبناء الجزيرة أنفسهم . ووسيلة العبور إلى أبو موسى هذه الأيام زروق سريع يتسع لـ ٢٥ شخصا ويطلق عليه اسم «خاطر» يرسو فى ميناء خالد فى الشارقة ويبحر نحو الجزيرة فى الثامنة صباح كل اثنين وخميس أسبوعيا ليعود فى اليوم نفسه فى الرابعة بعد الظهر ويكاد «خاطر» يسحر هذه الأيام بركاب لا يتعدى عددهم أصابع اليد الواحدة علما أن الاجراءات الجديدة دفعت سكان الجزيرة من العرب إلى الهجرة نحو الشارقة المدينة والاستقرار فيها . رفض أصحاب الزورق «خاطر» انضمام «الوسط» إلى الرحلة وطلبوا الحصول على تصريح من الديوان الأميرى فى الشارقة . وفى الديوان لم نوفق فى الحصول على هذا التصريح لوجود المسؤول المعنى خارج البلاد . ولم يكن أحد مستعدا لتحمل مسؤولية زيارة «الوسط» للجزيرة فالتصعيد على أشده والتعزيزات العسكرية الإيرانية فى الجزيرة تجعل عملية دخولها ، خصوصا لوسائل الإعلام ، من المستحيلات . ولكن أمام الإلحاح تحمس بعض الأخوة من سكان الجزيرة ، فالقضية مصيرية بالنسبة إليهم ، فهناك عاش أجدادهم وهناك أمضوا طفولتهم ووراء كل صخرة حكايات لاتنسى تثير شجونهم^(٢) .

١ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٩٣/٩/٢٠ .

٢ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٩٣/٩/٢٠ .



فوق واحد من زوارق الصيد الخشبية المتوسطة الحجم من النوع المسمى محليا «البثيل» انطلقت الرحلة فى اتجاه الجزء الأعظم من الخليج فقد اعتاد الصيادون المحترفون من أبناء الإمارات رمى شباكهم هناك لوفرة الصيد وجودته. هدفهم أسماك التونا الكبيرة وأنواع من «النقر» الحبار يجففونه ويملحونه ويحتل مكانة بارزة على موائدهم إلى جانب «الجمبرى» من الحجم الكبير وهذا يتوافر فى أماكن معينة من الخليج يعرفونها جيدا وغالبا عند بعض الحواجز المرجانية وهى كثيرة قرب جزر الخليج. وفى ظروف مناخية سيئة بسبب ارتفاع الحرارة إلى مافوق الأربعين درجة واشتداد الرطوبة تتحول الرحلة معاناة حقيقية فوق هذا النوع من الزوارق، غير المجهزة بالتكيف والإضاء وغيرهما. والى يعمل فيها بحارة من العمالة الرخيصة كالهنود والباكستانيين والمليباريين وهم جماعة من الهند اشتهروا بصبرهم وجلدهم. وبطبيعة الحال تستعمل النظافة فى الزورق ولكن حين يزورك العطش لا يبقى لك من خيار غير اللجوء إلى الشلجة البلاستيكية المتسخة. المقعد المريح الوحيد مخصص لقبطان الزورق الذى حاول جاهدا توفير بعض الظروف الملائمة لامرأة يثير وجودها فضول البحارة ووحده يجيد التحدث معها. فالبحارة يتحدثون لهجات بلدانهم وقائد الزورق الإماراتى مثله مثل من سبقوه من أهله وأجداده تعلم لغتهم بحكم التعامل الطويل معهم. أحمد لم يغير مهنته كما فعل الكثيرون من أبناء المنطقة بعد الطفرة النفطية عندما تخلوا عن الصيد لعمال وبحارة أجانج سلموهم المراكب، واكتفوا بنسبة من الغلال اليومية^(١).

انطلاقة الزورق كانت عصرا فمن المستحسن الصيد ليلا فى هذه الأشهر من السنة بسبب اشتداد الحرارة وظروف عدة حدثنى عنها أحمد أثناء الرحلة، إلى جانب ضرورة الوصول إلى المكان المحدد ليلا لدواع أمنية هذه المرة إذ يوجد على الزورق «جسم مشبوه» هو صحافية امرأة! وعلى امتداد الرحلة كان أحمد يردد «إن شاء الله تغفل عيون الإيرانيين». وأوصانى بالبقاء فى بطن الزورق إلى أن يأمرنى بغير ذلك. وبين فترة وأخرى كنت أسمع ينادى قادة زوارق أخرى ألقى بشباكها ملقيا التحية. وتساءلت كيف يعرفهم والعمة تحيط بنا من كل جانب وعرفت أنها الخبرة المتوارثة بين أهل البحر. وبين فينة وأخرى كان أحمد يهبط إلى بطن الزورق ويسألنى هل أحتاج إلى شىء. إنه يحاول كسر رتابة الرحلة والتخفيف من حدة انفعالى. سألنى هل أدخن فقلت لا أدخن السجائر. وبعد لحظات جاء بنا رجيلة من النوع المحلى المسمى «الكدو»



وشرع يعدها لنفسه ليفاجأ بمشاركتي إياه بعدما أخبرته أننا في بلاد الشام نتخلص من السجائر بتدخين النارجيلة، وأننى أشارك والدى بها أحيانا. تحدثنا كثيرا عن رحلات الغوص وعن أسطورة «بوردياه» المعروفة فى الخليج وهو شخصية أسطورية نسجت حولها حكايات كثيرة واتهمت بخطف الكثير من البحارة من فوق المراكب فى اتجاه الأعماق، وكلما انتقلنا من موقع إلى آخر. كان يحلو لأحمد أن يطلعنى على أسماء الأماكن «الهيرات» أى المغاصات الكبيرة التى جنوا منها ماضيا أفضل أنواع اللؤلؤ. كان أحمد يتحدث عن أماكن البحر بشغف وثقة كأنها أماكن على اليابسة عرفها وارتبط بها. وكنت اكتفى بسؤاله كل مرة عن عمق المكان الذى نحن فيه. واعترف لى لاحقا بأننى خضت امتحان ركوب البحر على رغم الخوف الذى لارمنى طوال الرحلة. وأطرف ما حدث لى هو تلك اللعبة عندما أنزل أحمد خرطوما للمياه، يستخدمه لغسل بعض الأسماك وتنظيفها قبل وضعها فى الثلاثجات المتراصة فوق سطح الزروق وترك الطرف الآخر منه فى أذنى لىسمعنى حديث الأعماق، وكيف يمكننى الإنصات إلى حركة البواخر والسفن والبوارج وضجيجها المتناسب مع حجمها. واللافت أنه كان يستطيع تحديد بعدها عنا^(١).

قصة أجيال

ماذا عن أبو موسى يا أحمد هل تذهب إليها دائما؟ يهز رأسه ويتطلع إلى البعيد فوق هذا السطح المائى المخيف «جدى دفن فيها ووالدى فقد فيها نصفه، لقد عاد إلينا ذات يوم وقد بترت يده ورجله بعد انفجار لغم بين يديه أثناء العمل فى مناجمها. يومها خسر العرب من دفنوا أحياء داخل السرايب وبعد العمل فى مناجم المغر داخل الجزيرة ووسط ظروف بدائية وصعبة انتقل إلى الصيد وهكذا انتقلت الخبرة إلى مياه أبو موسى غنية بالصيد فالقرش يعيش هنا قطعانا ونحن نصيد صغير الحجم منه ونسميه «ولد الولد» وله مكانة فى موائلنا لفوائده الغذائية. الآن تبدو الأمور معقدة جدا. نصطاد وفق الأميال البحرية وقوانين خاصة لتحديد نوع الشباك والكميات. . ست ساعات مرت كأنها دهر فوق سطح المياه الغامضة الداكنة. الرحلة تستغرق عادة أربع ساعات بسرعة ٣٠ عقدة فى الساعة، لكن قلق أحمد جعلها ستا، إذ كان من الضرورى إبطاء السرعة والتأكد من الزوارق القادمة أو الزاهية فى الاتجاهات المقابلة. وفى كل مرة كان يلتفت



نحوى ويقول «الله يمض هذه الرحلة على خير أنتم الصحافيين مجانين كان يمكن أن تسألني أحدا من أهل أبو موسى عن كل ماتبعيه وتريحي عمرك!» لم يكن فى ذهنى خلال الرحلة إلا هاجس واحد ماذا يمكننى القول لو اكتشف أمرى. لقد أبلغنى أهالى أبو موسى ممن هجروا فى العام الماضى قصصا أثارت الذعر فى نفسى، مثل حكاية ذلك المصور البريطانى الذى يعمل لاحدى وكالات الأنباء العالمية والذى أحب تسجيل سبق مهنى فذهب مع رفاق له فى رحلة صيد فى زورق صغير وحاول التقاط صور لمواقع فى الجزيرة إلا أن نقاط المراقبة الدقيقة عند الشاطئ كانت له بالمرصاد فحجز الزورق بمن فيه ولم يعرف حتى الآن ماذا حدث للمصور. كذلك روى لى أهل الجزيرة أن مسؤولا -حكوميا رفيع المستوى من الإمارات لم يسمح له بالهبوط على أرضها وأعيد ويخته من دون تبرير أو توضيح^(١).

أخفينا الأفلام بعناية وكذلك الكاميرا وكان أحمد المتوجس أكثر إدراكا منى لما يمكن أن يحدث لصعوبة إدخال هذه العدة إلى الجزيرة. وخطرت بباله فكرة منشترى من فلان (أحد الصيادين فى الجزيرة) حصيلة جيدة بحجة أننا لم نوفق وهو سيتدبر الأمر. وتوقفنا فى مكان ما داخل المياه الإقليمية للجزيرة ورمى البحارة الشباك كالمعتاد لتبدأ مغامرة جديدة نتيجتها الحصول على فيلمين كاملين والبقاء ليلة أخرى وسط المياه والقلق. ولاعتبارات كثيرة يصعب سرد تفاصيل ما تبقى من الرحلة - المغامرة التى عدنا منها بصيد وفير وتعرفت خلالها إلى عالم الصيد البحرى ومهارة أبناء شرق الجزيرة العربية فى التعامل مع هذا المتسع الأخضر الداكن على رغم مخاطره. يقول أهل جزيرة أبو موسى من العرب أنه حتى عام ١٩٦٣ لم يكن هناك إيراني واحد يقيم فى الجزيرة وأن الحضور الإيراني الكبير بدأ مع قدوم قوات الجيش الإيراني التى أرسلها الشاه بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الشارقة. ويضيفون أن أبو موسى - بخلاف باقى جزر الخليج الكثيرة - لم تكن لها علاقات من أى نوع مع الساحل الإيراني وأن كل حاجاتها كانت تؤمن من إمارة الشارقة من دون سواها، وأن إيران تعمدت هدم بيت الشيخ سالم بن سلطان القاسمى، حاكم الشارقة فوق الجزيرة وسوته بالأرض. ومنذ اللحظة التى وضع فيها جنود الشاه أقدامهم فوق أرض الجزيرة فى ١٩٧١ تعرضت أبو موسى لعملية تغيير قسرية ومدروسة، بدأت بشق طريق جديد يفصل بين المنطقتين العربية والإيرانية (هذا



الطريق بدأ بالتعرج والامتداد مع الوقت حتى أنه أصبح يحيط بالجزيرة من كل جانب ثم تلاه فتح مصرف «ملى إيران» فى القطاع الإيرانى وإقامة مركز حراسة ومركز شرطة تبعتها خطوة كبيرة تمثلت فى السيطرة الإيرانية الكاملة على الميناء الخاص بالجزيرة وهو ميناء طبيعى لم يحتج إلى الكثير من التعديلات^(١).

وفى السنوات التالية بدأت إيران بأقامة مجمعات سكنية بحجة ضرورة استقدام الجنود وعناصر الحراسة والشرطة وعائلاتهم، من دون الحصول على موافقة الإمارات ومنعت فى الوقت نفسه العرب من دخول الجزء الإيرانى. أول احتكاك بين الطرفين سجل أثر إصرار السلطات الإيرانية على منع أهالى الجزيرة من استغلال مناجم المعدن الأحمر المسمى «المغر» بسبب منافستها مناجم أخرى تستغلها إيران فى جزيرة هرمز. وكان هذا المعدن مصدر رزق لمعظم عائلات الجزيرة. فى تلك الأثناء كان عدد البيوت العربية أكثر من ١٥٠ بيتا بنيت وفق الطراز المعمارى المتعارف عليه فى الإمارات قديما. ومعظم هذه البيوت سوى بالأرض لتقيم حكومة الشارقة منازل حديثة (شعبيات) وزعتها على مواطنيها أبناء الجزيرة فى السنوات العشرين الماضية حرصا منها على تأمين وسائل العيش المريحة فى الجزيرة، وضمانا لاستقرارهم فيها. كذلك أقامت حكومة الشارقة محطة لتحلية المياه، ومحطة توليد كهرباء لتغذية الجزء الخاص بها. وفى كل مرة كانت حكومة الشارقة تنوى فيها إقامة أى نوع من المشاريع الحيوية للسكان كانت تخوض مفاوضات صعبة مع الجانب الإيرانى إلى أن توقفت هذه المشاريع فى السنوات السبع الأخيرة. وفى جزيرة أبو موسى مدرسة للمراحل الثلاث الابتدائية والإعدادية والثانوية تتبع وزارة التربية والتعليم الاماراتية، ويتولى التدريس فيها ستون من المدرسين والمدربات الذين وفرت لهم حكومة الشارقة المسكن وبلغ عدد الطلاب من أبناء الجزيرة العرب، استنادا إلى آخر احصاء لهم ١٩٠، إلا أن طلاب الثانوية العامة يقصدون إمارة الشارقة (المدينة) لخوض امتحانات آخر السنة، وقلما يعود بعضهم إلى الجزيرة، خصوصا من يرغب فى متابعة تعليمه الجامعى. ويحدث أن تحرم إيران الآن أى طالب من أبناء عائلات الجزيرة من العودة إليها بحجة أنه غاب أكثر من سنة، أو بعض هؤلاء تخرج من جامعات أوروبية وأمريكية ويعملون فى دوائر حكومية فى مدن الدولة الرئيسية^(٢).

١ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٩٣/٩/٢٠.

٢ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٩٣/٩/٢٠.



بدأت الاجراءات الصارمة باستناد إيران إلى لوائح إسمية وضعتها لسكان الجزيرة من العرب عندما دخلت إليها إثر توقيع مذكرة التفاهم، وهى لاتعترف بسواها. وصادف آنذاك وجود الكثيرين من أبناء الأسر ومعيلها خارج أبو موسى، وبالتالي لم تسمح لهم بدخولها ثانية وعندما يغادر أحد السكان الجزيرة للعلاج أو قضاء حاجاته فى الدوائر الرسمية الحكومية لبلاده فى مدن الإمارات يجرى الإيرانيون تحقيقا موسعا معه قبل السماح له بالدخول مجددا. وتمنح تصاريح إقامة للمواطنين العرب تحمل العنوان الآتى «الجمهورية الإسلامية الإيرانية محافظة أبو موسى» وتمنع السكان العرب من إقامة أى نوع من المتاجر أو المؤسسات مما يدفع المقيمين العرب إلى التعامل مع تجار القطاع الإيراني الذين وفدوا إلى الجزيرة تحت ستار أعمال الصيد، وأقاموا تجمعا سكنيا يحمل هذا الاسم «حى الصيادين» الذى يزيد عدد البيوت الإيرانية فيه على ٦٠ بيتا، فى حين يبلغ عدد مساكن العرب ٨٢ بيتا. وفى تطور ذى مغزى أنزل علم الإمارات عن كل المواقع فى الجزيرة باستثناء مركز للشرطة لا يتمتع بأى صلاحيات. ويجوب رجال الشرطة الإيرانيون شوارع الجزء العربى ليلا ونهارا فى دوريات منتظمة على رغم أن ذلك غير ملحوظ فى الاتفاق (المذكورة) المعقود بين البلدين. وفى الميناء وهو المدخل الرئيسى للجزيرة لايتورع الإيرانيون عن تفتيش النساء تفتيشا دقيقا ومصادرة أى حاجات ضرورية يحملها الأهالى معهم بما فيها مكواة الملابس فى محاولة لتضييق الخناق عليهم ودفعهم إلى مغادرة الجزيرة. وتتم المحاكمات والعقود والمعاملات الرسمية داخل الجزيرة وفق القوانين الإيرانية^(١).

وفى أبو موسى مجموعة من التلال الصخرية (جبال) أهمها جبل الخلوة وارتفاعه نحو ألف قدم وقد رفعت السلطات الإيرانية فوقه صورة للإمام الخومينى بارتفاع سبعة أمتار وعرض خمسة أمتار، تبدو واضحة تماما للقادم إلى الجزيرة من مسافة ميلين، إلى جانب برج خاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية وهناك أيضا جبل حارب وجبل سليمان وكلها أسماء عربية وتستغلها إيران لإقامة منشآت رادارية ومواقع مراقبة. ومن الآبار الارتوازية التى روت عطش قوافل الصيادين ورجال الغوص فى الجزيرة لايزال «طوى البنات» أى بثر البنات أبررها وإن كان الإهمال أصابة بسبب الاعتماد على محطة التحلية، وكذلك طوى بن عيسى وطوى بهبهوه وكلها مهمة الآن. ويتحدث الأهالى وبعض المهتمين بالتجارة خصوصا باسى عن المصير الذى آلت إليه جمعية أبو موسى



التعاونية التي قطعت السلطات الإيرانية عنها الإمدادات من المواد واللوازم اليومية مما تسبب فى إقبالها . وفى الجانب العربى عيادة طبية يقيم فيها طبيب وطبيبة . . . لكنها لاتستطيع التعامل مع الحالات الطارئة فيضطر الكثيرون إلى الانتقال إلى الشارقة المدينة والإقامة فيها خصوصا أصحاب الأمراض الدائمة مثل مرضى السكر والقلب . وحظرت إيران فى السنوات الأخيرة إدخال كيس أسمنت واحد إلى الجزيرة لمنع السكان العرب من القيام بإصلاحات فى منازلهم أو ترميمها لكنها تسمح فى حالات استثنائية جدا وبعد إجراء تحقيق دقيق ومعاينة الأضرار^(١) .

تضعف التشدد الإيرانى أخيرا بعد تحويل الجزيرة قاعدة عسكرية ضخمة تعج بمنصات صواريخ «السكود» والمضادات والبوارج العسكرية التى تتخذ من الميناء مربضا لها . ويتحدث رجال الجزيرة العرب بقلق عن تلك الأشباح السوداء الضخمة التى تخرج فجأة من تحت المياه العميقة قبالة أبو موسى وهى الغواصات لتزود الديزل والطعام، وعن تلك الخنادق المتصلة التى حفرت قرب الشواطئ من كل الجهات وركزت فيها مدافع وراجمات ودفاعات جديدة من نوعها . وعززت القدرات العسكرية الإيرانية بعد تهجير أعداد كبيرة من السكان العام الماضى، ولم يسمح لكثير من سكان الجزيرة بالعودة منذ ذلك الوقت وأسكنوا موقتا فى تجمعات سكنية شعبية حديثة فى الشارقة . ويخشى الأهالى تصلب إيران فى مسألة عودة أسرة التدريس إلى الجزيرة للعام الجديد خصوصا بعد الأنباء عن إجراءات أكثر شدة بدأت بتطبيقها فى ما يخص الدخول إلى الجزيرة أو الإقامة فيها كأن تشترط الحصول على موافقتها وإصدار بطاقات عمل من قبلها للمدرسين القادمين . وتبلغ مساحة أبو موسى ٣٥ كيلو مترا مربعا وعدد سكانها العرب حاليا أقل من ربع السكان الأصليين إذ أفرغت مع الوقت من سكانها العرب^(٢) .

تطور السياسة الإيرانية تجاه الجزر عام ١٩٩٤، ١٩٩٥

أكدت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى فى ٣٠/٣/٩٤ تمسك الإمارات بسيادتها الكاملة على جزرها الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى التى احتلتها إيران عام ١٩٧١، وأنها ستتبع جميع الوسائل الدبلوماسية لاستعادة سيادتها على الجزر . وقالت مصادر فى أبوظبى أن تصريحات وزير خارجية الإمارات فى القاهرة فى شأن

١ - مجلة الوسط - لندن - ٢٠/٩/١٩٩٣ .

٢ - مجلة الوسط - لندن - ٢٠/٩/١٩٩٣ .



قضية الجزر تعكس الموقف الرسمي لدولة الإمارات الذي يؤكد عزمها على رفع هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية إذا باءت محاولات التسوية بالفشل. ومنذ تفجر الخلاف بين البلدين في أبريل عام ١٩٩٢ بعد إلغاء إيران من جانب واحد اتفاقاً مع الإمارات في شأن السيادة المشتركة على جزيرة أبو موسى تؤكد الإمارات موقفها «الثابت» الذي يقوم على الدعوة إلى الحوار المباشر لتسوية الخلاف سلمياً على الجزر الثلاث. وأكد هذا الموقف بوضوح في حديثه مع «الحياة» عندما قال أن الإمارات ستلجأ إلى محكمة العدل الدولية إذا استنفدت جميع الفرص والجهود للوصول إلى تسوية سلمية مع إيران. ويقول أن الإمارات لم تسمع من إيران حتى الآن شيئاً جديداً وأن مناسمعه منها بعيد عما نفكر فيه. وتساءل كيف تتفاوض مع من يستولى على حق من الحقوق ويدعى أنه ملك سابق له ويؤكد أن على كل من الطرفين تقديم البراهين على ملكيته للجزر إلى التحكيم. وقال عندئذٍ براهين على حقي فيها، وعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم فإن كانت أقوى فلهم الحق وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا. غير أن الموقف الإيراني يتسم بالتذبذب والانقسام حول مسألة الجزر مما يعكس «انقسامات واضحة» داخل القيادة الإيرانية. وبدأ هذا الانقسام واضحاً من خلال التصريحات المتضاربة التي عكسها في الآونة الأخيرة عدد من الوزراء في حكومة طهران والقيادات الإيرانية الأخرى. وكان على أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران اعترف في تصريحات لمجلة «الوسط» الشهر الجاري بالنزاع مع الإمارات على الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وجدد دعوة إلى وزير خارجية الإمارات للبحث في هذا الخلاف واعتبرت أبو ظبي في حينه أن تصريحات ولاياتي تشكل موقفاً متقدماً من طهران لكنه غير كاف لأنه كان فقط عبر الوسائل الإعلامية، ولم تتلق أبو ظبي أي موقف رسمي من إيران بذلك^(١).

يعتبر موقف ولاياتي معياراً لموقف سياسة إيرانيين آخرين من أبرزهم محمد علي بشارتى الذي قال عبر وسائل الإعلام أيضاً أن الخلاف مع الإمارات «بسيط» ويمكن حله بالحوار والتفاهم بالنسبة إلى وضع جزيرة أبو موسى. وأغفل ذكر الجزيرتين الأخرتين طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتعتبر المصادر في أبو ظبي أن أجهزة الإعلام الإيرانية تقود حملة «تضليلية» في شأن الخلاف الإماراتي - الإيراني على الجزر الثلاث، وتعكس



فى شكل واضح التناقض السياسى داخل طهران. وأوضحت أن إطلاق الأحكام من الإذاعة الإيرانية على تصريحات وزير الخارجية الإيرانية التى تدعو إلى «الحوار» وعدم استنفاد الفرص لاستجابة إيران دعوات الحوار المتكررة من جانب الإمارات ووصفها بأنها «لامسؤولة» لاتخدم توفير أجواء إيجابية تساعد على بدء حوار مباشر بين البلدين لتسوية الخلاف على الجزر سلميا. ويلاحظ أن الحملات الإعلامية الإيرانية على الإمارات تثور فى أعقاب حصول الإمارات على تأييد من مجلس التعاون أو عربى ودولى لموقفها من قضية الجزر العربية. وتأتى حملة الإذاعة الإيرانية الأخيرة على تصريحات وزير خارجية الإمارات ووصفها بأنها «لامسؤولة» وتثير مجددا الشكوك فى حسن نية الإمارات فى علاقتها مع إيران، عقب التأييد والدعم الواضحين اللذين أعلنهما مجلس جامعة الدول العربية لدولة الإمارات فى شأن استعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. وتعكس تصريحات الإذاعة الإيرانية، حسب المراقبين، انقساما وتخبطا فى الموقف الإيراني من قضية الجزر لايسمحان ببلورة موقف جدى يقود إلى الحوار مع طهران فى الوقت الراهن للوصول إلى تسوية سلمية لأزمة الجزر العربية^(١).

وجهت إيران - تحذيراً إلى الدول العربية بتاريخ ٢٣/٥/١٩٩٤ من أى مطالبة «بأرض إيرانية» لأن ذلك قد يؤدى إلى نشوب نزاع مسلح، وردا على التصريحات التى أدلى بها الملك فهد وطلب فيها من إيران أن تعيد إلى الإمارات الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قالت وكالة الأنباء الإيرانية أن أى مطالبة بأراض قد تشكل خطراً فى استقرار المنطقة وقد تكون عواقبها بخطرورة حرب الخليج الثانية فى العام ١٩٩١ بين العراق والتحالف العربى - الغربى بقيادة الولايات المتحدة - وذكرت الوكالة فى أول رد إيرانى على تصريحات الملك فهد بأن إيران أكدت دائما استعدادها للتفاوض مع الإمارات حول جزيرة أبو موسى من أجل تبديد أى سوء تفاهم لكن يجب حل هذه المشكلة عبر المفاوضات الثنائية من دون تدخل من جانب دول أخرى. من جهة أخرى رعمت الصحيفة المحافظة «رسالات» التى تعكس وجهة نظر أكثرية البرلمانين فى إيران فى ٢٣/٥/١٩٩٤ بأن تصريحات الملك فهد خطوة جديدة على طريق رزعرة استقرار المنطقة. وأضافت أن هذا التدخل لن يؤدى إلا إلى خلق توتر يصب فى مصلحة الولايات المتحدة. وكان الملك فهد والأمير عبدالله ولى العهد السعودى قد أكد فى كلمة



مشاركة إلى حجاج بيت الله الحرام حرص المملكة العربية على تحقيق تعاون ملموس بين جميع الأطراف المعنية بالعمل المخلص والبناء على إزالة أسباب الاختلاف بين دول مجلس التعاون الست وبين إيران وهى أسباب تبدأ وتنتهى بالتزام الأخوة فى إيران بالمواثيق والأعراف الدولية القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول وإعادة الجزر العربية الثلاث إلى الإمارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر أن الإمارات تطالب بالسيادة على الجزر العربية الثلاث التى احتلتها إيران فى العام ١٩٧١ عندما نالت الإمارات استقلالها وأعربت إيران عن استعدادها لإجراء مفاوضات مباشرة مع الإمارات حول وضع وليس حول السيادة على جزيرة أبوموسى على أساس موقع فى العام ١٩٧١ وينص على إدارة مشتركة للجزيرة لكن طهران رفضت بالمقابل مناقشة وضع جزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى مما أدى إلى فشل محاولة إجراء مفاوضات مباشرة فى سبتمبر عام ١٩٩٢^(١).

وبالنسبة للجزر الثلاث موضع النزاع مع الإمارات العربية المتحدة قال رفسنجاني أن «إيران لن تتخلى أبداً عن السيطرة على الجزر الثلاث». وأضاف أن هذه الجزر «جزء لا يتجزأ من إيران حسب الوثائق والخرائط المقبولة دولياً» حسب تعبيره. وأعرب عن الأمل بأن يأتى مسؤول إماراتى إلى طهران «لبحث الخلاف حول جزيرة أبوموسى على أساس ثنائي وبدون أى شروط» لكنه لم يدل بمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد^(٢).

أن ترفض إيران إعادة المحتل من الجزر إلى السيادة العربية، وتؤكد إصرارها على ابتلاعها ومصادرتها وتفريستها، بل وتصعد تهديداتها العدوانية كلما أثير موضوعها هنا أو هناك مسألة ليست جديدة فقد درج هذا النظام على إطلاق التهديدات على لسان العديد من أركانه سابقاً وراهناً الأمر الذى يكشف بوضوح عن أطماع ومطامع إيران فى التوسع والاحتلال. ويؤكد هذه النزعة كمنهج ثابت طبع سياستها على الدوام مع دول الجوار. ومع أن النظام الإيرانى حاول غير مرة أن يتظاهر بالاعتدال والمرونة والرغبة فى إقامة علاقات جوار حسنة مع دول المنطقة فإن محاولاته تلك فى أحسن الأحوال لم تكن سوى قنطرة للعبور والتمدد والتدخل فى الشؤون الداخلية وصولاً إلى تحقيق

١ - السياسة ٢٤/٥/١٩٩٤.

٢ - الوطن - ٨ يونيو ١٩٩٤.

أحلامه المريضة وأوهامه فى السيطرة والتحكم بشؤون المنطقة . ولعل تصريحات رفسنجانى الأخيرة بإبقاء الاحتلال لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى وإعلانه بأن استعادتها ستمر ببحر من الدماء يعبران أصدق تعبير عن عقلية الغطرسة وسياسة العريضة والقرصنة . بيد أن هذا الانفلات وتلك القرصنة ، إذا كانت منهجا ثابتا بحكم توجهات النظام الإيرانى ، فإن كثيرا من المسؤولية تتحملها الإمارات ومعظم أقطار مجلس التعاون الأخرى من خلال أسلوبها المتبع فى مسابرة وإرضائه والسكوت على تدخلاته وممارساته الإرهابية ، حيث أسهمت تلك السياسة المساومة واللامبدئية تجاه تحركات القوى الإيرانية الظلامية على التمدد وشجعت نظام طهران على إبقاء احتلاله للجزر العريبة الثلاث . إن النظام الإيرانى إذ يعود لنغمة التهديد مجددا فى الوقت الذى تشهد فيه طهران والمدن الأخرى احتجاجات واضطرابات وعمليات مقاومة وأوضاعا اجتماعية واقتصادية وسياسية متدهورة ، إنما يحاول بذلك تحويل أنظار الإيرانيين إلى الخارج وافتعال قضية تصرفهم عن أوضاعهم الداخلية المتردية وهى لعبة قديمة كان يلعبها النظام فى عدوانه على العراق . ومازال يلعبها على أمل إطالة عمر نظامه الكسيح . وإذ يجدد تهديداته الوقحة ، فهو بالقدر الذى يؤكد تمسكه بمنهج العدوان والتوسع وبأحلامه وأطماعه القديمة نفسها ، فإنه بالقدر ذاته يحاول الإيحاء بأنه قادر على فرض نفسه ووجوده ضمن المنطقة ، بينما الواقع يؤكد خواء هذا النظام وإفلاسه وتداعيه الوشيك^(١) .

كررت وزارة الخارجية الإيرانية فى ١٩/٩/١٩٩٤ رفض طهران أى بحث فى سيادتها على الجزر الاستراتيجية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى الخليج العربى التى تطالب بها الإمارات العربىة المتحدة . ونقلت إذاعة طهران عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية محمود محمد قوله من الناحية الجغرافية والسياسية واستنادا إلى القوانين الدولية فإن الجزر الثلاث إيرانية ولا يمكن لأى دولة أن تنافس فى سيادتها على أرضها . وقال محمدى ردا على نداء من وزراء خارجية مجلس التعاون بشأن هذه الجزر «إن مثل هذه المطالب من شأنها إذكاء التوتر فى المنطقة» وكان وزراء خارجية المجلس «الكويت والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان» فى الاجتماع الذى عقده السبت فى الرياض دعوا إيران إلى القبول بعرض خلافها مع الإمارات على محكمة



العدل الدولية . وأضاف الناطق الإيراني أن بيان مجلس التعاون متناقض لأنه من ناحية يدعو إلى ارساء الأمن في المنطقة وتسوية المشاكل بالطرق السلمية ومن ناحية أخرى يؤجج النزاعات بالعودة إلى مطالب تتعلق بهذه الجزر . وأشار محمدي إلى أن إيران مازالت على استعداد لإجراء مفاوضات ثنائية مع الإمارات من دون شروط مسبقة لتسوية المشاكل وتبديد سوء التفاهم . يشار إلى أن جزيرة أبوموسى تخضع منذ عام ١٩٧١ لإدارة مشتركة من قبل الشارقة عضو اتحاد الإمارات وإيران . وقد فشلت مفاوضات جرت بين البلدين في سبتمبر ١٩٩٢ في أبوظبى وكان من المقرر أن تستأنف هذه المفاوضات في سبتمبر ١٩٩٣ لكن الإمارات ألغت زيارة وزير الدولة لشؤون الخارجية إلى طهران احتجاجا على تصريحات إيرانية تؤكد سيادة طهران على الجزر . من ناحية أخرى - ذكرت إذاعة طهران أن حراس الثورة الإسلامية (باسدران) والجيش النظامي الإيراني بدأوا في ١٩/٩/١٩٩٤ مناورات عسكرية تطلق فيها صواريخ في الخليج وبحر عمان . وتستمر هذه المناورات التي أطلق عليها اسم «فالاع» (الغسق) ثلاثة أيام في منطقة تضم خصوصا مضيق هرمز في وسط الخليج . وكانت القوات الإيرانية قامت بسلسلة من المناورات العسكرية في مياه شمال الخليج وقرب جزيرة خرج النفطية . وقال مسؤولون أن الجيش الإيراني سينظم هذا العام نحو ٤٠ مناورات في الخليج وفي بحر عمان . على صعيد آخر رحبت الخارجية الإيرانية أمس بإطلاق سراح رئيس ونائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة في الجزائر عباس مدنى وعلى بلحاج . وقال ناطق باسم الوزارة محمود محمدي أن إيران تعتبر إطلاق سراح زعيمى الجبهة خطوة إيجابية ستسمح للجزائر بأن تخرج من الأزمة التى تسبب بها عدم احترام أصوات الشعب الجزائري . وكانت الجزائر قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران فى مارس ١٩٩٣ مبيرة ذلك بالتدخل الإيراني فى شؤونها الداخلية . ويرى القادة الإيرانيون أن الجبهة الإسلامية هى التى تمثل الشرعية السياسية فى الجزائر وأنها بالتالى مفتاح التسوية فى هذا البلد . وكانت السلطات الجزائرية أطلقت الثلاثاء الماضى سراح مدنى وبلحاج ووضعتهما قيد الإقامة الإيجابية^(١) .



تطور السياسة الإيرانية تجاه الجزائر

قالت مصادر مطلعة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٣ أن إيران طلبت من سلطنة عمان مساعدتها على تنظيم محادثات مع دولة الإمارات العربية المتحدة، فى محاولة إيرانية جديدة لنزع الفتيل من الأزمة التى تهدد بالانفجار بين الدولتين بسبب النزاع على الجزر الثلاث. وتهدف الدعوة الإيرانية إلى البحث فى خطة من ثلاث نقاط يمكن أن تكسر الجمود الحالى فى الأزمة وهذه النقاط كما تقول مصادر فى طهران هى كالتى:

١ - امتناع الطرفين عن اتخاذ أى خطوة قد تزيد من التوتر بينهما.

٢ - تحديد تاريخ لاجراء محادثات ثنائية.

٣ - الاعتراف بالاتفاق الذى وقعت عليه إيران والمملكة المتحدة عام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى على أساس أنه الوثيقة الأساسية التى يجب الرجوع إليها، ومعنى ذلك أن إيران لن توافق على الدخول فى أية مفاوضات بشأن جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتشعر الحكومة الإيرانية باستياء من سياسة الإمارات بإثارة مسألة الجزر فى كل بلاغ مشترك توقعه مع الحكومات الأجنبية، وكانت الإمارات قد حصلت على دعم كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لموقفها، كما أن الجامعة العربية أيدت هذا الموقف مثلما أيدته مجلس التعاون، وتفيد بعض الأنباء أن الإمارات ربما تثير القضية فى الاجتماع الوزارى المقبل لمنظمة المؤتمر الإسلامى. وتفيد الأنباء أيضا أن ولاياتى أبلغ سلطنة عمان أن إيران تعتبر تلك التحركات لاتساعد على التوصل إلى حل سلمى للخلاف. ولم يجتذب هذا النزاع حتى الآن اهتماما كبيرا داخل إيران. لكن الحكومة تخشى من استخدام جماعات المعارضة لهذه القضية كوسيلة لإحراج الحكومة لاجبارها على اتخاذ موقف أكثر تطرفا تجاه الدول المجاورة. ومن دلائل ذلك أن الحكومة سمحت فى بداية الشهر لحزب عموم إيران المنحل بفتح مكتب له فى طهران واستئناف نشاطه. ويقود هذا الحزب محسن بزشكبور عضو مجلس الشورى السابق الذى له صلات قوية مع العديد من رجال الدين النافذين. ويدعو الحزب إلى انتهاج سياسة معادية للعرب إلى درجة أن بعض المعلقين وصفوه بأنه عنصرى. وفى أول بيان أصدره الحزب عقب استئناف نشاطه تعهد بالقتال دفاعا عن مصالح إيران المقدسة واسترداد جزر الوطن الضائعة فى المنطقة^(١).

١ - الشرق الأوسط - الأربعاء ١٩٩٤/١١/٢٣.



وقالت المصادر الدبلوماسية أن المفاوضات الهادئة مع الإمارات لاتزال ممكنة ولكن إذا ما أثارت اهتمام الرأي العام الإيراني فإنه سيكون من المستحيل على السلطات الإيرانية الاستمرار في انتهاج موقف مقبول.

كشفت دراسة وثائقية حديثة صدرت عن الديوان الأميري برأس الخيمة أخيراً حول الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى أن صقر بن محمد عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة رفض بشدة عرضاً إيرانياً تقدم به سفير إيران الحالي لدى الإمارات حسن أمينان «لدفء أى مبلغ لرأس الخيمة شريطة أن تسكت وتترك دعوى المطالبة بالجزر». وقالت الدراسة أن هذا العرض الإيراني جاء فى اجتماع مغلق ضم الشيخ صقر والسفير الإيراني بناء على طلب السفير وأن الشيخ صقر أبدى استياءه الشديد من العرض وقال للسفير: أود أن أفهمك أننا لانباع ولا نشترى، والأوطان لاتباع ولا تشترى، نحن لدينا مطالب وأنتم لديكم مطالب وليس هناك من وسيلة لحل هذه المطالب المتناقضة سوى تطبيق العدل. وأضاف الشيخ صقر مخاطباً السفير: «وعليك أن تبلغ حكومتك بما أخبرتك به وبصفتك رجلاً صالحاً نأمل أن تسعى بالصلاح وأننى آسف لأن هذه الأزمة لم تحل حتى الآن وأنا أنتظر الجواب منك على أساس ما أخبرتك به». وكان السفير الإيراني قد قدم العرض للشيخ صقر فى بداية الاجتماع المغلق الذى أعقب اجتماعاً موسعاً عقد عصر يوم ١٢/٩/١٩٩٢ فى قصر الشيخ بمنطقة خزام برأس الخيمة. وفى اللقاء المنفرد بين الحاكم والسفير قال السفير مخاطباً الشيخ صقر. إننا وإياكم أصدقاء ويجب أن لا تحصل بيننا نزاعات وأننا على استعداد لتقديم أى مبلغ تطلبه على أساس أن تسكت وتترك الدعوى بالإضافة إلى أننا مستعدون لوضع ثقلنا فى رأس الخيمة لإنعاشها اقتصادياً فى جميع الحقول الزراعية والتجارية وأن نعمل علاقة خاصة معكم^(١).

وهنا رد الشيخ القاسمى قائلاً: «الكلام جيد إلا أننى أريد أن أفهمك شيئاً لاتعرفه وهو أن لدينا والحمد لله الكثير من الأموال. ولا يوجد فى بلدنا فقير واحد ورئيس الإمارات هو أيضاً بمثابة الأب وهو يسد حاجتنا من كل شىء». وقال الشيخ صقر أيضاً «أما قضية جزر طناب فقبل أكثر من عشرين سنة جاءنا وليم لوس وغيره من الإنجليز



وعرضوا علينا الأموال وأبلغونا أنكم تهددون باحتلال الجزر بالقوة، وكان ردنا أن الكل يعرف أن إيران هي أقوى من رأس الخيمة ولكن هناك من هو أقوى من الجميع وهو الله سبحانه وتعالى.

رد فعل إيران من وقوف الجميع مع الإمارات:

يشدد خامنئي وجناح رفسنجاني ييدى لیسونه، إيران ترفض التحكيم الدولي في النزاع على الجزر الثلاث. رفضت إيران قبول التحكيم الدولي في خلافها مع الإمارات العربية في شأن السيادة على الجزر الثلاث كما أكد نائب وزير الخارجية الإيراني محمد علي بشارتی أن طهران لا ترغب في اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل الخلاف، وإذا كانت الإمارات تريد عرض هذه المسألة على المحكمة العدل الدولية فعليها أن تحصل على موافقة إيران. في الوقت الذي فوجئت إيران بموقف إماراتي صلب. وذلك لرفع القضية أمام الأمم المتحدة. مما أثار من غضب إيران واثارت ثائرتها تجاه هذا الموقف. وهنا تضع إيران الإمارات أمام ثلاثة خيارات بالضغط عليها وذلك بتفريغ الجزيرة من سكانها ومنعها من الاتصالات الخارجية. كما قامت بمأ هذا الفراغ بمزيد من المواطنين الإيرانيين وتعزيز الجهد العسكري الإيراني في الجزيرة. أما الضغط الثالث وهو تعيين حاكم عسكري لأبوموسى مطلق السلطات والصلاحيات. ومن هنا تكمن قضية الجزر الثلاث بين إيران والإمارات. ويفترض على إيران أن تكون أكثر الدول وعياً بأهوال الحرب ونتائجها في التاريخ الحديث وتعرف كم هي الحرب مؤذية على الصعيد الاجتماعي والتنموي. إيران اليوم تتسلح بأسلوب أبعد من الأسلوب التقليدي الذي يحافظ على أمنها القومي؟!

رفضت إيران بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢١ بيان دول مجلس التعاون الذي أكد دعمه لمطالبة الإمارات العربية بالجزر الثلاث وأكدت على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدی أن جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى «هي إيرانية إلى الأبد» وحذرت دول مجلس التعاون من تبعات ما وصفته بهذه «المزاعم». وقال المتحدث الإيراني أن تكرار هذه الإدعاءات التي لا أساس لها من شأنه أن يعمق سوء التفاهم ويزيد المشاكل. وأضاف «على دول مجلس التعاون أن تتذكر جيداً أن المنطقة دفعت في الماضي ثمناً باهظاً نتيجة المزاعم المتعلقة بالأرض». ورفض المسؤول الإيراني



بشكل غير مباشر دعوة دول مجلس التعاون لعرض النزاع على محكمة العدل الدولية فى لاهائ مؤكدا . . أن المفاوضات الثنائية تبقى أفضل وسيلة لازالة سوء التفاهم». وكان المتحدث الإيراني يرد على بيان أصدره وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بعد اجتماع عقد مع وزير الخارجية الأمريكي وأرن كريستوفر فى الرياض فى الأسبوع الماضى وهو البيان الذى أيد مساعى الإمارات لإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية^(١).

تخصين إيران لجزيرة أبوموسى

بدأت إيران منذ فترة تخصين جزيرة أبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى بناء قواعد انطلاق مؤقتة فى جزيرتى الطنب الكبرى والصغرى اللتين احتلتهم عام ١٩٧١. وحسب تقرير لمصادر عسكرية عربية ركزت إيران فى أبوموسى قواعد لإطلاق الصواريخ وصل عددها فى نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٤ قواعد ثابتة ويعتبر الإيرانيون أن الجزيرة صالحة فقط كقاعدة للعمليات الخلفية إضافة إلى كونها قاعدة انطلاق لزوارق تحمل فرق الكوماندوس ضد أهداف مجارة أو ضد سفن تعبر المنطقة. وكانت إيران أسرع فى الفترة الأخيرة برنامج تسليحها مما سيزيد سباق التسلح فى المنطقة ويرفع حالة التوتر فيها وركزت إيران على ما يبدو على تقوية سلاحها البحرى. خصوصا أنها تملك شواطئ مطلة على الخليج يصل طولها إلى ٢٥٤٠ كلم. وقد اشترت إيران خمسة زوارق صاروخية صينية من طراز هيفو تسلمتها أخيرا وستسلم خمسة أخرى فى المستقبل إضافة إلى أن البحرية الإيرانية التى تملك حتى الآن غواصتين روسيتين من طراز «كيلو» تستعد لتسلم الثالثة فى وقت قريب. وقد أجرت إيران العام الماضى مناورات بحرية فى منطقتى الخليج وبحر العرب من بينها مناورة يعتقد أنها تركزت على احتلال منطقة مشابهة لمضيق هرمز الحيوى لمروور ناقلات النفط والتجارة الخليجية، كما تركزت مناورات بحرية جرت بعيدا عن متناول وسائل الإعلام المحلية على إنزال قوات كوماندوس على شواطئ تبعد نحو ١٥٠٠ ميل عن مكان انطلاقها حيث احتلت طلائع الكوماندوس الشواطئ ومهدتها لنزول القوات البرية بمساندة من الطائرات الحربية (القديمة نسبيا) وبحماية زوارق صاروخية والغواصات روسية الصنع.



وأشارت المصادر العسكرية الغربية إلى أن التسليح البحري الإيراني أثار قلق دول مجاورة بما دعاها إلى التخطيط لشراء مدرعات وفرقاطات وطائرات هليكوبتر مضادة للغواصات والسفن الحربية إضافة إلى طائرة بعيدة المدى للمطاردة. وعلى رغم أن باكستان على علاقة جيدة مع دول مجلس التعاون فقد أجرت البحرية الباكستانية والبحرية الإيرانية مناورات مشتركة في المحيط الهندي في الأيام العشرة الأخيرة من فبراير ١٩٩٤ وشارك في تلك المناورات غواصات باكستانية من طراز «إغوستا ٩٠» التي تسير بمحركات ديزل وزوارق صاروخية فرنسية الصنع من طراز «دافني» و«إغوستا» بينما أشرك الإيرانيون غواصة «كيلو» في أول مناورات لهم مع قوة أجنبية منذ تسلم الثورة الإسلامية الحكم عام ١٩٧٩^(١).

تدعى إيران أن المناورات البحرية وخصوصا التي تنطلق من منطقة جزيرة خرج أو من بوشهر (التي جرت في أكتوبر الماضي) هدفها فقط الدفاع عن مناطق إنتاج النفط.

عرقلة مفاجئة

حسب المراجع العسكرية الغربية تعرض تطوير البحرية الإيرانية إلى عرقلة مفاجئة عندما وعد الرئيس الروسى بوريس يلتسين زميله الأمريكى بيل كلينتون أثناء قمتهما في سبتمبر ١٩٩٤ بالتوقف عن تزويد إيران بالأسلحة الثقيلة التي قد تستخدم في أى حرب مقبلة. لكن يلتسين شدد على أن روسيا ستحترم عقود التسليح التي أبرمتها مع إيران قبل القمة الأمريكية - الروسية. ويذكر أن إيران اشترت في الفترة الأخيرة من موسكو أسلحة ومعدات عسكرية متطورة وصلت قيمتها إلى نحو بليون دولار. وكانت إيران وقعت عقدا عام ١٩٨٩ مع موسكو لتزويدها بثالث غواصة من طراز «كيلو» لمواجهة عقد عراقي مع بريطانيا لشراء ٦ فرقاطات لم تسلمها بغداد بسبب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠. وقد تسلمت البحرية الإيرانية أول غواصة روسية عام ١٩٩٢ وتبعتها الغواصة الثانية من طراز «كيلو» أيضا في العام اللاحق ومنذ توقف الحرب مع العراق في يوليو ١٩٨٨ تركزت إيران على برنامج مكثف لإعادة بناء قواتها المسلحة وخصوصا البحرية منها. ولأعلن طهران أرقام الإنفاق على مشتريات الأسلحة لكن أرقام الموازنة العسكرية عالية جدا مقارنة مع المصاريف على التنمية. ويلاحظ محللون للأنفاق الإيراني أن

١ - القبس - ١/٦/١٩٩٥.

طهران تخصص بعض اتفاقها على الأبحاث المدنية لأغراض عسكرية. ويعتقد محللون عسكريون غربيون أن إيران إضافة إلى طموحاتها في المنطقة تريد تجنب تكرار ما جرى أثناء حرب الخليج الثانية خصوصا في الفترة الأخيرة منها وتريد طهران الحصول على قدرات لمنع أية قوة دخيلة، كما تقول، من العمل بحرية في المنطقة^(١).

وكان الأدميرال دوغلاس كانز القائد السابق للقوات المركزية التابعة ل سلاح البحرية الأمريكية حذر من القدرات البحرية الإيرانية المتجددة التي تهدد الاستقرار في منطقة النفط الحيوية. وتجدد الإشارة إلى أن دراسات بريطانية عن إمدادات الطاقة كررت مرارا قلقها من إمكانات قد تتوافر لاحدى دول المنطقة قد تستطيع عرقلة مرور الناقلات في منطقة مضيق هرمز الاستراتيجي. ويقال أن إيران تبنى قواعد عسكرية في جزيرة قشم على مقربة من القاعدة الكبرى في بندر عباس في غواصاتها. كما تتفاوض حاليا مع بكين لشراء قاذفات الألغام المعروفة في الغرب باسم "EM52" وتستطيع هذه القاذفات ررع الألغام على عمق ١٠٠ متر مما يصعب اكتشافها وتنجذب هذه الألغام إلى أجسام السفن لتفجرها. وكانت إيران استخدمت بكفاءة نسبية سلاح الألغام أثناء حرب الخليج الأولى بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ وأدى انفجار الغام إلى تعطيل جزئي للملاحة في الخليج، وأصبحت في الحوادث المتكررة سفينتان حريتان أمريكيتان رغم الجهود التي بذلت تباعا لتنظيف مياه الخليج من الألغام الإيرانية. وتتفاوض طهران حاليا مع بكين لشراء قاذفة صواريخ بحرية ثقيلة ويتنظر أن تتسلم قريبا الدفعة الأولى من ٨ زوارق تسيير بسرعة كبيرة جدا فوق سطح الماء رودت بصواريخ «SS-N-22 سان بيرن» اشترتها المنطقة الجنوبية من الخليج، كما تبنى إيران ملاجئ بحرية (جحور) لغواصاتها وزوارقها في منطقة شاه بار في المحيط الهندي القريبة من باكستان ويعتقد أن المخططين العسكريين الإيرانيين لا يريدون تكرار ما جرى أثناء الحرب مع العراق عندما استطاعت الطائرات العراقية مهاجمة مواقع البحرية الإيرانية مرارا انطلاقا من قواعد متقدمة. ويقول الخبراء العسكريون الغربيون أن سلاح البحرية الإيراني لن يستطيع إكمال برنامجه لاستيعاب التقنية الجديدة واستكمال التدريب قبل فترة تتراوح بين خمس و ١٠ سنوات. وكانت إيران تملك إثر انتهاء الحرب مع العراق ٣ مدمرات قديمة الصنع و ٣ فرقاطات و طرادين و ١٠ زوارق بحرية فرنسية الصنع مزودة بصواريخ هاربون^(٢).

١ - القبس ١/٦/١٩٩٥.

٢ - القبس ١/٦/١٩٩٥.



ويعتقد الخبراء أن غالبية هذه القطع أصبحت قديمة وغير فعالة وستخرج من الخدمة في وقت قريب مما يستدعى تزويد السلاح البحرى الإيرانى بقطع جديدة على الرغم من أن خبراء فى الغرب يقولون أن الخبراء الإيرانيين نجحوا فى إعادة تعمير بعض هذه السفن وتزويدها بالصواريخ الصينى البحرى «سيلكورم» المضاد للسفن. ويشار إلى أن بعض الخبراء العسكريين حذروا من أن إيران بتوسيع وجودها البحرى فى منطقة المحيط الهندى تريد التمدد إلى الوصول بقدراتها للتدخل حتى البحر الأحمر. وكان الرئيس حسنى مبارك حذر من أن إيران تريد بناء قاعدة بحرية فى بورسودان مما يعطيها القدرة على تهديد الملاحة النفطية المتوجهة لعبور قناة السويس أو المبحرة إلى إيلات أو العقبة فى عهد السلام الجديد. كما أن بناء تسهيلات للبحرية الإيرانية فى الأراضى السودانية قد يهدد الشواطئ السعودية على البحر الأحمر وموانئ تصدير النفط هناك. ولم تظهر حتى الآن تحركات إيرانية مشبوهة فى البحر الأحمر ولم تظهر سوى زيارات قامت بها قطع بحرية إيرانية صغيرة الحجم إلى موانئ سودانية الأمر الذى دفع الحكومة المصرية إلى تطوير قدراتها المضادة للأسلحة البحرية مما سيدفع طهران إلى استثمار أموال كبيرة إذا أرادت مد قدراتها البحرية إلى تلك المنطقة. وفقا لخبراء عسكريين فى الغرب يتمثل التهديد الإيرانى بقدرة السلاح البحرى على زرع ألغام تهدد الملاحة. وتستطيع كل غواصة إيرانية من طراز «كيلو» زرع ٣٦ لغما أساسيا دون الحاجة إلى الصعود إلى وجه الماء. وتفيد تقارير استخباراتية غربية أن إيران اشترت ١٨٠٠ لغم من أوكرانيا عام ١٩٩٢، وسيتم نشر هذه الزوارق التى تبهر بسرعة تصل إلى ٣٠٧٥ كلم فى الساعة وعلى ارتفاع نحو ٤,٥ أمتار فوق سطح الماء على مقربة من مضيق هرمز. ويعتبر الخبراء الغربيون تلك الزوارق من أكبر الأخطار على الملاحة فى الخليج خصوصا وأن الرأس الحربى لكل صاروخ محمول على هذه الزوارق يمكن أن يحمل مواد شديدة الانفجار ويستطيع تدمير أية حاملة طائرات خلال دقائق. وتملك قوات الحرس الثورى التابعة لسلاح البحرية قواعد صواريخ «سيلكورم» على قاذفات متحركة نشرت فى المنطقة الشمالية المحاذية لمضيق هرمز. ويفيد الخبراء الغربيون أن نقطة الضعف الأساسية فى مشاريع تطوير السلاح البحرى الإيرانى تتمثل فى عدم تأمين الحماية الجوية للأسطول ولعملياته فى العمق^(١).



أعلنت إيران يوم ١٩٩٥/٣/٤ أنها ستدافع بقوة وحزم عما أسمته بجزرها الثلاث في الخليج العربي، وشدد وزير الخارجية الإيراني علي ولاياتي في تصريحات نشرت في ١٩٩٥/٣/٤ على أن بلاده لن تتخلى أبدا عن مصالحها الحيوية، ولن تقبل بأي تنازل بشأن وحدة أراضيها واصفا الجزر المتنازع عليها مع الإمارات بأنها إيرانية وستبقى كذلك. وردا على سؤال حول مطالب الإمارات منذ ٣ سنوات بشأن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الواقعة على مدخل الخليج اعتبر ولاياتي أن الاستفزازات الأجنبية وراء هذه المطالب، وتابع قائلا أن إيران بلد صاحب تاريخ عريق ولا يخشى مثل هذه المطالب. وأضاف أني أنصح سلطات الإمارات العربية المتحدة بالتفكير أولا في مصالح بلادها من دون أن تتأثر بالتدخلات الأجنبية وعدم خلق مناخ من عدم الثقة في المنطقة. وقال ولاياتي أن طهران ترغب بإقامة علاقات ودية مع الإمارات ومستعدة في كل لحظة لإجراء مفاوضات ثنائية على قاعدة اتفاق عام ١٩٧١، وأوضح أن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية يتطلب موافقة الطرفين، وإيران لا تساوم أبدا على وحدة أراضيها. وأكدت الخارجية الإيرانية في ١٩٩٥/٣/٤ نصب صواريخ من طراز هوك أرض - جو على جزيرة تردد أنها جزيرة «صرى» في مدخل الخليج. وأشار بيان للخارجية الإيرانية إلى أن هذه الصواريخ منصوبة لمواجهة خطر الهجمات الجوية الإسرائيلية على الأراضي الإيرانية. . وأعرب المتحدث مرتضى سمردي عن استغرابه للحملة التي شنتها الولايات المتحدة حينما أعلنت إيران عن نصب تلك الصواريخ وقال أن واشنطن نسيت على ما يبدو تهديدات إسرائيل بمهاجمة إيران. من ناحية أخرى ذكرت مصادر البيت الأبيض أن إيران نصب الصواريخ له علاقة بالنزاع القائم بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، في الوقت الذي ذكرت فيه صحيفة «واشنطن تايمز» نقلا عن مصادر وزارة الدفاع الأمريكية أن الأنشطة العسكرية الإيرانية تتركز في معظمها على جزيرة أبو موسى حيث تهدف طهران من ذلك التحرك إلى تأكيد سيادتها على هذه الجزيرة^(١).

قامت مجلة الوسط بتحقيق عن جزيرة أبو موسى جاء فيها:

هل كنا نلقى حجرا في بحيرة ساكنة عندما بدأنا رحلة البحث في أبوظبي وطهران عن آخر تطورات قضية الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب



الصغرى) المتنازع عليهما بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ ما أوحى بهذا السؤال هو الهدوء الظاهر والخفوت الإعلامي الذي طبع قضية الجزر في الفترة الأخيرة بعد شهور من سيطرتها على الخطاب السياسي للبلدين وتصدرها تصريحات المسؤولين فيهما. لكن الجواب عن هذا السؤال لم يكن لدى الإيرانيين الذين يسيطرون على الجزر والذين قد لا تكون لهم مصلحة في إثارتها، فهم يرون كما قال مسؤول إيراني في طهران لـ «الوسط» أننا موجودون في الجزر ووضعنا فيها راسخ ومؤمن جدا ولا نشعر بضعف في موقفنا، وعلى من لديه شكوك في سيادة إيران على الجزر أن يأتي إلينا ويتحدث معنا. كان الجواب عند الإماراتيين الذين يرون أن الجزر الثلاث عربية وإماراتية احتلتها إيران بالقوة في عهد الشاه السابق ليلة ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، وأنهم قاموا منذ ذلك الوقت بإثارة القضية ثنائيا ومباشرة، ثم بشكل واسع منذ عام ١٩٩٢ في كل المحافل السياسية العربية والدولية. مسؤول إماراتي كبير التقته الوسط في أبوظبي قدم التفسير لحالة الهدوء فقال: إن الإمارات لديها من الأدلة والاثباتات ما يؤكد حقها في الجزر والعمل جارٍ لوضعها في الإطار القانوني تمهيدا للمضي قدما في مسعاها الرامية إلى حسم النزاع سلميا ومن خلال قواعد القانون الدولي^(١).

وتستطرد المصادر الإماراتية التي يعتمد الجزء الأول من التحقيق على ما قالته في حوار مع الوسط لتشير إلى أن الهدف من فترة الإعداد وتقوية الوضع القانوني هو تطوير القضية إلى مرحلة التحكيم الدولي في محكمة العدل الدولية ونقلها بالتالي إلى مرحلة جديدة، أي من مرحلة الخلاف السياسي إلى مرحلة الخلاف أو الحسم القانوني وبالتالي عدم ترك القضية في وضعها الحالي غير المريح. ولكن ماهي الآلية التي ستسعى الإمارات من خلالها إلى «إدارة الأزمة في اتجاه الحسم القانوني ونقل النزاع إلى ساحة الحل النهائي؟».

أكثر من خيار

يبدو، من حديث المسؤول الإماراتي الكبير، أن أمام أبوظبي أكثر من خيار، وليس كما هو الحال مع إيران التي مازالت تصر على خيار «المفاوضات الثنائية المباشرة بين البلدين حول جانب واحد من جوانب النزاع في شأن جزيرة أبي موسى فقط وليس

١ - مجلة الوسط - لندن - ١٩٩٥/٦/٥.

على الجزر الثلاث كما تطالب الإمارات». وتقول المصادر الإماراتية ان اتخاذ قرار في شأن الخيارات المتاحة أمامها والتي تقوم على الأساس نفسه وتتبع المنطق ذاته (الحل السلمي للنزاع على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئ العدل والانصاف) لن يطول كما قد يتوقع بعضهم فهل يتحرك الإماراتيون نحو المرحلة الجديدة لقضية الجزر في الاتجاه القانوني فقط؟ المصادر الإماراتية تقول أن التحرك يسير في اتجاه تقوية الموقف القانوني وأيضا تقوية الموقف السياسي وتشير بالنسبة إلى الموقف السياسي إلى ما استطاعت الإمارات الحصول عليه من دعم مجلس التعاون وعربى صريح لما تعتبره حقها المشروع في السيادة على الجزر العربية وما استطاعت الحصول عليه من تأييد وتعاطف غربيين ودوليين لموقفها الداعي إلى حل النزاع عبر محكمة العدل الدولية. وتتوقف المصادر في هذا الصدد عند المحطات الآتية^(١):

بالنسبة إلى مجلس التعاون لا يخلو بيان يصدر عن المجلس سواء على مستوى القمة أو على مستوى المجلس الوزاري من تأييد قطعي وصريح لحق الإمارات في الجزر العربية ولموقفها المناهض بحله عن طريق التحكيم الدولي وتنفي هذه المصادر بقوة ما يتردد عن وجود انقسام في مجلس التعاون غير معلن على هذه المسألة مؤكدة أن جميع دول المجلس تؤيد الموقف الإماراتي. الدعم العربي وخصوصا من الجامعة العربية. وعلمت الوسط من مصادر موثوق بها في دبي أن الإمارات عمدت في محاولة لتأكيد الدعم السياسي وتوسيع نطاقه، إلى جعل قضية الجزر أحد الشروط أو البنود الأساسية لأي بيان سياسي أو تصريح سياسي (مشترك) يمكن أن يصدر عقب زيارة مسؤولين أجانب للإمارات أو زيارة مسؤولين إماراتيين لدول أخرى. وعلى المستوى الدولي يقول مسؤولون في الإمارات أن بلادهم حصلت على دعم صريح من كثير من الدول الصديقة خصوصا الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ومعظم الدول الغربية لموقفها الرامي إلى حسم النزاع بالطرق السلمية وعبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. ويبدو أن هذا المكسب السياسي ليس فقط تقديرا لإماراتيا لكنه أيضا تقدير إيراني، إذ لاحظ خبير إيراني في الشؤون الدولية التقت به «الوسط» في طهران «أن الوضع القانوني الإيراني في الجزر قوى لكن الوضع السياسي ضعيف بسبب الصراع القائم بين واشنطن وطهران منذ قيام الجمهورية

الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩». إلا أن الإماراتيين يؤكدون أنهم أثاروا موضوع الاحتلال الإيراني للجزر العربية في عهد الشاه حليف واشنطن آنذاك وقبل قيام الثورة الإيرانية. هذا التطور المتوقع في قضية الجزر، كما وصفته المصادر الإيرانية في اتجاه الحسم القانوني عبر آلية دولية، يوحي بأن طريق المفاوضات المباشر وعقد الحوارات الثنائية (كالتى عقدت عام ١٩٩٢ في أبوظبي) أصبح طريقا مسدودا تماما. والسؤال هو: لماذا اتخذت الأزمة هذا المسار المعقد وماهى رؤية كل طرف لأسباب التعقيد والجذور المشكلة ولحجم الدور الاقليمي والدولى فيها؟ وأهم من ذلك ماهى رؤية كل منها للخطر الذى تمثله الأزمة، سواء على صعيد العلاقات بين الدولتين الجارتين أو على صعيد منطقة الخليج ومجمل العلاقات الإيرانية - العربية كلها؟

جدد المسؤولون الإيرانيون الذين التقتهم «الوسط» المواقف التى عبرت طهران عنها باستمرار خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أى منذ عودة القضية إلى واجهة الأحداث فى الخليج العربي ولخصها حسين صادقى المدير العام لشؤون الخليج العربي فى وزارة الخارجية بقوله «إن خلافنا مع جارتنا الشقيقة الإمارات هو خلاف «صغير وهامش» وقضية الجزر ليست سوى أزمة مفتعلة اصطنعتها الدول الكبرى التى أصابها القلق من التحسن الذى طرأ على علاقاتنا بدول الخليج العربية بعد غزو العراق للكويت ووقوع حرب الخليج الثانية». أما المصادر الإماراتية فترى العكس أن الخلاف كبير وجوهري ويتسم بالخطورة ويتعلق بقضايا السيادة، وهو نزاع قديم الجذور ويمكن أن يكون مصدرا لأزمة حقيقة فى العلاقات، ليس فقط بين البلدين اللذين لن تتطور علاقاتهما الثنائية من دون حله، ولكن أيضا بين إيران من جهة ومجموعة دول مجلس التعاون من جهة أخرى. وأوضح المسؤول الإماراتى الذى التقت «الوسط» أن بلاده حرصت حتى الآن على ألا تسمح للنزاع بأن يؤثر سلبيا فى العلاقات بين البلدين فى جوانبها المختلفة، لكنه لفت إلى أن استمرار إيران فى تجاهل الرغبة الصادقة التى عبرت عنها الإمارات فى حل النزاع بالوسائل السلمية عن طريق التحكيم الدولى، لابد أن يدفع باتجاه تعكير مجمل العلاقات بين البلدين الجارين. وينفى الإماراتيون جملة وتفصيلا الرؤية الإيرانية التى تعتقد بأن إثارة الإمارات لنزاع الجزر بقوة فى عام ١٩٩٢ كان مفتعلا وبتحريض من الولايات المتحدة المعادية لإيران. ويتحدون أن يكون هناك أى طلب أو دليل إلى أن دولة أجنبية كانت وراء تحريك الحكومة الإماراتية قضية الجزر «فإيران تعلم أن الإمارات قد

أثارت القضية في عهد الشاه ومع قيام الثورة الإيرانية وأثناء الحرب الإيرانية - العراقية وبعدها»^(١).

لكن الدكتور محمد جواد لاريجاني عضو مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى يرى أن حديث الإمارات عن تحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية هو جزء من لعبة سياسية هدفها إدخال المصالح الخارجية والعوامل الخارجية (الأمريكية) وهو أمر ليس من مصلحة إيران أو مصلحة الإمارات وإنما لمصلحة طرف ثالث (واشنطن) يسعى إلى حصار الثورة الإسلامية الإيرانية منذ اليوم الأول لها قبل نحو ١٦ عاما. وترد المصادر الإماراتية على ذلك بقولها أن هذا الشعور المبالغ فيه لدى إيران بـ «المؤامرة» وبوجود خيوط أجنبية في كل قضية من قبل إيران لا صلة له أبدا بالواقع، والدليل على ذلك أن هذه ليست المرة الأولى التي تثير فيها الإمارات مشكلة الجزر ليزعم أنها أثارتها بعد حرب الخليج الثانية بالتنسيق مع الولايات المتحدة لمنع التقارب بين دول المنطقة وإيران.

وقائع مهمة

وتشير المصادر نفسها إلى وقائع مهمة في هذا السياق، فتقول أن الإمارات أثارت القضية فور حدوث الاحتلال الإيراني للجزر عام ١٩٧١، فقد رفض أول بيان صدر عن أول مجلس وزراء اتحادى فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٧١ الاحتلال، ودعا إلى دعوة الجزر إلى السيادة العربية و«احترام الحقوق الشرعية والبحث فى أية خلافات قد تحدث بين الدول بالوسائل المتفق عليها دوليا». كما أثارت القضية مع إيران نفسها فور انتهاء الثورة الإسلامية مطالبة الإمام الخميني بتصحيح وضع الاحتلال الذى تم فى عهد الشاه وإثارته قبل اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية ثم خففت من إثارة الموضوع أثناء فترة الحرب المذكورة تقديرا منها لظروف إيران أثناء الحرب ولثلا يقال أن الإمارات تستغل هذه الظروف. لكن الإمارات عادت بعد انتهاء الحرب للمطالبة بحقها فى الجزر. والأهم من ذلك كله هو أنها - حسب المصادر نفسها - لم تثر القضية سياسيا وإعلاميا بكثافة منذ ١٩٩٢ افتعالا وإيعازا من الولايات المتحدة كما تصور المصادر الإيرانية الأمر، ولكن كأمر فرضه الواقع الذى خلفته ما تسميه أبوظبى انتهاكات لمذكورة التفاهم الموقعة بين إيران والشارقة عام ١٩٧١ والخاصة باقتسام «مؤقت» لجزيرة أبو موسى بينهما وهى



الانتهاكات التي برزت عام ١٩٩٢ فى صورة إنزال العلم الإماراتى المرفوع على الجزر الذى يخص الإمارات (حسب المذكرة) فى الجزيرة والتعدى على مخفر الشرطة الإماراتى ومنع المدرسين الوافدين الذين يعملون لمصلحة الإمارات فى الجزيرة من ممارسة عملهم فيها، إضافة إلى تركيب أنظمة صواريخ فى المنطقة الخاصة بالإمارات وتشغيل خط طيران منتظم من منطقة بندر عباس إلى أبو موسى^(١).

ويرد الإيرانيون بأنهم لم يحدثوا أى تغييرات استراتيجية أو ديموجرافية فى الجزيرة ويقول لاريجاني: «أن السياسة المطبقة منذ اليوم الأول للثورة الإسلامية لم تتغير كما أن مواطنى الشارقة فى الجزيرة يعيشون فى ظل الإمكانيات والحقوق نفسها التى عاشوا فى ظلها فى السابق وأن الشيء الوحيد الذى تغير هو حملات الدعاية السياسية من قبل الإمارات».

مفاوضات فاشلة

هذا الاختلاف التام بين الطرفين فى تفسير أسباب إثارة الأزمة من جديد يمتد إلى تحديد أسباب إخفاق المفاوضات المباشرة التى تمت على مرحلتين: الأولى زيارة وزير الخارجية الإيرانية على أكبر ولاياتى لأبوظبى والثانية المفاوضات الرسمية بين وفدين من وزارتى خارجية البلدين عام ١٩٩٢. إذ يلوم كل طرف الآخر على التعثر ثم التوقف الذى أصاب هذا الحوار. فالإمارات - كما قالت مصادر رفيعة فيها - تعزو فشل أسلوب المفاوضات الثنائية المباشرة إلى التصلب الإيراني الذى تمثل فى رفض مناقشة قضية السيادة على الجزر الثلاث، والاكتفاء بعرض التفاوض على جزيرة أبو موسى فقط وعلى جزء محدد يتعلق بحقوق مواطنى الإمارات فى الجزيرة. ويقول الإماراتيون أن هذا هو السبب نفسه الذى دفع وزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ حمدان بن زايد إلى إلغاء زيارته التى كانت مقررة ل طهران بعد رفض إيران إدراج موضوع طنب الكبرى وطنب الصغرى فى المحادثات. لكن لاريجاني يقول «حاولنا حل النزاع مع الإمارات ثنائياً وفى مناخ أخوى، فأرسل الرئيس علي أكبر هاشمى رفسنجاني وزير خارجيته الدكتور ولاياتى إلى أبوظبى استجابة للرسالة التى بعث بها إليه رئيس الإمارات وعبر فيها عن قلقه من الوضع فى جزيرة أبو موسى^(٢).

١ - مجلة الوسط لندن - ١٩٩٥/٦/٥.

٢ - مجلة الوسط - ١٩٩٥/٦/٥.



وأعلن ولاياتي بوضوح في هذه الزيارة أن إيران مستعدة للجلوس والتفاوض والأخذ في الاعتبار مخاوف الإمارات في شأن رعاياها في الجزيرة لكن ما ضايقنا بشدة هو أننا فوجئنا بحديث الإمارات عن ضرورة تحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي إذ أننا اشتمنا في هذا رائحة لعبة سياسية لمصلحة القوى الأجنبية أكثر مما رأينا فيه محاولة لحل النزاع». والأمر كما فهمته «الوسط» لا يتعلق فقط بمواقف مستفاد عبر عنها كل طرف، ورفضها الطرف الآخر لكنه يتعلق أيضا بقدر غير قليل من سوء الإدراك قد يكون ناتجا من عدم وضوح بعض الآراء خصوصا الإيرانية. فعلى سبيل المثال لا يبدو أن الموقف الإيراني من موضوع التفاوض نهائي أو متفق عليه تماما، فبينما قال صادقي إن الحوار يجب أن يكون على أبو موسى فقط إذ لا غموض في ما يتعلق بالجزيرتين الأخريتين ذلك أنهما جزيرتان إيرانيتان»، قال لاريجاني «إن إيران لا تستبعد أى قضية من الحوار وأن من حق الإمارات أن تطرح في المفاوضات أى موضوع وليس أبو موسى فقط، ومن حق إيران أيضا في المقابل طرح أى موضوع».

رفض التحكيم وخطورة النزاع

وإذا كانت إيران ترفض اللجوء إلى التحكيم الدولي وقبول اختصاص المحكمة. فإن المصادر الإماراتية تتساءل عن سبب رفض هذا الأسلوب الذي سكلته دول كثيرة بما فيها إيران نفسها لحل قضايا مماثلة. وتذكر هذه المصادر بأن طهران سبق أن طلبت من بريطانيا حين كانت تسيطر على المنطقة في الثلاثينات إحالة مسألة الجزر العربية الثلاث على محكمة العدل الدولية. ويقول صادقي «نحن نعتبر أن القضية بسيطة وغير معقدة ولا تحتاج بالتالي إلى محكمة العدل الدولية». أما لاريجاني فيرفض فكرة أن بلاده لا تؤيد اللجوء إلى المحكمة لشعورها بضعف في موقفها القانوني ويقول «نحن لانشعر بأى ضعف قانوني ونحن هناك وسيادتنا هناك وهي ليست محل نزاع، لكن المزاج الخاص بنا لا يتحكم به أو يحده ما يقال من قبل دولة أو أخرى. وعلى من لديه أية شكوك أو مطالب أن يأتي إلينا ويتحدث معنا مباشرة من دون تدخل طرف ثالث»^(١).

لكن الإماراتيين يرون أن ليس هناك مبرر معقول لعدم قبول إيران صراعا قانونيا متكافئا ومشروعا أمام هيئة دولية محايدة كمحكمة العدل الدولية، مادامت مطالب كل طرف متعارضة تماما وغير قابلة للتلاقى على حل وسط من خلال المفاوضات المباشرة



كما أثبتت تجربة محادثات ١٩٩٢ بين البلدين . هذه المعضلة بالتحديد، أى إخفاق المفاوضات وتعثر قبول الطرفين بالتحكيم الدولى حتى الآن، هى التى تشكل، فى نظر المصادر الإماراتية، المصدر الرئيسى لخطورة الأزمة وقابليتها لتحديد استقرار منطقة الخليج العربي. وترى هذه المصادر أن التسليح الإيراني الكثيف والمتسارع خصوصا فى الجزر والمتمثل فى أنظمة الصواريخ المتطورة التى نصبت كصواريخ «سام» التى يزيد مداها على ٢٠٠ كلم، يعتبر تهديدا للوضع فى الخليج العربي. لكن الإيرانيين يقولون أن هذه الأحاديث عن النمو العسكرى الإيرانى والمخاطر التى يمثلها لدول مجلس التعاون المجاورة، خصوصا الإمارات هى «مخاوف بثتها أمريكا التى تسعى إلى زيادة صادراتها من الأسلحة إلى دول المنطقة وخلق حالة رعب حقيقية من إيران». وترى المصادر الإماراتية أن تكثيف الوجود العسكرى الإيرانى خصوصا فى الجزر يشكل تصعيدا للوضع وتهديدا واقعيًا وليس مفترضا للاستقرار فى المنطقة ولا علاقة له بأى دور لقوة أجنبية. وتخلص مصادر محايدة إلى أن المخاوف من تحول أزمة الجزر إلى نزاع عسكرى فى الخليج العربي، وإن لم تكن آتية أو قابلة للتحقق فى المدى القريب، إلا أن استبعادها كليًا وتجاهل عناصر التعقيد والتوتر وسوء الفهم والإدراك ومشاعر الغضب المتولدة عن عدم حل النزاع قد يكونان خطأ فادحا جديدا يخشى أن تدفع المنطقة - من جديد - فاتورته الباهظة^(١).

إيران تبنى مطارا وميناء جديد فى أبو موسى

نقل عن مسؤول إيرانى قوله فى ٤/١/١٩٩٦ أن بلاده تقوم بتشيد مطار وميناء بحرى على جزيرة أبو موسى التى تطالب الإمارات العربية المتحدة بالسيادة عليها.

نقلت صحيفة «سلام» عن نائب وزير الطرق والنقل عبدالله محمد هاشم قوله أن مطار جزيرة أبو موسى سيفتح أوائل فبراير وأضاف هاشم قائلا أن واحدا من أرصفة الميناء سينتهى تشييده قبل العشرين من مارس بينما يستكمل الثانى فى غضون عام من الأول. وقالت صحيفة «سلام» نقلا عن محسن رضائى القائد العام للحرس الثورى أن إيران استكملت الغطاء الدفاعى للجزيرة ولم تذكر تفصيلات. وتقول إيران أن سيادتها على الجزير غير قابلة للتفاوض إلا أنها دعت إلى عقد محادثات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة لإزالة أى سوء تفاهم^(٢).

١ - مجلة الوسط - ١٩٩٥/٦/٥.

٢ - القبس - ١٩٩٦/١/٥.



افتتحت إيران في ١٠/٣/١٩٩٦ رسمياً مطارا في جزيرة أبو موسى المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة. وقال وزير النقل الإيراني أكبر طوركان أثناء الاحتفال بالتدشين أن بإمكان المطار الذي تبلغ مساحته ٢٣٠ هكتارا استقبال طائرات ضخمة. وذكرت إذاعة طهران أن بناء المطار استغرق ١٤ شهرا وبلغت تكاليفه أكثر من عشرة بلايين ريال «نحو ٥,٧ مليون دولار» ويمكنه خدمة ٧٠٠ راكب يوميا. وقال طوركان أنه يأمل بأن يشجع المطار الاستثمارات في بناء الفنادق وإنشاء المراكز التجارية والتوسعات في المشروعات السياحية في المنطقة. وتشترك إيران الشارقة في إدارة جزيرة أبو موسى بمقتضى اتفاق أبرم العام ١٩٧١ قبل جلاء القوات البريطانية. وفي العام ١٩٩٢ شددت إيران سيطرتها على الجزيرة متدعة بأسباب أمنية وردت الإمارات العربية المتحدة بالمطالبة مجددا بالسيادة على الجزر متهمة إيران باحتلالها. وتقول طهران أن اتفاق ١٩٧١ في شأن أبو موسى وإرسالها قوات إلى جزر طنب الصغرى والكبرى أعاد الحقوق التاريخية لإيران في الجزيرة على حد زعمها. وقالت إيران أن سياستها على الجزر أمر غير خاضع للتفاوض ولكنها دعت إلى إجراء محادثات ثنائية مع الإمارات لتبديد سوء التفاهم^(١).

ذكرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ١٥/٤/١٩٩٦ أن إيران افتتحت محطة للطاقة الكهربائية على جزيرة طنب الكبرى المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة. وقالت الوكالة أن إيران بدأت في ١٤/٤/١٩٩٦ الأحد تشغيل المحطة التي تبلغ طاقتها ١,٦ ميجاوات وتكلف بناؤها ١٤٠ بليون ريال إيراني (٨٠ مليون دولار بالسعر الرسمي)^(٢).

قررت إيران بناء ميناء جديد في عام ١٩٩٦، في جزيرة أبو موسى الخليجية المتنازع عليها بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، استنادا إلى المدير التنفيذي لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية محمد مدد. وقال مدد أن وزارة الطرق والمواصلات ستشرف على عملية البناء في إطار سياسة تحديث للمرفأ الإيرانية الراهنة وإنشاء مرفأ جديدة ستكلف خزانة الدولة ٢٠٠ مليار ريال إيراني «نحو ٦٥ مليون دولار». وربما ينظر بعض الإيرانيين إلى هذه المشاريع من زاوية اقتصادية خصوصا أن إيران لاتزال في فترة إعادة الإعمار والتخطيط لتصبح مركز ترازيت تجارى إقليمى ودولى لكن أبناء

١ - السياسة ١١/٣/١٩٩٦.

٢ - القبس ١٦/٤/١٩٩٦.



مجلس التعاون عموما والإماراتيين خصوصا ينظرون إلى المسألة في أبعادها السياسية. وتشترك إيران الشارقة في إدارة جزيرة أبو موسى بمقتضى اتفاق أبرم في العام ١٩٧١، قبل جلاء القوات البريطانية لكن النزاع بين إيران والإمارات المتحدة على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى اتخذ طابعا أكثر توترا قبل أربعة أعوام حين شددت إيران من إجراءاتها الأمنية وسيطرت على الجزيرة واحتجت الإمارات على ذلك وطالبت بتحديد سيادتها على الجزيرة، لكن إيران تعتبر الجزر امتدادا لأراضيها وتشدد على الأحقية التاريخية التي تجعل التفاوض على سيادتها على الجزر أمرا غير وارد^(١).

ليس خافيا رعاية طهران لهذه الجزيرة الاستراتيجية في الخليج العربي. والإصرار على فرض سيطرتها عليها كأمر واقع. فقد زارها قبل مدة النائب الأول للرئيس الإيراني حسن جيبى، ودشن عددا من المشاريع الاقتصادية ووضع حجر الأساس لأخرى وذلك قبل أن يتم افتتاح مطار جديد فيها، يستوعب ٧٠٠ راكب يوميا. في إشارة واضحة إلى اهتمام طهران بهذه الجزر الواقعة قرب ممرات رئيسية للملاحة النفطية. ولا يخفى الإيرانيون رغبتهم في أن تصبح أبو موسى مركزا استثماريا في القطاعين التجارى والسياحي لكن الإمارات العربية لاتزال رافضة لآى هيمنة مطلقة لإيران على الجزيرة وتطالب بمحادثات كاملة ووفق بنود محددة مع إيران وتدعو في لاهى للفصل في النزاع، وهو مرفضته إيران ولا تزال، ما يعنى أن الإمارات لن تتمكن من الاستفادة من التحكيم الدولي لكون محكمة لاهى لاتنظر فى أى خلاف إلا إذا عرض طرفا النزاع الأمر عليها. وكانت آخر جولة من المحادثات بين البلدين احتضنتها العاصمة القطرية الدوحة، لكنها لم تخلص إلى نتائج ملموسة لحل، كذلك تؤكد إيران أنها لاتزال تنتظر زيارة وزير الخارجية الإماراتية إلى طهران ردا على زيارة نظيره علي أكبر ولاياتى إلى أبوظبى قبل ٣ سنوات لاستكمال المحادثات^(٢).

اعتبرت إيران أن بيان القمة العربية تضمن إيجابيات ونفت مجددا تدخلها في شؤون البحرين مؤكدة أن جزر طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى المتنازع عليها مع الإمارات إيرانية وستبقى كذلك إلى الأبد. وكما كان متوقعا جاء التعقيب الإيراني

١ - رأى العام - ٣١/٥/١٩٩٦ ٣ محرم ١٤١٧ هـ - العدد ١٠٥٦١.

٢ - رأى العام - ٣١/٥/١٩٩٦.



على البيان الختامي للقمة العربية سريعا وجدد مرتضى سرمدى مساعد وزير الخارجية الإيرانية الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيرانية نفى تدخل بلاده في الشؤون الداخلية للبحرين معتبرا اتهام إيران بالضلوع في الأحداث التي تشهدها البحرين أحد مظاهر السياسة الأمريكية الساعية إلى ممارسة ضغوط على إيران. وكرر أن ما يحدث في البحرين شأن داخلي ولا علاقة لإيران به من قريب أو بعيد، وأشار إلى المبادرة التي طرحها وزير الخارجية علي أكبر ولاياتي قبل أسبوعين، في مقابلة مع «الحياة» وأكد فيها استعداد إيران للتوسط بين الحكومة والمعارضة في البحرين لافتا إلى رغبة طهران في تأكيد حسن نيتها. وكان البيان الختامي للقمة التي عقدت في القاهرة دعا إيران إلى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين، وأيد موقف الإمارات في نزاعها مع إيران على الجزر العربية الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وطالب طهران بعدم فرض أمر واقع في هذه الجزر العربية^(١).

وجدد سرمدى موقف إيران الذي يعتبر الجزر الثلاثة إيرانية وستبقى كذلك إلى الأبد معربا في الوقت ذاته عن استعداد إيران لأجراء محادثات مباشرة مع الإمارات لوضح حد لسوء التفاهم، لكن بيان وزارة الخارجية الإيرانية الذي صدر في وقت متقدم ليل الأحد تضمن إشارات ترحيبية بالقمة وبيانها. إذ اعتبر سرمدى أن انعقاد القمة بعد سنوات من الخلافات العربية بهدف مواجهة السياسات الصهيونية التوسعية خطوة إيجابية على رغم ظهور بعض الضغوط الأمريكية وأكد ضرورة دعم أواصر الوحدة والتعاون بين الدول الإسلامية والعربية. وزاد أن إيران مستعدة للتعاون مع الدول العربية بصورة فاعلة لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة ومواجهة المشاريع الإسرائيلية العدائية والتوسعية. ويبدو أن الدوائر الإيرانية راغبة في تغليب إيجابيات البيان الختامي للقمة الذي أكد عددا من الثوابت في مواجهة إسرائيل على سلبات الموقف من إيران. وقال أحد مستشاري ولاياتي لـ «الحياة» أن بيان الخارجية الإيرانية درس بعناية وأن طهران رحبت بانعقاد القمة لأن العالم الإسلامي في حاجة إلى تماسك عربي يواجه الهيمنة الإسرائيلية. ووصف السيد حسين شيخ الإسلام مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية بيان القمة العربية بأنه «إيجابي» واعتبر أن القمة فتحت صفحة جديدة



فى تاريخ الصراع ضد خيار العدوان واحتلال الاراضى الذى تنتهجه إسرائيل . وأضاف أن المشاركة الفاعلة للقادة العرب فى القمة بهدف توحيد الجهود لمواجهة الكيان الصهيونى توحى بأن سياسة غربية جديدة ستبرز، خصوصا أن الانتخابات الإسرائيلية أكدت صعود التيارات الدينية المتطرفة التى تدل على المؤشرات على أنها ستعمل لتقوية موقعها، وليس مستبعدا أن يصبح أحد مرشحيها رئيسا للوزراء بعد ٤ سنوات^(١).

شدد مستشار مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط القريب من وزارة الخارجية محمد على مهتدى على النقاط الإيجابية فى بيان القمة العربية . وذكر أن تعقيب الوزارة على ماتضمنه البيان من انتقادات لإيران أريد له أن يكون متسما بالمرونة والاعتدال وقال لـ «الحياة» أن هذا الخيار يمثل استكمالا للخطاب السياسى الإيرانى المعتدل تجاه المنظمة العربية، الذى برز فى شكل أساسى منذ ٦ شهور، وعزا ذلك إلى «إدراك خطورة الوضع وضخامة التحديات التى نواجهها كلنا فى المنطقة إيرانيين وعربا، وما يستدعى التكاتف لتأمين مقومات الصمود، وسعى المسؤولين فى إيران إلى توجيه السائل إلى الجانب العربى فى هذا الشأن». لكنه اعتبر أن القمة كانت فى غنى عن إثارة نقاط الخلاف مع إيران فى هذه اللحظة التاريخية وزاد أنه لا يعتقد أن «بندا أو بندين فى البيان الختامى يمكن أن يسيئا إلى العلاقات العربية - الإيرانية المتجذرة»^(٢).

انتقدت إيران بعنف البيان الصادر عن مجلس التعاون ١٩٩٦/٩/٩ الذى أيد حق الإمارات العربية المتحدة فى السيادة على الجزر المتنازع عليها فى الخليج العربى . وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدى فى تصريح أوردته أمس وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن هذا الموقف غير اللائق يجعل المشكلة أكثر تعقيدا، ووصف الاجتماع الأخير الذى عقده مجلس التعاون فى الرياض بأنه تافه ومن دون نتيجة. واعتبر محمدى أن النتيجة الوحيدة لهذا الاجتماع هى تحويل أنظار الرأى العام لدى الشعوب المسلمة عن الخطر الذى تمثله الصهيونية والولايات المتحدة على المنطقة. وتابع أن وزراء مجلس التعاون كان الأولى بهم أن يشجعوا قادة الإمارات على متابعة الحوار مع طهران بدلا من إصدار أحكام مسبقة عن سيادة إيران على هذه الجزر. واعتبر

١ - الحياة ١٩٩٦/٦/٢٥ - ٩ صفر ١٤١٦ هـ - العدد ١٢١٧٤ .

٢ - الحياة ١٩٩٦/٦/٢٥ .



المتحدث الإيراني أن مثل هذه المواقف لا يمكن أن تمس سيادة إيران على جزرها مؤكدا في الوقت نفسه أن طهران مستعدة لمواصلة المفاوضات مع الإمارات من أجل تبديد سوء التفاهم بين البلدين المسلمين^(١).

تطالب السلطات الإماراتية طهران بقبول طرح خلافها أمام محكمة العدل الدولية الأمر الذي رفضته السلطات الإيرانية باعتبار أنه لا يمكن إجراء محادثات بخصوص سيادة إيران الأدبية على جزرها. وكانت جرت مفاوضات سياسية في سبتمبر ١٩٩٢ في أبوظبي لكنها لم تفض إلى نتيجة بعدما رفضت إيران البحث في وضع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين احتلتهما الجيش في ظل الشاه السابق في عام ١٩٧١ غداة رحيل القوات البريطانية وعشية حصول الإمارات على استقلالها. وكان وزراء خارجية مجلس التعاون الذين اجتمعوا السبت والأحد في الرياض انتقدوا في بيانهم الختامي إيران لامتناعها عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة. من أجل إيجاد حل سلمي للخلاف على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى عند مدخل الخليج العربي. وعبر المجلس عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في الجزر الثلاث^(٢).

رفضت إيران الاقتراح البريطاني الخاص بإنشاء منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط. وقال محمد على بشارتي وزير داخلية إيران الذي رام الدوحة للمشاركة في معرض الأمن «مليبول» في حديث لـ «الشرق الأوسط» أن دول المنطقة لاتعاني من قلة عدد المنظمات الإقليمية وأن على هؤلاء الذين يدعون للمنظمة الجديدة أن يذهبوا إلى المناطق التي توجد فيها حروب ونزاعات وسفك دماء. أما أبناء هذه المنطقة فإنهم أخوة وجيران ومسلمون. وقال: «إن الإسلام نفسه هو أكبر منظمة يمكن أن توفر الأمن للمنطقة». وقال الوزير الإيراني أنه يرى أن أفضل مايمكن عمله هو السماح لدول المنطقة بأن تتخذ بنفسها الإجراءات التي تضمن أمنها. وجدد الوزير الإيراني في حديثه تمسك إيران بالجزر الإماراتية الثلاث وقال: «أن هذه الجزر كانت قديما جزءا من بلادنا

١ - القيس ١٠/٩/١٩٩٦ - العدد ٨٣٤٠.

٢ - القيس ١٠/٩/١٩٩٦.

وستظل كذلك، لكنه أبدى استعداداً للتباحث حولها». ووصف الوزير الإيراني علاقات بلاده بدول التعاون بأنها علاقات عائلية واحدة. لكنه اتهم وسائل الإعلام في المنطقة بمحاولة تخريب هذه العلاقات وأكد الوزير الإيراني حرص بلاده على حسن الجوار ورفض الاتهامات بشأن رعايتها للارهاب وفيما يلي نص الحديث^(١):

* كيف تقيمون العلاقات الإيرانية - العربية؟

- نحن وأعضاء مجلس التعاون من عائلة واحدة مشكلاتنا هي مشكلاتكم، وسعادتكم هي سعادتنا والفواصل بيننا قلت اليوم والرأي العام في المنطقة واع. أنتم شاهدتم عندما احتلت الكويت كأنما احتلت كل البلدان. وكلنا بذلنا الجهود من أجل أن نحل هذه المشكلة، وقد أبدت إيران ردة فعل عند احتلال الكويت ورأيتم ردة الفعل تلك وما رلنا عند موقفنا وأية مشكلة تحصل في المنطقة ستكون لنا نفس تلك المواقف. إن مساعينا هي توفير الأمن للمنطقة دائماً. وهو شيء مفيد للجميع. لأن لا أحد يربح من اضطراب الأمن في المنطقة؟

* ما دما نتكلم عن الأمن، هناك مشكلة بين إيران والإمارات العربية المتحدة بخصوص الجزر الثلاث وهذه المشكلة أخذت بعداً عربياً بعد تبني دول التعاون لهذه القضية من خلال دعوة هذه الدول إيران للقبول بالتحكيم والتسوية السلمية لهذه القضية.

- هذه من الأشياء السلبية التي أقول أن صحفكم تكتبها ضدنا. فالبحرين وقطر لديهما اختلافات حول فيشت الديبل وجزيرة حوار، فلماذا لاتسألون هؤلاء عن خلافاتهم في البلدان المتجاورة يمكن أن تحصل قضايا وخلافات، وهذا الأمر يتعلق بهم فقط ويتم حله عبر الطرق الودية، وهذه المشكلة ليست مشكلة غير قابلة للحل، إنه سوء تفاهم وسيحل.

- لكن عقدت عدة جولات مفاوضات وكان آخرها هنا في الدوحة وقد قدمت الإمارات مبادرات لكن إيران كانت تصر على أن هذه القضية قضية مفتعلة في حين أن الإمارات كانت تعرض اقتراحات محددة بخصوص التحكيم وبخصوص التسوية السياسية ولم تستجب إيران؟



- هذه الجزر تخص بلادنا منذ القدم وستبقى كذلك وبالنسبة لحل هذه المشكلة نحن مستعدون أن نجلس مع إخواننا الإماراتيين لكي نتباحث معهم.

* كيف ترون العلاقات السعودية الإيرانية في الظروف الحالية، وماهى المشاكل العالقة بين البلدين حالياً؟

- علاقاتنا كبلدين كبيرين فى المنطقة علاقات جيدة ولا توجد أى مشكلة بيننا.

* عرض الوزير البريطانى مالكولم ريفكند قبل أيام إقامة منظمة للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط، كيف تنظرون لهذه المبادرة؟

- هذه المنطقة لاتعانى من قلة المنظمات وأعتقد أن عليهم أن يسمحوا لدول المنطقة بأن تقوم بنفسها بتوفير الأمن المطلوب وهذه الدول التى تقدم الاقتراحات يجب أن تذهب للأماكن التى توجد فيها الحروب وسفك الدماء، هنا فى هذه المنطقة كلهم أخوة وجيران ومسلمون والإسلام نفسه هو أكبر منظمة يمكن أن توفر الأمن.

* هل هناك اتصالات بين إيران والسعودية بشأن القضايا المختلفة بالمنطقة؟

- كانت هناك اتصالات دائمة وهناك سفراء معتمدون بين البلدين وزيارات مستمرة.

* هناك شعور لدى دول مجلس التعاون أن إيران تتدخل فى شؤونها الداخلية؟

- هذا شعوركم أنتم، عندما نجلس نحن مع المسؤولين الكبار فى المنطقة بما فى ذلك قادة البلدان، فإنهم لا يتكلمون بهذه اللغة بل أنتم اللذين تصنعون مثل هذه الأجواء. لقد كنت لمدة ١٠ سنوات وكيلا لوزارة الخارجية والتقيت بقادة كافة البلدان فى هذه المنطقة وخلال كل هذه المقابلات لم يبد أحد منهم مثلاً تلك المشاعر، أنتم تكتبون من أجل الترويج لصحفكم ولكن القادة لا يقولون مثل هذه الأمور.

* لكن دول مجلس التعاون عادة ماتضمن البيانات الختامية التى تصدر عن قمم مجلس التعاون مناشدة إيران للمحافظة على حسن الجوار مع دول المجلس؟

- هذه الأمور جزء من الروتين الذى يقال، لكننا أخيراً بعثنا بسفير مجرب ومحنك للدولة الإمارات ولهم سفير فى بلادنا، فلا توجد مشكلة لا يمكن حلها. نحن



نتوقع لمؤتمر القادة الذى سيعقد فى الدوحة فى الشهر المقبل أن لا يتضمن البيان الذى يصدر عنها أى كلام من هذا النوع.

* كيف يمكن زرع الثقة لدى دول مجلس التعاون بأن إيران حريصة على حسن الجوار معها؟

- نحن قمنا بهذا العمل بالفعل ونحن حريصون على حسن الجوار، لكنه بالنسبة للصحافيين الذين لديهم مواقف مسبقة فإن ماتقوم به إيران من خطوات إيجابية لا يشار إليه. إن وجودنا هنا فى الدوحة دليل على الإيجابية فى الوقت الذى لم يشترك فى معرض مليبوك إلا وزير واحد من دول التعاون المجاورة فإننا حرصنا على الاشتراك وجئنا من وراء البحر على الضفة الأخرى كتعبير عن الإيجابية.

* هناك شعور بل تصريحات رسمية تقول بأن إيران ترعى الإرهاب الموجه لدول مجلس التعاون. كيف تنظرون لذلك؟

- هذا الكلام قديم ويعود لعشرين سنة سابقة. ولا يوجد أى دليل فى هذا الأمر لأن الارهابيين ماتوا ومن يدعمون الارهابيين ماتوا. أنتم قمتم فى الحرب المفروضة علينا ودعمتم العراق، وتعزز وتقوى صدام حسين واحتل الكويت فهل اعتذرتم للشعب الإيراني. هل اعتذرتم لأسر الشهداء الذى راحوا ضحية لتلك الحرب أكثر من ٢٣٠ ألف ذهبوا فى تلك الحرب. فهل أنتم الذين دعموا الارهاب أم إيران هى التى دعمت الإرهاب. لم يأت أحد ليسأل لماذا تعزز وتقوى صدام واحتل الكويت، فقط ركزتم على شىء واحد وأوجدتهم سوء التفاهم بإصراركم على العداوة لإيران وهذا الشىء هو الذى أدى إلى تقوية صدام وإيجاد هذه المشكلة فى المنطقة.

لا تجعلوا مثل سوء التفاهم هذا يعود للمنطقة. إن إيران أكبر صديق للبلدان العربية فى منطقة الخليج، و٢٠ بئرا من آبار النفط الكويتية نحن الذين قمنا بإطفائها، ونحن كنا أول بلد ندين احتلال الكويت. أنتم قولوا هذه الأشياء، لاتقولوا أن إيران تدعم الإرهاب، فكل هذه الأشياء ماتت وراحت ومضى وقتها^(١).

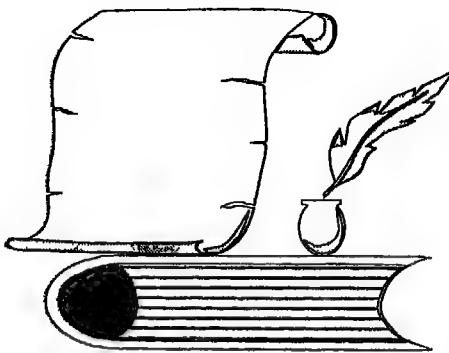
رأت مصادر فى وزارة الخارجية الإماراتية أن الإجراء الجديد الذى تقوم به



الحكومة الإيرانية بفتح فرع لإحدى جامعاتها في جزيرة أبو موسى يعقد النزاع أكثر ولايكسب إيران أى حقوق في الجزيرة. وأعلن نطاق باسم جامعة بيان النور الإيرانية أمس أن الجامعة قررت فتح فرع لها في جزيرة أبو موسى. وأكدت المصادر لـ «الرأى العام» أن هذا التصرف الذى يهدف إلى تكريس واقع الاحتلال في الجزيرة وفرض الأمر الواقع بالقوة إنما يفقد أى حديث عن الاستعداد لفتح باب المفاوضات من جانب الحكومة الإيرانية المصادقية اللازمة.

أضافت المصادر أن استمرار الحكومة الإيرانية في اتخاذ خطوات من هذا القبيل في الجزر الإماراتية الثلاث المتنازع عليها أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى إنما يشكل إصراراً على الاستمرار في الخطوات الاستفزازية غير المبررة من جانب طهران، ما يمثل انتهاكاً لسيادة الإمارات العربية المتحدة وتعدياً على حقوقها، ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة إلى الخطر ويتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي. وعن موقف الإمارات من الاجراءات الجديدة في جزيرة أبو موسى أشارت المصادر إلى أنه لم يتم اتخاذ موقف رسمى بعد، وأشارت إلى أن الإمارات وقيادتها الحكيمة تنتهج الدبلوماسية الهادئة والحكيمة لمعالجة احتلال الجزر وهى دائماً تجدد مبادرتها الداعية إلى إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز الدولي المتناط لتسوية الخلافات المماثلة لإنهاء احتلال الجزر الثلاث التى تعد جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات. وكان الناطق باسم جامعة بيان النور الإيرانية (رويتز) أعلن بدء قبول الطلاب اعتباراً من العام المقبل. وأكد أن الجامعة تبدأ فى استقبال طلبات الطلاب الراغبين بدءاً من فترة الربيع الدراسية فى فبراير. و«بيان النور» جامعة إيرانية افتتحت العام ١٩٨٨ وتضم حالياً ١٨٠ ألف طالب فى ١٢٧ مدينة فى أنحاء إيران وتساهم الحكومة بنسبة ١٣٪ من موازنتها^(١).





سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيراني

لجزيرة أبو موسى ١٩٩٢. ١٩٩٧

- التحرك السياسي للإمارات منذ الاحتلال الإيراني.
- موقف الإمارات من الاحتلال الإيراني.
- صدور قانون لترسيم المياه الإقليمية للإمارات.
- أحقية الإمارات في جزرها الثلاث.
- أربعة وعشرون عاما من الاحتلال الإيراني.
- الإمارات تؤكد حقها في الجزر.
- الموقف الشعبي في الإمارات من الاحتلال الإيراني للجزر العربية.

التحرك السياسي للإمارات منذ الاحتلال الإيراني

بمجرد نزول القوات الإيرانية في الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم، والاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في نهاية نوفمبر ١٩٧١، قامت المظاهرات والإحتجاجات في جميع الإمارات منددة بالاحتلال الإيراني للجزر ومطالبة بريطانيا بضرورة حماية الإمارات تطبيقاً للاتفاقيات التي كانت تربطها بها والتي كانت سارية المفعول آنذاك. وقد أصدرت الخارجية البريطانية بياناً أعربت فيه عن خيبة الأمل والأسف لما حدث، ولسقوط الضحايا فوق الجزر. تحركت الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في ١٩٧١/١٢/٢ على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية مؤكدة تمسكها بالسيادة المطلقة على الجزر ومناشدة المجتمع الدولي حث إيران على إنهاء العدوان بسحب قواتها من الجزر. واصلت الإمارات العربية المتحدة انتهاج السياسة الهادئة في معالجة قضية احتلال إيران للجزر وعلى مدى ٢٦ عاماً من الاحتلال. فقد عملت الإمارات على إنهاء هذه القضية سلمياً من خلال المفاوضات الجادة المباشرة أو إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية. فقد أكد المجلس الأعلى للاتحاد يوم ٢ ديسمبر ١٩٧١م في أول بيان له بعد إعلان قيام الإمارات ما يلي: (يستنكر الاتحاد مبدأ استخدام القوة ويأسف لما اتخذته إيران أخيراً من احتلال جزء مهم من الوطن العربي العزيز ويرى ضرورة احترام الحقوق المشروعة ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دولياً) (١).

طلبت الإمارات العربية ودول عربية أخرى في ١٩٧١/١٢/٦ من الأمين العام لجامعة الدول العربية الاتصال بإيران وعلى أعلى المستويات لإقناعها بإعادة النظر في إجراءاتها بشأن الجزر. في ١٩٧١/١٢/٩ عقد مجلس الأمن الدولي جلسة للنظر في النزاع بناء على طلب الإمارات العربية المتحدة وعدد من الدول العربية، وقد عبرت الإمارات العربية عن رفضها لاحتلال الجزر وأكدت سيادتها عليها (الوثيقة رقم S/ PV.161 المؤرخة في ٩ ديسمبر ١٩٧١ في ١٧/٧/١٩٧٢م) تقدمت الإمارات العربية مع دول أخرى برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر وأنها جزء لا

١ - يعقوب خليل قائد - النزاع الإمارات الإيراني للجزر الخليجية الثلاث - (بحث غير

منشور) ص ٣٠.

يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة ومن الوطن العربي (الوثيقة رقم S/10740 المؤرخة في ١٨/٧/١٩٧٢م). أكدت الإمارات العربية في ٥/١٠/١٩٧٢ في بيان لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة رقم (٢٧) أنها لاتعترف بأية سيادة على تلك الجزر باستثناء سيادة الإمارات (وثيقة رقم S/PV/2055 بتاريخ ٥/١٠/١٩٧٢م). في ٢٠/٢/١٩٧٤ أكدت الإمارات العربية في بيان لها في مجلس الأمن بأنها لاتعترف بأية سيادة على تلك الجزر سوى سيادة دولة الإمارات وأكدت على أن الاستقرار في منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الدولة الأخرى ووحدة ترابها ربان تسوية أية خلافات بينها يجب أن تتم بالطرق السلمية (الوثيقة رقم S/PV/1763 بتاريخ ٢٠/٢/١٩٧٤م) في ١٩/١١/١٩٧٥ أكدت الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة في بيان لها أمام اللجنة السياسية الخاصة موقفها من أنها لاتعترف بأية سيادة على الجزر سوى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة (الوثيقة رقم Ac.1/PV.2092 بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥م). أثار وزير الخارجية الإماراتي موضوع الجزر في خطابه أمام الأمم المتحدة أكثر من مرة مؤكداً على رفض بلاده لسياسة جمهورية إيران الإسلامية حيال الجزر ومنوهاً إلى أن هذه السياسات والإجراءات ستزيد التوتر وتزعزع الاستقرار والأمن في المنطقة مما يتنافى مع مفهوم التعايش السلمي وحسن الجوار والعلاقات التقليدية بين البلدين.

بعث وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في ٦/٨/١٩٨٠م رسالة إلى الأمين العام أكد فيها سيادة الإمارات على الجزر الثلاث وصدرت الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي ١/١٢/١٩٨٠ بعثت دولة الإمارات رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيها موقفها الثابت وتمسكها بسيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. ولم تتوانى دولة الإمارات المتحدة عن تأكيدها لسيادتها على الجزر والمطالبة بالانسحاب الإيراني؛ إلا أنه مراعاة للظروف الإستثنائية التي كانت تمر بها المنطقة خلال العقد السابق والمتمثلة في الحرب العراقية - الإيرانية وتداعياتها وحرب الخليج الثانية، وحرصاً على تجنب المنطقة المزيد من التوتر وإيماناً منها بالنهج السلمي لتسوية النزاعات بين الدول فقد اتبعت الإمارات العربية سياسة الصبر والانتظار إلى حين زوال تلك الظروف. وكانت الإمارات العربية



تأمل بأن يحظى هذا الموقف بتقدير الجانب الإيراني وأن تبادر إيران إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا أنه لم ييذر من جانب الحكومة الإيرانية أية مؤشرات تدل على نجاحها في هذا الشأن، بل إنها أقدمت على المزيد من الإجراءات المخالفة لمذكرة التفاهم المبرمة عام ١٩٧١ حول جزيرة أبو موسى بالرغم من الاتصالات العديدة التي قامت بها الدولة سعيًا لتسوية هذه المسألة سلميًا.

وتأكيدًا لحسن نيتها ورغبتها في تسوية هذه المسألة، فقد قام وزير خارجية الإمارات العربية بعدة اتصالات مع المسؤولين الإيرانيين خلال هذا العام، وأعقب ذلك ترحيب الإمارات بعقد اجتماع في أبوظبي بين ممثلي حكومتى البلدين، حيث تم بالفعل عقد هذا الاجتماع الثنائي في مدينة أبوظبي يومي ٢٧ و ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م بين البلدين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية، وقد قوبلت هذه المناقشات بالرفض من قبل الجانب الإيراني كما رفضت إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية.

تكريسًا للنهج السلمى الذى التزمت به الإمارات العربية منذ بداية النزاع فقد أكد وزير خارجية الإمارات العربية فى خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ استبعاد الإمارات العربية لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، كما ناشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تقوم من جانبها بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق التزامًا بأحكام ونصوص القانون الدولى والمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية.

ونظرًا لروابط العقيدة الإسلامية والعلاقات التاريخية والمصالح المتبادلة بين الشعبين والبلدين وعلاقة حسن الجوار التى حرصت الإمارات على مراعاتها دومًا فإن الإمارات العربية يحدوها الأمل فى أن يقوم المجتمع الدولى ممثلًا فى الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤولياته فى هذا الصدد بما يصون الأمن والسلم والاستقرار فى المنطقة مع الأخذ فى الاعتبار المبدأ المستقر فى القانون الدولى ومؤداه أن الاحتلال العسكرى لا يغير الوضع القانونى للإقليم المحتل ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال.

مجادلات حاكم رأس الخيمة مع السفير الإيراني لدى الإمارات

لم تتوان الإمارات عن المطالبة المستمرة للجارة إيران بالرجوع إلى الحق وإعادة الجزر الثلاث إلى الوطن الأم - الإمارات - وفي هذا الصدد نذكر فيما يلي محضر اللقاء الذي تم بين صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة والسفير الإيراني لدى الإمارات سعادة حسن أمينيان، عصر يوم ١٩٩٢/١٢/٩م في قصره بمنطقة خزام، حيث دار الحوار التالي (١):

السفير: عندما أمرتمونا بزيارتكم سررنا كثيراً، وبعد زيارتي السابقة لسموكم تحدثت مع المسؤولين في إيران عما جرى بيننا وكانوا راضين عن الزيارة. وإنني أكرر الدعوة لسموكم لزيارة إيران. والواقع عندما ألتقى مع السيد نصرت آبادي نتحدث عن رأس الخيمة وهو يقول دائماً إن سموكم تحبون الإيرانيين وتساعدونهم كثيراً كما يقول أن لدينا برامج كثيرة لتطوير العلاقات بيننا في مجالات كثيرة منها الاقتصادية والتجارية وغيرها.

وفي لقائنا السابق طلبت من سموكم تعيين ممثل لكم حتى يتم الاتصال معه من قبل السفارة لمناقشة الأمور الاقتصادية. والواقع إنني معجب بشخص سموكم، وكثيرون من الناس الذين لاجتمع معهم معجبون بسموكم وخاصة بما تتميزون به من تدين وأخلاق وحكمة، ونأمل أن يتم الازدهار والتطور في الإمارات تحت قيادة حكامها. ونحن مستعدون لكافة أوجه التعاون معكم، وشكراً يا صاحب السمو.

الشيخ صقر: لاشك أن هذا الحديث يدل على أن علاقاتنا متميزة، ولكن لا بد من أن نتفاهم معكم حول الأمور المهمة وخاصة الجزر، ونحن سعيديون بما سمعناه منكم عن رغبتكم في التفاهم.

السفير: أي موضوع يا صاحب السمو؟ في الواقع أن هذا المشكل ليس هو الموضوع الذي أتحدث حوله، وحديثي حول المواضيع الاقتصادية والتجارية يدل على حسن النية. وإذا كان لدى سموكم رأي خاص فنحن مستعدون لسماعه ونحن لانرى أي مشكلة بيننا حتى نحلها، إذ أننا وأنتم أعضاء في أسرة واحدة في هذه المنطقة.



الشيخ صقر: كنا نتمنى أن لا يكون بيننا أى مشكلة، ولكن أثناء حكم الشاه قام باحتلال الجزر وشرد أهلها وسلب أموالهم، وعندما قامت الثورة فرحنا كثيراً وأجرينا معها وخاصة مع الإمام الخميني اتصالات ولكن لم تتلق أى رد، وعندما بلغتني رغبتكم في استئجار الجزر رحبنا بالتفاهم معكم.

السفير: المشكلة الوحيدة التي كانت قائمة هي جزيرة أبوموسى، وقد تم حلها والحمد لله، ولقد التزمت إيران بالاتفاقية الموقعة مع الشارقة. ولا توجد مشكلة بيننا الآن. وعندما كان الشاه في الحكم لم يكن هو الحاكم الفعلى وإنما كانت إيران تحكم من قبل أمريكا. أما الآن بعد الثورة، فيإيران تحكم بالإسلام أما الشاه فلم يكن يحترم أحداً لانحن ولا أنتم، وكل ما كان يعنيه حماية مصالح أمريكا في المنطقة. وكما تعلمون، انتصرت الثورة في إيران، لم يعجب ذلك أمريكا، وأضاف السفير الإيراني قوله: نحن نتنظر من الدول الإسلامية حماية إيران لأنها دولة مسلمة وأعداؤنا يأتون إليكم ويقولون لكم إن إيران تشتري أسلحة كثيرة، حتى يخيفونكم منا والصحيح أننا نشترى السلاح للدفاع عن أنفسنا حيث أننا نحترم جميع الدول المحيطة بنا ولا نتدخل في شؤونها الداخلية. وقال أيضاً:

إننا وأنتم مسلمون، والإسلام أوصى على الجار ونحن متفاهمون، ونعرف من جهة أخرى أن عدونا المشترك هو إسرائيل، ونحن نرى مايجرى لإخواننا المسلمين في الجمهوريات الإسلامية وفي البوسنة والهرسك. ولايجوز أن نختلف على مسائل صغيرة وتأخذ منا هذا الوقت، ونسبب هذه الضجة، أما قضية أبوموسى فقد انتهت وتم حلها والحمد لله. وإذا كان لدى سموكم أية اقتراحات فلننى على استعداد لنقلها إلى المسؤولين في طهران. إن علاقاتنا معكم قوية ومتميزة ولا أتصور أن يجئ يوم تضعف فيه هذه العلاقات. كما أن القيادة الإيرانية وخاصة السيد الرئيس رفسنجاني فإنه لن يسمح للأعداء أن يؤثروا على هذه العلاقات. إن إيران أخوكم الكبير وهو في خدمتكم دائماً. المهم هو أن إيران الإسلامية تحترم الجيران كبروا أم صغروا. وأنا أتكلم حول الإمكانيات المتاحة للتعاون، وليس التعاون حول المشاكل الصغيرة وخاصة أن الذي يجمعنا هو الإسلام، وإننى مصغى لكم.

الشيخ صقر: كل الحديث جيد إذا كانت كل التوايا حسنة، ولكن لابد من إزالة



أصل المشكلة وهي أن هذه الجزر احتلت بالقوة مع أنها لنا، وقتل فيها من قتل وجرح من جرح، ونهب أهاليها وطردها، ولا يمكن أن نتغافل عن هذه المسألة أو نسكت عنها، والواقع أنه عندما سمعنا رغبتكم ورغبة الحكومة الإيرانية بالتفاهم سعدنا كثيراً.

السفير: إننى أشكر سموكم على ماتفضلتم به من ذكر كلمة التفاهم، وهذا يدل على تطابق وجهتى نظرنا، فنحن نقول أنه يجب أن نتفاهم وأن نحل جميع الإشكالات. أما موضوع الجزر فالواقع أنها إيرانية وأمرها يعود إلى شعب إيران، والوثائق تثبت حقنا فيها، والشعب الإيراني لا يسمح أن نتحدث عن هذا الحق الثابت، وكل شخص من شعب إيران له وجهة نظر، ولكن هذا لا يعنى أنه لا يمكن التحدث معكم لأن أية مشكلة بيننا قابلة للحل وخاصة أن ما يربطنا هو الإسلام. وما الضجة التى تثيرها الصحافة إنما هى ضجة مفتعلة وليس من صالح دولنا، وعلىنا التخفيف من التصريحات المؤثرة، وجميع المشاكل فى طريقها للحل. ونحن نعرف أنه كلما تأزم الموقف بيننا نخسر جميعاً، والذين يستفيدون من ذلك هم الذين يريدون نفطنا، ولا بد أن نكون جميعاً على درجة من الوعى.

الشيخ صقر: نحن حريصون على حل هذه القضية العادلة عن طريق التفاهم، وإننا لانريد هبة من أحد. وإننا نملك الأدلة القاطعة بملكيتنا لهذه الجزر، ولا يجوز لأحد أن يعتدى على الآخر. وإننا جزء من الإمارات العربية المتحدة وهى صاحبة القرار فى هذا الموضوع ونحن مستعدون لوضع هذا الموضوع برمته للدولة، وكل الذى نريده هو إعادة جزرنا أما الخروج عن الحق فهو لا يجمع الناس. وإن الرئيس هاشمى رفسنجانى يعرف أننا أصحاب حق وله خبرة كبيرة، وإننى بالرغم من أننى لا أعرفه شخصياً إلا أننى أسمع عنه كثيراً. أما بالنسبة لدعوتى لزيارة إيران فإننى على أتم الاستعداد لتلييتها ولكن فى ظل التفاهم لا الاختلاف، وفى هذه المنطقة لابد لنا نحن وأنتم أن نكون متفاهمين ومتعاونين على الحق والخير.

السفير: أشكركم مرة أخرى كثيراً وأؤكد لكم أننا لانرى وجود أية مشكلة بيننا، أما هذه المشكلة فنحن جميعاً قادرون على حلها بالتفاهم. أما سبب التوتر بيننا فهو أن الإخوة عندما ذهبوا إلى اجتماعات جدة والدوحة والقاهرة وجهوا الإدانة لإيران. وبالطبع فإن كل تصريح له أثره. فعندما يصرحون بأن إيران دولة معتدية، فإن الشعب



الإيراني يتأثر كثيراً. ونحن نرجو من إخوتنا في الإمارات أن يقدروا أوضاعنا وأن علاقاتنا فيها الكثير من الحساسية وإنني سأنقل للمسؤولين في إيران كل شيء تكلمتم عنه، ولكن التصريحات التي أشرت إليها هي تدخل في شؤوننا الداخلية. وإن هذه الجزر الصغيرة لاتغنيكم ولاتغنينا، ولاتكون حصيلة الخلاف إلا الخسارة للجميع، وإن شاء الله ستحل جميع هذه المشاكل، وأن هذا الحديث يدل على الوضوح والحكمة التي يتميز بها سموكم، وأؤكد لكم مرة أخرى أنه لا يوجد أى مانع للتفاهم معكم وهذا هو رأى السيد رفسنجاني، وهو يقول دائماً إن خلافاتنا صغيرة وعلاقاتنا كبيرة.

الشيخ صقر: إننا نأمل أن لاتكون هذه الجزر الصغيرة سبباً في وجود مشاكل بيننا ونحن أقرب لكم ومصالحتنا مرتبطة معكم بسبب الجوار، وإننا في انتظار جواب منكم حول هذا الموضوع.

السفير: في الواقع أن الشعب الإيراني هو صاحب الحق في هذا الموضوع. الشيخ صقر: إن كل الشعوب لها من يمثلها وهو مفوض باتخاذ القرار بصفته ممثلاً للشعب.

السفير: أنا مسرور جداً، ولكن أرجو تبليغ رئيس الدولة أن لاينددوا بإيران وخاصة في اجتماع قمة مجلس التعاون القادم. لقد حضرت من أجل التفاهم، وخاصة أن موضوع جزيرة أبو موسى قد حل، وأن التفاهم بهدوء هو الذي يمكننا من حل المشاكل.

الشيخ صقر: نحن حريصون على التفاهم معكم حول كافة الأمور. وبعد ذلك عقد اجتماع منفرد بين الشيخ صقر والسفير الإيراني بناء على طلب السفير حيث دار الحديث التالي:

السفير: إننا وإياكم أصدقاء ويجب أن لاتفصل بيننا نزاعات وإننا على استعداد لتقديم أى مبلغ تطلبه على أساس أن تسكت وتترك الدعوى، بالإضافة إلى أننا مستعدون لوضع ثقلنا في رأس الخيمة لإنعاشها اقتصادياً في جميع الحقول الزراعية والتجارية، وأن نعمل علاقة خاصة معكم.

الشيخ صقر: إن الكلام جيد إلا أنني أريد أن أفهمك شيئاً لاتعرفه وهو أن لدينا والحمد لله أموال كثيرة ولا يوجد في بلدنا فقير واحد.



والشيخ زايد هو الأخ العزيز وهو أيضاً بمثابة الأب لم يقصر أبداً وهو يسد حاجتنا من كل شيء. أما بالنسبة للتعمير والعمارات التي تراها في أبوظبي ودبي، فإنني أقول لك أن دورنا سيأتي ونعمر البلد وعلينا أن نصبر قليلاً وكل الشعب يتفهم الأوضاع. أما قضية جزر طنب، فقبل أكثر من عشرين سنة جاءنا وليم لوس وغيره من البريطانيين وعرضوا علينا الأموال وأبلغونا أنكم تهديدون باحتلال الجزر بالقوة، وكان ردنا أن الكل يعرف أن إيران هي أقوى من رأس الخيمة ولكن هنالك من هو أقوى من الجميع إنه الله سبحانه وتعالى. وقضيتنا واضحة وضوح الشمس ولدينا وثائق كثيرة تثبت حقنا فيها، ونشاء الأقدار أن نكون وإياكم جيران فنحن مفروضون على بعضنا البعض سواء أردناكم أم لم نردكم، وعلى الجار أن يرضى مصالح جاره. وكنا نتصور أنه عندما طرد الشاه أن يكون ذلك فرجاً لنا فكتبنا عدة رسائل للإمام الخميني ولكن لسوء الحظ لم نلتق أي رد. ووطدنا أنفسنا على الصبر لعل جارنا يعيد النظر في موقفه ويرى خطأه الذي ارتكبه في الماضي ويرعى حق الحوار. إننا لم نتهم الشعب الإيراني بالاعتداء، وإنما الاعتداء كان سببه هو الشاه لأطماعه الشخصية. وأنتم استوليتم على الجزر في عهد البريطانيين ونحن تحت حمايتهم وهذا عمل مشين، وقد اعترفت الحكومة البريطانية بأنها ارتكبت بحقنا خطأ كبيراً. وأود أن أفهمك أننا لانباع ولا نشترى، والأوطان لا تباع ولا تشتري. نحن لدينا مطالب وأنتم لديكم مطالب، وليس هنالك من وسيلة لحل هذه المطالب المتناقضة سوى تطبيق العدل. وعليك أن تبلغ حكومتك بما أخبرتك به، وبصفتك رجلاً صالحاً نأمل أن تسعى بالصلاح، وإنني آسف أن هذه الأزمة لم تحل حتى الآن لأن المشاكل جميعها لها حلول وأنا انتظر منك الجواب على أساس ما أخبرتك به. وبهذا انتهى الاجتماع.

طرح رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثاني والعشرين في الثاني من ديسمبر ١٩٩٣م مبادرة دعا فيها إيران إلى الحوار المباشر لإنهاء احتلالها للجزر الثلاث. كما كرر مبادرته هذه في المناسبة ذاتها لعام ١٩٩٤م داعياً إيران للاحتكام لمبدأ الحوار الموضوعي البناء أو اللجوء إلى التحكيم الدولي. أكدت دولة الإمارات في ٢٨ أغسطس ١٩٩٦م في رسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي رفضها لادعاء إيران أن المجال الجوي لجزيرة أبو موسى تابع لإيران، واعتبرت الإمارات هذا الادعاء انتهاكاً صارخاً لسيادتها على جزيرة أبو موسى. وفي ٤

سبتمبر ١٩٩٦م أبلغت الإمارات الأمم المتحدة عدم اعترافها بأحكام قانون المناطق البحرية للجمهورية الإيرانية لعام ١٩٩٣م وبأى حكم فى القانون يمس سيادتها على جزرها الثلاث والمياه الإقليمية التابعة لها. وسلمت البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة الأمين العام للمنظمة الدولية ورئيس مجلس الأمن عدة مذكرات احتجاج منها ما يلى^(١):

أ - فى ٨ يناير ١٩٩٧م نصت المذكرة التى وجهتها وزارة الخارجية الإماراتية للسفارة الإيرانية فى أبوظبى احتجاجاً على إعلان الحكومة الإيرانية تنظيم دورة لكرة القدم فى جزيرة أبوموسى.

ب - وفى ٢٤ يناير ١٩٩٧م تسلم رئيس مجلس الأمن نص مذكرة وزارة الخارجية الإماراتية التى سلمتها للسفارة الإيرانية فى أبوظبى احتجاجاً على انتهاك إحدى القطع البحرية الإيرانية للمياه الإقليمية لدولة الإمارات يوم ١٩ يناير ١٩٩٧م بدون الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة فى الدولة.

ج - فى ٢١ يونيو ١٩٩٧م سلمت نص مذكرة الاحتجاج التى وجهتها وزارة الخارجية الإماراتية إلى السفارة الإيرانية فى أبوظبى على قيام إيران ببناء رصيف بحرى فى جزيرة طناب الكبرى.

جدد رئيس الدولة بعد تولى الرئيس الإيرانى محمد خاتمى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقف الإمارات الثابت لإنهاء الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث بالطرق السلمية، وفى حديث لصحيفة (الحياة) التى تصدر فى لندن يوم ٨ أغسطس ١٩٩٧م قال: (أن استئناف الإتصالات مع إيران بشأن الجزر الثلاث أمر يعود إلى إيران ونتمنى أن تتسم سياسة إيران فى ظل الرئيس الجديد بالعدالة والالتزان لكى يصبح الحل ممكنًا). وطلبت الإمارات من الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان يوم ١٣ فبراير ١٩٩٧م الاستمرار فى الإبقاء على البند الخاص باحتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر الإمارات الثلاث ضمن قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن حتى تسترد الإمارات سيطرتها وسيادتها على جزرها الثلاث.

١ - يعقوب خليل قائد - نفس المرجع ص ٣١.

موقف الإمارات من الاحتلال الإيراني

لقد حدث عكس ما كان متوقعا من الجانب الإيراني فبدلا من التجاوب مع المسار الودي السلمى للإمارات، قامت السلطات الإيرانية بسلسلة من التجاوزات والنقض لمذكرة التفاهم المعقودة مع حاكم الشارقة فى نوفمبر من عام ١٩٧١م، ومن تلك التجاوزات التعدى على الجزء الواقع تحت سلطة الإمارات فى جزيرة أبو موسى بوضع أنظمة للصواريخ فى ذلك الجزء، وكذلك إنشاء بلدية تابعة لمحافظة بندر عباس، وإغلاق روضة أطفال الجزيرة وطررد التلاميذ ومدرسيهم، وإهانة أفراد شرطة الجزيرة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة، واعتقال بعض الصبية من أمام منازلهم فى الجزيرة، وكذلك طرد ستين عاملا من الجزيرة فى شهر مارس من عام ١٩٩٢ وتخير المعلمين والمقيمين من غير مواطنى الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائيا. وفى نهاية شهر أغسطس لعام ١٩٩٢ منعت السلطات الإيرانية فى الجزيرة المعلمين العاملين فى الجزيرة وبعض مواطنى الدولة من النزول فى الجزيرة وقطع مرساة السفينة التى تقلهم، هذا بالإضافة إلى اعتراض السفن الحربية الإيرانية لقوارب صيد مواطنى الإمارات فى المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم. لقد باشرت إيران من الأسبوع الأخير من شهر رمضان وأوائل شهر أبريل ١٩٩٢ طرد الإماراتيين الذين يقيمون فى جزيرة أبو موسى ومنعتهم من العودة إليها فى يوم ١٤/٤/١٩٩٢، وأغلقت المدرسة العربية ومركز الشرطة التابعين للإمارات فيها. وذكر الملازم سالم المقرب المتحدث باسم شرطة الشارقة فى يوم ٢٤/٨/١٩٩٢ أن (١٠٤) أشخاص عادوا إلى ميناء خالد فى الشارقة بعد رفض السلطات الإيرانية نزولهم على أرض الجزيرة، وأن هؤلاء الأشخاص الذين يضمون مواطنين من أبناء الشارقة بينهم حاكم الجزيرة/ محمد أبو غانم، ومدرسين عرب مع عائلاتهم قد أمضوا ثلاثة أيام فى البحر، وهم يحاولون النزول فى الجزيرة. ولكن الإيرانيين رفضوا ذلك وعاملوهم معاملة سيئة، وقد واصل الإيرانيون فى موقفهم إلى حد التهديد بإغراق السفينة. وأضاف بأن الإيرانيين سيطروا على كامل الجزيرة. وقال قائد شرطة الشارقة العقيد محمد خليفة: إن السلطات الإيرانية طلبت أن يحمل الركاب تأشيرة دخول من السفارة الإيرانية. وفى سلسلة تجاوزاتها ارتكبت السلطات الإيرانية مؤخرا انتهاكا جديدا لسيادة الإمارات العربية بافتتاحها خطا جويا بين مدينة بندر عباس وجزيرة أبو موسى^(١).

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٣٠٨ وانظر جريدة الحياة ٢٥/٨/١٩٩٢.

صرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية بما يلي (١):

قامت إيران يوم الاثنين ٢٦ صفر ١٤١٣ هـ الموافق ٢٤/٨/١٩٩٢م بعدم السماح لأكثر من مائة شخص بالتزول على جزيرة أبو موسى من موظفي الإمارات العربية بعد أن أبقتهم في عرض البحر لمدة ثلاثة أيام. إن ما قام ويقوم به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبو موسى لا يتفق مع العلاقات التي ربطت بين دولة الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وينعكس سلباً على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب فيه الإمارات العربية على إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. والإمارات العربية ليحدوها الأمل بأن تبقى العلاقات التاريخية والودية كما عهدناها قائمة بين البلدين.

كان موقف الإمارات من التعتن الإيراني الراض كليا لإعادة الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين بأنه تميز بالانزان والهدوء والأناة وطول النفس فلا انفعال ولا تحدى بل رؤية موضوعية للأمور تنطلق من حتمية وجود إيران كأمر واقع وعليه فإن العداء والصراعات بين الدولتين ستجر الولايات إلى منطقة الخليج العربي فلا بد إذاً من حل القضية بالأساليب السلمية والدبلوماسية انطلاقاً من علاقات حسن الجوار والانتماء إلى الدين الإسلامي الواحد والمصير المشترك وقد لاقت هذه السياسة الحكيمة التأييد والاحترام من قبل معظم الدول العربية والغربية. إن الإمارات تؤكد عزمها على اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات السلمية الكفيلة باستعادة سيادتها على الجزر العربية الثلاث بموجب مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكتاب الله وسنة رسوله الكريم.

اتبعت الإمارات إزاء قضية الجزر الخطوات التالية:

الدعوة المستمرة للحوار المباشر والتفاوض الثنائي بين الدولتين الجارتين. عرض القضية في اللقاءات المنفردة مع قادة بعض الدول الشقيقة والصديقة وممثليها الدبلوماسيين ممن تربطهم علاقات ودية مع إيران بهدف إجراء الوساطة والمساعى الحميدة لحل المشكلة بالطريقة السلمية. عرض القضية على المنظمات العربية والدولية مثل مجلس التعاون وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ومؤتمر عدم الإنحياز وحشها على استغلال نفوذها للضغط على إيران لإجراء مفاوضات سلمية حول قضية الجزر. استمرار



العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع الجارة المسلمة إيران رغم إطلاقها التهديدات ضد جيرانها. حشد التأيد الدولي الواسع لموقف الإمارات في توجيهها السلمى لحل القضية بواسطة التحكيم الدولي^(١).

رغم تلك التجاوزات الإيرانية فإن الإمارات العربية المتحدة وتأكيدا لحسن نيتها ورغبتها في تسوية هذه المسألة، أجرى وزير خارجية الإمارات عدة اتصالات مع المسؤولين الإيرانيين خلال عام ١٩٩٢ لمعالجة تلك التجاوزات. فاعتمدت الدولة ثلاثة مبادئ لحل أزمة جزيرة أبو موسى على طريق حل مشكلة الجزر الثلاث. وتتلخص هذه المبادئ بما يلي: ١ - بذل كل المساعي الممكنة لحل أزمة أبو موسى بالطرق الدبلوماسية وعدم اللجوء إلى الخيار الدولي إلا كمرحلة أخيرة. ٢ - إلغاء ما يمكن أن يسمى بالوساطة وحل المشكلة عن طريق المباحثات الثنائية مع التأكيد على حق الإمارات في سيادتها على الجزر العربية وإقناع إيران بأن أى توتر سيثير مشاكل لا حصر لها. ٣ - ضرورة البحث عن صيغة جديدة لعلاقات الجوار بما يضمن تحقيق الأمن والسلام لمنطقة الخليج العربى. وأعقب ذلك ترحيب دولة الإمارات بعقد اجتماع فى أبوظبى بين ممثلين للحكومتى البلدين.

أوضح بيان وزارة خارجية الإمارات الذى نص على مايلى:

«انطلاقاً من رغبة الإمارات العربية وحرصها على مناقشة وتسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتى (طنب الكبرى وطنب الصغرى) وانتهاكاتها المذكورة التفاهم الموقعة فى نوفمبر لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى فقد عقدت فى مدينة أبوظبى فى الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ لقاءات ثنائية بين وفد من الإمارات العربية برئاسة سعادة السفير سيف سعيد ساعد، مساعد مدير إدارة شؤون مجلس التعاون بوزارة خارجية الإمارات العربية، ووفد من جمهورية إيران الإسلامية برئاسة سعادة السفير مصطفى فومينى حائرى مدير عام شؤون الخليج العربى بوزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

١ - خالد بن محمد - التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة - الكتاب الثانى للطبعة الأولى ١٩٩٨ ص ٢١٤، ٢١٥.

وخلال هذا اللقاء طرح جانب الإمارات العربية على جانب جمهورية إيران الإسلامية المطالب التالية :

أولا - إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى .

ثانيا - تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى .

ثالثا - عدم التدخل بأى طريقة وتحت أى ظرف وبأى مبرر فى ممارسة الإمارات العربية لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها فى جزيرة «أبو موسى» بموجب مذكرة التفاهم .

رابعا - إلغاء كافة التدابير والإجراءات التى وضعتها إيران على أجهزة الدولة فى جزيرة «أبو موسى» وعلى مواطنى الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطنى الإمارات العربية .

خامسا - إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة «أبو موسى» خلال فترة زمنية محددة .

وإزاء إصرار الجانب الإيرانى على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فقد أصبح من المتعذر الاستمرار فى مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى فى هذا الاجتماع . وتود الإمارات العربية أن تشير فى هذا الصدد إلى أن السيادة على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى كانت منذ أقدم العصور، ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكرى الإيرانى للجزيرتين فى نوفمبر لعام ١٩٧١ فى وضعها القانونى، وثابت فى القانون الدولى أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن . إن الإمارات العربية ترى أن الجانب الإيرانى ليتحمل مسؤولية عدم إحراز أى تقدم فى المباحثات، ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام الإمارات العربية سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث .

رد الفعل الإيرانى لإزاء المفاوضات

أصدرت السفارة الإيرانية فى أبوظبى بيانا حول تلك الاجتماعات جاء ردا على بيان وزارة خارجية الإمارات، نص على ما يلى :



«بالنظر للأهمية التي توليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل حفظ وتنمية العلاقات الودية مع الدول المجاورة واستقرار الأوضاع في المنطقة فإنه منذ أن ظهر موضوع الوافدين من غير مواطني الشارقة على جزيرة أبو موسى، قامت بجهود دؤبة وسعت لإزالة سوء الفهم بين حاكم الشارقة والمسؤولين الإيرانيين في هذه الجزيرة. ومن منطلق أن المنطقة بحاجة إلى الهدوء والاستقرار أكثر من أى وقت مضى وأن التفاهم وعلاقات حسن الجوار يجب أن يشكل أساس وقاعدة العلاقات بين دول المنطقة، فقد أقدم وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على دخول المباحثات وكله أمل بأن يقابل بنفس الروح من الطرف المقابل. ولكن للأسف بادر وفد الإمارات العربية المتحدة في المباحثات الثنائية إلى طرح مسائل غير أساسية والتي ليست لها علاقة بالمسائل المطروحة حول جزيرة أبو موسى حيث استغل حسن نوايا ورحابة صدر الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأوقف المباحثات. مما جعل الادعاء القائل بوجود مشاكل في جزيرة أبو موسى أمراً مشكوكاً فيه.

فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتقد أن تصرف الإمارات العربية في هذه القضية والإسراع في إصدار بيان بهذا الشأن واعتبار المباحثات حول جزيرة أبو موسى أمراً لاقيمة له، فهذا لن يكون لصالح العلاقات الثنائية. وإن طرح ادعاء السيادة على أية أرض في المنطقة بمقدوره أن يدخل المنطقة في سلسلة جديدة من الادعاءات والخلافات مما سيكون له مضاعفات تضر بأمن المنطقة وتخدم أطماع الأجانب. وإنه في الوقت الذي تؤكد فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية على عدم تغيير سياستها تجاه جزيرة أبو موسى كما كان الوضع في الماضي، فإنها تعلن استعدادها لمواصلة المحادثات وإزالة أى سوء فهم وذلك على أساس احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار، كذلك الحفاظ على هدوء وأمن المنطقة.

تصعيد الموقف الإيراني

أصر الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني للجزيرتين طنب الكبرى والصغرى. كما قامت إذاعة طهران بقولها (إن الإمارات العربية المتحدة قامت باستغلال حسن نوايا إيران أثناء المفاوضات بإثارتها لمطالب غير أصولية وغير منطقية ولا أساس لها من الصحة أن إيران لن تغير سياستها إزاء جزيرة أبو موسى.)



استخفت الصحف الإيرانية بالزيارة السورية التوسعية إذ قالت: (إن سوريا فقدت حيادها للقيام بهذا الدور لأنها استنكرت التصرفات الإيرانية في أبو موسى واعتبرت تواجد القوات الإيرانية على الجزر عدوانا واحتلالا. صرح في لاهور بتاريخ ٨/٩/١٩٩٢ لرئيس إيران أن جزيرة أبو موسى التي تديرها إيران والشارقة هي جزيرة إيرانية. كما تحدث رئيس مجلس الشورى الإيراني على أكبر نوري أمام حشد من الطلبة الإيرانيين في جامعة طهران. أن الجزر الثلاث هي أرض إيرانية بموجب اتفاق مع بريطانيا غير أن وزارة الخارجية البريطانية نفت وجود مثل هذا الاتفاق. وصرح علي أكبر ولاياتي وزير الخارجية في شهر ديسمبر ١٩٩٢ لأحد الصحف اللبنانية بأن هناك طرقاً ثالثاً يحاول خلق توتر في النزاع على الجزر التي تقع قرب الطرق التي تسلكها ناقلات النفط في الخليج العربي.

فشلت المباحثات بين الطرفين بعد محاولات الإمارات التوصل لحلول ودية، لكن إيران قامت بتصعيد الموقف من جانبها. ولكن بعد زيارة وزير خارجية إيران علي أكبر ولاياتي إلى أبوظبي والمحادثات التي قام بها مع المسؤولين الإماراتيين، نستج من هذه الزيارة أن العبارات الفضفاضة التي صيغ بها البيان الصحفي المشترك الذي صدر عن تلك الزيارة يعتبر كافياً للوصول إلى استنتاج بأن الخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، وضع على نار هادئة بعد فترة من التسخين الإعلامي وانقطاع الحوار بين البلدين. وقد تجنب البيان الإشارة بوضوح إلى الجزر واستبدل تعبير الخلاف حولها بتعبير «حل المسائل العالقة بين البلدين» وقد لبي هذا التعبير مطلباً مشتركاً للبلدين حيث أن إيران ترفض أي حوار أو مفاوضات تطال أكثر من موضوع الترتيبات الخاصة بإدارة جزيرة أبو موسى، في حين تشترط الإمارات لاستئناف المفاوضات ألا يقتصر «البحث على موضوع جزيرة أبو موسى بل يمتد ليشمل الجزر الثلاث». ولم يتم الاتفاق على آلية مواعيد لاستئناف المفاوضات المعلقة منذ سبتمبر من العام الماضي بعد الجولة التي عقدت في أبوظبي والتي انتهت دون الاتفاق حتى على جدول أعمال محدد للمفاوضات ولا على أي موعد لاستئنافها.

حسب مصادر دبلوماسية فإن تبرير الأزمة بين الطرفين تم على مراحل بدأت بتراجع إيران عن بعض الإجراءات الإدارية التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى بحيث تمكن المدرسون من الرجوع إلى الجزيرة واستؤنفت الدراسة فيها، مما اعتبر بمثابة نزع فتيل

الأزمة ومنع تصاعدها، حتى ولو لم تؤد تلك الاجراءات إلى تراجع الإمارات عن مطلبها الأساسى وهو حسم موضوع السيادة على الجزر الثلاث، وعدم اقتصر البحث على الوضع فى جزيرة أبو موسى. أما اللفتة الأخرى التى أظهرتها إيران فهى قبولها نهائيا بأن البحث فى الخلاف مع الإمارات لا يتم إلا من خلال الحكومة الاتحادية بعد أن كانت تصر على أن يكون الأمر قاصرا على الشارقة باعتبارها المسؤولة عن اتفاق الترتيبات الموقع بشأن إدارة جزيرة أبو موسى. وقالت مصادر دبلوماسية أن هذه اللفتة الإيرانية مهمة لا باعتبارها اعترافا من إيران بالولاية الاتحادية على شؤون الجزيرة، بل باعتبار أن هذا الاعتراف مهد الطريق بشكل غير مباشر أمام طرح موضوع جزيرتى طنّب الكبرى وطنّب الصغرى على اعتبار أن وضع هاتين الجزيرتين لا يختلف من حيث توقيت احتلالها ولا من حيث مسؤولية الدولة الاتحادية عنهما عن وضع جزيرة أبو موسى بحيث لم يعد ممكنا فصل الوضع بجزيرة أبو موسى والاستفراد به كحالة منفصلة عن وضع الجزر الثلاث ككل. وحسب مصادر مطلعة، فإن الاتفاق على استئناف الحوار حول المسائل العالقة بين البلدين لا يعنى انهما على وشك الدخول فى جولة مفاوضات ثانية وأن ما ورد فى البيان كان بمثابة مخرج لتجميد الخلاف لا محاولة لتحريك المفاوضات.

أصدرت دول مجلس التعاون بيانًا بتأييد الإمارات والوقوف إلى جانبها، وقد صرح الأمين العام السابق لمجلس التعاون عن قرار التأييد لدولة الإمارات والوقوف إلى جانبها فى أزمتها مع إيران، ورفض احتلال طهران للجزر نابع من أن التصرفات الإيرانية هى اعتداء على دولة عضو فى المجلس. وهناك حسابات أخرى من الممكن إضافتها لتفسير تأييد مجلس التعاون لدولة الإمارات، إذ أن بعض دول مجلس التعاون تتخوف من عودة إيران إلى إثارة أطماع سابقة فى أراضيها وجزرها، وهناك مخاوف أمنية لدى بعض الدول فى الخليج العربى من أن يؤدى تصاعد القدرات العسكرية لإيران إلى تحريك بعض الشيعة من المواطنين ذات الأصول الإيرانية المحسوبين على المرجعية الإيرانية للشيعة والذين يحملون جنسيات فى دول مجلس التعاون الخليجي ويحتلون أعلى المناصب الحكومية وكبار ضباط الجيش والشرطة وكبار التجار الذين يسيطرون على اقتصاديات بعض الدول، لذلك فإن دول مجلس التعاون الأخرى تجد نفسها تتعامل مع قضية شائكة تفرض عليها الحذر والدقة. يجب أن لا يفهم التحرك العربى لدعم الإمارات (سوريا ومصر) على أنه عدااء لايران، ولكن المساعى العربية تنصب فى اتجاهين الأول: يسعى لتحقيق التوازن بعد حرب الخليج الثانية وذلك بتنمية ودعم القوة العربية. أما



الاتجاه الثانى: يتمثل فى تكوين فريق عمل من الدبلوماسيين والقانونيين والمؤرخين والجيولوجيين يتولى تقديم كافة الوثائق التى تثبت عروبة الجزر.

أما فى إطار الجامعة العربية فهى تدين التصرفات الإيرانية وتجمع بالتأييد العربى الشامل للقضية، والوقوف إلى جانب الإمارات فى استعادة السيادة على جزرها. فى اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون ودول إعلان دمشق، الثوابت التاريخية والقانونية التى تبنتها الإمارات إزاء موقفها:

أن الجزر عربية التراب، ولديها الوثائق التاريخية والقانونية ما يثبت ملكيتها لها. أن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى محتلتين احتلالاً عسكرياً، وتأمل الإمارات فى حل القضية عبر وسائل التسوية السلمية. فيما يخص جزيرة أبو موسى، رغم تأكيد الإمارات على ترابها العربى وأنها محتلة احتلالاً عسكرياً من قبل إيران، وإلا أنها على استعداد بالتمسك ببنود مذكرة التفاهم التى أبرمت مابين الشارقة وإيران. ضرورة إلغاء كافة التدابير والاجراءات الإيرانية التى اتخذتها فى جزيرة أبو موسى. منذ وقوع الاحتلال الإيرانى على الجزر العربية الثلاث فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ والإمارات العربية ومعها عدد من الأقطار العربية وخاصة أقطار الجوار الشقيقة لم تهدأ فى مطالبة الجارة إيران بإعادة الجزر الثلاث إلى حياض دولة الإمارات. رائدها فى تلك المطالبة الحرص على العلاقات الودية التى تقتضيها وقائع الجوار الجغرافى والتواصل التاريخى القديم والأخوة الإسلامية الوثيقة.

مارست الدولة أعلى درجات ضبط النفس لمعالجة هذه المسألة بحكمة وروية. كما أنها حاولت طيلة الفترة الماضية أن لاتجعل فى مطالبتها بالجزر المحتلة ما يغير رأى العام حفاظاً على صلات السود والجوار. فقامت بإيفاد عدد من المسؤولين إلى طهران لمعالجة الموضوع بعيداً عن الأضواء، كما التزمت أجهزة الإعلام بالدولة بتوجيهات رسمية بعدم إثارة الموضوع إعلامياً. وكان الشيخ رئيس الدولة يتسم بالحكمة والروية وبعد النظر، مع صلابته التمسك بتربة الوطن وحقوقه بلا تهاون أو تفريط، مؤمناً بالعمل الهادئ واتخاذ التفاهم أسلوباً عملياً لحل المشكلات بين الدول لاسيما المجاورة منها^(١). انطلاقاً من الحرص الدائم لرئيس الدولة على الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى وعلى علاقات حسن الجوار بين دوله، دعا الجارة إيران لحل قضية الجزر العربية الثلاث عن

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٣٠١.



طريق الحوار والطرق السلمية وقال زايد «إن الإمارات العربية أعربت عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١. وإننا لانزال ننادى بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة الإمارات العربية، تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول».

أوضح زايد موقف الدولة الراسخ في تمسكها بحقها في استعادة الجزر المحتلة، ودعا الجارة إيران إلى اللجوء للتحكيم الدولي وإبراز وثائقها حول ادعاءاتها بالجزر. جاء ذلك في لقاء صحفي قال فيه زايد: «نحن نريد شيئاً جديداً، لكننا عند سماع كلام إيران وتصريحاتها نجد فيه بعداً عما نفكر به نحن، فالإنسان الذي يستولى على حق من الحقوق ويشهر ويدعى أن هذا ملك سابق له، كيف نتفاوض معه؟ وتحصل على شيء منه؟ أما الإنسان الذي يقول أنا عندي هذا الشيء وأنا عندي براهين على حقي فيه، فعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم، فإن كانت أقوى فلهم الحق، وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا، ولو كانت تصريحات إيران بهذا الشكل نحن نقول نعم هذا جيد وصحيح. ولكن إذا قيل إن لدينا براهين ولانعرف إذا كانت هناك براهين عند إخواننا وجيراننا ولكن لا يقرر صحة هذه البراهين إلا التحكيم. إذا قدمنا براهيننا وقدموا براهينهم للتحكيم فهو الذي يقرر الصحيح والباطل منها. أقصد بذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية».

استعادة الجزر وحل سلمى مع إيران

أكد رئيس الإمارات العربية تصميم بلاده على مواصلة العمل لاستعادة الجزر الاستراتيجية الثلاث التي تحتلها إيران وذلك (لأن طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الوطن وحقا من حقوقنا الوطنية الراسخة. وجدد الشيخ زايد دعوة إيران للاستجابة لمبادرة ونداءات من أجل تحقيق حل سلمى للنزاع (عن طريق مفاوضات ثنائية جادة أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية). جاء ذلك في خطاب رئيس الإمارات الذي ألقاه نيابة عنه ممثله الشخصى أحمد السويدى خلال عرض عسكري كبير أقيم فى أبوظبى بمناسبة اليوم الوطنى للعيد الوطنى للاتحاد والذكرى الثلاثين لتولى زايد مقاليد الحكم فى أبوظبى، وقد حضر



الاحتفال ممثلون عن ٥٤ دولة. وقد قرر حكام الإمارات السبعة إعادة انتخاب زايد رئيساً للبلاد، والشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس.

وقال الشيخ زايد أن دولة الإمارات أبدت حسن نواياها تجاه إيران على أكثر من صعيد وبما يكفي لكي تحدد خيارهما بما يتفق والروابط التاريخية وعلاقات الصداقة وحسن الجوار والمصالح المشتركة بين البلدين. وفي وقت لاحق رحبت إيران بدعوة الإمارات لإجراء محادثات ثنائية من أجل حل نزاع الجزر، لكنها أصرت على سيادتها عليها! وجدد الشيخ زايد موقف بلاده وإيمانها بإقامة سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط طبقاً للقرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، ومن الجولان وجنوب لبنان. وعلى الصعيد الداخلي وصف الشيخ زايد إقرار دستور الإمارات هذا العام بأنه خطوة مهمة على طريق تنويع المسيرة الاتحادية التي بدأت منذ قيام الدولة في عام ١٩٧١، كما أبدى ارتياحه لظاهرة النمو المطرد لاقتصاد الإمارات بعد استكمال البنية الأساسية والمشروعات الكبرى فيها. كما أشاد بخطوات توحيد القوات المسلحة في الإمارات قائلاً: إن قواتنا المسلحة أصبحت الدرع الواقى والسياح الحصين لحماية الوطن وصون منجزاته ومكتسباته. هذا وقد شهد العرض العسكري الذى أقيم أمام المنصة الكبرى للاحتفال فى أبو ظبي أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات وأولياء عهدهم والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتى وعدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين الزائرين من ضمنهم وزير الداخلية الإيرانى على محمد بشارتى.

أعلن رئيس دولة الإمارات أن بلاده تقبل جميع النتائج التى يسفر عنها حكم محكمة العدل الدولية بشأن الجزر الثلاث التى تحتلها إيران. وقال رئيس الإمارات العربية فى خطاب أمام الدورة البرلمانية الجديدة للمجلس الوطنى الاتحادى التى افتتحت أن الإمارات التى تحرص كل الحرص على أمن واستقرار المنطقة لتحقيق التقدم والرخاء لجميع شعوبها قد دأبت على التأكيد على أهمية انتهاز الحوار أسلوباً لتسوية المنازعات بين الدول وعلى ضرورة تكريس واحترام مبادئ القانون الدولى التى تقضى بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية بما فى ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها لتحقيق أو تكريس مكاسب أو تغيرات اقليمية.



وقال: من هذا المنطلق فإننا لم ننال جهدا وسنواصل العمل على المطالبة بإيجاد حل سلمى لاسترجاع جزرنا الثلاث طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبوموسى. وأننا نحدد دعوتنا للإخوة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة لما تقدمنا به من مبادرات ونداءات فى هذا الصدد وإنهاء احتلالهم لجزيرتى طنّب الكبرى وطنّب الصغرى والالتزام بمذكرة التفاهم المبرمة فى عام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى وإلغاء أية اجراءات أو تدابير تخالف بنودها كمقدمة لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبوموسى وفق القانون الدولى والالتزام باتباع الوسائل السلمية بما فى ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لإنهاء هذا النزاع على الجزر الثلاث القائم بين دولتنا وفقا لمبادئ القانون الدولى وانطلاقا من الروابط التاريخية القليدية وعلاقات الصداقة والمصالح المشتركة القائمة بيننا. وأضاف الشيخ زايد: إننا نذكر الإخوة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن إشاعة الأجواء السلمية بما فى ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ضرورية للسلام فى المنطقة.

الإمارات وإيران أزمة مطاعم أم أزمة مصالح؟

إن قضية الجزر الثلاث، قد فجرت على الشكل الذى تتابعت صوره بحيث لاترك لدولة الإمارات خيارات كثيرة. فمن الخيارات غير المتاحة، المواجهة العسكرية بين البلدين. ليس فقط بسبب عدم التكافؤ بين الإمارات وإيران، بل لأن مواجهة كهذه، ولأى سبب كانت ستجر على الخليج العربى تحديدا والعالم العربى عموما، ناهيك بمضاعفاتها على الجانب الإيرانى، أثارا كارثية لا مكانها ولا زمانها الآن. وستمنع دول مجلس التعاون ومعها، دول العالم العربى كله، احتمالات قيام مواجهة عسكرية مهما صغر حجمها ومن أى جهة أتت. إن مجرد التفكير فى هذا الأمر هو من قبيل المنوعات. لذلك ليس أمام الإمارات خيار إلا الحوار السياسى وسط سباق بين التصعيد والتهدئة، ولو وصل إلى حد من الجدل العقيم مع إيران التى تصر على أن المشكلة غير موجودة، وعلى الرغم أن الإمارات لم تستطع أن تصل إلى أى نتيجة عبر الوسائل السلمية التى اتبعتها، فإن لاحلول أمامهم إلا الإصرار على هذه الوسائل، عبر حشد التأييد الإقليمى والعربى والعالمى لحقوقها التاريخية، وتحكيم القانون الدولى واستمالة شرعة الأمم المتحدة إلى جانبها. وعن طريق الوسائل السلمية، وينقل قضية الجزر الثلاث إلى دائرة اهتمامات المجتمع الدولى، وعبر طرحها فى أروقة الأمم المتحدة ومنابرها، يمكن مجموعة من الوساطات - من مجلس التعاون أولا ومن ثم العربية، وآخرها البريطانية، أن تجد سبيلا لها بين رغبة الإمارات فى التوصل إلى حل سريع لهذه

القضية، والعناد الإيراني في رفض التطرق إليها، وبين أصحاب هذه الوسطات من يعتقد أن مسألة الجزر الثلاث برمتها لا تستحق المجازفة أو المغامرة لإيجاد بؤرة توتر جديدة في الخليج العربي، وهي المنطقة الشديدة الحساسية والتي تعيش اليوم أجواء ملبدة بعشرات الاحتمالات الخطرة.

لذلك تمتحن اليوم من جديد العلاقات الإيرانية - العربية التي تطفو فوق ثلاث جزر صغيرة وسط مياه الخليج العربي الضحلة، وقد مر على قضيتها عقدان من الزمن. فإذا تم التوصل إلى حل عادل وسلمي لها، فازت هذه العلاقات في امتحان المتغيرات العالمية الجديدة، وإذا لم تحل، فهناك من سيقول أن إيران الشاه قد عادت إلى الخليج العربي، بثياب آيات الله وهنا تختلط المطامع بالمصالح، إذا اختلطت المصالح بالسيوف.

عقب فشل المباحثات الثنائية التي عقدت في أبوظبي يومي ٢٧ و ٢٨/٩/١٩٩٢ وجهت الحكومة الإيرانية دعوة إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات لزيارة طهران، رحب بها على أن يتم وضع جدول أعمال لمباحثاته أثناء الزيارة. لكن رفض الجهات الإيرانية إدراج بحث موضوع جزيرتي طنب أدى إلى إلغاء تلك الزيارة. بعد ذلك انطلقت في الأجواء الإعلامية سلسلة من التصريحات لمسؤولين إيرانيين في أعلى درجات السلطة وأخرى لأشخاص أقل مسؤولية ومكانة. وقد اتسمت التصريحات الإيرانية بالقسوة والتشنج والرفض الكامل لأيّة محادثات تتناول جزيرتي طنب. ومن ذلك على سبيل المثال ما نشرته صحيفة (جيهان إسلام) الإيرانية في عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٥/٩/١٩٩٢ حيث قالت (١):

«إن إيران كانت تعامل شيوخ الخليج العربي على أساس أنهم ليسوا سوى مجرد مسؤولين محليين، أما الآن فإنهم يتشجعون في مواقفهم من جراء السياسة اللينة اتجاهاهم. وأضافت الصحيفة قائلة: نحن من رفعهم من مستوى رئيس بلدية أو حاكم ولاية إلى رئيس دولة مستقلة، وقد تخيلنا أننا نستطيع أن نتحدث عن علاقات متبادلة ومستقلة معكم. ومن ذات المنطلق عبر نائب طهران محمد جواد لاريجاني مستشار المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، عن سياسة حكومته في خطبة الجمعة التي ألقاها يوم ٢/١٠/١٩٩٢ في جامعة طهران مهتدا دول مجلس التعاون بقوله: إن هذه

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٢٣.

الدول تلعب بذيل الأسد، وأضاف: لقد مارست إيران منذ القديم سيادتها على المنطقة، ولم يكن لكم وجود قبل سبعين عاما، لقد ولدتم بدون هوية ولم تحملوا جوازاً إلا منذ سنوات. . وإن طرح المطالب بشأن الحدود لن يشكل تهديداً لإيران بل لجميع الدول الأخرى في المنطقة. وفي كلمة له قال الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني أثناء قيامه بجولة في شهر فبراير ١٩٩٢ في الجزر الجنوبية «إن جزيرة أبوموسى يمكن أن تصبح مركزاً اقتصادياً مهماً»، وأضاف خلال اجتماعه بأهالى الجزيرة: «إن أبوموسى ذات أهمية كبيرة لنا بسبب موقعها المتميز ونحن نعتبر أهلها حماة لحدودنا ولأحد المواقع الحساسة من بلادنا»^(١).

وذكرت صحيفة (رسالات) التى تصدر فى طهران فى عددها يوم ١٨/٤/١٩٩٢ أن بناء مجتمع سكنى من مائة وحدة بجزيرة أبوموسى بدأ أثناء زيارة الرئيس رافسنجاني الذى أصدر أوامره بإنشاء أسطول صيد وبناء مجزر هناك. وقال مبعوث للرئيس الإيراني يوم الثلاثاء ٨/٩/١٩٩٢ فى جزيرة أبوموسى ضمن تصريح عقبه عليه صحيفة (الوطن) الكويتية فى عددها بتاريخ ١١/٩/١٩٩٢ «إن سكان الجزيرة من رعايا الإمارات وعددهم قرابة الألفى شخص هم ضيوف على إيران». وكان محافظ (هرمزجان) قد رعى عقد حلقة دراسية فى مدينة بندر عباس مركز المحافظة خاصة بإعمار الجزر، صرح فى ختام أعمالها بأن المشاركين أوصوا بتحويل جزيرة أبوموسى إلى مركز تجارى، وإنشاء مركز تدريبى فنى لتدريب المواطنين هناك وتخريجهم فنيين وميكانيكيين ماهرين، وأن الحكومة الإيرانية ستمنح قطعاً سكنية للراغبين فى الاستيطان بالجزيرة بسعر (٨٠ - ١٠٠) ريال إيرانى للمتر المربع الواحد. وفى طهران قالت وكالة الأنباء الإيرانية (أرنا) فى تصريح لناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية: إن بريطانيا - السلطة الاستعمارية السابقة فى منطقة الخليج العربى - تخلت لإيران عن جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التى كان الجيش الإيرانى يحتلها لدى حصول الإمارات على استقلالها عام ١٩٧١، وتعقيباً على ذلك ذكرت مصادر دبلوماسية غربية فى طهران. إن الاتفاق الإيرانى البريطانى الذى ظل سرياً لا يبت فى وضوح بمسألة السيادة على الجزيرة لكنه يسمح للجيش الإيرانى ولرعايا الإمارات بالبقاء فيها فى آن واحد^(٢).

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع ص ٣٢٣.

٢ - أحمد التدمرى - نفس المرجع ص ٣٢٣.



وذكر دبلوماسي غربي آخر: أن الإيرانيين استولوا فعلا على جزيرة أبو موسى وأنهم يرفضون التحدث بالتفاصيل. وقال: إن تصرفات إيران عززت تقارير للاستخبارات الغربية تحدثت عن وجود اتجاه لدى طهران لإقامة قاعدة بحرية كبيرة في الجزيرة الواقعة بالقرب من ممرات الملاحة الرئيسية للمياه العميقة في الخليج العربي. وأن الجزيرة يمكن أن تصبح قاعدة مثالية مع نجاح إيران بمحاولاتها لشراء غواصات لدعم قواتها البحرية^(١). أكدت الإمارات العربية أنها ستسعى بكل الوسائل الممكنة إلى عودة سيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى والصغرى، التي تحتلها إيران. جاء التأكيد في تصريحات للسفير سيف سعيد ساعد مدير إدارة مجلس التعاون في وزارة الخارجية. خلال حديث صحفي مع سليمان نمر موفد جريدة «الحياة» في لندن يوم ١٦/٩/١٩٩٢. وأكد السفير سيف ساعد أن الإمارات العربية «ترفض رفضا باتا استمرار احتلال إيران لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى» مشيراً إلى أن الجانب الإيراني «لم يراع الأخوة، ولم يقدر موقفنا وانتظارنا الطويل. رغم إيماننا الأكيد بحقوقنا التاريخية والقانونية الموثقة لدى المحافل الدولية، وكل ما لمسناه منهم هو المماثلة وعدم الاستجابة لإعادة الحق إلى نصابه، وهو الأمر الذي نراه سلباً».

وتاليا نص الحديث^(٢):

ماهو الوضع الآن في جزيرة أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى؟

- تعلمون أن جزيرتي طناب الكبرى والصغرى محتلتان، أما في جزيرة أبو موسى فلا تسمح السلطات الإيرانية ببسط سيادة الإمارات العربية على الجزء التابع لها وهذا من جانبنا شيء مرفوض بتاتا.

- ماهو ردكم على قول إيران بأن لديها وثائق تاريخية تشير إلى أن الجزيرة تابعة لها؟ هل لديكم وثائق تنفي ذلك؟

- هذه الجزر الثلاث هي جزر عربية تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويكل تأكيد فإن لدينا من الوثائق المؤيدة لحقوقنا التاريخية والقانونية فيها. أما بالنسبة لادعاء إيران بأن لديها وثائق فقد كان بإمكانها أن تحمل وثائقها وتوجه إلى المحافل الدولية

١ - أحمد التدمري - نفس المرجع ص ٢٢٥.

٢ - جريدة الحياة - لندن - ١٦/٩/١٩٩٢.



لإثبات حقوقها لا أن تعتمد إلى الاحتلال بالقوة والتسبب في سقوط شهداء من الإمارات دفاعاً عن أراضيهم.

- بعد هذا التصعيد السياسى والإعلامى هل وصلت الأمور إلى حد القطيعة مع إيران؟ وإلى أين ستستمررون فى هذا النزاع؟

- جاء هذا التصعيد من الجانب الإيراني وليس من جانبنا فى الإمارات العربية وليس من واجب دولة مسلمة نعتبرها جارة تربطنا بها علاقات تاريخية شاملة أن تقدم على هذا العمل الذى يتنافى مع ديننا الإسلامى الحنيف وليس كما عهدناه من جيراننا. ومن جانبنا فنحن نحرص دوماً على إبقاء علاقاتنا مع إيران بحيث لاتصل إلى حد القطيعة كما أشرت، والدليل على ذلك مراعاتنا لظروف جيراننا وانتظاراً لاستقرارهم، لقد انتظرنا طويلاً من إيران أن تقدر هذا الموقف ولكنها تمادت فى تطاولها واستولت على البقية الباقية من جزرنا. لقد انتظرنا الوقت المناسب لكى نفتح حواراً معهم ولكن للأسف الجانب الإيراني لم يراع الأخوة ولم يقدر موقفنا وانتظارنا الطويل رغم إيماننا الأكيد بحقوقنا التاريخية والقانونية الموثقة لدى المحافل الدولية. وكل ما لمسناه منهم هو المماطلة وعدم الاستجابة لإعادة الحق إلى نصابه وهو الأمر الذى نراه سلبياً. لذا لم يكن لدينا من خيار إلا أن نعلن هذه الحقائق للعالم كله حتى يكون على علم بحقيقة تطورات الوضع.

- بعد بيانات التأييد لموقف الإمارات التى صدرت فى اجتماع دول مجلس التعاون وعن دول إعلان دمشق فى الدوحة، وأخيراً بيان جامعة الدول العربية، ماذا تريدون؟ رفع الأمر للأمم المتحدة للحصول على قرار مماثل؟

- سوف نسعى نحن بكل الوسائل الممكنة إلى أن تعود سيادة دولة الإمارات العربية كاملة.

ألا تشكل مصالحكم التجارية مع إيران عامل ضغط لتهدة الأمور مع طهران؟ لماذا طلبت إيران حل الموضوع مع الشارقة وليس مع الإمارات العربية؟

- جوابى إليك على هذا السؤال هو عكس سؤالك تماماً فإيران هى التى سعت إلى الوصول إلى هذا الوضع، وعليه فإنه يتوجب أن تعيد إيران النظر فى هذه المسألة. وبالنسبة لموضوع إصرار إيران على ربط الموضوع مع الشارقة فكما تعلمون فإن المسئولية

تجاه هذه المسألة هي مسؤولية الدولة لأنها تقع ضمن إطار العلاقات الخارجية مع دولة أخرى وليست إمارة بعينها^(١).

وفي أول بيان صدر عن المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عبر الحكام عن غضبهم وأسفهم الشديد تجاه احتلال إيران للجزر الثلاث وأرسل حاكم رأس الخيمة احتجاجاً إلى مجلس الأمن، فيما شجبت كل الدول العربية العدوان الإيراني. وفي آخر اجتماع عقده المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية وذلك في الحادي عشر من شهر مايو الماضي تقرر اعتبار الاتفاقيات المعقودة بين أي إمارة والدول المجاورة اتفاقيات بين اتحاد الإمارات العربية وهذه الدول، وهو ما يعنى أن الاتفاقية الموقعة بين الشارقة التي تتبعها جزيرة أبو موسى وبين جمهورية إيران سارية المفعول بين الإمارات وإيران.

وقالت المصادر الدبلوماسية أن المباحثات بين الإمارات العربية وجمهورية إيران الإسلامية يتوقع لها أن تحقق أهدافها في الوصول إلى اتفاق وحل يعيد الأمور إلى نصابها^(٢).

أصدرت الإمارات العربية البيان التالي:

انطلاقاً من رغبة الإمارات العربية وحرصها على مناقشة وتسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم الموقعة في نوفمبر ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى فقد عقدت في مدينة أبوظبي في الفترة من ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ لقاءات ثنائية.

وإزاء إصرار الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فقد أصبح من المتعذر الاستمرار في مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى في هذا الاجتماع. وتود الإمارات العربية أن تشير في هذا الصدد إلى أن السيادة على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى كانت منذ أقدم العصور ولا تزال للدولة الإمارات العربية المتحدة

١ - الخليج - الإمارات - ١٦/٩/١٩٩٢.

٢ - القبس - ٢٨/٩/١٩٩٢ - العدد ٦٩٥١.



ولم يغير الاحتلال العسكري الإيراني للجزيرتين في نوفمبر ١٩٧١ في وضعهما القانوني وثابت في القانون الدولي أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة الإقليم المحتل مهما طال الزمن. إن الإمارات العربية ترى أن الجانب الإيراني يتحمل مسؤولية عدم إحراز أى تقدم في المباحثات ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام الإمارات العربية سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث. وكان وفدا البلدين قد عقدا جلسة المفاوضات الثانية بديوان الرئاسة حيث قدم وفد الإمارات مذكرة إلى الجانب الإيراني تضمنت وجهة نظر الدولة تجاه موضوع الخلاف حول الجزر الثلاث. وقال الجانب الإيراني أنه سيجرى مشاورات مع حكومته بشأن هذه المذكرة على أن يعرض نتيجة مشاوراته خلال الجلسة المسائية^(١).

ثم عقد الجانبان جلسة المفاوضات الثالثة مساء واستمرت الجلسة حوالى ساعتين.

حين بدأت إيران تجاوزاتها وخروقاتها لسيادة الإمارات على جزيرة أبو موسى في مارس ١٩٩٢، كان السؤال الأبرز لدى الدوائر الدبلوماسية في مجلس التعاون هو «هل هذه مجرد تجاوزات فعلا، أو أن وراء الأكمة ما وراءها؟» وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي، كان الوحيد بين المسؤولين الإيرانيين الذى انفرد بالتشديد في مارس، ثم في الشهر الذى تلاه، على أن الأكمة لاتخفى شيئا. فهو أكد التزام بلاده بما تم التوقيع عليه مع الإمارات، وقال أن الاتفاق مازال ساريا. وكان لافتا أن يقول ولاياتي آنذاك أن المرء ليتعجب كيف يمكن لمسألة صغيرة أن تتضخم أحيانا هكذا بفعل بعض أجهزة الإعلام الغربية. إننا نعتقد أن بعض الناس يهوون خلق المشاكل. لكن هذه المسألة الصغيرة كبرت ككرة الثلج المتدحرجة منذ ذلك الحين. إلى أن وصلت في شهر أغسطس إلى مايشبه الطريق المسدود. فطهران أغلقت الأبواب أمام المداولات الدبلوماسية برفضها قرار المجلس الأعلى لحكام الإمارات اعتبار كل الاتفاقيات التى أبرمتها أية إمارة قبل نشوء الاتحاد اتفاقية اتحادية، بعد ما كانت قد أوصدت الأبواب تماما أمام سكان أبو موسى العرب وبدأت إجراءات عسكرية وإدارية لاتعنى شيئا سوى إحكام قبضة الاحتلال على كل الجزيرة. المسألة إذا ليست صغيرة، والواقع أن قضية الجزر العربية الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، لم تكن فى يوم من الأيام وعلى مدار عقود عدة مسألة

هامشية يمكن القفز فوقها بدون أن يتسبب ذلك بأية مضاعفات. فهي في صلب التطور التاريخي للعلاقات العربية - الإيرانية. كما أنها كانت دائما، ولا تزال، «البارومتر» الذي يسجل إما تقدم هذه العلاقات وازدهارها، أو تدهورها وانحدارها^(١).

لنلق نظرة إلى الجغرافيا السياسية لهذا النزاع. فإن المسألة ليست صراعا على حقوق، بل عملية تجاذبات سياسية وطموحات استراتيجية، كانت الجزر العربية الثلاث ضحيته الأولى. وهنا نعود إلى السؤال حول الأبعاد المحتملة للأزمة الراهنة. وهنا أيضا سنكتشف مدى خطر تغاطي ولاياتي مع مسألة أبو موسى على أنها قضية «صغيرة» أو بسيطة. فالعوامل التي تمسك بخناق مسألة احتلال الجزر، لم تتغير طبيعتها لا مع مطلع القرن ولا أيام الشاه ولا (للأسف) مع بروز الجمهورية الإسلامية. وهذه العوامل سياسية واستراتيجية واقتصادية وأمنية في آن واحد، إضافة بالطبع إلى كونها عاملا قوميا بالنسبة إلى دول الخليج العربية ولكل العرب، طالما أنها تتعلق بحقوق الأرض والسيادة عليها. وتقول مصادر مطلعة في مجلس التعاون، في هذا الصدد، أن أزمة «أبو موسى» الراهنة، لم تفتح ملف الأمن العربي في شرق الجزيرة العربية، إذ هو مفتوح أصلا، لكنها ستعطيه من الآن فصاعدا عنوانه الرئيسي. وتضيف المصادر أن كل المداولات العربية وفي مجلس التعاون، بدءا من اجتماع الدوحة حول «إعلان دمشق» مروراً بمناقشة مجلس التعاون وانتهاء بالاتصالات الدولية، ستبحث العلاقات العربية - الإيرانية انطلاقاً من مسألة الجزر المحتلة هذه. بالطبع، لن يعنى ذلك إغلاق الملف الدبلوماسي، بيد أن هذه المسألة تتعلق الآن بالجانب الإيراني. ففي يده استيعاب الأزمة وإعادة إدخالها إلى الملفات الدبلوماسية، كما في يده أيضا فتح أبواب المنطقة على كل الاحتمالات، في وقت يمر فيه الوضع الدولي في واحدة من أشد لحظاته سيولة وتفجراً. ومسألة الوقت هنا لن تكون في مصلحة منطقة الخليج العربي. وما لم يتسبين سريعا ما وراء الأكمة، فإن الصراع سيتملك حينذاك آلياته الخاصة. ومنطقة الخاص^(٢).

أكدت الإمارات العربية في اليوم الثاني من المفاوضات مع إيران، على ضرورة إنهاء احتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، وتحكيم اتفاق ١٩٧١ في الخلاف حول

١ - الشرق - ١٩/٩/١٩٩٢.

٢ - الشرق ١٩/٩/١٩٩٢.

جزيرة أبوموسى، وكشفت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى لـ «صوت الكويت»، أن الوفد الإيرانى برئاسة السفير مصطفى حائرى فومنى، اعتذر فى اليوم الأول من المفاوضات، بأنه مفوض بالحديث عن مشكلة جزيرة أبوموسى وحدها، وليس عن الجزيرتين الأخريتين، ووعد بالعودة إلى حكومته. وكان وفد دولة الإمارات برئاسة سيف سعيد ساعد والوفد الإيرانى، عقدا جلستى محادثات يوم أمس فى مقر وزارة الخارجية فى أبوظبى، ودامت الجلسة الأولى، قبل الظهر، حوالى ٤٥ دقيقة، بينما بدأت الثانية فى الخامسة بعد الظهر بتوقييت الإمارات، وردا على سؤال حول «أجواء التفاوض» التى عكستها تصريحات المسؤولين وأجهزة الإعلام فى إيران نتيجة للمفاوضات قالت مصادر دبلوماسية إماراتية «أن الإمارات تسعى إلى أن يكون هذا التفاوض قائما على أسس واقعية، تضمن سيادة الإمارات على جزيرة أبوموسى، وفق بنود اتفاق العام ١٩٧١، وتنتهى احتلال جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، وتعيد سيادة دولة الإمارات إليهما، كما كان الحال قبل احتلالهما، وتضيف هذه المصادر تعليقا على التصريحات الإيرانية حول وجود أطراف خارجية تسعى إلى تأزيم العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون، فتقول «ربما كان هذا صحيحا، ولكن الرد عليه يكون، كما أبلغت دمشق المسؤولين الإيرانيين خلال زيارة وزير الخارجية السورى فاروق الشرع إلى طهران، بأن تستجيب إيران للحقوق المشروعة لدولة الإمارات، وأن لا ترتكب الخطيئة نفسها التى ارتكبتها حاكم النظام العراقى عندما رفض سحب قواته من الكويت، بعد غزوها»، وتضيف هذه المصادر أن الإمارات، وعبر جولة الشيخ زايد الأخيرة، لقيت دعما غير محدود لموقفها، سواء من الملك فهد، أو الرئيسين حافظ الأسد وحسنى مبارك^(١).

قد استبعد مسؤول إماراتى، طلب عدم ذكر اسمه، أى حل وسط مشيرا إلى أنه «ليس لدى إيران خيار آخر سوى الانسحاب من الجزر الثلاث، ونحن لسنا فى نزاع معها لأن الجزر بكل بساطة محتلة». وأضاف «الإمارات ترفض العودة إلى الوضع السابق فى أبوموسى» فى إشارة إلى البند الذى ورد فى اتفاق عام ١٩٧١، وهو يقضى بأن لا يعترف أى من الطرفين بسيادة الآخر على الجزيرة. على هذا الصعيد، أكد مصدر فى الوفد الإيرانى «أن الوفد جاء إلى أبوظبى لمناقشة مشكلة أبوموسى وليس من صلاحيته مناقشة مسائل أخرى» فى إشارة إلى جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى.



وأضاف أن «الوفد الإيراني مستعد لتقبل أى اقتراح لكن التخلي عن أى من الجزر غير وارد لأن ذلك سيؤثر على أمتنا ومصالحنا القومية. وفي طهران وصفت أوساط إيرانية مطلعة، الجولة الأولى، من المفاوضات الإيرانية - الإماراتية، بأنها لم تكن سهلة وأنها كانت صعبة نظراً للجدول الذى طرحه المفاوض الإماراتى حول جزيرتى طنب الصغرى والكبرى، وأكدت تلك الأوساط أن الموقف الإيراني «يهدف إلى إيجاد حل ودى للأزمة. وأوضحت المصادر الإيرانية القريبة من مفاوضات أبوظبى بأن المفاوضات حول الجزر الثلاث ستتواصل فى كل من طهران وأبوظبى بعد اختتامها فى عاصمة الإمارات العربية، وأشارت إلى أن وفداً إماراتياً سيتوجه إلى طهران فى المرحلة الثانية من المفاوضات حول الجزر الثلاث، ولم توضح المصادر موعداً زمنياً لإجراء المرحلة الثانية من المفاوضات فى طهران. وأضاف بأن أبوظبى ستشهد جولة أخرى من المفاوضات للتوصل إلى حل نهائى لأزمة الجزر الثلاث^(١).

عاد إلى طهران عن طريق دى وفد وزارة الخارجية الإيرانية بعد فشل مفاوضاته مع وفد وزارة خارجية الإمارات حول الجزر الإماراتية الثلاث «أبوموسى» و«طنب الكبرى» و«طنب الصغرى». وفى الوقت الذى بدأت فيه الإمارات العربية اتصالات دبلوماسية لشرح موقفها خلال المفاوضات ذكرت مصادر الوفد الإيراني أنهم «فوجئوا بموقف الإمارات الصلب وأنهم كانوا يعتقدون حتى لحظة وصولهم لأبوظبى أن الإمارات كانت تناور بطرحها لقضية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى بهدف استعادة أبوموسى. وقالت هذه المصادر أن الوفد الإيراني لا يستطيع بعد البيان القوى للإمارات أن يعبر عن رد فعل إيران لأن ذلك «يحتاج إلى مراجعة طهران وإجراء مشاورات بهذا الشأن». وبعد فشل المفاوضات أصبح فى حكم المؤكد أن ترفع الإمارات النزاع إلى الأمم المتحدة، وطبقاً لمصادر مطلعة فإن وزير خارجية الإمارات سيثير القضية فى الخطاب الذى سيلقيه اليوم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما سيجرى اتصالات مع وزراء الخارجية ومندوبى الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية لشرح موقفهم. وأجمعت المصادر الدبلوماسية على استبعاد أى مواجهة عسكرية لحل النزاع بين الطرفين، مشيرة إلى أن بيان الإمارات كان واضحاً عندما تضمن عبارة «اللجوء للوسائل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث»^(٢).

١ - صوت الكويت ١٩٩٢/٩/٢٩.

٢ - الشرق الأوسط - ١٩٩٢/٩/٣٠.



طبقاً لتلك المصادر فإن القوة المتنامية للأمم المتحدة والفعالية التي تتسم بها القرارات التي تتخذها أصبحت الآن وسيلة ردع حقيقية، ولذلك فإن الإمارات لا تحتاج في الواقع إلى أسلوب المواجهة المباشرة، وأن نجاحها في الحصول على تأييد لمطالبها في الأمم المتحدة يرجع كفتها في النزاع، ويفتح الطريق أمامها لاستخدام وسائل سلمية عديدة تستعيد من خلالها حقوقها في الجزر الثلاث. ومع أن تلك المصادر لا تتوقع أن تطول محاولات الإمارات لاستصدار قرار دولي بشأن الجزر، فإن الزمن في هذه القضية يبدو هامشياً بالقياس إلى الثمن الذي كانت ستدفعه الإمارات لو قبلت بالشروط الإيرانية لحل النزاع والتي تقضى بالاعتراف بسيادة إيران على الجزر الثلاث مقابل السماح لها بالإشراف الصوري فقط على جزيرة أبو موسى^(١).

ذكرت مصادر دبلوماسية في طهران في ١٩٩٢/٩/٢٩ أن النزاع حول جزيرة أبو موسى أدى إلى أحداث انقسام حاد جديد في صفوف القيادة الإيرانية، وحاول أنصار الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني التقليل من أهمية هذا النزاع بل ذهبوا إلى حد القول بأن المحادثات التي أخفقت حققت بعض النجاح، وهم يركزون على التوصل إلى اتفاق يتيح بدء جولة جديدة من المفاوضات في طهران في موعد غير محدد. ويقول بيجان ترابي، المعلق المختص في الشؤون الإيرانية، أن رفسنجاني ومعه وزير الخارجية علي ولاياتي يدركان أن ما يبدو وكأنه نزاع صغير قد يفجر بالكامل سياسة إيران في منطقة الخليج العربي، ويشرح سياسة رفسنجاني في المنطقة على أنها «ترمي إلى تصوير إيران كجارة مسالمة، وإذا عادت إيران إلى الظهور بمظهر الدولة ذات الخطر الاقليمي فإن هذا سيلغى فرص لنجاح تلك السياسة». وعندما وصل الوفد الإيراني برئاسة مسؤول صغير نسبيًا في وزارة الخارجية، إلى أبوظبي فإن الخطة كانت تقضى على افتراضين أولهما، أن اعتراف الإمارات باتفاقية عام ١٩٧١ حول جزيرة أبو موسى، يعد في حد ذاته تقدماً. وهذا يعطى رفسنجاني فرصة القول أنه لنجح، حيث أخفق نظام الشاه. فالاتفاقية الأصلية وقعت بين الشارقة وإيران قبل إقامة الإمارات العربية المتحدة، والتي يمكن اعتبار مصادقتها عليها نجاحاً دبلوماسياً حققته إيران. والافتراض الإيراني الثاني هو أن الإمارات ستكون قانعة بالتوصل إلى حل توفيقى حول تنفيذ الاتفاقية. لكن الوفد الإيراني واجه مفاجأتين لم تكونا في حسابه، إذ أصرت الإمارات على إدراج موضوع جزيرتي طنّب الكبرى وطنّب الصغرى في جدول الأعمال ولم تستطع طهران قبول ذلك

باعتبار إن موافقتها تسبب إحراجا وفقدانا لماء الوجه على الصعيد الداخلي. وكانت إيران قد ضمت الجزيرتين بقانون صادر عن البرلمان، والدستور لا يبيح لها التفاوض حول السيادة الإقليمية للبلاد^(١).

والمفاجأة الثانية في مفاوضات أبوظبى كانت إصرار الإمارات على تحديد مواعيد وشكليات التفاوض حول مسألة السيادة على أبو موسى. وكانت اتفاقية عام ١٩٧١ قد تركت هذا السؤال معلقاً. وطهران سعيدة بهذا الوضع. ولكن أى حديث عمن ستؤول إليه السيادة على أبو موسى يتجه لحكومة رفسنجانى لمواجهة صعوبات كبيرة فى طهران. وهناك أدلة تشير إلى أن الأجنحة المتشددة فى طهران والتي تحظى اليوم بدعم غير مباشر من «المرشد الأعلى» على خامنئى قد ترحب بفرصة استخدام موضوع الجزر الثلاث كوسيلة للإضرار بسياسة التصالح مع الدول العربية فى المنطقة. ويقول بهمان حكمت، الخبير الإيرانى فى شؤون الخليج العربى «لم يكن معظم الإيرانيين، حتى الأسبوع الماضى قد سمعوا عن هذه الجزر ولا يزال رفسنجانى يحاول أن يتكتم ما فى وسعه على الموضوع. ولكن ما أن يسمع الشعب بالأمر، فسيكون من المستحيل على القيادة الإيرانية أن تعطى أية تنازلات ذات معنى وقد يعنى هذا فتح الطريق المؤدى إلى الصراع». وفى القاهرة قالت مصادر عربية لـ«الشرق الأوسط» أنه من المتوقع أن يقوم فاروق الشرع وزير الخارجية السورى بزيارة عاجلة جديدة لطهران للاجتماع مع ولاياتى فى مسعى جديد من جانب سورية للحيلولة دون حدوث تعقيد فى الموقف فى إشارة إلى أن الوزير السورى سيطير بعدها إلى أبوظبى فى مهمة عاجلة أيضاً^(٢).

عرض وزير الخارجية على وزراء خارجية الدول العربية تطورات النزاع مع إيران حول جزر الإمارات العربية التى تحتلها إيران وهى طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى. وأكد فى اجتماع وزراء الخارجية العرب على هامش أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الإمارات تسعى بكل السبل المتاحة إلى حل للأزمة مع إيران بالوسائل السلمية. مشيراً إلى المباحثات التى عقدت مع وفد إيرانى فى أبوظبى. وكانت المباحثات قد انتهت من دون نتائج بعد أن رفض الوفد الإيرانى مناقشة مسألة إنهاء احتلال القوات الإيرانية لجزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى، أو إحالة قضية الجزر

١ - الشرق الأوسط - ٣٠/٩/١٩٩٢.

٢ - الشرق الأوسط - ٣٠/٩/١٩٩٢.



إلى محكمة العدل الدولية. ويلقى وزير الخارجية الإماراتى فى ساعة متأخرة من مساء اليوم بتوقيت الإمارات كلمة دولة الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيتناول وزير الخارجية فى كلمته قضية جزرنا المحتلة. وكان وراء خارجية الدول العربية قد أكدوا مجددا فى اجتماعهم فى نيويورك تأييدهم لحق الإمارات فى السيادة على الجزر، ودعمهم لمساعى الإمارات لاستعادة هذه السيادة، ولتحركها الدبلوماسية فى المحافل الإقليمية والدولية. وقد دعا وزير خارجية البحرين إيران إلى احترام اتفاقية الترتيبات التى وقعتها بشأن جزيرة أبوموسى فى العام ١٩٧١. وقال فى كلمته أمام الأمم المتحدة أن دولة البحرين «تتابع بقلق بالغ التطورات الأخيرة غير السارة فى منطقة الخليج العربى نتيجة العمل الذى أقدمت عليه جمهورية إيران الإسلامية فى جزيرة أبوموسى»^(١).

وأضاف الوزير البحرىنى «بينما نؤكد على حقوق الإمارات فى السيادة على أراضيها ونؤكد على مبادئ حسن الجوار ونسعى لإبعاد المنطقة عن أى توتر جديد فإننا ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى احترام مذكرة التفاهم التى وقعتها مع الإمارات العربية المتحدة» فى هذا الشأن. وحول المباحثات التى جرت مع وفد إيرانى فى أبوظبى يومى الأحد والاثنين الماضيين أبدت مصادر دبلوماسية وقانونية فى مجلس التعاون ارتياحها لأداء وفد الإمارات العربية خلال المباحثات. وقالت المصادر أن رفض الوفد الإيرانى مناقشة البنود التى طرحها وفد الإمارات تشير إلى أن الإيرانيين حاولوا الانطلاق بالمباحثات من نقطة الوضع الراهن فى جزيرة أبوموسى وهو وضع استكمال احتلال الجزيرة لأضواء نوع من الشرعية عليه. وأشارت المصادر إلى أن وفد الإمارات لو قبل بحصر المباحثات فى كيفية معالجة الوضع الناشئ عن استكمال احتلال إيران للجزيرة، فإن هذا القبول كان سيعنى اعترافا ضمينا من الإمارات بسيادة إيران على جزء من الجزيرة على الأقل، واعترافا بحقها فى المشاركة فى شؤون سيادية فى الجزء التابع للإمارات والمحدد فى اتفاقية العام ١٩٧١ التى لم تحسم مسألة السيادة مطلقا ونصت على أن الوجود الإيرانى فى جزيرة أبوموسى هو وجود قوات عسكرية محتلة. ورأت المصادر أيضا أن القبول بالانطلاق فى المباحثات من النقطة التى يريدها الإيرانيون يعنى التسليم لطهران بحق لامتلاكه، وهو تفسير للاتفاقيات كما تشاء، وهذا الأمر لو حدث،

يطرح سابقة خطيرة فى العلاقات بين البلدين من جهة، وفى العلاقات بين دول الاقليم من جهة أخرى^(١).

ولدت المسألة الأمنية فى منطقة الخليج العربى إلى واجهة الاهتمام العربى والدولى، أو بالأحرى زاد هذا الاهتمام منذ شهر مارس ١٩٩٢ عندما أقدمت السلطات الإيرانية الموجودة فى جزيرة أبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة على ارتكاب بعض التجاوزات فى حق العاملين فى القسم التابع لدولة الإمارات من الجزيرة، وتعاطت الإمارات مع تلك التجاوزات بالكثير من ضبط النفس والحرص على الحفاظ على أواصر العلاقات التى تربطها بجارتها إيران، والتزمت وسائل الإعلام الإماراتية بعدم نشر أى أنباء حول تلك الممارسات تماشيا مع الموقف الرسمى الذى أعلنته الدولة، بعدها تمت الدعوة لعقد اجتماع للمجلس الأعلى لحكام الإمارات فى أبوظبى فى أبريل ١٩٩٢. وأعلن المجلس «أن كل اتفاقية موقعة بين إمارة من إمارات الدولة وبين أى دولة من الدول هى اتفاقية اتحادية، تلتزم بها دولة الإمارات العربية المتحدة» وجاء هذا الموقف ليعبر حقيقة عن التزام الإمارات بالاتفاقية الموقعة بين الشارقة والسلطات الإيرانية فى العام ١٩٧١، أى قبل اعلان قيام الإمارات العربية رسميا فى الثانى من ديسمبر من العام ذاته بأشهر قليلة جدا^(٢).

حقيقة يعبر هذا الموقف من جانب الإمارات عن الحرص الشديد الذى توليه هذه الدولة للعلاقات مع جيرانها، وهى بذلك استندت على تاريخ العلاقات الإيجابية بينها وبين الجمهورية الإيرانية الإسلامية حتى فى أوج أزمة الخليج الأولى (الحرب العراقية - الإيرانية)، إلا أن الاتصالات المكثفة التى أجريت بين الجانبين على أثر قرار المجلس الأعلى، وسلسلة المواقف الإيرانية التى أعلنت عقب ذلك، وأهمها ما أعلنه وزير الخارجية الإيرانى السيد علي أكبر ولاياتى أثناء زيارته للكويت فى نيسان أبريل عن «التزام إيران الكامل باتفاقية التفاهم المعقودة فى العام ١٩٧١ فيما يتعلق بجزيرة أبوموسى» إلا أن هذه التصريحات لم تجد الطريق نحو إثباتها على الأرض، إذ أقدمت السلطات الإيرانية على احتلال الجزيرة بالكامل ومنع باخرة تقل ركاب (١٠٤ أشخاص) من الرسو فى مرسى الجزيرة، وكان بين هؤلاء مجموعة من الأطفال وزوجات المدرسين فى مدرستى الجزيرة الذين عادوا إليها بعد انتهاء العطلة الصيفية، فى أواخر شهر

١ - الخليج ٩/٣٠/١٩٩٢.

٢ - مجلة أوراق - الإمارات - ١٥/١٠/١٩٩٢.



أغسطس ١٩٩٢، ومنذ ذلك الحين بدأت القضية تأخذ منحني جديدًا، من خلال مجموعة من التصريحات التي أعلنها عدد من المسؤولين الإيرانيين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الإسلامية السيد هاشمي رافسنجاني حيث قال في مؤتمر صحفي عقده في باكستان أثناء زيارته الأخيرة لها «أن إيران اعتقلت عدد من المسلحين على أرض الجزيرة» في محاولة لتبرير التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى^(١).

في المقابل التزمت الإمارات العربية الحذر وضبط النفس في معالجة هذه القضية بهدوء، «ولم تصدر أية بيانات رسمية إلا بعدما استنفذت كافة الاتصالات البعيدة عن الأضواء من أجل حل هذه القضية بما يحفظ أواصر علاقات الجيرة بين البلدين» وتضيف المصادر الدبلوماسية في هذا السياق «أن الإمارات العربية عندما أصدرت بيانها الأخير والذي أدلى به مصدر مسؤول في وزارة الخارجية (الخميس ٣ سبتمبر ١٩٩٢). إنما كانت فعلاً قد استنفذت كافة وسائل الاتصال بهذا الصدد واعتبرت وزارة الخارجية «أن ما قام به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبو موسى لا يتفق مع العلاقات التي تربط الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وينعكس سلباً على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب فيه دولة الإمارات العربية في إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والإمارات العربية ليحدوها الأمل بأن تبقى العلاقات التاريخية والودية كما عهدناها قائمة بين البلدين». إلا أن ما صرحت به بعض المصادر الدبلوماسية الموجودة في مدينة دبي حول هذا الموضوع أثار الشك لدى عدد من الدوائر الدولية المراقبة للأوضاع في المنطقة حيث أن هذه المصادر «نفث مزاعم إيرانية بأنه تم حل النزاع بين طهران والإمارات بشأن جزيرة أبو موسى، وأضافت هذه المصادر «أن هذه الجزيرة الصغيرة تتمتع بموقع استراتيجي مهم، وتضيف المصادر «أن الأمن يبدو عذراً، الإيرانيون تولوا فعلياً السيطرة على الجزيرة كلها في مخالفة للاتفاق» والجدير ذكره في هذا السياق «أن الرئيس رافسنجاني زار جزيرة أبو موسى دون أن يصاحب هذه الزيارة حملة إعلامية كبيرة في أواخر فبراير ١٩٩٢ لكن الأنباء عن الزيارة ذكرت في وقت لاحق، «أنه تم إبلاغ القوات الإيرانية المربطة في الجزيرة أنها أصبحت هي من خطوط الدفاع الأمامية عن إيران». أعقب الزيارة مباشرة قيام الشرطة الإيرانية بطرد نحو ٢٠٠ عامل من الوافدين في شهر مارس، وحسب قول دبلوماسيين عرييين «أن أفعال

إيران دعمت تقارير مخابرات ذكرت أنها ربما تعد لإقامة قاعدة بحرية كبيرة فى أبوموسى التى تقع بالقرب من ممرات الملاحة الرئيسية للمياه العميقة فى الخليج العربى^١ ويضيف الدبلوماسيون «أن الجزيرة يمكن أن تصبح قاعدة مثالية إذا نجحت إيران فى محاولاتها لشراء غواصات لدعم قواتها البحرية»^(١).

إذا كانت أقوال هؤلاء الدبلوماسيون تستند على معلومات استخبارية أكيدة، فإن مفاد ذلك أن الوضع فى المنطقة مرشح لمزيد من التعقيد، ذلك أن شريط الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران (طنب الصغرى، طنب الكبرى، وأبوموسى) يطل على أهم الممرات الاستراتيجية فى المنطقة، وهو فى نفس الوقت يشكل نقطة اتصال حيوى فى مجال تجارة النفط، لأن الممرات البحرية فى تلك المنطقة تعتبر المعبر الرئيسى لنقلات النفط الخارجة من الخليج العربى إلى كافة أنحاء العالم، وأى إرباك فى هذه النقطة يشكل عائقا فى مسألة التبادل التجارى الدولى، مما ينعكس سلباً على الأوضاع فى المنطقة ككل وليس فى نقطة معينة، لاسيما أن المنطقة مازال تعاني لغاية الآن من إفرازات حرب الخليج الثانية، إذ بلغت الخسائر المباشرة وغير المباشرة ٦٢٠ بليون دولار أمريكى، مما أثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية فى كل دول المنطقة، وكل ذلك يشير إلى احتمالات أزمة خليج ثالثة، فى حال بقيت المواقف الإيرانية على ما هى عليه حيال أزمة شريط الجزر. وانسجاماً مع مواقفها البناءة، والداعية إلى توطيد علاقات الجيرة والقربى مع جيرانها^(٢).

وبوحى من التوجهات الحكيمة لرئيسها، حرصت الإمارات العربية، على طرح القضية فى الدوائر والقنوات الدبلوماسية والرسمية الخليجية والعربية، فكان أن أعلنت دول مجلس التعاون فى بيانها الصادر عن الدورة التى عقدها مجلس وزراء خارجية هذه الدول «عن المساندة الشامة والوقوف إلى جانب الإمارات ومطالبة إيران الانسحاب من الجزر الثلاث المحتلة»، كما أكد وزراء دول إعلان دمشق على هذا الموقف أيضاً معتبرين أن ماتقاوم به إيران فى هذه الجزر لايتفق مع الأسس والأعراف المتفق عليها «وطالبوا أيضاً بانسحابها من الجزر الثلاث، وجاء الموقف الذى أعلنه مجلس وزراء خارجية

١ - مجلة أوراق - ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢.

٢ - مجلة أوراق - الإمارات - ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢.

جامعة الدول العربية الذي عقد مؤخراً في العاصمة المصرية ليؤكد على أن «الإمارات العربية المتحدة ليست وحدها في هذه الأزمة ولا يمكن للعالم العربي أن يسمح باحتلال جزء من أراضيها». بالإضافة إلى هذه المواقف أكدت مصادر دبلوماسية مطلعة أن قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، هي الآن في طور الاتصالات العربية والدولية، من أجل عرضها على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليين، على اعتبار أن الحق الشرعي الثابت تاريخياً لدولة الإمارات في الجزر يعطيها حق المطالبة بانسحاب القوات الإيرانية من الجزر الثلاث عبر القنوات الدولية وتأكيد ذلك عبر قرار دولي إذا لزم الأمر^(١).

وتحدث حاكم رأس الخيمة عن العروض المطروحة من قبل إيران فقال^(٢):

الواقع أن حكومة إيران لم تعرض مؤخراً أية حلول لهذا الموضوع سوى التهديدات المتتابة التي كان يطلقها قادتها السابقون حول ما أسموه «باسترجاع الحقوق التاريخية لإيران في الجزر العربية الثلاث في الخليج» حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوة العسكرية. ومنذ أن أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من المنطقة بدأت تشتد حدة التهديدات. . حتى إذا قرب موعد الانسحاب وقبيل إتمامه بفترة قصيرة كانت هناك عروض قدمتها إيران لحكومة رأس الخيمة بخصوص جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، ولحكومة الشارقة بخصوص جزيرة أبو موسى. وتم الاتفاق على مذكرة تفاهم مع حكومة الشارقة فيما يتصل بجزيرة أبو موسى ولكن حكومة رأس الخيمة رفضت تلك العروض. أما عن المفاوضات والمناقشات حول قضية الجزر فقد قال حاكم رأس الخيمة:

«من الواضح مما سبق أن كل هذه المحاولات والمناقشات كانت قبيل قيام الاتحاد بقليل وكانت تتم عن طريق طرف ثالث. أما بعد قيام الاتحاد فلإن المسألة لم تعد تعنى رأس الخيمة وحدها أو الشارقة وحدها فقد أصبحت من مسؤوليات الإمارات المتحدة بل إنه بعد قيام مجلس التعاون صارت مشكلة يهتم بها المجلس بجميع دوله وتتم الاتصالات والمباحثات بالطرق الدبلوماسية المتعارف عليها. وما لاشك فيه أن وزارة الخارجية سوف تتخذ الإجراءات المناسبة في مثل هذه الظروف بتوجيه من رئيس الدولة وإخوانه الحكام وبدعم أخرى من دول مجلس التعاون من ناحية ومن الجامعة العربية من

١ - مجلة أوراق - الإمارات ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢.

٢ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٣٦.



جهة أخرى، ثم باللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وقد تضمن البيان الختامي لاجتماع القمة لمجلس التعاون، استنكاراً شديداً لاستمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإمارات، وطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإنهاء هذا الاحتلال. كما أكد تضامنه التام وتأييده المطلق للإمارات استناداً للشرعية الدولية وانطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي». وحول التأثيرات الاقتصادية على رأس الخيمة والشارقة الناتجة عن الاحتلال الإيراني للجزر قال:

«لاشك أن احتلال الجزر كان له تأثيراته السلبية على النواحي الاقتصادية ولا أقول بالنسبة لإمارة رأس الخيمة أو لإمارة الشارقة فحسب، بل بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة، فقد حرمت من استغلال الثروات الطبيعية التي كان من الممكن أن تعود عليها بالمزيد من الخير لصالح أبنائها. ومن المؤكد أن حركة الملاحة قد تأثرت كثيراً بوجود القوات الإيرانية في الجزر، إضافة لما يتبع ذلك من إجراءات تعسفية يقوم بها المحتلون لتأكيد سيطرتهم وإحكام قبضتهم على الجزر». وأضاف: «إن احتلال الجزر العربية حدث في عهد الشاه أو حكومة الامبراطورية الشاهنشاهية التي نسبت أن ديننا الحنيف ضد عدوان الجار على جاره لأنه يحترم الملكية الفردية كل الاحترام. فما بالك بملكية الدول المتجاوزة؟. وحين صار زمام الأمور في يد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد سقوط عرش الشاه كان الأمل كبيراً في أن يعود الحق إلى أهله تصحيحاً لأوضاع خاطئة، إلا أن الأحداث جاءت باتجاه مغاير لهذه الآمال».

ومضى يقول: «إن مسألة الجزر لم تعد تخص إمارة دون أخرى ولكنها قضية تهتم بها أجهزة الدولة كلها، وتبذل جهودها الدبلوماسية المخلصة للوصول إلى حل جذري لهذه المشكلة، أساسه الاتفاق المسبق والالتزام بالحق والعدل والاعتراف بالوثائق الثابتة في جميع المراجع. وإن دولتنا تسلك الوسائل السلمية لتحقيق سيادتها على الجزر بما في ذلك المفاوضات المباشرة وعبر الوسطاء والأصدقاء، ثم اللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ورفع الموضوع بكامله إلى محكمة العدل الدولية على أن يكون هناك إلزام للمعتدى بالرجوع عن عدوانه إحقاقاً للعدالة والشرعية الدولية التي كثر الحديث عنها هذه الأيام».

وأضاف في تصريحه قائلًا: «ولاشك أن رئيس الدولة يحرص أشد الحرص على سلامة أراضي الدولة واستعادة حقها المغتصب. ونحن قوم مسالمون نسعى للحصول على حقوقنا بالحوار والتفاهم والمنطق والأساليب القانونية وبالوثائق التاريخية التي تؤكد هذا

الحق وتدعمه . وفى رأى أننا سوف نستمر فى طرق أبواب السلام والتفاهم ، وما دمتنا أصحاب حق مؤمنين أشد الإيمان بحقنا فلا بد أن يأتى يوم قريب نستعيد فيه حقوقنا ونسترد كامل تراب أرضنا المقدس . ومضى يقول : «ولعل أفضل ما أذكره فى هذا المجال هو نص حديث لرئيس الدولة حين قال : (لقد أجرينا حوارا مع إيران حول قضية الجزر الثلاث ووجدنا منها عدم تقدير ، والآن مطروحة أمام الجامعة العربية ، كما تم رفعها إلى الأمم المتحدة تمهيدا لعرضها على مجلس الأمن ، فنحن نريد حلا بالطرق السلمية لهذا النزاع مع عزمنا الكامل على استعادة حقوقنا بالعدالة بطريقة مرضية للطرفين ، ونحن من جانبنا لانطمع أبداً فى حقوق الآخرين ، وندعو الله أن يلهمنا طريق الصواب) .

ترسيخ الوعى بقضية الجزر

تبنى خالد بن صقر ولى العهد نائب الحاكم فى رأس الخيمة مسألة على غاية من الأهمية فى قضية الجزر العربية الثلاث ، وتمثل فى العمل المتواصل على بث الوعى الوطنى والقومى بهذه القضية ونشر مختلف جوانبها على رأى العام لتكون مسألة المطالبة بهذا الحق الوطنى حية فى النفوس مرتبطة فى وجدان الشعب العربى فى كل مكان ، دائمة التفاعل مع الظروف والأحداث حتى يتهاى لها الحل فى عودة الجارة إيران إلى التسليم بحق الإمارات فى جزرها الثلاث ومحو العدوان الغاشم الذى ارتكبه قوات شاه إيران المعزول . وتقديرا من الشيخ خالد لجهود المؤرخين العرب العاملين على إحياء الحقوق العربية التاريخية ومكافحتهم للتشويه المغرض للتاريخ العربى من قبل الشعوبيين والحاقدين على الأمة العربية ، واعتزازاً بهؤلاء النخبة المعطاءة من الباحثين فى وثائق التاريخ وحقائقه لنصرة الأمة العربية فى كفاحها للدفاع عن تلك الحقوق واستعادة ما اغتصب منها ، ولكى ينهضوا بأمتهم إلى مكانتها السامية بين الأمم ، فقد أصدر وساماً خاصاً باسم المؤرخ العربى يمنح لهؤلاء النخبة إعراباً منه عن اعتزازه بجهودهم وخدماتهم لوطنهم ولأمته^(١) .

صدور قانون لترسيم المياه الإقليمية للإمارات:

حرصت الدوائر الرسمية المختصة فى الإمارات العربية على التقليل من شأن الأبعاد السياسية للقانون الذى صدر عنها وقضى بتحديد المياه الإقليمية للإمارات باثنى

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع ص ٣٤١ .



عشر ميلا بحريا كما هو متعارف عليه فى القانون الدولى لاحتساب حدود المياه البحرية. واستبعدت هذه الدوائر أن يشير القرار المذكور أى تفاعلات سياسية مع جيران الإمارات سواء إلى الشمال أم إلى الجنوب أم إلى الغرب من شواطئ الدولة التى أكد مسؤولوها أن أسباب القرار هى أسباب دفاعية فى الدرجة الأولى ودوافعه قانونية محض تصب فى الاستجابة للمعاهدة الدولية الخاصة بقانون البحار والموضوعة عام ١٩٨٢ والتى تتضمن بنوداً مفصلة حول فض الاشتباك بين الحدود البحرية للدول عن طريق اعتبار خط المنتصف هو نهاية الحدود البحرية للدول المعنية بذلك الاشتباك. ويرى الإماراتيون المسؤولون أن القانون الجديد لا يهدف إلى فتح ملف الحدود البحرية فى المنطقة. بقدر ما يهدف إلى إزالة الذرائع من أيدي الذين يرتكبون الانتهاكات المتواصلة لمياه الإمارات الإقليمية بحجة أنها لم تحدد هذه المياه. وإلى تزويد أجهزة خفر السواحل الإماراتية بالأسانيد القانونية لحماية الشواطئ من التسلل وعمليات التهريب، فضلاً عن وضع حد لانتهاكات الصيد البحري التى ترتكبها سفن الصيد الإيرانية وغيرها من سفن الدول الأخرى. ويشبه القانون الاماراتى الجديد قانوناً إيرانياً بالمعنى نفسه صدر قبل حوالى شهرين وحدد المجال البحرى الإيرانى فى الخليج العربى الذى تتناثر فى مياهه الجزر الصغيرة والكبيرة فى جميع الاتجاهات. كما حدد الجرف القارى الذى تجرى حساباته على أساس امتدادات اليابسة فى أعماق البحر على غرار مافعل القانون الإماراتى الأخير لكن المصادر الإماراتية تقول أن الأمرين لاترابط بينهما. ويبدو أن وزارة الدفاع الإماراتية التى يتولاها الشيخ محمد بن راشد أرادت أن تطمئن إيران وغيرها^(١).

عندما عمدت طهران إلى إصدار القانون الذى حدد حدودها البحرية قبل حوالى شهرين من الزمن، حرصت على التذكير بأن هذه الحدود تشمل جزيرة أبو موسى وجزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى، مما استدعى تحركاً إماراتياً دبلوماسياً نشطاً، لكنه هادئ لتشكيل موقف عربى لدعم الحق الإماراتى فى هذه السيادة. وقد تمثل هذا الموقف فى مجلس التعاون وفى الجامعة العربية، وعلى المستويات الثنائية. وعندما جاء وزير الخارجية الإيرانية الدكتور علي أكبر ولاياتى إلى الخليج العربى فى أول زيارة جماعية لدول مجلس التعاون قبل أكثر من شهر، ووجه بهذا الموقف، وسمع كلاماً واحداً من كل العواصم التى زارها من الرياض إلى أبوظبى مفاده أن القانون الجديد لن يؤثر على الاتفاقات المعقودة بين طهران أو غيرها من الدول وبين أى من الإمارات السبع

المتحدة، وذلك قبل أن يولد الاتحاد عام ١٩٧٢. ولذلك تضمن القانون الذى أقر بناء على اقتراح هذه الوزارة فقرة تنص على هذا الأمر، لكن القانون نص أيضاً على أن القوانين المحلية التى صدرت قبل قيام الاتحاد وحددت الحدود البحرية لأى من الإمارات تصبح لاغية وبهذا يبطل مفعول قانونين كانت كل من أبوظبي ودبي قد حددت فيهما حدودهما البحرية قبل قيام الاتحاد^(١).

وبهذا لا يتأثر الاتفاق المعقود بين أبوظبي وإيران بشأن عدد من الحقول النفطية البحرية فى الخليج العربى التى يتم استغلالها مناصفة، ومنها على سبيل المثال حقل نفطى كبير تستغل إيران جزءاً منه تحت اسم أبو البخوش فى ما تستغل أبوظبي الجزء الآخر المعروف باسم حقل ساسان. كذلك لا يتأثر الاتفاقات المماثلة مع الإمارات الأخرى وفى طليعتها الشارقة. غير أن المراقبين يعتبرون أن صدور القانون أدخل على قضية الحدود البحرية فى الخليج العربى عنصراً جديداً لا بد أن تكون له تفاعلاته السياسية فى هذه القضية المزمنة العالقة خصوصاً بين إيران والإمارات منذ تاريخ الانسحاب البريطانى من المنطقة عام ١٩٧١ حين عمدت طهران إلى احتلال جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأخضعتهما لسيادتهما. ومع أن قضية الجزيرتين فضلاً عن قضية جزيرة أبوموسى خاضعتان لمبدأ السيادة فإن النزاع حولهما وحول أبوموسى أضيف إليه واقع جديد بصدر القانون الإماراتى. ويتعزز هذا الاحتمال بسبب التوقيت الذى صدر فيه القانون وتزامن مع وجود قضية النزاع على الجزر الثلاث فى صلب حركة المد والجزر التى تتجاذب العلاقات العربية - الإيرانية بشكل خاص. وذلك منذ أواخر صيف ١٩٩٢ حين علق الحوار حول الجزر بين أبوظبي وطهران بسبب التعنت الإيرانى ورفض حكومة رفسنجانى مجرد البحث فى مبدأ السيادة عليها. تسوية قضية الجزر مع أبوظبي وعلى أساس حق الإمارات شرط رئيسى إذا أرادت إيران أن تسير بعلاقاتها مع دول مجلس التعاون نحو التطبيع والتعزيز والتعميق. ومع أن الوزير الإيرانى عاد من أبوظبي ببيان مشترك تحدث عن اتفاق البلدين على ضرورة استمرار الاتصالات لحل المشاكل العالقة بينهما، وهذه إشارة واضحة إلى النزاع على الجزر، إلا أن خبر البيان جف ويكاد يحى من دون أن يظهر علناً ما يشير إلى ما يوحى الخطوة التالية فى هذه الاتصالات التى توقفت تماماً منذ عودة الوزير، ولم تحركها التهنة التى بعث بها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى الرئيس الإيرانى علي أكبر هاشمى رفسنجانى بعد لجاحه فى انتخابات

الرئاسة الأخيرة، حتى أن الوفد الفنى الإماراتى الذى قيل أنه سيذهب إلى طهران لبحث بعض القضايا التقنية المتعلقة بموضوع استئناف الحوار تمهيداً لنقله إلى المستوى السياسى بشخصى وزير الخارجية الإيرانى علي أكبر ولاياتى ووزير الدولة الإماراتى للشؤون الخارجية (الذى لم يقطع بنعم أو لا فى ما خص الدعوة الموجهة إليه من زميله الإيرانى) لم يقم بهذه الزيارة بعد. ويجب التفتيش عن السبب فى طهران نفسها وليس فى أبوظبى التى لم تقفل الباب يوماً أمام البحث عن تسوية سلمية للنزاع. وهذا ما دعا المراقبين إلى الاعتقاد بأن توقيت إصدار القانون الإماراتى بشأن تحديد الحدود البحرية أصاب عصفير عدة بحجر واحد، فهو حرك الركود فى مسألة الحوار مع إيران التى لابد أن يكون لها رد فعل من نوع ما على القرار^(١).

كذلك أدخل عنصراً جديداً على الموقف الإماراتى من قضية الجزر، وهو عنصر عزز هذا الموقف ووازن قانونياً الخطوة الإيرانية المماثلة التى سبقته فضلاً عن أنه منح المحاور، أو المفوض الإماراتى مستنداً جديداً يرتكز إليه. وفى هذا كما يقول المراقبون أصبحت الكرة الآن فى الملعب الإيرانى، وفى وقت كان الميزان الدبلوماسى فى أبوظبى يميل إلى مصلحة تحسين العلاقات مع طهران، ولا سيما أن الإعلان عن القانون تم بعد ساعات من مقابلة السفير الإيرانى لدى الإمارات حسن أمينيان، للشيخ حمدان بن زايد حيث كان موضوع استئناف الحوار فى صلب الحديث. والقانون، كما يقول أحد الخبراء الغربيين، قد يكون عنصراً ايجابياً مهماً فى هذا الإطار، إذا نظر إليه من زاوية إيجابية تماماً مثلما نظرت الإمارات فى السابق إلى القانون الإيرانى المماثل، فيتحول إلى عامل دافع إلى استئناف الحوار. ويركز الخبير فى تعليقه على الاحتمالات السياسية التى قد تترتب على الخطوة الإماراتية فيقول: أن حكومة الشيخ زايد دفعت حجراً صغيراً إلى مياه الخليج العربى قد تكبر دائرته أو تصغر فى صفحة هذه المياه تبعاً لطبيعة ردود الفعل عليه. وليس هناك فى هذا النطاق سوى احتمالين اثنين: تسريع الحوار أو تسخين النزاع. وعلى أية حال. كما يقول الخبير، فإن مياه الخليج ساخنة بما فيه الكفاية هذه الأيام ولا تتطلب كثيراً من الحرارة لكى تبلغ درجة الغليان^(٢).

ينتظر أن يفجر القانون الجديد الذى أصدرته الإمارات لتنظم حدود مياهها الإقليمية الموقف مرة أخرى بينها وبين جارتها القوية - إيران - حول الجزر الثلاث المتنازع

١ - الحوادث ١٦/٧/١٩٩٣.

٢ - الحوادث ١٦/٧/١٩٩٣.

عليها «أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى» وربما يكون هذا القانون قد جاء مفاجئا للبعض، غير أن طبيعة التطورات التي لحقت بعلاقة الإمارات بإيران منذ حرب الخليج الثانية، والتي فرضت أيضا حسابات جديدة للقوة بالمنطقة جعلت من التصعيد خيارا مطروحا إذا لم يكن هناك بديل عنه لعدد كثير من الخلافات المؤجلة لاسيما وأن تلك الحسابات في هذا الوضع صارت في مصلحة مجلس التعاون. وقد انعكست هذه الطبيعة بصفة خاصة على النزاع الإماراتي والإيراني حول السيادة على هذه الجزر الثلاث، والذي شهد تصعيدا ملحوظا منذ أغسطس من عام ١٩٩٢ عندما اتخذت السلطات الإيرانية قرارا بمنع حاكم جزيرة «أبوموسى» الإماراتى من العودة إلى الجزيرة التى غادرها فى زيارة إلى الإمارات، كما منعت أى سفن إماراتية من الاقتراب من مراسى الجزيرة إلا بعد سماح السلطات الإيرانية لها بذلك. مما أدى إلى إصدار الخارجية الإماراتية لبيان احتجاج رفعت به مذكرة إلى مجلس الأمن. إلا أن حدة التصعيد خفت بإعلان إيران عن رغبتها فى التفاوض لحل المشكلة وهو التفاوض الذى لم يسفر عن أى تقدم نتيجة التمسك الإيراني بالتفاوض فقط حول مستقبل جزيرة «أبوموسى» ثم ستؤنفت المفاوضات مرة أخرى بين الجانبين حيث حاولت إيران مقايضة السيادة الإماراتية الكاملة على جزيرة أبوموسى بسيادتها الكاملة على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، إلا أن الإمارات رفضت مثل هذه التسوية، لكنها أبقت على حرصها فى حل النزاع سلميا^(١).

ومع ذلك فإن صدور ذلك القانون الجديد لم يكن منقطعاً عن هذا المسار أو انقلاباً عليه. بقدر ما كان استثنافاً لتكتيك بدأت به إيران فى إدارة النزاع منذ فترة قريبة، ولم يكن استيعابه ممكناً على الجانب الإماراتى إلا فى ضوء مؤشرين هما. صدور قانون جديد لتنظيم حدود المياه الإقليمية الإيرانية قبل نحو ثلاثة أشهر تقريبا، تم بمقتضاه الجور على بعض المياه الإقليمية من جهة، ثم محاطلة الجانب الإيراني فى التوصل إلى حلول فعلية للنزاع عبر جولات المفاوضات المختلفة التى كان آخرها فى شهر مايو ١٩٩٣، ولم تسفر كالعادة عن أى تقدم أى أن التفاوض على هذا النحو صار غطاء لترتيب أوضاع قانونية لمصلحة إيران فى منازعة الإمارات السيادة على هذه الجزر لهذا بدأ إصدار القانون الإماراتى حاسما فى تحديد مستقبل النزاع، وهو أمر تم التأكيد عليه فى محتوى القانون الذى جاء مقررراً للسيادة الإماراتية على الجزر الثلاث بما لا يترك مجالاً للتفاوض على



هذه السيادة استنادا إلى مذكرة التفاهم الإيرانية الإماراتية التي صدرت في عام ١٩٧١ وفيها يقر الجانب الإيراني بسيادة إمارة الشارقة على جزيرة «أبوموسى» مع منح امتيازات ملاحية خاصة للسفن الإيرانية، أما سيادة إمارة رأس الخيمة على جزيرة طنب الكبرى، والصغرى فقد اعتبرتها الإمارات غير قابلة للمنازعة^(١).

أظهر القانون الإماراتى ذلك بصفة قاطعة عندما حدد المياه الإقليمية بـ ١٢ ميلا من السواحل الإماراتية حتى عرض الخليج مالم تصطدم بالمياه الإقليمية المتاخمة الذى يعتبر خط المنتصف بينهما هو نقطة نهاية حدود كل منهما، كما حدد القانون أيضا منطقة نشاط بحرى إقليمية بـ ٢٤ ميلا، وكذلك منطقة نشاط اقتصادى مشتركة تقدر بـ ٣٠٠ ميل وتتعلق هذه التحديدات الأخيرة، بوضع أفق محدد لاستغلال المناطق البحرية التي تنتشر فيها الآبار النفطية التي كثيرا ما أثبتت حولها النزاعات البحرية.

غير أن أهم ما اشتمل عليه القانون كان تقريره لسريان هذه النصوص على جزر «أبوموسى» و«طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» باعتبارها أراضي إماراتية. لذلك ينتظر أن يكون اصطدام القانون الإماراتى بالقانون الإيرانى لتحديد المياه الإقليمية مؤشرا على دخول النزاع بين الجانبين منعطفًا حرجا. وقد أحسنت الإمارات اختيار التوقيت الذى تعلن فيه عن هذا القانون من حيث مراعاة طبيعة الظروف الدولية والإقليمية فقد واكب هذا التصعيد الإماراتى تصعيد من جانب الولايات المتحدة تجاه إيران والعراق، حيث أعلن كل من وارين كريستوفر وزير الخارجية ومارتن انديك مستشار شئون الشرق الأوسط أن هذين البلدين يشكلان تهديدا للمصالح الأمريكية بالمنطقة بنظاميهما الحاليين، لهذا فإن القرار الإماراتى ربما استطاع فى هذا الوقت بالذات إحراز مكاسب فى طريق حسم هذا النزاع^(٢).

أجراس إيران والسلام فى الخليج العربى

تحت هذا العنوان أفردت صحيفة الوطن الكويتية فى عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٩٩٢/١١/٢٣ ما يلى^(٣):

بماذا يمكن تفسير خطوة الجمهورية الإسلامية فى إيران الأخيرة بتعيينها حاكما

١ - عالم اليوم - ١٨/٧/١٩٩٣.

٢ - عالم اليوم ١٨/٧/١٩٩٣.

٣ - جريدة الوطن ١٩٩٣/١١/٢٣. العدد ٦٣٩١.

إداريا لجزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة؟ لقد ظلت مشكلة الخلاف الإيراني - العربى على الجزر شبه مجمدة منذ الحرب العراقية الإيرانية، وبعد انتهاء الحرب تراجعت إيران عن وعودها للإمارات بإعادة الجزر الثلاث: أبو موسى - طناب الكبرى - طناب الصغرى إلى السيادة الإماراتية. وبعد حرب الخليج الثانية ظهرت مؤشرات قوية من الجانب الإيراني تشير إلى تصعيد فى الأزمة بل وتحريكها باتجاه يتناقض وطموحات دول المنطقة بما فيها إيران نفسها فقد نتج عن حرب الخليج العربى تواجد القوى الأجنبية مدعوما بقرارات دولية، وبمستجدات غاية فى الخطورة تهدد بحرمان الخليج العربى من أى استقرار أو سلام، وبما أن إيران (الجديدة) هى من أكبر الدول الخليجية التى تحتاج إلى فترة من الاستقرار والتعاون الجدى مع جيرانها، فقد كان متوقعا منها أن تتجه إلى نزع أى مبرر لاستمرار التواجد الأجنبى فى المنطقة، بل وأن تساهم فى نظام دفاعى مشترك عن الخليج العربى متعاونة فى ذلك مع جيرانها المسلمين. إلا أن الأحداث المتسارعة أكدت أن الوضع فى الخليج العربى واستقراره لا يهم الجمهورية الإسلامية فى إيران إلا من حيث استثماره للكسب الداخلى فى الانتخابات وفى التنافس بين القوى السياسية، أما ماعدا ذلك فإن قضية السلام فى الخليج العربى ليست بذات الأهمية التى نتصورها لدى إيران^(١).

ومن يتابع نشاط إيران فى الشمال والجنوب العراقى لا يمكنه أن يفصله عن تحريك إيران لأزمة الجزر الثلاث مع دولة الإمارات بين وقت وآخر. إنه ليس فى الإجراء الإيراني الأخير بتعيين حاكم إدارى لجزيرة أبو موسى إلا خطوة متقدمة لتثبيت السيادة الإيرانية الكاملة على جزيرة أبو موسى التى جعلتها تتبع إقليم (عربستان) متناسية أو متجاهلة الاتفاقات الدولية التى أبرمت قبل الانسحاب البريطانى من الخليج عام ١٩٧٠ ومواصلة سياسة شاه إيران السابق. فهل هناك فى أوساط الحكم الإيراني من يحاول وضع الأمور مع دول مجلس التعاون على درجة التأزم؟ أم هناك من ينفذ مخططا دوليا القصد منه إبقاء العلاقات الإيرانية - العربية فى حالة التوتر والقلق الدائم؟ هذه الأسئلة تظل قائمة خاصة وأن الأوساط الدولية تعتبر إيران بنظامها السياسى (الإسلامى) الراهن مرشحة لتصدير القلاقل لدول المنطقة^(٢).

١ - جريدة الوطن ٢٣/١١/١٩٩٣ - العدد ٦٣٩١.

٢ - جريدة الوطن ٢٣/١١/١٩٩٣.

تؤكد مصادر دبلوماسية في مجلس التعاون أن تطورات جزيرة أبو موسى في الخلاف بين إيران والإمارات العربية، تنسجم تماما مع الهدف الإيراني الساعي إلى تأكيد وجهة نظر طهران أن الخليج فارسي، وهو الهدف الذي كان ضمن الأولويات في مرحلة ما بعد الثورة. وتشير المصادر إلى أن أمام الإمارات ثلاثة خيارات سلمية لاستعادة الجزر العربية.

وتقول هذه المصادر أن إيران تستغل التطورات الأخيرة كورقة قوية لمحاولة الضغط على بعض دول المنطقة، مشيرة إلى أن إيران تحركت على ثلاثة مستويات هي^(١):

أولا: تفرغ الجزيرة من سكانها ومنع اتصالهم بالخارج بحجة اكتشاف عناصر أجنبية متآمرة. ثانيا: ملء هذا الفراغ بمزيد من المواطنين الإيرانيين وتعزيز الجهد العسكري الإيراني بزعم تأمين الجزيرة. ثالثا: تعيين حاكم عسكري لـ «أبو موسى» مطلق السلطات والصلاحيات. وتضيف المصادر نفسها أن القضية التي تحولت من قضية إيرانية - إماراتية إلى قضية عربية، مرشحة الآن للتحويل إلى قضية دولية، خصوصا إذا ما فشلت الجهود السياسية الجارية حاليا في إيجاد حل سلمي لها. وفي حين يؤكد وزير الخارجية الإماراتي بـ «الشرق الأوسط» أن الخيارات المطروحة لحل الأزمة كلها خيارات سياسية، فإن ذلك لا يمنع البعض من التساؤل همسا في أبوظبي إذا ما كانت الظروف الإقليمية والدولية تسمح بـ «عملية عاصفة الصحراء» ثانية لتحرير الجزر الثلاث. وتقول مصادر قانونية أن إيران خالفت بإجراءاتها الأخيرة في «أبو موسى» مضمون مذكرة الترتيبات الموقعة بينها وبين الشارقة في مثل هذا الوقت (نوفمبر من العام ١٩٧١) برعاية بريطانيا. فالمذكرة - كما تقول هذه المصادر - تدعو إيران والشارقة إلى المشاركة في إدارة شؤون الجزيرة وهي لا تتضمن أى نص يحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها. أما جزيرتا طناب الكبرى وطناب الصغرى فتابعتان من الأساس لإمارة رأس الخيمة.

استنادا إلى مصادر إماراتية مطلعة، فإن أمام أبوظبي الآن ٣ خيارات سلمية لا بد من اللجوء إليها قبل التفكير في أى حل آخر^(٢):

١ - الشرق الأوسط ٢٣/١١/١٩٩٣.

٢ - الشرق الأوسط ٢٣/١١/١٩٩٣.

١ - تحريك القضية أمام الأمم المتحدة، وبالتحديد فى مجلس الأمن الدولى، مع ما قد يستتبع ذلك من اتخاذ «خطوات أخرى» من السابق لأوانه التحدث عنها الآن. ومن المهم القول فى هذا المجال أن قضية الجزر معروضة من الناحية الرسمية على الأمم المتحدة منذ فترة غير قصيرة. وأن الإمارات كانت تنتظر قدوم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة قبل أن تقرر خطواتها المقبلة.

٢ - إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ومبادرة أبوظبى إلى تقديم مجموعة من الأوراق والوثائق والمستندات التاريخية التى تؤكد عروبة الجزر وتدحض المزاعم الإيرانية حول حق طهران فيها.

٣ - إتاحة الفرصة أمام المساعى الحميدة التى تقوم بها أطراف عربية مختلفة بين أبوظبى وطهران لمنع الوصول إلى مرحلة المواجهة النهائية. وبين أبرر هذه الأطراف قطر وسلطنة عمان وسورية وغيرها. والملاحظ أن هذه الأطراف تحرص على القول أنها تقوم بمساعى وجهود غير معلنة من دون أن تطلق عليها اسم «وساطة» معتبرة أن ذلك قد يؤدى إلى نتائج أفضل فى النهاية.

تضيف المصادر أن الميزان الدبلوماسى والقانونى فى الأزمة يميل بوضوح لصالح الإمارات حيث حصلت على تأييد عربى شامل بعد التأييد الذى كانت حصلت عليه من الدول الصناعية والغربية. وتؤكد المصادر نفسها أن باب الحوار المباشر مع طهران يمكن فتحه بمجرد أن تتوفر لدى القيادة الإيرانية الرغبة فى بحث جوهر الخلاف، وهو موضوع السيادة على الجزر، أما ماعدا ذلك فهو إضاعة للوقت من دون جدوى وتعتبر هذه المصادر أن الجزر الثلاث ذات أهمية استراتيجية فى منطقة الخليج العربى. إذ أنها قريبة من مضيق هرمز الذى يعتبر طريق النفط بين الخليج العربى والعالم لذلك فإن من يسيطر على هذه الجزر يستطيع فعلا إذا أراد أن يمارس ضغوطا على بعض دول المنطقة. إلى ذلك، تحذر المصادر فى مجلس التعاون من سياسة النفس القصير فى التعامل مع القضية، وتحديدًا فى تحويل مشكلة الجزر إلى شأن إیرانى - إماراتى محض، وهو ما تحاول أطراف إيرانية أن تصل إليه وهو ما يرفضه العرب. وتقول المصادر أن خطورة هذا التوجه تكمن فى أن يخضع الفصل فى هذه القضية إلى معيار القوة، وهو مختل لمصلحة إيران، لكن المصادر نفسها تشير إلى سلسلة من النقاط الإيجابية فى الموقف العربى من الممارسات الإيرانية فى الجزر، أبررها صدور ثلاث إدانات من ثلاث جهات

مختلفة هي مجلس التعاون الخليجي ودول «إعلان دمشق» والجامعة العربية. وكذلك يلفت النظر التماسك الإماراتي القوي في هذه المسألة لاسيما من بعض الإمارات التي تتمتع بعلاقات تجارية متميزة مع طهران^(١).

وترشح هذه المصادر أن يتركز الجهد في المرحلة المقبلة على حشد المزيد من التأييد الاقليمي والعربي والدولي لحقوق الإمارات في الجزر الثلاث. وتقول المصادر أنه عن طريق نقل القضية إلى دائرة الاهتمام الدولي يمكن لمجموعة من الوساطات القطرية - أن تجد سبيلا لها، ولو أن فرص نجاحها تبقى محدودة في ظل العناد الإيراني المستمر. وأكدت مصادر خليجية أن الوساطة التي تقوم بها قطر بين الإمارات العربية وإيران في شأن قضية الجزر سبقت التدابير التي اتخذتها القيادة الإيرانية أخيراً في جزيرة «أبوموسي». وقالت المصادر أن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر عرض على رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان التوسط في هذه المسألة عندما زار أبوظبي في الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أنه كلف وزير خارجيته الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني القيام بهذه المهمة فور عودته إلى الدوحة^(٢).

ولم تشر هذه المصادر إلى المرحلة التي قطعتها الوساطة، لكنها ذكرت أنها لا تزال مستمرة، وأن مجرد استمرارها يمكن أن يكون عنصر تفاؤل في هذا المجال.

وفي كلمة بمناسبة العيد الوطني للإمارات أكد رئيس الإمارات العربية أن بلاده تريد لإجراء حوار مع إيران بشأن النزاع بين البلدين على ثلاث جزر استراتيجية في الخليج العربي داعياً في كلمة بمناسبة العيد الوطني لدولة الإمارات العربية إلى التضامن ونبذ الخلاف. وأضاف الشيخ زايد قائلاً «أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١، ولانزال ننادى بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث إلى سيادة الإمارات العربية تمثياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول». ودعا الشيخ زايد العرب إلى نبذ الخلافات وتوحيد

١ - الشرق الأوسط ٢٣/١١/١٩٩٣.

٢ - الشرق الأوسط ٢٣/١١/١٩٩٣.



صفوفهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة . وقال «إننا هنا على شاطئ الخليج العربى نعمل كل ما فى وسعنا من الجهد حتى نشارك أمتنا العربية آمالها وأمانيتها» . معبرا عن اعتقاده أن «التضامن العربى لاتستكمل عناصره ولاتستوفى شروطه إلا بنبد الخلافات وتنقية الأجواء بين الأشقاء بروح أخوية وتسامح أساسه مصارحة صادقة وتفاهم مخلص بين أبناء الأمة العربية»^(١) .

إن استعادة الجزر العربية المحتلة كانت دائما الهاجس الوطنى والقومى الحى لخالد بن صقر ولى العهد نائب حاكم رأس الخيمة ، ومن هذا المنطلق كان التواصل بينه وبين الهيئات الاجتماعية والمهنية العربية مستمرا . وكمثال على ذلك بعث برسالة إلى اتحاد المحامين العرب بمناسبة عقد اجتماعه الطارئ بعمان فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٢ قال فيها^(٢) :

أيها الأخوة الأعزاء - المحامون العرب .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نحييكم من رأس الخيمة - من الإمارات العربية - تحية العروبة وتحية الأخوة . ونحى فىكم روح المسؤولية والأصالة التى حدث بكم لعقد دورتكم هذه لمناقشة الاحتلال الإيرانى لجزرنا العربية الثلاثة ، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى . فأنتم أيها الأخوة تمثلون بحق ضمير الأمة العربية وصوتها المنادى بالعدالة والإنصاف ورفع الضيم والعدوان . إن وقائع التاريخ تنطق بالوثائق : إن جزرنا الثلاث وغيرها من الجزر المحتلة فى الخليج العربى من قبل إيران فى فترات متفاوتة هى جزر عربية الموقع والشعب والأصول وهى منذ فجر التاريخ القديم عربية السيادة ترتبط بالساحل الغربى للخليج العربى ، ولايمكن بأى حال من الأحوال اعتبار الغزو العسكرى أو الاحتلال لفترة ما تملكها للأرض والمياه . وإلا لكان من حق البرتغال وبريطانيا وروسيا وغيرها من الدول الاستعمارية والقوى العظمى المطالبة بكثير من بقاع الأرض التى كانت تخضع لسيطرتها . إن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية فى الخليج العربى إنما هو عدوان مسلح ليس على الإمارات العربية فحسب ، بل هو عدوان على الأمة العربية بأسرها . وقد نتج عنه وقوع شهداء وجرحى قاتلوا المحتلين لجزيرة طنب .

١ - الوطن ٣/١٢/١٩٩٣ .

٢ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٣٤٦ .



وكما تعلمون بأن كل الشرائع والقوانين والأعراف والقرارات الدولية ترفض الاحتلال وتعتبره عدواناً على الحقوق . . يجب أن يزول . وقد كانت دولتنا باستمرار وبكل مناسبة تطالب المجتمع الدولي والجارة إيران بإعادة الجزر الثلاث إلى حياضها، رائدها في ذلك اتباع أسلوب التفاهم المتبادل والمحافظة على حسن الجوار . واليوم فإن استمرار احتلال إيران للجزر العربية الثلاث يخلق تهديداً دائماً وخطيراً للأمن والسلم الإقليمي والدولي، في الوقت الذي يسعى فيه العالم إلى القضاء على بؤر التوتر، وأن تعم العدالة والسلام بقاع الأرض . وفقكم الله - أيها الأخوة - وسدد خطاكم .

وقد تلقى رئيس الإمارات رسالة من الأمين العام للاتحاد قال فيها:

تحية الحق والعروبة، وبعد . . .

قد شرفت وزملائي أعضاء المكتب الدائم باجتماعنا الطارئ بعمان ١٦/١٥ أكتوبر ١٩٩٢ بتلقى رسالة سموكم التي عبرتم فيها بأصدق الأحاسيس عن مشاعر الضمير العربي الحى الساعى إلى الحرية والاستقلال وتأكيد السيادة على كل الأرض العربية ومواجهة أية أخطار قائمة أو محتملة تنتقص من هذه السيادة، وقد تليت هذه الرسالة على الحاضرين وتقرر اعتبارها إحدى الوثائق الرسمية للاجتماع . إن اتحاد المحامين العرب ومن خلال مواقفه المبدئية وفي دورة اجتماعه الطارئة هذه ليؤكد من جديد وقوفه بكل حزم فى مواجهة مخططات التوسع والهيمنة والانتقاص من الأرض العربية، وسيظل المحامون العرب كعهدهم دائماً وبلا استثناء فداء لكل شبر أو ذرة رمل من الأرض العربية .

يشرفنى بهذه المناسبة أن أعرض لسموكم ما انتهت إليه دورة اجتماعنا الطارئة هذه والتي تضمنت بالبيان الختامى والقرارات والتوصيات تعبيراً كاملاً عن موقف المحامين العرب وإدانتهم الأطماع الإيرانية فى الجزر العربية (أبوموسى - طنب الصغرى - طنب الكبرى) مؤكداً حق الإمارات العربية المتحدة فى السيادة عليها حيث جاء فى نص البيان الختامى (وإذ يدرك المكتب الدائم، المخاطر والأطماع التى بدأت تكشف عنها سياسات دول الجوار تجاه حق الأقطار العربية فى السيادة على مياهها وأراضيها، وبوجه خاص الأطماع الإيرانية لابتلاع الجزر العربية الثلاث: أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، وإنكار حق الإمارات العربية المتحدة فى السيادة عليها . إن المكتب الدائم إذ يؤكد على عروبة الجزر الثلاث، وحق الإمارات فى السيادة عليها، فإنه يدعو الملوك



والرؤساء العرب إلى عقد مؤتمر لبحث المخاطر التي تهدد بتقسيم العراق، وقضية الجزر العربية الثلاث. كما نص القرار (الحادى عشر) على: (يؤكد المكتب الدائم على عروبة الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة عليها، ويدعو إيران إلى احترام تعهداتها، واحترام ومراعاة حسن الجوار، وتعزيز السلام والأمن فى منطقة الخليج العربى). الأخ الشيخ خالد . . إننا إذ نعتر بما ورد فى رسالتكم من غيرة وطنية وقومية، وروح وثابة للذل والتضحية فى سبيل الأمة العربية والدفاع عن أراضيها، نعبر لكم شخصيا ولشعب رأس الخيمة وأبناء الإمارات عن أمنياتنا بكل الأمن والخير والرخاء، وللأمة العربية كل العزة والمنعة والاستقرار. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام^(١)،

فاروق أبو عيسى

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

بتوجيهات من حاكم رأس الخيمة نظم مركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميرى برأس الخيمة عقد ندوته العلمية التاريخية الخامسة تحت عنوان: (جزر السلام)، بمشاركة نخبة من كبار المسؤولين فى المنظمات والمراكز العربية والدولية القانونية والتاريخية المتخصصة، وكذلك بمشاركة المعنيين بشؤون القانون والأحكام الدولية. وتركز موضوع هذه الندوة على قضية الجزر العربية المحتلة وما يحيط بها من أسانيد ووثائق تؤكد عروبتها وفق جميع المعطيات والقوانين والأعراف الدولية بطلان الادعاءات الإيرانية فيها. وتوضح بكل جلاء تبعية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) لدولة الإمارات العربية المتحدة.

قالت مصادر إماراتية مطلعة أنه لم يطرأ أى جديد على موضوع الحوار مع طهران حول الجزر الإماراتية الثلاث التى تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١. وأضافت هذه المصادر فى تعقيب لها على ما أوردته الوكالات الأجنبية نقلا عن وكالة الأنباء الإيرانية على لسان الدكتور على أكبر ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى بشأن استئناف الحوار حول الجزر والذى توقف منذ سبتمبر ١٩٩٢ بأنها لا تعلم شيئا عن وجود مباحثات غير مباشرة مع إيران. وأن الإمارات لم تكلف أحدا لتناول هذه المسألة. وأشارت المصادر إلى أن الإمارات أعلنت أكثر من مرة أنها تريد حوارا مباشرا بشأن الخلاف حول الجزر الثلاث.

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٣٤٩.



وهو ما أكدته رئيس دولة الإمارات في خطابه في العيد الوطني حين أعلن «استعداد الإمارات التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية في مايتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث». وأشارت المصادر إلى أن تصريح الدكتور ولاياتي كما تناقلته وكالات الأنباء يتحدث عن نزاع دائر بين البلدين حول جزيرة أبو موسى فقط في حين أن نقطة الخلاف الرئيسية التي سببت توقف الحوار بين البلدين هي رفض إيران بحث قضية احتلالها جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وهو الرفض الذي أدى إلى إلغاء وزير الدولة للشؤون الخارجية زيارة مقررة لطهران بعد أن رفضت إيران إصدار بيان يشير إلى أن المحادثات ستتناول قضية الجزر الثلاث. وقالت المصادر أن الإمارات تتعامل مع قضية الجزر وفق الثوابت التالية^(١).

- إنها تتمسك بالوسائل السلمية لإنهاء احتلال إيران للجزر الثلاث وفقا للأعراف والقوانين الدولية وتمشيا مع مبادئ حسن الجوار، وهي ترفض أيضا مبدأ استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل المنازعات بين الدول. وفي ضوء هذا المبدأ فإن اختيارات الإمارات في هذا المجال كلها اختيارات سلمية تبدأ بمحاولة إيجاد حل سلمى عن طريق الحوار المباشر وتنتهى بعرض الأمر على الأمم المتحدة، وغير ذلك من الهيئات الدولية المختصة بفض المنازعات. إن الإمارات تنشُد حلا قانونيا لموضوع الجزر يتم من خلاله الاستعانة بالوثائق القانونية والشواهد التاريخية التي تثبت حقوق السيادة على الجزر الثلاث. وعليه فإن دولة الإمارات ترفض حلا سياسيا قائما على محاولة الوصول إلى صيغ توفيقية تطل تداعيات أزمة الجزر الأخيرة لاجوهر الخلاف، أى تطل موضوع التصعيد الذى مارسه إيران في جزيرة أبو موسى ابتداء من طرد المدرسين والمواطنين الإماراتيين من الجزيرة في مايو عام ١٩٩٢ وانتهاء بقرار تعيين حاكم عسكري للجزيرة. وقالت المصادر أن جوهر الخلاف يشمل الجزر الثلاث لا جزيرة أبو موسى وحدها، كما أنه يشمل قضية السيادة على الجزر الثلاث لاموضوع الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد في جزيرة أبو موسى خلافا للمذكرة التفاهم الموقعة مع الإمارات في نوفمبر عام ١٩٧١^(٢).

١ - الشرق الأوسط ٩/١٢/١٩٩٣.

٢ - الشرق الأوسط ٩/١٢/١٩٩٣.



إن الإمارات ترفض من حيث المبدأ أى وساطة من مجلس التعاون أو عربية فى موضوع الجزر لأنها تعتبر ذلك تراجعاً عما تم الموافقة عليه فى الاجتماعات التى عقدت فى إطار مجلس التعاون أو فى إطار الجامعة العربية والتى أكدت بوضوح كامل الحقوق التاريخية والقانونية للإمارات فى الجزر، وتقول المصادر أن الإطار الوحيد المقبول لمسعى طرف ثالث هو سعى هذا الطرف لإقناع إيران بالتخلي عن رفضها مبدأ الحوار المباشر حول احتلالها للجزر الثلاث ومحاولة إقناعها بقبول مبدأ تحكيم القانون الدولى والشرعية الدولية فى النزاع القائم مع الإمارات حول الجزر. على صعيد آخر غادر أبوظبى فرانك وايزنر وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للشؤون السياسية بعد زيارة قصيرة للإمارات ضمن جولته الحالية فى المنطقة. وقالت مصادر مطلعة أن وايزنر بحث مع المسؤولين فى الإمارات عدداً من القضايا الإقليمية بما فى ذلك مسألة الجزر الثلاث التى تحتلها إيران. وقالت هذه المصادر أن الولايات المتحدة تؤيد من حيث المبدأ وجهة نظر الإمارات فى ضرورة إيجاد حل سلمى لهذه المشكلة عن طريق الحوار المباشر ووفق القوانين والشرعية الدولية. وكان من بين الذين التقاهم المسؤول الأمريكى خلال وجوده فى أبوظبى ولى عهد أبوظبى ورئيس هيئة الأركان ووزير الدولة للشؤون الخارجية الذى كان فى استقبال وايزنر فى المطار^(١).

أحقية الإمارات فى جزرها الثلاث

أجرت مجلة درع الوطن لقاء مع الشيخ خالد بن صقر ولى عهد ونائب حاكم رأس الخيمة حيث جاء فيها (٢):

يسر مجلة درع الوطن العسكرية أن تستضيف سموكم على صدر صفحاتها فى لقاء مع رجل اتخذ على عاتقه قضية أصبحت حديث الساعة فى مجتمعنا الإماراتى والعربى والعالمى. إنها قضية الدعوة إلى السلام والاحترام المتبادل ما بين الأطراف المتنازعة على الجزر المحتلة، ولوقفه الذى تبناه أصداء طيبة تركها على نفوس أبناء هذا الوطن الغالى، موقف يتشرف العالم بمصداقيته ويحرك الكلمات فى حناجر البشرية، وإنه واستبقا للحدث وتكريماً من سموه، سرنا أن نقلد صفحاتنا بكلمات من فيض

١ - الشرق الأوسط ٩/١٢/١٩٩٣.

٢ - درع الوطن - ديسمبر ١٩٩٣ - العدد رقم ٢٦٩.

الواقعة . وأصدقاء لبعض من الأسئلة التي دارت في ذاكرة أبنائنا وجيلنا الحاضر . يسعدني كثيراً أن ألتقي بكم بقراء هذه المجلة على صفحاتها المشرقة فهي من خير الوسائل الإعلامية لنشر الحقائق أمام شعبنا بصفة عامة وأمام قواتنا المسلحة بصفة خاصة فهي - ولا شك - درع الوطن وحامي حماه، في ظل قائدنا الأعلى رئيس الدولة وإخوانه أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات . ويسرني أن أدير معكم هذا الحوار لعله يوضح بعض الأمور التي قد لا تكون واضحة لدى بعض القراء، لم يكن اهتمامي بقضية جزر الإمارات الثلاث بدافع الشهامة العربية وحب الوطن والحرص على كل ذرة من ترابه فحسب، بل كان من ذلك حرص شديد على إحقاق الحق ووضع الأمور في موضعها الصحيح . فالوثائق التاريخية القديمة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الجزر الثلاث حكمها العرب منذ عام ١٧٥٠م على الأقل، وسكانها ينتمون إلى فروع القبائل المتواجدة على البر العربي المقابل من القواسم ولم يتغير هذا الوضع فيها حتى في أثناء فرض الحماية البريطانية، ولم تشهد هذه الجزر أية محاولة لتغيير هويتها سوى في العام الرابع من هذا القرن أي في سنة ١٩٠٤م حيث قام موظف بلجيكي في الجمارك الإيرانية بزيارة الجزر وأنزل أعلامها ورفع محلها العلم الشاهنشاهي، واحتج الممثل البريطاني في طهران واعتذرت الحكومة الإيرانية منكرة علمها بذلك أمرة حراس العلم بإنزاله والعودة به إلى بلدهم، وفي نفس اليوم عاد علم القواسم يرفرف فوق الجزر الثلاث، حتى عادوا لتنفيذ مخططهم القديم بمجرد أن أعلنت بريطانيا انسحاب قواتها من الخليج العربي (١).

فالجزر عربية، ترابها عربي، وهواؤها عربي، ومازال رفات الأجداد يرقد تحت هذا التراب . أما الموقع الجغرافي فإن جزيرة طنب الكبرى هي إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة وتقع قريباً من مدخل مضيق هرمز إلى الشمال من جزيرة أبو موسى، وتبعد عنها حوالي خمسين كيلو متر تقريباً . أما جزيرة طنب الصغرى فهي الأخرى تابعة لإمارة رأس الخيمة وتقع عند مضيق هرمز على بعد عشرة كيلومتر غرب جزيرة طنب الكبرى وتقدر مساحتها بحوالي (٢٠) كيلو متراً . أما جزيرة أبو موسى فهي إحدى الجزر التابعة لإمارة الشارقة وتحتل موقعا جغرافيا هاما في الخليج العربي وتقع على بعد (٩٤ ميلاً) من مدخل الخليج قبالة ساحل إمارة الشارقة وتبعد عن مدينة الشارقة بحوالي

(٤٥) ميلا تقريبا وتبعد عن الساحل الإيراني بحوالي (٥٠ ميلا) تقريبا . وبقليل من التأمل فى الموقع الجغرافى تتضح الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر مما يستدعى الحرص عليها والتمسك بها والسعى لاستعادتها حرصا على سلامة وأمن دول مجلس التعاون كلها لأنها كلها واقعة فى مدخل مضيق هرمز تقريبا .

هذا ، ولعلنا نذكر الندوة الدولية التى أقامها مركز الدراسات العربى الأوروبى فى باريس فى أوائل شهر نوفمبر واشترك فيها الكثير من أقطاب التاريخ والسياسة تحت عنوان «جزر الخليج العربى - أسباب النزاع ومتطلبات الحل» وقد أكدت هذه الندوة عروبة الجزر العربية بالخليج العربى وعودة ملكيتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث كانت فى أوائل القرن الثامن عشر تابعة تبعية كاملة لحكم القواسم على شواطئ الخليج العربى . وساقى الندوة من الأدلة والمواثيق ما يكفى للتدليل على ذلك ثم كانت التوصيات العشر التى أوصت بها الندوة عند اختتامها والتى نشرت فى الصحف وأذيعت بالراديو والتلفزيون وهى فى مجملتها لاتخرج عما نطالب به ، بل إنها تؤيد صراحة ماننادى به وماتدعو إليه الجامعة العربية من حق الإمارات العربية فى تلك الجزر ، وتدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى رعاية حسن الجوار والالتزام باحترام العهود والمواثيق التى أبرمتها مع الإمارات العربية وبضرورة إعادة هذه الجزر إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال سنة ١٩٧١م . وجدير بالذكر أن المشتركين فى هذه الندوة كانوا من دول مختلفة عربية وغير عربية مما يؤكد حيادها ورغبتها فى إقامة الحق والعدل^(١) .

س : سيدى خالد بن صقر الموقر ، تبنيك لقضية الاحتلال الإيراني لجزرنا الإماراتية نابع من شهامة عربية عرفت عنكم . ياخذوا لو توضحون الرؤيا المهمة لدى بعض الناس حول طبيعة الحياة التى تعم أرجاء الجزر الإماراتية حاليا ، وكيف يتم التواصل ما بين الوطن الأم وهذه الجزر فى الخليج العربى ؟

- تمتاز جزيرة طنب الكبرى بسطحها المنبسط وتوفر المياه العذبة والمراعى فيها وكان يسكنها حوالى سبعمائة شخص من العرب قبل احتلالها وكلهم ينحدرون من قبائل عربية ويعيشون على صيد الأسماك والاتجار فيها فى دبی والشارقة . أما طنب الصغرى فهى معجدة وغير مأهولة بالسكان لعدم توفر المياه العذبة فيها وأحيانا يؤمها سكان طنب الكبرى للصيد والاستفادة من طيورها البرية والبحرية . أما جزيرة أبو موسى فتمتاز



باعتماد مناخها صيفا ودفئها شتاء، حيث تهطل فيها الأمطار فتنبت الاعشاب والكلأ بكثرة ويقصدها أبناء الشارقة في فصل الربيع للصيد والقنص حيث تكثر فيها الغزلان والأرانب والحيوانات البرية الأخرى. وقد كان التواصل يتم بين الوطن الأم وبين هذه الجزر بصفة شبه مستمرة لأنهم هناك فروع من بعض القبائل والعائلات العربية التي تقيم في الشارقة ورأس الخيمة كما ذكرت لولا ما أحدثه الاحتلال الإيراني من فصل بين الفروع وأصولها.

س: الاجتياح الإيراني لجزرنا العربية جاء مفاجئا لأصحاب الحق، كيف يمكن لنا إثبات عروبتنا من الوقائع والوثائق التاريخية، وما مدى عدم صحة الإدعاءات الإيرانية؟ وما مدى صحة الإثباتات الإيرانية؟

- كانت الحكومة الإيرانية تترصد الوقت المناسب لاجتياح الجزر الثلاث ووجدت فرصتها عندما أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من منطقة الخليج العربي فانقضت على الجزر لتحقيق هدفها طالما سعى إليه حكامها السابقون فكان قد سبق لها محاولة ذلك عدة مرات أشهرها سنة ١٩٠٤م التي انتهت باعتذار إيران كما ذكرت. ثم في عام ١٩٦١م حيث احتجت بريطانيا على ذلك. أما إثبات عروبة هذه الجزر فهناك من الوثائق والمستندات الشيء الكثير في القديم والحديث، وقد أشرنا إلى حادثة البلجيكي الذي رفع عليها علم فارس وكيف اعتذرت طهران عن ذلك وأعادت الأمور إلى ما كانت عليه. وسوف أسرد لك بعض الوثائق الحديثة بعض الشيء لتري أنها عروبة الجزر واضحة لا تقبل المناقشة أو المجادلة:

١ - الوثيقة الأولى: رسالة بتاريخ ١٩١٢/٩/٢٨م من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير (بيرسي كوكس) موجه إلى شيخ الشارقة (وكانت رأس الخيمة مرتبطة بها) وكان آنذاك الشيخ صقر بن سلطان يطلب منه المقيم السماح بإقامة فنار في جزيرة طناب لهدى البواخر العابرة إلى الخليج العربي.

٢ - الوثيقة الثانية: رسالة أخرى بتاريخ أول أكتوبر ١٩١٢م وفيها يرشد شيخ الشارقة على المعتمد البريطاني بالموافقة على طلبه شريطة ألا يحدث أى تدخل في شئون الجزيرة، مهما كان مصدره.

٣ - الوثيقة الثالثة: رسالة كتبها المعتمد البريطاني نفسه إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة بتاريخ ١٤ رمضان ١٣٥٤هـ متضمنة النص صراحة على عبارة



«جزيرتكم طنّب» نصا وتحديدا، وقد تكررت هذه الإشارة الصريحة فى رسالة أخرى بتاريخ ٢١/٨/١٩٢٩م من المقيم والقنصل البريطانى العام فى بوشهر إلى حاكم رأس الخيمة مؤكدة على عبارة «جزيرتكم طنّب».

٤ - بل إن هناك رسالة أخرى من الوكالة الدولية البريطانية فى ساحل عمان المتصالح إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة بتاريخ ٣/٢/١٩٣٨م تطلب فيها منه الإذن للتفضل بالموافقة على زيارة أحد المهندسين لجزيرة طنّب وإخطار بمثلها بالجزيرة بهذه الموافقة.

٥ - ظلت أعلام القواسم مرفوعة على الجزر دائمة حتى الاحتلال الإيرانى سنة ١٩٧١م كما أن حاكم الشارقة كان يتقاضى الرسوم من جزيرة أبوموسى للغوص عن اللؤلؤ ورعى الماشية منذ عام ١٩٦٣م.

٦ - كانت جميع المرافق العامة بهذه الجزر تخضع لإدارة الإماراتين وتطبق جميع الأنظمة والقوانين والأعراف المطبقة بالإمارتين.

٧ - ثم إن سكان الجزر الثلاث كانوا يحملون جنسية الإماراتين.

٨ - إن جميع الامتيازات القانونية الممنوحة للشركات العالمية لاستخراج المواد المعدنية والنفطية من الجزر الثلاث موقعة من إمارتى رأس الخيمة والشارقة. فهل يحتاج الأمر بعد ذلك إلى مزيد من الأدلة أكثر وضوحا وصراحة من هذا الذى ذكرناه؟

س: ماهى العروض التى قدمتها إيران قديما وحديثا لحل المشكلة المطروحة أمامكم؟ وإلى أين وصلت؟ علما بأن حكومة الشارقة أبدت قبل الاتحاد استعدادها التام لقبول أى حل سلمى يكون رائده العدل والإنصاف، بيد أن إيران أثرت استخدام القوة؟

- الواقع أن حكومة إيران لم تعرض أية حلولا لهذا الموضوع سوى التهديدات المتتابة التى كان يطلقها قادتها السابقون حول ما أسموه (باسترجاع الحقوق التاريخية لإيران فى الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى) حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوة العسكرية. ومنذ أن أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من المنطقة بدأت تشدد حدة التهديدات. . حتى إذا قرب موعد الإنسحاب وقيل إنقائه بفترة قصيرة كانت هناك عروض قدمتها إيران للحكومة رأس الخيمة بخصوص جزيرتى طنّب الكبرى والصغرى والحكومة الشارقة بخصوص جزيرة أبوموسى. وتم الاتفاق مع حكومة الشارقة فيما يتصل بجزيرة أبوموسى، ولكن حكومة رأس الخيمة رفضت تلك العروض.



س: طالعنا بعض عناوين الصحف المحلية أن إيران لا تريد الانسحاب من الجزر(من تصريح الشيخ حمدان بن زايد) فما هي الاجراءات المستقبلية التى ستتخذونها بهذا الشأن؟ ومامدى تصعيد هذه الإجراءات؟

- من الواضح فيما سبق أن كل هذه المحاولات والمناقشات كانت قبيل قيام دولة الاتحاد بقليل وكانت تتم عن طريق طرف ثالث. أما بعد قيام الاتحاد فإن المسألة لم تعد تعنى رأس الخيمة وحدها أو الشارقة وحدها بل أصبحت من مسؤوليات دولة الإمارات العربية المتحدة، بل إنها بعد قيام مجلس التعاون صارت مشكلة خليجية يهتم بها المجلس لجميع دوله وتتم الاتصالات والمباحثات بالطرق الدبلوماسية المتعارف عليها. وما لاشك فيه أن وزارة الخارجية سوف تتخذ الاجراءات المناسبة فى مثل هذه الظروف بتوجيه رئيس الدولة وإخوانه والحكام وبدعم أخوى من دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية ومن الجامعة العربية من جهة أخرى ثم باللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. هذا، وقد تضمن البيان الختامى لاجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون الأخير استنكارا شديدا لاحتلال جزر دولة الإمارات، وطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإنهاء هذا الاحتلال. كما أكد تضامنه التام وتأييده المطلق استنادا للشرعية الدولية وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعى.

س: ما أثر التغييرات الاقتصادية على رأس الخيمة والشارقة من جراء الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية. وهل تأثرت حركة الملاحة إقليميا ودوليا؟

- لاشك أن احتلال الجزر كان له تأثيراته السلبية على النواحي الاقتصادية ولا أقول بالنسبة لإمارة رأس الخيمة وإمارة الشارقة فحسب بل بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة، فقد حرمت من استغلال الثروات الطبيعية التى كان من الممكن أن تعود عليها بالمزيد من الخير لصالح أبنائها. ومن المؤكد أن حركة الملاحة قد تأثرت كثيرا بوجود القوات الإيرانية فى الجزر، ومايتبع ذلك من إجراءات يقوم بها المحتلون لتأكيد سيطرتهم وإحكام قبضتهم.

س: نفاخر إيران بأنها جمهورية إسلامية. والإسلام يدعو للتسامح ونبذ العدوان ومع هذا وقع منها اعتداء صارخ على حقوق الغير دون وجه حق باحتلالها للجزر، فكيف تفسرون سموكم ذلك؟



- تم احتلال الجزر فى عهد الشاة أو حكومة الامبراطورية الشاهنشاهية التى نسبت
أن ديننا الحنيف ضد عدوان الجار على جاره لأنه يحترم الملكية الفردية كل الاحترام . فما
بالك بملكية الدول المتجاورة؟

وحين صار زمام الأمور فى يد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد سقوط عرش
الشاه كان الأمل كبيرا فى أن يعود الحق إلى أهله تصحيحا لأوضاع خاطئة إلا أن
الأحداث جاءت باتجاه مغاير الآمال .

س: هل اتخذت الدولة إجراءات أمنية بالنسبة لبقية جزرنا المنتشرة حول الدولة
لتفادى احتمال بادر مثل الذى حدث؟

من المؤكد أن دولتنا الرشيدة بقيادة رئيس الدولة وإخوانه حكام الإمارات يذبلون
كل جهدهم فى سبيل تأمين جميع الجزر حولها، وتعمل على حماية حدودها . ويدهى
أن تكون الدولة «ولها والحمد لله كل مقومات الدولة الحديثة» حريصة أشد الحرص على
التخطيط المحكم لحماية حدودها والدفاع عن كل ذرة من ترابها بجيشها الحديث المجهز
بأحدث الأسلحة والمعدات ليكون الدرع الحصين لهذا الوطن العزيز . ونحن لسنا وحدنا
فى الميدان بل معنا دول مجلس التعاون كلها والاجتماعات مستمرة بين وزراء دفاعها
للعمل على تطوير وسائل الدفاع وحماية الحقوق . كما أن معنا جميع الدول العربية
ممثلين فى الجامعة العربية التى لاتألو جهدا لعمل كل ما من شأنه أن يحمى كل أرض
عربية من أى عدوان أو اغتصاب، وقبل كل هذا فإن معنا الحق الذى لا يغلب والعدل
الذى هو قانون السماء والإيمان الراسخ الذى لاتزعزعه الأيام .

س: ماهى المشاورات التى تم اتخاذها من قبل سموكم للوصول إلى حلول
جذرية للمشكلة المطروحة؟

- قلت لك، أن المسألة لم تعد تخص إمارة دون أخرى ولكنها قضية تهتم بها
أجهزة الدولة كلها وتبذل جهودها الدبلوماسية المخلصة للوصول إلى حل جذرى لهذه
المشكلة أساسه الاتفاق المسبق والالتزام بالحق والعدل والاعتراف بالوثائق الثابتة فى جميع
المراجع .

س: يلعب الإعلام الدولى الدور البارز فى إبراز القضايا المطروحة على مجلس
الأمن .. إلى أى مدى وصل مستوى اعلامنا لابرار مثل هذه القضايا المطروحة من
وجهة نظر سموكم؟



- لاشك أن الإعلام أدى دورا مناسباً لإبراز الحق الواضح للدولة في هذه الجزر سواء أكان إعلامنا المحلي أو بعض أجهزة الاعلام في الدول العربية الشقيقة. والواقع أن القضية في حد ذاتها تعتبر إعلاماً كبيراً عن نفسها وقد أدركها الجميع وتعاطفوا معها سواء في ذلك الأخوة المواطنون في داخل الدولة أو الأشقاء العرب والأصدقاء الأجانب في خارج الدولة. وبعد اهتمام رئيس الدولة شخصياً بهذه القضية الوطنية وحديثه عنها وإصراره على المطالبة بحق الدولة إحقاقاً للحق وتنفيذاً للعدالة والشرعية الدولية. لا أظن أن القضية بعد ذلك تبقى في حاجة إلى مزيد من الإعلام.. الداخلي أو الخارجي.

س: أثبتت الأحداث أن مثل هذه الأزمات والادعاءات تكون دائماً مصدر تهديد خطير للأمن والسلم الدوليين ومن أقرب وأوضح الأمثلة «حرب الخليج الأولى» كما وأن الادعاءات العراقية في الكويت أدت إلى اجتياح العراق للكويت واحتلالها وماترتب على ذلك من نتائج كان من أبرزها اندلاع حرب دولية في الخليج العربي «حرب الخليج الثانية» وعلى هذا الأساس يكون من الضروري وضع مسألة الاحتلال الإيراني في الجزر العربية في إطارها القانوني الصحيح من حيث بيان موقف القانون الدولي من التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة.. فما هي الوسيلة المشروعة لتحقيق أهداف الدولة ومظاهر سيادتها على الجزر، وما هي الأداة لإحداث التغيرات الإقليمية عليها؟

- فيما سبق حديث واضح عن الوسائل المشروعة التي سلكتها الدولة لتحقيق أهدافها ومظاهر سيادتها على الجزر. وخير أداة لذلك - كما قلت - الوسائل السلمية بما فيها المفاوضات المباشرة وعبر الوسطاء والأصدقاء ثم اللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ورفع الموضوع بكامله إلى محكمة العدل الدولية على أن يكون هناك إلزام للمعتدى بالرجوع عن عدوانه إحقاقاً للعدالة والشرعية الدولية التي كثر الحديث عنها هذه الأيام.

س: هل سبق أن طرحت قضية الجزر على محكمة لاهاي الدولية؟

- عقب انهيار المفاوضات التي جرت في أبوظبي أعلنت الإمارات العربية عبر بيان رسمي أنها ستلجأ إلى كافة الوسائل السلمية المتاحة، لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث ومن ضمنها إحالة النزاع إلى الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار ومن خلال خطاب وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين طالب بإحقاق



الحق والعدل وإعادة الجزر. وخلال وجود معالي وزير الخارجية في نيويورك اجتمع بنظرائه العرب وأطلعهم على تطورات الوضع في الجزر وأبدى الوزراء العرب تأييدهم لمسعى الإمارات في عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. كما عقد معالي الوزير اجتماعات مع رئيس الجمعية العامة ومع أمينها العام الدكتور بطرس غالي لنفس الغرض. كذلك عقد مندوب الإمارات الدائم لدى الأمم المتحدة اجتماعات مع رئيس مجلس الأمن السفير الفرنسي ومع سفير الولايات المتحدة الأمريكية، وطلب من رئيس مجلس الأمن إبلاغ المجلس أن حكومته ستتقدم إلى المجلس بطلب لإصدار قرار حول قضية الجزر.

وعلم أن رئيس مجلس الأمن الدولي قام بإطلاع الاعضاء على موقف الإمارات العربية، أما المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسية فقد أكد أن فرنسا باعتبارها رئيسة الدورة في ذلك الوقت على استعداد لإجراء اتصالات ومناقشات غير رسمية لحل النزاع بين إيران والإمارات حول موضوع الجزر.

س: أكد رئيس الدولة أن الوسيلة المثلى للوصول إلى تأكيد حق الدولة في الجزر يكون عن طريق تقديم الأدلة والمستندات القانونية ومن خلال الحوار المشترك والاتفاق المتبادل، وأعرب عن أمله في أن تحل المشكلة بالتفاهم والحوار الذي يقوم على المنطق ويستند إلى روابط الأخوة والعقيدة المشتركة. كيف يمكن تحقيق ذلك من وجهة نظر سموكم؟

- لاشك أن رئيس الدولة يحرص أشد الحرص على سلامة أراضي الدولة واستعادة حقها المغتصب ونحن قوم مسالمون نسعى إلى الحصول على حقوقنا بالحوار والتفاهم والمنطق والأساليب القانونية والوثائق التاريخية التي تؤكد هذا الحق وتدعمه. وفي رأيي أننا سوف نستمر في طرق أبواب السلام والتفاهم وما دمنا أصحاب حق مؤمنين به أشد الإيمان فلا بد أن يأتي يوم قريب أو بعيد نستعيد حقوقنا ونسترد كامل تراب أرضنا المقدس. ولعلك تذكر القول المأثور «لن يضيع حق وراءه مطالب»^(١).



أربعة وعشرون عاما من الاحتلال الإيراني للجزر العربية

تودع الإمارات العربية عام ١٩٩٣ وقد أصبحت قضية جزرها الثلاث طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التى احتلتها إيران منذ عام ١٩٧١ ، قاسما مشتركا لكل الأنشطة السياسية التى قامت بها أو شاركت فيها . ومع أن عام ١٩٩٣ لم يشهد تطورات دراماتيكية منذ أن توقفت المفاوضات بين البلدين فى سبتمبر من عام ١٩٩٢ ، فإن الأحداث مالت باتجاه التصعيد السياسى دون أن يلوح فى الأفق ما يوحى بتبدل أى عنصر من العناصر المشكلة لمسار الأزمة . وقد أخذ منحى التصعيد عدة اتجاهات يمكن اجمالها فى ما يلى :

أولا : إلغاء وزير الدولة للشؤون الخارجية زيارة مقررة له لتهران بسبب رفض إيران إصدار بيان حول أهداف الزيارة وغاياتها . وقد لوحظ أن بيان إلغاء تلك الزيارة كان مسببا ومسهبا . وهو أمر يتنافى مع أسلوب الاعتدال والهدوء الذى تحرص الإمارات دائما عليه فى معالجة القضايا التى تتصل بعلاقاتها بالدول الأخرى . والواقع أن بيان الإلغاء المشار إليه جاء بمثابة استدراك لإثارة مبادرة إماراتية لحل أزمة الجزر بدأت فى مارس على هامش اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية فى باكستان ، وحيث التقى الشيخ حمدان بن زايد بوزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولاياتى ، وفى ذلك اللقاء بدا أن الإمارات مستعدة لإبعاد قضية الجزر عن الأضواء الإعلامية وحصر المشكلة ضمن الحوار الثنائى . وترجمة لهذه المبادرة فقد أوردت الإمارات إشارة مقتضبة لموضوع الجزر فى خطابها أمام المؤتمر الإسلامى ، كما أنها وجهت دعوة لوزير الخارجية الإيرانية لزيارة أبوظبى وهى الزيارة التى تمت فى مايو ١٩٩٣ وانتهت ببيان مخفف عن موضوع الجزر اكتفى بوصفها «الموضوعات العالقة بين البلدين» دون أن يسميها^(١) .

وكانت الإمارات تأمل من وراء تخفيف لهجتها تشجيع إيران على بحث مشكلة الجزر وديا ، إلا أنها فوجئت خلال فترة الإعداد لزيارة الشيخ حمدان بن زايد لتهران أن الحكومة الإيرانية متمسكة بموقفها الرافض للتطرق إلى موضوع السيادة على جزيرتى طناب الكبرى والصغرى ، ومصرة على أن يظل موضوع الحوار محصورا فى بحث الوضع فى جزيرة أبوموسى لا من الزاوية السياسية بل من زاوية الترتيبات الإدارية



وتداعيات مشكلة طرد المدرسين من مدارس الإمارات في الجزيرة ومنع المواطنين الإماراتيين من العودة إلى بيوتهم فيها. إزاء ذلك شعرت الإمارات أن مبادرتها على هامش اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية وكذلك قبولها بإغفال ذكر الجزر بشكل صريح في البيان الختامي عن زيارة ولاياتي لأبوظبي لم تؤت ثمارها، واستغلت من جانب إيران للتقليل من أهمية المشكلة وللتأثير على التأييد الذي استقطبته الإمارات لموقفها منذ أن قامت بطرح موضوع الجزر بشكل علني في مايو من عام ١٩٩١ إثر طرد المدرسين الإماراتيين من جزيرة أبو موسى. ولذلك فإن الإمارات حرصت في بيانها الذي أعلنت فيه إلغاء زيارة الشيخ حمدان لتهران أن يكون البيان مسهبا ومسببا وأن يعيد الأمور إلى ماكانت عليه قبل المبادرة الإماراتية. ولا يبدو في الأفق أن زيارة الشيخ حمدان يمكن أن تتم في المدى المنظور، خاصة أن الزيارة ألغيت ولم تؤجل.

ثانيا: الشكل الثاني من أشكال التصعيد ما أقدمت عليه إيران من خطوات عملية، ومن ذلك قيامها في شهر نوفمبر بتعيين حاكم عسكري لجزيرة أبو موسى، وإقرار ميزانية لمشروعات يتم تنفيذها في الجزيرة. وهذا معناه من الناحية العملية حسم موضوع السيادة على الجزيرة من جانب واحد وجعلها جزءا من إيران تخضع لميزانياتها وإدارتها. ومع أن الإمارات لم تفاجأ بالخطوة الإيرانية الجديدة، واعتبرتها جزءا من ممارسات القوة المحتلة التي لم تنقطع منذ إقدامها على احتلال الجزر في ديسمبر من عام ١٩٧١م، فإن بعض المراقبين اعتبروا تلك الخطوة بمثابة إغلاق إيراني لبوابة الحوار.

ثالثا: التطور الذي شهدته قضية الجزر فهو تزايد حجم التأييد لموقف الإمارات في المحافل الإقليمية والدولية. فبخلاف البيانات المتتالية التي أصدرتها دول مجلس التعاون في الاجتماعات الدورية على اختلاف مستوياتها بدءا من القمة الرابعة عشرة في الرياض وانتهاء بالاجتماعات الوزارية النوعية، فإن الدول العربية أعربت هي الأخرى عن مواقف مماثلة، كما أن كثيرا من الدول الغربية ودول العالم الثالث أيدت نهج الإمارات الرامي إلى حل قضية الجزر بالطرق السلمية وعبر الحوار المباشر، وهذا التأييد مهم من الناحية السياسية إذ يعني أن الدول الغربية تعترف بأن قضية الجزر الثلاث وليس جزيرة أبو موسى فقط هي موضوع الخلاف بين الإمارات وإيران. وهو مهم أيضا لأنه قد يعني في مرحلة قادمة تأييد عرض النزاع على المحافل الدولية الذي يمثل أحد الوسائل



السلمية التى تسعى الإمارات عن طريقها إلى حل مشكلة الجزر . والتأييد الدولى للحل السلمى لقضية الجزر مهم كذلك لأنه يعزل الموقف الإيرانى على الساحة الدولية، ويبين أن إيران هى التى ترفض مبدأ الحل السلمى وترفض مبدأ الحوار وبالتالي يفند المزاعم الإيرانية القائلة بأن الإمارات هى مخلب قط وتحاول إثارة موضوع الجزر فى محاولة لتهيئة المناخ للإقدام على عدوان غربى على إيران^(١).

فى ضوء هذه التطورات التى شهدتها قضية الجزر ماذا يحمل العام الجديد من معطيات؟

فى الجانب الإيرانى هناك قدر كبير من المناورة التى لا يستطيع أحد معها أن يتبين المواقف الحقيقية والنهائية التى تتخذها إيران من المفاوضات حول حل مسألة الجزر سلميا فهناك تصريحات متناقضة من حين لآخر، وهناك ممارسات على الأرض تناقض ما يطرحه بعض المسؤولين الإيرانيين فى هذه المناسبة أو تلك . والانطباع العام أن إيران تراهن على الوقت بهدف تقليص الاهتمام الدولى بقضية الجزر إلى أبعد حد وصولا إلى منع إثارة هذا الموضوع فى المحافل الدولية . وهى فى سبيل ذلك تنتهج عدة أساليب، فعلى الصعيد الإقليمى تحاول الإحياء بإشارات مختلفة استعدادها لإستئناف حوارها مع الإمارات، ويدلى المسؤولون الإيرانيون بما يشير إلى وجود وساطات إقليمية بعضها من مجلس التعاون من أجل إستئناف الحوار، وكانت الإمارات هى التى ترفض الحوار أو كأن المشكلة هى فى ترتيب اللقاءات لا فى ما يبحث فيها من موضوعات . وآخر ما تم فى هذا الاتجاه التصريحات التى أدلى بها على أكبر ولاياتى لوكالة الأنباء الإيرانية فى السابع من ديسمبر الماضى والتى قال فيها «أن هناك مفاوضات غير مباشرة لاستئناف الحوار مع الإمارات» . وقد أوحى هذا التصريح بوجود وساطة من مجلس التعاون بين البلدين، خاصة أن هذا التصريح تزامن مع زيارة قام بها وزير الخارجية القطرى لطهران بعد أن قام من قبل بزيارة للإمارات . ورغم رفض الإمارات ونفيها لوجود وساطة عربية أو من مجلس التعاون مع إيران فإن إيران لم تتوقف عن إطلاق التصريحات التى تحاول الإحياء بوجود وساطات أو انفراجات أو تراجعات فى الوقت الذى لاتزال متمسكة بموقفها الرافض لإدراج موضوع جزيرتى طنب الكبرى والصغرى كعناصر فى الخلاف أو

إدراج موضوع السيادة على جزيرة أبو موسى باعتباره عنصرا يستلزم الحسم بحيث لا يظل الخلاف محصورا فى الترتيبات الإدارية فى هذه الجزيرة^(١).

أما الأسلوب الثانى الذى تنتهجه إيران فهو محاولة استغلال المصالح الاقتصادية التى تربطها مع بعض الدول الغربية فى التأثير على مواقف هذه الدول من قضية الجزر. ولا يخفى المسؤولون الإماراتيون أن بعض الدول الغربية تتردد فى اتخاذ مواقف واضحة إزاء قضية الجزر وذلك بسبب بعض المصالح القائمة أو المتوقعة لها فى إيران. لكن فى المقابل فإن الإمارات تنظر إلى هذه الدول من نفس الزاوية، إذ أن ثمة مصالح عديدة تربطها بدولة الإمارات خصوصا ودول مجلس التعاون والدول العربية عموما. مما يجعل تلك الدول مضطرة لأن تحسب حسابا لهذه المصالح إذا ما كان عليها أن تحسم وأن توضح مواقفها إزاء قضية الجزر. ولذلك فإن دولة الإمارات تحرص على سد كل الثغرات التى تؤثر على حجم التأييد العربى لموقفها وتبنى استراتيجيتها فى موضوع الجزر على أساس انتمائها العربى وعلى أساس الشرعية الدولية التى تحتل الآن مكانة متزايدة فى العلاقات بين الدول. فى ضوء ذلك فإن الإمارات تتحرك خلال العام الجديد وفق مجموعة من الثوابت هى^(٢):

١ - أنها تلتزم بالوسائل السلمية لإنهاء احتلال إيران للجزر الثلاث وفقا للأعراف والقوانين الدولية وتماشيا مع مبادئ حسن الجوار وهى ترفض أيضا مبدأ استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل المنازعات بين الدول. وفى ضوء هذا المبدأ فإن اختيارات الإمارات فى هذا المجال كلها اختيارات سلمية تبدأ بمحاولة إيجاد حل سلمى عن طريق الحوار المباشر، وتنتهى بعرض الأمر على الأمم المتحدة وغير ذلك من الهيئات الدولية المختصة بفض المنازعات.

٢ - إن الإمارات تشدد حلا قانونيا لموضوع الجزر يتم من خلاله الاستعانة بالوثائق القانونية والشواهد التاريخية التى تثبت حقوق السيادة على الجزر الثلاث، وعليه فإن الإمارات ترفض حلا سياسيا قائما على محاولة الوصول إلى صيغ توفيقية تطل تداعيات أزمة الجزر الأخيرة لا جوهر الخلاف أى تطل موضوع التصعيد الذى مارسته

١ - الشرق الأوسط - ١/١/١٩٩٤.

٢ - الشرق الأوسط ١/١/١٩٩٤ م.

إيران فى جزيرة أبوموسى ابتداء من طرد المدرسين والمواطنين الإماراتيين من الجزيرة فى مايو من العام الماضى وانتهاء بقرار تعيين حاكم عسكرى للجزيرة مؤخرًا. فالخلاف يشمل الجزر الثلاث لا جزيرة أبوموسى وحدها، كما أنه يشمل قضية السيادة على الجزر الثلاث لا موضوع الإجراءات التى اتخذتها إيران من جانب واحد فى جزيرة أبوموسى خلافًا لمذكرة التفاهم الموقعة مع الإمارات فى نوفمبر عام ١٩٧١.

٣ - إن الإمارات ترفض أى وساطة عربية فى موضوع الجزر، لأن من شأن هذه الوساطة تفتيت التأييد العربى لموقف الإمارات وهو التأييد الذى عبرت عنه الدول الخليجية والعربية فى أكثر من مناسبة وبأكثر من صورة. فالقبول بالوساطة العربية معناه وضع الحقوق الإماراتية فى مستوى المزاعم الإيرانية مع ما يؤدبه ذلك من تميع وتسطيح لتلك الحقوق؟

٤ - إن الإطار الوحيد المقبول لمساعى طرف ثالث فى النزاع هو السعى لإقناع إيران بالتخلى عن رفضها الحوار المباشر وإقناعها بمبدأ تحكيم القانون الدولى والشرعية الدولية فى النزاع القائم بين البلدين. ضمن هذه الثوابت تبدأ الإمارات عامها الرابع والعشرين من عمر الأزمة التى فجرها شاه إيران عام ١٩٧١ باحتلاله للجزر الثلاث وتبدأ عامها الثالث فى جهودها السلمية من أجل وضع قضية الجزر ضمن اهتمامات الرأى العام العربى والدولى وصولاً بهذا الاهتمام إلى غايته وهو إقرار حقوقها التاريخية والقانونية فى جزرها المحتلة^(١).

أكدت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى تمسك الإمارات بسيادتها الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التى احتلتها إيران عام ١٩٧١، وأنها ستتبع جميع الوسائل الدبلوماسية لاستعادة سيادتها على الجزر. وقالت مصادر فى أبوظبى أن تصريحات وزير خارجية الإمارات فى القاهرة فى شأن قضية الجزر تعكس الموقف الرسمى لدولة الإمارات الذى يؤكد عزمها على رفع هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية إذا باءت محاولات التسوية بالفشل. ومنذ تفجر الخلاف بين البلدين فى أبريل عام ١٩٩٢ بعد إلغاء إيران من جانب واحد اتفاقاً مع الإمارات فى شأن السيادة المشتركة على جزيرة أبوموسى، تؤكد الإمارات موقفها «الثابت» الذى يقوم على الدعوة



إلى الحوار المباشر لتسوية الخلاف سلمياً على الجزر الثلاث. وأكد هذا الموقف بوضوح الشيخ زايد في حديثه مع «الحياة» الأسبوع الماضي عندما قال أن الإمارات ستلجأ إلى محكمة العدل الدولية إذا استنفدت جميع الفرص والجهود للوصول إلى تسوية سلمية مع إيران. ويقول الشيخ زايد أن الإمارات لم تسمع من إيران حتى الآن شيئاً جديداً وأن مانسمعه منها بعيد عما نفكر فيه. وتساءل: كيف نتفاوض مع من يستولى على حق من الحقوق ويدعى أنه ملك سابق له ويؤكد أن على كل من الطرفين تقديم البراهين على ملكيته للجزر إلى التحكيم. وقال «عندى براهين على حقي فيها، وعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم. فإن كانت أقوى فلهم الحق وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا»^(١).

غير أن الموقف الإيراني يتسم بالتذبذب والانقسام حول مسألة الجزر مما يعكس «انقسامات واضحة» داخل القيادة الإيرانية. وبدا هذا الانقسام واضحاً من خلال التصريحات المتضاربة التي عكسها عدد من الوزراء في حكومة طهران والقيادات الإيرانية الأخرى. وكان علي أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران اعترف في تصريحات لمجلة «الوسط» بالنزاع مع الإمارات على الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى. وجدد دعوة إلى وزير خارجية الإمارات للبحث في هذا الخلاف. واعتبرت أبوظبى في حينه أن تصريحات ولاياتي تشكل موقفاً متقدماً من طهران لكنه غير كاف لأنه كان فقط عبر الوسائل الإعلامية. ولم تتلق أبوظبى أى موقف رسمى من إيران بذلك. ويعتبر موقف ولاياتي مغايراً لموقف سياسة إيرانيين آخرين من أبرهم محمد علي بشارتى الذى قال عبر وسائل الإعلام أيضاً أن الخلاف مع الإمارات «بسيط» ويمكن حله بالحوار والتفاهم بالنسبة إلى وضع جزيرة أبوموسى. وأغفل ذكر الجزيرتين الأخرتين طناب الكبرى وطناب الصغرى. وتعتبر المصادر فى أبوظبى أن أجهزة الإعلام الإيرانية تقود حملة «تضليلية» فى شأن الخلاف الإماراتى - الإيرانية على الجزر الثلاث، وتعكس فى شكل واضح التناقض السياسى داخل طهران. وأوضحت أن إطلاق الأحكام من الإذاعة الإيرانية على تصريحات وزير الخارجية الإيرانية التى تدعو إلى «الحوار» وعدم استنفاد الفرص لاستجابة إيران بدعوات الحوار المتكررة من جانب الإمارات ووصفها بأنها «لامسؤولة» لاتخدم توفير أجواء ايجابية تساعد على بدء حوار مباشر بين البلدين لتسوية الخلاف على الجزر سلمياً. ويلاحظ أن الحملات الإعلامية



الإيرانية على الإمارات تثور في أعقاب حصول الإمارات على تأييد خليجي أو عربي ودولي لموقفها من قضية الجزر. وتأتى حملة الإذاعة الإيرانية على تصريحات وزير الخارجية الإماراتي ووصفها بأنها «لامسؤولة وتثير مجددا الشكوك في حسن نية الإمارات في علاقاتها مع إيران» عقب التأييد والدعم الواضحين للذين أعلنهما مجلس جامعة الدول العربية لدولة الإمارات في شأن استعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. وتعكس تصريحات الإذاعة الإيرانية حسب المراقبين انقسامًا وتخبطًا في الموقف الإيراني من قضية الجزر لا يسمحان ببلورة موقف جدى يقود إلى الحوار مع طهران في الوقت الراهن للوصول إلى تسوية سلمية لأزمة الجزر^(١).

صرح العقيد الركن بحرى عبدالرحمن شلواح مدير عام حرس الحدود والسواحل الإماراتية بأن رجال حرس الحدود تمكنوا بالتعاون مع الإدارات المختلفة بوزارة الداخلية من القبض على ١٩٥٩ متسللا إيرانيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالى. وأشاد فى هذا الصدد بالتعاون الوثيق القائم بين الدولة وسلطنة عمان الشقيقة فى مجال مكافحة التسلل من حيث تبادل المعلومات الخاصة بتحركات المتسللين وأماكن نزولهم وقال: أنه سيتم تطوير أساليب الاتصالات بين وحدات حرس الحدود والسواحل فى البلدين ومراكز الحدود لتبادل المعلومات الخاصة بالتسلل فى حينها. وذكر مدير عام حرس الحدود والسواحل الإماراتية بأنه تم استكمال الاستعدادات الخاصة بتطبيق قرار الفريق الركن الدكتور محمد سعيد البادى وزير الداخلية بشأن تنظيم ووضع الضوابط لدخول وخروج السفن والطرادات إلى موانئ الدولة البحرية مشيراً إلى أن تطبيق القرار يبدأ فى الأول من يوليو المقبل. ويقضى القرار بعدم السماح بدخول السفن والطرادات واللنشات وغيرها من الوسائل البحرية إلى المياه الإقليمية للدولة ما لم تتوفر لديها الوثائق الثبوتية المطلوبة والمتعارف عليها دولياً، كما يحظر القرار انتظار وسائل النقل البحرى فى الموانئ لأكثر من ٧٢ ساعة للطرادات ولأكثر من ٢١ يوماً للنشات الخشبية. وقال أنه سيتم مراقبة الموانئ الصغيرة حتى لاتستغل من قبل الطرادات غير الملتزمة بتعليمات الوزارة^(٢).

١ - الحياة - ٣٠/٣/١٩٩٤م.

٢ - الراى العام - ٢٠/٦/١٩٩٤م.



الإمارات تؤكد حقها في الجزر العربية

في رد غير مباشر على تصريحات رسمية إيرانية متشنجة حول قضية الجزر العربية الثلاث، صرح وزير الدولة للشؤون الخارجية في حديث أدلى به لمجلة «الوسط» التي تصدر في لندن في عددها الصادر يوم ١٩٩٤/٦/٢٧ مؤكدا موقف الإمارات الثابت من قضية الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران والداعي إلى الحوار واحترام حقوق الآخرين أو اللجوء إلى مجلس الأمن وإلى محكمة العدل الدولية من أجل حل هذه القضية، وأشار إلى أن الإمارات مثلها مثل باقي دول مجلس التعاون، ترغب في إقامة علاقات حسن جوار متبادلة مع الجارة المسلمة الكبيرة، لكنها لا تقبل بالتهديدات والاحتلال، مؤكدا أن الإمارات لا يمكن أن تتخلى عن شبر واحد من أراضيها المحتلة وأن القضية ستبقى حجرة عثرة في وجه أى علاقات طبيعية مع إيران. وأضاف: إنه إذا كانت لدى الإيرانيين الوثائق التاريخية التي تثبت ملكيتهم للجزر الثلاث فليحملوها إلى المحكمة الدولية، ونحن سنحمل وثائقنا ونقبل بأى حكم تصدره المحكمة لنا أو علينا، وعليهم أن يقبلوا أولا بالتوجه إلى المحكمة، وإن رفضهم التحكيم يعنى أنهم لا يملكون حق السيادة على الجزر^(١).

أكدت الإمارات العربية إيمانها بأن معالجة قضايا صنع وصيانة السلم والأمن في القطاعين الإقليمي والدولي في إطار الدبلوماسية الوقائية. يجب أن تراعى فيها الخصوصيات التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدول. بهدف الاسهام في التوصل إلى حلول مشتركة للنزاعات والصراعات السائدة استناداً إلى الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة. كما أكدت أنها تعمل مع شقيقاتها في دول مجلس التعاون في إطار من التآزر والتلاحم، لتحديد سياساتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، استنادا إلى الحقائق الجغرافية والسياسية والاقتصادية القائمة. ووفقا لمصالحها القومية، من منطلق انتمائها العربى والإسلامى، ولذلك فقد أعلنت استعدادها التام لإجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام ١٩٧١ للجزر الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى» التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة لإنهاء احتلالها^(٢).

١ - الخليج - الإمارات ١٩٩٤/٦/٢٨ العدد ٥٥٢٣.

٢ - رأى العام - ١٩٩٤/٩/١٩ م.



وأكدت أيضا التمسك بالحقوق التاريخية المشروعة على كافة أراضيها وحرصها على اتخاذ الوسائل السلمية سبيلا لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، والتزامها بسياسة التعايش السلمى وحسن الجوار والتعاون الدولى. جاء ذلك فى ورقة العمل التى تقدم بها وفد المجلس الوطنى الاتحادى فى اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى الثانى والتسعين فى كوينهاجن وألقاها أمام المؤتمر رئيس المجلس الوطنى الاتحادى ورئيس وفد الدولة إلى المؤتمر، حول موضوع «الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى العالم». وبالنسبة للحصار المفروض على الجماهيرية العربية الليبية. طالبت برفعه نظرا لما له من أثر سلبى على حياة الشعب الليبى^(١).

لاقت التصريحات الإيرانية عن قيام محطات التلفزيون الإماراتية بعرض ما وصفته بـ «المسيرات العسكرية وإذاعة خطب لقادة الإمارات عن الاستعداد العسكرى» استهجانا مختلف الأوساط فى الإمارات. وذكرت هذه الأوساط أنه على الرغم من أن بعض المسؤولين الإيرانيين «درجوا من حين لآخر على التصريحات الغربية فإنهم لم يتصوروا أن يصل الأمر إلى حد اختلاق قصص مثل هذه». وقالت تلك الأوساط فى تعليقها على ما أوردته بعض وكالات الأنباء عن تصعيد فى لهجة إيران تجاه قضية الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى «أن مزاعم بهذا القدر من الغرابة يمكن أن تكون محاولة للفت الأنظار عن مشكلات داخلية جديده تواجهها السلطات الإيرانية». وأشارت إلى أن الإيحاء بوجود خطر عسكرى خارجى هو أسلوب معروف لدى بعض الأنظمة التى لا تجد حولا لبعض مشكلاتها الداخلية المستعصية إلا من خلال اختلاق خطر عسكرى خارجى، يصبح مبررا لأى اجراءات استثنائية أو قرارات تتخذها تلك الأنظمة لمنع تفاقم المشكلات الداخلية إلى حد المواجهة مع القوى السياسية المحلية. وأوضحت تلك الأوساط أن التصريحات الإيرانية عن وجود استعراضات عسكرية إماراتية جاءت فى سياق سيناريو تصعيدى اشتمل كما أوردت وكالات الأنباء على إصدار أوامر من السلطات الإيرانية إلى الجنود السابقين من موظفى الدولة بأن يتقدموا لتسجيل أسمائهم فى الثكنات لمتابعة دورة عسكرية فى إطار خطة استدعاء. وأشارت الأوساط الإماراتية إلى أن بث المحطات التلفزيونية الإماراتية يتم التقاطه بوضوح عبر القنوات الفضائية فى معظم أنحاء العالم، ولم يتضمن مايشير من

١ - رأى العام - ١٩/٩/١٩٩٤م.



قريب أو بعيد إلى مثل تلك المزاعم عن استعراضات عسكرية . وتوقفت تلك الأوساط عند بعض النقاط فى لهجة التصعيد الأخيرة والتي شكلت العمود الفقري للمزاعم الإيرانية، وهذه النقاط هى^(١):

١ - إن إيران تبدو منزعة من إصرار الإمارات العربية على إيجاد حل سلمى لقضية الجزر سواء من خلال الحوار المباشر أو من خلال التحكيم الدولى وغيره من الوسائل القانونية المعروفة . وهى فى حديثها عن التصعيد العسكرى إنما تحاول جر الإمارات إلى ميدان تعترف الإمارات فيه بعدم التكافؤ، بعكس الميدان السياسى الذى تتوافر فيه للإمارات فرصة متكافئة مع إيران لأن أساس المعركة فى الميدان السياسى هو الحجة التاريخية والوثائق القانونية والتي تملك الإمارات منها الكثير وتكاد تكون مطمئنة بفضلها إلى سلامة موقفها وإلى قدرتها على استعادة حقوقها .

٢ - إن إيران منزعة من التفهم الذى تبديه الكثير من الدول والتجمعات الإقليمية العربية والدولية لموقف الإمارات الذى ينسجم مع روح التطورات العالمية الجديدة التى تؤكد على ضرورة انتهاج الوسائل السلمية فى حل المنازعات، ولذلك فهى تربط بدون مناسبة بين مطالبة الإمارات السلمية بإيجاد حل قانونى مقبول وعادل لقضية احتلال الجزر الثلاث، وبين المواجهة السياسية القائمة بين إيران والولايات المتحدة . وهى من خلال هذا الربط تحاول تشويه قضية الإمارات وجعل موضوع الجزر جزءا من مناورة دولية لاتلعب فيها الإمارات إلا دور الذريعة، ولو أن هذا الأمر صحيح لما تمسكت الإمارات وأصررت على الحل السلمى للنزاع باعتباره الأسلوب الوحيد للحل .

٣ - إن إصرار إيران على القول بأن هذه الجزر جزء من إيران وأن سيادتها عليها سيادة مطلقة وأزلية، وأن هذه الجزر كانت لإيران حتى قبل أن تستقل الإمارات، يشكل فى مجموعه مغالطات تاريخية لاتجد إيران سندا لها إلا بالتلويح بالقوة العسكرية التى تعلم أنه لا مجال لاستخدامها فى نزاعها مع الإمارات . وأضافت المصادر الإماراتية أن إيران تعلم قبل غيرها أنها قامت باحتلال الجزر الثلاث عسكريا عشية خروج القوات البريطانية وقبل إعلان قيام الإمارات العربية بيوم واحد . والقول أن وجود إيران فى الجزر قبل قيام الدولة الاتحادية لا يعنى أن هذه الجزر لم تكن تابعة لدولة الإمارات، فهى

١ - الشرق الأوسط ٢٧/٩/١٩٩٤م .



كانت جزءاً من الإمارات الأعضاء في الاتحاد الذي ورث حسب القانون الدولي المسؤولية القانونية والسياسية لكل ما كان قائماً في هذه الأرض قبل قيام الاتحاد. وأضافت المصادر: ولعل في الاتفاقات التي عقدتها إيران نفسها مع بعض الإمارات الأعضاء في الاتحاد والتي شملت تأجير امتيازات لإيران في الجزر المتنازع عليها، ما يؤكد أن إيران كانت تتعامل مع هذه الجزر باعتبارها أراضي للغير وليس أراضي لها كما تدعى الآن. وتابعت: وفي كل الأحوال فإن الفیصل في هذه المسألة هو القانون الدولي الذي تسعى الإمارات حالياً للاحتكام إليه والذي تصر إيران على تجاهله من خلال التلويح بقوتها العسكرية التي لن تشكل بحال سبباً في تراجع الإمارات عن المطالبة بحقوقها القانونية والتاريخية في جزرها الثلاث^(١).

أكدت الإمارات رفضها قرار إيران تسيير خط جوي يربط بين بندر عباس وجزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات واعتبرت هذه العمل من جانب طهران انتهاكاً لسيادة الإمارات على هذه الجزيرة ومناخياً للقانون الدولي. وصرح مصدر مسؤول في الإمارات رداً على ما أذاعته وكالة الأنباء الإيرانية عن تسيير خط جوي يربط بين بندر عباس وجزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بأن هذه الخطوة تعد انتهاكاً لسيادة الإمارات العربية على جزيرة أبو موسى، وتعارض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار.

تؤكد الإمارات أن تسيير مثل هذا الخط لا يعبر عن واقع الحال بالنسبة إلى جزيرة أبو موسى في عام ١٩٧١م ففي يوم انزال القوات الإيرانية على جزيرة أبو موسى في نوفمبر عام ١٩٧١ لم يكن يوجد على الجزيرة أي مواطن إيراني وبالتالي فإن الواقع الذي تم تحت الاحتلال الإيراني العسكري للجزيرة لا يثبت أي حقوق سيادية لإيران على الجزيرة. واختتم المصدر المسؤول تصريحه قائلاً أنه «تأسيساً على المبدأ المستقر في القانون الدولي فإن الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للإقليم المحتل ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال. وكانت طهران أعلنت عن تسيير رحلتين أسبوعياً إلى الجزيرة التي تبعد عن بندر عباس نحو ٢٠٠ كيلو متر. ولفتت مصادر دبلوماسية إلى أن رد فعل الإمارات على التصرف الإيراني بتسيير خط جوي بين بندر



عباس وجزيرة أبو موسى هو الأقوى منذ نشوب الأزمة بشكلها الأخير بين البلدين في أبريل ١٩٩٢. هذا التصرف الإيراني «غير المسؤول» أنه لا يترك أية فرصة من جانب إيران لإجراء مفاوضات مباشرة بشأن الجزر الثلاث. وأضافت أن إيران تدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة في وقت تقوم فيه بأعمال منافية ومتناقضة مع هذه الدعوة، الأمر الذي يؤكد عدم مصداقيتها في الوصول إلى حل سلمي عن طريق الحوار المباشر. وكان علي أكبر ولاياتي وزير خارجية إيران دعا أثناء زيارته الأخيرة لسلطنة عمان إلى استئناف المفاوضات المباشرة. ولكن دوائر إيرانية أخرى تقول أن تبعية أبو موسى لإيران «دائمة وأبدية». وحملت المصادر في الإمارات إيران مسؤولية فشل أول مفاوضات مباشرة عقدت في أبوظبي في سبتمبر ١٩٩٢ لرفضها البحث في مسألة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث وحصر المفاوضات في قضية جزئية خاصة بتطبيق مذكرة التفاهم الخاصة بالسيادة على جزيرة أبو موسى التي وقعت بين البلدين عام ١٩٧١^(١).

تري المصادر أن الاجراء الإيراني الأخير يعتبر تصعيدا جديدا في لهجة إيران وتصعيد طهران حملتها السياسية والحديث عن عمل عسكري وتؤكد المصادر أن التصرف الإيراني الأخير «يثبت بشكل قاطع عدم وجود أية نيات سلمية لإيران تجاه جيرانها في مجلس التعاون وعدم احترامها القانون الدولي وسيادة الدول على أراضيها وأن هذا التصرف لن يخدم في النهاية تطلعات دول المنطقة نحو إقامة علاقات حسن جوار بين الدول المطلة على الخليج العربي والعمل بشكل جماعي للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها». ونوهت الأوساط في مجلس التعاون بدعوة المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في اجتماعه الأخير في الرياض والإمارات لعرض قضية الجزر على محكمة العدل الدولية للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر. وأكدت أن هذا التوجه الذي بدأت دول العالم تبدي تأييدا قويا له في مساندتها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث، يشكل الرد الفعلي والواقعي على التصرفات الإيرانية. وقالت أن التصرف الإيراني الأخير يؤكد بشكل قاطع أن إيران غير راغبة في الوصول إلى تسوية سلمية، وأن عليها أن تبدي حسن النية^(٢). ترفض إيران التوجه إلى محكمة العدل للوصول إلى حل دولي للمشكلة. وقالت المصادر أن هذا الرفض نابع أساسا من شعور

١ - الحياة ١/١٠/١٩٩٤م.

٢ - الحياة ١/١٠/١٩٩٤م.



لإيران بعدم عدالة موقفها وعدم امتلاكها الحجج والوثائق القانونية والتاريخية التي تثبت سيادتها على الجزر. وبالمقابل تؤكد الإمارات أنها ستقبل بحكم محكمة العدل الدولية لثقتها بهذه المحكمة وعدالة قضيتها وسيادتها الكاملة على الجزر.

اتهمت الإمارات العربية إيران بانتهاك سيادة الاتحاد بعد إقامة خط جوى يربط بين مرفأ بندر عباس الإيراني وجزيرة أبو موسى التي تطالب بها الإمارات. ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية عن متحدث رسمي إماراتى أن هذا الاجراء يشكل انتهاكا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ويتناقض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار. وأضاف المتحدث أن الاحتلال العسكرى لأبوموسى فى نوفمبر ١٩٧١ لن يغير فى شىء من وضعية الجزيرة ولن يعطى المحتل الإيراني الحق بأن يصبح صاحب السيادة حتى ولو استمر هذا الوضع لسنوات. واعتبر أن إقدام إيران على فتح هذا الخط الجوى بين بندر عباس وأبوموسى لن يبدل الواقع فى شىء وتقترح الإمارات اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل خلافها مع إيران حول أبو موسى وجزيرتى طنب الصغرى والكبرى فى جنوب الخليج العربى. وكانت طهران تحدثت عن الخيار العسكرى فى النزاع، وطلبت من دول المنطقة أن تذكر الدفاع المقدس للشعب الإيراني فى مواجهة العراق. يذكر أن المفاوضات التى جرت فى سبتمبر ١٩٩٢ فى أبوظبى لم تفض إلى نتيجة بعد رفض إيران بحث وضعية جزيرتى طنب الصغرى والكبرى اللتين احتلتهما فى العام ١٩٧١ غداة رحيل القوات البريطانية وعشية إعلان استقلال الإمارات وكانت إيران تقسم السيطرة على أبوموسى مع إمارة الشارقة فى الإمارات منذ عام ١٩٧١ ولكن الدولتين ظلتا تطالبان بالسيادة عليها وعلى جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى. ونقلت الوكالة عن المصدر تأكيده أنه فى نوفمبر ١٩٧١ عندما أرسلت إيران قوات عسكرية إلى أبوموسى لم يكن عليها أى مواطن إيرانى^(١).

أعربت مصادر إماراتية عن مخاوفها من أن يكون إعلان إيران عن بناء محطة تحلية للمياه فى جزيرة أبو موسى بمثابة تمهيد لعملية واسعة لتغيير التركيبة الديمغرافية فى الجزيرة، واستقدام أعداد من المستوطنين الإيرانيين إليها، وذلك كخطوة جديدة من الخطوات التى دأبت إيران على اتخاذها فى الجزيرة من أجل تكريس واقع الاحتلال،



وفرض سيادتها عليها خلافا للاتفاقيات والأعراف الدولية . وقالت هذه المصادر أن السيناريو التصعيدي الذي تنفذه إيران حاليا والمتمثل في تسير رحلات طيران منتظمة للجزيرة وكذلك تعيين حاكم لها وبناء مرافق خدمات مثل محطة تحلية المياه، كلها خطوات تهدف إلى محاصرة الوجود العربي في الجزيرة وتغيير التركيبة السكانية فيها . وقالت المصادر أن هذا الاستفزاز الإيراني الجديد الذي يضاف إلى سلسلة الاستفزازات التي تمارسها إيران في الجزيرة والتي شملت طرد المدرسين العاملين في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الإماراتية في الجزيرة، لن يؤدي إلى تغيير في الترابط القائم بين احتلال جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى وأن الإمارات سترفض أن تستدرج لمفاوضات حول الجزئيات وحول بعض الممارسات مهما كانت طبيعتها^(١) .

وقالت المصادر: إننا أكدنا دائما أننا نرفض التعاطي مع قضية الاحتلال من خلال النتائج التي تترتب عليه ، كما نرفض استئناف المفاوضات إلا إذا قبلت إيران أن يكون موضوع هذه المفاوضات قضية احتلال الجزر الثلاث ، لا مايتصل بموضوع إدارة جزيرة أبو موسى وحدها . وقالت المصادر: أن أى خطوة تصعيدية إيرانية مهما كان شكلها وطبيعتها لن تغير من موقف الإمارات الذي يتلخص في ضرورة إيجاد حل سلمي وقانوني لقضية احتلال الجزر الثلاث ، وأن الجزر الثلاث تشكل وحدة واحدة لا يمكن البحث فيها إلا ضمن إطار واحد هو إطار السيادة وفق الوثائق التاريخية والقانونية المتعلقة بهذه المسألة . أما ما يتم اتخاذه من اجراءات وما يتم ارتكابه من انتهاكات من حين لآخر لحقوق الإمارات في هذه الجزر فإنه لا يشكل سببا يدفع الإمارات للتخلي عن موقفها الذي يربط استئناف المفاوضات بقبول إيران ببحث موضوع السيادة على الجزر الثلاث جميعها . وتجدر الإشارة إلى أن وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية كان قد ألغى زيارة لطهران بعد أن رفضت إيران أن يشمل البحث الجزر الثلاث وأصرت على أن تقتصر المفاوضات حول الترتيبات الخاصة بإدارة جزيرة أبو موسى وهو الأمر الذي اعتبرته الإمارات بمثابة تفريغ للمفاوضات من مضمونها وبالتالي عدم وجود أى جدوى من استئنافها^(٢) .

١ - الشرق الأوسط ٢ / ١٠ / ١٩٩٤م .

٢ - الشرق الأوسط ٢ / ١٠ / ١٩٩٤م .

فى مناسبة ذكرى إقدام القوات الإيرانية على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى نظم مركز الدراسات والوثائق فى الديوان الأميرى فى رأس الخيمة ندوة تاريخية حول الجزر الثلاث حملت عنوان «جزر السلام». وقد شارك فى الندوة التى افتتحها الشيخ خالد بن صقر ولى عهد ونائب حاكم رأس الخيمة عدد من الفعاليات الفكرية العربية، بالإضافة إلى عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية وممثل عن الأمانة العامة لمجلس التعاون. وتهدف الندوة التى تستمر يومين إلى إلقاء الضوء على الأبعاد التاريخية لقضية الجزر، مع تسليط الضوء على الجهود السلمية لدولة الإمارات لحل قضية الجزر سلمياً عن طريق التفاهم المباشر أو التحكم الدولى، وذلك فى إطار علاقات حسن الجوار، وعلى الأخوة الإسلامية بين العرب وإيران. وقال الشيخ خالد فى كلمة افتتاحية أن هدف الندوة هو تدارس الحقائق التاريخية والقانونية التى تؤصل عروبة الجزر الثلاث وتؤصل عروبة الخليج التى لا يمكن أن تطمسها أطماع أو ادعاءات أو تمحوها ظروف وأحداث. وأعاد الشيخ خالد فى كلمته إلى الأذهان ما وصفه بذكرى العدوان الشاهنشائى الغاشم على الجزر الثلاث، حيث أشار إلى أن المعتدين استخدموا مختلف القوات الجوية والبحرية والبرية^(١).

وقال إنه فى فجر الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ احتلت القوات الإيرانية الجزر الثلاث، وأخرجت أهالى طناب من ديارهم، مهجرة إياهم من موطنهم بالقوة والعنف والقسوة. متتهكة الحرمات والحقوق والأوطان. وقال الشيخ خالد «ومنذ ذلك الحين والإمارات العربية تطالب بإعادة هذه الجزر، التى هى جزء لا يتجزأ من أرضها، مقتنية بالسياسة الهادئة الحكيمة للشيخ زايد». وأضاف الشيخ خالد: إن مطالبتنا مستمرة لجارتنا إيران، بأن تعيد الحق إلى أهله، وبإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر، متمسكين بقيم حسن الجوار، وبروابط الأخوة الإسلامية. ولما وصلت محاولات التفاهم الثنائى إلى طريق مسدود، جاءت مبادرة رئيس الدولة فى الدعوة للتوجه إلى محكمة العدل الدولية، لتقول كلمتها، وتقضى بالإنصاف والعدل، يدعمها فى ذلك تأييد الدول العربية الشقيقة، ودول العالم، وفى مقدمتها الدول الكبرى، بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين. وقد وجه أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد كلمة للندوة ألقاها نيابة عنه عدنان عمران الأمين العام المساعد، جاء فيها أن احتلال



إيران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١، والذي استخدمت فيه القوة العسكرية ضد دولة مجاورة يعد تعبيراً عن صلف القوة وجبروتها، وساهم في انجراحه دعم سياسى خارجى لشاه إيران ثمنا للدور الذى أنيط به آنذاك وأشار إلى أنه لم يكن ممكناً دفع ذلك العدوان نظراً للواقع العربى الجزأ، بالرغم من التأييد المطلق من كافة الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية لدولة الإمارات العربية المتحدة فى هذه القضية العادلة^(١).

وقال الدكتور عصمت عبدالمجيد: «لقد أملنا أن يتم حل هذا الخلاف عبر السنين وأن تتجاوب إيران مع المواقف الحكيمة التى وقفتها دولة الإمارات، ولكن فى الوقت الذى كنا نتوقع فيه هذا التجاوب الإيرانى، فوجئنا بإجراءات إيرانية جديدة لا تأخذ فى الاعتبار اتفاقات وقعت أو وعوداً قطعت. ومرة ثانية كان موقف الإمارات العربية متميزاً بأمرين: الأول التمسك التام بالحقوق ورفض منطق التحدى والعدوان. والثانى الموقف الحكيم الواصل من حقه والمؤمن بأهمية التسوية السلمية ابتعاداً بالمنطقة عن توتر يهدد الأمن والسلم والاستقرار. وفى إطار جامعة الدول العربية نوقش هذا الموضوع من كافة جوانبه، وجاءت القرارات العربية بالإجماع دعماً وتأييداً للدولة العربية الشقيقة فى العمل لاسترجاع الحقوق. وقد قمت، كأمين عام لجامعة الدول العربية ببذل كل الجهود الممكنة مع أطراف دولية عديدة حشداً للدعم الدولى لإحدى أهم قضايانا العربية».

وقال عبدالمجيد: إن قرار الإمارات العربية بعرض القضية على محكمة العدل الدولية يؤكد ثقة الدولة الشقيقة، بعدالة قضيتها وسلامة موقفها. وأضاف: أن هذه القضية المهمة تمس الأمن القومى العربى وهى أحد الأمثلة على مايمكن أن يلحق بنا كأمة، وما يمكن أن نواجهه من تهديدات نتيجة تفرق الكلمة، وشتات الصف، والطامعون فى كل مكان وزمان لا يراعون حرمة جوار، ولا يحترمون قواعد قانون، بل توجههم نزعاتهم أينما لمسوا ضعفاً أو تفرق شمل^(٢).

وقال أمين عام جامعة الدول العربية «ولعل المثال الأكثر خطورة ومأساوية هو موضوع الصراع العربى - الإسرائيلى حيث مازالت إسرائيل تبني منطقها وسياستها على تفتيت الموقف العربى أملاً بالتهرب من الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وأملاً

١ - الشرق الأوسط ١/١٢/١٩٩٤م.

١ - الشرق الأوسط ١/١٢/١٩٩٤م.

فى تجنب الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية. وأضاف أنه رغم مسيرة السلام التى مرت عليها ثلاثة أعوام منذ مدريد، ورغم الجهود التى بذلتها كافة الأطراف العربية المعنية مباشرة بالمفاوضات، فإن إسرائيل مازالت تؤجل بحث جوهر القضية الفلسطينية، بل تعلن التمسك الكامل بالسيادة على كامل القدس. وترفض إزالة المستوطنات كما ترفض قبول القرارات الدولية التى تؤكد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير. وتتحدث إسرائيل عوضاً عن السلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية عن التطبيع وإقامة العلاقات، والتعاون الاقتصادى متجاهلة أن الشعوب لاتتعاون مع قوى احتلال عدوان، وأنه لابد من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية قبل الحديث عن أى موضوع آخر. وقال: إن على إسرائيل أن تعيد النظر وبصورة جذرية بطريقة تفكيرها ومنطقها وسياستها، وأن تدرك جيداً أنه لايمكن أن يقوم أى سلام فى الشرق الأوسط إلا إذا تم تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وأيضاً القرار ٤٢٥ المتعلق بالانسحاب من الأراضى اللبنانية، وإلا إذا وافقت على الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وقبلت الدعوة لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل. وأضاف: أن دولنا العربية تريد السلام وتعمل من أجل تحقيقه، ولكنها لايمكن أن تفرط بحجة السلام بأى حق ولاسيما الحقوق المتعلقة بالوطن وبالسيادة والكرامة، وقال أن عدالة قضايانا لاتكفى لاسترجاع حقوقنا. وهذا يضعنا أمام أهمية إعادة بناء التضامن العربى قويا راسخا يستفيد من كافة أخطاء الماضى وسليباته، تضامناً يقوم على ميثاق الشرف والالتزام بالثوابت والعهود والقرارات^(١).

قالت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى أن بيان الخارجية الإيرانية عن استمرار الاحتلال الإيرانى لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى الإماراتية، وذلك تعقياً على موقف قمة دول مجلس التعاون بشأن الجزر، يؤكد مواصلة طهران لتجاهل مختلف دعوات السلام وتحقيق تسوية سلمية لقضية الجزر. وأكدت أن موقف الخارجية الإيرانية بتجديد إيران «سيادتها الأبدية، على الجزر الثلاث التى احتلتها عام ١٩٧١» كان



متوقعا» لأنه لا يمكن إقامة علاقات حسن جوار مع دول مجلس التعاون في أعقاب صدور مثل هذه الدعوة باستمرار عن الإمارات أو عن دول مجلس التعاون الست مجتمعة .

وكان قادة مجلس التعاون قد دعوا في ختام قمّتهم الخامسة عشرة في المنامة إيران إلى الاستجابة لدعوة الإمارات العربية لحل قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية الجديدة . وقال المجلس الأعلى أنه «لذا يقدر الجهود التي بذلتها الإمارات لحل هذا الخلاف ثنائيا ونظراً لعدم إبداء إيران الرغبة الجادة في بحث إنهاء احتلالها للجزر الثلاث ، فإن المجلس يدعو إيران إلى القبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة بحل النزاعات بين الدول . ورحبت الدوائر السياسية والدبلوماسية في أبوظبي بقرار قمة مجلس التعاون بشأن الجزر . دولة الإمارات لحل النزاع مع إيران بالطرق السلمية والذي يرى أن مرحلة الحوار الثنائي مع إيران قد انتهت بإسقاط هذا الحوار في سبتمبر عام ١٩٩٣ بإصرارها على احتلال الجزر الثلاث(١) .

أشارت إلى أن بيان الخارجية الإيرانية الأخير يكرس الاعتداء الإيراني على الجزر بتجديد الموقف الإيراني القائل باستمرار «سيادة إيران الأبدية» على الجزر الثلاث عند مدخل الخليج العربي . وأكدت أن هذا الموقف يثبت بشكل قاطع أن أي حوار ثنائي سيكون مصيره الفشل في إطار إصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث رغم دعواتها إلى إجراء حوار ثنائي والحديث عن نوايا حسنة لإقامة علاقات حسن جوار مع دول المنطقة . وكانت الخارجية الإيرانية رفضت في بيان أصدرته «كل مطلب يتعلق بالأرض في المنطقة» ، وقالت أن ذلك يؤجج الخلاف ويخدم مصالح القوى العظمى الأجنبية وذلك لعدم أخذ قمة التعاون في المنامة في الاعتبار تصريحات أدلى بها الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني أعرب فيها عن أمله بأن تتخذ دول مجلس التعاون قراراً جماعياً بإقامة تعاون أخوي بين دول المنطقة . ذكرت هذه المصادر أن مثل هذا الموقف الذي تأمل



به طهران لا يمكن تحقيقه مع استمرار إيران باحتلالها جزر الإمارات ورفضها الدعوة إلى إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وتؤكد المصادر نفسها أن قرار قمة المنامة بإحالة قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية بات «خياراً وطريقاً» موحداً وثابتاً لحل النزاع الإماراتي - الإيراني وشرطاً واضحاً لإقامة علاقات «أخوية» مع طهران^(١).

أشارت إلى أن بيان المنامة يتضمن رداً على كل المناورات الإيرانية التي مازالت تتحدث عن احترامها لمبادئ حسن الجوار وتعزيز الثقة بين الدول الإسلامية وترحيبها دائماً بإجراء مفاوضات ثنائية غير مرتبطة بأي شرط مسبق مع الإمارات من أجل تبديد كل سوء تفاهم. وقالت أن البيان الإيراني يؤكد استمرار إيران في تجنب الحقيقة في وصفها للنزاع حول الجزر بأنه «سوء فهم» لأن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث منذ عام ١٩٧١ يخالف كل القوانين والأعراف الدولية والاتفاقيات والواقع الذي كان سائداً في الجزر قبل احتلالها من جانب إيران. وتؤكد الإمارات «أن الاحتلال الإيراني للجزر والإجراءات والأعمال التي تقوم بها طهران في هذه الجزر ومن بينها إقامة المطارات والعيادات الصحية أو غيرها من المنشآت لن يغير من الوضع القانوني للجزر وتبعيتها الكاملة لدولة الإمارات». وتشير هذه المصادر إلى أن الإمارات مازالت ترفض الدعوة التي وجهتها إيران إلى الشيخ حمدان لزيارة طهران على أثر الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني على أكبر ولاياتي إلى الإمارات في مايو ١٩٩٣. وتؤكد أن إيران لم توفر حتى الآن أسباب نجاح الزيارة، وتحكم عليها بالفشل قبل وقوعها بإصرارها على استمرار احتلالها للجزر الثلاث، وبالتالي فإن تنفيذ هذه الزيارة غير وارد في ضوء التصلب الإيراني وعدم الاستجابة لدعوات التسوية السلمية عن طريق محكمة العدل الدولية وإصرار إيران على تغيير الواقع القائم في هذه الجزر وفرض السيادة الإيرانية عليها بالقوة^(٢).

مبادرة رأس الخيمة

طرح حاكم رأس الخيمة التي تملك جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى مبادرة

١ - الحياة ٢٣/١٢/١٩٩٤م.

٢ - الحياة ٢٣/١٢/١٩٩٤م.



بقبول مصالح إيران في الجزر إذا اعترفت إيران بسيادة الإمارات عليها وذلك من خلال لقاء صحفي مع «مجلة المجلة» فيما يلي^(١):

يعتبر الشيخ صقر بن محمد، عضو المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية، وحاكم رأس الخيمة من الرموز التاريخية في منطقة الخليج العربي، فقد مضى على وجوده في الحكم ما يقرب من نصف قرن، وبالتحديد منذ ١٩٤٨، حتى الآن. ورغم طول المدة فإن الشيخ صقر لا يزال يمارس مسؤوليات الحكم بشكل يومي ويتابع المشاريع والأعمال متابعة ميدانية ملفتة. «المجلة» قابلته في ديوانه في رأس الخيمة، وأجرت معه هذا الحديث. في البداية تحدث الشيخ صقر عن ظروف الحياة السابقة وكيف تم الانتقال بالمنطقة من مجتمع تحكمه العادات والتقاليد إلى مجتمع المؤسسات والأنظمة والتشريعات، فأشار إلى أن التدرج كان ضروريا، إذ لم يكن بالإمكان «أن نفرض على الناس قوانين وأنظمة تتجاوز قدرتهم على إدراك مراميها، أو تتجاوز احتياجاتهم اليومية، لكن بالتعليم الذي هو الأساس لكل شيء ولكل تقدم استطعنا أن نوفر كوادر إدارية وفنية تتولى المسؤولية وتقوم بالأعمال التي تخدم المجتمع».

* لكن يقال أنه رغم توفر كوادر مدربة ومتعلمة في رأس الخيمة، إلا أنكم لاتزالون تحرصون على الإشراف المباشر على الأعمال، ومتابعة التفاصيل، ألا يمثل ذلك إرهاقا لكم، وإرباكا للمصالح في بعض الأحيان؟

- دورنا هو دور الإشراف على الأمور، أما العمل اليومي فمسؤولية الشباب الذين نعطيهم كل ثقتنا وكل دعمنا.

* البعض يقول أن كثيرا من الأمور التفصيلية تحتاج إلى موافقتكم الشخصية؟

- هذا غير دقيق، لكن هناك أمورا لايجوز التهاون فيها، فنحن مسؤولون عن صحة الناس وعن حياتهم ولايمكن أن نقبل بأشياء تمس هذه الأمور. وبالتالي فنحن نتابع هذه المسائل ولانتغاضى عنها.



* مرت عملية توطين القبائل فى المناطق الجبلية فى رأس الخيمة ببعض المراحل والظروف الصعبة. كيف استطعتم تأليف هذه القبائل وترغيبها للاستيطان والمشاركة فى عملية التنمية؟

- هناك أمران حرصنا عليهما، الأول أن يكون التوطين فى أماكن وجود القبائل بحيث نقدم لهم الدعم والمساعدة لكى يبقوا فى أماكنهم وقراهم ومزارعهم والثانى أن نزيد حجم انخراط الشباب فى التعليم الذى نعتبره الأساس لأى عملية تنمية. وقد نجحنا ولله الحمد فى ذلك إلى حد بعيد حيث زاد عدد المتعلمين وزاد عدد الذين انخرطوا فى الأعمال الحكومية والجيش وقوات الشرطة وخفر السواحل.

* لكن هناك من يقول أن الظروف المعيشية فى المناطق الجبلية هى ظروف صعبة؟
- ليس صحيحًا لأن معظم الذين يعيشون فى تلك المناطق نزلوا من الجبال، خاصة بعد أن تعلم الشباب وعملوا فى الأجهزة الحكومية.

* ألا توجد بقايا تعيش فى الجبال؟

- هذا جزء من عادات المنطقة فهم يعيشون فى الصيف فى مكان والشتاء فى مكان آخر وفى الربيع فى مكان ثالث وهذا من العادات القديمة المتوارثة.

* هذا التنقل لا يسبب مشاكل حدودية مع الدول المجاورة؟

- لا، المشاكل الحدودية لاتعنى السكان فالحكومة هى التى تتولى هذه المسائل ولا علاقة لحركة الناس بها.

* وماذا عن الحدود مع سلطنة عمان؟

- علاقتنا بعمان جيدة ويتم مناقشة موضوع الحدود معها على مستوى الحكومة الاتحادية.

* ماهو الدور الذى لعبته البعثات التعليمية للمملكة العربية السعودية فى إمارة رأس الخيمة؟

- المملكة كان لها دور ضخم فى التعليم فى الإمارة، حيث أوفدت إلى رأس



الخيمة بالذات أفضل المدرسين الذين كانوا يتميزون بالحرص فى عملهم والإخلاص فى أداء رسالتهم. وكان المسؤولون السعوديون يحرصون على الإشراف على تلك البعثات ومتابعتها بحيث حافظت المدارس فى الإمارة على مستوى طيب على الدوام وقد توجت المملكة دورها الذى كان سابقا على قيام الاتحاد، بإنشاء المعهد الدينى فى رأس الخيمة حيث طلبت شخصا من الملك فيصل إنشاء هذا المعهد، فوافق رأسا ودون تردد. وأصبح المعهد معلما مهما من معالم رأس الخيمة حيث يتخرج منه سنويا العشرات من حملة الشهادة الجامعية، وأصبح المتخرجون فيه لا يعملون فى التعليم فقط بل فى سلك القضاء والمصالح الحكومية.

* هل كان المعهد خاصا بإمارة رأس الخيمة وحدها؟

- لابل استفادت منه كل الإمارات ودول مجاورة والعديد من أبناء الجاليات الإسلامية.

* نأتى الآن إلى موضوع الجزر الإماراتية التى احتلتها إيران عام ١٩٧١. كيف تنظرون إلى هذه المشكلة وما هو المدى الذين يمكن أن تصل إليه؟

- لم نكن نرغب فى يوم من الأيام أن نعادى إيران التى نعتبرها جارة مسلمة نحرص على أن تكون لنا معها علاقات حسن جوار وتعاون. لكن لا نقبل فى الوقت ذاته أن نتنازل عن حقنا فى هذه الجزر التى سلمت للإيرانيين خلال الحكم البريطانى، ونحن نعتبر البريطانيين مسؤولين عن المشكلة لأن إيران احتلت هذه الجزر بوجودهم وقام البريطانيون بتسليمها لهم.

* إذن أنتم تعتبرون أن بريطانيا مسؤولة عن المشكلة؟

- نعم هم المسؤولون لأنهم عندما قرروا الخروج من المنطقة لم يسلمونها لنا بل سلموها للإيرانيين.

* قيل أن إيران حاولت شراء أو استئجار هذه الجزر؟

- كان سفراء إيران يعرضون من فترة لأخرى حلا للمشكلة عن طريق الشراء أو الإيجار، لكننا كنا نقول أننا لانستطيع أن نبحث ذلك بدون الاعتراف أولا بسيادتنا على الجزر، ويعد ذلك يمكن لنا أن نبحث أى فكرة تتصل بمصالح إيران.



* هل يعنى ذلك أن الاعتراف بالسيادة على الجزر هو شرط لأى بحث فى إمكانية تأجيرها؟

- أهم شىء أن ترجع الجزر لسيادة الإمارات واحترام الجيرة ومن ثم نبحث الأشياء الأخرى.

* لكن يقال أن إيران قد دفعت لرأس الخيمة مبلغا ماديا عن الجزر. ما مدى صحة ذلك؟

- هذه المحاولة تمت خلال الحكم البريطانى وتوسط بها المعتمد البريطانى لوس الذى كان ينصحنا بالتفاهم مع إيران. وقال لى: إنك إذا لم تفهمهم مع إيران ستخسر. فقلت له: خسارة المال ليست خسارة، الخسارة الحقيقية أن يخسر الإنسان كرامته، وقلت له أن الأرض والعرض «ما فيهم سوم» (ليست قابلة للمساومة) ولانقبل التفاوض على هذا الأساس واختلفنا وبدأت المشكلة منذ ذلك الوقت.

* كيف تتصورون الحل لهذه المشكلة؟

- الخطوة الأولى يجب أن تأتى من الإيرانيين وهو الاعتراف بسيادتنا على الجزر وبعد ذلك يمكن أن نتفاهم على الأمور الأخرى.

* ماهو تقييمكم لدور الحكومة الاتحادية لمحاولة حل هذه المشكلة؟

- موقفنا كإمارة وموقف الحكومة الاتحادية واحد ولاخلاف بيننا فى ذلك، فنحن نطرح نفس الشىء.

المجلس الأعلى للإمارات يبحث مشكلة الجزر

اجتمع المجلس الأعلى لأول مرة منذ ثلاثة أعوام، ولم تقلل الصيغة العامة التى اتسم بها البيان الختامى الذى صدر عن اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد فى دولة الإمارات برئاسة الشيخ زايد الاحساس العام بأن الاجتماع هو مؤشر لبداية رحلة من النشاط السياسى الداخلى. فالاجتماع الذى حضره حكام الإمارات السبع الأعضاء فى الاتحاد بالإضافة إلى عدد من أولياء العهود ونواب الحكام، يعقد بعد انقطاع دام ثلاثة أعوام

تقريباً، استجد خلالها الكثير من المعطيات الداخلية والاقليمية التي تستدعى المتابعة. وإذا كان البيان الختامي لاجتماع المجلس قد اكتفى بإشارات عامة إلى ملامح النشاط السياسى المقبل، فإن المراقبين الذين تابعوا اجتماعات المجلس فى المرات السابقة يعرفون أن القيادة الإماراتية من القيادات التي تتحرك بتأن وروية، بحيث يمكن القول أن القرارات الحقيقية التي توصل إليها المجلس الأعلى في اجتماعه ستظهر ميدانياً في وقت لاحق. وحسب البيان الرسمي الذي صدر عقب الاجتماع فإن المجلس الأعلى استمع في بداية جلسته إلى كلمة من الشيخ زايد رئيس الدولة ورئيس المجلس أكد خلالها «حرصه الكامل وإخوانه الحكام على السعى بإرادة مخلصه وعزم أكيد نحو دعم وتعزيز المسيرة الاتحادية وصولاً إلى تحقيق المزيد من الآمال والطموحات التي يتطلع إليها الوطن والمواطنون»^(١).

وقال البيان أن المجلس ناقش عدداً من القضايا الداخلية التي تهم الوطن وتعود بالخير على المواطنين، وأشاد بالجهود المخلصة والدعم المتواصل لرئيس الدولة للمسيرة الاتحادية ولكل ما من شأنه خدمة الوطن وإعلاء شأنه وعزته. ووجه المجلس الأعلى للاتحاد في هذا الشأن مجلس الوزراء لدراسة احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات اللازمة لهم وإطلاع المجلس الأعلى على نتائج هذه الدراسة لاتخاذ ما يراه مناسباً في شأنها. وتدارس المجلس التطورات الراهنة في منطقة الخليج العربي وتطورات قضية استمرار الاحتلال الإيراني للجزر العبرية الثلاث طناب الكبرى، وطناب الصغرى وأبوموسى. وأشاد المجلس في هذا الصدد بمواقف ومبادرات رئيس الدولة الداعية إلى إيجاد حل سلمى لهذه القضية تستند إلى الحق والعدالة من خلال محكمة العدل الدولية.

وناقش المجلس إنجازات العمل الجماعى فى إطار مجلس التعاون. وأكد المجلس الأعلى للاتحاد دعمه لمسيره مجلس التعاون من أجل استقرار وتقدم المنطقة ورفاهية شعوبها^(٢).

١ - الشرق الأوسط ١٧/٤/١٩٩٥م.

٢ - الشرق الأوسط ١٧/٤/١٩٩٥م.



الجزر الثلاث اغتصبته إيران

تحت هذه العبارة أكد ولي عهد رأس الخيمة سيادة الإمارات على الجزر وملكيتهما لها في مهرجان جائزة التعاون عندما قال:

ولى عهد رأس الخيمة الشيخ خالد أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى «جزء لا يتجزأ» من الإمارات اغتصبته إيران في عهود سابقة. وأشار فى كلمة ألقاها فى مهرجان جائزة التعاون والتفوق الطلابى فى رأس الخيمة إلى أن «كثيرا من الدول الشقيقة والصديقة تقف إلى جانبنا فى هذه القضية وتدعو إيران إلى الرضوخ للحق وقبول عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية، ولا ندرى لماذا ترفض إيران ذلك إلا إذا كانت واثقة من حقنا الصريح والواضح». وقال الشيخ خالد «نضجت تجربتنا وبدأت دولتنا الفتية تسير فى الطريق الصحيح نحو مستقبل مشرق وضاء بفضل رئيس الدولة وأخيه نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وصاحب المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة وإخوانهم أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات»^(١).

وتطرق إلى موضوع الجزر موضحا أنه لا يمكن أن تمر مثل هذه المناسبة من دون «أن نتذكر جزرنا المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وإن كانت قضية الدولة على أعلى المستويات، فهى قضية مجلس التعاون الذى يتبنها بكل الصدق والاخلاص، بل هى قضية الجامعة العربية كلها لأنها أولا أخيرا قضية أرض عربية مغتصبة، بل إن الكثير من الدول الشقيقة والصديقة فى الشرق والغرب تقف إلى جانبنا فى هذه القضية التى تشغل العقول وتؤرق النفوس وتدعو إيران إلى الرضوخ للحق وقبول عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية التى تنصف المظلوم وتقف إلى جانب الحق المشروع. ولاندرى لماذا ترفض إيران ذلك إلا إذا كانت واثقة من حقنا الصريح الواضح وضوح الشمس فى كبد السماء». وتابع «أود من موقعى هذا أن أؤكد لأبنائنا أن الجزر الثلاث هى جزء لا يتجزأ من أرض وطنهم اغتصبته الدولة الإيرانية فى عهود سابقة، وأن الأمل كان يحدونا جميعا بعد قيام الجمهورية الإسلامية أن يعود الحق



إلى أهله وأن تحرص الجارة المسلمة على رد الحقوق إلى أصحابها عملاً بالمبادئ الإسلامية السامية وحرصاً على حسن الجوار لدولة جارة مسلمة لم تسيء إليها في يوم من الأيام». وختم الشيخ خالد كلمته قائلاً «أيها الأبناء في جميع أنحاء الدولة، هذه جزركم قطعة من أرض وطنكم ولا بد أن تعلموا أن دولتكم بذلت وتبذل كل ما تستطيع وبكل الأساليب السلمية المشروعة والممكنة لاستخلاصها من غاصبيها، وتبقى مهمتكم أنتم أن تؤمنوا بحقوقكم وتحرصوا على نياله مهما كلفكم من جهد أو تضحية. ومهما طال بكم الزمان فالأرض أرضكم والوطن وطنكم ومهما مرت الأيام فلن يضيع حق وراءه مطالب والله معنا ومعكم ودائماً مع الحق ومع أصحاب الحق حتى يعود إليهم حقهم المسلوب» (١).

قال الشيخ خالد ولي عهد إمارة رأس الخيمة ونائب حاكم الإمارة في الإمارات العربية، أن «رفض إيران عرض قضية الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى على محكمة العدل الدولية، يدل على أنها تعلم أن حق الإمارات في هذه الجزر واضح وضوح الشمس». وقال الشيخ خالد في احتفال تربوى بإمارة رأس الخيمة، أن «الجزر الثلاث هي جزء لا يتجزأ من أرض الإمارات، وقد اغتصبته الدولة الإيرانية في عهود سابقة، والأمل كان يحدونا جميعاً بعد قيام الجمهورية الإسلامية أن يعود الحق إلى أهله، وأن تحرص الجارة المسلمة على رد الحقوق إلى أصحابها، عملاً بالمبادئ الإسلامية السامية، وحرصاً على حسن الجوار لدولة جارة مسلمة، لم تسيء إليها في يوم من الأيام». وخاطب خالد الطلاب - خلال الاحتفال - بقوله «أن هذه جزركم قطعة من أرض وطنكم، ولا بد أن تعلموا أن دولتكم بذلت وتبذل كل ما تستطيع، وبكل الأساليب السلمية المشروعة والممكنة، لاستخلاصها من غاصبيها، وتبقى مهمتكم أنتم أن تؤمنوا بحقوقكم، وتحرصوا على نياله مهما كلفكم من جهد أو تضحية». وأضاف قوله «مهما طال بكم الزمان فالأرض أرضكم، والوطن وطنكم، ومهما مرت الأيام فلن يضيع حق وراءه مطالب، والله معنا ومعكم دائماً، مع الحق، مع أصحاب الحق، حتى يعود إليهم الحق المسلوب». وأشار الشيخ خالد إلى أنه «إذا



كانت الجزر قضية الدولة على أعلى المستويات، وقضية مجلس التعاون، الذى تبناها بكل الصدق والانخلاص، فهى أيضا قضية الجامعة العربية كلها، لأنها أولا وأخيرا قضية أرض عربية مغتصبة». وأضاف قوله بأن «الكثير من الدول الشقيقة والصديقة فى الشرق والغرب تقف فى جانبنا فى هذه القضية، التى تشغل العقول وتؤرق النفوس، وتدعو إيران إلى الرضوخ للحق، وقبول عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية، التى تنصف المظلوم. وتقف إلى جانب الحق المشروع»^(١).

تجدر الإشارة إلى أن جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى - اللتين كانتا من ملحقات رأس الخيمة قبل قيام الإمارات العربية، قد جرى احتلالهما عام ١٩٧١ عسكريا، ووقعت مصادمات وعمليات عسكرية، استشهد فيها عدد من أفراد الحامية العربية فى الجزيرة، كما استشهد عدد من المواطنين فيها. وقد رفضت رأس الخيمة - منذ الاحتلال - عروضاً وإغراءات مادية إيرانية للتنازل عن الجزيرتين، كان آخرها عرض تقدم به سفير إيران السابق حسن أمينى لحاكم رأس الخيمة الشيخ صقر، للتوقف عن المطالبة بالجزر، مقابل مساعدات إيرانية، إلا أن الشيخ صقر رفض العرض، وقال للسفير فى ذلك الحين إن «الأوطان لا تباع ولا تشتري». وعلى الرغم من العلاقة الخاصة التى تربط بين رأس الخيمة وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، فإن قضية الجزيرتين تبحث الآن ضمن القنوات الاتحادية مع قضية جزيرة أبو موسى لأن الجزر الثلاث تشكل وحدة واحدة خلال المفاوضات التى تجرى مع إيران، أو خلال المساعى الدبلوماسية التى تبذلها الإمارات فى هذا الشأن»^(٢).

ولى عهد دى يطالب برفع القضية إلى المحكمة الدولية

تحدث ولى عهد دى إلى التلفزيون الألمانى بضرورة حل مشكلة الجزر العربية بالطرق السلمية عن طريق رفعها إلى المحكمة الدولية. توقع الشيخ محمد بن راشد المكتوم ولى عهد دى وزير الدفاع فى دولة الإمارات حلا قريبا لخلاف الإمارات مع إيران بشأن الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وقال «إنه يرى أن هذه المشكلة مقبلة على حل بإذن الله لأن لإيران ولنا مصالح فى حلها».

١ - الشرق الأوسط ٣١/٣/١٩٩٦م.

٢ - الشرق الأوسط ٣١/٣/١٩٩٦م.



ولم يعط وزير الدفاع الإماراتي الذي كان يتحدث إلى التلفزيون الألماني توضيحات إضافية في شأن طريقة الحل، غير أن مصادر دبلوماسية ترجح أن تكون توقعات الشيخ محمد تستند إلى الوساطة المبذولة بين الإمارات وإيران لإجراء محادثات مباشرة بين البلدين لحل الخلاف. وأكد الشيخ محمد «أننا نفضل حل هذه القضية عن طريق المباحثات حتى نصل إلى تسوية مرضية، إذ طالب رئيس دولة الإمارات بحل هذا الموضوع بالطرق السلمية مرارا وتكرارا». وأبدت الإمارات في الفترة الأخيرة مرونة واضحة في موافقتها على الدخول في مفاوضات مباشرة وحوار ثنائي مع إيران للتوصل إلى حل سلمي للمشكلة بعد أن كانت ترى أن محكمة العدل الدولية هي الجهة الوحيدة المخولة للفصل في النزاع مع إيران بشأن الجزر^(١).

تقول مصادر دبلوماسية إن موافقة الإمارات على الحوار الثنائي الذي اصطدم في السابق بتشدد إيراني بفتح المجال أمام إمكانية حدوث مفاوضات جدية للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة. وقال وزير الدفاع الإماراتي إنه إذا لم يتم التوصل إلى الحل المرضي بين الطرفين «فلننا نطالب برفع القضية إلى هيئة التحكيم الدولية وهذا طلب واضح وصريح ولنا حق نطالب به بالوسائل السلمية المتاحة». وقال «إننا ندعو جارتنا المسلمة إيران إلى أن تتوافق معنا في بحث هذه المشكلة وإيجاد الحلول لها. ووصف الشيخ محمد إيران بأنها «جارة مسلمة، وقد تعايشنا معها منذ آلاف السنين وعلاقاتنا التجارية معها علاقة وثيقة وقديمة، والقضية التي بيننا وبين إيران هي الجزر ونحن نفضل حل هذه القضية عن طريق المباحثات حتى نصل إلى تسوية»^(٢).

دعا وزير الدفاع الإماراتي الدول العربية خصوصا دول مجلس التعاون إلى مساعدة الشعب العراقي في رفع الحصار عنه وتقديم المساعدة الفورية له. وتأتي هذه الدعوة بعد أيام فقط من دعوة الشيخ زايد إلى تحقيق المصالحة العربية ورفع المعاناة عن الشعب العراقي. وقال الشيخ محمد «إنني سعيد بتصريح الشيخ زايد ودعوته إلى المصالحة وعودة العراق إلى الصف العربي». وأنا أطالب من خلال دعوة رئيس دولة

١ - الحياة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٥ م.

٢ - الحياة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٥ م.



الإمارات كل الدول العربية وبخاصة دول مجلس التعاون بمساعدة الشعب العراقي لرفع الحصار عنه وتقديم المساعدة الفورية له . . مؤكداً أن «دولة الإمارات لن تتأخر كثيراً عن تقديم العون والمساعدة الإنسانية للشعب العراقي». وجدد الشيخ محمد الحديث عن الخلاف بين الكويت والعراق، ووصفه بأنه «خلاف قديم» وقال: «إن الجميع ساعد الكويت ووقف معها حتى تم تحرير أرضها والمنطقة الآن بإذن الله تسعى إلى الأمن والسلام». وأضاف: «إذا اختلفنا فإننا نختلف بشأن الشعب العراقي فهو شعب عربي ولا يمكن لنا أن نتخلى عنه بخاصة في هذه الظروف الصعبة»^(١).

طبيعة العلاقات بين الإمارات وإيران

أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية أن الإمارات العربية حريصة على إقامة علاقات حسن الجوار مع إيران ولكن هذه العلاقات واستمرار احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث، طنب الكبرى. وطنب الصغرى، وأبوموسى وجهان لقضية واحدة، لأن طبيعة العلاقات مع إيران تتوقف على موقفها من احتلال الجزر. وأضاف أن احتلال إيران للجزر في عهد الشاه عام ١٩٧١ واستمرار هذا الاحتلال في عهد الجمهورية الإسلامية يثير الشكوك لدى الإمارات العربية ولدى دول مجلس التعاون كافة في نوايا طهران.

وقال: إننا نسعى إلى حل سلمى مع إيران لتسوية استمرار احتلالها للجزر الثلاث عن طريق التفاوض، وإذا فشلنا في ذلك فلا سبيل أمامنا سوى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والمنظمات الدولية رغم أن الإمارات تفضل الحلول المباشرة. وأوضح في حديث لمجلة «الصيد» اللبنانية حول قرارات قمة الدوحة السابعة عشرة أنه ليس من العيب أن يحتكم الأخوة إلى المجتمع الدولي إذا فشلوا في حل أمورهم ونزاعاتهم بأنفسهم. مشيراً إلى أن علاقات إيران بدول مجلس التعاون تأثرت سلباً بسبب سياسة إيران تجاه الإمارات العربية، وكذلك بسبب هذا الكم من المناورات العسكرية التي تجريها، والتحديات الإيرانية وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المجلس، بالرغم من حرص دول المجلس على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران. وقال الشيخ حمدان بن زايد: إنه عندما تزول الأسباب التي تؤدي إلى تعكير العلاقات مع طهران عندها



يمكن البحث فى أمن الخليج العربى وبحر عمان، واعتبار أمنه من مسؤولية الدول المطلة عليه .

وأشار إلى أن إيران لم تجدد حرجا فى الذهاب إلى محكمة العدل الدولية لحل مشكلتها مع الولايات المتحدة . فلماذا لاتفعل ذلك مع دول خليجية مسلمة وجارة لها . ونحن فى الإمارات لدينا أوراق وكان بإمكاننا الذهاب إلى محكمة العدل الدولية وإخراج إيران . وقال : إن سبب تصعيد اللهجة فى البيان الختامى لقمة الدوحة السابعة عشرة أن دول مجلس التعاون لاحظت أن إيران تمارس نشاطات مكثفة فى الجزر المحتلة لخلق أمر واقع جديد، وهذه النشاطات منها ماهو مدنى ومنها ماهو عسكرى، فهناك إنشاءات مدنية وشق طرق حديثة وإقامة مباني، وجلب مدنيين للإقامة فى الجزر المحتلة، وهناك منشآت عسكرية أثارت مخاوف دول المنطقة، نظرا لنوعية الأسلحة والصواريخ التى يتم نشرها، ومن شأنها تهديد سلامة الملاحة فى الخليج العربى وكذلك تهديد المصالح الاقليمية والدولية . وكانت النتيجة العملية لهذا الوضع الذى تسببت به إيران زيادة الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة مثل الأسطول الأمريكى الخامس وغيره . وأوضح وزير الدولة للشؤون الخارجية أن «ما اتخذ من مواقف فى قمة الدوحة السابعة عشرة مشابه لما اتخذ من مواقف فى قمم مجلس التعاون السابقة بشأن تطبيق العراق كامل القرارات الدولية بحيث لاتبقى عليه حجج أو مآخذ» . وأضاف : أن ذلك نابع من حرصنا على إنهاء معاناة الشعب العراقى وعودة العراق إلى ماكان عليه وأفضل انطلاقا من حرصنا وتأميناتنا لكل دولة عربية بالخير ومزيد من الاستقرار . وطالب العراق بالاسراع إلى تنفيذ ماتبقى من قرارات دولية ليعوض مافات من الوقت، وما أصابه وأصاب شعبه من أضرار فادحة بسبب الحروب، خاصة وأن العراق هو بلد خيرات كثيرة .

المواطن محمد بن قضييب بن عيسى فى منطقة الجزيرة الحمراء (إحدى توابع رأس الخيمة) وصاحب أحد زوارق الصيد، التى قصدت الجزر الصغيرة عند بوابة الخليج العربى بكثرة خلال السنوات الماضية بقصد الصيد والإتجار والتزود بالماء، عاش سنوات عديدة فوق أرض طناب الكبرى . كان يمضى فصل الشتاء فى التقاط أسراب «الكندع» وهو نوع من أسماك التونا اشتهر أهل رأس الخيمة بتمليحه والإتجار به .



يقول محمد: قد تبدو المسألة بالنسبة لبعض الناس صراعا على مساحة صغيرة من الأرض الصخرية لكننا وبكل صراحة نقول أصبحت مصدر شجن بالنسبة لنا كمواطنين اعتدنا البقاء فيها. ولطالما دفعنا أرواحنا للمحافظة عليها. نعم مات الكثيرون على أرضها مع كل غزوة إيرانية لها. هذه المرة تبدو الأمور أكثر تعقيدا لقد طردوا جنودنا منها فضلا عن السكان هناك ٢٥ منزلا لأسر البحارة والصيادين من أبناء الإمارات تم تهجير أهلها. وكذلك أقفلت المدرسة. ويتذكر محمد كيف أن جزيرة طنب الكبرى كانت مقصدا للسفن والزوارق العابرة بين المحيط الهندي والخليج العربي تزود منها بالماء العذب وهو موجود بكثرة فيها. وتوجد في الجزيرة منارة ترشد العابرين ومحطة وقود. لكن الأهم من هذا كله تلك الإجراءات التعسفية التي تتخذها إيران عبر حاميتها العسكرية في الجزيرة ضد القوارب العربية التي تجوب المنطقة بحثا عن الصيد البحري الوافر في تلك المنطقة وفي عمليات التبادل التجاري المحدود. (اللشوات الحشوية المتوسطة الحجم والكبيرة التي تنقل البضائع بين موانئ الإمارات وموانئ الساحل الشرقي للخليج العربي). وقد عمدت زوارق الحراسة الإيرانية في الجزيرة أكثر من مرة إلى احتجاز الصيادين وقطع شباكهم والتحقيق معهم مما دفع صيادي رأس الخيمة إلى التخلي عن مصدر رزق أساسي للكثير من العائلات^(١).

الجزر العربية المحتلة من قبل إيران

كتب القاضى فى محكمة الاستئناف العليا فى الإمارات كتابا بهذا العنوان جاء فيها: الظروف الإقليمية التي منعت الإمارات من بحث قضية الجزر مع إيران خلال الـ ٢٠ سنة الماضية لعدة أسباب منها. تغيير نظام الحكم المستمر فى إيران. اندلاع حرب الخليج الثانية. واضطرت الإمارات إلى الحشد الدولى بعدة خطوات وهي: (٢)

- ١- محليا التحذيرات الإماراتية للتجاوزات الإيرانية.
- ٢ - مجلس التعاون أول بيان فى مجلس التعاون يندد بقضية الجزر وأحقية الإمارات بأرضها يصدر من قادة المجلس منذ إنشائه عام ١٩٨٠م.

١ - مجلة الوسط - ٢٠/٩/١٩٩٣م.

٢ - مجلة درع الوطن - أبوظبى - فبراير ١٩٩٤ - العدد ٢٧١.



٣ - عربيا . . تأكيد دول إعلان دمشق تأييدها المطلق للملكية دولة الإمارات لجزرها
الثلاث .

كما أكد المجلس الوزاري للجامعة الدول العربية تأييده المطلق لكافة الإجراءات التي
تتخذها دولة الإمارات في سبيل إثبات ملكيتها العربية للجزر المحتلة .

٤ - دوليا . . أحاط وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في خطابه أمام
الجمعية العامة للأمم المتحدة المجتمع الدولي بالقضية العربية - الإيرانية لما تمثله من انتهاك
صارخ لسيادة ووحدة أراضي الإمارات .

مطالب دولة الإمارات

- ١ - إنهاء الاحتلال لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى .
 - ٢ - التزام إيران بمذكرة التفاهم حول أبو موسى .
 - ٣ - عدم التدخل بالأجزاء المتفق عليها بمذكرة التفاهم حول أبو موسى فيما يخص
الأراضي الإماراتية .
 - ٤ - إلغاء الاجراءات الإيرانية التي خلفها الاعتداء على جزيرة أبو موسى .
 - ٥ - حسم مسألة السيادة على أبو موسى خلال فترة زمنية محددة .
- رد الفعل الإيراني إزاء موقف الإمارات الوطني والصريح:
- ١ - أصر الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرة
طنب الكبرى والصغرى .
 - ٢ - إذاعة طهران: «إن الإمارات العربية قامت باستغلال حسن نوايا إيران أثناء
المفاوضات بإثارها لمطالب غير أصولية وغير منطقية ولا أساس له من الصحة» .
 - «إن إيران لن تغير سياستها إزاء جزيرة أبو موسى» .
 - ٣ - استخفت الصحف الإيرانية بالزيارة السورية التوسطية إذ قالت: «إن سوريا
فقدت حيادها للقيام بهذا الدور لأنها استنكرت التصرفات الإيرانية في أبو موسى
واعتبرت تواجد القوات الإيرانية على الجزر عدوانا واحتلالا» .



٤ - ٨/٩/١٩٩٢ م - لاهور . . تصريح لرئيس إيران «إن جزيرة أبوموسى التى تديرها إيران والشارقة هى جزيرة إيرانية». رئيس مجلس الشورى الإيرانى على أكبر نورى أمام حشد من الطلبة الإيرانيين فى جامعة طهران . . «إن الجزر الثلاث هى أراضى إيرانية بموجب اتفاق مع بريطانيا» . . غير أن وزارة الخارجية البريطانية نفت وجود مثل هذا الاتفاق.

٥ - على أكبر ولاياتى وزير الخارجية يصرح فى شهر ديسمبر المنصرم لأحد الصحف اللبنانية بأن هناك طرف ثالث يحاول خلق توتر فى النزاع على الجزر التى تقع قرب الطرق التى تسلكها ناقلات النفط فى الخليج العربى .

فشل المحادثات الإيرانية، الإماراتية

فى اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى ودول إعلان دمشق، الثابت التاريخى والقانونية التى تبنتها دولة الإمارات إزاء موقفها^(١):
أولا: إن الجزر عربية التراب، ولديها الوثائق التاريخية والقانونية ما يثبت ملكيتها لها.

ثانيا: إن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى محتلتين احتلالا عسكريا . . وتأمل الإمارات فى حل القضية عبر وسائل التسوية السلمية.

ثالثا: فيما يخص جزيرة أبوموسى، رغم تأكيد الإمارات على ترابها العربى وأنها محتلة احتلالا عسكريا من قبل إيران . . إلا أنها على استعداد بالتمسك ببنود مذكرة التفاهم التى أبرمت ما بين الشارقة وإيران.

رابعا: ضرورة إلغاء كافة التدابير والإجراءات الإيرانية التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى .

التعنت الإيراني وموقف الطرف الثانى

أولا: جزيرتى طنب الكبرى والصغرى إيرانية التراب وأن السيادة الإيرانية عليها ليست مطروحة للمناقشة مع الآخرين أبداً.



ثانيا: التفاوض بشأن أبو موسى يجب أن يحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج العربي.

ثالثا: إبعاد المسألة عن تدخلات القوى الكبرى تحت أى ستار كان والتوقف عن إثارة أى مطالب إقليمية فى المحافل الدولية.

أولا حشد التأييد الدولى لموقف الإمارات:

رغم أن الإمارات العربية كانت على علم بالتجاوزات الإيرانية فى الجزر المحتلة وعلى الخصوص جزيرة أبو موسى، إلا أن ثمة ظروف إقليمية منعتها من بحث قضية الجزر مع إيران خلال العشرين سنة الماضية كتغير نظام الحكم فى إيران، اندلاع حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) ثم حرب الخليج الثانية بيد أن الأمل كان يحدوها فى أن تبادر إيران نفسها إلى طرح القضية على بساط البحث مع الإمارات خاصة وأن علاقاتها بإيران كانت دائما جيدة. غير أن تجاوزات إيران بتتصعيد اجراءاتها الأمنية والإدارية فى جزيرة أبو موسى التى بدأت فى مارس ١٩٩٢م، ووصلت إلى ذروتها فى أغسطس من العام ذاته أعطت المسؤولين فى الإمارات دليلا دامغا على أن إيران قد قطعت الطريق أمام الدبلوماسية الهادئة. فقد قام وزير خارجية دولة الإمارات بزيارة لطهران طلب خلالها من إيران عدم المضى فى إجراءاتها الأمنية الإدارية مبينا أن الاستمرار فيها يعنى خلق واقع جديد يغير من الطبيعة القانونية للسيادة فى الجزيرة يصعب قبوله من لدن حكومته. ولم تبد طهران أى تفهم لوجهة نظر الإمارات فرفضت حتى مجرد قبول التفاوض مع الوزير الإماراتى معتبرة أن بحث أمر جزيرة أبو موسى شأن يخص علاقات إيران بإمارة الشارقة تنظمه مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومتى إيران والشارقة. سبب الموقف الإيرانى الراضى من بحث مسألة التجاوزات الإيرانية فى جزيرة أبو موسى مع الحكومة الاتحادية ضيقا للمسؤولين فى الإمارات العربية دفع بالمجلس الأعلى للاتحاد إلى الإعلان عن أن الاتفاقيات المعقودة بين أى إمارة والدول المجاورة تعد اتفاقيات بين اتحاد الإمارات وهذه الدول. ولم تكتف الإمارات العربية وهى بصدد مواجهة التجاوزات الإيرانية والوسيلة القانونية سالفه الذكر، بل لجأت إلى وسائل دبلوماسية وقانونية أخرى حفاظا على حقوقها السيادية فى جزرها المحتلة وتمثلت

الوسائل الدبلوماسية في حشد التأييد الدولي لموقف الإمارات ولحقوقها التاريخية والقانونية على جزرها المحتلة وإفساح المجال لوسائل التسوية السلمية لحل النزاع^(١).

محلها،

من حيث حشد التأييد الدولي

حذرت الإمارات إيران من مغبة استمرارها في إجراءاتها الأمنية والإدارية في جزيرة أبو موسى عندما صرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية الإماراتية بأن مايقوم به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبو موسى لايتفق مع العلاقات التي تربط الإمارات بجمهورية إيران الإسلامية وينعكس سلباً على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب فيه الإمارات العربية على إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع إيران.

مجلس التعاون،

فقد بحث وزراء خارجية مجلس التعاون في اجتماعات دورتهم الرابعة والأربعين في جدة قضية جزيرة أبو موسى وتفاعلاتها في العلاقات بين إيران ودول المجلس، وأصدر الوزراء في ختام اجتماعهم بياناً أكدوا فيه تأييد المجلس المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها الإمارات لتأكيد سيادتها على جزيرة أبو موسى، فأعلن المجلس دعمه لحق الإمارات في جزرها الثلاث المحتلة واستنكاره للإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ورفضه القاطع لاستمرار احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى. فقد جاء في بيان المجلس حول قضية الجزر العربية الثلاث ما يلي:

ويتابع المجلس الوردى بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطور الأحداث فيها ويعبر عن استنكاره الشديد للإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزيرة لما تمثله من انتهاك سيادة ووحدة أراضي دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة ويطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك مشدداً على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات العربية منذ قيام الاتحاد، كما يعرب عن رفضه

١ - مجلة درع الوطن فبراير ١٩٩٤م.

القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة ويرى أن فى ذلك السلوك إخلالا بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارضاً مع المبادئ التى تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران واتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من الالتزام بمبادئ القانون الدولى واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، ونبد اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وإذ يعبر المجلس عن الأمل فى أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية فإنه يؤكد وقوفه التام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات العربية لتأكيد سيادتها على الجزيرة.

وقد حذر المجلس إيران قبل اجتماعات مجلسه الوزارى على لسان أمينه العام المساعد من انعكاسات تصرفاتها المزعجة وغير المسؤولة على العلاقة بين دول المجلس وإيران. وعبر الأمين العام المساعد السيد سيف المسكرى على القلق البالغ لدى مجلس التعاون وخيبة الأمل الشديدة لأن الحادثة تأتى بعد فترة من تحسن وانتعاش العلاقات بين كافة دولة المجلس وإيران، حيث يعد أول بيان يصدر من مجلس التعاون بشأن قضية الجزر العربية الثلاث منذ إنشائه عام ١٩٨٠م. وكانت بعض دول المجلس قد أصدرت فرادى بيانات وتصريحات استنكرت فيها التصرفات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى واحتلالها لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى مؤيدة كافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات لتأكيد سيادتها على جزرها المحتلة^(١).

عربياً:

أكدت الدول الموقعة على إعلان دمشق تأييدها لدولة الإمارات العربية المتحدة فى

١ - مجلة درع الوطن - فبراير ١٩٩٤م.



كل ما تتخذه من إجراءات لتأكيد سيادتها على جزيرة أبوموسى مستنكرة بشدة الإجراءات الإيرانية الأخيرة وداعية حكومة طهران إلى احترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها مع الشارقة. كما أكدت الدول الثمانى الرفض القاطع لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة معربة عن الأمل فى أن تراجع إيران موقفها من هذه القضية. وجاء فى البيان الختامى لاجتماعات وزراء خارجية دول إعلان دمشق بشأن قضية الجزر العربية الثلاث مايلى :

وتابع الوزراء بقلق بالغ الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى وتطور الاحداث الأخيرة فيها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التى اتخذتها فى الجزيرة متتهكة بذلك سيادة ووحدة الأراضى الإقليمية للدولة الإمارات العربية المتحدة الذى يتنافى مع مبادئ القانون الدولى واحترام واستقلال وسيادة ووحدة وحل النزاعات بالطرق السلمية. ويطلب الوزراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك. . مؤكدين على أن جزيرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات العربية منذ قيام الاتحاد. كما يعرب الوزراء عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. وإذ يعبر الوزراء عن الأمل فى أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، فإنهم يؤكدون وقوفهم التام إلى جانب الإمارات العربية فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى وتأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة التى تحتلها إيران^(١).

وأكد المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية تأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات العربية لتأكيد سيادتها على جزرها المحتلة ورفع الانتهاكات الإيرانية التى تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة لأشد المخاطر. وأهاب وزير خارجية جمهورية مصر العربية رئيس دورة المجلس بإيران أن تعيد النظر فى الأسلوب الذى اتبعته



لاغتصاب هذه الجزر العربية. وقال أن استمرار هذا الوضع سيؤدي لتوتر خطير في العلاقات، وأعرب عن أمله في أن يتوقف الاتجاه نحو الاستيلاء على أراضي الغير والتوسع في الاحتلال مؤكدا أن الإمارات ليست وحدها رلا يمكن للعالم العربي أن يسمح باحتلال جزء من أراضيها.

دوليا:

أحاطت الإمارات العربية المجتمع الدولي علما بتجاوزات إيران لمذكرة التفاهم في جزيرة أبو موسى واستمرار احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى ورفضها الاتفاق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، جاء ذلك في خطاب وزير خارجية الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين. وحول هذا الموضوع قال السيد وزير الخارجية في خطابه «لقد عبرت بلادى عن رفضها لهذه الإجراءات لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة ووحدة أراضي الإمارات ومبدأ حسن الجوار، إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح مذكرة التفاهم التي تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلا والتي تم فرضها في ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه. وتستهدف الإجراءات الإيرانية الأخيرة السيطرة على جزيرة أبو موسى وضمها إليها أسوة بما فعلته حكومة إيران ١٩٧١م في احتلالها العسكري لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات. ويمضى السيد وزير الخارجية في خطابه قائلا(١):

«ورغبة من الإمارات العربية في تسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم عام ١٩٧١م بشأن جزيرة أبو موسى وحفاظا على الاستقرار والأمن عقدت في أبوظبي لقاءات ثنائية بين البلدين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية، إلا أن الجانب الإيراني رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، كما رفض أيضا الاتفاق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، لذا لم يكن أمام الإمارات العربية المتحدة سوى اللجوء إلى المجتمع الدولي..



وفى إطار الوسائل الدبلوماسية لم تغلق الإمارات الباب أمام المساعي الحميدة التى بذلتها بعض الدول العربية لإجراء مفاوضات ثنائية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لإيجاد أرضية مشتركة تنهى النزاع بما يضمن حقوق الطرفين ويحفظ سيادتها، فكانت المساعي الحميدة السورية والتى انتهت بإعلان اتفاق الطرفين على إجراء الجولة الأولى من المفاوضات بين الطرفين فى أبوظبي عاصمة الإمارات. وبمؤازرة الوسائل الدبلوماسية عكفت الدوائر المعنية فى الإمارات على إعداد ملف الجزر العربية الثلاث الذى يشتمل على الوثائق التاريخية، والمستندات القانونية التى تثبت عروبة الجزر الثلاث وتبعيتها التاريخية والقانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة وكذا إعداد أبحاث ودراسات قانونية معمقة عن الوضعية القانونية للجزر قبل الاحتلال وبعده تمهيدا لرفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن الدولى فى حال فشل المساعي والجهود الدبلوماسية المختلفة فى إيجاد حل سلمى للنزاع^(١).

الموقف الشعبى فى الإمارات من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

ماذا قال أبناء الإمارات

سوف نورد بعض مآقاله أبناء الإمارات لنرى ماهى انعكاسات قضية الاحتلال الإيرانى للجزر العربية على الصعيد الشعبى.

ماذا يجرى فى جزيرة أبوموسى

تحت هذا العنوان يقول د. عبدالحالى عبدالله ما يلى^(٢):

شهر أغسطس يجلب معه عادة مفاجآت غير سارة لشعوب ودول منطقة الخليج العربى. ففى شهر أغسطس من كل عام يزداد التوتر فى هذه المنطقة بشكل ملحوظ. ويتصاعد التوتر تدريجيا مع تصاعد درجة حرارة الصيف التى تبلغ ذروتها مع نهاية الشهر. إن تزايد حدة المواجهة مؤخرا بين الحكومة العراقية من ناحية والمجتمع الدولى من ناحية أخرى هو مؤشر على أن شيطان الخليج العربى لا يستيقظ سوى خلال شهر أغسطس دون غيره من شهور السنة، كما أن تصرفات المسؤولين الإيرانيين فى جزيرة

١ - مجلة درع الوطن - أبوظبى - فبراير ١٩٩٤م - العدد ٢٧١.

٢ - جريدة الخليج ١٩٩٢/٩/٧م.



أبوموسى دليل آخر على أن شيطان الخليج العربى شعر بوطأة حرارة الشهر وأنه أخذ يطل برأسه ويحاول أن يخرج من قمقمه ليجلب معه المتاعب لشعوب ودول المنطقة التى عانت بما فيه الكفاية من عدم الاستقرار وليست بحاجة إلى مواجهات جديدة كتلك التى تحدث فى العراق فى شمال الخليج العربى وتلك المضايقات التى تجرى فى جزيرة أبوموسى فى جنوب الخليج العربى .

لكن ماذا يجرى حقيقة فى جزيرة أبوموسى؟ وماهى الغاية من التحركات الإيرانية فى الجزيرة؟ وماهى مترتبات هذه التصرفات على العلاقات بين الإمارات وإيران التى تتسم عادة بالود والانسجام؟ وماهى تداعيات هذه التطورات بالنسبة للاستقرار فى منطقة الخليج العربى والتى مارالت تعاني من التوتر وعدم الاستقرار؟ ثم كيف ينبغى للإمارات أن تتصرف تجاه هذه المضايقات وكيف ينبغى لها أن تتعامل مع تكرار المواجهة حول جزيرة أبوموسى؟ جزيرة أبوموسى هى واحدة من أكثر من ٢٠٠ جزيرة صغيرة وكبيرة أخرى تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والممتدة على مساحات واسعة فى الخليج العربى وخليج عمان، وتبعد جزيرة أبوموسى نحو ٣٠ ميلا عن ساحل الشارقة، وقد كانت منذ بداية التاريخ على اتصال بالساحل العربى وخاضعة فى إدارة شؤونها العامة لإمارة الشارقة ولم يحدث أن انفصلت عن الشارقة إلا فى فترات تاريخية وجيزة ونادرة نتيجة لتحويلات القوة بين الجانب العربى والإيرانى للخليج العربى، إن كل الوثائق والحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن جزيرة أبوموسى تابعة للشارقة وبأنها جزء لا يتجزأ من أراضى الإمارات العربية . فى أكتوبر عام ١٩٧٠ أكدت إيران للمرة الأولى أنها تنوى السيطرة على هذه الجزيرة لأسباب استراتيجية وحذرت بريطانيا بأنها لن تعترف بقيام الاتحاد فى الإمارات إذا لم تقبل بريطانيا بسيادة إيران على هذه الجزيرة . ثم أعلنت إيران فى ٩ نوفمبر ١٩٧٠ أنها على استعداد لاستخدام القوة من أجل احتلال ثلاث جزر عربية هى جزيرتا طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبوموسى . وثلاث ذلك تصريح رئيس وزراء إيران راهدى فى ١٢ نوفمبر أن جزيرة أبوموسى هى جزيرة إيرانية . وجاء بعد ذلك تصريح شاه إيران الذى قال «إننا نحتاج هذه الجزر وستعمل على إعادتها ولا توجد قوة على الأرض تمنعنا من ذلك» . فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، أى قبل يومين فقط من الانسحاب البريطانى وإعلان استقلال دولة الإمارات وقيام الاتحاد قامت إيران باحتلال جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى .



جاء هذا الاحتلال ليؤكد بوضوح طموحات الشاه التوسعية ورغبته في البروز كقوة خليجية أولى تادرة على فرض الهيمنة الإيرانية على المنطقة بأسرها^(١).

لقد كان من المتوقع أن تقوم الحكومة الإيرانية التي آتت بعد سقوط الشاه بإعادة جزيرة طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى وإلغاء احتلال إيران لهذه الجزر العربية. لكن الحكومة الثورية الجديدة ادعت بأن هذه الجزر قد أصبحت الآن جزءا مهمة نتيجة لظروف الحرب العراقية الإيرانية. وظل الأمر معلقا خلال عقد الثمانينات رغم كل المحاولات السياسية والدبلوماسية الرامية لوضع حد لهذه القضية الخلافية بين إيران والإمارات. لقد مارست الإمارات بحكم ظروفها الداخلية والخارجية ضبط النفس خلال الـ ٢٠ سنة الماضية وكانت مقتنعة بأنه لن يحق إلا الحق وأن هذه الجزر العربية ستعود يوما ما إلى السيادة الإماراتية.

لكن وبدلا من مجارة الإمارات في التعامل الهادئ والعقلاني مع هذه القضية بادرت السلطات الإيرانية خلال شهر مارس عام ١٩٩٢ إلى مضايقة سكان جزيرة أبو موسى والعاملين فيها ثم أبعدت بعضهم وربطت بقاء البعض بقيود غير معهودة على مدى العشرين سنة الماضية، بل ومنعت البعض الآخر من الوصول للجزيرة. ثم فاجأت إيران الجميع مؤخرا بتكرار ذلك ومنعت سفينة تقل حوالي ١٠٠ مدرس وعامل من الوصول إلى الجزيرة لبدء عملهم في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم وتعرض ركاب السفينة لمضايقات ومعاناة إنسانية قاسية لمدة ثلاثة أيام قضوها على ظهر السفينة أمام ميناء جزيرة أبو موسى. إن هذه المضايقات لم تكن معهودة في السابق وتشكل خرقا للاتفاقية الموقعة بين إيران والشارقة والتي تم التوصل إليها عبر الوساطة البريطانية لتنظيم شؤون جزيرة أبو موسى^(٢).

إن ما تقوم به إيران حاليا هو محاولات لتأكيد السيادة الإيرانية الكاملة على الجزيرة، وهذا يشكل خرقا لنصوص وروح الاتفاقية. لذلك يظل السؤال عن أسباب هذه التحركات والمضايقات بعد ٢٠ سنة من الهدوء النسبي؟ وماهى حقيقة النوايا الإيرانية وغاياتها؟ لماذا قامت إيران فجأة بتصعيد الموقف في جزيرة أبو موسى؟ تقول إيران أنها مازالت ملتزمة بالاتفاقية حول أبو موسى وتصر على أنه لا جديد فيما يتعلق بالوضع

١ - جريدة الخليج - ١٩٩٢/٩/٧م.

٢ - جريدة الخليج - ١٩٩٢/٩/٧م.

القانونى والسياسى للجزيرة. من ناحية أخرى تدعى إيران أن هذه الاجراءات هى مجرد احتياطات أمنية ضرورية ومن وحى المستجدات فى الجزيرة والمنطقة عموما. لكن من ناحية أخرى تبدو إيران وكأنها مقبلة على مرحلة لإعادة ترتيب جهازها الإدارى المحلى فى مناطقها الساحلية الجنوبية وخاصة فى الجزر التابعة لها، وما يجرى فى جزيرة أبو موسى ربما كان جزءا من هذه الترتيبات الإدارية الجديدة. بيد أن هناك أيضا من يؤكد أن هناك مضامين سياسية وإقليمية وربما أيضا دولية للتحركات الإيرانية الأخيرة. فإيران ربما تود أن تؤكد حضورها كقوة عسكرية وسياسية كبرى فى الخليج العربى وتحاول بالتالى اكتشاف رد فعل القوى فى مجلس التعاون بل رد فعل القوى الدولية المعنية بأمن الخليج العربى. لكن مهما كانت النوايا الحقيقية للتصعيد الأخير فى جزيرة أبو موسى فإنه ليس بمقدور الإمارات وهى دولة صغيرة سوى اللجوء للدبلوماسية الهادئة للتعامل مع هذه القضية الخلافية^(١).

إن الإمارات على يقين بأن جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى هى جزر عربية تابعة للإمارات ولا يمكن التنازل عنها. ولقد بدأت الإمارات بالفعل بالتحاور مع إيران من خلال زيارة وفد رسمى برئاسة وزير الخارجية الذى زار إيران فى أبريل عام ١٩٩٢. ويماكن الإمارات عند تكرار مثل هذه المضايقات اللجوء إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن الدولى. بل إنه وفى ظل العلاقات الدولية الجديدة وفى ظل النظام العالمى الجديد، فإن بإمكان الإمارات اللجوء للمحاكم الدولية وخاصة محكمة العدل الدولية لاسترجاع هذه الجزر بالوسائل القانونية. إن رأى الدبلوماسية السائد فى الإمارات ينادى بعدم تصعيد الموقف ويؤكد حرص الإمارات على التعامل مع دول الجوار من منطلق النيات الحسنة وضبط النفس وتحكيم العقل وعدم افتعال الخلافات. لكن هناك فى الإمارات من يقول إن هذه الدبلوماسية السائدة صالحة لبعض الأوقات وليس فى كل الأوقات وربما كانت مفيدة فى بعض القضايا ولكن ليس مع كل القضايا. إن لهذه الدبلوماسية الهادئة ايجابياتها العديدة لكن ربما كانت لها أيضا سلبياتها وربما شجعت على المزيد من التجاوزات والمضايقات. لذلك هناك أيضا من ينادى بالمزيد من الحزم فى التعامل مع المستجدات التى تمس السيادة وتعرض المواطنين للخطر وقد أعلنت الإمارات صراحة استيائها عندما لا تلتزم دول الجوار بالاتفاقيات والمعاهدات. ولاشك أن الإمارات قادرة على التشاور مع الدول الشقيقة والصديقة وخاصة دول مجلس التعاون من أجل



اتخاذ موقف متضامن مع الإمارات في المواجهة السياسية، ربما يمكن أن يؤدي إلى رقف المزيد من المضايقات والإسراع في إيجاد مخرج مناسب للموقف الراهن.

إن كل هذه الخيارات والبدائل متاحة أمام الدبلوماسية الإماراتية التي تتعامل حالياً مع هذا الموقف وتحاول تجنب التصعيد، لقد مرت المنطقة بلحظات عصيبة خلال السنوات الأخيرة التي شهدت اندلاع حربين مدمرتين كانتا من أعنف الحروب ومن أكثرها كلفة. ومازالت منطقة الخليج العربي تعاني من آثار هذه النزاعات ولم تتمكن بعد من تجاوز مترباتها العنيفة. ولا يمكن لهذه المنطقة أن تتحمل نزاعات جديدة، فكل النزاعات تتحول بقدرة قادر إلى صراعات ملتهبة. وتنتهي إلى حروب تكون في البداية حروبا محلية ومحدودة وسرعان ما تجلب الاهتمام العالمي والتدخل الخارجي. إن شعوب المنطقة غير مستعدة لنزاعات عنيفة جديدة، كما أنها حتما غير راغبة في مفاجآت شيطان الخليج العربي وتطلع لأن تنتهي الأزمة الراهنة بسلام وبما يحفظ للإمارات العربية حقوقها^(١).

عاصفة البحار

كتب أديب الإمارات المعروف سالم أبوجهمور القبيسي عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية تحت عنوان «عاصفة البحار» يقول^(٢):

هذا العنوان اخترته جوابا على العنوان القائل: ماذا يجرى في جزيرة أبو موسى المنشور في العدد ٤٨٦٨ من جريدة «الخليج» الموافق ١٩٩٢/٩/٧ م بقلم الأخ الفاضل د. عبدالحالق عبدالله. لاشك أنني لا أجيد استطلاع الغيب ومعرفة ما يحمله فنجان القهوة الخليجية من أسرار وأوهام، ولكني بواقع الحال في الخليج العربي لا أستبعد أن تتعدد الأجوبة حول أى سؤال من أسئلة «الواقع الواقع» كما أنني لا أستثنى جوابي من التوفيق لاسمح الله علما أن سلامح الواقع تكاد تؤكد إمكانية صحة جوابي «عاصفة البحار» أو حدوثه في أى وقت من الأوقات التي رسمتها العقارب العائمة في بركة الخليج العربي البرية. عاصفة الصحراء هي الالفة الكبرى على حوض الخليج العربي وعلى كل المهتمين أن يشاركوني النظرة إليها والتفكير فيها. وإلا سنكون مثل من أقفل إحدى عينيه عن المشاركة في النظر إلى مشهد متحرك علما أن الرمال العربية وصفت

١ - الخليج ١٩٩٢/٩/٧ م.

٢ - الخليج ١٩٩٢/٩/٩ م.



بذلك منذ مغامرات «عترة العبسى». عاصفة الصحراء كانت ومازالت هى المقص الذى سوف يمارس نشاطه على تفاصيل الثوب العربى ولن يستثنى «البشت» ولا «الوزار» مع تقديرنا للأسباب التى دعت إليها ولم تنته بعد، وهذا المقص وصل حتى الآن إلى منتصف التفاصيل وما بقى منها لا أعتقد أنه فى حاجة إلى تصور فالمقص يسير من اللعنة إلى اللعنات وهكذا مجراه^(١).

لقد أكدت «إيران» دائما على لعنة الشيطان الأكبر، والشيطان الأكبر بالمصطلح الإيرانى الثورى يعنى «أمريكا» وللأسف أنها أخيرا وبعد أحداث أبو موسى أرى أنها رفعت لافتة «أهلا بالشيطان الأكبر». لاشك أن هناك تخوفات إيرانية من التواجد الأجنبى وخاصة الذى تمثله الدول الإستعمارية «أمريكا - بريطانيا - فرنسا» ولكن ما قامت به إيران لا يعنى حسب اعتقادى نوعا من الاحتياط الاستراتيجى بل يعنى نوعا من الاعتبار والاختلاط الفكرى، ويكفى أن أول نتائجه ماسيكون أو ما كان من انقسام وانشطار فى قاعدة المجابهة الشعبية على سواحل الخليج العربى، هذا إن وجدت تلك القاعدة أو إن لم تكن مستوردة إن وجدت. إذا كنا نأمل أن تتحسن النيات وتتوطد العلاقات ويستمر استيراد «الورد المحمدى» من إيران فهذا لا يعنى أننا سنظل فى انتظار الربيع الإيرانى ونصبح مثل ذلك المخلوق الصبور الذى لا يزال ينتظر الربيع من بداية تاريخ تكوينه على كوكب الأرض. قد يقول قائل: ماهو الحل؟ سأقول: نحن فى زمن يفترق الحلول ويقوم على المغامرات. وأرجوا ألا نختلف حول حقيقة الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، فقد مارسنا التغييب الكامل لتاريخها ووجودها الدراسى والشعبى منذ عشرين سنة تقريبا. أخيرا أقول وبالله المستعان كما قال أصدقائى الإيرانيون عندما سألتهم عن تلاميذ الإمام الخمينى رحمه الله وجزيرة أبو موسى، فقالوا: «خودا درست» أطلب الله!!^(٢).

لأبدل عن حقوقنا فى الجزر

كتب المحامى الإماراتى محمد محمد صاحب مقالا عبر فيه عن حقوق الإمارات فى الجزر العربية ومعارضته لهذا الاحتلال الإيرانى جاء فيه^(٣):

١ - الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ - الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.

٣ - الخليج ٩/١٣/١٩٩٢م.



الاعتداء السافر الذى قامت به إيران على الإمارات العربية وباغتصابها لجزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة يتطلب بيان عدة حقائق وكشفها من حيث تلازم ذلك العدوان الجائر من دولة تطل على الخليج العربى بحكم موقعها الجغرافى، غير عابئة بحركة حق الجوار ورابطة الإسلام والعلاقات الطيبة والتاريخية التى تقدرها الإمارات تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المتغيرات الدولية التى تأملها الدول المطلة على الخليج العربى فى توثيق الصلات والروابط واضطراد التعاون والتنسيق من أجل رفاهية وتقديم شعوبها ونشر الأمن والاستقرار فى المنطقة، واستثمار تلك الروابط والتعاقد فيما بين دول المنطقة المطلة على الخليج العربى فى المحافل الإسلامية والدولية فى خدمة الاسلام والمسلمين. والحفاظ على الثروة الاقتصادية التى حباها الله فى منطقة الخليج العربى لينعم بهذه الخيرات شعوب المنطقة كافة وليجنب أهلها الصراعات والخلافات ويؤثر التوتر والتى تكون سببا رئيسيا فى تدخل القوى الأجنبية والأطماع الدولية ثمن تلك الحقائق:

١ - إن الاعتداء الذى تعرضت له الإمارات وبصفة خاصة جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة ما كان دافعه الاعتقاد والحسبان أن تقوم به إيران التى تربطها بدولة الإمارات بحق الجوار وحق الإسلام والعلاقات التاريخية المتنامية والتميزة باعتبارها من دول المنطقة المطلة على الخليج العربى، والمرتمى من إيران ومن دول المنطقة استثمار تلك الثوابت لاحترام حسن الجوار والتعايش السلمى وعدم الاعتداء والتدخل فى شؤون الغير. فالاعتداء والاعتصاب الذى قامت به إيران لجزيرة أبو موسى من المفاجآت الكبرى فى الوقت والظروف التى كانت العلاقات والروابط تزداد تنامياً مضطرباً بين الإمارات وإيران ودول مجلس التعاون بصفة عامة بحكم العلاقات وروابط الجوار والإسلام والتى بموجبها يتوجب على إيران عدم الاعتداء واحترام سيادة واستقلال الإمارات العربية.

وإن ذلك الاعتداء والتدخل لاحتلال جزء لا يتجزأ من سيادة وحدود الإمارات العربية الاقليمية البحرية والبرية والجوية بصفة خاصة ولسيادة وحرمة الوطن العربى الكبير، إذ أن ذلك الاعتداء لم يكن من عدو يتوجب الاحتراز واليقظة لدفع شره وعدوانه إلا أن ظرف المفاجأة فى العدوان جاء من دولة لها روابط وثوابت تاريخية فى حق الجوار والإسلام، ما كان ينبغى ذلك الاعتداء والاعتصاب لجزء من حدود دولة لها سيادتها واستقلالها والهيئات والمنظمات الدولية. وأن يكون ذلك الاعتداء بعد مضى مدة طويلة على اعتراف بسيادة وحدود الإمارات العربية من جميع دول العالم وفرض



وممارسة سيادة الإمارات على جزيرة أبو موسى وجميع الجزر الأخرى المطلة في الخليج العربي .

٢ - ولئن كانت إيران تقع على الخليج العربي في ضفته الشرقية، إلا أن السيادة والحدود الإقليمية البحرية والبرية والجوية ثابتة على جزيرة أبو موسى والجزر الأخرى بالثوابت التاريخية والجغرافية والممارسة الواقعية قبل اتحاد الإمارات وأثناء قيام الاتحاد، وما زالت الممارسة مستمرة حتى وقت العدوان. ولقد مارست الشارقة سلطتها وبسطت سيادتها على الجزيرة بحكم تبعيتها وهي جزء لا يتجزأ من حدودها الإقليمية البرية والبحرية والجوية بشواهد تاريخية ثابتة بالوثائق الرسمية، وما قدمته وما زالت من خدمات لأبنائها، وماتربط أبناء الجزيرة بإمارة الشارقة الأم من روابط الجنسية والسيادة والسلطة. كما أن سيادة الإمارات على الجزيرة ثابتة في المواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية والاعتراف الدولي والعالمي بحدود الإمارات البرية والبحرية والجوية بما فيها الجزر في الخليج العربي .

٣ - إن ما يتعرض له الخليج العربي من تصعيد وممارسة الخلافات والصراعات وممارسة العدوان من دولة من دول المنطقة تجاه جيرانها وبالتوقيت الراهن ما كان يتوجب أن يكون، لأن الوضع لا يحتمل افتعال الأزمات وتصعيد الصراعات والخلافات، حتى لا يكون ذلك الصراع سبباً رئيسياً يتم تحت طائلته تدخل القوى الخارجية في شؤون الخليج العربي بحجة الحماية الدولية للملاحاة في الخليج العربي، لما يمثلته من شريان حيوى واستراتيجى لدى الدول العظمى ودول العالم فتكفى التجارب وماترتب من الحرب العراقية - الإيرانية والتداعيات السلبية لحرب الخليج الثانية. فالالتزامات تفرض على دول المنطقة عموماً الحفاظ على أمن الخليج العربي واستقراره وتجنبه الولايات والصراعات والأطماع الدولية، فالخليج العربي لا يحتاج في وقته الراهن لإضرار النار أو تقريبها أو افتعال أسباب اشتعالها قرب الزيت الذى حباه الله وفضله بهذه النعمة، إذ يتوجب الحفاظ عليها وتجنب شعوبها ودولها عواقب الأخطار.

٤ - المتبادر من الفطرة والعقل الحكيم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها دولة مطلة على الخليج العربي من شقه الشرقى ولها روابط الجوار والإسلام مع الإمارات العربية بصفة خاصة ودول مجلس التعاون بصفة عامة، إذ المنتظر منها أن تتعاضد وتتعاون مع دول المنطقة فى تنمية العلاقات فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية



والثقافية والتنسيق فيما بينها ودول المنطقة فى المحافل الدولية والإسلامية لخدمة ورفاهية شعوبها، وتجنبها الوليات والخلافات والصراعات التى لا تحمد عقباه ولا يعلم مداها إلا الله وما تجره تلك الحروب من دمار وخراب. فإذا كانت إيران تفاخر بقوتها وكبريائها وما حباها الله من خيرات فيتطلب منها بحكم موقعها الإسلامى أن تسخر تلك القوة والنعمة التى تملكها لخدمة شعبها الذى ينتظر بفارغ الصبر تحسين وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وإعادة تعمير مدمرته الحرب الإيرانية - العراقية واستثمار تلك القوة بكافة أنواعها فى التنمية الاقتصادية، وأن الواجب الإسلامى يتوجب عليها أن تسخر تلك القوة والخيرات فى خدمة الإسلام والمسلمين، وأن تساهم فى نشر السلام والأمن والاستقرار العالمى والتقىد بالعهد واحترام الموائيق والاتفاقيات الاقليمية والدولية. فالله تعالى يقول فى محكم كتابه «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود...» فالقدس الشريف ينتظر من يحرره من براثن العدوان الإسرائيلى، وباعتبار إيران دولة إسلامية يجب توجيه تلك القوة لانقاذ المسجد الأقصى من جور وظلم «إسرائيل» تجاه المقدسات الإسلامية وشعب فلسطين، أما استعراض الغطرسة والأفعال العدوانية التى لاتخدم الإسلام والمسلمين فهى محرمة فى أحكام الشريعة الإسلامية، فالإسلام المستقر فى قلب المسلم فردا كان أو دولة واضح وصريح فى تحريمه للعدوان والاعتداء بالقوة واغتصاب حقوق الغير أيا كان هذا الغير، مسلما أو غير مسلم، فالرسول ﷺ يقول «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» فلا بد لإيران من مراجعة عقلها ونفسها وفهمها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وما تفرضه من احترام الموائيق والعهود وحق الجوار وحق الإسلام وحرمة عدم الاعتداء على الغير وسلب واغتصاب حقوق الآخرين بالقوة، إذ أن الإسلام يحرم بصورة قطعية العدوان والبغى والظلم ويكون ذلك التحريم أشد قوة وعظمة لما يكون من مسلم على أخيه المسلم.

فالدولة الإسلامية يتوجب عليها أن تمد يدها بروح الإسلام وعدله وتسامحه، وأن تنظر للدولة الأخرى مهما كانت تلك الدولة كبيرة أو صغيرة بروح وصدق الاحترام، وتنافسها فى خدمة الإسلام والمسلمين، وليس بشن العدوان وجلب الدمار والخراب وأخذ حقوق الآخرين بالقوة. وإذا ما طرأ طارئ فى الخلافات بين الفرد المسلم أو الدولة المسلمة وجاراتها فالشريعة الإسلامية نظمت تلك الخلافات التى طرأت على العلاقات بالاحتكام للعقل وإصلاح ذات البين بالطرق السلمية والحوار والمفاوضات والتحكيم

وعرض ذلك الخلاف عن طريق الوساطة من قبل دولة إسلامية وتفويضها لتقرير وجهات النظر لفض تلك الخلافات بالطرق السلمية. أو عرض ذلك الخلاف بالروح والأخوية على المؤتمر الإسلامي أو على الجهات الدولية وخاصة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها ولاسيما محكمة العدل الدولية دون اللجوء إلى استغلال المفاجأة وإبراء العضلات.

إن هذه التصرفات لاتخدم إلا أعداء الإسلام والمسلمين وتجلب المخاطر والأطماع الدولية للمنطقة التي يكفيها ما تعانيه من تخلف وأزمات ودمار وحروب لم تبرد نيرانه بعد.

٥ - منذ قيام إيران بشن عدوانها على جزيرة أبو موسى والجزر الأخرى وانتهاكها لحرمة وسيادة الإمارات، واجهت الإمارات قبل الاتحاد العدوان بالعقل والحكمة واليقظ العالية رغم الظروف والأحوال التي كانت عليها الإمارات قبل الاتحاد والاستقلال وأثرائه، ومارست حقها للحفاظ على سيادتها وحماية حدودها وسطرت مطالبها بجزير أبو موسى والجزر الأخرى طنب الكبرى والصغرى فى المنظمات الإقليمية العربية والإسلامية وفى هيئة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة بها، وقد قبلت إيران بتوقيع اتفاقية تفاهم حول جزيرة أبو موسى وهذه المذكرة تبرهن بكل وضوح من خلال صياغة بنوده حق سيادة الإمارات على جزيرة أبو موسى، وأنها جزء لايتجزأ من حدود الإمارات العربية بالإضافة إلى ذلك تكشف بجلاء أن إيران دولة معتدية فرضت قوتها لاغتصاب جزيرة أبو موسى والجزر الأخرى مستغلة الظروف والأحوال التي تعيشها الإمارات قبل قيام الاتحاد، وذلك ثابت فى أحكام القانون الدولى والقوانين الأخرى. إن الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرم من طرف مع طرف ضعيف ومايمليه هذا الطرف القوى بعدوان يكون ذلك التصرف باطلا ويتوجب إلغاؤه وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل العدوان. إن الإمارات العربية تقيدت باحترام مذكرة التفاهم المبرمة والتي أملها شاه إيران بحكم قوته وتعسفه واستغلاله للظروف، سعيا منها لحل تلك الخلافات عن طريق القنوات السلمية وبالروح العقلانية والحكمة والموعظة الحسنة، مستمدة ذلك من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية واحترام حق الجوار والروابط والعلاقات التاريخية^(١).

ولم تخل بالتزاماتها بشأن الاتفاق فى الظروف والأحوال التي كانت فيها إيران



أثناء انشغالها بالحرب مع العراق، لأن الإمارات تأبى أن تستغل تلك الظروف أو تصطاد في الماء العكر ولكنها تعاملت والتزمت صوت العقل والحكمة دون أن تطالب أو تطرح القضية المتعلقة بجزيرة أبو موسى وجزيرة طنب الكبرى والصغرى، في الوقت التي كانت فيه إيران بموقف حرج وضعيف بسبب الحرب، وعلى إيران أن تقدر تلك المواقف النبيلة التي التزمت بها الإمارات. وكان يتوجب على إيران أن تقيم موقفها وتعود إلى الصواب والرشد من تصرف الشاه السابق الذي احتل أراضي الغير بالقوة وخاصة أنها لبست رداء الإسلام، وأنها تزعم بذلك حماية حمى الإسلام، فالإسلام يمد يد الخير والتسامح والعودة للحق دون التماهي في الباطل والعدوان ويحرم الإسلام الاعتداء والعدوان وسلب حقوق الغير.

إن الإمارات لم تفرط في مطالبتها بسيادتها وحماية حدودها بشأن جميع الجزر التي اغتصبها إيران وأنها سعت ومازالت تسعى في مطالبتها وترفض التخلي عن ذرة رمل أو قيد أنملة من سيادتها، ولكن كان ينتظر ويرتجى من إيران أن تعيد الفكر بعد خروجها من الحرب وأن توثق العلاقات وأن تبدى حسن النية تجاه جيرانها في المنطقة وأن تحترم الاتفاقيات المبرمة بينها، وخاصة فيما يتعلق بالجزر واتفاقية التفاهم المبرمة بشأن جزيرة أبو موسى، والتي انتهت مما يتوجب إصدار قرار بجلاء القوات الإيرانية من الجزيرة وترك ممارسة السيادة والسلطة لأهلها الشرعيين وعودة الجزيرة للشارقة الأم صاحبة الممارسة الشرعية في سلطتها لينعم أبناؤها بنسيم الحرية بدلا من التصرفات والتجاوزات التعسفية التي يقوم بها النظام الإيراني في الجزيرة. إن الحقائق التي تم كشفها توضح بجلاء أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة لا تسعى إلى بسط السلام والاستقرار في المنطقة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحض على التعايش السلمي، وتوثيق الروابط والعلاقات لخدمة السلام والأمن الدوليين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة وحدود الدولة العضو في منظمة الأمم المتحدة، وعدم ممارسة العدوان وفض المنازعات والخلافات بالطرق السلمية. إن ما قامت به إيران تجاه الإمارات العربية يعد خرقا للمواثيق الدولية والمنظمات الإقليمية وعملا غير مشروع ومحرم في أحكام الشريعة الإسلامية. يقول ﷺ «أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع من الأرض تجدون الرجلين جارين في الأرض أو الدار فيقتطع أحدهما من حظ صاحبه ذراعا فإذا اقتطعه طوقه من سبع أرضين يوم القيامة». وفي

حديث آخر يقول ﷺ «أعظم الظلم ذراع من الأرض ينتقصه المرء من حق حصاة أخذها إلا طوقها يوم القيامة»^(١).

فليعد من يزعم بأنه حامى حمى الإسلام لقراءة القرآن الكريم وسد العظيم ﷺ ليعلم ويتذكر أحكام الشريعة الإسلامية وما تحض عليه من فع وبسط اليد بالسلام ونشر المحبة والألفة بين البشر جميعا وتوجيه القوة والح في إسعاد البشرية وعدم استغلال السلطان والجبروت في غضب الله وتر واغتصاب حقوق الغير. كم هو حري بالنظام الحاكم في إيران العودة إلى ال ليقولوا قولا حكيما وصوابا بالجلء من جزيرة أبوموسى والجزر الأخرى المح للحق والصواب بدلا من التمدادى فى الباطل، فالإسلام يحث على التعاو ونبد الخلافات والفرقة وأن هذا الشتات والخلاف بين المسلمين هو فى خ الإسلام والمسلمين. إن الواقع المعاش يتطلب من الدول الإسلامية وشعوبها ال إلى جنب فى خدمة الإسلام والمسلمين والنهوض من التخلف والجمود ل الإسلام وحمل رسالتها بالسلام والإخاء، فكم من الدول الإسلامية الواقعة العربى يفرض عليها الواجب أن تنشر المحبة والسلام والتعاون بدلا م واغتصاب حقوق الغير بالقوة، ولتعلم إيران أن الإمارات فيها رجال لا يرضون بحبة رمل أو بأدنى حق من حقوقهم أو ينتقص من سيادة دولتهم، ومازال الخيار لتفاهم وعودة الجزر بالطرق التى تخدم العلاقات بين البلدين المسلم واستثمار الحكمة والموعظة الحسنة حتى تتجنب المنطقة العواقب والأخطار وتت بالأمن والاستقرار^(٢).

هذا الكابوس الحدودى

شاركت الصحافة المحلية أيضا فى السخط الشعبى من جراء الاختلا للجزر العربية وفيما يلى بعض هذه المقالات، ومنها هذا المقال بعنوان «هذه الحدودى لجريدة الخليج تقول به»^(٣):

١ - الخليج ١٣/٩/١٩٩٢ م.

٢ - الخليج ١٣/٩/١٩٩٢ م.

٣ - الخليج ١٩/٤/١٩٩٢ م.



ما هذا الذى يجرى فى المنطقة؟ وهل هى مصادقة أن تتحرك أربعة خلافت حدودية مرة واحدة وخلال أسبوعين فقط؟ أليست مفارقة موجهة أن يتزامن تحرك هذه الخلافت مع إعلان اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود بين العراق والكويت عن إنجاز مهمتها؟ أسئلة تطرح نفسها ولا نملك إزاءها غير التحسر ومعاقرة مشاعر اليأس والإحباط. فأتى حال بائس هذا الذى تعيشه المنطقة؟ أية فضاءات يخلق فيها هؤلاء المنخرطون فى لعبة الخلافت الحدودية؟ ألم نتعلم من الأزمة الأخيرة القاسية الباهظة التكاليف؟ وهل يظن أحد أن المنطقة قد خرجت من ربقة الأزمة ومن رحلها حتى يقرع أبواب أزمات جديدة؟. ألم يعلن الجميع بعد انتهاء الأزمة والحرب عن نبذ كل ما يمكن أن يوتر أجواء العلاقات الثنائية والوضع الإقليمى، فليقرأ الذين خانتهم ذاكرتهم المبدأ الأول فى «إعلان الكويت» الصادر عن القمة الخليجية الثانية عشرة المنعقدة فى الكويت المحررة فى ديسمبر ١٩٩١: «تسعى دول المجلس فى تعاملها الدولى إلى احترام مبدأ حسن الجوار والالتزام باحترام سيادة الدول، وعدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية». وكانت هذه الفقرة نصاً قد أدرجت فى «إعلان دمشق» الذى أردناه أساساً لبناء نظام عربى جديد، فأين ذهبت هذه المبادئ؟، وما قيمة الإعلانات والمؤتمرات إذا لم تدخل نتائجها حيز التطبيق، وتطبع روح عباراتها السلوك السياسى والقرار السياسى، والخطاب السياسى؟

ألم يكن درس الأزمة - المحنة الأكبر - هو ضرورة المبادرة وبسرعة إلى حل الخلافت الحدودية بالحوار والتفاهم وإذا تعذرا فبالتقاضى، وليس بإجراءات منفردة من هذا الطرف أو ذاك، تستعدى بالضرورة لإجراءات مضادة؟. هل هذا هو «حسن الجوار» وتسوية المنازعات بالطرق السلمية؟ إننا لم ننسى بعد أن العنوان الأول لعدوان نظام صدام على الكويت، كان خطأ حدودياً، وبئر نفط حدودية، وجزيرة حدودية؟ إن الخلافت الحدودية ألغام مزروعة منذ عقود، وهى دائماً برسم الانفجار، ومع الأسف لم تبذل جهود كافية لزالة هذه الألغام، ولم يسرع المعنيون بها إلى وضعها على المائدة للبحث والمناقشة لحلها ودياً أو لاحتالها إلى التحكيم والقضاء الدولى إذا استعصت على الحل؟ وإذا كانت أقطار أعضاء فى مجلس التعاون أو أقطار عربية بينها قضايا حدودية لاتعمل على توفير مناخات الحل بالحوار، ولا تبدى حرصاً على حسن الجوار، فماذا سنقول عن الخلافت الحدودية مع الدول غير العربية؟ لقد فجعنا طوال الأسبوع الماضى



بما حملته وكالات الأنباء من أخبار عن الخلافات الحدودية التي تحركت في غير مكان، وليس هذا وحسب، فبعضها كان مصحوباً بأخبار قعقعة السلاح ووضع القوات في حالة تأهب، فما هذا بحق الله؟! وإلى أين تسير بنا الأحداث؟! هذا الذي يجري لا يمكن تصنيفه بأقل من اللعب بالنار. فهل منطقنا وعالمنا العربي في وضع يتحمل المزيد من الحرائق؟! (١).

إن مخاطبة بعضنا البعض عبر بيان يصدر من هنا ليرد عليه بيان من هناك، أمر يدعو لرثاء الأوضاع التي نعيشها، ولتشجيع أحاديث التعاون والتنسيق إلى مثواها الأخير، فضلاً عن أنه يفرغ «ببارات المستقبل الواحد والمصير الواحد من أية مضامين أو مصداقية، إن الاحتكام إلى السلاح ممنوع، والتلويح بالسلاح ممنوع، وتوتير الأجواء وتلييدها بسحب الشك والقلق ممنوع. ومخاطبة بعضنا بعضاً عبر طرف ثالث أجنبي ممقوت ومذموم، وإلا فإن الفرق بين ما يمكن أن تتطور إليه الأحداث الحدودية وبين ما فعله صدام حسين سيكون فرقاً بالدرجة لا بالنوع» (٢).

تجاوزات مرفوضة

تحت هذا العنوان كتبت جريدة الخليج تقول (٣):

ما الذي تريده إيران بالضبط من وراء تصرفات مسؤوليها في جزيرة أبو موسى قبل أشهر، وتحديدًا في مارس عام ١٩٩٢، عمدت إلى مضايقة مواطني الإمارات المقيمين في الجزيرة والموظفين العاملين فيها، فأبعدت بعضهم وربطت بقاء بعضهم الآخر بقيود وشروط، وارتكبت تجاوزات في الجزيرة. ووقتها مارست الإمارات أعلى درجات ضبط النفس حرصاً منها على احتواء ما بدا أنه بؤادر أزمة، وذهبت وفود إلى طهران، وجاءت وفود منها، وتوقعنا أن تطوى هذه الصفحة إلى أن يأتي الوقت الذي يحسم فيه أمر جزرنا المحتلة بالحوار والوسائل السلمية. لكن التوقع المبني على النيات الحسنة شيء والواقع شيء آخر، فقد فاجأنا إيران يوم السبت الماضي بتكرار مافعلته في أبريل عام ١٩٩٢ ومنعت الأساتذة وعائلاتهم من الوصول إلى الجزيرة، بل ولم تسمح لهم

١ - الخليج ١٩/٤/١٩٩٢ م.

٢ - الخليج ١٩/٤/١٩٩٢ م.

٣ - الخليج ٢٥/٨/١٩٩٢ م.

بالنزول من السفينة التي تقلهم، وظلوا في مياه الخليج العربي ثلاثة أيام ينتظرون موقفاً إيرانياً مغايراً، لكن ذلك لم يحدث. إن هذا التصرف الإيراني يشير أسئلة عديدة، ويبحث في النفس ذكريات مريرة دونها في صفحات العلاقات العربية - الإيرانية الشاه البائد الذي حاول فرض الهيمنة على المنطقة بممارسة أحلامه التوسعية في أرجائها. ومن المؤسف أن نشهد اليوم في جزيرة أبو موسى تجاوزات على حقوق الإمارات ومواطنيها من نمط التجاوزات نفسها التي عرفناها أيام الشاه. إن الوضع في جزيرة أبو موسى محكوم باتفاقية ممهورة بتواقيع وزيرى خارجيتى إيران وبريطانيا وحاكم الشارقة آنذاك المرحوم الشيخ خالد. نعلم تماماً أن هذه الاتفاقية كانت «اتفاقية أمر واقع» فقد جاءت نتيجة تسوية ظالمة تواطأت فيها بريطانيا مع الشاه وفرضت على الشارقة في لحظة تاريخية اتسمت توازناتها الإقليمية بالهشاشة، واتسم الوضع العربي بالضعف من جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧م العسكرية. هذه الاتفاقية تحدد حقوق الطرفين في الجزيرة وفي مياهها الإقليمية، فلماذا لالتزم إيران بها؟ وما الذي ترمى إليه من وراء ممارسات تشير إلى التحلل من الالتزام؟ لقد أكد وزير خارجية إيران خلال زيارته إلى الكويت في أبريل عام ١٩٩٢، أن بلاده ملتزمة بالاتفاقية حول أبو موسى والمطلوب من إيران أن تضع هذا التأكيد موضع التطبيق. ولعل المسؤولين في إيران يدركون أن مستقبل علاقاتهم مع الإمارات لن يستقيم، إذا لم تكن العلاقات مبنية، في الممارسة قبل القول، على الاعتراف بالحقوق والمصالح، وعلى عدم التدخل في شؤون الغير وهذا الذى نشهده في أبو موسى هو تجاوز على حقوق الإمارات وشعبها. نأمل من حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران، إذا كانت فعلاً حريصة على الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى تنمية العلاقات مع الإمارات وشعبها، المبادرة إلى تصحيح الوضع الناجم عن تصرفات مسؤوليها في أبو موسى، ويكفى منطقنا ماتشده من بؤر توتر مشتعلة^(١).

التصعيد الإيراني إلى أين

تساءلت جريدة الخليج عن التصعيد الإيراني باحتلال للجزر العربية فقالت^(٢):
برغم الحرص الواضح الذى تبديه الإمارات العربية لحل الخلاف الأخير مع إيران حول جزيرة أبو موسى ووضع حد لتجاوزات المسؤولين الإيرانيين بالحوار والوسائل

١ - الخليج - ٢٥/٨/١٩٩٢م.

٢ - الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.



السلمية. وبرغم إعلان الإمارات رسمياً أن استمرار التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ينعكس سلباً على علاقات التعاون المرجوة بين الدولتين، وبرغم الجهود التي بذلتها الإمارات لحل الأزمة الراهنة بما يكفل حقوق الجميع تطبيقاً لترتيبات مكتوبة وموثقة، وبرغم الأسئلة المطروحة في مجلس التعاون حول التصرفات الإيرانية. برغم ذلك كله، يواصل المسؤولون الإيرانيون تصعيد الموقف، ليس بعدم التراجع عن التجاوزات في جزيرة أبو موسى فحسب، إنما أيضاً بتصريحات تؤكد تمسكهم بهذه التجاوزات في جانب، وتسوق مزاعم وأغاليط لتبرير التجاوز في جانب آخر. فبعد التصريحات التي أطلقها مندوب إيران في الأمم المتحدة وزعم فيها مسؤولية بلاده عن الأمن في الجزيرة، وتصريحات وزير الخارجية الإيرانية في جاكارتا التي لم يتورع فيها عن «نفي وجود مشكلة مع الإمارات حول الجزيرة»، خرج علينا الرئيس الإيراني في مؤتمر صحفي في لاهور الباكستانية، زاعماً أن «جزيرة أبو موسى التي تديرها إيران والشارقة هي جزيرة إيرانية». وليس هذا فحسب، فقد فاجأ الرئيس الإيراني الجميع بالحديث عن اكتشاف «مؤامرة» تحاك في الجزيرة، معلناً أن إيران اعتقلت عدداً من الأفراد المشبوهين المسلحين من خارج المنطقة، «وتعتقد أنه من المحتمل وجود مؤامرة».

لم يقل السيد رفسنجاني متى اعتقل هؤلاء، وعلى ماذا يتآمرون في جزيرة أبو موسى، أو تحديداً في الجزء التابع للإمارات منها؟!

أى الأحوال، قبل «رواية» المؤامرة المزعومة هذه سمعنا تبريرات من أوزان وألوان شتى، لم تستثن بالطبع «العبارات الرنانة الطنانة إياها» التي اعتاد الإعلام الإيراني إطلاقها عن الاستكبار العالمى والمؤامرات التي تحاك في المنطقة ومسؤولية إيران عن أمن الخليج العربى، كأنما هناك شيء يمكن أن يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة أكثر من مثل التصرفات الإيرانية في أبو موسى. وكأن الأمن والاستقرار في المنطقة يعينان إيران فقط؟! إن هذا المسلك السياسى الإيراني له تفسير واحد وهو أنها تحاول التمويه على استكمال احتلال جزيرة أبو موسى، ولا محل لأى تفسير آخر. لكن على المسؤولين في جمهورية إيران الإسلامية، أن يدركوا استحالة السكوت على تصرفاتهم التوسعية هذه، فليس في الإمارات مواطن واحد ولا مسؤول واحد يقبل بالتنازل عن حقوقنا. إن استمرار مسؤولى إيران في هذا النهج يعنى أنهم غير معنيين بعلاقات أخوة وحسن جوار مع دول المنطقة وشعوبها، وأنهم لا يقابلون بالمثل سعى دول مجلس التعاون لإقامة علاقات جيدة، حيث - كما قال الأمين العام المساعد لمجلس التعاون - لم يتخذوا من

جانبهم خطوات جادة للتقارب مع دول المجلس . نأمل أن يتنبه المسؤولون في إيران إلى أن التصعيد الذي يمارسونه يمكن أن يفتح جرحاً جديداً في المنطقة لا تسعى له الإمارات ولا دول مجلس التعاون . فلماذا يسعون هم إليه؟ ونتمنى على المسؤولين الإيرانيين أن يعودوا لقراءة ملفات قضايا جزرنا المحتلة: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى وسيجدون أننا لم نتنازل عن هذه الجزر ولم نسلم باحتلالها ولن نقبل ببقائها تحت الاحتلال، وننتظر حسم أمرها وعودتها بالوسائل السلمية . ومادام المسؤولون الإيرانيون مصريين على تجاوز حقوقنا في أبوموسى، فإننا نطالب المسؤولين في بلادنا أن يفتحوا ملف الجزر الثلاث، فمجلس الأمن موجود، ومحكمة العدل الدولية موجودة، والشرعية الدولية موجودة، وحقوقنا في جزرنا المحتلة ثابتة بوثائق التاريخ البعيد والقريب وبوثائق الجغرافيا . ولعل المسؤولين في إيران يدركون أن الزمن الذى تستند فيه دولة إلى حجمها أو عدد سكانها أو قوتها العسكرية للاستيلاء على أراضي الغير وحقوقهم ومحاولة الهيمنة عليهم قد ولى إلى غير رجعة^(١).

عدم إدراك هذه الحقيقة، واستمرار التصرف بعكس معطياتها لا يعنى سوى اللعب بالنار، وزرع الغام مفضخة قابلة للتفجير. فى أية لحظة . فهل يضع المسؤولون فى جمهورية إيران الإسلامية حداً للتجاوزات فى جزيرة أبوموسى، ويتوقفون عن إطلاق التصريحات المستفزة التى لاتفعل شيئاً سوى تعقيد إمكانية تسوية المشكلة سلمياً بالاعتراف بحقوقنا كاملة غير منقوصة؟ هذا ما نأمله ويرجوه كل مخلص حريص على إقفال الأبواب أمام كل ما يمكن أن يؤثر على الاستقرار فى منطقتنا التواقفة فعلاً إلى استقرار مكين وعلاقات حسن جوار قائمة على الانصاف والعدل واحقاق الحقوق والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى شؤون الآخرين^(٢).

شريعة الحق

نشرت جريدة الفجر الصادرة من أبوظبى مقالا عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية تحت عنوان شريعة الحق قولها:
أجمع وزراء خارجية العرب فى اجتماعهم بالقاهرة على الوقوف إلى جانب

١ - الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ - الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.



الإمارات العربية ضد احتلال إيران لجزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، وأعلن المجلس تأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها ودفع الانتهاكات الإيرانية، وقد اتخذ هذا القرار عقب شرح واف قدمه الشيخ حمدان اعتمد على مراجعات تاريخية وقانونية ونصوص اتفاقات مسبقة أهدرتها إيران بسلوكها العدوانى معتمدة على التفاوت فى القوت مكررة نفس الصورة التى حدثت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ حين اعتدى النظام العراقى على الكويت، دون أن تضع فى اعتبارها نهاية هذا العدوان، حيث هب العالم يدافع عن حق الكويت فى الحرية، وحسمت عاصفة الصحراء الموقف لصالح الحق والعدل. وهذا القرار الجماعى المؤيد لحق الإمارات العربية فى هذه الجزيرة المعتصبة إشارة واضحة إلى أن الإمارات ليست وحدها بل إن العالم العربى يقف إلى جانبها مساندا مؤيدا متعاوناً فى كل الإجراءات التى سوف تؤدى إلى رفع هذا الاغتصاب، الذى بدأ على عهد الشاه فى اليوم التالى لاستغلال دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتالي جلاء بريطانيا وقيام الاتحاد كمقدمة لأطماع الشاه فى دول مجلس التعاون، وكانت معروفة ومشهورة.^(١)

وكان الظن أن انتصار الثورة برحيل الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سيقضى على هذه المطامع لأن الشريعة الإسلامية ترفض العدوان، وخاصة إذا كان الجار مسلماً ولكن البداية التى صنعها الشاه، تكررت مؤخراً رغم التأكيدات التى جرت على السنة أقطاب الحكومة الإيرانية بالدعوة إلى التعايش السلمى.

نرى، هل مازالت الاطماع هى الاطماع؟! ولكن، هذه الوقفة العربية المتحدة تدعو قادة إيران إلى مراجعة النفس برفع هذا الإثم، إذ من غير المعقول أن تقبل مواجهة مع الإجماع العربى فى ظل نظام دولى جديد، يرفع راية الحق، ويرفض العدوان بكافة صوره، العرب وإيران يجمعهم الانتماء للإسلام. والإسلام دين الحق والعدل والتآخى والتكافل، ويرفض الشقاق والخصام، ويرادنا الأمل أن تصحح الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها وفق الشريعة الإسلامية^(٢).

قلنا فى نهاية الحلقة السابقة من هذه الدراسة بأن الإمارات العربية المتحدة اتخذت، منذ ١٩٩٢، موقفاً جديداً ومحدداً من نزاعها مع إيران على الجزر الثلاث، أبو

١ - الفجر - أبو ظبى - ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط ٢٧/٧/١٩٩٧م.

موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ويتمثل هذا الموقف فى المطالبة بعرض قضية النزاع على الجزر على محكمة العدل الدولية وقبول الطرفين بالحكم الذى تصدره هذه المحكمة. موقف الإمارات هذا لم يعد موقفها لوحدتها فقد تضامنت معها جميع الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون التى أصبحت تطالب إيران فى بيانات القمة للموكها ورؤسائها، تطالب إيران بالتجاوب مع موقف الإمارات الداعى إلى عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل مرض لهما. بل والأكثر من ذلك أصبحت دول مجلس التعاون تربط بين حل قضية الجزر الإماراتية وإزالة التوتر فى علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية. والسؤال الذى يطرح نفسه بالطبع هو^(١):

لماذا ترفض إيران قضية الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ أليس فى هذا الرفض دليل على عدم اقتناع القادة الإيرانيين بقوة الحجج التى يسوقونها للتدليل على تبعية الجزر لبلادهم؟ ليس فى نيتنا فى هذه الدراسة القصيرة مناقشة الحجج القانونية لكل من إيران والإمارات فى ما يخص السيادة على الجزر الثلاث فذلك موضوع بحاجة إلى دراسة خاصة لوحده. وتجدر الإشارة بأن هناك حاليا عدة دراسات عن هذا الموضوع لعل أهمها كتاب الدكتور محمد عزيز شكرى المعنون «مسألة الجزر فى الخليج العربى والقانون الدولى» الصادر عام ١٩٧٢ إلا أنه لابد من لمحة ولو سريعة لتاريخ الحديث لهذه الجزر. يقول الدكتور محمد عزيز شكرى بأن «الجزر الثلاث خضعت للقواسم العرب منذ عام ١٧٥٠ على الأقل، وأن سكانها جميعا ينتمون إلى فروع ذات القبائل العربية التى تسكن البر المقابل، وعندما فرضت بريطانيا الحماية عام ١٨٢٠ على مشايخ الخليج العربى ومنهم شيخ القواسم سلطان بن صقر، على أثر ما أسمته حروب القرصنة، اعتبرت الجزر الثلاث من توابع الشارقة ورفعت عليها اعلامها، وكانت الإماراتان، رأس الخيمة والشارقة، آنذاك إمارة واحدة. وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة فى بداية القرن العشرين ١٩٢١ آلت جزيرة أبوموسى إلى قواسم الشارقة وآلت طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى قواسم رأس الخيمة، وكانت حيازة الإماراتين للجزر فعلية ومتواصلة وهادئة حتى نوفمبر ١٩٧١ كما كانت الإماراتان تمارسان جميع مظاهر السيادة على الجزر الثلاث. منها على سبيل المثال^(٢):

١ - الفجر - أبو ظبى - ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط ٢٧/٧/١٩٩٧م.



- ١ - وجود ممثلين لحاكمي الإماراتين في الجزر بصورة مستمرة.
- ٢ - قيام إمارتي الشارقة ورأس الخيمة منذ مطلع هذا القرن بمنح الامتيازات لاستخراج المواد المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية وقد اعترفت إيران منذ البداية بحق حاكمي الشارقة ورأس الخيمة في منحهما هذه الامتيازات.
- ٣ - استيفاء حكام الشارقة ورأس الخيمة رسوما سنوية عن الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها سكان الجزر كالصيد والغوص ورعى الماشية. الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان هي أن بريطانيا كانت القوة الأولى في المنطقة حتى بداية القرن الحالى حيث أخذ نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها ينموان بشكل تدريجي حتى بلغا ذورتهمما في ١٩٧١ بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة وتسلم الولايات المتحدة مهمة ما سمي «ملء الفراغ السياسى» في منطقة الخليج العربى. لذلك يمكن القول بأن أى بحث جدى لدراسة النزاع حول الجزر الثلاث لابد وأن يعتمد بشكل أساسى على الوثائق البريطانية كمرجع أولى للتدقيق فى أصل الخلاف وتطوره على مدى أكثر من ١٠٠ سنة. والوثائق البريطانية لم تكتف بتأكيد تبعية هذه الجزر لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة فحسب بل إنها تورد بعض التصرفات الإيرانية التي تدل بشكل أو بآخر، على اعتراف إيران نفسها بأحقية العرب القواسم فى حكم هذه الجزر، من بين هذه التصرفات على سبيل المثال لا الحصر: فى سنة ١٩٥٤ قام موظف بلجيكي يعمل فى مصلحة الجمارك الإيرانية بزيارة جزيرتي أبوموسى وطنب وأنزل منهما علم الشارقة ورفع محله العلم الفارسى، فاحتج الممثل البريطانى فى طهران نيابة عن شيخ الشارقة، وأنكرت الحكومة الإيرانية علمها بالحادث وأمرت بإزالة علمها من الجزيرة وقد تم ذلك بالفعل فى ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٠٤ حيث أعيد علم الشارقة على الجزيرتين.
- ظل علم الشارقة يرفرف على جزيرة أبوموسى وعلم رأس الخيمة يرفرف على جزيرتي طناب الكبرى وطنب الصغرى إلى أن أنزلتهما القوات الإيرانية فى أواخر نوفمبر ١٩٧١. وفى ١٩٢٩ طلبت الحكومة الإيرانية، عبر الحكومة البريطانية، شراء جزيرتي طناب من حاكم رأس الخيمة الذى رفض العرض الإيراني جملة وتفصيلا فقامت الحكومة البريطانية بإبلاغ إيران بهذا الرفض، وفى أكتوبر من عام ١٩٣٠ اقترحت الحكومة الإيرانية على حاكم رأس الخيمة استئجار جزيرة طناب الكبرى لمدة ٥٠ عاما ولكنه رفض



الاقتراح الإيراني. وفي عام ١٩٧١ قبل فترة وجيزة من احتلالها للجزر، طلبت حكومة إيران مرة أخرى شراء جزيرتي طنب فرفض حاكم رأس الخيمة ذلك. إن مطالبة إيران بشراء أو استئجار الجزر تتعارض تعارضاً كلياً مع ادعاءاتها بملكية هذه الجزر لأن السلوك الإيراني يشكل هنا أساساً لتطبيق المبدأ القانوني المستقر دولياً والذي يقضى بأنه إذا اتخذ أحد الأطراف باعترافه أو سلوكه موقفاً يخالف مخالفة بينه الحق الذي يدعيه فإنه يمتنع عليه المطالبة بذلك الحق. نرى من كل ماتقدم بأن إيران لا تمتلك من الوثائق الجدية والمعترف بها دولياً ما يخولها المطالبة بالسيادة على الجزر الثلاث. فلماذا إذن هذا الإصرار على عدم إرجاع الحق إلى أصحابه؟ يرى بعض المراقبين السياسيين بأن نظام الشاه السابق حرص على تعبئة الرأي العام الإيراني وخلق شعور متعاطف معه حول النزاع على الجزر بعد أن أرغم على التخلي عن المطالبة بالبحرين ويبدو أن حكومتي الجمهورية الإسلامية حرصوا على السير في نفس الاتجاه حيث عمدوا إلى تأجيج المشاعر لدى الجماهير الإيرانية وحشها على التمسك بالجزر التي «حررت من السيطرة الاستعمارية»^(١).

الإمارات وإيران والجزر العربية

كتب د. علي حميدان سفير الإمارات السابق عن الأطماع الإيرانية واحتلالها للجزر العربية يقول:

وإذا كانت الجمهورية الإيرانية قد حذت حذو الشاه الراحل في التمسك بالجزر الإماراتية الثلاث، متمسكة بنفس الحجج التي تسليح بها النظام الإمبراطوري السابق، إذا كان الأمر كذلك فما الذي طرأ على موقف الإمارات العربية من هذا الموضوع، خاصة وأن المعادلة الأمريكية - الإيرانية قد انقلبت رأساً على عقب، فبعد أن كان شاه إيران السابق هو الركيزة الأساسية لحماية المصالح الأمريكية، أصبحت الجمهورية الإسلامية تشكل خطراً حقيقياً على هذه المصالح في المنطقة حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي «الشیطان الأكبر» في المنطقة لنظام الحكم الجديد في إيران. من الملفت للنظر حقاً أن سياسة الإمارات العربية المتحدة تجاه موضوع الجزر استمرت على ما كانت عليه حتى عام ١٩٩٢، أي الاكتفاء بتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث في المحافل الدولية

١ - الشرق الأوسط ٢٧/٧/١٩٩٧ م.

وخاصة في وثائق الأمم المتحدة كما بينا في الحلقة السابقة. الرسمىون الإماراتي
الاستمرار في هذا الموقف بالشكل التالى:

«مراعاة للظروف الاستثنائية التى كانت تمر بها المنطقة خلال العقد السابق
فى الحرب العراقية - الإيرانية وتداعياتها وحرب الخليج الثانية، وحرصنا على
المنطقة المزد من التوتر وإيماننا من النهج السلمى لتسوية النزاعات بين الدول،
الإمارات العربية سياسة الصبر والانتظار إلى حين زوال تلك الظروف. وكانت
العربية تأمل بأن يحظى هذا الموقف بتقدير الجانب الإيرانى وأن تبادر إيران إلى
الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا أنه لم يبد من جانب الحكومة
مؤشرات تدل على تجاوبها فى هذا الشأن، بل إنها أدمت على المزد من
المخالفة لمذكرة التفاهم المبرمة ١٩٧١ حول جزيرة أبوموسى». جاء ذلك فى
رسمية لوزارة خارجية الإمارات وزعت على السفارات المعتمدة لدى أبوظبى
قامت إيران بعة إجراءات، ابتداء من أغسطس ١٩٩٢، تهدف فى ما يبدو
جزيرة «أبو موسى» بالكامل للسيادة الإيرانية وتجاهل اتفاق ١٩٧١ الذى تم الت
بين الشارقة وإيران برعاية بريطانيا^(١).

قلنا أن سياسة الإمارات العربية المتحدة تجاه موضوع الجزر استمرت على
عليه حتى ١٩٩٢، على الرغم من قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٨٩ وتغير
السياسية والاستراتيجية فى المنطقة، حيث أصبحت الجمهورية الإيرانية تشكل
للمصالح الأمريكية بعد أن كانت الامبراطورية الشاهنشاهية ركيزة أساسية
المصالح. وقد برر المسؤولون الإماراتيون عدم تغير موقفهم من قضية الجزر
على مراعاة الظروف التى كانت تمر بها المنطقة آنذاك، كالحرب العراقية -
وتداعياتها والاحتلال العراقى للكويت، وحرصهم على تجنب المنطقة مزيدا من

فى نهاية شهر أغسطس ١٩٩٢ منعت القوات العسكرية الإيرانية فى
«أبوموسى» سفينة ركاب تابعة للإمارات العربية المتحدة من الرسو فى ميناء
وكانت السفينة تقل حوالى ١٠٤ أشخاص كانوا فى طريق عودتهم إليها لبدء
انقضاء إجازتهم الصيفية. كما قامت السلطات الإيرانية بقطع مرسة السفينة

١ - د. على حميدان - الشرق الأوسط ١٣/٧/١٩٩٧م.



بإغراقها إذا لم تدعن للأمر بالابتعاد عن الجزيرة . كانت هذه هى النقطة التى افاضت كأس الصبر الذى كانت تتحلى به حكومة الإمارات تجاه الإجراءات التى تقوم بها السلطات الإيرانية فى الجزيرة منذ مطلع الثمانينات، كما جاء فى مذكرة رسمية لوزارة الخارجية الإماراتية، هذه المذكرة التى احتوت أيضا على سرد لأهم الاجراءات التى قامت بها إيران فى الجزيرة والتى اعتبرها البعض محاولة منها لضم كامل الجزيرة لسيادتها . منها على سبيل المثال(١):

١ - قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ فى الجزء الذى تنص مذكرة التفاهم على أنه يتبع إمارة الشارقة .

٢ - إنشاء بلدية فى «أبوموسى» تابعة لمحافظة «بندر عباس» .

٣ - التسعدي على الأراضى التى تقع خارج حدود الجزيرة المخصص للوجود العسكرى الإيرانى وذلك ببناء طرق ومطار ومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع .

٤ - طرد ٦٠ عاملا من الجزيرة فى مارس ١٩٩٢ وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطنى دولة الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائيا .

٥ - إغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم .

٦ - التدخل فى الحياة اليومية لمواطنى الإمارات المقيمين فى الجزيرة وذلك بمنعهم من إقامة مبان جديدة أو ترميم المباني القائمة وإغلاق المحال التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية .

٧ - إلزام سكان الجزيرة بالقدوم إليها ومغادرتها عن طريق مركز إيرانى .

الايرانيون يسررون تصرفاتهم فى جزيرة «أبوموسى» بالادعاء بأن اتفاقية ١٩٧١ تخولهم المحافظة على الأمن فى كامل الجزيرة، الأمر الذى نفتته سلطات الشارقة، كما أن الاتفاقية المذكورة، والتى نشرنا نصها فى الحلقة الأولى من هذه الدراسة، لا تتضمن أية إشارة إلى مسؤولية إيران عن الأمن فى الجزيرة. وقد قام الشيخ زايد، رئيس الإمارات العربية المتحدة بدعوة المجلس الأعلى للاتحاد، المكون من حكام الإمارات السبع، للانعقاد فى أبريل ١٩٩٢ لمناقشة التصرفات الإيرانية فى جزيرة «أبوموسى» واتخاذ الاجراءات لوضع حد لها، وقد أصدر المجلس الأعلى للاتحاد بيانا أكد فيه بأن

١ - د. على حميدان - الشرق الاوسط ٢٠/٧/١٩٩٧م.



«كل اتفاقية موقعة بين إمارة من إمارات الدولة وأى من الدول الأخرى تعتبر اتفاقية اتحادية تلتزم بها الدولة»^(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دستور الإمارات العربية يدعم ما جاء فى بيان المجلس الأعلى للاتحاد، إذ تنص إحدى مواد على أن الاتحاد يلتزم بالاتفاقيات التى عقدتها الإمارات مع الدول الأخرى قبل قيام الدولة الاتحادية. ويتضح من مجريات الأمور بأن الغرض الأساسى من البيان الذى أصدره المجلس الأعلى للاتحاد فى الإمارات هو إفهام إيران بشكل لا يقبل الغموض بأن الدولة الاتحادية مسؤولة وملزمة بالدفاع عن إمارة الشارقة وتمكينها من ممارسة مسؤولياتها فى الجزء المخصص لها من جزيرة «أبوموسى». وفى نهاية شهر مايو من السنة نفسها - ١٩٢٢ - أمر رئيس الإمارات وزير خارجيته بالتوجه إلى طهران والتباحث مع المسؤولين الإيرانيين بشأن الإجراءات التى اتخذوها ويتخذونها فى الجزيرة. جاءت الإجراءات الإيرانية فى جزيرة «أبوموسى» بعد ٢١ عاما من الاستيلاء على الجزر الثلاث، جاءت هذه الاجراءات لتعيد قضية الجزر إلى الأضواء مجددا مع احتمالات التوتر فى العلاقات بين الإمارات العربية وإيران، الأمر الذى دفع قادة البلدين إلى بذل المساعى الرامية لاحتواء الموضوع. وقد تمخضت هذه المساعى عن لقاءات ثنائية فى أبوظبى فى الفترة من ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م^(٢).

بين وفد من الإمارات العربية برئاسة السفير سعيد ساعد الذى كان فى ذلك الوقت مديرا لإدارة شؤون مجلس التعاون ودول الخليج العربية بوزارة الخارجية والذى يشغل الآن منصب وكيل وزارة الخارجية بالنيابة، ووفد من جمهورية إيران الإسلامية برئاسة السفير مصطفى فومينى حائرى مدير عام شؤون الخليج بوزارة الخارجية الإيرانية وقد انتهز الوفد الإماراتى هذه اللقاءات لطرح مطالبه على الجانب الإيرانى بالشكل التالى:

- ١ - إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى».
- ٢ - تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة «أبوموسى».
- ٣ - عدم التدخل بأى طريقة وتحت أى ظروف وبأى مبرر فى ممارسة دولة

١ - د. على حميدان - الشرق الأوسط ١٩٩٧/٧/٢٠م.

٢ - د. على حميدان - الشرق الأوسط ١٩٩٧/٧/٢٠م.



الإمارات العربية المتحدة ولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة «أبوموسى» بموجب مذكرة التفاهم.

٤ - إلغاء كافة التدابير والإجراءات التى وضعتها إيران على أجهزة الدولة فى جزيرة «أبوموسى» وعلى المقيمين فيها من غير مواطنى الإمارات العربية.

٥ - إيجاد إطار ملائم لحسم السيادة على جزيرة «أبوموسى» خلال فترة زمنية محددة.

أما بالنسبة للوفد الإيرانى، فقد أبدى استعدادا لمناقشة موضوع التقييد باتفاق ١٩٧١ الخاص بجزيرة «أبوموسى» ولكنه رفض مناقشة موضوع إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى «طنب الكبرى وطنب الصغرى» مدعيا بأن هاتين الجزيرتين عادتتا إلى السيادة الإيرانية وإلى الأبد بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة فى ١٩٧١. أمام هذا الإصرار الإيرانى على رفض التفاوض على «الطنين» وصلت المساعى المبذولة لحل هذه القضية إلى طريق مسدود، الأمر الذى دفع المسؤولين فى الإمارات العربية إلى طرح موقف جديد ومحدد يتمثل فى المطالبة بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية للبت فى النزاع فى حالة عدم التوصل إلى حل يرضى الطرفين بطرق التفاوض. وقد عبر الشيخ زايد، رئيس الإمارات العربية، عن هذا الموقف بكلمات بسيطة معبرة: «إذا قدمنا براهيننا وقدموا براهينهم للتحكيم فهذا هو الذى سيقدر الصحيح والباطل منها، أقصد بذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية» وقد أيدت جميع الدول العربية هذا الموقف كما أيدته معظم دول العالم حتى تلك التى يرتبط بعضها بروابط وثيقة مع إيران^(١).

مسرحية الرسالة وجزر السلام

فى ذلك الإطار وبفكر من حاكم رأس الخيمة تم إنجاز عمل مسرحى درامى جسد على الواقع - وفى مسرح شيد خصيصا أمام متحف رأس الخيمة الوطنى - العدوان الإيرانى الغاشم على جزيرة طنب، ذلك العمل الدرامى الذى حاز على إعجاب الجمهور الذى أشاد بالفكرة التى حرص من خلالها على إبقاء آثار العدوان ماثلة فى الأذهان متفاعلة فى الأنفس لكى لاينسى الكبير ما حدث، ولكى يشعر الصغير بجسامة

١ - د. على حميدان - الشرق الأوسط ٢٠/٧/١٩٩٧م.



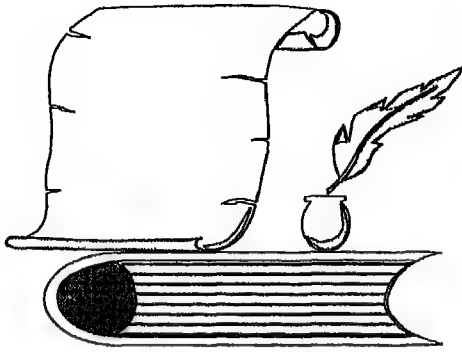
العدوان وتترسخ في أعماقه مشاعر الدفاع عن الديار والعمل على استرداد الأرض المعتصبة. وكان لحاكم رأس الخيمة كلمة في بداية العرض قال فيها:

«تجلت المشيئة الإلهية أن يجعل الله سبحانه وتعالى السلام منه، والسلام به، ولذلك، فقد صار من أسمائه عز وجل أنه السلام، وجاء بالرسول والأنبياء كي يحملوا للإنسان رسالة السماء، إنها رسالة السلام. فالسلام غاية مقدسة، ومسعى يسمو توجهنا إليه. ورغم هذه الحقيقة، فقد ظل الإنسان أسير النظام الثنائي الذاتي، تتنازعه قوتان متعارضتان في كيانه، يسعى إلى السلام كي يلبي حاجته الفطرية له، بينما يخشى على كبريائه المزعوم لو افترض أمر سعيه إليه، فهو يرى في طلب السلام ضعفاً وخضوعاً، بينما يؤكد له يقينه أنه قوة تستند على إيمان راسخ واتباع صادق لعقيدة سمحاء. نراه يسعى وراء السلام، سعيه خلف سراب، معتقداً أنه يأمل شيئاً بعيد المنال، إلا أن ما يسعى إليه قريب جداً منه وليس بينهما حجاب، عليه فقط أن يعرف بدء الطريق إليه، وبداية طريق السلام، من هنا، من داخلنا، فمن يحيا في ذاته السلام، يرتضى أن يترك غيره يحيا في سلام. من أجل هذا حملنا جميعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، قول الله تعالى: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها). ورفعت الدولة صوتها، وتوجهت بنداؤها إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجارة، كما توجهت قمة دول مجلس التعاون في اجتماعاتها، تطالب إيران برد مالديها من أمانة، تطالبها برد الجزر الثلاث، طناب الكبرى، وطناب الصغرى، وأبوموسى. إنها أمانة، قد أودعت غصبا لديها، نزعنا من أصحابها سلباً وأودعت لديها في عهد مظلمة، عهد رفضتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسها، كما رفضناها نحن ورفضتها سائر دول العالم الإسلامى. أما دعوة السلام، فإنها دعوة ليست وليدة العصر، ولكن ما أحوجنا لها في هذا العصر، نأمل أن نكون قد وفقنا في الكيفية التي ارتضيناها لرسالتنا، ونهيب بالعقول والقلوب إدراك ماترمى إليه دعوتنا ونشكر كل من ساهم بفكره وجهده في تجسيد ما تحمله جوارحنا من حب وإجلال للإنسانية وبشه في هذا العمل. (والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم). صدق الله العظيم (١).

لقد لقي عرض هذه الدراما الوطنية إقبالا شديدا من أبناء شعب الإمارات والعرب



المقيمين بالدولة لما يمثله موضوعها من قضية عربية وطنية وقومية، ولما يعكسه من وقائع حدثت في فقدان جزء عزيز من أرض الوطن ومياهه يتحتم على الجميع العمل من أجل استرداده وإعادته إلى ربوع وطننا الغالي. وكان رد الجامعة العربية على اقتراح بإقامة عرض للمسرحية في ربوع القاهرة على رأى من مندوبى الدول العربية والأجنبية، يحمل الترحيب الكامل والإشادة بهذا العمل الإعلامى الجاد الذى وصفه الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، بأنه جاء تعبيراً حياً للمشاعر والأحاسيس تجاه جزء عزيز من الوطن العربى، (طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى) والتى امتزجت فيها المشاعر الوطنية بالحقوق التاريخية لشعب الإمارات العربية، فكانت خير برهان وتأكيد على ضرورة عودة الحق إلى أهله وسيادة السلام لمنطقة الخليج العربى العامة. وأضاف الأمين العام للجامعة العربية قوله: ويسعدنى إحاطة سموكم بقرار مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى التاسع والتسعون بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٣ والذى أعاد تأكيد موقفه بالوقوف إلى جانب الإمارات العربية المتحدة فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزر (أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى) واستنكار احتلال إيران غير المشروع لهذه الجزر، مع تأكيده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات العربية لتأكيد سيادتها على هذه الجزر^(١).



الفصل الرابع

موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ١٩٩٢. ١٩٩٧

- إيران ومجلس التعاون.
- تداعيات الاحتلال الإيراني للجزر العربية.
- غضب أبناء مجلس التعاون من التصرفات الإيرانية في جزيرة أبو موسى.
- رفض مجلس التعاون الاحتلال الإيراني للجزر العربية.
- الدفاع عن عروبة الجزر.
- الموقف الشعبي لأبناء مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر العربية.

إيران ومجلس التعاون

يرى البعض - وعن حق - أن منطقة الخليج العربى تتسم بتعقيدات وتفاعلات صراعية وتعاونية مركبة، وتداخل شديد بين الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ووجود اختراق متزايد من قبل الفاعلين فى النظام الدولى فى منطقة الخليج العربى. وفى الواقع تعتبر منطقة الخليج العربى واحدة من أبرز نقاط الاحتكاك فى العالم لأسباب تتعلق بالطاقة والنظم السياسية، وتضاد المصالح، ولذلك يتجسد الترابط الوثيق بين الأمن الوطنى لكل دولة من دول الخليج العربى بالأمن الإقليمى «المجموعة الدول المطلة على الخليج العربى» يؤثر إجمالاً فى أوضاع الدول الأخرى بدرجة تفوق كثيراً ما يمكن أن تؤثر فيه أحداث تلك الدول على منطقة الخليج العربى. ويعود ذلك إلى أن دول الخليج العربى هى دول منتجة رئيسية للنفط، الذى سيظل لفترة غير منظورة، سلعة استراتيجية عالمية ونقطة ارتكاز أساسية فى الاقتصاد العالمى. ومثل هذه الأوضاع وعلاقة الارتباط يفترض أن يضعها فى الاعتبار من يحددون الخطوط العريضة لأمن الخليج العربى إذا ما أرادوا الاقتراب من الواقع السياسى المعاش. ويلاحظ وجود تباين فى المنظور الأمنى لكل من ضفتى الخليج العربى. فإيران وهى تستشعر ثقلها الإقليمى النسبى، لاسيما بعد اختلال علاقات القوى فى المنطقة والناجمة عن تقليص الدور الموازن للعراق، فإنها ترى لنفسها دوراً رئيسياً ومسؤولية أولى فى ترتيبات أمن الخليج العربى. ومن هذا المنطلق ترى إيران ضرورة سحب القوات الأجنبية من المنطقة، بل وتذهب بعيداً فتري أنه لا علاقة بالدول العربية خارج المنطقة بأمن الخليج العربى. وانطلاقاً من هذه النظرة فإن إيران ترى فى مياه الخليج العربى ممراً محلياً بينما تراه دول الخليج العربية ممراً دولياً له مكانة مميزة فى الاستراتيجية العالمية، والتى تتطلب ضرورة مراعاة مصالح الدول الأخرى فى النطاق الإقليمى الأوسع وعلى المستوى الدولى الأشمل لتشابك المصالح وتزايد نطاق الاعتماد الاقتصادى المتبادل^(١).

وفى الوقت الذى لاتنكر فيه دول مجلس التعاون أهمية الدور الأمنى لإيران، فإنها ترى أن تكون مشاركة إيران فى أى ترتيبات مشتركة لأمن الخليج العربى فى إطار

١ - د. مصطفى عبدالعزيز مرسى - الاستقرار الأمنى والتعاون الاقتصادى فى منطقة الخليج



شراكة متساوية بين الأطراف لامتياز فيها أو هيمنة لأى طرف على آخر. كما ترى دول مجلس التعاون أنه فى ظل استمرار اختلال علاقات القوى الراهن، فإن الوجود الأجنبى المقنن فى المنطقة يشكل الدرع الواقى من الفوضى والمغامرة. كما يلاحظ وجود خلافات أخرى بين الجانبين حول التدخل فى الشؤون الداخلية، ومسيرة السلام فى الشرق الأوسط، فضلا عن التباين فى قراءة التطورات والمستجدات الدولية وانعكاساتها على أوضاع المنطقة فضلا عن الخلاف حول برامج التسليح الإيرانية والمناورات العسكرية الإيرانية واسعة النطاق فى مياه الخليج العربى.

استمرار هذه الفجوة فى المنظورين الأمنيين لكل من إيران ودول مجلس التعاون وصعوبة التوصل لحل وسط بينهما حول الموضوعات المطروحة جعل البعض يصف الجهود السابقة المتعلقة بذلك بالحوار الهش. وفى الواقع فإن فى مقدمة الملفات المعلقة بين إيران ودول مجلس التعاون هو ملف التسليح بأسلحة الدمار الشامل، وماتشير إليه من تقارير غربية، من عزم إيران على تسليح نفسها نوويا وهو أمر يجعل من تقاربها الأمنى مع الضفة الغربية من الخليج العربى - فى تقدير البعض - عملية صعبة. صحيح أن إيران مرتبطة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنها عضو فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتخضع للتفتيش، ولكن الأمر - من وجهة نظر الضفة الغربية - مازال يحتاج لمزيد من الشفافية، وهو ما دعى أحد المشاركين فى ندوة ممانلة عقدت فى بيروت، إلى اقتراح إشراك إيران للباحثين العرب فى مجلس التعاون فى بعض مشاريعها النووية والسماح لبعض المسئولين والصحفيين بزيارة المنشآت النووية الإيرانية. وبطبيعة الحال إن من حق إيران الكامل توفير كل مقومات القوة للدفاع عن سلامتها الإقليمية وسلامة شعبها، إلا أنه من ناحية أخرى فإن القوة الإيرانية المتعاطمة، سواء فى الجانب العسكرى، أو الجانب المعنوى، أو الجانب الديموغرافى، كفيلة فى حد ذاتها، بإشعار دول مجلس التعاون الصغيرة بحالة من القلق المبرر. فقضية الجزر الإماراتية التى تحتلها إيران هى - كما يصفها أحد الكتاب الخليجيين - «رمز» سياسى لهذه الحالة^(١).

مكنت سياسة ضبط النفس التى مارستها إيران تجاه استفزازات حكومة طالبان، من تجنب سقوط إيران فى المستنقع الأفغانى. ولا نستطيع أن نمنع أنفسنا من الإشادة

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - نفس المرجع ص ١٧.

بحكمة وعقلانية القرار الإيراني في هذا النزاع الذي يشكل سابقة إقليمية مشجعة. فقد سيطرت القيادة الإيرانية على إجراءات استخدام القوة ضد حكومة طالبان وقاومت ضغوط المتشددین في الداخل. وفي تقديرنا أن الأزمة الإيرانية الأفغانية مثلت نموذجا غير مألوف لتوازن علاقات القوى ما بين قوة الضعف (أفغانستان) المعززة والمحمية بطبيعة جغرافية قاسية وماعة، وضعف القوة (إيران)، لأن استخدام القوة له حدود وسقف يصعب تجاوزهها. فالقوة في النهاية مسئولية يجب أن تستخدم بحكمة. وتعدو الطروحات الإيرانية بشأن صيغ التعاون الأمنی الإقليمي ابتداء من اقتراح كمال خرازی عن استعداد إيران لإقامة ترتيبات أمنية مشتركة مع دول مجلس التعاون من أجل إعلان منطقة الشرق الأوسط «منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل»، وإنهاء! بدعوة محسن رضائی القائد العام لقوات الحرس الثوری إلى توقيع معاهدة دفاعية أمنية خليجية إيرانية، تعتبر من الأمور المشجعة التي تحتاج للدراسة وتوفر مقومات التهيئة المسبقة، غير أنه يلاحظ أن هذه الطروحات كثيرا ما تكون مصاحبة لمناورات مكثفة متعددة خصوصا البحرية منها، وهو أمر يثير القلق والتساؤلات في الضفة الغربية، لأن هذه المناورات توحى - في تقدير البعض - بأن إيران ترغب في تعزيز قدراتها على استخدام القوة خارج حدودها. لاشك أن معادلة التوازن والأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي معادلة صعبة ومعقدة ومثيرة للجدل على الجانبين. ولاشك أيضا أن ظهور أى قوة إقليمية ذات قدرات عسكرية متزايدة يدفع بالأطراف الأخرى إلى زيادة تسليحها أو الاستعانة بقوى خارجية مساندة لإحداث التوازن المرحلي لميزان القوى الإقليمي. فالدول الصغيرة تشعر أنها في حالة خطر دائم ما لم تكن هناك ضمانات من دول أكبر لهذا الأمن، أو ترتيبات أجنبية إقليمية موازية. ومن هنا تجمى أهمية تدخل دول ضفتي الخليج العربي في حوار إيجابی وبناء لإعادة النظر في سياسات بناء قوات تقليدية كبيرة وسياسات استملاك وبناء أسلحة الدمار الشامل على مستوى منطقة الخليج ككل. وفي تقدير البعض «أنه لا يعقل أن تقوم إيران بالتسلح بينما ينزع السلاح العراقي، لأن مثل هذا الوضع مدعاة لمخاوف دول مجلس التعاون»^(١).

وإذا كانت المصالح المشتركة تحتم ضرورة الوفاق بين إيران ودول مجلس التعاون، فإن الأمر يتطلب من الطرفين العمل على إزالة بؤر التوتر فيما بينهما. ومن ثم فينبغى

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - نفس المرجع ص ١٨.



على إيران أن تدرك جيداً أن مستقبلها الاقتصادي والسياسي مرتبط ارتباطاً لا مفر منه بالتواصل مع دول مجلس التعاون، غير أن هذا التواصل لن يبلغ صورته المثالية إلا إذا كفت إيران عن تشبثها باحتلال جزر الخليج العربي، وقد يكون إثباتاً لحسن النوايا أن توافق إيران على إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، بعد أن فشلت المباحثات الثنائية بينها وبين الإمارات العربية. وليس من شك في أن تسوية ذلك النزاع بالطرق السلمية سوف يعود بالنفع على الجانبين، بل وسيؤدي إلى إرساء إطار جديد لتسوية المنازعات الإقليمية يمكن أن يصبح نموذجاً يحتذى في جميع دول المنطقة. كما ينبغي على إيران أن تدرك أيضاً أن الروابط الأمنية القائمة حالياً بين دول مجلس التعاون والغرب ليست دعوة مفتوحة للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها لكي تمارس هيمنتها على المنطقة، وإنما هي مرحلة مؤقتة اضطرت إليها لحين تعزيز قدرتها الذاتية الدفاعية. وينبغي على إيران أن تزيل القلق الذي يساور دول مجلس التعاون من برامجها التسليحية، ومع أن تلك البرامج لاتزال حتى الآن معقولة، كما أنه ليس لديها سوى ثلث أو نصف الأسلحة التي كانت بحوزتها على عهد الشاه، إلا أن التوجس سيظل قائماً إذا ما اتجهت إيران إلى الإفلات من الرقابة الدولية على أسحلة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية^(١).

إن إزالة القلق الذي يساور دول مجلس التعاون سيؤدي إلى مزيد من التعاون الاقتصادي الذي سيكون مساعداً بالقطع على استقرار الأوضاع الاقتصادية في إيران، حيث سيكون في إمكان دول مجلس التعاون تقديم المساعدات الاقتصادية دون توجس من أن يتم تحويل تلك المساعدات إلى عملية تسليح استراتيجي قد تهدد وجود هذه الدول ذاتها. أما عن دول مجلس التعاون الخليجي فعليها أن تدرك من جانبها أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في إيران يساعد على تحقيق أمنها لأن الوضع الاقتصادي المتأزم قد يدفع إيران إلى التطرف في علاقاتها إزاء جيرانها. كما ينبغي على دول المجلس التوصل إلى حلول إقليمية فيما يتعلق بأمن المنطقة تمهيداً لفك الارتباط الأمني مع دول الغرب إذ أن بقاء ذلك الارتباط قد ينطوي على خطر تحميل الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون عبئاً قد يستغل لتهديد استقرارها، ومع ذلك فلا ينبغي أن يؤدي فك الارتباط الأمني مع دول الغرب إلى إفساح المجال لإيران أو غيرها لاحتكار الزعامة الإقليمية أو

١ - د. جمال زكريا قاسم - العلاقات بين إيران ومجلس التعاون ص ٨.



تهديد دول الجوار. إن التطلع إلى آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران يتمشى مع الاتجاه الذى يسود عالمنا المعاصر من وجود تكتلات سياسية واقتصادية إقليمية، وليس من شك فى أن الوفاق بين الجانبين يمكن أن يحقق نموذجا مثاليا لما ينبغى أن تكون عليه العلاقات الإقليمية بحكم عوامل الجوار وما يجمع بين الشعبين - العربى والإيراني - من روابط الدين والثقافة والتراث الحضارى المشترك^(١).

ظلت العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون متأثرة بثلاثة عوامل^(٢):

١ - عامل الشك وعدم الثقة التى بذرها الشاه بتهديداته ورغبته فى الهيمنة والسيطرة من خلال دوره (كشرطى المنطقة) ومطالبته بالبحرين والهيمنة على الجزر الواقعة فى مدخل الخليج العربى.

٢ - عامل الشك وعدم الثقة الناجمين عن الثورة الإسلامية ومقولة تصدير الثورة وما تمثله من عامل تغيير يهدد الأنظمة التقليدية.

٣ - عامل الشك وعدم الثقة القائم على الاختلاف العرقى والمذهبى بين صفتى الخليج العربى.

وعلى الرغم من تصريحات إيران بضرورة إقامة علاقات حسن جور مع دول مجلس التعاون، فإنها تستخدم قوتها العسكرية بصورة مستفزة لأمن واستقرار المنطقة، حيث قامت إيران بما يلى^(٣):

١ - استعراض للقوة يتمثل فى اختبارات الأسلحة الطاروخية والسعروض والمناورات العسكرية فى الخليج التى تدل بوضوح على أن مسرح العمليات المنتظر للقوات المسلحة الإيرانية هو مضيق هرمز وبحر العرب. إن هدف العمليات الرئيسى هجومى وهو ما تؤكده طبيعة القوات المستخدمة وحجمها، وهذا فى حد ذاته يشير إلى أن الجانب الدفاعى ليس الهدف الحقيقى للقوات المسلحة الإيرانية، خاصة الحرس الثورى الذى هو امتداد طبيعى للميليشيات العسكرية شبه النظامية التى تشكلت أثناء الأشهر الأولى للثورة. إن عقيدة الحرس الثورى تؤكد على ضرورة تصدير الثورة وإثارة التوتر

١ - د. جمال زكريا قاسم - نفس المرجع ص ٨.

٢ - د. معصومة مبارك - المرجع السابق ص ٢٤.

٣ - د. جمال سند السويدى - المرجع السابق ص ٢٣.

والقلاقل فى المنطقة . ولا غرابة أن نجد أن قوات الحرس الثورى تسيطر على قوات الباسيج (جيش التعبئة التطوعى) التى تتكون من ٢٠٠ ألف فرد وتصل عند التعبئة إلى مليون، وتتضح نية تصدير الثورة عمليا فى وجود ١٥٠ مقاتلا من الحرس الثورى فى لبنان، و ٢٠٠ خبير عسكرى إیرانى فى السودان .

٢ - الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية، سواء فى استمرار احتلال جزر الإمارات العربية وسعيها لتكريس الأمر الواقع أو فى محاولات فرض سيطرتها على مضيق هرمز ومهاجمة القوات البحرية الغربية .

ومن خلال رصد واستقراء تنانى القدرة العسكرية الإیرانية نصل إلى عدة حقائق استراتيجية من أهمها: أن إيران تسعى لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية، بما يؤكد ضمناً وجود نوايا الهيمنة وفرض سياسة الأمر الواقع . كما أن سعى إيران لامتلاك قدرات عسكرية هجومية فى القوات الجوية ومنظومة الصواريخ البالستية ذات المدى المتوسط والمدى البعيد يشير إلى كبر المجال الحيوى الذى تسعى إيران لفرض سطوتها العسكرية عليه . وهذا يعنى محاولتها أن تصبح قوة إقليمية عظمى تفرض مصالحها الخاصة، فضلا عن محاولات إيران امتلاك قدرات عسكرية نووية وأسلحة دمار شامل رغم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية ورغم عدم وجود أى تهديد أو توجهات عدائية ضدها . وهذا السلوك يخلق خللا استراتيجيا فى التوازن العسكرى فى المنطقة لصالح إيران، ومن ثم يدفع المنطقة إلى مناهات صراع التسلح، وتكريس حالة عدم الاستقرار فى منطقة الخليج العربى، ويدفع إلى الحاجة للتواجد العسكرى الأجنبى حتى يمكن ردع القوة العسكرية الإیرانية ومنعها من فرض إرادتها على المنطقة . ومنذ انتهاء عهد الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإیرانية، أضحى هناك العديد من المخاطر والتهديدات الإیرانية على الأمن العربى الخليجى سواء على المدى القصير أو المتوسط، يتلخص فيما يلى^(١):

١ - إن إيران أعطت لنفسها حق الفيتو فى أى ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج العربى بما يخدم مصالحها الأمنية فقط .

٢ - تحدى الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة، رغم أن الصراع العسكرى

١ - د . جمال سند السويدي - نفس المرجع ص ٢٦ .



الإيراني - العراقي وحرب الخليج الثانية واستمرار المساعي الإيرانية لامتلاك أسحلة دمار شامل، فضلاً عن تهديدها المستمر للملاحة الدولية كانت أسباباً رئيسية لهذا التواجد العسكري الأجنبي. وقد يكون هذا التواجد هو أحد العوامل التي أدت إلى الحد من الاندفاع الإيراني نحو التوسع والهيمنة في المنطقة، وفرضت على كثير من المسؤولين الإيرانيين إعادة حساباتهم، ومن ثم جاءت ظاهرة خاتمي والخطاب السياسي المعتدل والتوقف نسبياً عن مواجهة دول مجلس التعاون.

٣ - اعتناق إيران لأيديولوجية تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لاستخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية، بإقامة العديد من معسكرات لتدريب المتطرفين - خاصة العرب منهم - على أعمال التخريب والتدمير، ويتحمل الحرس الثوري الإيراني مسؤولية التدريب (معسكر الإمام علي شرق طهران، معسكر هاوند في همدان جنوب غربي طهران، معسكر فاتح غني حسين في مدينة قم، ومعسكر أبيسك في منطقة قزوین).

٤ - استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الإمارات العربية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) إمعاناً في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، مما يشكل إصراراً على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة وتكريساً لحالة عدم الاستقرار في المنطقة.

٥ - التهديد المستمر بإغلاق مضيق هرمز، خاصة وأن الحرس الثوري الإيراني قد قام بإجراء العديد من المناورات العسكرية المتوسطة والكبيرة في الخليج العربي ومضيق هرمز خلال الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى بداية عام ١٩٩٩ من قواعد الحرس الثوري في بوشهر ولنجة ويندر عباس. ومن بين أهداف هذه المناورات التدريب على كيفية إغلاق مضيق هرمز، بالإضافة إلى إعداد قوة بحرية انتحارية تابعة للحرس الثوري وزيادة حجم القوات العسكرية الإيرانية الموجودة على جزيرة أبوموسى إلى نحو ثلاثة أضعاف، وإقامة قواعد للصواريخ البحرية «سلك وورم» الصينية الصنع. كل ذلك يهدف إلى تهديد الملاحة في الخليج العربي وفرض السيطرة عليه.

٧ - امتلاك قدرات صاروخية هجومية ذات مدى يغطي كل منطقة شبه الجزيرة العربية والأهداف الحيوية لدول الخليج العربي، مما يزيد من حدة التوتر في المنطقة.



فى تصريح للأدميرال على شامخانى وزير الدفاع الإيرانى أوضح أهمية «تدوين استراتيجية أمنية مشتركة» مع دول مجلس التعاون تهدف إلى «تحقيق أمن ثابت ودائم من دون حضور القوات الأجنبية فى المنطقة» مشددا على ضرورة إنهاء وجودها، ولاسيما الأمريكية، من مجلس التعاون معتبرا أنه «الإجراء الوحيد الذى يضمن تخفيف التوتر وإزالة التهديد عن المنطقة». ومن هذا المنطلق ترى إيران أن العلاقات الأمنية القوية التى تربط بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، والوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج العربى، وزيادة التسليح فى مجلس التعاون، يشكل تهديدا لأمنها، ويشكل عامل فقدان الثقة الذى يشوب العلاقة بين إيران والدول فى مجلس التعاون. وهذا الموقف يرتبط بمفهوم إيران لأمن الخليج العربى الذى تراه خليجا مغلقا لا علاقة له بالعالم ولا بالدول العربية الأخرى، بينما تراه دول مجلس التعاون مرتبطا بالأسرة العربية والدولية، ذات المصالح المشروعة فيه. وقضية التواجد العسكرى الأجنبى فى منطقة الخليج العربى ربما يحتاج للتذكرة من جديد بمبرراته ليس دفاعا عن هذا التواجد، وإنما لشرح وتوضيح خلفياته ومبرراته وفى مقدمتها(١):

١ - أن وجود القوات الأمريكية فى المنطقة ليس اختيار مجلس التعاون لمواجهة إيران، وإنما هو نتاج ظرف خارج عن نطاق إرادة مجلس التعاون، وهو حرب الخليج الثانية، وكان لابد لدول الخليج العربية من الاعتماد على قوة خارجية لإعادة التوازن أو حفظه عند حدوده الدنيا على أقل تقدير.

٢ - يجب التعامل مع الواقع والوعى بمرارة التجربة التى مرت بها أزمة الخليج الثانية وأن لاتغالى إيران فى طلب المستحيل مثل طلب نبذ التواجد الأجنبى فى منطقة الخليج العربى.

٣ - أنه طالما بقيت مبررات التعاون الأمنى مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن دول مجلس التعاون لاتقبل بلومها على وجود القوات الأمريكية.

٤ - علينا أن ندرك أن للقوى الكبرى مصالح حيوية فى منطقة الخليج العربى وأن أمن الأسرة الدولية ومصالحها، المعتمدة على السلعة الاستراتيجية الكبرى المتمثلة فى

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - المرجع السابق ص ٢٠.



النفط، لا يمكن عزله عن ترتيبات أمن منطقة الخليج العربي التي تتداخل فيه المصالح الإقليمية مع المصالح الدولية.

٥ - أننا ندرك حساسية المصالح الدولية للعلاقة بين الدائرتين العربية والإيرانية، وقدرتها على التأثير والفعل على حدود العلاقة الإيجابية المبتغاة، لكن إذا ماتم التوصل إلى ترتيبات أمنية إقليمية مقبولة بين الجانبين، فإن ذلك سيشكل الضمانة بعيدة المدى لأمن الخليج وهى التى تستطيع تحجيم تأثير العوامل الخارجية، وتحول دون إعطاء المبرر لأى طرف أجنبى لاستثمار مناخ التوتر أو زيادة حدته أو افتعاله بين الضفتين. ولعلنا نتذكر نجاح السعودية فى مقاومة محاولات استدراجها لأزمة حادة جديدة مع إيران بمناسبة حادث الخبر والتى سعت بعض الأطراف إلى إلصاقه بإيران. ونحن ندرك مخاوف إيران المبررة بشأن تواجد القوات الأمريكية فى منطقة الخليج العربى، لاسيما فى ظل سياسة الاحتواء المزدوج التى تتبعها الولايات المتحدة تجاه إيران والعراق. ولكن هناك مؤشرات تعبر عن تغير فى المواقف الأمريكية فى هذا الشأن بالنسبة لإيران(١).

غير أن إيران لم تلبث أن واجهت العديد من العقبات التى كان من أبرزها الوجود العسكرى الغربى، إضافة إلى ظروفها الاقتصادية المتردية وعدم استقرار أوضاعها الداخلية، هذا فضلا عن ارتياب دول مجلس التعاون من النوايا الإيرانية، وخاصة بعد أن أقدمت فى أبريل من عام ١٩٩٢ على احتلال بقية جزيرة أبوموسى، وفرض إجراءات إدارية وقانونية استهدفت بها ضم الجزر العربية الثلاث أبوموسى والطنين إلى سيادتها الإقليمية. ونتيجة لتضامن دول مجلس التعاون الكامل مع الإمارات العربية وتنديدها بالاحتلال ومطالبتها لإيران بالانسحاب، صدرت تصريحات من بعض المسؤولين الإيرانيين بأن إيران مستعدة لخوض الحرب دفاعا عن تلك الجزر، وذهبت التصريحات الإيرانية إلى الحد الذى أعلنت فيه إيران إلى أنه إذا كان هناك تمسك بادعاءات تاريخية فإنه من حقها العودة للمطالبة بالبحرين أو بغيرها. وطالبت إيران الإمارات العربية بصفة خاصة ودول مجلس التعاون بصفة عامة بعدم تصعيد الأزمة حتى لاتقع ضحية لمخططات دبرتها القوى الأجنبية لتبرير وجودها العسكرى فى المنطقة(٢).

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - نفس المرجع ص ٢١.

٢ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق ص ٧.



وفى محاولة لحل الأزمة أجريت مباحثات ثنائية بين إيران والإمارات العربية فى سبتمبر ١٩٩٢، إلا أن تقدما لم يتحقق فى تلك المباحثات التى لم تلبث أن توقفت نتيجة لعدم الاتفاق على جدول الأعمال. وتبع ذلك أن أقر مجلس الشورى الإيرانى فى ٢٠ أبريل ١٩٩٣ قانونا يقضى بمد سيادة إيران على تلك الجزر. وليس من شك فى أن ما أقدمت عليه إيران أضاع جهدا كبيرا تم فيه بناء جسور من التفاهم نتيجة معارضة إيران للعدوان العراقى على الكويت حين أعلنت رفضها للتوسع الإقليمى والاستيلاء على أراضى الغير بالقوة مما يتناقض مع مذهبته إليه فى احتلالها لجزر الخليج العربى. وإذا ما استثنينا قضية الجزر وماسبته - ولاتزال - من توتر فى العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون فقد أتت قمم مجلس التعاون لتشهد على أهمية تطوير التعاون مع إيران، وتغيير النظرة إليها من كونها خطرا محتملا يهددها إلى كونها جارا رئيسيا ينبغى التعايش معه سلميا، فقد أشارت قمة الدوحة فى عام ١٩٩٠ إلى أهمية «التعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث التى تربط بين دول المنطقة»^(١).

وأدخلت قمة الكويت الثانية عشرة فى ديسمبر ١٩٩١ مبدأ النسبة فى علاقات دول مجلس التعاون بإيران، حيث تركت لكل دولة حرية إبرام ماتشاء من معاهدات إيمانا بوجود «تفاوت فى العلاقات بين كل من دول المجلس وإيران بحكم طبيعة المصالح بينها»، وأكثر من ذلك فإن قمة أبوظبي التى انعقدت فى عام ١٩٩٢ فى ظل أجواء الخلاف على جزيرة أبو موسى والطنين أكدت على «أهمية تطوير العلاقات بين الجانبين وتعزيز الثقة المتبادلة». واتساقا مع ما اتخذته دول مجلس التعاون من مبادرات، أخذت العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون تأخذ مسارا إيجابيا، وخاصة فيما يمس التعاون الاقتصادى، حيث ظلت إمارة دى أكبر شريك تجارى لإيران، كما كان للعامل الاستراتيجى بين سلطنة عمان وإيران فيما يتعلق بمضيق هرمز أثره فى توسيع العلاقات بينهما فى المجال الاقتصادى. وعلى الرغم من توتر العلاقات بين إيران والبحرين، إلا أن العلاقات أخذت فى التحسن التدريجى وإن تأثرت بعض الشيء بالأحداث التى وقعت فى البحرين فى أكتوبر عام ١٩٩٤. ولعل قطر كانت أكثر جرأة فى إقدامها على مشروعات مشتركة بينها وبين إيران، لعل من أبرزها مشروع لنقل مياه الشرب إلى قطر

من نهر قارون فى جنوب إيران بواسطة أنبوب يبلغ طوله قرابة ١٨٠٠ كيلو مترا، وهو مايعرف بالأنبوب الأخضر الذى يمثل بديلا لنظيره التركى الذى يعرف بمشروع مياه السلام مما يعكس التنافس التركى الإيرانى فى منطقة الخليج العربى^(١).

وقد كان من المفترض أن تسهم دول مجلس التعاون بقسط وافر من برامج المساعدات المقدمة لإيران. على سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى ما يلى^(٢).

أ - إعلان البنوك البحرينية بأنها ستعمل جاهدة لتقديم المساعدات المرتبطة بإعادة البناء فى إيران.

ب - وافقت قطر مبدئيا على إقامة أربعة خطوط أنابيب بطول ١٨٠٠ كم^٢ من أجل نقل مياه الشرب من نهر الكارون بتكلفة إجمالية وقدرها ١٣ مليار دولار.

ج - كان مقررا قيام مؤسسة تجارية فى دبی ببناء مصنع للبتروكيماويات فى إيران بتكلفة ومقدارها ٤٥٠ مليون دولار. هذا وقد اجتذبت إيران استثمارات خارجية من أجل تأسيس ثلاث مناطق للتجارة الحرة على الخليج العربى وهى: قشم Qusham، كيش Kish، لافان lavan فى هذه الجزر سيتمتع المستثمرون الأجانب بحماية قانونية وبدون أية قيود أو ضوابط للاستيراد. اعتبر ذلك جزءا من مشروع ضخم هو (المجتمع الصناعى) بقيمة ١,٥ بليون دولار مقرر انشاؤه فى منتصف التسعينات. وفى ظل مد جسر التعاون مع المحيط الخارجى نلاحظ ما يلى:

١ - توقيع اليابان (من خلال شركة كوبي Kobe للصلب) على عقد غرضه بناء مصنع للصلب فى جزيرة قشم.

٢ - تسعى إيران ومنذ إيقاف حرب الخليج الأولى فى عام ١٩٨٨ إلى تطوير برامجها الإنمائية، واضعة نصب عينها هدف تأمين ٢٧ بليون دولار من الاعتمادات الخارجية، إن حيادها فى حرب الخليج مكنها من الحصول على الاعتمادات المالية الخارجية، محققة مكاسب اقتصادية جيدة.

٣ - تنامى معدلات التبادل التجارى بين إيران من جهة، ودول المعسكر الغربى من جهة أخرى.

١ - د. جمال زكريا قاسم - نفس المرجع ص ٧.

٢ - د. محمد عبدالله الركن - البعد التاريخى والقانونى للخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث - مجلة التعاون - العدد - ٢٨ - ديسمبر ١٩٩٢ - ص ٣٥.

بالرغم من ذلك كله ، لا يمكننا تنحية الدوافع الاقتصادية كليا من وراء الإجراء الإيراني ، بخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار رغبة إيران في امتداد مياهاها الإقليمية كى تغطى أكبر قدر من الموارد النفطية داخل الخليج العربى . من هنا ، يمكن القول أن للبعدين الاستراتيجى والاقتصادى دورا فاعلا فى تشكيل الدور الإيرانى السياسى والدبلوماسى فى إطار توجه استراتيجى أمنى - اقليمى يؤكد الحضور الإيرانى الدائم على الساحة السياسية الدولية عموما والخليجية بشكل خاص^(١) .

أكدت دول مجلس التعاون تضامنها الكامل مع موقف دولة الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران حول جزيرة أبوموسى . وقررت أثر الجلسة التى عقدها وزراء خارجيتها فى جدة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتى ، إجراء المزيد من المحادثات فى هذا الشأن فى اجتماعات الدول الـ ٨ فى الدوحة ، وإيفاد مبعوث خاص إلى طهران لإيجاد تسوية مرضية للطرفين . وأكد مصدر فى مجلس التعاون مطلع أن وزراء خارجية السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين أعربوا خلال اجتماعهم عن قلقهم من أن يؤثر التصعيد الإيرانى الأخير فى جزيرة أبوموسى «سلبا على العلاقات بين دول المجلس وإيران . وقال المصدر أن الوزراء ركزوا على أهمية العلاقة بين دول المجلس وإيران فى ضوء المبادئ التى وردت فى دورات المجلس الأعلى لمجلس التعاون ، وأكدوا فى الوقت ذاته تضامنهم ووقوفهم إلى جانب الإمارات وسيادتها الوطنية على أراضيها .

يذكر أن وزراء خارجية الدول الست عقدوا جلستين صباحية ومساءية تخللها عمل جرى خلاله البحث فى الأوضاع الراهنة فى المنطقة . وذكر مسؤول فى مجلس التعاون يشارك فى الاجتماعات أن تمديد الجلسات حتى صباح اليوم يعود إلى أهمية المواضيع المطروحة على جدول الاجتماع وضرورة التوصل إلى قرارات مشتركة حولها . وأكدت مصادر المجتمعين أن موضوع الخلاف الإماراتى الإيرانى حول جزيرة أبوموسى استأثر بالقسط الأوفر من المحادثات ، وذلك فى ضوء تقرير فى هذا الشأن رفعه وزير الدولة للشئون الخارجية فى دولة الإمارات ، ضمنه رأى بلاده فى الصيغة الأنسب لحل يرضى جميع الأطراف . وأكدت مصادر المجتمعين أن المجلس الوزارى قرر عرض

١ - د . محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص ٣٥ .

الموضوع على اجتماع وزراء خارجية الدول الثماني في الدوحة لإجراء موقف موحد في شأنه. وبصدور قرار دول مجلس التعاون الذي يستنكر الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى، واعتبار تلك الإجراءات بمثابة إنتهاك لسيادة ووحدة أراضي الإمارات ورعزعة للأمن والاستقرار، فإن السؤال هو ماذا بعد؟ وماهي الخطوات التي تنتظرها دولة الإمارات؟.

أنهى وزراء خارجية دول مجلس التعاون اجتماعاتهم في جده وأصدروا بياناً شديداً للتهمة حملوا فيه على التصرفات الإيرانية الأخيرة لفرض السيطرة على جزيرة أبو موسى الإماراتية، وأكدوا تبعية جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى للدولة الإمارات رافضين رفضاً قاطعاً استمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجزر الثلاث التي كانت إيران غزتها عام ١٩٧١م قبل قيام اتحاد الإمارات. ولاحظ المراقبون السياسيون أن بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون لم يتضمن تأييداً قوياً لإعلان حظر الطيران العراقي جنوب العراق، بل أشار إلى أن هذا الحظر «يأتي وفقاً لقرارات مجلس الأمن وبياناته» ولاحظ المراقبون السياسيون أن البيان الختامي الذي صدر إثر اختتام اجتماعات وزراء خارجية كل من السعودية وعمان والكويت ودولة الإمارات وقطر والبحرين عكس موقفاً قوياً لمجلس التعاون من إيران، وهي المرة الأولى التي تتخذ فيها هذه الدول مثل هذا الموقف منذ إنشاء المجلس قبل ١١ عاماً.

وجاء في البيان: يتابع المجلس بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث فيها ويعبر عن استنكاره الشديد للإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزيرة لما تمثله من انتهاك لسيادة إحدى دول مجلس التعاون. ويطلب الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك مشدداً على أن جزيرة أبو موسى من مسؤولية حكومة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد. كما يعرب عن رفضه القاطع استمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين للدولة الإمارات العربية المتحدة. يعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة. ويرى أن في ذلك السلوك إخلالاً بالرغبة المعلنة في تطوير العلاقات بين الجانبين.

وتعارضاً مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران، واتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من التزام مبادئ القانون الدولي واحترام استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبند اللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية. وإذا يعبر المجلس عن الأمل بأن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، يؤكد وقوفه التام إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة.

وكان زعماء دول مجلس التعاون الست طالبوا في بيان صدر في ختام قمة أبوظبي بأن تتراجع إيران عن ضم جزيرة أبوموسى والانسحاب من جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. وذكرت المصادر بقرارات قمة أبوظبي، خصوصاً مطالبة إيران بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث والتضامن مع دولة الإمارات. وعبرت دول مجلس التعاون في قمة أبوظبي عن أسفها الشديد بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأكدت القمة أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزاماتها بمبادئ حسن الحوار واحترام سيادة دول المنطقة ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وطالبت القمة إيران بإزالة كل الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبوموسى وإنهاء احتلالها لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أكد قادة دول مجلس التعاون في مؤتمر القمة الذى انعقد في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٩٢ أهمية اتباع أسلوب الحوار والتفاوض كنهج أساسى لتسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، وبما يتمشى وينسجم مع الشريعة الإسلامية السمحاء وبما يجسد التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية. إن دول المجلس تؤكد حرصها التام على أهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام النظام السياسى لكل دولة وسيادتها على مواردها الطبيعية وفقاً لسياساتها الائتمائية والبيئية، ورفض استخدام القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لحل المنازعات القائمة حتى يتسنى لها تسخير طاقاتها ومواردها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها المرحلة الراهنة.

تداعيات الاحتلال الإيراني للجزر العربية

تصورت دول مجلس التعاون مجئ نظام حكم جديد في أعقاب حكم الشاه سيعتمد لإحداث تغييرات في موقف إيران من الجزر الثلاث التي قامت باحتلالها منذ مايزيد على العشرين عاما. على هذا الأساس اعتقدت الإمارات العربية، تشاركها في ذلك دول مجلس التعاون الأخرى أن إيران ستخطط لها في ظل نظام الثورة الاسلامية مسارا مختلفا يعتمد سياسة خارجية قائمة على حسن الجوار، مما يعنى ضرورة إرجاع الجزر الثلاث إلى سيادة الإمارات العربية. بالرغم من ذلك، حرصت الإمارات العربية مع دول مجلس التعاون على استمرار العلاقات الودية وإبقاء الاتصالات والقنوات السياسية والدبلوماسية مفتوحة بين الطرفين: «العربي - الخليجي» والإيراني. أكثر من ذلك، اتبعت الإمارات العربية بخاصة موقفا حياديا من الحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت طوال ثماني سنوات، ولكن دون أن يعنى ذلك مطلقا تخلى الإمارات عن مطالبها المشروعة في استرجاع سيادتها الوطنية على الجزر. ولتحقيق هدفها المنشود اعتمدت الدولة وسيلة الدبلوماسية الهادئة (منطلقة من قناعتها بأن الحق في جانبها وأن هذه الجزر ستعود يوما إلى سيادة الإمارات). ينسجم التحرك الإماراتي مع معطيات النظام الدولي الجديد والمفترض قيامها على ضرورة حل المشكلات الإقليمية بالطرق السلمية - الدبلوماسية مدخلا طبيعيا لحل كافة المشكلات الحدودية بين إيران ودول مجلس التعاون الأخرى بضمن ذلك الخلاف الطويل الأمد حول الجزر. فقط منذ أقل من عام كانت أجواء التفاوض سائدة باتجاه توثيق الروابط والعلاقات العربية مع إيران على أسس من الجيرة الطيبة، بناء الثقة وإزالة كافة عناصر التوتر والعداء، تأكيدا لذلك، جاء تصريح السيد عبدالله يعقوب بشارة في نوفمبر ١٩٩١ بما يلي^(١):

«إن المجلس الوزاري بحث توثيق العلاقات مع إيران كونها شريكا أساسيا في مياه الخليج العربي». من هذا المنطلق استطرد الأمين العام لمجلس التعاون بالقول «إن أمن واستقرار مياه الخليج العربي لايمكن أن يتحقق دون تفاهم إقليمي مع إيران». كذلك نسب إلى بشارة القول بأن الحوار مع إيران سيكون ذا جوانب متعددة تغطي مسائل حيوية مثل: حرية العبور، الملاحة والصيد في الخليج العربي. مع ذلك فإن مجلس

١ - د. محمد عبدالله الركن - المرجع السابق ص ٣٧.



التعاون قد أوضح رفضه الضمنى للانتقادات الإيرانية للرؤية الخليجية والخاصة بأمن الخليج العربى التى اعتمدت «إعلان دمشق» مرتكزا لها. توضيحا للموقف الخليجى - العربى أكد الأمين العام لمجلس التعاون بأن هناك اختلافا بين مسألة أمن الخليج العربى ومسألة أمن وسيادة دول مجلس التعاون حيث أن المسألة الأخيرة هى من مسؤولية دول مجلس التعاون ذاتها. علما بأن ترتيبات الأمن الخليجى التى اعتمدت صيغة «إعلان دمشق» قد أتاحت ولو بصورة ضمنية وفى إطارها العام مشاركة دول غير عربية من دول المنطقة محددا إياها (بالدول الإسلامية) وذلك فى إشارة ضمنية لإيران. بالإضافة إلى ذلك، لم يمض وقت طويل حين نظرت دول مجلس التعاون بعين الرضا والاستجابة الايجابية للموقف الإيرانى الحازم من غزو العراق للكويت والمتمثل برغبة إيرانية جديدة للتحرك العسكرى ضد العراق إذا ما عمد الأخير لإحداث أية تغيرات جيوسراتيجية فى المنطقة، وفى جانب آخر أشار أحد الباحثين إلى مقولة هامة ومفادها: (أن الحسابات الوطنية والداخلية لكل من دول مجلس التعاون، تحكم سياستها وعلاقتها بالدولة الإيرانية) إلا أن دول مجلس التعاون وفى ناحية أخرى قد اتفقت فيما بينها على أن يقتصر الدور الإيرانى على عملية التأمين البحرى للمياه، فى إطار ترتيبات خليجية مشتركة. ليس هذا فحسب، فقد تطور الموقف العربى - بصورة واضحة ومحددة للرد على الإجراءات غير المشروعة التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى، نظرا لما تمثله من انتهاك لسيادة وحدة أراضي الإمارات العربية. ترتيبا على ذلك أكد البيان الصادر عن المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون جملة قضايا هامة^(١):

١ - مطالبة حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك.

٢ - الإصرار على أن جزيرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد.

٣ - الرفض القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

١ - د. محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص ٣٥.



٤ - الاعراب عن الأسف الشديد لاتخاذ إيران تلك الاجراءات غير المبررة والتي من شأنها الإخلال بالرغبة فى تطوير العلاقات بين الجانبين . أعتبر السلوك الإيرانى . مخالفًا ومتعارضًا مع المبادئ التى تقوم عليها العلاقات بين مجلس التعاون وإيران، واتفق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من الالتزام بمبادئ القانون الدولى واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها . .» .

من هذا المنطلق أكد المجلس على ضرورة التوصل إلى حل سلمى للنزاع، مقدما دعمه الكامل للإمارات فى كافة الإجراءات التى تتخذها حفاظا على سيادتها ووحدة أراضيها . تعقيا لهذا الموقف الجماعى أعرب وزير الخارجية السعودى الأمير فى خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (عقب سماع إعلان الإمارات العربية عن فشل الجهود التى بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للوصول إلى حل سلمى وودى بشأن استرداد كامل حقوق السيادة على الجزر الثلاث) عن موقف محدد وواضح يتلخص فى العبارة التالية : «إننا نعبر عن تأييدنا لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومطالبتها بإلغاء الإجراءات التى اتخذتها إيران من جانب واحد للعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولى والشرعية الدولية» . ومن الجدير بالذكر، أن قوة موقف مجلس التعاون تجاه إيران قد تعززت نتيجة لاجتماع آخر عقد فى الدوحة يومى ٩ ، ١٠ سبتمبر ١٩٩٢ حيث تبلور اتجاه موحد لدول اعلان دمشق (دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى مصر وسوريا) . ومما جاء فى البيان الختامى دعم الدول الثمان وتضامنها مع كل الإجراءات التى تتخذها الإمارات للمحافظة على سيادتها على جزيرة أبوموسى^(١) .

كما ندد البيان باحتلال إيران لجزيرتى الطنب القريبتين من مضيق هرمز الاستراتيجى . ومن المناسب الإشارة إلى أن إضفاء الشرعية على موقف الإمارات «عربيا» تجلت فى بيان المجلس الوزارى للجمعية الدول العربية الذى هو الآخر أعاد تأكيد موقف الدعم لكل التدابير التى تتخذها الإمارات لتعزيزا لسيادتها فى أبوموسى . كما وقد قرر السعى لعرض الخلاف بين الإمارات وإيران حول أبوموسى وجزيرتى الطنب أمام



الأمم المتحدة. إن السؤال الذى يجب طرحه فى هذه المرحلة هو: هل أن ظاهرة الإجماع العربى والتى حدثت لأول مرة منذ حرب الخليج الثانية تعبر عن صحوة عربية حقيقية ستجد مجالها فى سياسات وترتيبات أمنية رادعة ضد كل قوة تحاول النيل من دول مجلس التعاون؟ فى رأى بعض الباحثين أن مسألة الجزر العربية المحتلة قد تكون مدخلا ممتازا لبلورة الرؤى الاستراتيجية الموحدة. إذ هى حاليا تعتبر نقطة التماس التى تتكشف فيها رموز المخاطر والتهديدات للمنطقة العربية. من هنا وفى المقدمة أهمية توافر الشروط والضمانات الأساسية لضبط ميزان حركة تقاطع الدوائر العربية مع الدائرة الإيرانية وردع نزعات الهيمنة والتوسع لديها، وقيام مشاركة ذات قدرة حقيقية بين دول مجلس التعاون بدوائرها المستقلة وبقيّة الدول الأخرى فى العالم العربى، ضمن نظام عربى شامل. إن قيام الأخير يعتبر ضرورة حيوية لامناص منها إذا ما أريد تمجيب المنطقة العربية أهوال العدوان، وحتى تتوافر الظروف الموضوعية المواتية وتستكمل الركائز الأساسية لمشروع أمنى عربى متكامل، لا بد من تطوير وتسريع الآليات اللازمة لحسم النزاع بالطرق السلمية. ابتداء من هنا، تأتى أهمية الإشارة إلى الدور السياسى - الدبلوماسى المكثف الذى لعبته ولا تزال، الإمارات العربية، فى المحيط الدولى دفاعاً عن قضيتها العادلة فى عروبة الجزر وعودتها فى إطار الشرعية والسيادة القانونية للدولة^(١).

العلاقات الإيرانية مع دول المجلس التعاون قبل الاحتلال الإيراني لأبوموسى

أنهى نائب الرئيس الإيرانية الدكتور حسن حبيبي زيارة رسمية إلى قطر استمرت ثلاثة أيام، وقد جاءت هذه الزيارة ردا على زيارة ولى عهد قطر الذى زار العاصمة الإيرانية فى شهر نوفمبر عام ١٩٩١، حيث تم فى تلك الزيارة التوقيع على عدد من بروتوكولات التعاون بين البلدين هى الأولى من نوعها منذ سقوط نظام الشاه فى ١٩٧٩. وكان من بين أهداف زيارة نائب الرئيس الإيرانية إلى الدوحة متابعة تنفيذ تلك الإنفاقيات التى اتفق عليها فى طهران، وتعتبر اتفاقية إيصال المياه العذبة من جنوب غرب إيران إلى قطر من بين أهم المشاريع التى بحثها المسؤولون الإيرانيون والقطريون، حيث اتفق الجانبان على أن يبدأ العمل فى مشروع إيصال مياه الكارون خلال الستة أشهر

١ - د. محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص ٣١.



القادمة. علما أن طول خط أنابيب نقل المياه يصل إلى حوالى ١٨٠٠ كيلو متر، كما أن تكاليف هذا المشروع تبلغ ثلاثة عشر مليار دولار على أن تتحمل الحكومة القطرية غالبية هذه التكلفة. ورغم أن هذا المبلغ يعتبر كبيرا لتنفيذ مشروع واحد، لكنه أقل من نصف تكاليف المشروع التركى لنقل المياه من نهري سيحان وجيحان إلى منطقة الجزيرة العربية، حيث تصل تكاليف ذلك المشروع إلى حوالى ثمانية وعشرين مليار دولار، وقد أطلق عليه مشروع السلام حيث كان من المقرر أن تزود المياه التركية كلا من سوريا والأردن و«إسرائيل» والسعودية والإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى متابعة تنفيذ الاتفاقيات السابقة، فقد اتفق المسؤولون الإيرانيون والقطريون على اتفاقيات جديدة للتعاون شملت الجوانب التعليمية والاقتصادية وطرق المواصلات بالإضافة إلى تبادل الأخبار، ولذلك يمكن القول أن وتائر التعاون بين طهران والدوحة بدأت تأخذ أبعادا فى غاية الأهمية مع أن العلاقة بين البلدين لم تكن على مايرام أثناء سنوات الحرب العراقية - الإيرانية. أى أنه إذا ما تم قياس تطور التعاون الحاصل بين البلدين إلى الفترة الزمنية القصيرة نسبيا، فإن ذلك يعنى أن العلاقات الإيرانية - القطرية دخلت فى مرحلة متقدمة جدا^(١).

لقد جاءت زيارة حسن حبيبي إلى الدوحة فى وقت تشهد فيه العلاقات العربية - الخليجية عموما وتحسنا وتطورا ملحوظا على جميع المستويات. فقد قام وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتى بزيارة ناجحة إلى الكويت فى أواخر شهر أبريل عام ١٩٩٢، واتفق الطرفان على أن يجرى تبادل الزيارات بين البلدين فى كل ستة أشهر. والأهم من كل ذلك هو أن زيارة الوزير الإيراني إلى الكويت جاءت فى نفس الفترة التى قام فيها الرئيس السوري حافظ الأسد بجولة شملت جميع دول مجلس التعاون الست، كما تزامنت أيضا مع زيارة وزير الخارجية المصرى عمرو موسى إلى منطقة الخليج العربى. وحسب رأى بعض الأوساط السياسية المطلعة فإن العاصمة الإيرانية أرادت من خلال زيارة وزير الخارجية إلى الكويت أن تسجل حضورا سياسيا فى منطقة الخليج العربى فى وقت عاد فيه الحديث بقوة عن اتفاق دمشق الذى وقعت عليه دول مجلس التعاون مع كل من مصر وسوريا فى شهر مارس من العام ١٩٩١. وبعبارة أخرى فإن طهران التى تنظر إلى الوضع الأمنى فى منطقة الخليج العربى باهتمام بالغ حاولت من خلال زيارة

ولايأتى لفت الانتباه إلى دورها المهم والذي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار فى أى ترتيبات أمنية لمنطقة الخليج العربى^(١).

وربما جاءت تصريحات أمين عام مجلس التعاون فى الثالث من شهر مايو عام ١٩٩٢ حول الترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج لتؤكد بصورة لا تقبل الشك على رغبة دول مجلس التعاون فى إشراك الجمهورية الإسلامية فى هذه القضية الحساسة، وذلك حينما أشار عبدالله بشارة إلى الخيارات الأربعة التى تحكم موقف دول مجلس التعاون إزاء موضوع الأمن فى المنطقة حيث اعتبر أن الخيار الأول يتمثل فى التعاون بين دول المجلس الست والخيار الثانى يعتمد على إعلان دمشق وهو ما يعرف باتفاق ٦ + ٢ والثالث يرتبط بالتعاون مع إيران، ومن الممكن أن يتم التوصل إلى (اتفاق هام) بين دول مجلس التعاون وإيران. أما الخيار الرابع فهو يتمثل بالاتفاقيات الأمنية التى تم التوقيع عليها بين بعض دول مجلس التعاون وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتى يتوقع أن تشمل هذه الاتفاقيات دول مجلس التعاون الأخرى. ورغم أن الجمهورية الإسلامية لا تشارك دول مجلس التعاون الرأى فى إشراك دول غير خليجية فى ترتيب الوضع الأمنى للمنطقة، لكنها تحاول فى نفس الوقت إقناع الطرف المقابل بهدوء. ويبدو حسب رأى بعض الأوساط السياسية فى العاصمة الإيرانية أن هناك جهات فى دول مجلس التعاون لارالت تتأثر بالدعاية والأساليب العراقية، حيث أن مجرد (إشارة إعلامية) تصدر فى العاصمة العراقية تكفى لأن تثير عاصفة سياسية وإعلامية فى سماء العلاقات العربية - الخليجية مع أن غزو الكويت لا زال فى أذهان الجميع. وهذه القضية، أى تأثير الدعاية العراقية، تعكس بوضوح أن موقف بعض دول مجلس التعاون إزاء الجمهورية الإسلامية لازال غير سليم، مع أن إيران قدمت الدليل العلمى أثناء أزمة الخليج الثانية على أنها لاتحمل أى نوايا غير سليمة إزاء الدول فى مجلس التعاون وقد اعترف بذلك الكثير من المسؤولين فى دول مجلس التعاون. وفى شهر أبريل ١٩٩٢، اندلعت عاصفة إعلامية مفادها أن الجمهورية الإسلامية تقوم بعملية ترحيل للمواطنين العرب فى جزيرة أبو موسى فى منطقة الخليج العربى، ورغم أن طهران نفت مثل هذه الإشاعة وعلى أعلى



المستويات. ولكن بعض وسائل الإعلام فى مجلس التعاون ظلت تصر على التعاطى مع هذه القضية^(١).

استقبلت العاصمة الإيرانية فى الشهر أبريل ١٩٩٢ وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، وأثناء المحادثات الرسمية أبلغ الوزير الإماراتى أن الحكومة الإيرانية لم تقم على الإطلاق بترحيل أو إبعاد أى عربى من الجزيرة وأن كل ماحدث هو استعداد السلطات المحلية فى الجزيرة إلى إعادة بناء وإعمار المنطقة. وبما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال هو أن الجمهورية الإسلامية وقفت إلى جانب حاكم الشارقة الحالى الشيخ سلطان بن محمد القاسمى الذى قاد أخوه عبدالعزيز فى شهر يونيو عام ١٩٨٧ انقلاباً أبيض ضده، وبعد وساطات من دول مجلس التعاون عاد الهدوء إلى الإمارة وتم الاتفاق بين الأخوين علماً أن غالبية العرب القاطنين فى جزيرة أبوموسى هم من مواطنى إمارة الشارقة. وقد استاءت وسائل الإعلام الإيرانية من التبرة الإعلامية التى تناولت بها أجهزة الإعلام الخليجية قضية جزيرة أبوموسى. وقد أشار نائب الرئيس الإيرانى حسن حبيبي أثناء المؤتمر الصحفى الذى عقده فى الدوحة إلى العراق بأنه هو وراء ضجة أبو موسى ونفى أن تكون هناك أى نية لدى الحكومة الإيرانية فى إخراج المواطنين العرب من الجزيرة. وعلى أى حال، فإنه باستثناء قضية جزيرة أبوموسى التى ليس لها أى واقع عملى، فإن العلاقات الإيرانية العربية تمر الآن فى أحسن مراحلها على الإطلاق، فمنذ أزمة الخليج الثانية لم يعكر صفو العلاقات بين الطرفين أى طارئ يمكن أن يؤدى إلى حدوث سوء تفاهم منذ توصل الجانبين إلى قناة مشتركة مفادها أن أى تدهور فى العلاقات الإيرانية - العربية سوف يكون مضراً بمصالح الطرفين، مع وجود فهم مشترك أيضاً إلى أن إعادة بناء الثقة بين الجانبين لا بد أن يتم بشكل هادئ، وأن القضايا التى يلتقى عليها الإيرانيون والعرب هى أكثر وأهم من تلك التى يختلفون عليها^(٢).

غضب عربى فى مجلس التعاون من التصرفات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى

قال مسؤول كبير فى مجلس التعاون إن وزراء خارجية مجلس التعاون غاضبون من تصرفات إيرانية فى جزيرة فى الخليج العربى ولكنهم سيسعون إلى تسوية النزاع

١ - مجلة العالم - ١٦/٥/١٩٩٢م.

٢ - مجلة العالم - ١٦/٥/١٩٩٢م.



بالطرق الدبلوماسية. وأضاف المسؤول قوله أن المسألة نوقشت في اجتماع بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الست (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان)، وذلك على هامش اجتماع قمة حركة عدم الانحياز. وقال دبلوماسيون في مجلس التعاون إن إيران ضمت بشكل فعلي جزيرة أبو موسى الواقعة في منتصف المسافة تقريبا بين الإمارات والساحل الإيراني والتي تخضع لسيطرة مشتركة للبلدين. وقال المسؤول في الجزيرة العربية الذي طلب عدم نشر اسمه «بال تأكيد فإن هذا الإجراء أفسد المناخ وسيؤثر سلبيا على التحسن الذي طرأ في الآونة الأخيرة على العلاقات بين إيران وجيرانها العرب. وسئل المسؤول هل الدول في الجزيرة العربية قد تتخذ أى اجراء موحد ضد إيران فأجاب بقوله «نفضل مواصلة الدبلوماسية الهادئة على الأقل في الوقت الحاضر، ونحن نأمل بأن تنجح»^(١).

حذرت الإمارات من أن التحرك الإيراني يهدد بعرقلة العلاقات بين البلدين. وقالت أن إيران منعت سفينة كانت تقل أكثر من ١٠٠ من مواطني الإمارات من الرسو في أبو موسى في ٢٤ أغسطس عام ١٩٩٢ وأبقت الركاب في البحر ثلاثة أيام. «لم يشر وزير خارجية دولة الإمارات إلى الحادث في كلمته أمام اجتماع قمة عدم الانحياز. وأكد أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون اجتمعوا يوم الثلاثاء وأنهم سيجتمعون مرة أخرى في العاصمة السعودية يوم الاثنين ثم يعقدون اجتماعا آخر بعد ذلك بيومين في قطر. وستشارك مصر وسورية أيضا في ذلك الاجتماع. وقد قال كمال خرازي سفير إيران لدى الأمم المتحدة في وقت سابق أن الجزيرة لاتزال مملوكة ملكية مشتركة للبلدين، وأضاف قوله أن سفينة الركاب أعيدت لأن طهران هي المسؤولة عن أمن الجزيرة. وقال المسؤول في الجزيرة العربية «هذا غير صحيح» وأضاف قوله أنهم - الإيرانيين - ليس لهم أى حق في أن يقرروا ما يفعله الجانب الإماراتي في منطقة، توجد مدارس ومستشفيات ومرافق حكومية هناك. ومضى يقول «أيا كان مايقوله الإيرانيون فإنهم يحاولون فرض سيادتهم على الجزيرة»^(٢).

تتصاعد الأحداث بشكل درامي بين الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة

١ - صوت الكويت - ١٩٩٢/٩/٥ م.

٢ - صوت الكويت - ١٩٩٢/٩/٥ م.

أبوموسى التى قام الإيرانيون بعدة اجراءات من جانب واحد لضمها والسيطرة عليها. وقد حذرت الإمارات فى بيان رسمى من أن الممارسات الإيرانية فى الجزيرة تهدد العلاقات الطيبة بين البلدين وتنافى الاتفاق الموقع بينهما عام ١٩٧١ فى نوفمبر. وتضاربت تصريحات الجانبين حول الجزيرة حيث قال مرتضى سومدى الناطق بلسان الخارجية الإيرانية أن طهران والشارقة اتفقتا على أن أمن الجزيرة مسؤولية إيران بموجب اتفاق نوفمبر عام ١٩٧١ الذى ينص على أن الجزيرة ملكية مشتركة ولكن طهران مسؤولة عن الأمن. وسبق لوفد إماراتى برئاسة وزير الخارجية أن زار طهران للتباحث حول الممارسات الإيرانية ضد مواطنى وموظفى الإمارات فى الجزيرة، لكن الزيارة على ما يبدو لم تسفر عن تقدم^(١).

ومارست الإمارات سياسة ضبط النفس ومنعت نشر أى أنباء عن الأجانب الذين يرغبون فى الذهاب إلى «أبوموسى»، يتعين أن يحصلوا على تصاريح دخول من سلطات الموانئ الإيرانية. وقال مسؤولون بالشارقة أن هذه مزاعم وأن اتفاقا من هذا النوع لا وجود له. وقال أملا فى أن يتخذ الإيرانيون موقفا مرنا وإيجابيا لكنهم استمروا فى تجاوزاتهم. ويؤكد نص الاتفاقية والمراسلات المتبادلة بين إيران والشارقة وشركة النفط العاملة بالمنطقة أن ماتم الاتفاق عليه هو مجرد ترتيبات وليس اتفاقية لتقرير مصير الجزيرة، وقد قبلت إيران هذه الترتيبات. ويتضح جليا من الاتفاقية أن الشارقة حافظت على حقها فى المطالبة باستعادة الجزيرة، ولديها الوثائق التى تثبت ملكيتها للجزيرة، والمؤكد أن وضع إيران فى الجزيرة هو وضع قوة محتلة. كما أن إيران تعترف بسيادة الشارقة على الجزيرة، طبقا لنص اتفاقية الترتيبات مما يسقط المزاعم الإيرانية بشأن مسؤولية طهران عن أمن «أبوموسى»^(٢).

أكدت دول مجلس التعاون تضامنها الكامل مع موقف الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران حول جزيرة أبوموسى. وقررت إثر الجلسة التى عقدها وزراء خارجيتها فى جدة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتى، إجراء المزيد من المحادثات فى هذا الشأن فى اجتماعات الدول الـ ٨ فى الدوحة، وإيفاد

١ - الديرة - قطر - ٥/٩/١٩٩٢م.

٢ - الديرة - قطر - ٥/٩/١٩٩٢م.

مبعوث خاص إلى طهران لايجاد تسوية مرضية للطرفين، وأكد وزراء خارجية الدول الست. وأكد مصدر مطلع في مجلس التعاون أن وزراء خارجية السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين أعربوا خلال اجتماعهم عن قلقهم من أن يؤثر التصعيد الإيراني الأخير في جزيرة «أبوموسى» سلباً على العلاقات بين دول المجلس وإيران. وقال المصدر أن الوزراء ركزوا على أهمية العلاقة بين دول المجلس وإيران في ضوء المبادئ التي وردت في دورات المجلس الأعلى لمجلس التعاون، وأكدوا في الوقت ذاته تضامنهم ووقوفهم إلى جانب الإمارات وسيادتها الوطنية على أراضيها. ويذكر أن وزراء خارجية الدول الست عقدوا جلستين صباحية ومسائية تخللها غداء عمل جرى خلاله البحث في الأوضاع الراهنة في المنطقة. وذكر مسؤول في مجلس التعاون يشارك في الاجتماعات أن تمديد الجلسات حتى صباح يعود إلى أهمية المواضيع المطروحة على جدول الاجتماع وضرورة التوصل إلى قرارات مشتركة حولها. وكان الشيخ سالم قد أكد في تصريح أدلى به إثر وصوله إلى جدة أن موضوع العلاقة مع إيران سيكون على رأس المواضيع التي سيبحثها الوزراء، وذلك من منطلق الأهداف السابقة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، وأكد أنه في مقدمة هذه الأهداف والمبادئ احترام سيادة واستقلال الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية^(١).

أكدت مصادر المجتمعين أن موضوع الخلاف الإماراتى - الإيراني حول جزيرة أبوموسى استأثر بالقسط الأوفر من المحادثات، وذلك في ضوء تقرير في هذا الشأن رفعه وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات، ضمنه رأى بلاده في الصيغة الأنسب لحل يرضى جميع الأطراف. وأكدت مصادر المجتمعين أن المجلس الوزارى قرر عرض الموضوع على اجتماع وزراء خارجية الدول الثماني في الدوحة لإجراء موقف موحد في شأنه. وأكدت المصادر أن الاتجاه السائد تحول دون أى توتر في العلاقات الإماراتية - الإيرانية خصوصاً، والعربية - الإيرانية عموماً.

توجه وزراء خارجية التعاون إلى الدوحة لعقد اجتماع مشترك مع وزيرى خارجية مصر وسوريا يتركز على العلاقات بين الدول الثماني وآلية تنفيذ ماكان قد اتفق عليه في اجتماعهم الأول في دمشق عام ١٩٩١. وقالت مصادر مطلعة في دمشق أن الشرع الذى

توجه إلى العاصمة القطرية، ينوى إلى جانب الموضوعات الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال تقديم عرض عن تحركات السلام وما توصلت إليه الجولة السادسة من المحادثات. وفي القاهرة، أعلن أن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى الذى توجه بدوره إلى العاصمة القطرية سيقترح إنشاء قيادة عسكرية مشتركة بين الدول الثماني، وذلك فى إطار ورقة عمل شاملة سيرفعها إلى الاجتماع^(١).

فى إطار التداعى الذى خلفه البيان القوى الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول التعاون بشأن قضية جزيرة أبوموسى، كشفت مصادر مطلعة فى مجلس التعاون النقباء عن أن الإمارات العربية المتحدة كانت قد رفضت بشكل قاطع عرضا عراقيا للقيام بعملية إنزال عسكري فى جزيرة أبوموسى خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية، بهدف إنهاء الوجود العسكرى الإيرانى فى الجزيرة. وقالت المصادر أن دولة الإمارات أبلغت السلطات العراقية فى ذلك الوقت أنها «ملتزمة تماما باتفاقية الترتيبات الخاصة بإدارة الجزيرة وأنها لاتنوى بأى حال الإخلال بها، فضلا عن أنها لاتريد إقحام موضوع جزيرة أبوموسى فى النزاع العراقى - الإيرانى، وجر الإمارات لمواجهة لاتريدها ولا تسعى إليها مع إيران». وأضافت أن «هذا الموقف الإماراتى يفند التصريحات التى أدلى بها الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى فى باكستان حول ما وصفه بتعرض أمن الجزيرة للخطر، وأن إيران قبضت على بعض العناصر المسلحة فى الجزيرة». ووصفت المصادر تصريحات الرئيس رفسنجانى بأنها نوع من التبرير لإجراءات الضم التى اتخذتها إيران فى الجزيرة، وأنه من المتسحيل أن تكون الإدارة الحكومية الإماراتية فى الجزيرة هى الثغرة التى نفذ المسلحون من خلالها، إذا كان هناك مسلحون أصلا». وفى معرض تقييمها لبيان مجلس التعاون بشأن الجزيرة، قالت المصادر الإماراتية أن البيان وضع حدا «للعبة العقد الضعيفة»، التى حاولت إيران ممارستها فى التعاطى مع مشكلة جزيرة أبوموسى الإماراتية. وفى بداية الجولة الأخيرة من التصعيد الإيرانى لمشكلة الجزيرة حاولت الحكومة الإيرانية الاستفراد بإمارة الشارقة، ورفضت أن تطرح الإجراءات والخطوات التى اتخذتها القوات الإيرانية فى الجزيرة على مائدة البحث الثنائى مع الإمارات، معتبرة أن هذا الموضوع «شأن خاص، تربطه اتفاقية موقعة بين إيران والشارقة»^(٢).

١ - صوت الكويت - ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط - ١٠/٩/١٩٩٢م.



ومع رفض الإمارات كحكومة اتحادية - ورفض الشارقة كسلطة محلية تقوم بالإدارة المباشرة لشؤون الجزيرة - لمحاولات الاستفراد، تحركت إيران دبلوماسياً من أجل الاستفادة من علاقاتها ببعض دول مجلس التعاون لمنع طرح قضية الجزيرة كقضية لمجلس التعاون. وحصرها في نطاق العلاقة الإيرانية - الإماراتية، غير أن الإمارات سرعان ما أدركت ذلك من خلال تراجع إيران، وعبر تصريحات مندوبها الدائم في الأمم المتحدة كمال خراي ثم تصريحها الدكتور على أكبر ولاياتي وزير الخارجية اللذين حاولا تجاوز شرط (الحوار المباشر مع الشارقة) بالقول إن المسافة تخص «العلاقة الإيرانية - الإماراتية». وأنه يمكن حل المسألة بالحوار مع الإمارات. وأعلنت أبو ظبي أن تلك التصريحات إنما تحاول ثني الإمارات عن المضي قدماً في إثارة المسألة على مستوى مجلس التعاون. وهو الأمر الذي امتنعت عنه كما أكدت مصادر إماراتية والجزيرة العربية في بداية الأزمة. وقالت تلك المصادر أنها ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها إيران إلى محاولة قطع الطريق أمام الإمارات لإثارة خلافاتها مع طهران. ففي عام ١٩٧٨ بعد أن انتهت لجنة إماراتية في وزارة الخارجية من وضع تصورات كاملة لإثارة قضية الجزر الثلاث: طناب الكبرى والصغرى وأبوموسى أمام الأمم المتحدة، سحبت أبو ظبي تسجيل هذه القضايا فعلاً من على جدول أعمال الجمعية العامة للمنظمة الدولية، استجابة لطلب إيران عبر وسائل دبلوماسية مختلفة، نظراً للاضطرابات الداخلية التي اندلعت هناك في ذلك الوقت. وتحمت الذريعة نفسها طلبت حكومة الجمهورية الإيرانية في مابعد من الإمارات ألا تثير هذه القضية بحجة أن الأوضاع في إيران «غير مستقرة» مع وعود عبر تصريحات إيرانية مختلفة بأن «الخلافات مع الإمارات قابلة للحل عبر حوار أخوى» وخلال فترة الحرب مع العراق لم يكن بالإمكان طرح الموضوع فحسب، بل إن الحرب نفسها كانت ذريعة للتمدد والتوسع الإيراني في جزيرة أبوموسى بحجة المحافظة على أمن الجزيرة^(١).

واعتبرت الشارقة هذا التمدد «حالة مؤقتة يمكن قبولها كنوع من التطمين لإيران بأن الجزيرة لن تكون مصدر تهديد للقوات الإيرانية». لكن بعد توقف الحرب وفي الوقت الذي كانت فيه الإمارات تنتظر من إيران تقليص وجودها العسكرى ضمن الحجم الوارد في الترتيبات المتفق عليها بين الجانبين، لم تكف إيران فقط بمدى الانتشار الذي



وصلته، بل سارعت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الإدارية والقانونية، سببت مضايقات لأبناء الإمارات المقيمين في الجزيرة، وكانت بمثابة تغيير في الإطار القانوني الذي يحكم الوجود الرسمي والاجتماعي لأبناء الإمارات هناك، وينظم حياتهم. ويصدر قرار دول مجلس التعاون الذي يستنكر الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى، واعتبار تلك الإجراءات بمثابة «انتهاك لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات ورعزة للأمن والاستقرار»، فإن السؤال هو: ماذا بعد؟ وما هي الخطوات التي تنتظرها دولة الإمارات^(١)؟

قالت مصادر إماراتية ردا على هذه التساؤلات التي طرحتها «الشرق الأوسط»: من السابق لأوانه الآن الحديث عن الخطوة التالية، لأننا «نحتاج إلى وقت لقياس مدى تفاعل الموقف في مجلس التعاون إقليميا ودوليا»، ومن ثم يمكن في ضوء هذا القياس رسم خطط للتحرك المقبل، لكن تلك المصادر قالت أن بيان مجلس التعاون كان «خطوة كبيرة إلى الأمام، لم تدفع بقضية جزيرة أبو موسى إلى الأمام فحسب، وإنما بقضية الجزر الثلاث المزمنة، بحيث لم يعد بحث هذه القضايا . حائطا بالسرية والاتصالات الدبلوماسية المخلقة بل أصبح «عنصرًا من عناصر أي صياغة للعلاقات العربية - الإيرانية». وأكدت المصادر أنه «لم يكن مطلوبًا من المجلس الوزاري لدول التعاون تهيئة المسرح لمواجهة مع إيران، لكن المطلوب هو التأكيد على أن موقف الإمارات من مسألة الجزر يحظى بدعم كاف من دول مجلس التعاون، يمكن من خلاله إحياء الشكوى المعروضة على الأمم المتحدة». ولم يعد العرض على الأمم المتحدة مسألة بسيطة كما كان الحال في الماضي، ذلك أن المنظمة الدولية أصبحت لديها القدرة والفاعلية على فرض القرارات الدولية على الدول التي ترفض تطبيقها طواعية^(٢).

رفض مجلس التعاون للاحتلال الإيراني للجزر العربية

حدد وزراء خارجية مجلس التعاون اجتماعاتهم في جدة قبل أن يتوجهوا إلى الدوحة للمشاركة في اجتماع الدول الموقعة على «إعلان دمشق». وصرح أمين عام المجلس أن المجلس الوزاري سيصدر في ختام جلسة بيانا يحدد فيه موقفه الواضح من

١ - الشرق الأوسط - ١٠/٩/١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط - ١٠/٩/١٩٩٢م.



التطورات الأخيرة التي تمت في جزيرة أبو موسى. وفي تصريحات صحفية عقب انتهاء الجلسة الثانية (والتي كان مقررا أن تكون الأخيرة) وصف بشارة البيان الختامي بأنه سيكون أكبر بيان صحفى للمجلس الوزارى، حيث سيضع النقاط على الحروف، مشيرا إلى أنه سيشمل جميع القضايا التي تهم المنطقة والساحة العربية والإسلامية والدولية، وعلاقة دول مجلس التعاون مع إيران إضافة إلى الموضوعات الأخرى كالقضية الصومالية وقضية البوسنة والهرسك وتقييم دول المجلس لقمة عدم الانحياز الأخيرة. وردا على سؤال حول وجود علاقة ما فى التوقيت بين التطورات الأخيرة فى جزيرة أبو موسى واجتماع دول إعلان دمشق اليوم فى الدوحة وما إذا كان ذلك رسالة من إيران بأنها مسؤولة عن أمن الخليج العربي قال عبدالله بشارة «إن هذه قراءة غير واردة لدى المجلس» مؤكدا أن دول مجلس التعاون تتمتع بمرونة وحيوية «وتستطيع الخروج من أى مصيدة أو كماشة تدبر لها» معربا عن أمله فى أن يحقق مؤتمر الدوحة الأهداف الإيجابية المتوقعة منه. وكان المجلس عقد جلسة صباحية برئاسة وزير خارجية الكويت الشيخ سالم صباح السالم استمرت ساعة وربع الساعة، ناقش خلالها أهم الموضوعات السياسية المطروحة على الساحة إقليميا وعربيا وإسلاميا ودوليا، وخصوصا تلك المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة^(١).

إضافة إلى الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة الثالثة لوزراء خارجية دول إعلان دمشق التى تبدأ أعمالها فى الدوحة. وذكرت مصادر مقربة من الاجتماع أن أمين عام مجلس التعاون عبدالله يعقوب بشارة عرض على المجلس تقريراً شاملاً حول الأوضاع الراهنة على الساحة العربية والدولية والتحرك العربى تجاه هذه القضايا. وقالت هذه المصادر أن وزراء خارجية الدول الست استعرضوا بحث العلاقات بين دول المجلس وإيران فى ضوء الخطوة التى أقدمت عليها طهران فى جزيرة أبو موسى. ومن جهة أخرى عقد وزير الخارجية السعودى جلسة جانبية مع وزيرى خارجية قطر والبحرين كل على حدة وذلك على هامش اجتماعات المجلس. بيد أن وكالة الصحافة الفرنسية نقلت من جلة عن مصادر مسؤولة فى مجلس التعاون قولها «أن المسألة الأمنية غير مدرجة على جدول أعمال اجتماع الدوحة». وأضافت المصادر أن



دول مجلس التعاون «لم تتفق أبدا مع مصر وسوريا على تشكيل مجلس للدفاع المشترك من رؤساء أركان جيوش الدول الموقعة على إعلان دمشق أو تشكيل قوات مشتركة للتدخل السريع». وكان الشق العسكري لإعلان دمشق قد أثار تحفظ بعض دول مجلس التعاون التي فضلت مبدأ التعاون «الثنائي» الاختياري مستبعدة أى مشروع لإقامة ترتيبات أمنية عربية «مشتركة» فى المنطقة. لهذه الأسباب تأجل اجتماع الدوحة عدة مرات بعد أن كان مقررا عقده فى أبريل عام ١٩٩١^(١).

وذكرت مصادر مسؤولة فى مجلس التعاون أن دول المجلس «ما زالت تفضل أن يأخذ هذا التعاون الشكل الثنائي بين دول إعلان دمشق حسب احتياجات وظروف كل دولة». وأضافت المصادر نفسها أن محادثات الدوحة ستمحور على مشاريع سياسية واقتصادية الطابع عبر إقامة هياكل للتعاون المشترك بين الدول الثماني. وقالت أن الاجتماع سيبحث تشكيل مجلس اقتصادى مشترك من خبراء وزارات اقتصاد الدول الثماني مع استمرار قيام الصندوق المالى الذى وافقت دول مجلس التعاون على إنشائه برأسمال عشرة مليارات دولار. كما سيقترح مجلس التعاون عقد اجتماعات دورية نصف سنوية لوزراء خارجية الدول الثماني لبحث القضايا السياسية وتسسيق مواقف الدول الثماني حولها. وقد وصل إلى الدوحة وفد الخبراء المصرى برئاسة السفير إبراهيم عوف مساعد وزير الخارجية للمشاركة فى الاجتماع الذى سيعقد على مستوى الخبراء. وأوضح عوف أن مصر تقدمت منذ الاجتماع الذى عقد فى القاهرة بمجموعة أفكار ومقترحات إضافة إلى عدد من الأفكار الجديدة التى تقدمت بها للاجتماع، مضيفا أن مناقشة هذه الأفكار ستتم فى إطار الأفكار والمقترحات الأخرى التى تقدمت بها باقى الدول الأعضاء^(٢).

أكد مجلس التعاون دعمه الكامل لدولة الإمارات فى نزاعها مع إيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التى احتلتها إيران فى العام ١٩٧١. وأعلن المجلس وقوفه إلى جانب الإمارات فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة. واستنكر

١ - جريدة الخليج - الإمارات - العدد رقم ٤٨٧٠ بتاريخ ٨/٩/١٩٩٢م.

٢ - جريدة الخليج - الإمارات - العدد رقم ٤٨٧١ بتاريخ ٩/٩/١٩٩٢م.



المجلس لإجراءات إيران الأخيرة في أبو موسى لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي إحدى دول مجلس التعاون، وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وطالب المجلس إيران باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها الشارقة في العام ١٩٧١، مشدداً على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات منذ قيام الاتحاد. وأعرب المجلس عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. جاء ذلك في البيان الختامي الذي أصدره وزراء خارجية مجلس التعاون لدى انتهاء دورة اجتماعاتهم الرابعة والأربعين في جدة والتي استمرت يومين. وتناول الوزراء في بيانهم مختلف القضايا المطروحة على المستويات العربية والدولية، وجاء في البيان حول قضية الجزر المحتلة ما يلي^(١):

يتابع المجلس (الوزاري) بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث فيها، ويعبر عن استنكاره الشديد للإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزيرة لما تمثله من انتهاك سيادة ووحدة أراضي إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة ويطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك، مشدداً على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات العربية منذ قيام الاتحاد، كما يعرب عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة ويرى أن في ذلك السلوك إخلالاً بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارضاً مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران واتفق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من الالتزام بمبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبد اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية. وإذ يعبر المجلس عن الأمل في أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية فإنه يؤكد وقوفه التام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأيبده المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها

الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها على الجزيرة». وعقب إذاعة البيان الختامي، أعلن الشيخ الصباح نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري أن هناك جهودا دبلوماسية ومساعي تبذل حاليا بشأن مشكلة الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى مشددا على دعم دول التعاون لمطالب الإمارات العادلة في هذا الخصوص ومعربا عن أمله في لجوء إيران إلى الطرق الدبلوماسية لمناقشة المشكلة^(١).

جزيرة أبوموسى مسؤولية عربية ودولية

تحت هذا العنوان جاء في جريدة الوطن الكويتية قولها^(٢):

تؤكد كل الدلائل أن الإمارات العربية المتحدة، ومعها دول مجلس التعاون والأمة العربية كلها، لن تهدأ بالنسبة لما حدث في جزيرة «أبوموسى» والاستيلاء الإيراني الكامل عليها، ولقد شهد الأسبوعان الماضيان نوعا من الوساطة أو باللغة الدبلوماسية - بذل المساعي الحميدة لحل المشكلة سلميا لكن هذه الجهود لم تنجح حتى الآن بسبب إصرار إيران على أن الجزيرة حق خالص لها، وأنها - بالتالى - ترفض مناقشة قضية السيادة، كما ترفض عرض الأمر على محكمة العدل الدولية وكانت هذه هى أسباب فشل المباحثات التى جرت فى أبوظبى يومى ٢٧ و ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٩٢ بين وفدى الإمارات وإيران. ولقد بدت المساندة العربية فى أشكال متعددة وبصراحة تامة سواء فى تصريحات القادة والمسؤولين العرب، أو فى بيانات مجلس جامعة الدول العربية (القاهرة ٩٢/٩/١٤) ووزراء الإعلام العربى (القاهرة ٩٢/٩/٢١). وبينما قال متحدث إيرانى لم يذكر اسمه (الوكالات فى ٩/١٥) تعليقا على بيان الجامعة العربية أن «ادعاءات الإمارات تاريخية غير صحيحة» قال مسؤولون من الإمارات (٩/٢٨) أن الوقت قد حان لكى يتخلى قادة إيران عن الجزر التى استولوا عليها.

وهكذا تشغل قضية «جزيرة أبوموسى» حيزا كبيرا من التفكير العربى ليست فقط باعتبارها «بقعة من الأرض العربية» تتعرض للاحتلال ولا لأنها رمز للجزر الثلاث المغتصبة فى الخليج العربى، ولكن لكونها فيما نعتقد «مسمار جحا» الذى يراد به التسلل،

١ - جريدة الخليج - الإمارات - العدد رقم ٤٨٧١ بتاريخ ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ - جريدة الوطن - الكويت - ١٥/١٠/١٩٩٢م.



إلى منطقة الخليج العربي كلها واقتسام ثرواته البترولية وموقعه الاستراتيجي وتفرغ هذا الجزء الحيوى للأمة من محتواه العربى عن طريق غرس وتوطيد عناصر غير عربية وعن طريق خلق قوة ضاغطة على صناع القرارا هذه، وغيرها، هى العوامل التى تجعل من جزيرة «أبوموسى» قضية عربية تمس وتتصل بالأمة العربية كلها وليس فقط بقطر عربى. وإذا تبعنا «تاريخ» القضية ومسارها نجد أن القوى الأخرى تتربص بالعرب وتتحين الفرصة للانقضاض.

وهكذا تجمدت قضية الجزر بحكم الأمر الواقع. وفى عام ١٩٧٩ عندما قامت الثورة الإيرانية وجرى خلع الشاه تم تفاعل بحسن النية بأن سمات الاحتلال كانت شاهنشاهية وأن الثورة الجديدة وهى ترفع علم الإسلام ستعيد الحق إلى أصحابه، غير أن هذا لم يحدث إلى أن جاء شهر مارس لينفجر الوضع مرة أخرى،

فى رأينا فإن إيران تحركت فى هذا التوقيت - مارس ١٩٩٢ - لكى تنشئ «وضعا» و«أمرا واقعا» وسط الإجراءات والترتيبات التى كثر عنها الحديث حول أمن الخليج العربى وهل يكون خليجيا بحثا أم تضاف إليه مصر وسوريا «وفق إعلان دمشق» أم يكون غربيا، أمريكيا، فإنه عند التوصل إلى صيغة مستقرة عليها سيكون صعبا أمام إيران - أو غيرها - أن تخرق الحاجز الأمنى الجديد.

لذلك سارعت طهران بتحركاتها لتكتسب - من وجهة نظرها - حقا، وليكون طلبها بأن تكون عنصرا أساسيا فى ترتيبات الأمن المزمعة، مستندا إلى «واقع» قوى، وعلى هذا قامت بمجموعة لإجراءات تستهدف الاحتلال الكامل لجزيرة أبوموسى وتفرغها من أى سمة عربية^(١):

أ - قامت بطرد مواطنين عرب من أبناء الإمارات وإحلال إيرانيين مكانهم، وإثارة المشاكل لمن يبقى منهم ليرحل مرغما.

ب - مراجعة الهويات التى يحملها المواطنون والمقيمون، وجعلها هويات إيرانية.

ج - دعمت الوجود العسكرى لها ونشرت القوات الإيرانية فى كل أنحاء الجزيرة للسيطرة الكاملة عليها «بينما كان اتفاق ١٩٧١ يقضى بوجود وحدة محددة فى مكان محدد».



د - أغلقت المدرسة العربية الوحيدة التي يتعلم فيها أبناء الإمارات .

وكان هذا يعنى إلغاء السيادة العربية ، والتبعية الكاملة لإيران . مما دعا إلى احتجاج دولة الإمارات وإجراء اتصالات عاجلة أدت إلى سفر راشد عبدالله وزير خارجية الإمارات إلى طهران يوم ٢٢ أبريل حيث سلم رسالة من رئيس دولة الإمارات إلى الرئيس الإيراني هاشمى رافسنجاني ثم أجرى طوال يومين محادثات مع نظيره على أكبر ولاياتى ، ودون حاجة إلى استنتاج فإن مباحثات طهران لم تحقق النتائج المرجوة ، وإذا كانت الإمارات قد انتظرت - على حد تصريح مصدر رسمى من حكومتها - نتائج زيارة مبعوث الشيخ زايد فإنها عقب عودة المبعوث ، وبعد الدراسة المتأنية اتخذت قرارها بشكل حاسم ، ومما يزيد أهمية القرار أنه صدر من أعلى سلطة ، وهو المجلس الأعلى للاتحاد الذى يضم حكام الإمارات كلهم برئاسة رئيس الدولة ، وقد اجتمع فى أبوظبى بتاريخ ١١ مايو ، وقرر «اعتبار الاتفاقات المعقودة بين أية إمارة - من الإمارات السبع - وبين الدول الأخرى ، اتفاقات بين اتحاد دولة الإمارات وهذه الدول» . أى أن المجلس الأعلى قد اعتبر أن الاتفاق الذى سبق أن أبرمته الشارقة عام ١٩٧١ مع إيران ، اتفاق مع الدولة نفسها تحافظ عليه وتقف كلها ضد أية فرقة ، مما يعنى وقفها ضد إيران فى تحركاتها الأخيرة . وكان هذا قرارا حاسما وردا حازما على وزير الإعلام الإيراني الذى سبق وصرح أن قضية جزيرة أبوموسى محصورة بين إيران وإمارة الشارقة فقط !

وأمام رد الفعل العربى قالت إيران خلال اتصالاتها مع الإمارات^١ :

- أ - أنها تشعر بعدم الارتياح بالنسبة للحصبة النفطية التى تحصل عليها من حقل مبارك بالجزيرة ، وتعتقد أن الشارقة تستخرج كمية أكبر مما تعلن !
- ب - أنها غير راضية عن وجود عمال أجنبية فى الجزيرة - تقصد العاملين فى حقل البترول - ومن ثم جعلت عمالا إيرانيين مكانهم .
- ج - أنها ترى ضرورة أن تدفع لها الإمارات تعويضات مالية بسبب الخسائر التى لحقتها خلال حربها مع العراق !



د - أنها غير ملزمة قانونا ببحث الوضع مع الإمارات، لأن الاتفاق السابق سنة ١٩٧١ كان مع إمارة الشارقة وحدها!

هذه هي آراء إيران، ودون تحيز، فإنها طلبات غير منطقية فلماذا كانت تستشعر ظلما بالنسبة للحصة النفطية. وهذا هو البند الوحيد القابل للنقاش - فإن هذا ليس هو أسلوب الرد، أما بقية البنود فهي غير منطقية وغير موضوعية وغير قانونية. فلا دخل لها مثلاً بالعمال الأجانب لأن ظروف الشارقة - ودولة الإمارات كلها - تستدعي الاستعانة بهؤلاء فضلاً عن أن حقول البترول بالذات تحتاج أحياناً إلى هذه النوعية، كذلك فإنه لا دخل للإمارات - أو غيرها - بحرب إيران مع العراق وبالتالي لا علاقة لها بتعويضات، ولا سند قانوني لهذا المطلب. أما أن الاتفاق كان مع الشارقة فقط، فهذا لغو واستهلاك وقت، فالإمارة جزء من دولة، وبالتالي تصبح الدولة مسؤولة عن التزامات الجزء بما له وما عليه. ومثلاً فإن حدثت وحدة بين دولتين مستقلتين فإن الدولة المتحدة الجديدة تعلن التزامات سابق الاتفاقات والالتزامات التي وقعت عليها كل من الدولتين، ويصح العكس هو الصحيح، أي إذا أعلنت دولة الوحدة - اتحاد الإمارات مثلاً - عدم التزامها، فإن الأطراف الأخرى تحتج. وهذا ما ينص عليه القانون الدولي وما جرت عليه الأعراف والتجارب في حالات سابقة. من هنا فإن الموقف الإيراني، من الناحية القانونية ضعيف^(١).

أما موقف الإمارات فهو قوى، وتزيد عليه الإمارات بأن جزيرة «أبوموسى» والجزيرتين - الأخرتين، تعتبر عربية تاريخياً وسياسياً وقانونياً وسكانياً، وتستشهد فى هذا بالتاريخ قديمه وحديثه، وبريطانيا - الدولة التى كانت تحتل المنطقة - وبكتاب «دليل الخليج» لمؤلفه البريطانى «لوريمر» الذى قال أنه «تبعية جزر أبوموسى»، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى تعود إلى الشارقة ورأس الخيمة اللتين مارستا سيادتهما الفعلية على هذه الجزر، وكان العلم العربى يرفع عليها دائماً. وكذلك فإن هذه الجزر هى أقرب للمياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة منها إلى المياه الإقليمية الإيرانية، فضلاً عن أن سكان الجزر كلهم عرب ويرجع تاريخهم إلى ما قبل القرن التاسع عشر. ومع هذا وبشكل مفاجئ قامت إيران فى ٢٤ أغسطس عام ١٩٩٢ بالاستيلاء الكامل على الجزيرة



ورفضت السماح بدخولهما لمائة مواطن من الإمارات بعد أن استبقتهم في عرض البحر لمدة ثلاثة أيام، وكان هؤلاء يعملون في الجزيرة وقيمون بها لكنهم غادروها في إجازة. واحتجت الإمارات، وفي التاسع من سبتمبر أعلن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون استنكاره لهذه الإجراءات لما تمثل من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي الإمارات. وجرى تبادل التصريحات من كل طرف ضد الآخر، ومن ثم فإن هذا النزاع - حسب ماتقول التجارب التاريخية والأحداث المماثلة - لايجيء لمجرد إظهار أن هذا على حق وذلك على باطل، وإنما يسترد بالقوة ما أخذ بالقوة. وبديهي أن المفهوم المباشر هو استخدام القوة المسلحة، لكن هناك أيضا مفهوم قوة الشرعية الدولية التي بدت والنظام العالمي الجديد يرتب أحواله في هذا العصر. نعتقد أخيرا أنه إذا كانت الإمارات - ومعها الأمة العربية - مطالبة بالتحرك . . فإن العالم كله مطالب بتبنى القضية خاصة وهو الآن - كما يظهر - يرفع رايات عدم الاعتداء، وعدم ضم الأراضي بالقوة، ورفع الظلم - وحقوق الإنسان، والديموقراطية، والسلام^(١).

كتب سعود السملة من الكويت عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية يقول:

إيران دولة مسلمة وجارة تاريخية للعرب في منطقة الخليج العربي والجزيرة تربطها مع العرب إضافة إلى رابطة الدين وشائج الجيرة والمصالح المشتركة. إيران دخلت مع العراق حربا ضروسا استمرت ثمانى سنوات إذن. إيران يفترض أن تكون أكثر الناس وعيا بأهوال الحرب ونتائجها في التاريخ الحديث وتعرف كم هي الحرب مؤذية على الصعيدين الاجتماعي والتنموي. إيران اليوم تتسلح بأسلوب أبعد من الأسلوب التقليدي الذي يحافظ على أمنها القومي، يصاحب هذا التسلح الهجومى لغة تسلطية متخفية وراء التصريحات الدبلوماسية، فهي من الجانب الدبلوماسي العلني تتحدث عن الجوار والأخوة الإسلامية والمصلحة والمصير المشترك مع شعوب المنطقة، وفي الجانب السياسي المغلق تتحدث بلغة أخرى، لغة فيها تسلط ووصاية على دول المنطقة وشعوبها!! إيران اليوم أصبحت تتحدث بمنطق الشاه وخوفنا على إيران أن تستسلم لهذا المنطق فينسيها كلفة الثمانى سنوات ويحجب عن بصرها تلك النيران التي اتقدت فجر ١٧ يناير ١٩٩١ والتي استمرت تلك معاقل الشر والطغيان حتى استسلم في ٢٦ فبراير ١٩٩١^(٢).

١ - جريدة الوطن - الكويت - ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢م.

٢ - القيس ٢١ / ٩ / ١٩٩٢م.



إننا لسنا فى موضع تذكىرى بنتائج وأهوال الحرب للجارة المسلمة إيران . فلإيران لديها من الذكرى ما يكفى إن ارادت أن تتذكر، ولكننا نتمنى لإيران أن لاتسكنها تلك الروح الأمارة بالسوء فتحجب عنها مرارة التجربة لتوقعها فى شرك الدمار مرة أخرى . أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى ، جزر عربية ، وإيران تعرف قبل غيرها بهذه الحقيقة والقيادة الإيرانية الحالية قد أنكرت على الشاه قدومه على احتلال الجزر حين كانت فى موقع المعارضة لذلك ليس هناك مايرر موقف إيران وتمسكها فى ما تدعى إلا محاولة جر المنطقة إلى حمى الحرب مرة أخرى . إننا لانريد أن نربط بين موقف إيران تجاه الحق العربى وتقرير وزارة الدفاع الأمريكية حول توقعاتهم عام ١٩٩٦ ولكن إذا استمرت إيران فى الاعتداء على الحق العربى فى الخليج فإننا لاثمك إلا أن نميل إلى أن إيران هى المقصودة بذلك التقرير . مرة أخرى نتمنى على قادة جمهورية إيران الإسلامية أن يضعوا فى اعتبارهم أن المنطقة بحاجة إلى استقرار وسلام بعد أن عانت شعوبها ما عانت من ويلات الحروب ودفع الشعب الإيرانى النصيب الأكبر من الكلفة وهو بحاجة اليوم إلى البناء لا إلى دمار الحرب^(١) .

ماذا تعنى تصرفات الإيرانيين؟

كتب سعود السمكة من الكويت عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية يقول: ماذا تعنى تصرفات الإيرانيين الحالية :

يتسم موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بالحساسية الشديدة فى التعامل مع أرمتها مع إيران، فهى إن سكنت والتزمت الصمت تجاه التصرفات الأخيرة فى جزيرة أبو موسى، فإن هذا قد يعنى فتح المجال أمام أطماع إيرانية فى جزر أخرى، وإذا اختارت عدم السكوت فلإن طهران قد تلجأ إلى تصعيد الأوضاع إلى حد المواجهة وما تحمله من احتمالات خطيرة. ومن هنا فإن هذه الأزمة تحتاج إلى حكمة فى التعامل معها ويبدو أن رئيس دولة الإمارات وجد هذه الحكمة فى اللجوء إلى الشرعية الدولية، فهل تستطيع هذه الشرعية أن تعيد للإمارات حقوقها وتضع حدا للقلق من تصرفات إيران؟ يبقى الجواب على هذا السؤال صعباً فى ظل غياب المعادلات الموضوعية فى المنطقة.



ذلك أن عدم وجود قوة إقليمية موازية للقوة العسكرية الإيرانية يجعل إيران تتصرف في المنطقة وكأنها صاحبة الأمر والنهي فيها، وعلى المصالح الدولية أن تتعامل معها هي إذا أرادت أن تحقق الاستقرار لمصالحها. ويقول دبلوماسي في مجلس التعاون في معرض تحليله للأسباب التي جعلت إيران تقدم على ما أقدمت عليه في جزيرة أبوموسى «إن إيران استكملت فرض سيطرتها على جزيرة أبوموسى في ما يبدو بهدف فرض وجودها الأمنى بالقوة في المنطقة مستغلة ظرفين: أولاً شعورها بأن الولايات المتحدة مشغولة الآن بفرض الحظر الجوى على جنوب العراق بهدف إسقاط صدام حسين، ولاتستطيع الإقدام على أى عمل عسكري ضدها في المنطقة بسبب الانتخابات الأمريكية. ثانياً: عدم وجود قوة إقليمية في المنطقة يمكن أن توقف الأطماع السياسية وربما الجغرافية لإيران في الخليج العربى وذلك بعد هزيمة العراق، وعدم امتلاك القوة الكافية والقادرة على حمايتها محلياً»^(١).

وإذا كانت المصالح الدولية استطاعت أن تحرر الكويت وأن تفرض الحماية عليها من الأطماع العراقية فهل ستحمى هذه المصالح المنطقة من الأطماع الإيرانية؟ غير مسؤول في مجلس التعاون متفائل ومقتنع بذلك ويشير في هذا الصدد إلى الاتفاقات الدفاعية التي وقعتها غير دولة في مجلس التعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا وانتشار حاملات الطائرات في المنطقة، ولكن رجل الشارع العادى في مجلس التعاون يتساءل: «ألم تتم التصرفات الإيرانية الأخيرة في جزيرة أبوموسى في ظل الحماية الدولية عموماً والأمريكية خصوصاً للمنطقة؟». بعض المتحمسين في الشارع في الجزيرة العربية يتساءل أكثر ويقول: «هل هي عملية توريط لإيران من أجل أن يحصل معها ما حصل مع العراق؟».

والأمر الذى يستغربه غير مسؤول في مجلس التعاون أن إيران تتصرف في جزيرة أبوموسى في الوقت الذى أخذت عملية تحسين العلاقات الإيرانية - العربية مساراً ثابتاً توج في التحسن الكبير في علاقات الرياض مع طهران. ولكن يبدو أن إيران غير راضية عن هذا الأسلوب في تحسين العلاقات وبخاصة أن الأمر يقتصر على العلاقات الثنائية فقط، بينما هي تسعى إلى أن يكون لها دور رئيسى في الترتيبات الأمنية في المنطقة،



والدخول في حلف مع دول المنطقة تكون هي الأقوى فيه . ومن هنا لا يستبعد بعض المراقبين أن تكون الأهداف الإيرانية من وراء تصعيد أزمة أبو موسى سياسية - أمنية يمكن تلخيصها بالآتي^(١):

١ - فرض وجودها في الترتيبات الأمنية بالقوة .

٢ - إشعار دول التحالف الغربي أن أي ترتيبات سياسية وأمنية في المنطقة لا يمكن أن تتم بمعزل عن إيران وأنه لا بد من التعامل معها ليقى هناك استقرار في المنطقة . ويقول محلل سياسي أن إيران تريد إقناع الغرب بأنه يجب التعامل معها قبل غيرها .

وزداد قلق أبناء مجلس التعاون من الإجراءات الإيرانية الأخيرة في جزيرة أبو موسى لأنها تزامنت أيضا مع قرار الغرب فرض الحظر على جنوب العراق وما يعنيه ذلك من مخاطر قيام حكم ذاتي شيعي في جنوب العراق قد يكون مرتبطا بإيران . وإذا كان الأمين العام لمجلس التعاون ذكر لـ «الحياة» في وقت سابق أن قرار دول مجلس التعاون تأييد الإمارات والوقوف إلى جانبها في أزمتها مع إيران ورفض احتلال طهران للجزر «نابع من أن التصرفات الإيرانية هي اعتداء على دولة عضو في المجلس» فإن هناك حسابات أخرى من الممكن إضافتها لتفسير تأييد دول مجلس التعاون لدولة الإمارات، إذ أن بعض دول مجلس التعاون يتخوف من عودة إيران إلى إثارة أطماع سابقة في أراضيها وجزرها، وهناك مخاوف أمنية لدى بعض الدول من أن يؤدي تصاعد القدرات العسكرية لإيران إلى تحريك بعض الشيعة المحسوبين على المرجعية الإيرانية للشيعة، لذلك فإن دول مجلس التعاون الأخرى تجد نفسها تتعامل مع قضية شائكة تفرض عليها الحذر والدقة . أما الأهداف الإيرانية هذه والتعقيدات التي تخلقها إيران في المنطقة هل من الممكن الحديث عن وساطات بين طهران وأبوظبي؟ وقبل ذلك، هل من الممكن لدول التحالف الغربي أن تضع حدا للأطماع الإيرانية؟

في حديثه أمام «الجمعية الوطنية للأمريكيين العرب» في واشنطن وصف مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد دجيرجيان إيران بأنها «جار مشاكس بشكل متزايد»، مشيرا إلى موقف إيران «المتعنت بتأكيد سلطتها على جزيرة أبو موسى» ولكن المسؤول الأمريكي أشار إلى أهمية إيران وإمكان مساهمتها في الأمن الإقليمي «إذا اختارت طريقا

١ - الحياة - لندن - ٢١/٩/١٩٩٢م .



بناءً». والكلام الأمريكي هذا يدل على أن واشنطن لا تمنع في الحوار مع طهران ولكن ضمن الشروط الأمريكية التي تطالب إيران بالكف عن مشاكسة جيرانها ومعارضة عملية السلام ولترتيب الأوضاع في المنطقة. ولا يبدو الموقف البريطاني من أزمة جزيرة أبو موسى قوياً بما فيه الكفاية بتأييد الإمارات، وهذا أمر يثير الاستغراب بسبب مسؤولية بريطانيا أساساً عن هذه المشكلة في حين أن مواقف دول غربية أخرى مثل فرنسا تبعث على الاطمئنان لدى مسؤولي الإمارات في أنهم لو لجأوا إلى الشرعية في الجزر الثلاث فإنهم سيجدون نتائج إيجابية وطيبة. وفي الإمارات لا يريدون أن يعنى اللجوء إلى الشرعية الدولية وضع إيران في موقف مواجهة وتحد للمجتمع الدولي ولكنهم يريدون من ذلك أن تقبل إيران بحل الأزمة والتفاوض على حل سلمي يعيد سيادة الإمارات على الجزر. ومن هنا فإن الإمارات لا تحتفظ على أي وساطات بينها وبين طهران. وبالفعل عرض وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع لدى اجتماعه في الدوحة مع وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي على هامش أعمال مؤتمر وزراء دول «إعلان دمشق» أن تتوسط سورية في الأزمة، ولم يتحفظ الشيخ حمدان لكن الوساطة تتطلب أن يكون موقف الإمارات قوياً عند التفاوض. ويعد أن أخذت الإمارات التأييد العربي لاشك أن التأييد الدولي سيجعل موقفها أكثر قوة إذا ما جرت الوساطة وأدت إلى مفاوضات^(١).

قالت بغداد في ردها على الاحتلال الإيراني للجزر العربية:

جدد رئيس النظام الإيراني رفسنجاني تمسك نظامه باحتلال جزيرة أبو موسى وقال أن موقف إيران من جزيرة أبو موسى لن يتغير، جاء ذلك خلال مقابلاته مع وزير الخارجية في حين شكك وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات العربية برغبة إيران في إيجاد حل بالتفاوض لقضية جزيرة أبو موسى، التفاصيل تأتيكم في التقرير الآتي^(٢):

ما تزال قضية احتلال إيران لجزيرة أبو موسى تثير ردود أفعال على الساحة العربية. ففي الوقت الذي يتظاهر فيه النظام السوري بالقيام بدور الوسيط لإيجاد حل لهذه

١ - الحياة - لندن - ١٩٩٢/٩/٢١ م.

٢ - الإذاعة الكويتية - وزارة الإعلام - ١٩٩٢/٩/٢١ م - بغداد ٢٥، ٧ مساءً (٩٠٩).



القضية، NSF رئيس النظام الإيراني هذه المهمة عندما قال لفاروق الشرع أن موقف إيران من جزيرة أبو موسى لن يتغير. وبعد هذا التصريح آخر تأكيد إيراني على التمسك باحتلال هذه الجزيرة العربية التابعة لإمارة الشارقة وهي أكبر ثلاث جزر عربية غزتها القوات الإيرانية عام ١٩٧١، وذلك إبان عهد الشاه السابق وظل النظام الإيراني الحالي متمسكا باحتلالها. مجلة الرافدين الصادرة في بغداد أشارت إلى أن ابتلاع إيران لجزيرة أبو موسى التي كانت تدار بصورة مشتركة مع حكومة الشارقة يمكن أن يكون جزءا من صفقة إيرانية - أمريكية - عربية، وترى بعض المصادر الدبلوماسية في منطقة الخليج العربي أن تغاضي واشنطن المتعمد عن خطوة طهران قد يكون مكافأة للنظام الإيراني مقابل مواقفه المعادية للعراق، وتشير تلك المصادر إلى أن العملية لم تقابل بأي رد فعل من القوات الأمريكية المنتشرة بكثافة في مياه الخليج العربي.

وحكومة الإمارات العربية كانت قد أبلغت الجامعة العربية أن إيران ضمت جزيرة أبو موسى في نهاية أغسطس حيث قامت القوات الإيرانية بطرد العائلات العربية الموجودة هناك وأغلقت مخفر الشرطة الإماراتية ومنعت المعلمين العرب من العودة إلى الجزيرة ثم هددت بأنها ستغرق أية سفينة تقترب من سواحل الجزيرة وكل ذلك يثير الكثير من التساؤلات وبخاصة حول موقف الإمارات العربية التي يفترض أن تكون الجزر العربية الثلاث المحتلة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى خاضعة لسيادتها. صحيفة الخليج الصادرة في الشارقة قطعت الشك باليافين ونشرت في الرابع من أيلول بنود الاتفاق السري الذي وقعت عليه كل من الشارقة وإيران برعاية بريطانيا لاقتسام جزيرة أبو موسى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق التأمري الذي وقعت عليه الشارقة مع نظام الشاه تشرين الثاني من عام ١٩٧١ اعترف في فقرته السادسة بشأن مساعدة مالية تقدمها إيران للشارقة ثمنا للاتفاق.

توقيت استيلاء إيران بصورة كاملة على الجزيرة في هذه المرحلة لا يمكن أن يكون مصادفة، فإذا كان حكام الشارقة قد استجابوا لطلبات بريطانيا فإن الجزء الثاني من الصفقة تم بالتفاهم بين إدارة بوش وحكام إيران، مرة أخرى يضيق جزء من الأرض العربية فقد أعطى من لا يملك لمن لا يستحق^(١).

١ - الإذاعة الكويتية - وزارة الإعلام - ١٩٩٢/٩/٢١ - بغداد ٧,٢٥ مساء (ت ٩٠٩).



كتب فيصل الزامل من الكويت عن الاحتلال الإيراني لأبوموسى يقول:

«جزيرة أبوموسى» هى اختبار هام للعلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الست، حيث كان وضع هذه الجزيرة قد نظم بموجب اتفاقية ١٩٧١ التى وقعها وزيرا خارجية إيران وبريطانيا مع حاكم الشارقة السابق خالد . . وذلك قبيل إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج العربى . حيث نصت الاتفاقية على ممارسة الشارقة السيادة على هذه الجزيرة، ونظمت اقتسام النفط المكتشف فيها بين الشارقة وإيران، وسمحت الاتفاقية لإيران بوجود عسكري فوق الجزيرة مقابل إيجار وقدره ١,٥ مليون جنيه استرليني لمدة تسع سنوات، وللشارقة فى الجزيرة مركز شرطة ومحطة كهرباء ومدرسة تستخدم السكان فيها. خلال هذه الفترة بين ١٩٧٠ - أغسطس ١٩٩٢ سعت إيران إلى تغيير الأوضاع داخل الجزيرة من خلال(١).

١ - إغلاق المحلات التجارية التى كانت تصل إلى ١٨ محلا وإبقاء واحد فقط .

٢ - الاشتراط على الصيادين تجديد تراخيص الصيد كل ٥ أيام وهو عبء نفسى وإدارى ومادى على الصياد .

٣ - منع السكان العرب من ترميم منازلهم أو بناء منازل جديدة .

٤ - منع بناء روضة للأطفال ومنع فصل الطلاب عن الطالبات غم ازيداد أعدادهم وظهور حاجة فنية واجتماعية ودينية لفصلهم، إلا أن السلطات الإيرانية الاسلامية تدخلت ومنعت ذلك .

٥ - منعت إيران دخول المدرسين والمدرسات العام الدراسى، الذين كانوا يدرسون لأبناء الجزيرة والتى يصل عدد سكانها إلى ٨٠٠ شخص من رعايا الإمارات .

٦ - منع دخول سيارات تحمل لوحات رسمية للإمارات، كم منعت رفع العلم الإماراتى الذى نصت على رفعه اتفاقية ١٩٧١ .

٧ - أعلنت إيران أن دخول الجزيرة يحتاج إلى تأشيرات من إيران .

المدرسون الممنوعون من الدخول يعتقدون أن خطوة منع دخول المدرسين تهدف إلى إخلاء الجزيرة من السكان بعد أن فشلت جهود سابقة لإخلاء الجزيرة حيث تدرك



إيران أن التعليم هو العمود الفقري الذى يؤدى إلى استمرارية إقامة المواطنين فى الجزيرة، وهؤلاء الآن أمام خيار صعب فى البقاء فى الجزيرة والصمود بلا تعليم للأبناء أو النزوح إلى الشارقة لإلحاق أبنائهم بالمدارس هناك. إن سبب هذه الخطوة الإيرانية هو التوسع فقط. حيث لا يكاد حقل النفط «مبارك» ينتج أكثر من ٤٠ ألف برميل يوميا تأخذ إيران نصفه!! وهى التى تنتج الملايين يوميا. ومن الناحية التاريخية فقد كانت للقواسم سلطة على أجزاء من الساحل الإيراني (حاليا) فضلا عن هذه الجزيرة التى حسمت أمرها الاتفاقية المذكورة. إن بواعث التوسع فى منطقة الخليج العربى واحدة فى جنوب الخليج (أبوموسى) وفى شماله (شط العرب).

لقد قلنا مرارا إن دول مجلس التعاون الست هى محط الأنظار وتواجه نفس المخاطر. وحسنا فعل وزراء الخارجية حينما أكدوا وقوفهم مع العدالة وحق دولة الإمارات. . أملين أن يتم احتواء هذه القضية بمنطق العدل وليس بمنطق الفيل والنملة^(١).

الدفاع عن عروبة الجزر

المحادثات المكثفة التى شهدتها المنطقة العربية، بدءا من جدة (اجتماع وزراء مجلس التعاون) ثم الدوحة (اجتماع وزراء إعلان دمشق) وأخيرا فى القاهرة (مؤتمر وزراء الجامعة العربية). كانت أول تجربة لتحرير ديناميات العمل العربى المشترك. وتقول مصادر دبلوماسية فى مجلس التعاون أن «الأطراف العربية المتحاور، كانت تدرك تماما حدود اللعبة فى هذه التجربة، وبأنها ليست فى صدد البحث بإحياء النظام الاقليمى العربى، ولذا جاءت تصريحات الوزراء المتفائلة، متطابقة مع حجم التوقعات». وعلى سبيل المثال، فإن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى اعتبر مقررات الدوحة «البداية الحقيقية لإعلان دمشق»، برغم أن هذه المقررات لم تتطرق إلى الشق الأمنى فى «الإعلان»، وأعطت الأولوية للشقين السياسى والاقتصادى. وتوضح المصادر أن موسى اتخذ هذا الموقف نتيجة مباحثات أجراها قبل لقاء الدوحة، مع وزير الخارجية السعودى، تم خلالها الاتفاق على عدم الاختلاف حول الأولويات فى «إعلان دمشق»، وذلك بسبب التحديات التى تواجهها منطقة الخليج العربى فى الجزر العربية المحتلة، وكذلك لدخول مفاوضات التسوية العربية - «الإسرائيلية» فى مرحلة دقيقة. والواقع أن مسألة



التحديات هذه، سيطرت على أجواء الاجتماعات الثلاثة برمتها، وتحقق فيها إجماع عربى على دعم حقوق الإمارات فى استعادة السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى؛ كما لوح الإجماع العربى أيضا بنقل قضية الجزر إلى الأمم المتحدة^(١).

ونقطة البداية فى هذا الإجماع، كانت فى جدة. فحين فتح وزراء خارجية دول مجلس التعاون ملف العلاقات مع إيران للبحث عن صيغة تنهى التوتر القائم بين طهران ودول مجلس التعاون، لم تتوافر فى التقارير التى ضمها هذا الملف أية إشارات إلى ظروف مشجعة يمكن الارتكاز عليها فى بقاء أساس هذه الصيغة، لا بل أكثر من ذلك كانت اللهجة الإيرانية مبهمة وغير واضحة المغزى. وقال مسؤول فى مجلس التعاون مطلع لـ «الشروق»: أن إيران «اعتادات قبل انعقاد أى لقاء مجلس التعاون على إظهار بعض الليونة والمرونة فى المواقف كأسلوب تكتيكى، ثم عندما يجد الجدل يتضح الأمر على أنه موقف غير جدى». وذكر هذا المسؤول أن وزراء الخارجية الذين عقدوا اجتماعات دورتهم العادية الرابعة والأربعين فى مدينة جدة، فوجئوا بالتغير الذى طرأ على الأسلوب الإيرانى الذى اتسم خلال الأسابيع الماضية بتشدد واضح حيال دول مجلس التعاون التى لم تجد تفسيراً لتلك الرغبة الإيرانية فى تعكير العلاقات مع دول المنطقة كلما لاحت فرصة لتقدمها وتحسينها، لذلك فإن عدم توافر ما يدعو إلى التفاؤل بين التقارير التى قدمتها الأمانة العامة للمجلس والأخرى التى تضمنتها ملفات وزراء الخارجية فى دول مجلس التعاون، فرض تغيير لهجة المهادنة ومخاطبة إيران بحزم وصل إلى حد التحذير من مغبة السياسة الإيرانية «لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضى إحدى دول مجلس التعاون ورعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة»^(٢).

وهذه المرة الأولى التى تتهم فيها دول مجلس التعاون إيران بتهديد الأمن فى منطقة الخليج العربى، وهو أمر يشير بوضوح إلى المستوى الذى تدهورت إليه العلاقات الإيرانية - العربية، والمدى الذى يمكن أن تبلغه طبيعة الجدل القائم حول الخريطة الأمنية لمنطقة الخليج العربى ومواقع الأطراف الرئيسية عليها. وإذا كان وزراء خارجية دول

١ - مجلة الشروق - الإمارات ٢٣/٩/١٩٩٢.

٢ - مجلة الشروق - الإمارات ٢٣/٩/١٩٩٢ م.



مجلس التعاون قد حصروا مناقشاتهم طوال يومين بالقضايا المحلية والإقليمية ودور دول المجلس بمسيرة السلام القائمة لحل قضية الشرق الأوسط، إلا أن العلاقات العربية الإيرانية استأثرت بالكثير من الاهتمام خصوصاً لجهة ارتباطها بأكثر من إطار سياسى وأمنى، وبذلك تكون إيران قد حافظت على وجودها الدائم فى هموم دول مجلس التعاون. وليس أدل على ذلك من قول البيان الختامى لاجتماع جدة رفض دول مجلس التعاون «احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة». وهى عبارة غير مسبوقة اعتبرها غير مراقب «العنوان الأبرز الذى تدرج تحته التفاصيل كافة المتعلقة بالمستقرات الجديدة التى سترسى عليها أمور التفاهم الاقليمى مع إيران للوصول إلى نبذ اللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية. وقد أكد لقاء جدة على إبراز نقطتين أساسيتين^(١):

الأولى: إعادة التأكيد على الثوابت السياسية الهادفة إلى دعم مساعى التسوية الراهنة لحل النزاع العربى الإسرائيلى، وخلق رغبة أو تيار دول مجلس التعاون ضاغط فى هذا الاتجاه، وداعم لمحاولات الولايات المتحدة الهادفة إلى زرع الاستقرار فى الشرق الأوسط، والدور السعودى النشط فى عملية السلام الراهنة ترجمة لرغبة دول مجلس التعاون. والنقطة الثانية: محاولة «اختصار الدوائر» فى «إعلان دمشق»، والبدء بتنفيذ مايمكن تنفيذه بدون إدخال عملية الربط بين ماهو أمنى جماعى وماهو سياسى واقتصادى. كيف سيكون رد الفعل الإيرانى على هذه التطورات العربية السريعة؟ لاتستبعد دوائر عربية مطلعة أن تكون طهران قد فوجئت بهذه التطورات التى خلقت (كما أشرنا) أول إجماع عربى منذ أزمة الخليج الثانية. إذ ربما كانت طهران تتوقع أن يمنع العجز عن بث الروح فى النظام العربى، بروز أية ردود فعل عربية مشتركة لزاء مسألة الجزر.

لكن الآن وقد تحقق هذا الاجماع، لن يكون أمام إيران سوى خيار بين أمرين: إما احتواء الأزمة سريعاً عبر تحقيق مطالب دولة الإمارات المشروعة، أو ركوب موجة

مغامرة للتصعيد حتى الثمالة، بكل مايعنيه ذلك من مخاطر ضخمة على استقرار المنطقة وعلى إيران نفسها^(١).

أكد مسؤولون أن دول مجلس التعاون لن تسمح لإيران بالعبور إلى الشاطئ الغربى من الخليج العربى أيا كان الثمن وأيا كان شكل هذا العبور، وسواء جاء اندفاعا من جانبها أو بناء على دعوة طرف أو دولة فى المنطقة. ووصف المسؤولون مثل هذا التطور، إذا حصل، بأنه سيشكل تجاوزا لخط أحمر لن تنهون الدول فى مجلس التعاون جميعا فى الرد عليه، مؤكدين أن هذه الدول تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع الجمهورية الإسلامية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر. وقال خبير فى مجلس التعاون فى الشؤون الإيرانية أن مسؤولين فى المجلس الأعلى للأمن القومى فى طهران، وهو أعلى قيادة سياسية فى الجمهورية الإسلامية، بدأوا يطلقون عبارة «الأزمة الثالثة» على التطورات التى يشهدها الخليج العربى منذ أن تحركت مشكلة الجزر الإماراتية المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، مروراً بالمخاوف التى بات بعضهم يعبر عنها إزاء محاولات القيادة الإيرانية الافادة من خلافات طارئة بين هذه الدولة فى مجلس التعاون وتلك، وانتهاء بتصاعد المخاوف العربية والغربية من إعادة بناء الترسانة العسكرية الإيرانية وتنميتها بما يحدث خلافاً فى موارى القوى الإقليمية. وأوضح هذا المسؤول أن إيران تطلق على هذا الملف الكامل من التطورات تسمية «الأزمة الثالثة» بعد الأولى وهى حرب السنوات الثماني بينها وبين العراق، والثانية إثر أزمة الخليج الثانية. لكن سياسيين فى مجلس التعاون يعتقدون بأن ثمة مبالغة متعمدة فى هذه التسمية وإن لم يخفوا قلقهم من تلقى طهران غواصات وسعيها إلى امتلاك أسلحة نووية^(٢).

وتختلف التقديرات والتوقعات لنتائج التطورات فى هذه المنطقة تبعاً لتفاوت المواقف فى مجلس التعاون من السياسات. ولا يغيب عن بال أبناء مجلس التعاون أن القيادة السياسية الإيرانية بزعامة الرئيس هاشمى رفسنجانى انكفأت عن «اعتدالها» إلى

١ - مجلة الشروق - الإمارات ٢٣/٩/١٩٩٢م.

٢ - الحياة - لندن - ١/١٢/١٩٩٢م.



هذا الأسلوب الحاد والعنيف فى خطابها الداخلى والخارجى، كأنها تبعث مجددا أسلوب بدايات «الثورة الإسلامية» ليس لمواجهة الغرب والتلويح للجيران بتصدير الثورة أو باستخدام القوة معهم، بل هرباً من مواجهة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة فى الداخل. وهى عندما حركت قضية جزيرة أبوموسى كانت تحاول قطع الطريق على التيار المتشدد فى الثورة، وشد أزر الإيرانيين ودفعهم إلى الالتفاف حول قيادتهم فى مواجهة الخطر الغربى الداهم فى مياه الخليج العربى. وحديثها عن هذا الخطر جزء من الحملة التى تسوقها تبريراً لهذا البناء المتسارع لترسانتها العسكرية. وبرزت هذه الحاجة إلى «تصدير» الأزمات الداخلية بعد تبدد الآمال التى أطلقها رفسنجانى والوعود التى أغدقها بتحسين الظروف المعيشية للإيرانيين، وهكذا انشغلت الصحف فى طهران بالأحداث الجزائرية كأنها الهم الأول والأخير ثم التفتت إلى الحرب فى البوسنة - الهرسك فقضية الجزر الإماراتية، هرباً من مواجهة البطالة فى الجمهورية الإسلامية، والتضخم والغلاء وأعباء الديون، وانتشار ظاهرات الانتحار وتعاطى المخدرات. هذا وجه من وجوه البحث عن «أزمة ثالثة» إذ يعتقد بعض أجنحة السلطة فى طهران - على حد تعبير الخير فى الشؤون الإيرانية - بأن انشغال الولايات المتحدة بمرحلة انتقال السلطة من الجمهوريين إلى الديمقراطيين وبالحرب التجارية المفتوحة مع أوروبا فضلاً عن الأزمة الاقتصادية الداخلية، قد يتيح لإيران تحقيق بعض طموحاتها وفرض هيمنتها على المنطقة. لذلك استعجلت إثر حرب الخليج الثانية تحسين علاقاتها مع جيرانها فى مجلس التعاون مرة بالترغيب ومرة بالترهيب وثالثة بمحاولة تحديد هذه القوة أو تلك، ورابعة بالنفاذ عبر بعض الخلافات فى مجلس التعاون الطارئة^(١).

وإذا كان بعض المراقبين يعتقد بأن أزمة الجزر الإماراتية المحتلة، ومحاولة إيران الإفادة من الخلاف الحدودى العارض بين المملكة العربية السعودية وقطر، وسعيها إلى بناء ترسانتها قد تدفع إلى نشوب «الأزمة الثالثة» أى ضرب الجمهورية الإسلامية أو محاصرتها، فلإن مسؤولين فى مجلس التعاون يستبعدون - فى المدى المنظور - أن يقوم تحالف دولى جديد لتقليص حجم إيران أو ضربها، بل يكاد بعض هؤلاء يجزم بأن



التطورات فى المنطقة لن تصل إلى هذا الحد. فالظروف الآن تختلف عنها فى ١٩٩٠ و١٩٩١. لكن كل هذا لا يلغى أو يبدد المخاوف فى مجلس التعاون المتفاوتة من اندفاع إيران نحو الخليج العربى، وإن كان من باب تصديرها أزماتها الداخلية أو نوعاً من الهروب إلى أمام. من دون أن يعنى ذلك أن دول مجلس التعاون لا تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع الجمهورية الإسلامية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر، أو أنها تريد استعداداتها من أجل استعداداتها فقط، أو أنها تتجاهل وجود هذه الدولة الإقليمية الكبيرة ودورها، وترفض التعاون معها بما يخدم الاستقرار فى المنطقة ويحفظ مصالح الجميع^(١).

لكن المسؤولين فى مجلس التعاون يدركون أن صراع النفوذ على الخليج العربى قائم ومستمر منذ مئات السنين، لكن إيجاد موطئ قدم لإيران فى الشاطئ الغربى من الخليج العربى كان دوماً مثاراً لحروب رزعزت الاستقرار وأطاحت رؤوساً. لذلك يؤكد أكثر من مسؤول فى مجلس التعاون أنه لن يسمح لطهران بالقفز فوق مياه الخليج العربى أيا كان الثمن، وأيا كان شكل هذا العبور فى ثياب عسكر أو فى ثياب عمال أو تجار مستوطنين فى دول المنطقة قد يتحولون فى لحظات حرساً أو أصوليين. فمثل هذا التطور، سواء كان اندفاعاً أو بناء على رغبة أو دعوة من هنا أو هناك، يشكل تجاوزاً لخط أحمر، وتهديداً مصرياً يستدعى رداً عربياً مشتركاً على مستوى التحدى. . أيا كانت النتائج ومهما بلغت حدة الخلافات بين دول مجلس التعاون. ولا يخالف أى مسؤول فى الجزيرة العربية شك فى احتمال تهاون أى دولة من دول مجلس التعاون حيال هذا الأمر، وإن تفاوتت العلاقات بين إيران وكل دولة من دول المجلس، تفاوتاً يراوح بين علاقات ودية متينة تتجاوز أحياناً المجالات الاقتصادية والتجارية، وعلاقات يشوبها الكثير من الحذر وعدم الثقة لكنها لا تصل إلى مستوى هذه «الحرب المفتوحة» بين القاهرة وطهران، مثلما لاتصل علاقات بعض دول مجلس التعاون مع الثورة الإسلامية إلى مستوى التفاهم أو التنسيق القائم بينها وبين دمشق. ويلفت بعض أبناء مجلس التعاون إلى أن إيران مهما بلغت طموحاتها حيال إغراءات من هنا وهناك، تدرك



حدود اللعبة فى المنطقة ولا تتجاوزها. ويلاحظ مثلا أن حملة وسائل الإعلام الإيرانية فى الخلاف السعودى - القطرى الطارئ تجاوزت فى تصعيدها المواقف السياسية غير المعلنة للقيادة فى طهران. ويضع هؤلاء الغزل بين إيران وبعض أهل مجلس التعاون فى باب محاولة دول المنطقة إقامة نوع من التوازن مع جيرانها أو اعتماد التهويل والضغط أو دعم مواقفها فى قضايا كثيرة، وليس سياسة ثابتة، بل لا يتعدى كونه مرحلة عارضة^(١).

ويذهب بعضهم إلى حد استبعاد عبور عسكرى لىرانى إلى الشاطئ الغربى للخليج العربى مذكرا بأن الساحلين المتقابلين على مرمى حجر ولا قيمة استراتيجية عسكرية لموقع هنا أو هناك فى ظل الأسلحة الحديثة والصواريخ العابرة. ومذكرا أيضا بأن طهران تدرك جيدا أن لا مجال لا بتلاع هذه الدول الصغيرة فى مجلس التعاون بالقوة فى ظل المصالح الدولية المتشابكة فى المنطقة، غير أن هذا لا يغيب المخاوف من أن تحيى محاولة العبور على ظهر الأصولية النشطة فى كل أنحاء العالم العربى وبعضها يتغذى بأموال جمعيات وهيئات مجلس التعاون أيضا. هكذا فجأة اندلعت خلافات الحدود فى كيانات شرق الجزيرة العربية وتسببت أزمات وبدا كأن المنطقة مقبلة على حالة خطيرة من التوتر. لكن نظرة هادئة إلى الأمور تكشف أن الموضوع ليس بهذه الخطورة. فالخلاف بين بلد عربى فى مجلس التعاون وآخر ليس سحابة عابرة، فلا هو بالخلاف ولا هو بالمشكل لأن تسويته ممكنة بشىء من التعاون وتبادل وجهات النظر ووضع الأمور فى نصابها. وكل الأطراف التى يبدو أن بينها مشاكل متفقة على أن الصبر والدبلوماسية الهادئة كفيلا لإيجاد الحلول لها. لكن المشكلة الأصعب التى تثير التوتر فى المنطقة هى مشكلة جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. فهذه المشكلة نشأت عن عدوان مسلح واحتلال بالقوة، إذ قامت قوات شاه إيران الراحل بغزو هذه الجزر واحتلالها قبل عقدين من الزمن وقبل أن تكون الإمارات العربية قد قامت واستكملت استقلالها. والغريب أن الجمهورية الإسلامية فى إيران التى قامت على أنقاض إمبراطورية الشاه، استنكرت كل سياسات هذه الإمبراطورية وألغت كل توجهاتها وأفعالها، لكنها أبقت على ما له صفة عدوانية وتوجهات توسعية على حساب العرب فقط لا غير. مما يعنى أن

الإمبراطورية السابقة والجمهورية الإسلامية الحالية ما هما إلا وجهان لعملة واحدة أى التوسع والاحتلال. والمؤسف أن تصدر عن دولة تطرح شعار مقاومة الاستكبار العالمى والدفاع عن «المستضعفين»^(١).

الاتفاق أو إعلان حسن النوايا، الذى كان صدر عن حاكم الشارقة السابق المرحوم الشيخ خالد بن محمد والسلطات الإيرانية لم يكن ينص على اقتسام للجزيرة، بل كان اقتساما لعائداتها النفطية. ولم يكن إعطاء إيران حقاً لوجودها العسكرى فى جزء من جزيرة أبوموسى تنازلاً عن هذا الجزء، بل كان تسامحاً والسماح لإيران بالإشراف على حصتها من الإنتاج النفطى - وقد كنت أحد شهود إعلان هذا الاتفاق فى الشارقة - لكن إيران لم تلغ الاتفاق - الاعلان بل تجاوزته واحتلت الجزيرة كلها بداعى المحافظة على أمنها القومى، أما الأمن القومى لدولة الإمارات العربية المتحدة، التى تعتبر الشارقة جزءاً، بل ركناً منها، فهذا لايعنى إيران بشيء؟ ولتجاوز قضية الجزيرة لنصل إلى السياسة الإيرانية التوسعية. فبعد الضجة حول أبوموسى راحت السنة الملالى. تتحدث عن «الحق التاريخى». أى حق هو هذا؟ أولاً، جزيرة أبوموسى لم تكن يوماً خاضعة للسيطرة الإيرانية ولا كان فيها سكان إيرانيون. ثم إن الحق التاريخى هو فى جانب العرب. فهل نسيت طهران أن السواحل الإيرانية المطلّة على الخليج العربى تقطنها قبائل عربية حسباً ونسباً؟ وهل نسيت طهران أن عبدان نفسها كانت تحكم ولثات السنين من قبل سلطان عمان العربى؟ ثم ماهو الحق التاريخى؟ لقد حكم العرب أسبانيا مئات السنين، فهل يعطيهم الحق الآن فى الاستيلاء على أسبانيا؟ طبعاً، لا. والجزر المتنازع عليها لم تكن يوماً لإيران ولا كان فيها إيرانيون، ومع ذلك تتحدث إيران بلغة تأخذها على الآخرين وهلى لغة الأمن القومى والاستراتيجى. اتركوا لنا الأرض والجزر ونحن معكم فى سلام. ياسلام. لماذا لاتترك إيران الجزر وتكون مع دولة الإمارات على وفاق وسلام. لا، إنها تريد الاحتلال والسلام معاً، لكنه السلام الإيراني. وشكراً. لغة واحدة ومفهومها واحد. هل هى لغة الاحتلال والاستكبار^(٢).

١ - الحياة - لندن - ١٢/١ - ١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط ٢١/١٠ - ١٩٩٢م.



سياسة إيران تجاه الجزر العربية

كتبت جريدة السياسة تقول عن سياسة إيران تجاه الجزر أنه^(١):

عند قيام الثورة الإسلامية في إيران استبشر العرب خيرا في مجئ نظام يمكن أن يكون ركيزة من الركائز الأساسية التي يستند عليها العرب في تعاملاتهم الدولية والإقليمية وفي حل النزاع العربي الإيراني حول الجزر، كَوْنُ جواب قائد الثورة الإيرانية الإمام الخميني انطبعا جيدا لدى العرب في رده على سؤال حول النزاع حيث قال: «إن كل الدول التي تقع على الخليج العربي إسلامية وبالتالي ما يحصل بينها من خلاف يمكن حله رجوعا إلى الشريعة الإسلامية». مع كل هذه التغيرات بقيت مسألة الجزر معلقة لحد يومنا هذا حيث حاولت الإمارات أكثر من مرة في عهد الشاه محمد رضا خان وبعد مجئ الإمام الخميني إلى حل النزاع عن طريق التحكيم الدولي وكان الطلب في كل مرة يجابه بالرفض من قبل إيران. الذي حدث هذه الأيام في إيران يجعلنا أن نتوقع تغيرا جديدا في مسألة تناول موضوع الجزر بين إيران والإمارات، إن اعتلاء خاتمي سدة الحكم بأفكاره الجديدة حول حاكمية القانون وإشاعة التعددية الفكرية والسياسية وسعيه إلى إنشاء مجتمع مدني ضمن إطار ديني وإشارته إلى أن حكومته ستعتمد سياسة خارجية تهدف إلى تحقيق الانفراج وإزالة التوتر في العلاقات مع الدول، كل هذا يجعل الدول العربية بالذات تغير نظرتها من إيران ويدفعها إلى أن تتنفس الصعداء بانتظار فرج قريب لنزاع تاريخي طويل.

في ظل التقادم الزمني المشهود لا يجد العرب بدا من التعامل مع إيران الدولة والحكومة التي مرت على تأسيسها ثمانى عشرة سنة على يد السيد الخميني قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية، وفق هذا المنحى يعتقد العرب بأن إيران الثورة مهما تكن أفضل من إيران الشاه وهم تواقون إلى فتح قنوات حوار مع حكومات إيران المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية إلا أن بعض التصريحات التي تخذش أسماع القادة العرب تجعل رائحة سياسة الشاه القديمة تفوح مجددا من مقبرة التاريخ. ولأن التاريخ لا يعود إلى الوراء يبادر مسؤول إيراني أو مؤسسة إيرانية إلى إعادة النظر بالصورة مجددا فيطلق بالونات أخرى لكنها تؤكد نوع من التطمين وتصحح ما كان ينبغي أن يصحح. وفي أول مؤتمر صحافي عقده الرئيس الإيراني المنتخب محمد خاتمي أطلق شعاره بصراحة



وقال أنه «يرفض الحلول العسكرية وسياسة احتلال الأراضي لحل الخلافات» معتبرا أن المفاوضات المباشرة ولغة الحوار البناء المسبوقة بالصبر وحسن النية المتبادلة يجب أن تؤدي إلى نتائج عملية ومثمرة لحل الخلافات بين دول المنطقة. وهذا الموقف الإيراني الجديد - إذا نفذ الرئيس المنتخب - سيضع حدا بطبيعة الحال لعسكرة الخليج العربي ونصب صواريخ في الجزر العربية التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١، وسيوقف سيل التصريحات النارية الملوحة بالقوة لكبار المسؤولين الإيرانيين. بل إن الرئيس خاتمي ذهب أكثر من ذلك حين قال: «إن إيران ستدافع عن سيادة الدول على أراضيها في المنطقة - وعلى الرغم من اعتقاد مراقبين بأنه يقصد استنكار الغزو التركي الأخير لشمال العراق - إلا أن هذا المبدأ يوفر على العرب أزمة الفكر السياسي الإيراني الذي تبدو صعوبة التعامل معه والذي طالما يختلط بالأسس الأيديولوجية في اتخاذ المواقف ومع ذلك لمح خاتمي برغبته بالمقابل أن يكون مدركا لهذا المذهب السياسي الجديد إذ قال «إذا كانوا جادين - أي العرب - بالفعل في تطوير العلاقات مع إيران لمصلحة الأمن الإقليمي»^(١).

قضية الأمن الإقليمي هي الهم الشاغل لدول المنطقة خصوصا وأن هذه الدول وبعد التحالف التركي الإسرائيلي في أوائل عام ١٩٩٦ بدأت تشعر بالخطر المزلزل لأنها واستقرارها، وفي مقدمة هذه الدول هي إيران التي تمتلك مواقف مبدئية وثابتة لعدم الاعتراف بدولة إسرائيل ولا بعملية السلام في الشرق الأوسط التي توقفت بعد عامين تقريبا من الحوار. الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني لم يخف قلقه وهو يلقي خطابه بمناسبة عيد الجيش إزاء الاتفاق التركي الإسرائيلي الذي انتقده علنا كما انتقد ضمنا - آنذاك - الطائرات الأمريكية العسكرية التي اتخذت من الأراضي الأردنية والكويتية والسعودية قواعد انطلاق لها إلى جنوب العراق. وبذلك فإن إيران باعتبارها إحدى الدول الكبرى في المنطقة الإقليمية وتمتلك مواقف متشددة ستكون هي المستهدفة في تعريض أمن المنطقة إلى أي أحلاف أو تدخلات لصالح دول خارجية تتقاطع مع سياسة دول المنطقة أو ترغب في كسب أوراق رابحة لصالح مايجري الآن من إعادة محاولات الحوار والاتفاق على بنود التسوية السلمية، ولكن بشروط إسرائيلية، لذا فإن الرئيس الجديد خاتمي إذا ما قرأ الحارطة التي يقرأها كثير من قادة العرب ومفكرهم سيجد أن إيران ربما ستكون الهدف الأساسي لإبعادها عن أية صيغة حوار أو علاقة مع دول



المنطقة. ربما قيادة إيران الحالية تختلف في توجهاتها وفهمها للبعد السياسى وقراءة خارطة المنطقة أفضل من قيادتها في الثمانينات التي وقعت في فخ الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ لذا فقد اعتقد الكثير من المراقبين بأن القيادة الإيرانية الجديدة ستكون مختلفة - سياسيا واستراتيجية وفكريا في معالجة الأمور - عن سابقتها وستفوت الفرصة على أعداء دول المنطقة لإيجاد خصوم سياسيين لإيران من جيرانها العرب^(١).

ولا يعنى تفويت الفرصة لمواجهة الخصوم لدرجة الرهان على الحرب للاحتفاظ «بالثورة» كما كان يعتقد في إيران سابقا، بل على أساس مآذبه إليه خاتى فى إيجاد لغة جديدة قادرة أن تحمل السياسة الإيرانية فى إقناع أصدقائها وخصومها وأعدائها للوصول إلى مرحلة تأييد إيران وانصافها وإعطائها الحق فيما تذهب إليه من تطبيق سياسة معتدلة وحماية الأمن الإقليمى للمنطقة يرمتها، وبالتالي ستوافق جارات إيران على إشراكها فى عملية حماية أمن المنطقة. ربما هذا الموقف شعر به الدكتور على ولاياتى وزير خارجية إيران حينما ذهب فى ١٩ أبريل عام ١٩٩٦ فى زيارة إلى تركيا، كان قد قابله رئيس وزراء تركيا مسعود يلماظ فى رئاسته السابقة بلهجة قاسية وشديدة حين نقل ولاياتى اعتراض حكومته على الاتفاق المبرم بين تركيا وإسرائيل، إذ قال يلماظ «إن تركيا دولة ذات سيادة ومن حقها أن تطور علاقاتها مع أى دولة» . . . «وإذا كان من حق إيران أن تطور علاقاتها مع أرمينيا فمن حق تركيا أن تطور علاقاتها مع إسرائيل» . تركيا التى تتصرف سياسيا غير مبالية لعلاقاتها مع العرب ستجد الدولة المعادلة لها فى المنطقة وهى إيران، ولما يكون العرب - فى المرحلة المقبلة على سبيل الافتراض - هم أقرب إلى إيران من تركيا بفعل حل المشاكل العالقة واعتدال السياسة الإيرانية، سيجد الأتراك أمامهم مشكلة معقدة متورعة بين إيران وأكثر من عشرين دولة عربية، خصوصا وأن السياسة الإيرانية السابقة على عهد الرئيس رفسنجانى لم تسجل نموا إيجابيا مع العرب بالقدر الذى سجلت به نجاحا إلى حد ما مع الأتراك، وقد اعترف الرئيس رفسنجانى بهذا المستوى المتدنى من العلاقات الإيجابية مع العرب وإخفاقه فى تطوير علاقات إيران الإقليمية والدولية وإيجاد سياسة - كما يقول مقربون من القرار الإيرانى - تضع فى أولوياتها تطوير علاقات إيران العربية بدءا من الدول المجاورة فى الخليج العربى^(٢).

١ - السياسة - ٢٥/٩/١٩٩٥ م.

٢ - السياسة - ٢٥/٩/١٩٩٥ م.

وأكد الرئيس رفسنجانى فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٥ مايو عام ١٩٩٥م أن طهران مستعدة لإجراء مفاوضات مباشرة فى أى مكان وعلى أى مستوى مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر الثلاث، فيما أكد الرئيس المنتخب خاتمى فى مناسبة أخرى بعد فوزه بالانتخابات أنه وعبر ما يؤمن به من أساليب حل الخلافات فإنه يدعو الإمارات إلى الحوار لحل هذا الخلاف، وينصح أن يكون هذا الحوار ثنائياً ومباشراً من دون أن تتدخل فيه قوى إقليمية أو دولية. بالقدر الذى تعتبر أزمة الجزر الإماراتية هى بارومتر اختبار لعلاقات الحكومة الإيرانية الجديدة مع العرب، فإن مواقف إيران المقبلة ستشهد تطوراً على الصعد الأخرى، ذلك أن الشوط الذى قطعته إيران فى العلاقات مع سورية على سبيل المثال يبعث على الشعور بالقدرة على إمكانية تطوير العلاقات الإيرانية - العربية، وعلى درجة من الجهود والاستعداد لتعزيز تلك العلاقات وتوسيعها على صعيد الدول العربية برمتها سواء بين دول مجلس التعاون أو مصر أو دول المغرب العربى، وبين هذه الدول العربية يتعزز موقع دمشق لتسليك طريق طهران عربياً فيما خففت طهران من مواقفها الحادة وتعاونت مع العرب بطريقة أكثر وضوحاً^(١).

يبدو أن محاولة الإعلام نحاشى التحرش، بموضوع استمرار احتلال الجزر الثلاث فى الخليج العربى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، لم يفد هذا الموضوع شيئاً، بل ولعل العكس قد حصل، ذلك أن استمرار وضع اليد الإيرانية على هذه الجزر قد بدأ يشكل فجوة متزايدة الحجم فى العلاقات فى المنطقة. فجوة تجعل من حسن الجوار المفترض بين إيران ودول مجلس التعاون، مجرد الأزمة، تُردد أحياناً تحت صيغة الأعمال والمشاعر وليس تحت صيغة الواقع والوقائع. وكل ذلك فى النهاية قد يصنع أى شىء إلا العلاقات الطبيعية.

ومع بداية عام ١٩٩٥ تكون الجزر الثلاث قد دخلت تحت حالة وضع اليد الإيرانية عامها الرابع والعشرين. وإن كنا فى صدد استخدام تعبير «وضع اليد» فذلك تحوطاً من الشبهات التى لم يعد أمامنا مجالاً كبيراً لتجاوزها، عن استخدام الوصف الحقيقى للواقع لنشير إلى احتلال إيرانى مؤسس على وجود قوات إيرانية فى الجزر من جهة ومحاوله إلغاء إيران لآخر معالم قانونية للحقوق الإماراتية فى هذه الجزر من جهة ثانية، والاصرار غير المدقق فى النتائج المحتملة لهذه الوضعية من قبل طهران على مسألة



«ملكية» هذه الأراضي التي عرفت الجغرافيا وكذلك التاريخ عن أسس تابعيتها للشارقة، وبالتالي للإمارات العربية المتحدة. آخر الكيل الإيراني في المسألة كان بيان الخارجية الإيرانية الصادر في ١٢/٢٢/١٩٩٤ الذي يصر على استخدام آخر الجمل والاستخدامات اللغوية القاطعة والممانعة (حسب نصه..). في معرض الإشارة إلى وضع الجزر الثلاث باعتبارها «تحت السيادة الأبدية لإيران..»، وبقليل من التبصر وبأقل منه من الدبلوماسية المفترضة لمسألة مازالت قيد التاريخ العلني (وهو ما يشير إلى البيان الإيراني ذاته في مجال آخر ولو ضمنا..). فإن بيان الخارجية الإيرانية يشير إلى أن كل مطلب يتعلق بالأرض في المنطقة يؤجج الخلافات ويخدم مصالح القوى العظمى الأجنبية..»^(١).

لقد كان لهذا البيان الإيراني الذي قد يصنف البيان رقم ٢٢ من جانب الجهات الرسمية الإيرانية في السنوات الخمس الأخيرة يتناول هذا الموضوع، لقد كان له أن يمر كما سابقاته ليخلف بعض الآثار البسيطة وبعض الندبات التي تعودت عليها المنطقة، لولا أنه جاء هذه المرة ليرد وبصورة تفتقر إلى الحسابات المناسبة على ما جاء في «البيان الختامي» للجنة الخامسة عشر لمجلس تعاون من توصيات هادئة تتناول الوضع في الجزر الثلاث من خلال مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الإسلامية، مؤكدا دور دول المجلس الداعي إلى الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وإرساء علاقات جوار طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية. ويضيف البيان: «وانطلاقا من هذه المبادئ فقد ناشدت دول المجلس إيران مرارا الاستجابة لدعوة الإمارات العربية لحل قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية الجادة..»، ومن بعدها يعرب البيان عن «تقديره للجهود التي بذلتها الإمارات لحل هذا الخلاف ثنائيا ويشير إلى استمرار التعنت الإيراني، ثم ينتقل البيان إلى قوله: «ودعا المجلس إيران إلى القبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول»^(٢).

١ - السياسة - ١/٨/١٩٩٥ م.

٢ - السياسة - ١/٨/١٩٩٥ م.

ومن قراءة بسيطة لمجمل النص يبدو كم كان جهد القمة الخامسة عشرة لمجلس التعاون منصبا لإبقاء باب العقل مفتوحا، ليس فقط على المشكلة كواقع فحسب، بل على أصل المشكلة بذاتها حين يعرض أن تطرح المسألة بنتائجها على محكمة العدل الدولية لتفصل فيها بطريقة مناسبة بما يتضمن ضمنا استعدادا لقبول نتيجة ذلك من قبل المجلس وكذلك الإمارات كتحصيل حاصل مهما كانت، بما يؤكد مجالا للتعقل وللعلاقات الطبيعية أن تنمو وتزدهر، وفي الوقت نفسه تاركا المجال مفتوحا لمناقشة الطرفين الإماراتي والإيراني للمسألة من خلال البحث عن حله ثنائيا إن أمكن ذلك. وفي إطار تناول هذا الموضوع، ولوضع بعض الخطوط المناسبة التي تفتح المجال أمام حقيقة المسألة أساسا، لابد للإشارة إلى أن جمهورية إيران الإسلامية لم تصنع هذه المشكلة بنفسها بل ورثتها ضمن جملة ما ورثته من مشكلات عن العهد «الإمبراطوري» للشاه الذي قامت «قواته» بوضع يدها على الجزر شيئا فشيئا مستفيدة من بعض ثغرات أنشأتها حادثة فراغ القوة في مطلع السبعينات في المنطقة لتثبيت وضع القوة الإيرانية الإمبراطورية بالاحتلال العسكري المحدود بداية والذي سرعان ماتعرض لسلسلة من التحولات اللاحقة لتجعل منه احتلالا عسكريا سياسيا منسقا، لاتجد الخارجية الإيرانية في العهد الجمهوري كبير غضاضة للدفاع عنه حتى لو كان موروثا من العهد الذي تصفه بالعهد «الشيطناني الأسود». وعلى ما يظهر فإن المتابع السياسي ومهما حاول جاهدا تجاوز الربط بين السياستين، وفي العهدين الإيرانيين المتتاليين، وعلى الرغم مما فيهما من عناصر التضارب والتوجهات المتعارضة، إلا أنهما يلتقيان لسوء الحظ في مسائل خاصة لاتزال تجد انعكاساتها الموحدة في مسألة الجزر. . هذه المسألة التي تقف وبصورة غير مباشرة في وجه تحسين مطرد للعلاقات في منطقة الخليج العربي عموما، وبما يشكل عامل توتر وحساسية لم تنفع فيه النوايا الحسنة كثيرا. وإن حاولت الإمارات العربية جاهدة وبصورة مستمرة وهذا مشهودا لها ومعترف به إقليميا ودوليا، لإبقاء المسألة في أضيق إطار مستعينة بطول الأناة ومعالم حسن الجوار وأهمية المصالح المشتركة، إلا أن الاستجابة الإيرانية في المقابل لم تكن عموما إلا مزيدا من التعتن المحمل في بعض الأحيان بالتجاوزات اللغوية القاطعة مضافا إليها استمرار الاحتلال العسكري والسياسي، الأمر الذي لم يساعد حتى الآن على إراحة الأجواء عموما في المنطقة وأبقى مختلف المبادرات المهدئة أو الساعية لل تهدئة في وضع متوتر وغير ذي نتيجة^(١).



ومهما حاولنا ترك الأمور جانباً أو إلقاء التبعات على سوء الحظ، فإن علم السياسة كما هو علم لا يسمح لنا بذلك إطلاقاً، فهنا الحسابات هي الأساس وبالتالي فإن النتائج يفترض أن تأتي على قدر الحسابات نفسها أو في حدودها الإطراكية، ومن هذه القاعدة فإننا نرى كيف أن الحسابات الإيرانية التي ظهرت منها ظواهرها الخارجية (إن حاولنا ترك بواطن الأمور وخوافيها خارج الوضع قليلاً للتوتر...) لم تترك حتى الآن من الآثار ما يشير إلا إلى المزيد من خطوات في نفق من دون قرار، الأمر الذي نزع من يدي أصحاب النوايا الحسنة أو الباحثين عن حل في منتصف الطريق للمشكلة أساساً، نزع من أيديهم أهم الأوراق. ويبدو أن ما جرى في منطقة الخليج العربي في السنوات الخمسة عشرة الأخيرة لم يستطع حتى الآن يكون لدى السياسة الإيرانيين (أو لدى أغلبهم...) صوراً جديدة لعلاقات جديدة تجمع بين دول صفتي الخليج العربي، بل يمكن القول إلى حد ما بأن هذه الصور لا تزال في إطار مجابهة العقل ونواهي وحساباته أكثر ما هي للتعامل معه في موجباته كما يقتضي المنطق، وإلا لاستفادت السياسة الإيرانية مما جرى من حرب الخليج الأولى والثانية. ولقد جربت إيران معاني الاعتداء عليها في سبتمبر ١٩٨٠، واستمرت تجربتها مع العمليات العسكرية ضدها ثمانى سنوات تقريباً، وإن كانت لم تعش كثيراً من المصاعب التي كان يلاقيها من اختاروا من العرب موقف الدفاع عنها خلال تلك التجربة المرة، في هذه المرة تثبت أنها لا تستطيع أن تتفهم كم هو صعب أن تجد من يدافع عن عدوانها هي نفسها على جار لها، بعدما كانت في المرة الأولى معتدى عليها (١).

إن المنطق العقلي يفترض الأخذ بمكيال واحد، وبكل البراهين التي تعرضها أو عرضتها إيران حتى الآن، فإن الجزر الثلاث في الخليج العربي، موضع النزاع منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن ليست إيرانية، ولم تستطع قوة الحجاج التي قدمتها إيران حتى الآن، أن تثبت ذلك، اللهم إلا ماسطر وجودها العسكري في الجزر من مقومات بدلت الوقائع الأصلية للجزر وحالها. ولعل للوضع السكاني فيها، وفي القانون الدولي، فإن قوة الاحتلال لا تشكل حقاً وإن شكلت واقعا قد تتعايش معه مجبرة منطقة الاحتلال المعنية... وفي هذا الإطار فإن الوضع الإيراني في الجزر وما تدعيه حكومات طهران المتعاقبة حولها. لا يزيد الأمر إلا صعوبة ويخفف إلى حد كبير قدرة التفريق العقلاني بين



التصرف الإيراني وتصرفات عدوانية مماثلة في المنطقة، إذ تقع هذه الحوادث تحت توصيف واحد لا يرغب كثير من العرب، رغبة منهم في الإبقاء على إيران داخل الإطار التعاملى ومبادئ الجوار الحسن، أن يسموه بالاسم، وفي حين فإن السياسة الإيرانية ذاتها تدعى على الإسرائيليين عدوانهم المستمر على العرب، وهو واقع أيضا نتيجة الاحتلال الاسرائيلي وتصرفاته وتدخلاته السياسية وتجاوزاته، فإن هذه السياسة ذاتها أو شيء مشابه لها مهما تبدلت أطرها، يظهر على بعض جوانب التصرفات والأعمال الإيرانية في بعض الأحيان هذا إذا لم نورد مثال للجزر الثلاث كمثال قاطع.

سياسة الهروب إلى الأمام

ومهما حاولنا تحاشي النظر في خفايا السياسات التي تحرك طهران فإننا نستطيع تغطية عيوننا عن نظريتها في الشؤون الداخلية لدول الجوار أو على الإقليمي عموما . في حدود تتجاوز المقترحات السياسية وبطرق وأساليب ليست في المعروف أو المتعارف عليها . وإن كانت التبريرات المهدئة تحاول تفسير ذلك بالنظر إلى مجريات الوضع الداخلى الإيراني وما يتحمله من تصارع أو تشاحن أو تعدد المقاصد، فإن مجمل الأمر (لا يتيح لمثل هذ التفسيرات أو التبريرات الصمود خصوصا إيران وبعد مرور ١٥ عاما على بناء دولتها لم تعد ذلك البلد المتخوف من ضغوط والذى كان يحاول في فترة ما الهروب إلى الهروب من الانزلاق إلى الوراء، وهى سياسة معروفة للدول في حالات مماثلة وإن تسميات استخدام أو اللجوء إلى مثل السياسات التي ذكرناها (١).

دعوة لتحكيم العقل

وعلى العموم فإن إيران، ولعل ذلك من الأشياء مدعوة اليوم، وبصورة معلنة لهيئة الحقائق الجديدة في المنطقة، ولاسيما في الخليج العربى، وبصرف النظر (عن درجة) الإطار السياسى في طهران لمجمل الأمور، أو لـ مجتمعين أو متفردين وعلى تعدد الآراء في الاطار السياسى الإيراني لمجريات والتطورات الجارية، فإن المطلوب واحد، ببساطة فى افساح إيران لمجال أكبر وتجاوز الاندفاع القولى أو العملى أو التحرير سياستها أو تصرفاتها، وقد يقدم لها هذا من المصالح والانجازات والفوائد أكثر مما حتى الآن سياستها فى المحاكمة أو محاولات اللعب بالأوراق الخطرة.

إن الأمن فى الخليج العربى واجب الجميع ومسؤوليتهم، لكن ذلك لا يتفق مع الاستماع بوضع اليد الإيرانية على أرض يعلم العالم نزاعا لا يزال قائما حولها . . . وبالتالي فإن رؤية العالم لاستمرار هذا الوضع قد لا تكون من مع الجانب الذى يمنع لهذا النزاع أو الدخول فى مؤسسة إعلان الحقوق أى وضع إطار البحث القانونى المؤكد بالوثائق التاريخية وكعرب فإننا نرى هذه الجزر الثلاث للإمارات العربية المتحدة موقف يعرفه الناس فى طهران جيدا . و بالتالى معانية ومفترضاته، وأن فتحت الدول العربية ومجلس التعاون الخليجى باب وإبقته كذلك مع طهران على مسألة من هذا فإنما ذلك لإثبات الرغبة فى العلاقات الحسنة من جهة ولوضع اطار لضبط التوتر، وعلى استيعاب هذا الأمر وعكسه فى سياسته استخداماتها اللغوية وكذلك فى ممارسة والابتعاد ما أمكن عن لعب دور لانرضاه أو نتمناه، لخطورته، سواء فى مسألة الجزر أو فى قضايا غيرها على أهمية مماثلة فى الخليج العربى وتعاون دول شطية فى إطار الجغرافيا وقاربت دقات التاريخ بين اطارين فترات عدة حين ساد المنطق، والسلام، الجوار. وفى حين تعتمد الآن فى هذه نوازع أخرى وحالات أخرى جراء عدم التفهم يسود العلاقات بين هذين الموقعين بكل حد الموقف المتعنت وما يعنيه ذلك للجميع، فإن الصديق فى العلاقة لاتزال مطلوبة وعلى طهران فهم هذه المسألة جيدا، ^(١) ولعلها تعيها فى فرصة ما.

موقف دول مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر العربية

أكدت دول مجلس التعاون ومن خلال اجتماعاتها الوزارية على مستوى وزراء الخارجية دعم الإمارات فى مسألة الاحتلال الإيراني لجزرها الثلاثة (طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبوموسى) متدارسا بذلك مدى علاقة دول مجلس التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجهود التى يمكن أن تبذل لحل المشكلة بطريقة سلمية، كما ساند المجلس المساعى الدبلوماسية الثابتة التى تتخذها دولة الإمارات فى اتجاه حل مشكلة الجزر، وقد أعلن المجلس عن أمله فى أن يقضى الحوار البناء بين البلدين إلى إزالة كافة العواقب والمسائل المعلقة بينهما. دعوة إيران لقبول إحالة الجزر لمحكمة العدل فى بيان عن اجتماع مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية ولهذا يجب على إيران الموافقة على إحالة موضوع الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة إلى التحكيم الدولى وأكدت الإمارات الالتزام المشترك بأمن الخليج العربى بما فى ذلك حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية.



اجتماعات جدة - الدوحة - القاهرة وهي أول إجماع عربي منذ أزمة الخليج الثانية تمحور حول الدفاع عن عروبة الجزر. و وراء خارجية إعلان دمشق أكدوا في اجتماعاتهم بالكويت تأييد مبادرة زايد لحل الخلاف حول الجزر الثلاث. كما أعرب مجلس التعاون في البيان الختامي للاجتماع (١٣) لقمة المجلس المنعقد في أبوظبي في الفترة ٢٧ - ٢٩/١٢/١٩٩٢ عن أسفه الشديد للإجراءات الإيرانية في جزيرة أبوموسى واستمرار احتلالها لجزيرتى طنّب، وطالب إيران بإزالة تلك الإجراءات، وقال البيان:

«إن المجلس قد استمع إلى شرح من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الدورة الحالية حول الإجراءات التى اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى جزيرة أبوموسى واستمرار الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنّب الكبرى وطنّب الصغرى، ليستنكر تلك الإجراءات واستمرار الاحتلال لما يمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة وزعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة. وإذ يعبر المجلس عن أسفه الشديد وقلقه البالغ للإجراءات الإيرانية غير المبررة لما فيها من إخلال بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارض مع المبادئ التى تقوم عليها العلاقات بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإنه يؤكد أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لها. كما يؤكد المجلس بأن استمرار الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث والإجراءات التى اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى جزيرة أبوموسى تمثل إخلالا بتلك المبادئ وبالرغبة المعلنة فى تطوير العلاقات بين الجانبين. ويطالب المجلس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإلغاء وإزالة كافة الإجراءات التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى وإنهاء احتلالها لجزيرتى طنّب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويؤكد المجلس الأعلى تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة ويدعم كافة الإجراءات والوسائل السلمية التى تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث وذلك استنادا إلى الشرعية الدولية وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعى^(١).

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٣٥٨.



وفي اجتمه اع لوزراء الدفاع لدول مجلس التعاون الذي عقد في الكويت في ١٥/١١/١٩٩٢ أدان الوزراء الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى بما لا يتفق مع البيانات الإيرانية المعبرة عن الرغبة في تحسين العلاقات مع دول المجلس، ودعا الوزراء إيران للالتزام بالاتفاقيات المعقودة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبو موسى، وأكدوا دعمهم لدولة الإمارات في تأكيد تبعية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى لدولة الإمارات.

أصدر وزراء الدفاع في دول مجلس التعاون في ختام اجتماعهم الحادي عشر الذي عقد في الكويت واستمر يومين بيانا أدانوا فيه الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى بما لا يتفق مع البيانات الإيرانية المعبرة عن الرغبة في تحسين العلاقات مع دول المجلس، ودعوا إيران إلى الالتزام بالاتفاقيات المعقودة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول الجزيرة. كما عبر الوزراء عن دعمهم لدولة الإمارات في تأكيد تبعية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لها. ومثل الإمارات في الاجتماع وزير الدفاع، ووجه الشيخ محمد بن راشد الدعوة إلى وزراء الدفاع في دول المجلس لعقد اجتماعهم المقبل في أبوظبي. وقرر وزراء الدفاع بدول المجلس دعم درع الجزيرة والحفاظ عليها كوحدة أمن تعزز التكامل بين الدول الأعضاء فيه. وقال البيان الذي أوردته وكالة الأنباء الكويتية أن الوزراء تدارسوا توصيات اللجان الفنية حول التعاون العسكري بين الدول الأعضاء، وتمشيا مع قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في تحقيق مبدأ الأمن الجماعي للدول الأعضاء، واعتبار أي تهديد لأي جزء منها هو تهديد موجه لجميع الدول، وتحقيقا لمبدأ البناء الذاتي ضمن التصور لدول مجلس التعاون المشترك وتقديرا للظروف الراهنة التي تتطلب مفهوم الأمن الجماعي. واتخذ الوزراء التوصيات المناسبة التي ستسهم في تعميق التلاحم الأمني والسعي نحو بناء الدرع الموحد، وسترفع هذه التوصيات إلى الدورة الثالثة عشرة للحكام المقرر عقدها في مدينة أبوظبي. وحول القرار الداعي لإعادة النظر في مسؤوليات قوة درع الجزيرة في ضوء التجربة التي خاضتها الدول الأعضاء، قرر الوزراء الاستمرار في الحفاظ على درع الجزيرة كقوات تركز التكافل الأمني وتعزز مفهوم ووحدة الأمن لدول مجلس التعاون^(١).



استعرض المجلس الأعلى لمجلس التعاون في ختام القمة السابعة عشرة التي عقدت في الدوحة في ديسمبر ١٩٩٦م مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، وكرر المجلس أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية الداعية إلى حل هذا النزاع حلاً سلمياً، وكذلك جدد المجلس نفسه تأكيده على سيادة الإمارات على جزرها الثلاث ودعمه لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، كما كرر دعوته للحكومة الإيرانية إلى إنهاء هذا الاحتلال والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة والتوقف عن تنفيذ أية إجراءات وإزالة أية منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم وفقاً لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية^(١).

في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أعرب وزير الخارجية السعودي عن موقف واضح ومحدد مفاده أننا نعبّر عن تأييدنا لدولة الإمارات العربية المتحدة ومطالبها بإلغاء الإجراءات التي أخذتها إيران من جانب واحد للعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية. ورغم تحفظ السعودية بالنسبة لأي قرار يسند بإيران بسبب حسن علاقاتها معها إلا أنها هذه المرة وقفت إلى جانب دولة الإمارات داعمة إياها في كل إجراءاتها لحل قضية الجزر، فقد دعا الأمير سعود الفيصل إلى إحالة النزاع بين الإمارات العربية وإيران إلى محكمة العدل الدولية، وأضاف أن دول مجلس التعاون حثت إيران على الاستجابة لدعوة الإمارات إلى تسوية هذه المشكلة سلمياً عن طريق المفاوضات، ولكن إيران لم تستجب لهذه النداءات إثر اجتماعه بالسفير الإيراني في الكويت حسين صادق. صرح وزير الخارجية الكويتي أنه بحث مع السفير الإيراني العلاقات الثنائية وقرارات قمة أبوظبي الأخيرة لدول مجلس التعاون، وأعرب عن أمله في أن تحل مشكلة الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتفاهم والطرق السلمية وقال:

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ٧.



لقد وجدنا تفهما لهذه القضية من إيران . ومن ناحية أخرى أشاد الشيخ صباح بمبادرة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الذى أكد فيها على ضرورة حل الخلاف بينها وبين جمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث بالحوار المباشر بين الدولتين . ويبدو أن موقف الكويت هو الأكثر إصاقا بموقف دولة الإمارات، وهى تخشى بالتالى أن تتجدد أزمة الخليج الثالثة بين إيران ودولة الإمارات مما يمعن فى تدمير منطقة الخليج العربي التى مارالت تعاني من حربى الخليج السابقتين^(١).

أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون مجددا ١٩٩٣/٩/٦ دعم المجلس ومساندته لدولة الإمارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها معربا عن الأمل فى أن يفضى الحوار بين الإمارات وإيران إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما . جاء ذلك فى البيان الختامى لأعمال الدورة الـ ٤٨ للمجلس الوزارى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون التى اختتمت أعمالها بمقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض برئاسة وزير الخارجية . وأكد البيان دعم دول المجلس التام للإمارات ضد الاحتلال الإيرانى للجزر العربية . تدارس المجلس مستجدات العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجدد موقفه الثابت بدعم ومساندة الإمارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ويؤكد المجلس الوزارى تأييده المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها معربا عن الأمل فى أن يفضى الحوار بين البلدين إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما^(٢).

أكد مسؤولون فى مجلس التعاون فى أبوظبي ١٩٩٥/١١/٢٤ أن دول مجلس التعاون تقف موقفاً موحداً من النزاع الإماراتى - الإيرانى حول الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) وأن توصية فى هذا الشأن ستصدر عن القمة لدول مجلس التعاون فى الرياض فى ٢٠ ديسمبر. وذكر المسؤولون أن التوصية المقترحة قيد

١ - خالد القاسمى - المرجع السابق ص ٢٥٣.

٢ - الخليج ١٩٩٣/٩/٧ م.



الدرس والتداول، وستعرض بصيغتها النهائية على وزراء خارجية دول المجلس، حين يعاودون الاجتماع مرة أخرى في ١٨ ديسمبر في الرياض. وكان وزراء الخارجية قد قرروا خلال اجتماعهم الأخير في ١٦ نوفمبر إبقاء دورتهم التحضيرية التاسعة والأربعين (الحالية) مفتوحة لاستكمال تحضير جدول أعمال القمة لدول مجلس التعاون. وقالت مصادر مطلعة إن الوزراء اتفقوا على عقد اجتماع لوكلاء وزاراتهم خلال الأيام القليلة المقبلة لإعداد صياغة أوراق العمل السياسية التي ستطرح على القمة وبينها التوصية المتعلقة بالجزر الثلاث^(١).

وتضيف هذه المصادر أن التوصية تستند في خطوطها العريضة إلى دعوة إيران إلى الغاء الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبوموسى والعمل على حل المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية. ويتفق المسؤولون في دول مجلس التعاون على أن التصرف الإيراني إزاء الجزر، وتحديدًا أبوموسى لا يقتصر على مجرد توافر صفات العدوان المسلح، بل إنه تصرف يتحقق فيه شروط التغيير الإقليمي غير المشروع، سواء من حيث المس بالسلامة الإقليمية لدولة الإمارات، أو من حيث تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر. ويشدد المسؤولون على القول أن الممارسة الفعلية للسيادة على الجزر ستؤدي في النهاية إلى الاعتراف بسلطة الدولة المعتدية إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بإعادة الحقوق إلى أصحابها، ولذلك فإن الإمارات تتخذ حاليًا كل الخطوات القانونية والسياسية التي تهدف إلى عدم الاعتراف بسياسة الأمر الواقع والحيلولة دون تحويل الاحتلال من احتلال مؤقت إلى احتلال دائم، ويعتبر المسؤولون في مجلس التعاون أن أى محاولة من إيران للاستفراد بدولة الإمارات العربية المتحدة لن تكون مجدية لأن دول المجلس متفقة حيال هذا الموضوع ولن تتردد في اتخاذ أى خطوة من شأنها تدعيم حق الإمارات في الجزر المحتلة، مؤكدين في الوقت نفسه أن هذه الدول تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع طهران تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل أى طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر^(٢).

١ - الشرق الأوسط ٢٥/١١/١٩٩٣م.

٢ - الشرق الأوسط ٢٥/١١/١٩٩٣م.



ويضيف المسؤولون أن القيادة الإيرانية تحاول باستمرار شق الموقف العربي بإطلاق التصريحات الإيجابية حول سياستها في الخليج العربي، أو من خلال الإفادة من تحريك بعض الخلافات الطارئة بين دولة وأخرى، لكن المؤكد أن دول مجلس التعاون لن تسمح لطهران بالقفز فوق مياه الخليج العربي، فمثل هذا التطور يشكل تهديداً مصرياً يستدعى ردًا مشتركاً على مستوى التحدى أيا كانت النتائج أو الأسباب. وتقول مصادر دبلوماسية في مجلس التعاون أن إيران استعجلت الإجراءات الأخيرة في جزيرة أبوموسى، في محاولة منها لامتصاص الخلافات الداخلية وقطع الطريق على التيار المتشدد الذى عاد بقوة إلى الساحة السياسية^(١).

حذر مجلس التعاون إيران في ١٩٩٣/١١/٢٤ من أن تكريس احتلال الجزر الإماراتية الثلاث يزيد الأوضاع توترا، ويعرض أمن واستقرار الخليج العربي للخطر، واعتبر أن ممارسات طهران على أرض الواقع تخالف في أحيان كثيرة تصريحات مسؤوليها الداعية إلى إقامة علاقات ودية مع دول المجلس. وقال جميل الحجيلان أمين عام مجلس التعاون في حديث مع «كونا» قوله أنه متفائل بحضور البحرين قمة مجلس التعاون السابعة عشرة في الدوحة. في هذا الوقت، نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن على شهبازى رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية قوله إن بريطانيا تخفى عن الإمارات نواياها الاستغلالية وتغرق المنطقة بأسلحة بمليارات من الدولارات، وانتقد الاتفاق الدفاعى الذى وقعته الإمارات وبريطانيا قائلاً: ما حاجة دولة ضعيفة صغيرة جدا مثل الإمارات إلى هذه الكمية من الأسلحة؟ مؤكدا أن إيران لا تشكل تهديدا لآحد. وفى هذا الإطار، تلقت «الأنباء» أمس بيانا من السفارة الإيرانية يؤكد أن نشاطات طهران فى المجال النووى هى لاغراض سلمية بحتة، وينفى رعاية إيران للإرهاب، وأشار البيان أيضا إلى حرص طهران على الأمن والاستقرار فى المنطقة، معتبرا أن القوات الغربية فى مياه الخليج العربى تعمل على توتير الأجواء. من جهة أخرى وصل وزير الداخلية الإيرانية على بشارتى إلى الإمارات لحضور الاحتفالات بالعيد الوطنى التى تتضمن عرضا عسكريا، كما وصل إلى أبوظبى للغاية نفسها وزير الدفاع المصرى المشير محمد حسين طنطاوى على رأس وفد عال من القوات المسلحة^(٢).

١ - الشرق الأوسط ١٩٩٣/١١/٢٥ م.

٢ - الأنباء ١٩٩٦/١٢/٢ م.



الوساطة الكويتية القطرية مع إيران

عرضت الكويت أن تقوم بمساع حميدة لتبني الحوار بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول النزاع الدائر بينهما على جزيرة أبو موسى. وقالت مصادر دبلوماسية إيرانية أن نائب وزير الخارجية الكويتي سليمان مجيد الشاهين نقل العرض إلى السلطات الإيرانية خلال زيارته الرسمية لطهران التي استمرت ثلاثة أيام، واختتمها أمس. وترى الكويت أن الخلاف بين إيران ودولة الإمارات قد يصرف أنظار دول المنطقة عن «الحاجة الملحة إلى مواجهة صدام حسين» ويقوم التحليل الكويتي للموقف على اعتبار أن الخطر على أمن المنطقة واستقرارها يأتي من النظام الحاكم في بغداد. وليس إيران حسب وجهة النظر الكويتية. وكان الشاهين قد استعرض مع نائب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد شيخ الإسلام، مواقف مختلف مجموعات المعارضة العراقية، لكن المصادر ذكرت أن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق صلب حول السبل المثلى لدعم تلك المجموعات. وتأمل الكويت أن تقود مبادرة إقليمية لمساعدة المعارضة العراقية على القيام بتحد جديد أكثر كفاءة لتحدي نظام صدام في المستقبل القريب، لكن طهران أصدرت إشارات متناقضة حول موضوع مستقبل العلاقات مع بغداد وحول القضايا الثنائية. وذكرت المصادر أن الطرفين لم يتوصلا لوضع إطار زمني لإجراء محادثات حول تحديد الجرف القاري. لكنها وصفت المحادثات الأخيرة بأنها «جاءت في أجواء إيجابية» وأن إيران تظل تدعم استقلال الكويت ووحدة أراضيها بشكل «تام وغير مشروط»^(١).

قالت مجلة الوسط.

يتوقع أن تشهد أزمة الجزر بين الإمارات وإيران تطورات مهمة في اتجاه تجديد الاتصالات المباشرة بين البلدين لحل الأزمة سلميا. وقالت مصادر في مجلس التعاون إن دولة قطر التي تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية مع إيران تقوم بترتيب لقاء مباشر بين مسؤولين من دولة الإمارات وإيران لاستئناف البحث في قضية الجزر المتوقف منذ سبتمبر ١٩٩٢. وتجددت احتمالات استئناف الاتصالات بين أبوظبي وطهران مع زيارة قام بها أخيرا لأبوظبي أمير قطر، حيث أجرى مباحثات مع رئيس دولة الإمارات، تركزت في جانب منها على قضية الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى



وأبوموسى . وكان لافتاً أن يزور وزير الخارجية القطرى طهران، عقب زيارته لأبوظبى برفقة أمير قطر، مايعنى وجود وساطة قطرية بين الإمارات وإيران . وتقوم المبادرة القطرية، حسب مصادر دبلوماسية، على ترتيب لقاء مباشر بين مسؤولين كبار من الإمارات وإيران . وتشترط الإمارات أن يسبق اللقاء إقرار إيراني بأنه سيكون مخصصا للبحث فى قضية الجزر لكن إيران تقول أنها تقبل أية شروط مسبقة للاجتماع . وكان هذا الخلاف سببا لإلغاء وزير الدولة الإماراتى للشؤون الخارجية زيارة كان ينوى القيام بها لطهران فى سبتمبر ١٩٩٣ . وأكد بيان إماراتى يومها أن الزيارة لن تحقق أهدافها^(١).

صعدت إيران من جانبها فى أعقاب ذلك، ممارساتها فى الجزر، وأعلن مجلس الشورى الإيرانى أن الجزر تقع فى المياه الإقليمية الإيرانية وأن إيران ستواجه بالقوة أى تدخل فيها، كما أعلنت إيران إقامة مشاريع اقتصادية فى جزيرة أبوموسى، وأخيرا تعيين حاكم لها . وتواجه الإمارات هذا التصعيد الإيرانى بعمل سياسى ودبلوماسى فى إطار مبدئها الرامى إلى التوصل إلى حل بالطرق السلمية . وأكدت مصادر خليجية لـ «الوسط» أن الشيخ حمدان بن زايد الذى يتولى ملف الجزر سيزور الدوحة قريبا للبحث فى نتائج زيارة وزير الخارجية القطرى حمد بن جاسم آل ثانى لطهران . وتقول المصادر إن الإمارات وقطر اتفقتا، بالتشاور مع دول الجزيرة العربية أخرى، على التحرك لإيجاد حل سلمى لأزمة الجزر بما يسمح بإقامة تعاون إيراني مع دول مجلس التعاون فى مجالات معينة، لكن أية خطوة فى هذا الاتجاه، يجب أن يقابلها توجهات تثبت حسن نيات إيران حيال جيرانها . وتعقد دول مجلس التعاون قممها الرابعة عشرة فى الرياض وسيكون ملف العلاقات مع إيران من أبرز الملفات المطروحة أمامها . ويعتقد فى الأوساط السياسية فى مجلس التعاون أن استجابة إيران للوساطة القطرية ستفتح أبوابا جديدة نحو حل أزمة الجزر سلميا وإقامة علاقات أكثر استقرارا فى المنطقة . وترى الأوساط السياسية فى مجلس التعاون أن موافقة إيران على بحث مسألة الجزر الثلاث سيمكن من عقد اتصالات مباشرة بين الشيخ حمدان بن زايد وعلى أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران^(٢).

١ - الوسط ٢٣/١١/١٩٩٣م.

٢ - الوسط ٢٣/١١/١٩٩٣م.

بدا يوم ٢٤/١١/١٩٩٣ أن الوساطة التي قامت بها قطر بين الإمارات العربية المتحدة وإيران في شأن قضية الجزر الثلاث حققت بعض النتائج. إذ أعلنت طهران عن استعدادها لمباشرة مفاوضات ثنائية مع الإمارات حول السيادة على الجزر. وكانت مصادر مطلعة في أبوظبي قالت لـ «الحياة». أن موضوع الوساطة بحث في أثناء الزيارة التي قام بها أخيراً أمير قطر للإمارات وفي محادثاته مع رئيس الدولة، كذلك أثير الموضوع في الزيارة التي قام بها أخيراً لطهران وزير الخارجية القطري والتقى الشيخ حمد بكبار المسؤولين الإيرانيين في مقدمتهم الرئيس هاشمي رفسنجاني. وتركزت الوساطة القطرية في المرحلة الراهنة على إقناع إيران ببدء مفاوضات بين الجانبين. وفي طهران ذكر ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن بلاده أكدت مجدداً استعدادها للبدء بـ «مفاوضات ثنائية» مع الإمارات بشأن الخلاف على السيادة على الجزر الثلاث الاستراتيجية في جنوب الخليج العربي. وأفادت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن الناطق محمد محمدى انتقد ضمناً دعم مجلس التعاون للإمارات العربية المتحدة في هذا النزاع، وأكد أن «نشوب أى أزمة يضر بمصالح كل دول المنطقة وأمنها»، وأضاف الناطق على «دول المنطقة أن تبذل الجهود لإزالة الغموض والحفاظ على الأمن والمصالح المشتركة في هذه المنطقة من العالم». وفي ما يتعلق بتعيين وزارة الداخلية الإيرانية حاكماً على جزيرة أبو موسى قال محمدى أن «ولاية الحاكم السابق انتهت فاستبدل» وعين حسن رضائى حاكماً لجزيرة أبو موسى التابعة إدارياً لمحافظة هرمزان جنوب إيران^(١).

تتنازع الإمارات العربية المتحدة وإيران السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ويذكر أن الشارقة (إحدى إمارات دولة الإمارات العربية) وإيران تشرفان معاً على إدارة جزيرة أبو موسى منذ العام ١٩٧١. وكان من المقرر أن يستأنف البلدان المفاوضات في سبتمبر لكن الإمارات ألغت زيارة كان سيقوم بها وزير الدولة الإماراتى للشؤون الخارجية حمدان بن زايد آل نهيان إلى إيران احتجاجاً على تصريحات إيران التي أكدت سيادتها على الجزر. وفي القاهرة «الحياة» أعرب مصدر مسؤول في جامعة الدول العربية لـ «الحياة» عن أن الجامعة تنظر بقلق إلى تصعيد إيران مشكلة جزيرة أبو موسى في الخليج العربي. وأكد موقف الجامعة الدائم للحقوق المشروعة لدولة



الإمارات فى الجزر الثلاث المحتلة، وطالب إيران «مراعاة حسن الجوار والعلاقات داخل الأسرة الإسلامية». إلى ذلك وصف الناطق الرسمى باسم الخارجية المصرية السفير ناجى الغطريفى فى تصريح لـ «الحياة» تعيين إيران السيد حسن رضائى حاكما لجزيرة أبو موسى بأنه «خطوة سيكون لها انعكاس سلبى» وأعرب عن أمل مصر «بألا تكون هناك خطوات تعمق الخلاف القائم مع إيران»^(١).

الموقف الشعبى فى الجزيرة العربية من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

وأما على الصعيد الشعبى فهناك استهجان واستنكار موحد وواضح من قبل الشارع فى مجلس التعاون على استمرار جمهورية إيران الإسلامية باحتلالها للجزر وعدم تعاونها الواضح فى هذه القضية مع الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل لتسوية هذه المشكلة، فمن خلال البرنامج الأسبوعى (هذا الأسبوع) الذى قدمه تلفزيون دولة الكويت يوم الثلاثاء الموافق ١٠ مارس ١٩٩٨م وكانت الحلقة بعنوان (إيران والخليج) حيث استضيف فيه السيد جاسم السعدون رئيس مكتب الشال للإستشارات الاقتصادية والسيد محمد صادق الحسينى مستشار الناطق الرسمى ومستشار وزير الثقافة والإعلام فى جمهورية إيران الإسلامية اتضح من خلال الإتصالات أن هناك رأيا شعبيا عربيا موحدًا حيال هذه المسألة^(٢).

الجسور المفقودة بين العرب وإيران

كتب د. محمد الرميحى مقالا عن العلاقات الإيرانية - العربية والجسور المفقودة وضرورة نزع الأقنعة فيقول.

يبدو أن زبيغنيو بريزنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق لم ينس إيران بعد. فهو يقول فى آخر تصريح له: «إن لدينا مشكلة هى العراق . . وتهديداً هو إيران». والتعبير ليس غريبا عن رجل له خبرته فى هذا المجال، فالمشكلة قابلة للحل، ولكن التهديد هو إنذار دائم بالخسارة. وهو أيضا يحمل فى طياته العديد من المخاوف الغامضة التى لم تشخص أسبابها بعد. وإذا كانت المشكلة واضحة وجلية فى العراق، وهى وجود نظام صدام حسين، فمن أين إذن تأتى جذور التهديد الإيرانى، وما هو

١ - الحياة ٢٥/١١/١٩٩٣م.

٢ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ٢٥.



انعكاس ذلك على العلاقات الإيرانية - العربية بشكل عام وعلى الشق مجلس التعاون منها بشكل خاص؟ المشهد الإيراني - مجلس التعاون في حقيقته يشبه حفلة تنكرية إلى حد ما. فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وهزيمة النظام العراقي في حرب تحرير الكويت، اتسع الفضاء حول الجمهورية الإسلامية في إيران ما جعلها تبدو أكثر ضخامة عما كانت، سواء عكست هذه الضخامة مقومات ذاتية حقيقية تملكها هذه الدولة، أو أنها ضخامة من تهاوى من حوله الآخرون. في مواجهة هذا الكيان المشرب تقف دول شرق الجزيرة العربية الصغيرة. ولأسباب كثيرة كان لابد من الالتقاء بينهما. فالوضع الاقتصادي الإيراني يدعو إلى التأمل إذ تبلغ إيرادات إيران النفطية سنوياً حوالي ١٥ بليون دولار، وهي المكون الأساسي الذي لاتغير صورته كثيراً أية إيرادات أخرى مهمة وذات أرقام محسوبة بينما المطلوب لاستيراد مواد من الخارج لغرض الاستهلاك أو الإنتاج الإيراني يتراوح بين ٢٦ و ٢٧ بليون دولار. وهذه الأرقام مأخوذة من مقابلة صحافية لوزير المال والاقتصاد الإيراني محسن نورباخ في شباط (فبراير) عام ١٩٩٣^(١).

أما دول مجلس التعاون، وبعد بروز ما لم يكن في الحساب من غزو «الشقيق» فإنه كان لزاماً عليها أن تتطلع إلى العالم من حولها، وكان لابد من التقاء القوة الإقليمية المهمة في منطقة الخليج العربي، أي إيران، مع دول مجلس التعاون التي تبحث عن صياغة ليقين جديد بعد انهيار المسلمات القديمة عبر كارثة الغزو العراقي وعواقبه. وبدا المشهد في حاجة إلى قراءة ما يختفي تحت السطح أو ماتحجبه الدبلوماسية التي ترسم على ملامحها ابتسامات الترحيب الودية وتخفي تحتها تهجمات المصالح ومخاوف السياسة. ملامح الخوف والخشية، أكثر من الثقة، هي التي تحكم مسار هذه العلاقات حتى الآن. إذ مرت إيران خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة بالعديد من التحولات المثيرة والقلقة أيضاً. ذهبت نشوة الثورة التي تعتبرها واحدة من أكبر إنجازات القرن العشرين وبدأ معه التجربة الانسانية. ماذا قدمت وماذا أخذت، ما الذي جنته وما الذي خسرت؟ وحصيلة كل هذه التساؤلات لا تعطى حصداً وافراً حتى الآن، وحتى بعد الانتخابات الأخيرة لا يبدو أن الحسابات النهائية للثورة قد أعطت ثمارها. طوال هذه السنوات والدور الإيراني يثير المخاوف والشكوك. ففي وجود إيران - الشاه كانت سياسة الأطماع والتوسع الاقليمي تزعج دول شرق الجزيرة العربية. وعندما جاءت إيران -



الثورة ارتفع معها شعار تصدير الثورة وارتفعت معها صور الخميني في أسواق دول مجلس التعاون وظل الأمر يتصاعد حتى انطلقت شرارة الحرب، ثم جاءت إيران - الدولة كى تستبدل تصدير الثورة، كما يقال، بسياسة تصدير الإرهاب إلى دول تبعد عنها آلاف الكيلومترات مثل الجزائر وتونس ومصر ودول قريبة منها مثل تركيا، وعلى حد قول الرئيس الجزائري على كافي: «لقد تفرغت إيران بعد إنهاء الحرب بينها وبين العراق لتصدير الارهاب . . ألم يكن وراءها شيء آخر تقوم به»^(١)؟

ومهما كان مقدار هذه المخاوف أو المبالغة في تجسيمها، فهي تجسد الهواجس التي يشعر بها البعض تجاه إيران ويؤكددها أنها لم تخرج بعد من حالة الشوة لتصل إلى أفق الدولة، وأن المنطق الذي يحكم علاقاتها مع الآخرين تنقصه المرونة، المرونة في تعاملها الداخلي والخارجي. ويبدو أن إيران استفادت على رغم أنفها من كل التغيرات التي حدثت في المنطقة وهي تغيرات لم يكن لسياستها أى دخل فيها. . استفادت من انكشاف الأقنعة عن النظام العراقي وظهور نواياه العدوانية كى تؤكد للجميع مدى الظلم الذي حاق بها عندما غص الآخرون البصر عن اعتداءات العراق عليها، واستفادت من فترات توقف ضخ النفط الطويلة في سنوات غزو الكويت كى تبيع كميات ضخمة وتحصل في فترة قصيرة على مبالغ من المال لم تكن تحلم بها، واستفادت من انهيار الاتحاد السوفيتي حين وجدت خلفها رصيда من الجمهوريات الإسلامية المستقلة بعضها يشاركها في العقيدة والبعض الآخر يشاركها في نفس المذهب. استفادت من كل هذا من دون تغيير يذكر في مواقفها ومن دون أن تلعب على كل هذه الأوراق الراحبة بمهارة من يريد أن يفوز. والسبب الرئيس وراء ذلك يكمن في الصراع الداخلي الذي مازال محتدما في إيران. وهو صراع يحدث نوعا من الخلط والتناقض الشديدين في سياستها الخارجية. ففي الوقت الذي تتحدث فيه عن رغبتها الشديدة في أن تكون عضوا إيجابيا في منظومة الأمن الإقليمي في الخليج العربي نكتشف أنها تكسب الأسلحة فيه. هناك برنامج نووي طموح، وهناك صفقات للأسلحة التقليدية بكميات كبيرة من روسيا والصين، بل هناك الحديث أيضا عن محاولات لشراء غواصات نووية لتسييرها في مياه الخليج العربي الضحلة. والسؤال إلى من ستوجه كل هذه الترسانة من الأسلحة بعدما



تحولت تركة الاتحاد السوفيتى إلى جمهوريات صديقة، وانهار العراق على أثر هزيمته فى حرب الخليج العربية الثانية^(١)؟

والخلط واضح أيضا فى الممارسات الدبلوماسية العادية. فى الوقت الذى كان وزير الخارجية الإيرانية على أكبر ولاياتى يزور الخليج العربى ويعلن استعداد بلاده لاستئناف المفاوضات حول الجزر العربية الثلاث التى سلبتها من دولة الإمارات، كانت بلاده ترفض استقبال مبعوث الأمم المتحدة الذى أرسله الأمين العام للتفاهم حول وضع هذه الجزر، وفى الوقت الذى كانت إيران تتحدث عن صفحة جديدة فى العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية ترتفع أصوات المتشددين داخل إيران لتدعو إلى تحويل موسم الحج إلى موسم للتظاهرات السياسية، وهكذا تخضع الشعائر المقدسة إلى نوع من الابتزاز السياسى. وهكذا الأمر فى موقفها مع مصر ومحاولة التسلل إليها عبر السودان. وحتى موقفها من الجمهوريات الإسلامية الوليدة يشوبه التساؤل، فهى سمحت وقدمت التسهيلات إلى الأرمن ليجتاحوا أرض أذربيجان التى تشاركها المذهب الشيعى، لمجرد عدائها التقليدى القديم مع تركيا. وحتى عندما تتحدث إيران عن أمن الخليج العربى فهى تتحدث عنه بطريقتها الخاصة، إذ أنها تريد إبعاد العرب الآخرين عن الخليج العربى وتحفظ عن إعلان دمشق، وبالتحديد على دور مصر فى هذا الإعلان وهى تتعلل فى ذلك ببعد مصر الجغرافى عن منطقة الخليج العربى ناسية أن الروابط الإنسانية والتاريخية والعرقية أقوى من أى جغرافيا. كل هذه الظلال من المخاوف تؤكد أن إيران ما زالت تعيش مرحلة المخاض الثورى حين يتعطل دور المؤسسات وتصبح السياسات الخارجية عرضة للتنازع بين القوى المختلفة فى الداخل، التى لا تريد إقامة العلاقة العادية مع الدول الأخرى بقدر ماتسعى إلى تحقيق هدف تصدير الثورة إليها. ولبت إيران قدمت جديدا يستحق التصدير إلى الخارج^(٢).

إن أصوات الاعتدال ما زالت ضعيفة فى إيران إذا ما قورنت بصرخات المتشددين. والرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى فاز برئاسة الجمهورية للمرة الثانية فوزاً هامشياً. وهى انتخابات لا تختلف كثيراً عن طيبة الانتخابات التى تجرى فى العالم الثالث. إذا لم يظفر الرئيس إلا بحوالى واحد إلى عشرة من أصوات الناخبين. وهو

١ - جريدة الحياة - ٧/٧/١٩٩٣م.

٢ - جريدة الحياة - ٧/٧/١٩٩٣م.



يحتل منصبا سلطانه غامضة، لأن العلاقة بينه وبين الفقيه أو المرشد الأعلى للدولة غير واضحة. ويبدو أن المرشد الجديد الإمام خامنئي مثل أية الله الخميني لا يقيم وزنا كبيرا لهذه الانتخابات، فهو قادر على عزل الرئيس بمجرد فتوى صغيرة مثلما فعل أية الله الخميني من قبل وعزل الرئيس بنى صدر ليأتي بسائقه الخاص رئيسا بدلا منه. وعلى مستوى السياسة الاقتصادية الداخلية لم تقدم إيران جديدا، فالشورة تتراجع عن إدارة الممتلكات الخاصة التي تركها أعوان الشاه بعدما فشلت إدارة مؤسسة الشهداء في تحقيق أى تقدم. وبدأت الأصوات ترتفع من أجل ردها إلى أصحابها الأصليين. وبدأت الحاجة أيضا إلى عودة الأدمغة الإيرانية المهاجرة على رغم الاعتراض بأن هؤلاء قد أفسدتهم الحضارة الأوروبية. والأهم من ذلك هو الحاجة إلى التكنولوجيا التي لا يمتلكها إلا «الشیطان الأعظم» الذى مازالت إيران تسبه كل يوم وتسعى إلى التعامل معه بأى وسيلة، وبالتالي لم تقدم أى صيغة يمكن أن تكون مقنعة للآخرين للاقتداء بها. طال مخاض الثورة، وتأخر بزوغ الدولة بعض الشيء فى إيران، ولا أعتقد أن العلاقات الدولية لإيران، والعلاقات مع مجلس التعاون بشكل خاص، يمكن أن تنتظر طويلا، إنها تريد إيران الدولة ذات المؤسسات والطبيعة السياسية ذات الوجه الحقيقى، تريد إيران بلا أقنعة أو كما ينبغي أن تكون^(١).

إن وراء قناع الابتسامات الدبلوماسية ومضات فلاشات التصوير مازالت هناك مخاوف وظلال شك وإن تمت دول الجزيرة العربية أن تكون النوايا حسنة بالفعل. ولكن يقال «الطريق إلى الجحيم مفروشة بالنوايا الحسنة» على الأقل من الجانب الأضعف بحسابات العسكرة والقوى البشرية. ولأن حقائق التاريخ لا تبنى على أسس وهمية فإن منطق الحرص يقول بوجوب نزع الأقنعة الدبلوماسية المبتسمة لإمطة اللثام عن حقيقة هذه العلاقة الشائكة والتعامل معها بأكبر قدر من المصارحة والمواجهة. وعلينا أن نتخلى عن العشق الشرقى للكنايات والاستعارات ونقتبس شيئا من روح التحديد الصارمة والحالية من تنميق المجاملات فى بناء جسورنا مع العالم، ولتكن جسورا رائعة وجميلة. وهذا حسن، لكن لامفر من عمل مجسات عميقة للتربة ودك الأرض جيدا لصب أساسات متينة لهذه الجسور الرائعة المأمولة^(٢).

١ - جريدة الحياة - ٧/٧/١٩٩٣م.

٢ - جريدة الحياة - ٧/٧/١٩٩٣م.



الجزر العربية

كتب المواطن الكويتي إبراهيم راشد الدعيج عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية يقول:

بعد البيان الختامي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي أكد عروبة الجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى مطالبا إيران بالتخلي عنها للمحافظة على العلاقات العربية - الإيرانية، بعد هذا البيان، طالعنا إيران كعادتها ببيان آخر تؤكد فيه احتلالها واغتصابها لهذه الجزر العربية، مدعية أن دولة الإمارات العربية لا تستند على أساس لأن الجزر ملك لإيران وأن السيادة على الجزر الثلاث غير قابلة للتفاوض. في ندوة نادرة من نوعها عن العلاقات العربية - الإيرانية استضافتها دولة قطر كان موضوع الجزر الثلاث طنب الصغرى والكبرى وأبوموسى مهيما على أذهان ومدولات الحضور الذي اشتمل على أساتذة وخبراء وباحثين كل في مجاله. الطرح العجيب الذي تداوله الجانب الإيراني لا يختلف عما نسمعه عبر وسائل الإعلام والتصريحات والصحف الإيرانية وهو أن هذه الجزر إيرانية قلبا وقالبا ولكن التفاوض مفتوح حولها!! كيف هي إيرانية، وكيف نتفاوض عليها هذا ما نريد أن نعرفه، أقول هذه المقدمة برسم الداعين والمنظمين لهذه الندوة المتعلقة بالعلاقات العربية - الإيرانية^(١).

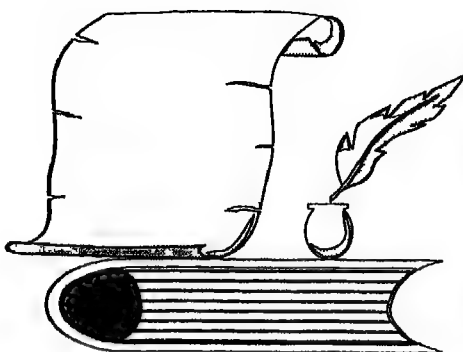
حسب ما تعلمنا وقرأنا في كتب التاريخ أن الأطماع الإيرانية في الأمة العربية ليست بجديدة بل متأصلة في نفوس حكام كسرى عندما بعث الرسول محمد ﷺ مبعوثه إلى كسرى برسالة يدعوه فيها إلى دخول الإسلام فبصق في وجه المبعوث ومزق الرسالة. نعم هذه العنجهية الفارسية أصبحت عقدة عند كل حاكم من حكام إيران قبل الشاه إلى يومنا هذا. كنت أتمنى على المجتمعين في الدوحة بخصوص حوار الطرشان الذي يبحث العلاقات التاريخية بين الشعبين العربى والإيراني أن يضعوا النقاط على الحروف في ندوتهم وأن يبدأ الحوار بسؤال ماذا يريد الإيرانيون من الأمة العربية. لقد احتلوا واغتصبوا منذ زمن طويل إمارات عربية أذكر منها إمارة لنجة المقابلة لدولة الإمارات وعمان وإمارة الأحواز وليس الأهواز وإمارة حوزستان وليس خوزستان وإمارة المحمرة وعيلاام غرب، وكل أهل الصحراء حول الخليج العربى عرب أقحاح يزيد عددهم عن خمسة



عشر مليون نسمة إضافة إلى القوميات الأخرى مثل ازربيجان - الأكراد - تركمان -
خرسان - بختيار - ، وحتى الأسماء العربية أصبحت ممنوعة على سكان هذه الإمارات ،
فهل سمعتم عن اسم مسؤول إيراني من أصل عربي؟!

إننا نرحب بأى حوار بناء مع الجارة المسلمة إيران ولكن ليس على حساب عروبتنا
وقوميتنا، وتحية إلى الشيخ زايد الذى رفض أن يتنازل عن الحق العربى فى جزر طنب
الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى على الرغم من الضغوط التى مارستها إيران عليه
وسيدكره التاريخ بعد عمر طويل إن شاء الله بالخير^(١).





الفصل الخامس

الموقف العربي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية

- موقف دول إعلان دمشق من الاحتلال الإيراني للجزر العربية.

- الجامعة العربية والاحتلال الإيراني.

الموقف الشعبي

- الاتحادات المهنية العربية.

- موقف الاتحاد البرلماني العربي.

- موقف الشارع العربي.

موقف دول «إعلان دمشق» من الاحتلال الإيراني للجزر

إن الإحساس بالحاجة إلى التطوير الإيجابي للعلاقات العربية - الإيرانية عامة، وعلى جانبي الخليج العربي خاصة، ورصد عدد من الخطوات المحددة في هذا الاتجاه لا يعنى بطبيعة الحال أن الطريق بات ممهدا لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة في هذه العلاقات، فهناك عديد من الصعوبات التي تعترض عملية التطوير الإيجابي المنشود. وتنبع هذه الصعوبات من أحد جانبي العلاقات أو منهما معا أو من إطارها الخارجي. وهى الطابع التعددى للطرف العربى فى مجلس التعاون. البعد العربى فى علاقات إيران بدول مجلس التعاون. المشكلات السياسية المباشرة بين الطرفين. معضلة الأمن فى الخليج العربى.

ثمة معضلة تقليدية واجهت العرب دائما فى علاقاتهم الإقليمية والدولية تتمثل فى أنهم وإن دخلوا هذه العلاقات انطلاقا من افتراض وجود رؤية عربية مشتركة إلا أن واقع الحال يشير إلى أنهم سياسيا يتكونون من دول ذات سيادة قد تختلف - بل وأحيانا تتصادم - فى سياساتها الخارجية، الأمر الذى يمثل قيدا على خطى التقدم فى تلك العلاقات، وأحيانا يصيبها بالجمود، بالإضافة إلى أنه يقلل من حصيلة العائد الإيجابى الذى يمكن أن تحصل عليه الأطراف العربية فى علاقة إقليمية أو دولية ماحدث هذا فى العلاقات العربية - الإفريقية والأوروبية وفى إدارة العرب لصراهم مع إسرائيل - إلخ. ومن الحقيقى أن مجلس التعاون لا يعانى من ظاهرة السياسات الخارجية المتصادمة لأعضائه، أو من تباين حاد فيها، إلا أنه من الحقيقى أيضا أنه لا يمكن الحديث عن سياسة خارجية مشتركة لدول المجلس تجاه العلاقة مع إيران أو غيرها^(١).

وقد يكون من السهولة بمكان أن نتحدث عن قواسم مشتركة واضحة بهذا الخصوص، إلا أنه مع دخول عملية التطوير المطلوبة للعلاقات العربية - الإيرانية إلى المناطق الشائكة المتعلقة بالأمن وغير ذلك من القضايا الحساسة سوف تبدو الحاجة أكثر إلحاحا لبلورة رؤى وسياسات عربية مشتركة يكون علينا أن نتوقع تقدم العلاقات الإيرانية مع طرف أو أطراف عربية دون غيرها، أو بمعدل أسرع ومضمون أعمق من غيرها، ولعلنا نشاهد الآن بعضا من هذا المشهد. والمطلوب هنا دون شك أن تبذل الدوائر

١ - د. عبدالله الشاذلى - المرجع السابق ص ٦.



المستولة عن السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون جهدا دؤوبا ومستمرًا من أجل بلورة رؤية مشتركة تنعكس في سياسات محددة تجاه كافة القضايا المتضمنة في العلاقات مع إيران. يشكل مجلس التعاون نظامًا فرعياً من النظام العربي الأشمل. وعلى الرغم من الهزات التي اعترت علاقة هذا النظام الفرعي بمحيطه العربي الأوسع إبان أزمة الخليج العربي الثانية (١٩٩٠) وفي أعقابها بسبب مواقف بعض الدول العربية من الغزو العراقي للكويت فإن هذه العلاقة لم تنقطع بطبيعة الحال، خاصة في ظل مساهمة عدد من القوى العربية الرئيسية كمصر وسوريا في التحالف الأمريكي العربي ضد العراق، بل لقد بدأ لفترة قصيرة في أعقاب عملية التحرير هذه أن دول المجلس بالتعاون مع مصر وسوريا تهدف إلى إنشاء نظام أمني عربي جديد من خلال صيغة إعلان دمشق، ومن ناحية ثانية فإن قدراً كبيراً من الضرر الذي أصاب علاقات دول مجلس التعاون بعدد من الدول العربية قد تم إصلاحه في السنوات الأخيرة^(١).

ثمة انطباع قوى بأن الدوائر الإيرانية الفكرية والسياسية لاتبدى التفهم الكافي لطبيعة الرابطة الجزيرة العربية أو البعد العربي الذي يمكن أن تعتبر معه هذه الدوائر أن الحضور السياسي القوى لدولة عربية أو أخرى في الجزيرة العربية يعد مصدراً للقلق الإيراني، ولعل الموقف الإيراني من إعلان دمشق حين صدوره مما يدخل في هذا السياق. ومنذ بداية الثورة الإيرانية كانت هناك أحكام فكرية قاسية صادرة من أعلى المراجع الدينية على الرابطة القومية العربية بحيث تصنف هذه الرابطة في خانة خدمة الصهيونية والإمبريالية، وإذا كانت لغة الخطاب الحادة هذه قد خبت مع تطور النظام الذي أنشأته الثورة فإنه سيبقى مطلوباً دائماً من الدوائر الإيرانية المعنية أن تفهم أن ثمة روابط طبيعية ومستقرة وستبقى كذلك بين دول مجلس التعاون وبين الدول العربية، وأن هذه الروابط لايمكن أن تشكل تهديداً لإيران طالما استندت علاقاتها مع الأطراف لدول الجزيرة العربية على أسس متينة من التعاون. بل لعل من شأن هذه الروابط أن تؤمن استقرار العلاقات الجزيرة العربية بإيران، ذلك أن افتراض عزلة هذه العلاقات عن المحيط العربي سوف يولد من العوامل ما قد يؤثر بالسلب فيها، فقد تنظر بعض الدول العربية غير الجزيرة العربية إلى التطور المنعزل لعلاقات تعاون الجزيرة العربية مع إيران باعتباره

١ - د. عبدالله الشايحي - نفس المرجع ص ٧.

تطورا غير موات لمصالحها، الأمر الذى قد يدفعها إلى محاولة التأثير السلبى عليه، مع أن المصلحة العربية والإيرانية العامة تستدعى أشمل إطار ممكن لعلاقات الطرفين، بل إن إيران ذاتها لها علاقاتها المتميزة بعدد من البلدان العربية التى لا شك أنها سوف تؤثر دائما بدجة أو بأخرى على علاقاتها بدول مجلس التعاون، بالإضافة إلى أن إيران لها موقفها الخاص من الصراع العربى - الإسرائيلى الذى لا بد أنه سيؤثر بدوره على علاقاتها العربية عامة والشق لدول الجزيرة العربية منها خاصة، ومن ثم فإن كلا الطرفين - أى إيران ودول مجلس التعاون - مطالب بتأمين بعد عربى عام لهذه العلاقات، وسوف تكون إيران مطالبة بصفة خاصة بتفهم الرابطة العربية التى تربط دول مجلس التعاون بمحيطها الأوسع. إذا أرادت استقرارا أكثر رسوخا لعلاقاتها مع هذه الدول^(١).

وفى الدوحة اجتمع وزراء خارجية دول إعلان دمشق للبحث فى التصورات المختلفة لسبب تنفيذ الإعلان. من أجل تحقيق تعاون مشترك سياسى ودفاعى واقتصادى. وأكد الوزير المصرى تأييد بلاده لموقف الإمارات فى الأزمة الناشئة مع إيران على جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة. وأشار إلى أن هذه القضية ستكون مثار بحث خلال اجتماعات الدوحة. أعرب وزراء خارجية دول إعلان دمشق الثمانية عن تضامنهم التام مع الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران حول جزيرة أبو موسى وذلك فى البيان الختامى الذى صدر إثر اجتماع عقد لمدة يومين فى الدوحة.

أكدت دول مجلس التعاون الست السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان إضافة إلى مصر وسوريا دعمها للإمارات ولكل الإجراءات التى مستخذها للمحافظة على سيادتها على الجزيرة. كما نددت الدول الثمانية الموقعة على إعلان دمشق فى آذار ١٩٩١ والذى ينص على تعاون متعدد الأشكال باحتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى القريبتين من مضيق هرمز الاستراتيجى. وهذا الموقف نفسه أكدته وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذين اجتمعوا فى جدة والذين دعوا إيران إلى العودة عن احتلالها للجزيرة التى كانت تخضع لإدارة مشتركة منذ عام ١٩٧١ مع الشارقة. ذكر البيان الصحفى للاجتماع السادس لوزراء خارجية دول إعلان دمشق الذى عقد بالعاصمة القطرية (الدوحة) فى يوم ١٠/٩/١٩٩٢، أن الوزراء تابعوا بقلق بالغ



الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث الأخيرة فيها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التي اتخذتها في الجزيرة، متهمين بذلك سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة ووحدة الدول وعدم التدخل في شؤونها، ونبد اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وقال البيان: إن الوزراء يطالبون الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك. مؤكدين على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد، كما يعربون عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقال البيان أيضاً: إن الوزراء إذ يعبرون عن الأمل في أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، فإنهم يؤكدون وقوفهم التام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى تأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة.

أكدت دولة قطر أنها تلتزم تماماً بكافة مبادئ وأهداف إعلان دمشق باعتبارها نواة للعمل العربي في إطار الجامعة العربية من أجل إيجاد نظام عربي جديد يقوم على احترام السيادة الوطنية للدول الأعضاء وبعد ذلك بدأت الجلسة المغلقة. وكان وزراء الخارجية أدلوا بتصريحات لدى وصولهم إلى مطار الدوحة حيث أعرب وزير الخارجية لسعودي سعود الفيصل عن أمله في أن يلبي اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق لطموحات العربية وأكد أن وجهات النظر بين الدول الثماني المشاركة في الإعلان كانت متطابقة دائماً أثناء اللقاءات. ورفض وزير الخارجية السعودي كل ماتردد عن المفارقات التي أثبتت حول إعلان دمشق، وقال أننى لم أر ذلك إلا في أجهزة الإعلام، مؤكداً تطابق وجهات النظر بين الدول الثماني المشاركة في الإعلان. وأعرب يوسف بن علوي عبدالله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية عن سعادته باجتماع الدوحة وأكد ثقته في نجاحه ليكون لبنة إضافية إلى ما سبق انجازه. وقال بن علوي أن الموضوعات المعروضة على اجتماع الدوحة «واسعة ومهمة جداً لا تهم دول مجلس التعاون أو دول إعلان

دمشق فقط بل العالم العربى كله» مشيرا إلى أن الاجتماع سيتناول وسائل تحقيق إعلان دمشق بصيغة تتفق مع التعاون العربى وطبيعة العلاقات العربية مستقبلا وهو ما يسمى بالنظام العربى الجديد، والمبادئ التى يجب أن يستند إليها هذا النظام^(١).

وقال الوزير العمانى أن ملامح هذا النظام العربى الجديد هو أن يكون التعاون قائما على التشاور والتفاهم والمنظور المشترك والمشاركة فى مجالات التنمية الاقتصادية بوصفها العامل الأساسى فى الإنماء والاستقرار. وكان وزير الخارجية الكويتى رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزارى الشيخ سالم الصباح قد صرح فى جدة بأن إعلان دمشق يتسم بأهمية خاصة وقال أن المجلس رأى أن يتم تناول الإعلان بكل أبعاده فى اجتماع الدوحة. جاء ذلك ردا على سؤال فى مؤتمر صحافى حول عدم تضمين بيان وزراء الخارجية فى جدة أى إشارة إلى إعلان دمشق. وقال الشيخ سالم إن الموضوعات التى يتناولها المجلس الوزارى فى كل دورة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمستقبل المنطقة وأشار إلى أن هناك بعض الموضوعات نوقشت ورأى المجلس إحالتها إلى المجلس الأعلى الذى يضم قادة دول الجزيرة العربية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. ومن جهته قال وزير الخارجية المصرى عمرو موسى أن مصر تؤيد الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران على جزيرة أبوموسى فى الخليج العربى. وقال موسى «أن موقفنا المؤيد للإمارات نابع من اهتمام مصر الأول بالأمن العربى». وأضاف موسى أن إقدام إيران على ضم جزيرة أبوموسى التى كانت تديرها مع إمارة الشارقة منذ العام ١٩٧١ سيبحث فى اجتماعات الوزراء العرب فى الدوحة. وقال إن اجتماع الدوحة مهم جدا وأن وفد بلاده جاء إلى قطر للتشاور حول آليات تنفيذ إعلان دمشق مؤكدا أن الاجتماع سيركز على المهام المتعلقة بتنفيذ بنود هذا الإعلان. أما فاروق الشرع وزير الخارجية السورى فقد أعرب عن أمله فى أن يسفر اجتماع الدوحة عن نتائج إيجابية تحقق مصلحة الجميع^(٢).

وأكد لدى وصوله الدوحة أن بلاده ترحب بكل ما من شأنه أن يضع إعلان دمشق موضع التنفيذ. وأشار إلى أن الجانب العسكرى فى إعلان دمشق هو أمر متروك

١ - الخليج - العدد ٤٨٧١ - بتاريخ ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ - الخليج - العدد ٤٨٧٢ - بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٢م.



للاشقاء فى دول مجلس التعاون مؤكدا أن وجهة النظر السورية هى فى التركيز على البعدين السياسى والاقتصادى لإعلان دمشق مع الاستعداد التام للمساهمة فى كل ما يحقق الأمن والاستقرار. وقال أنه تم الاتفاق فى اجتماع الماضى على الجوانب الأهم فى هذا الموضوع وخاصة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية. وأضاف أن بلاده تتطلع إلى الوصول إلى قواسم مشتركة ترضى الجميع مؤكدا أن دمشق توضح ذلك مرة أخرى لكى لا يفهم أيضا أنها تطلب شيئا يرفضه الأشقاء. إلى ذلك قالت مصادر دبلوماسية فى الجزيرة العربية أن دول مجلس التعاون ستسعى للحصول على دعم دمشق والقاهرة لإزاء النزاع بين دولة الإمارات وإيران حول جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، واستبعدت هذه المصادر أن يكون رد مجلس التعاون بالموافقة على اقتراح مصرى لإقامة قوة تدخل سريع مكونة من دول إعلان دمشق. أكدت الدول العربية الالتزام بنصوص معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة التى هى الأساس فى تنظيم العمل العربى المشترك. وتابع الوزراء بقلق بالغ الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة «أبوموسى» وتطورات الأحداث الأخيرة فيها وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التى اتخذتها فى الجزيرة متتهكة بذلك سيادة ووحدة الأراضى الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الأمر الذى يتنافى مع مبادئ القانون الدولى واحترام استقلال وسيادة ووحدة الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية وبند اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية^(١).

«ويطالب الوزراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك مؤكدين على أن جزيرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. منذ قيام الاتحاد، كما يعرب الوزراء عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. وإذ يعبر الوزراء عن الأمل فى أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، فإنهم يؤكدون وقوفهم التام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى وتأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة».

كما نددت الدول الثماني الموقعة على إعلان دمشق في آذار ١٩٩١ والذي ينص على تعاون متعدد الأشكال باحتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى القريبتين من مضيق هرمز الاستراتيجي. وهذا الموقف نفسه أكدته وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذين اجتمعوا في جدة، الذين دعوا إيران إلى العودة عن احتلالها للجزيرة التي كانت تخضع لإدارة مشتركة منذ عام ١٩٧١ مع الشارقة. ورفضت طهران دعوة مجلس التعاون مؤكدة أن الوثائق القانونية والتاريخية تؤكد أن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لإيران.

وأعربت من جهة أخرى عن حرصها على المحافظة على وحدة الأراضي العراقية بدون الإشارة إلى إنشاء منطقة محظورة على الطيران العراقي جنوب خط العرض ٣٢ في العراق من قبل الدول المسيحية الاستعمارية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا(١).

وبشأن عملية السلام في الشرق الأوسط أكدت الدول الثمان أن السلام الدائم والشامل والعادل لا يمكن تحقيقه إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. ومن جهة أخرى قرر اجتماع الدوحة تشكيل لجنة من وزراء مالية واقتصاد الدول الثمان لوضع مشاريع التعاون الاقتصادي في إطار إعلان دمشق موضع التنفيذ. ويقضى هذا الاعلان الذي وقع غداة الحرب الأمريكية - العراقية بتشكيل قوة عربية في الخليج العربي تكون نواتها قوات مصرية وسورية لكن هذا البند لم يطبق أبدا. ولم يتضمن بيان أي إشارة إلى اقتراح مقدم من مصر إلى الدول السبع الأخرى حول إنشاء قيادة عسكرية مشتركة وقوة للتدخل السريع، وتقول مصادر في مجلس التعاون أن المسألة الأمنية لم تدرج في جدول أعمال اجتماع الدوحة. وأخيرا قرر المشاركون عقد الاجتماع المقبل لدول إعلان دمشق في أبوظبي بدون تحديد أي موعد له. وقد أكدت مصر تمسكها بإقامة تعاون عسكري مع الدول الجزيرة العربية المترددة في بحث المسائل الأمنية وذلك خلال اجتماع وزراء خارجية هذه الدول وسوريا الذي استمر في الدوحة. ويعتبر الوفد المصري في هذا الاجتماع المغلق الوحيد الذي يضم في صفوفه خبراء



عسكريين، وقال مصدر مصرى مطلع أنها إشارة إلى الأولوية التى تعطيها القاهرة للشق الأمنى والتعاون العسكرى مع الدول الموقعة على إعلان دمشق^(١).

وهذا الإعلان الذى وقع عليه فى آذار ١٩٩١ إثر الحرب الأمريكية - العراقية من قبل الدول الست فى مجلس التعاون إضافة إلى مصر وسوريا ينص على أن هذين البلدين يشكلان نواة قوة عربية فى الخليج العربى ولم يطبق هذا الإعلان. وذكرت مصادر مقربة من وزراء خارجية دول مجلس التعاون أن المسألة الأمنية لم تدرج على جدول أعمال الاجتماع. واحتجاجا على ذلك غادر الوفد المصرى الجلسة قبل أن ينضم إليها مجددا بعد ساعتين من المشاورات فى الكواليس وفق ما أكد المصدر نفسه، واجتمع وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل مع نظيره المصرى عمرو موسى. وقبل الاجتماع أوضح مصدر فى وزارة الخارجية المصرية أن القاهرة اقترحت على الدول الموقعة على إعلان دمشق إنشاء قيادة عسكرية مشتركة وقوة انتشار سريع. وقالت مصادر مسؤولة فى مجلس التعاون أن دول الجزيرة العربية تمنح مزيدا من الأهمية للشقين السياسى والاقتصادى فى هذا الاتفاق وترى أن تنسيقا سياسيا وتعاوننا اقتصاديا يسهلان التعاون العسكرى. ومن بين هذه الدول اختار العديد بعد نهاية الحرب الأمريكية - العراقية اتفاقات دفاعية مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة. وذكرت مصادر مطلعة فى الدوحة أن السوريين من جهةهم يبدون أقل حماسا من المصريين فى ما يتعلق بالتعاون العسكرى. وأكد وزير الخارجية السورى فاروق الشرع لدى وصوله إلى الدوحة أن وزراء الدول الثماني توصلوا خلال اجتماع فى ١٨ يونيو فى اسطنبول إلى أن التعاون العسكرى ليس أولوية وأن هناك أوجها أهم لإعلان دمشق^(٢). ولم يطلق مجلس التعاون برنامجا للمساعدات المالية برأسمال قدره عشرة مليارات دولار يستفيد منها بشكل رئيسى كل من سوريا ومصر وذلك بسبب خلافات حول دفع الحصص من قبل دول المجلس. وفى القاهرة انتقدت صحيفة الجمهورية الحكومية بشدة دول مجلس التعاون واتهمتها بأنها لا تريد تنفيذ إعلان دمشق الذى يدعو إلى التعاون مع مصر وسوريا وتوقعت فشل اجتماعى الدوحة لسوء النية. وقالت الصحيفة سيقدر الأشقاء للمصريين والسوريين

١ - البيرق ١١/٩/١٩٩٢م.

٢ - البيرق ١١/٩/١٩٩٢م.



شهامتهم ونخوتهم وسيقدم الأشقاء بيانات بشأن الأزمة الاقتصادية التي يعانون منها، الأمر الذي أصبحت معه القدرة على الوفاء بالوعود القديمة عاجزة^(١).

المحادثات المكثفة التي شهدتها المنطقة العربية، بدءاً من جدة (اجتماع وزراء مجلس التعاون الخليجي) ثم الدوحة (اجتماع وزراء إعلان دمشق) وأخيراً في القاهرة (مؤتمر وزراء الجامعة العربية). كانت أول تجربة من نوعها منذ الحرب الأمريكية - العراقية. لتحريك ديناميات العمل العربي المشترك. وتقول مصادر دبلوماسية في الجزيرة العربية أن «الأطراف العربية المتحاوره. كانت تدرك تماماً حدود اللعبة في هذه التجربة، وبأنها ليست في صدد البحث بإحياء النظام الاقليمي العربي ولذا جاءت تصريحات الوزراء المتفائلة، متطابقة مع حجم التوقعات». وعلى سبيل المثال فإن وزير الخارجية المصري عمرو موسى اعتبر مقررات الدوحة «البداية الحقيقية لإعلان دمشق»، برغم أن هذه المقررات لم تتطرق إلى الشق الأمني في «الإعلان». وأعطت الأولوية للشقين السياسي والاقتصادي. وتوضح المصادر أن موسى اتخذ هذا الموقف نتيجة مباحثات أجراها قبل لقاء الدوحة، مع وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل تم خلالها الاتفاق على عدم الاختلاف حول الأولويات في «إعلان دمشق»، وذلك بسبب التحديات التي تواجهها منطقة شرق الجزيرة العربية في الجزر العربية المحتلة، وكذلك لدخول مفاوضات التسوية العربية «الإسرائيلية» في مرحلة دقيقة. والواقع أن مسألة التحديات هذه، سيطرت على أجواء الاجتماعات الثلاثة برمتها، وتحقق فيها إجماع عربي على دعم حقوق دولة الإمارات في استعادة السيادة على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى؛ كما لوح الإجماع العربي أيضاً بنقل قضية الجزر إلى الأمم المتحدة. ونقطة البداية في هذا الاجماع، كانت في جدة^(٢).

فحين فتح وزراء خارجية دول مجلس التعاون ملف العلاقات مع إيران للبحث عن صيغة تنهى التوتر القائم بين طهران ودول مجلس التعاون، لم تتوافر في التقارير التي ضمها هذا الملف أية إشارات إلى ظروف مشجعة يمكن الارتكاز عليها في بقاء

١ - البيروق ١١/٩/١٩٩٢م.

٢ - الشروق ١٧/٩/١٩٩٢م.



أساس هذه الصيغة، لا بل أكثر من ذلك كانت اللهجة الإيرانية مبهمة وغير واضحة المغزى. وقال مسؤول في الجزيرة العربية مطلع لـ «الشروق»: إن إيران «اعتادت قبل انعقاد أى لقاء مجلس التعاون على إظهار بعض الليونة والمرونة فى المواقف كأسلوب تكتيكى، ثم عندما يجد الجدل يتضح الأمر على أنه موقف غير جدى». وذكر هذا المسؤول أن وزراء الخارجية الذين عقدوا اجتماعات دورتهم العادية الرابعة والأربعين فى مدينة جدة، فوجئوا بالتغيير الذى طرأ على الأسلوب الإيرانى الذى اتسم خلال الأسابيع الماضية بتشدد واضح حيال دول مجلس التعاون التى لم تجد تفسيراً لتلك الرغبة الإيرانية فى تعزيز العلاقات مع دول المنطقة كلما لاحت فرصة لتقدمها وتحسينها، لذلك فإن عدم توافر ما يدعو إلى التفاؤل بين التقارير التى قدمتها الأمانة العامة للمجلس والأخرى التى تضمنتها ملفات وزراء الخارجية فى دول مجلس التعاون، فرض تغيير لهجة المهادنة ومخاطبة إيران بحزم وصل إلى حل التحذير من مغبة السياسة الإيرانية «لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضى إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة». وهذه المرة الأولى التى تنهم فيها دول مجلس التعاون إيران بتهديد الأمن فى منطقة الخليج العربى، وهو أمر يشير بوضوح إلى المستوى الذى تدهورت إليه العلاقات الإيرانية - العربية، والمدى الذى يمكن أن تبلغه طبيعة الجدل القائم حول الخريطة الأمنية لمنطقة الخليج العربى ومواقع الأطراف الرئيسية عليها^(١).

وإذا كان وزراء خارجية مجلس التعاون قد حصروا مناقشاتهم طوال يومين بالقضايا المحلية والإقليمية ودور المجلس بمسيرة السلام القائمة لحل قضية الشرق الأوسط، إلا أن العلاقات العربية الإيرانية استأثرت بالكثير من الاهتمام خصوصاً لجهة ارتباطها بأكثر من إطار سياسى وأمنى، وبذلك تكون إيران قد حافظت على وجودها الدائم فى الهموم العربية سلماً على غرار وجودها الدائم خلال حربها مع العراق. وليس أدل على ذلك من قول البيان الختامى لاجتماع جدة رفض مجلس التعاون «احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة». وهى عبارة غير مسبقة اعتبرها غير مراقب «العنوان

الأبرز الذى تدرج تحته التفاصيل كافة المتعلقة بالمستقرات الجديدة التى سترسى عليها أمور التفاهم الإقليمى مع إيران للوصول إلى نبذ اللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية». وقد أكد لقاء جدة على إبراز نقطتين أساسيتين:

الأولى: إعادة التأكيد على الثوابت السياسية الهادفة إلى دعم مساعى التسوية الراهنة لحل النزاع العربى الإسرائيلى، وخلق رغبة أو تيار عربى ضاغط فى هذا الاتجاه وداعم لمحاولات الولايات المتحدة الهادفة إلى زرع الاستقرار فى الشرق الأوسط، والدور السعودى النشط فى عمليات السلام الراهنة ترجمة لرغبة مجلس التعاون. والنقطة الثانية: محاولة اختصار الدوائر فى إعلان دمشق، والبدء بتنفيذ مايمكن تنفيذه بدون إدخال عملية الربط بين ماهو أمنى جماعى وماهو سياسى واقتصادى كيف سيكون رد الفعل الإيرانى على هذه التطورات العربية السريعة. لانتسبع دوائر عربية مطلعة أن تكون طهران قد فوجئت بهذه التطورات التى خلقت (كما أشرنا) أول إجماع عربى منذ حرب الخليج الثانية. إذ ربما كانت طهران تتوقع أن يمنع العجز عن بث الروح فى النظام العربى بروز أية ردود فعل عربية مشتركة إزاء مسألة الجزر. لكن الآن وقد تحقق هذا الاجتماع، لن يكون أمام إيران سوى خيار بين أمرين: إما احتواء الأزمة سريعا عبر تحقيق مطالب الإمارات المشروعة، أو ركوب موجة مغامرة التصعيد حتى الشمال، بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر ضخمة على استقرار المنطقة وعلى إيران نفسها^(١).

بدأت فى الكويت ١٩٩٤/٧/٦ اجتماعات المؤتمر التاسع لوزراء خارجية إعلان دمشق وقد أنهى الوزراء جلسيتين مغلقتين تم خلالها بحث الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال. وافتح وزير الخارجية الكويتى الجلسة الأولى بكلمة أكد فيها قلق دول الإعلان بشأن الخلاف القائم بين الإمارات والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الثلاث. وأعرب عن تقديره للمبادرة الخيرة لرئيس الدولة والتى أكد من خلالها دعوة سموه لحل الخلاف بالحوار المباشر وعن طريق المفاوضات وقال صباح إن الدول المجتمعة تتطلع إلى رد إيجابى على هذه الدعوة^(٢).

١ - الشروق ١٧/٩/١٩٩٢م.

٢ - الاتحاد ٦/٧/١٩٩٤م.



الوساطة السورية بين إيران والإمارات

وكانت سورية تقوم باتصالات مكثفة مع كل من إيران والإمارات العربية المتحدة بهدف وقف تصعيد الموقف بينهما، بعد قرار السلطات الإيرانية عدم السماح لدخول ١٠٠ مدرس عربى وعلائلاهم إلى الجزيرة أبو موسى، التى تشترك الدولتان فى الإشراف على إدارتها. وأشارت المصادر إلى أن الوساطة الدبلوماسية السورية تهدف إلى تهدئة الموقف ومعالجته عن طريق الحوار، والحفاظ على علاقات حسن الجوار بين البلدين، فى إطار تحسين العلاقات العربية - الإيرانية وتطويرها، وأوضحت أن هناك بوادر إيجابية لدى الطرفين ورغبة مشتركة فى الحفاظ على العلاقات الودية وتسوية الموضوع، اعتمادا على المبادئ التى تضمنتها الاتفاقية المعقودة بين الشارقة وإيران حول الوضع فى الجزيرة عام ١٩٧٠، قبل تأسيس دولة الاتحاد فى الإمارات. وتأمل الدبلوماسية السورية من خلال علاقاتها الاستراتيجية مع إيران فى تحسين الأجواء بين مجلس التعاون وإيران، وإقامة علاقات تعاون وحسن جوار، انطلاقا من أن إيران دولة مسلمة وصديقة فى المنطقة^(١).

إن اتصالات جرت بين مصر والإمارات العربية المتحدة بشأن بحث التطورات الأخيرة وقرار إيران بانتهاك سيادة الإمارات واحتلال جزيرة أبو موسى وتأكيد دعم مصر ومساندتها لدولة الإمارات فى هذا الموقف. وتوقعت المصادر قيام الرئيس المصرى حسنى مبارك بزيارة قريبة لدولة الإمارات لإجراء مباحثات هامة مع رئيس الإمارات تتناول بحث هذا الموضوع والاطلاع على آخر تطورات الموقف. وقالت المصادر أن التحرك المصرى لدعم ومساندة الإمارات وإدانة التصرفات الإيرانية سيؤدى إلى إحداث تغير فى الموقف الإيرانى خلال الفترة المقبلة خاصة أن هناك مشاورات دارت بين القاهرة ودمشق بشأن هذا الموضوع وأن سوريا تجرى حاليا اتصالات هامة مع طهران فى هذا الإطار. وأشارت المصادر إلى أن الاتصالات التى جرت بين الرئيسين المصرى حسنى مبارك والسورى حافظ الأسد تركزت على بحث هذا الموضوع وقيام سوريا بتحريك سريع لحث إيران على العدول عن موقفها منعا لحدوث مواجهة عربية - إيرانية فى وقت تسعى إيران لتحسين علاقاتها مع الدول العربية وفى مقدمتها مصر^(٢).

١ - الشرق الأوسط ٩/٥/١٩٩٢م.

٢ - القبس ٩/١٦/١٩٩٢م.



وصل إلى طهران وزير الخارجية السوري فاروق الشرع للقيام بمحاولة احتواء النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول ملكية جزيرة أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى. ذكرت وكالة الأنباء السورية عن الشرع قوله أنه يحمل رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد إلى نظيره الإيراني على هاشمي أكبر رافسنجاني بشأن النزاع على الجزر الثلاث. قال الشرع: إنني أحمل رسالة من الرئيس حافظ الأسد إلى الرئيس رافسنجاني تتعلق بالخلاف الناشب بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبو موسى. أضاف الشرع: ونحن نعتقد أن العلاقات الودية بين الإمارات وبين إيران ستمكن البلدين من حل خلافاتها بالطرق الودية والسلمية. وأشار الشرع إلى أن الرسالة التي بحشها من الرئيس الأسد إلى الرئيس رافسنجاني تؤكد على ضرورة حل الخلاف بالطرق الودية وطبقا للقوانين الدولية والاتفاقات الموقعة بين إيران والإمارات. وقد ذكر الدبلوماسيون أن مبعوثا خاصا لرئيس الإمارات العربية المتحدة كان قد سلم رسالة إلى الرئيس الأسد بشأن الخلاف بين إيران والإمارات^(١).

وقد صرح هؤلاء الدبلوماسيون بأن ليس هناك علاقات جيدة بين الجانبين الإيراني والإماراتي تمكّنها من حل هذا النزاع. تم بمدينة الإسكندرية أعمال القمة الثنائية بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، ويأتي هذا اللقاء بين الشيخ زايد والرئيس محمد حسني مبارك في الوقت الذي تعمل فيه الإمارات على إقرار حقها الشرعي في جزر (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى). ليُتِمّا أعلنت مصر إلى جانب الدولة العربية بالإجماع دعمها للموقف الإماراتي الذي تمسك بحقه التاريخي حيال الجزر الثلاث. ويرى المراقبون في القاهرة أن اللقاء الذي نال اهتمام أجهزة الإعلام المحلية والخارجية سيدعم توصيات القمة الثامنة والتسعين لوزراء الخارجية العرب التي أنهت أعمالها بتوصية جماعية أقرت تدويل النزاع الإيراني مع الإمارات العربية المتحدة ووضعها أمام طاولة الأمم المتحدة وكسب التأيد له من جانب الشرعية الدولية وتضييف هذه الأوساط لدولة الإمارات استطاعت كسب المجتمع الدولي بتعاملها المتزن مع القضية ووضعت بدبلوماسيتها الهادئة القيادة الإيرانية في موقع «حرج» خاصة بعد خطبة الرئيس



هاشمى رفسنجانى فى صلاة الجمعة الماضية عن إيرانية الجزر التى ضمها شاه إيران فى عام ١٩٧١. من جانب آخر بدد دبلوماسيون أن جهود سوريا للوساطة بين إيران والإمارات العربية المتحدة فى النزاع بين البلدين على ثلاث جزر فى الخليج العربى أثمرت عن نتائج إيجابية. وقال مسؤولون ودبلوماسيون أن وزير الخارجية السورى فاروق الشرع الذى عاد من طهران أطلع الرئيس حافظ الأسد على نتائج زيارته^(١).

وقال دبلوماسيون أن رعماء إيران أبدوا اهتماما بوساطة الأسد ودعوته إلى تسوية النزاع فى إطار الروابط العربية- الإيرانية الطيبة والاهتمام المشترك بالحفاظ على الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى. وقال دبلوماسيون فى مجلس التعاون فى دمشق أن سوريا أطلعت الإمارات بالفعل على نتائج محادثات الشرع وأن رئيس دولة الإمارات سيزور دمشق فى الأيام القليلة المقبلة لمحادثات مع الأسد. نفى وزير الخارجية المصرى السيد عمرو موسى فى حديث مع الحياة أن تكون مصر تستخدم قضية جزيرة أبو موسى بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لغاياتها المستندة إلى ضعف علاقاتها مع طهران. وقال: لسنا الطرف الذى خلق الموضوع لنستخدمه. هذا موضوع خلقته إيران وكان لابد من رد فعل لمصر بصفتها أكبر الدول العربية، وعضو فى إعلان دمشق وأضاف أن سياسات الهيمنة لا محل لها الآن وأى سياسة هيمنة ستؤدى إلى توتر وإلى تصعيد فى التوتر لذلك نحن نحذر من مثل هذه السياسات. وحرص موسى فى حديثه خلال وجوده فى نيويورك للمشاركة فى جلسات التأكيد أن إيران دولة شقيقة وأن ما يجمع بيننا أكثر بكثير مما يفرق ويجب أن يكون هذا هو الأساس الذى نعمل عليه، لكنه أصر على أن التصعيد بدأ بما حدث فى أبو موسى بواسطة إيران. كان يجب ألا تقوم به أبدا ويجب ألا تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب فى علاقتها مع الدول العربية وحض على الحل السلمى، عن طريق الحوار، واستمرار التعاون طبقا للاتفاق القائم بين إيران والإمارات فى شأن جزيرة أبو موسى. وأكد الوزير موسى أن بلاده ستقف ضد التوسع الإيرانى فى منطقة الخليج العربى وشدد على القول أن المنطقة لا تستحق حربا ثالثة أو مواجهة



حامية. وأن المطلوب رفع قضية الجزر إلى مجلس الأمن بهدف الوصول إلى حل جماعى دولى للمشكلة^(١).

اشتدت فى السنوات الأولى للثورة الإسلامية الإيرانية حدة الاتهامات العربية الموجهة لإيران بخصوص تورطها فى أعمال من قبيل التدخل فى الشئون السياسية الداخلية لدول عربية، بل لقد كانت هنالك اتهامات محددة برعاية إيران لعدد من الجماعات التى تعتمد العنف أسلوبا للتغيير فى عدد من البلدان العربية. وعلى الرغم من أنه كان من الصعب دائما إيجاد سند مادى محدد لهذه الاتهامات إلا أن طبيعة التفاعلات السياسية، وسهولة انتقال الأفكار، والمواقف التى تبنتها إيرانية مستولة بشأن تأييد بعض الأعمال التى قامت بها تلك الجماعات ساعدت على استمرار تلك الاتهامات، وقبول رأى العام العربى لها بصفة عامة. وتوترت كثيرا العلاقات العربية الإيرانية بعد ذلك، ويبدو واضحا أن هذا البعد السلبى من أبعاد العلاقات العربية الإيرانية قد انحسر إلى حد بعيد، غير أن بعض المشكلات السياسية مازال يراوح فى مكانة دون مؤشرات تشير إلى قرب التحرك باتجاه الحل، ويأتى على رأس هذه المشاكل مشكلة الجزر المعلقة بين الإمارات العربية المتحدة وبين إيران. على الرغم من التصريحات الدبلوماسية الإيرانية المعتدلة ذات اللهجة الودية فى أكثر من موقف فإن الأمر الذى لا يستطيع المرء تجاهله أن الطرف العربى فى هذه المشكلة وهو الإمارات العربية المتحدة قد قبل الاحتكام إلى القضاء الدولى بهذا الخصوص، وهو النهج الوحيد الممكن للتعامل مع هذه المشكلة سواء بالنظر إلى إطارها الثنائى أو الإقليمى أو العالمى، وسوف تكون هناك حجج إيرانية كثيرة ومفهومة تبرر رفض قبول هذا المطلب العربى، غير أنه يبدو من المستحيل أن يبنى تعاون راسخ بين إيران ومجلس التعاون خاصة والطرف العربى عامة مالم يتم قبوله، وقد يسهل من حدوث هذا القبول إلى حد ما التوصل إلى رؤى عربية - إيرانية مشتركة بشأن أمن الخليج العربى، لكن تحقيق أمن منطقة الخليج العربى على ضوء أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية الفائقة معضلة دائمة منذ الانسحاب البريطانى من المنطقة، تطوير إيجابى مطلوب للعلاقات الإيرانية بدول مجلس التعاون أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى حتى الآن سياسة الاحتواء للزوج

لكل من العراق وإيران، وهى سياسة من شأنها أن تؤثر بالسلب على عملية التطوير المطلوبة لعلاقات إيران بدول مجلس التعاون^(١).

فعملية التطوير هذه لا يمكن أن تكتمل إذا ظلت إيران محرومة من الإضطلاع بدور طبيعى لها فى معادلة أمن الخليج العربى. ويخلط البعض أحيانا بين سياسات الهيمنة وبين القيام بدور فى المعادلة الأمنية. إن سياسات الهيمنة من إيران وغيرها تجاه مجلس التعاون مرفوضة على نحو مطلق، غير أنه ثمة فارقا كبيرا بين رفض سياسات الهيمنة وبين إنكار حق طبيعى لإيران فى أن تكون شريكا فى وضع تصور مطلوب لصيغة للأمن فى منطقة الخليج العربى سوف تكون هى الأقدر على البقاء طالما أنها ستبنى على الإحترام المطلق لسيادة كافة الدول فى المنطقة وتوفى الضمانات الكاملة لأمنها. وقد يكون من السهولة بمكان أن يتفق على مثل هذه المبادئ نظريا لكنه من الواضح أن ترجمتها عمليا إلى حقائق فعلية توجد على أرض الواقع مسألة تنطوى على قدر هائل من التعقيد، وتتطلب درجة عالية من المبادرة والجسارة. غير أن الانعكاسات الإيجابية المتوقعة من إنجازها على أمن الخليج العربى واستقراره ورخائه تغرى ببذل أقصى الجهود الممكنة فى هذا الاتجاه^(٢).

وضرورة إرجاع السيادة لها كما أكد على إدانته الاعتداءات الإيرانية على الجزر العربية والتي تمثل اعتداءات على الدول العربية باعتبارها أرض عربية إضافة إلى أنها تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، إنما أعلن المجلس عن دعمه لأى طرق سلمية لحل المشكلة كى لا تؤدى الاعتداءات إلى إشعال فتيل الحرب فى الخليج العربى من جديد - إضافة إلى موقف الجامعة العربية كان هذا موقف الاتحاد البرلماني العربى أيضا - وجددت الجامعة العربية دعمها لحق الإمارات فى الجزر : انتقد الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية فى الكلمة التى ألقاها أمام المجلس الموقف الإيراني من مسألة الجزر وقال أنه بالرغم من الرغبة التى عبرت عنها الإمارات من أجل إيجاد حل سلمى للمشكلة فإن إيران لم تستجب لهذه الرغبة. وجدد فى هذا الصدد دعم الجامعة لدولة الإمارات فى تأكيد سيادتها على امتلاك الجزر الثلاث العربية وأشار إلى الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة عن الأمن القومى مؤكدا على أن أى مسعى لمعالجة شأن هذا الأمن

١ - د. عبدالله الشايحي - المرجع السابق ص ٨.

٢ - د. عبدالله الشايحي - المرجع السابق ص ٩.

لابد أن ينطلق من قاعده التضامن العربى . وفى بيان آخر : الجامعة تدعم موقف الإمارات حول مسألة الجزر أكدت الجامعة العربية مجددا تأييدها لدولة الإمارات المتحد في جهودها ومسايعها لاستعادة حقوقها فى الجزر الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى التى احتلتها إيران، وأبلغ الأمين العام المساعد للجامعة لإنهاء احتلالها لهذه الجزر. والكف عن سياسات فرض الأمر الواقع بالقوة وإلغاء جميع الإجراءات والمنشآت التى أقامتها على الجزر واتباع الوسائل السلمية لإنهاء هذه الأزمة أن الحوار المباشر من أفضل السبل لحل الأزمة ولانريد أن يكون هذا الاحتلال من المسائل التى تعيق العلاقات العربية - الإيرانية .

يضيف الأمين العام المساعد للشئون العربية قائلا : إن الموقف يتجسد فى الدعوة المخلصة إلى تسوية هذا الموضوع بالطرق السلمية وذلك لحرص الجامعة على تنمية العلاقات مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية وخاصة فى ظل التوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية والتى نأمل أن تهدف إلى إقامة علاقة طبيعية وتنميتها مع الوطن العربى، وأن تتجسد هذه التوجهات لإعداد المناخ المناسب لإقامة هذه العلاقات على أسس سلمية وراسخة لتسوية المشاكل المعلقة، والتى تشكل الجزر الثلاث العائق الرئيسى لها . ويعتبر تجاوز القيادة الإيرانية مع الموقف القيادى الذى أبدته الإمارات العربية المتحدة بادرة أمل جديدة لإيجاد حل سلمى لمشكلة الجزر العربية المحتلة وفق القانون الدولى ومبادئ حسن الجوار والأخوة الإسلامية واتساقا للروابط التاريخية والحضارية التى تجمع إيران بجيرانها وأشقائها العرب وفى إطار الرؤية الاستراتيجية المهمة وهى العمل المشترك مع دولة إيران من أجل استتباب الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة المهمة فى العالم . هل تعتقد بأن المبادرة الجديدة بداية حل للأزمة أم أنها سلسلة جديدة من المفاوضات؟ أما عن موقف الجامعة العربية حول قضية الجزر العربية والنزاع القائم عليها بين دولة الإمارات وإيران واحتلال إيران لهذه الجزر والممارسات التى تنتهجها إيران تجاه سكان هذه الجزر، فقد أعلن المجلس تأييده للحق الإماراتى للجزر العربية .

الجامعة العربية والاحتلال الإيراني للجزر

كان ولا يزال لجامعة الدول العربية دور مهم فى المطالبة بإنهاء احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى حيث كان ذلك البند دائم المناقشة فى اجتماعات مجلس الجامعة وأصدرت الجامعة عدة قرارات كان أولها فى ١٢/٩/١٩٩٢ وكان أحدثها فى ٢٥/٣/١٩٩٨ ويوضح السفير أحمد بنحلى الأمين



العام المساعد للشئون العربية بجامعة الدول العربية دور الجامعة في المطالبة بحل هذه
الآزمة قائلاً:-

تعتبر مشكلة احتلال الجزر العربية الثلاث من البنود الدائمة على جدول أعمال
مجلس الجامعة فى كل دورة من دوراته نظراً لأهميته . وقد سعت مجموعة الدول
العربية من خلال الأمم المتحدة على تجسيد ما يتخذه وزراء الدول العربية فى هذا الصدد
من قرارات بالإضافة لتحركات الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد سواء
مع المسؤولين المعنيين أو مع بعض الأطراف التى نرى أنها يمكن أن تدفع على إيجاد
تسوية لهذا الموضوع . وقد أكدت قراراتنا دائماً على سيادة الإمارات العربية على جزرها
الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والتأييد المطلق لجميع الإجراءات
والوسائل السلمية التى تتخذها الإمارات لاستعادة هذه الجزر العربية ودعوة الحكومة
الإيرانية باستمرار ومجدداً والادعاءات الإيرانية حول هذه الجزر العربية . وكان مجلس
وزراء الخارجية العرب قد أعلن عن تأييد مماثل لموقف الإمارات خلال الدورة رقم ٨
التي عقدت بمقر الجامعة العربية .

أعلنت جامعة الدول العربية موقفها تجاه الإجراءات العدوانية الإيرانية فى جزيرة
أبوموسى على لسان السفير عدنان عمران الأمين العام المساعد للجامعة العربية الذى
قال : «إن الاحتلال الإيراني لجزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى كان مظهراً
من مظاهر الرعونة التى تميز بها حكم الشاه محمد رضا خان المازندراني . وأضاف : إنه
كان أمراً مفاجئاً أن تقوم إيران بعد سقوط الشاه بإجراءات جديدة تسير فى نفس الخط ،
وأكد أن الدول العربية جميعها تقف مع الإمارات فى الدفاع عن حقها المشروع فى الجزر
العربية . وفى يوم ١٥/٩/١٩٩٢ أدان مجلس جامعة الدول العربية الاعتداءات الإيرانية
على الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وأكد المجلس سيادة الإمارات على
جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى . ورفع المجلس قضية الانتهاكات الإيرانية
التي تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة لأشد المخاطر إلى الأمم المتحدة . وفى ١٩ أبريل
١٩٩٣ أكد مجلس جامعة الدول العربية فى ختام اجتماعاته الدورية وقوفه إلى جانب
الإمارات العربية المتحدة فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزر طنب الكبرى وطنب
الصغرى وأبوموسى ، وأيد المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض هذا الموضوع على
الأمم المتحدة واعتبارها بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس الجامعة^(١) .

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٣٥٨ .



أكد مجلس جامعة الدول العربية سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ورفع الانتهاكات الإيرانية التي تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة لأشد المخاطر إلى الأمم المتحدة، وأدان فى بيانه الختامى «النص ص ٢٦» الاعتداءات الإيرانية على هذه الجزر التابعة لدولة الإمارات. وأكد عمرو موسى وزير خارجية مصر ورئيس الدورة الحالية للجامعة أنه لا يمكن قبول احتلال أو فصل أى جزء من الأراضى العربية، كما أكد عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة التأييد العربى لدولة الإمارات، وقال أن هذا الموقف الموحد هو رسالة إلى العالم أجمع.

وعلمت «الاتحاد» أن مشاورات تجرى حالياً لعقد اجتماع خلال وقت قريب، للاتحاد البرلماني العربى لبحث قضية الجزر العربية. وقرر مجلس الجامعة دعم مفاوضات السلام على أساس ضمان الحقوق العربية، كما اتخذ قرارات بمساندة لبنان والصومال، وأكد الحقوق العربية فى المياه والأنهار، ودعا إلى الاتفاق حول تقسيم مياه دجلة والفرات، وشكل لجنة عربية للمياه، ودعا المجلس الغرب إلى الاستجابة للمبادرات الليبية للحوار بشأن قضية «لوكيربي» (١).

قرر المجلس أيضاً تشكيل لجنة وزارية «للقيام بتحريك سياسى عربى واسع وسريع يشمل الفاتيكان ودول أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان والصين لشرح وجهة النظر العربية بشأن مدينة القدس ومستقبلها». وأعلن عبدالمجيد أن المجموعة العربية ستعقد اجتماعاً على مستوى وزارى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، وقال فى مؤتمر صحفى عقده فى ختام اجتماعات مجلس الجامعة، أن هذا الاجتماع سيكون فرصة لتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الهامة وتنسيق مواقف الدول العربية تجاه هذه القضايا. وأعرب عبدالمجيد عن ارتياحه لنتائج الدورة الحالية لمجلس الجامعة، وقال «إن هذه ليست مبالغة أو شعاراً وإنما هى حقيقة لمسها عدد كبير من المراقبين والمتابعين». وأكد الموقف الإيجابى لمجلس الجامعة من موضوع جزيرة أبو موسى، ووصفه بأنه موقف عربى موحد، وأنه رسالة للعالم أجمع. وأشاد فى هذا الصدد بمستوى الجدية والمسئولية والواقعية التى سادت الاجتماعات والمناقشات. وقال الدكتور عبدالمجيد أنه كانت هناك بعض الصعوبات خلال المناقشات إلا أنه ظهرت رغبة

من جميع الأطراف بضرورة تخطي هذه الصعوبات حتى نصل لما يحقق المصلحة العربية. وأكد عمرو موسى في المؤتمر الصحفي المشترك مع عبدالمجيد أن هناك موقفا عربيا كاملا وواضحا وحاسما ومؤيدا لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأضاف في عبارات قاطعة: «إن الأرض العربية سواء كانت جزيرة أو غيرها لايمكن أن نقبل عدوانا عليها أو احتلالها أو فصلها عن الوطن العربي»^(١).

ذكر موسى أن المجلس «يهيب بإيران وشعبها، وهو شعب إسلامي شقيق ودولة مهمة في المنطقة، أن تعيد النظر في الأسلوب الذي اتبعته في منطقة الخليج». ونبه «إلى أن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى توتر خطير في العلاقات في هذه المنطقة التي حدثت فيها حربان من قبل». وقال: «نرجوا أن نعمل بأسلوب أفضل من الأساليب السابقة، وأن يتوقف الاتجاه نحو الاحتلال أو الاستيلاء والتوسع». وأعاد مذكره الرئيس المصري محمد حسني مبارك بالقول أنه «لامعنى لدولة كبيرة أن تلتهم أبناء دولة صغيرة . . فدولة الإمارات ليست وحدها، ولايمكن للعالم العربي أن يسمح بمثل هذا التفسخ وهذا الإجراء الإيراني». أن يدعم مجلس جامعة الدول العربية الإمارات العربية المتحدة وموقفها المحق العادل من قضية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، فذلك من وجهة النظر الرسمية الإيرانية «عمل غير مسئول». أما أن تقتلع إيران سكان الجزر الثلاث من أرضهم، وأن تستولى بقوة السلاح على هذه الجزر، وأن تتحدى طهران حقائق التاريخ والجغرافيا لتبرير عدوانها على سيادة الإمارات العربية المتحدة، وانتهاكها وحدة أراضي الإمارات، فذلك - أيضا من وجهة النظر الرسمية الإيرانية - عمل مسئول!! منطق غريب بالطبع، لكن الأغرب منه، أن إيران التي تحتل جزرنا، وتحاول فرض الأمر الواقع بالقوة، تعتبر أن البلدان العربية ترتكب «خطأ في التقدير» بتأييدها حق الإمارات في استعادة سيادتها على الجزر الثلاث، وأن المجتمع الدولي «يرفض المطامع التاريخية لتبرير التوسع»^(٢).

ولانتكفى طهران بمحاولة تبرير إجراءاتها، ورفضها التراجع عن إجراءاتها غير المبررة وحسب، وإنما تلجأ إلى التهديد المبطن بزعمها أن المنطق التاريخي الذي تستند إليه

١ - الاتحاد - ٩/١٢/١٩٩٢م.

٢ - الاتحاد ٩/١٢/١٩٩٢م.



الإمارات لاستعادة حقوقها في الجزر الثلاث «سيؤدي إلى انعدام الأمن في العالم أجمع في حال تميمه»^(١). يقول المسئولون الإيرانيون ذلك وهم يعرفون جيداً أن ما تطالب به الإمارات العربية المتحدة هو حق من حقوقها التاريخية، وأن مجلس الجامعة العربية، عندما يؤيد موقف الإمارات العادل، فإنما يقوم بواجبه تجاه دولة عضو في الجامعة، تنتهك وحدة أراضيها، وتعرض ثلاث من جزرها لمحاولة قضم، وتهدد سيادتها من قبل دولة جارة مسلمة تدعى حرصها على إقامة علاقات سليمة مع مجلس التعاون. يقول المسئولون الإيرانيون ذلك، وهم يدركون من أزمة الخليج الثانية أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف ساكناً مكتوف الأيدي تجاه أى دولة معتدية، ويرفض سياسة التوسع، ولا يقرأ مبدأ احتلال أراضى الغير. ومرة أخرى نقول للمسئولين الإيرانيين أن الوقت لم يفت بعد للتراجع، ونضيف: على طهران أن تدرك أن من يزرع الرياح في الخليج العربي، لن يحصد سوى العاصفة»^(٢).

أكد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية وقوف جميع الدول العربية إلى جانب الإمارات العربية المتحدة ومساندتها في أية إجراءات تتخذها لتأكيد سيادتها على جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى التي تحتلها إيران. وقال عمرو موسى وزير خارجية مصر رئيس دورة المجلس الثامنة والتسعين عقب انتهاء جلسة مجلس الجامعة «إن قرار التأييد العربى لدولة الإمارات العربية المتحدة، ورفض ماحدث والتحرك لعرض الأمر على الأمم المتحدة كان فى مقدمة القرارات التى اتخذها مجلس الجامعة بالإجماع والتى تعلن صباح اليوم»^(٢).

وقال موسى: «إن مجلس الجامعة سيسعى فى الفترة القادمة لعرض هذا الموضوع على الأمم المتحدة». وحول مصادر تهديد الأمن القومى بعد أزمة الخليج قال «إنها تنوعت وتعددت. ولكننا أمام قضية محددة وهى احتلال إيران للجزر العربية». ونفى موسى ما تردد عن تشكيل لجنة وزارية من بعض الدول العربية لبحث مشكلة احتلال إيران للجزر العربية. وأكدت وكالة أنباء الإمارات أن القرار الخاص بقضية الجزر العربية الذى اتخذته مجلس الجامعة يتضمن المطالبة برفع الانتهاكات الإيرانية التى تعرض الأمن

١ - الاتحاد ١٢/٩/١٩٩٢م.

٢ - الخليج - ١٤/٩/١٩٩٢م.



والاستقرار فى المنطقة لأشد المخاطر، إلى الأمم المتحدة. كما يتضمن القرار مطالبة إيران باحترام العهود والمواثيق الموقعة مع الإمارات العربية المتحدة وحققها وسيادتها على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وطلب المجلس من الأمين العام متابعة هذا الموضوع. وذكرت وكالة أنباء الإمارات أن مجلس الجامعة سيعلم فى قراراته استعداد الأقطار العربية للتعامل مع كافة مقترحات نزع السلاح البناء، وتأكيد تأييد إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمائية والبيولوجية باعتبار ذلك أفضل وسيلة لتحقيق الأمن لكافة دول المنطقة^(١).

شدت الإمارات العربية المتحدة فى مذكرة عاجلة إلى جامعة الدول العربية على ضرورة إنهاء الاحتلال العسكرى الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأن تؤكد إيران على التزامها بمذكرة التفاهم بين البلدين لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى. وطالبت المذكرة إيران بعدم التدخل بأى طريقة وتحت أى ظروف فى ممارسة الإمارات ولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها فى جزيرة «أبوموسى» وإلغاء كافة التدابير التى فرضتها إيران على أجهزة الدولة ومواطنى الإمارات والمقيمين بالجزيرة. كما كشفت المذكرة فشل اجتماع أبوظبى خلال الفترة من ٢٧ إلى أول سبتمبر عام ١٩٩٢ بين الجانبين الإماراتى والإيرانى لرفض إيران مناقشة احتلالها العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى ورفضها اقتراح إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وقالت الإمارات فى مذكرتها أن الاحتلال العسكرى لا يغير من الوضع القانونى للأقليم المحتل كما أن الاحتلال لا يكسب سيادة^(٢).

جدد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية فى ختام دورته الخامسة بعد المائة فى القاهرة يوم ١٤/٣/١٩٩٦م مساندته ودعمه للمسعى السلمية التى تبذلها دولة الإمارات لاستيرداد جزرها الثلاث فى الخليج العربى (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) التى تحتلها إيران، ودعوا إيران للتجاوب مع مبادرة الإمارات للحوار حول الموضوع، مؤكدين حق الإمارات فى السيادة على جزرها المحتلة^(٣).

أعلنت الدول العربية يوم ٢٠/٥/١٩٩٦م معارضتها لأى إجراء تقوم به إيران من

١ - الخليج - الإمارات ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ - رأى العام - الكويت ١٩/١١/١٩٩٢م.

٣ - الاتحاد ١٥/٣/١٩٩٦م.



جانب واحد فى جزيرة أبوموسى المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة والتي تعتبر تابعة للدولة وجزءاً من أراضيها بالخليج العربى . وقال مصدر مسئول فى الأمانة العامة للجامعة تعقيباً على ما أعلنته وكالة الأنباء الإيرانية من أن إيران بدأت فى إنشاء ميناء بالجزيرة بأن موقف الجامعة من قضية الجزر الثلاث المملوكة أساساً للدولة الإمارات العربية المتحدة معروف وثابت ويقوم على معارضة ورفض أى إجراء من طرف واحد تقوم به أى دولة ضد دولة عربية وأنه إذا كان هناك نزاع أو خلاف فمن الواجب حله بالطرق السلمية أو عن طريق التحكيم الدولى . وأعرب السفير موفى العلاف الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون السياسية والمسئول عن ملف الجزر العربية المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة وإيران عن اعتقاده بأن دول الجوار الجغرافى للعالم العربى وبخاصة إيران وتركيا والتي لها علاقات تاريخية مع العرب يجب أن تكون أحرص من غيرها على علاقات حسن الجوار مع العالم العربى . وأكد السفير موفى العلاف أن علاقات حسن الجوار مع العالم العربى هى فى مصلحة هذه الدول نفسها قبل أن تكون فى مصلحة العالم العربى . وأشار إلى أن الإجراء الإيرانى المنفرد (وأي إجراء وحيد الطرف فى موضوع محل نزاع) لايساعد على الحل السلمى للمشكلة وأن هذا أمر يديهى وأن حل المشكلة يجب أن يكون عن طريق التفاوض وليس عن طريق سياسة فرض الأمر الواقع^(١).

أوضح الأمين العام المساعد للجامعة العربية تتابع الموقف عن كثب وباهتمام بالغ وإن كان لم يتم بعد اتخاذ أى قرار حول الخطوة المقبلة بهذا الخصوص . وأكد مجدداً على دعم الجامعة ودولها لموقف الإمارات العربية المتحدة باعتبارها صاحبة حق وتسعى لحل النزاع بطريق يكفل لها حقها سلمياً وذلك عن طريق التفاوض والتحكيم الدولى الذى يضمن فى الوقت نفسه علاقات حسن الجوار بين مجلس التعاون وإيران . ومن جانب آخر، أكدت مصر رفضها للإجراءات الإيرانية . وقال السفير عادل الصفدى وكيل وزارة الخارجية المصرية لمراسل «الاتحاد» فى القاهرة أنه إذا صححت الأنباء التى تردت عن إقدام إيران على بناء مطار فى جزيرة أبوموسى ، فإن ذلك يمثل تطوراً سلبياً لايساعد على التسوية السياسية والحل السلمى للمشكلة . وأضاف أن مصر لاتوافق على مثل هذه الأمور، وتدعو إيران إلى التراجع كلية عنها، حرصاً على علاقاتها مع الدول العربية^(٢).

١ - الاتحاد - ٢١/٥/١٩٩٦م.

٢ - الاتحاد - ٢١/٥/١٩٩٦م.

شهدت العاصمة المصرية ندوة انعقدت في مقر جامعة الدول العربية حول موضوع الجزر العربية الثلاث طناب الكبرى والصغرى وأبوموسى التى تصر لإيران على ملكيتها فى حين أن الحقائق والوقائع تؤكد تاريخية الملكية العربية لها. وقد ترافقت الندوة التى شارك فيها العديد من الخبراء بحضور أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد. مع معرض للوثائق التى تؤكد على مسؤولية العرب عن الجزر الثلاث منذ القرن الماضى. مدير مركز الدراسات والوثائق لإدارة رأس الخيمة علق على الندوة والمعرض وشارك الحضور فى النقاش وفى تصويب بعض المفاهيم التاريخية التى تؤكد جميعها، عبر الأدلة المكتوبة، على ملكية الإمارات للجزر الثلاث التى احتلتها قوات الشاه قبل إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يتبين من هذا التحقيق. زار القاهرة، مدير مركز الدراسات والوثائق فى رأس الخيمة وخلال الزيارة التى استمرت عدة أيام، حضر الندوة التى عقدت تحت رعاية الدكتور عصمت عبدالمجيد، بمقر الأمانة العامة للجامعة. وفى لقاء مع الصياد شرح التدميرى ماوصلت إليه قضية الجزر الثلاث. طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى، بين الإمارات وإيران، وهى موضوع الندوة فقال: تلبية للمبادرة الكريمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبالتنسيق معنا، تم إقامة معرض للوثائق التاريخية عن عروبة الجزر الثلاث فى الخليج العربى، طناب الكبرى، وطناب الصغرى، وأبوموسى، كما أقمنا ندوة إلى جانب المعرض دار فيها الحوار حول الأبعاد التاريخية لعروبة الجزر، وعن الوثائق ونوعيتها، ومدى بعدها الزمنى والقانونى، وكلها تؤكد تبعية الجزر لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأضاف السيد التدميرى^(١):

وإنه انطلاقاً من توجهيات، رئيس الدولة، وحكمته السلمية، وحرصه على علاقات حسن الجوار، وعلى العلاقات التاريخية التى تربط الشعبين العربى والإيرانى، حيث الشيخ زايد دائماً يدعو إلى الكلمة الطيبة، كما يرى أن حل هذا الخلاف يأتى بالتفاوض الشائى. وحين يتعذر ذلك، فإنه يدعو إلى رفع القضية إلى هيئة تحكيم دولية، وهى المتمثلة بمحكمة العدل الدولية، الجهة المخولة والمنوط بها حل مثل تلك النزاعات. ويضيف مدير مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة:

سبق أن عقدت اجتماعات فى شهر أيلول سبتمبر ١٩٩٢، بين إيران والإمارات



ممثلين بالمعنيين فى الدولتين، لكن الاجتماعات لم تنجح، لأن الجانب الإيرانى المعارض، رفض الحوار أو الحديث عن جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. وحتى اليوم لم يجتمع الطرفان مرة أخرى لنفس السبب. وفى ندوة الجامعة العربية أكد الدكتور عصمت عبدالمجيد، الأمين العام، على تأييد الجامعة، وكافة القوى العربية والدولية المحبة للسلام، لكل الإجراءات التى تتخذها الإمارات العربية، لاستعادة سيادتها على هذه الجزر باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات. كما صرح الدكتور عبدالمجيد، أن الموقف العربى المؤيد والداعم للإمارات العربية فى نزاعها مع إيران، ينطلق من حقائق ثابتة، وهى أن الأرض العربية أينما كانت فهى ذات قدسية واحدة، ومن حقيقة أن الأمن القومى العربى، كل متكامل، وأن تهديد أو احتلال أى جزء من التراب العربى، هو بالتالى تهديد لأمن وسيادة الأمة العربية كلها، فهذه الجزر الثلاث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوطن العربى. وتؤكد كل الوثائق التاريخية، التى لا يرقى إليها أى شك، ملكية هذه الجزر لدولة الإمارات العربية المتحدة^(١).

فى الندوة تحدث سفير الإمارات مشيراً إلى أن إيران حاولت فرض سياسة الأمر الواقع، عندما استولت على الجزر الثلاث، قبل إعلان قيام الإمارات، وهو مافرضه الرأى العام العربى والعالمى، باعتباره خرقاً لمبادئ التعايش السلمى وحسن الحوار بين الشعوب. ومعروف أن سيادة الإمارات على الجزر العربية واضحة من خلال كون الجزر ترفع أعلام الشارقة ورأس الخيمة. وتطبق قوانينها وأنظمتها، كما أن سكانها يحملون جنسية الإمارات. هذا إلى جانب وجود ممثلين لحاكمى الإماراتين فى الجزر بصفة مستمرة. وأضاف سفير الإمارات فى كلمته: لقد كانت الإمارات تأمل أن يبادر الجانب الإيرانى إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلال الجزر، وإعادتها إلى السيادة العربية، انطلاقاً من مبدأ المشاركة الصادقة وتعزيز التعايش السلمى والالتزام المتبادل بين دولها، لتمكين من تسخير طاقاتها ومواردها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعود على شعوبها بما فيها الشعب الإيرانى المسلم، بالرخاء والازدهار. وقد حمل أحمد التدمرى معه مجموعة من الوثائق والخرائط التاريخية التى تثبت ملكية الإمارات العربية للجزر الثلاث. وردا على سؤال متى وكيف استولت إيران على الجزر. شرح السيد التدمرى، مدير مركز الدراسات والوثائق الوضع قائلاً: توافقت الحكومة البريطانية مع حكومة



الشاه ومهدت له لاحتلال الجزر الثلاث، قبيل رحيل قواتها وقبيل إنهاء اتفاقيات الحماية التي تربط الإمارات ببريطانيا، وذلك للحفاظ على موازنة مصالحها التجارية والاستراتيجية السياسية مع الحكومة الفارسية. وكانت الضحية الحقوق العربية، واحتلال الجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى^(١).

وبعد الاحتلال الإيراني للجزر، وخلال اجتماع لمجلس الأمن الدولى، للنظر فى ذلك العدوان بناء على طلب من عدد من الأقطار العربية. قال المندوب البريطانى أمام مجلس الأمن أن بريطانيا راضية على الاتفاق الذى تم آنذاك بين حاكم الشارقة وإيران حول جزيرة أبوموسى. أما بالنسبة لاحتلال إيران لجزيرتى طناب الكبرى والصغرى، فإن بلاده أعلنت عن عدم إمكاناتها حماية هاتين الجزيرتين، إذا لم يتم الاتفاق بين رأس الخيمة وإيران، قبل حلول موعد انسحاب القوات البريطانية النهائى من الخليج العربى. وكان رأى بريطانيا أنه من المهم قيام اتحاد بين الإمارات قبل الانسحاب البريطانى فى كانون الأول ديسمبر ١٩٧١ وأن هذا الاتحاد لايقوم إلا بموافقة إيران وأن إيران، لن توافق إلا بشرط ضم الجزر الثلاث إليها. ومضت الإمارات فى إقامة دولتها الاتحادية، دون التفريط بالجزر أو بأى من الحقوق الوطنية، متمسكة بالمطالبة باستعادة الجزر إليها بشتى الوسائل السلمية. وأضاف السيد التدمرى: لكن لم تكد معاهدات، الحماية تنتهى وتسحب بريطانيا من مشيخات شرق الجزيرة العربية، حتى هرعت القوات الإيرانية بالتوجه إلى الجزر العربية الثلاث، فى تشكيلات عسكرية تمثل مختلف القطاعات والأسلحة، فى استعراض ميدانى لقواتها الجوية والبحرية والبرية. ففى صباح الثلاثاء ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ توجهت زوارق طوربيدية نحو شاطئ جزيرة طناب، مع طائرات «فانتوم» حربية وطائرات هليكوبتر تحمل الكوماندوز الشاهنشاهية وتم احتلال الجزر العربية^(٢).

ورغم أن القنصل البريطانى العام قد عرض على الشيخ صقر أن الحكومة الإيرانية مستعدة لدفع تعويضات لسكان الجزيرة الذين أضرروا من الهجوم، فإنه رفض دفع التعويضات رفضاً باتاً، معتبراً أن السلطة الإيرانية هى سلطة عدوانية غير شرعية ولانعترف بها ولانتعامل معها، وقال «سنبقى نناضل فى سبيل إعادة الحق إلى نصابه بإعادة الجزر إلى حظيرتها العربية».

١ - الصياد - ٦/٣٠/١٩٩٥ م.

٢ - الصياد - ٦/٣٠/١٩٩٥ م.

ويضيف السيد أحمد التدمري قائلاً: إن السيادة على جزيرتي طناب الصغرى وطناب الكبرى كانت منذ أقدم العصور، ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكري الإيراني للجزيرتين في نوفمبر ١٩٧١ في وضعها القانوني حيث أنه من الثابت في القانون الدولي، أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة، لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الاقليم المحتل، مهما طال الزمن وليس أمامنا سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتنا على الجزر الثلاث. هذا وقد طالب وزير الدولة للشؤون الخارجية، إيران بالوثائق التي تثبت ملكيتها للجزر الثلاث، ليحملوها إلى المحكمة الدولية، ونحن سنحمل وثائقنا التاريخية ونقبل بحكم المحكمة أما إذا رفضت إيران التحكيم الدولي، فهذا يعني أنهم لا يملكون حق السيادة على الجزر العربية. كما بعث الشيخ صقر، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، وحاكم رأس الخيمة، ملفاً خاصاً، تضمن مجموعة من الوثائق المتوارثة، والتي تظهر بكل وضوح عروبة الجزر منذ أواسط القرن الثامن عشر، بعث بها إلى جامعة الدول العربية والمنظمات المعنية، لكي تتعرف على الحقائق التي تدحض الادعاءات الإيرانية وتكشف الأطماع الإيرانية للتوسع والسيطرة على المناطق العربية في الخليج العربي^(١).

الموقف الشعبي العربي

كان للتجاوزات والإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ردود فعل واسعة في الأوساط العربية والأجنبية، وقد تناولت الصحف العربية والصحف الأجنبية التي تهتم بالمنطقة وبالسياسة الدولية هذه الأحداث بكثير من الاستغراب والاستهجان، فقد كان العرب في شتى أقطارهم يتوقعون من النظام الإيراني الجديد انتهاج سياسة ودية تجاه جيرانهم العرب وتجاه جزرهم التي اغتصبها الشاه^(٢).

أوصل مسؤولون سوريون إلى طهران رسالة مصرية تطالب المسؤولين الإيرانيين بعدم التدخل في شئون مصر الداخلية، وعدم إثارة مخاوف لدى دول مجلس التعاون من الموقف المصري إزاء قضاياها. وتسلم المسؤولون الإيرانيون الرسالة المصرية أثناء زيارة الوساطة التي قام بها مؤخراً لطهران السيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا، وهي

١ - الصياد - ٣٠/٦/١٩٩٥ م.

٢ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٥٩.



الزيارة التي حاولت تسوية الأوضاع بين الإمارات وإيران، وهى الأوضاع التي توترت بسبب احتلال طهران للجزر العربية. على هذا الصعيد المتصل أفصحت الخارجية الإيرانية عن بعض الخطوط العريضة لتوجيهات السياسة تجاه هذه الجزر العربية. فقد أعلن مصدر فى هذه الوزارة أن إيران متمسكة، وبشكل مطلق، بجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، وموافقة على إدارة جزيرة أبو موسى بالاشتراك مع الإمارات وتقاسم البترول فيها^(١).

نفى وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى فى حديث مع «الحياة» أن تكون مصر تستخدم قضية جزيرة أبو موسى بين الإمارات العربية المتحدة والإمارات العربية المتحدة وإيران لغاياتها المستندة إلى ضعف علاقاتها مع طهران، وقال: «لسنا الطرف الذى خلق الموضوع لنستخدمه. هذا موضوع خلقته إيران وكان لابد من رد فعل لمصر بصفتها أكبر الدول العربية، وعضوا فى إعلان دمشق» وأضاف أن «سياسات الهيمنة لا محل لها الآن. وأى سياسة هيمنة ستؤدى إلى توتر وإلى تصعيد فى التوتر (..). لذلك نحن نحذر من مثل هذه السياسات. وحرص موسى فى حديثه الذى أجرته معه «الحياة» خلال وجوده فى نيويورك للمشاركة فى جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة على التأكيد أن إيران دولة شقيقة وأن «مايجمع بيننا أكثر بكثير مما يفرق ويجب أن يكون هذا هو الأساس الذى نعمل عليه». لكنه أصر على أن «التصعيد بدأ بما حدث فى أبو موسى بواسطة إيران. وقال أن ما قامت به طهران كان يجب ألا تقوم به أبدا (..). ويجب ألا تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب فى علاقاتها مع الدول العربية. وحض على الحل السلمى عن طريق الحوار واستمرار التعاون طبقا للاتفاق القائم بين إيران والإمارات فى شأن جزيرة أبو موسى. وأعلن ردا على سؤال أن لجنة سودانية - مصرية يفترض أن تجتمع فى وقت قريب للبحث فى مشكلة حلايب، وقال أن العلاقة بين البلدين يسودها بعض التوتر، وأن المسألة ليست مسألة التدخل فى الشؤون الداخلية بل مسألة اختلاف فى التوجه، مشيرا إلى أن بعض أوجه السياسة السودانية لا يتفق مع توجهاتنا، وهذا هو أحد أسباب وجود بعض التوتر^(٢).

١ - السياسة الكويتية ٢٦/١/١٩٩٣ م.

٢ - الحياة ١/١٠/١٩٩٢.



وتابع موسى «عن طريق الحوار والتعقل يمكننا أن نتعدى هذه الأزمة خصوصا أن السودان مشغل انشغالا كبيرا بموضوع الجنوب ومهمتنا واهتمامنا البالغ هو ألا يحدث أى تمزيق للسودان». وأكد أن لاشروط لتحسين العلاقات مع السودان «فأنا أتكلم على جهود وكلمة شروط لايجوز أن تستخدم». وقال ردا على سؤال أن أهم ما ورد فى الوثيقة السورية التى قدمت إلى إسرائيل فى الجولة الأخيرة من المفاوضات الثنائية هو استعداد سورية للدخول فى اتفاق سلام إذا التزمت إسرائيل ما عليها بموجب القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والحل الشامل. وأضاف أنه أبلغ وزير الخارجية الإسرائيلى شمعون بيريز خلال اجتماعهما فى نيويورك أن جملة «الحل الوسط فى شأن الأرض» جملة خاطئة وهى عبارة تؤدى إلى الكثير من سوء الفهم ويجب الانتهاء من استخدامها لأنها يمكن أن تعنى أن المطلوب هو انسحاب من جزء من الأرض فقط وهذا غير مقبول. وفى واشنطن أكد الوزير موسى أن بلاده ستقف ضد التوسع الإيرانى فى منطقة الخليج العربى وشدد على القول أن المنطقة لا تستحق حربا ثالثة أو مواجهة حامية. وأن المطلوب رفع قضية الجزر العربية إلى مجلس الأمن بهدف التوصل إلى حل جماعى دولى للمشكلة. وقال وزير الخارجية المصرى الذى أجرى محادثات مع كبار المسؤولين الأميركيين إن هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق فى شأن «الحكم الذاتى» فى الضفة الغربية وغزة، وهناك أيضا إمكانية لتقدم حقيقى فى المسار السورى - الإسرائيلى إذا تم التفاوض على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأشار فى محاضرة له فى معهد «بروكينغز» أن المطلوب سلام كامل فى مقابل إعادة الأرض المحتلة كلها. وأعرب عن اعتقاده بأن توصل سورية وإسرائيل إلى اتفاق على جدول زمنى للمفاوضات سيكون عنصرا ايجابيا مساعدا للمسايرات الأخرى^(١).

كتبت الدولية عن مستجدات النزاع والأطماع الإيرانية تقول:

حكاية إيران مع الجزر الواقعة فى الخليج العربى، ومع حدودها البحرية مع الدول العربية الواقعة على الطرف الآخر منه حكاية قديمة ولعل مشكلة جزيرة أبو موسى التى ثارت مجددا تكون السبيل إلى مفاوضات تضع حدا لنزاعات ماثلة فى المستقبل. أثناء استقبال الرئيس المصرى حسنى مبارك للرئيس السورى حافظ الأسد فى زيارته الأخيرة



للقاهرة. جرى اتصال هاتفى بين مبارك ورئيس الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد، انتهى بقيام وزير الدولة للشؤون الخارجية بالإمارات بزيارة عاجلة لمصر ينقل فيها رسالة خطية من زايد لمبارك.

كان الرئيسان المصرى والسورى قد استعرضا فى النقطة الثانية من جدول أعمال القمة موضوع جزيرة أبو موسى وما أقدمت عليه إيران لتأكيد احتلالها لكامل أراضي الجزيرة. ونقل الرئيس السورى لنظيره المصرى وجهة النظر الإيرانية التى تلخصت فى (١):

أن إيران لديها معلومات مؤكدة تفيد عزم الإمارات منح تسهيلات عسكرية أجنبية على الجزيرة، وهو ماتراه إيران تهديدا للملاحة برمتها فى الخليج، وتهديداً لأمنها أيضاً. إنها لا تتزعم التنارل عن ملكيتها للجزيرة فى الوقت الراهن. أن إيران لديها استعداد لإجراء مباحثات مع الشارقة على اعتبار تبعية الجزيرة لها. لن تتمكن إيران من فتح أية ملفات حول جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، باعتبارهما أراضي إيرانية. وقال الأسد «أن الوساطة السورية التى استمعت لهذه الرؤية، لم تلق أذانا صاغية، بل حاولنا إفهام الجانب الإيرانى أنه لا بد من حل الموضوع سلميا للحيلولة دون تدخل أطراف أجنبية وحتى لا تقوم الإمارات بعرض الأمر على مجلس الأمن». وبان من تشاور الزعيمين أن إيران تريد فرض وجهة نظرها فقط، فى وقت تعتمد فيه الإمارات تهدئة الموضوع. وكذا تعتمد إيران لخلق تبريرات لجهة احتلال الجزر العربية. وعلى ذلك جاءت رسالة الشيخ زايد لمبارك عقب لقائه مع الأسد مباشرة تدور حول أمرين:

أولهما: رد رسمى من الإمارات ينفى كافة المزاعم الإيرانية. ويوضح أن محاولة إيران لبث الفرقة بين دول مجلس التعاون بالإشارة إلى اعتزام الإمارات منح تسهيلات عسكرية لدول أجنبية على الجزيرة ما هى إلا مزاعم وكذب وافتراء. وأوضح الرد «أن الإمارات الاتحادية ترفض تماما وجهة النظر الإيرانية بإجراء المباحثات حول مستقبل الجزيرة بين مسؤولين إيرانيين». وجدد الرد بشكل قاطع سيادة الإمارات على تراب الجزيرة وتمسكها باتفاقية عام ١٩٧١ ورغم تحفظها على بعض بنودها. إلا أن الإمارات

لم تسع لنقض بنود الاتفاقية، رغبة منها فى تحسين أجواء العلاقات بين إيران من جهة ومجلس التعاون من جهة أخرى.

ثانياً: قرر الشيخ زايد فى مواجهة الادعاءات والمزاعم الإيرانية أن يقوم بجولة عاجلة تشمل عدة دول عربية، تكون محطتها الأولى مصر بعد زيارته للمغرب لشرح تفاصيل وجهة النظر الإيرانية. ولم تكذ مصر تتسلم الرد الإماراتى الذى حمله وزير الدولة للشؤون الخارجية حتى بادرت بالتحرك على ثلاثة أصعدة. علي الصعيد السورى. ودفع دمشق لإقناع إيران بأهمية الحل الدبلوماسى بعيداً عن الأوراق الدولية.

على صعيد مجلس التعاون بادرت بالاتصال بالملكة العربية للتنسيق معها حول الخطة العربية المقترحة لمواجهة المزاعم الإيرانية. علي صعيد الأوراق الدولية، جرت مشاورات بين مصر والولايات المتحدة وكذا مع الدكتور بطرس غالى، حيث أعرب الأخير عن عميق قلقه من تنامي الدور الإيرانى فى المنطقة، وذلك خلال استقباله للدكتور نبيل العربي موفد مصر لدى الأمم المتحدة^(١).

أدرت إيران تصاعد ردود الأفعال العربية، وبدأت بشن حملة هجوم مكثفة على مصر، حيث اتهمتها مجدداً بالعمل ضمن الإطار الأمريكى للسيطرة على الخليج العربى، وهو ما حدا بأحمد نامق رئيس مكتب رعاية المصالح المصرية بإيران إلى توجيه رسالة شديدة اللهجة للدكتور على ولاياتى اشتملت على اعتراض مصر على ما تنشره الصحف الإيرانية الموالية للحكومة من اتهامات ضد القاهرة لئس لها أى أساس من الصحة. ولم يجد الرئيس رفسنجانى مفراً من الرضوخ لاقتراح الرئيس حافظ الأسد، وهو إجراء مباحثات دبلوماسية مع الجانب الإماراتى. والتقت «الدولة» مع الدكتور عبدالله الأشعل نائب المعهد الدبلوماسى التابع للخارجية المصرية، وأحد الفعاليات العربية المهمة بمشاكل الحدود العربية، فقال:

«عندما نذكر الحدود بين إيران والمشرق العربى فإن الذهن ينصرف إلى حدثين يتعلقان بالحدود البرية. وإلى أمرين يتصلان بالحدود البحرية. ونقصد بالحدثين المتعلقين بالحدود البرية منازعات الحدود الإيرانية العراقية وهى أقدم قضايا الحدود الإيرانية العربية وأكثرها إثارة وآثاراً، ودعوى إيران على البحرين التى استمرت زهاء قرن من الزمن، أما

الحدثان المتصلان بالحدود البحرية فهما المشاكل المترتبة بتحديد وقياس البحر الإقليمي بين إيران والدول العربية المواجهة لها بما فيها الكويت. وكذلك قضية الجزر التي استولت عليها إيران بالقوة عام ١٩٧١»^(١).

الاتحادات المهنية العربية

أثارت التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى واستمرار احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى ردود فعل قوية لدى الهيئات والمنظمات العربية التي أعربت في مجملها عن استنكارها لمواصلة إيران احتلالها لجزيرتي طنب وشجبها التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ومن تلك الهيئات الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي أصدر بياناً باسم الأمانة العامة للاتحاد جاء فيه: تتابع الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ببالغ القلق التطورات المتعلقة بفرض إيران سيطرتها على الجزر العربية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) في الخليج العربي، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ حسن الجوار والقوانين الدولية ويهدد استقرار وأمن المنطقة والعلاقات التاريخية التي تربط شعب إيران بالأمة العربية. وكانت الأمانة العامة ترغب في أن تتفهم حكومة إيران خطورة هذه الخطوة ومضاعفاتها السلبية على إيران ذاتها وعلى علاقاتها العربية، وارتأت أن تتابع الأحداث بكل روية أملا منها أن تعيد الحكومة الإيرانية النظر بموقفها هذا وأن تعيد الجزر العربية إلى السيادة العربية، ولكن أمام تصميم الحكومة الإيرانية وإصرارها على الاستمرار بموقفها لم تجد الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بدا من إعلان موقفها القومي الواضح في الوقوف إلى جانب الإمارات العربية المتحدة وتأييد جهودها لاستعادة الجزر العربية إلى السيادة العربية، ودعمها في خطواتها المسؤولة هذه بعيداً عن التدخلات الأجنبية وبالوسائل الدبلوماسية والقانونية. إن الأمانة العامة إذ تحيي الموقف القومي المسؤول لحكومة الإمارات العربية المتحدة تطالب في نفس الوقت حكومة إيران، وحرصاً على العلاقات التاريخية المشتركة والعيش بسلام من أجل حرمان القوى الخارجية الاستعمارية من استغلال هذه الظروف، أن تعيد النظر بخطواتها هذه وأن تتجاوب مع المساعي السلمية الجادة لدولة الإمارات العربية المتحدة»^(٢).

١ - الدولية ١٩٩٥/١/٧ م.

٢ - أحمد التدمري - نفس المرجع ص ٣٦٠.



والأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تتخذ هذا الموقف انسجاماً منها مع مواقفها القومية، والتمسك بالدفاع عن الأرض العربية مهما كانت التضحيات، وعدم التنازل عن أى شبر من الأراضى العربية لأية جهة كانت، وحرصاً منها على علاقات الجوار وأمن المنطقة. كما أصدر اتحاد المعلمين العرب بياناً تضامنياً مع الإمارات فى ختام اجتماع رؤساء المنظمات الأعضاء فى الاتحاد المنعقد فى مدينة تونس يوم الأول من أكتوبر ١٩٩٢ نص على مايلى: بعد أن استعرض المجتمعون التحديات الكبيرة التى تواجه مستقبل أمتنا العربية ودور المعلم العربى فى مواجهتها أكد الحاضرون على إدانة الأعمال العدوانية التى قامت بها إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث فى الإمارات العربية المتحدة (طنب الكبرى، طناب الصغرى، أبو موسى) ويطالبون بانسحابها فوراً دون قيد أو شرط. وأصدر اتحاد المحامين العرب فى ختام اجتماعهم الطارىء فى مدينة عمان يومى ١٥-١٦ أكتوبر ١٩٩٢ بياناً أكدوا فيه على عروبة الجزر الثلاث وسيادة الإمارات العربية المتحدة عليها، ودعا المكتب الدائم للاتحاد إيران لاحترام تعهداتها، واحترام ومراعاة حسن الجوار، وتعزيز الأمن والسلام فى منطقة الخليج العربى. وفى اجتماعات المكتب الدائم للاتحاد التى انعقدت فى تونس فى ٢٨/٢٩/١٩٩٤ أصدر المكتب تأكيداً لقرارات دوراته السابقة فى استنكار المخططات الإيرانية الرامية إلى إحكام استيلائها على الجزر العربية الثلاث، وأكد المحامون العرب على عروبة هذه الجزر. وقال البيان: إن المكتب الدائم يعلن دعمه بغير حدود لجهود الإمارات لاستعادة الجزر الثلاث بالطرق السلمية ومن خلال الاتجاه إلى التحكيم ووساطة الأمم المتحدة، كما يطلب جامعة الدول العربية وملوك ورؤساء العرب باتخاذ ما يلزم لتدعيم مسعى الإمارات فى استعادتها للجزر باعتبارها حقاً عربياً خالصاً^(١).

وكانت مصادر مطلعة فى أبو ظبى قالت لـ«الحياة» ان موضوع الوساطة بحث فى أثناء الزيارة التى قام بها أخيراً أمير قطر للإمارات، وفى محادثاته مع رئيس الدولة كذلك أثير الموضوع فى الزيارة التى قام بها أخيراً لطهران وزير الخارجية القطرى والتقى الشيخ حمد كبار المسؤولين الإيرانيين فى مقدمتهم الرئيس هاشمى رفسنجانى. وتركزت الوساطة القطرية فى المرحلة الراهنة على إقناع إيران ببدء مفاوضات بين الجانبين. وفى

١ - أحمد التدمزى - نفس المرجع ص ٣٦٠.



طهران ذكر ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن بلاده أكدت مجددا استعدادها لبدء مفاوضات ثنائية مع الإمارات بشأن الخلاف على الجزر الثلاث الاستراتيجية في جنوب الخليج العربي. وفي القاهرة: أعرب مصدر مسؤول في جامعة الدولة العربية لـ «الحياة» عن أن الجامعة تنظر بقلق إلى تصعيد إيران مشكلة جزيرة أبو موسى في الخليج العربي. وأكد موقف الجامعة الداعم للحقوق المشروعة لدولة الإمارات في الجزر الثلاث المحتلة وطالب إيران مراعاة حسن الجوار والعلاقات داخل الأسرة الإسلامية. إلى ذلك وصف الناطق الرسمي باسم الخارجية المصرية السفير ناجي الغطريفي في تصريح لـ «الحياة» تعيين إيران السيد حسن رضائي حاكما لجزيرة أبو موسى بأنه خطوة سيكون لها انعكاس سلبي. وأعرف عن أمل مصر ألا تكون هناك خطوات تعمق الخلاف القائم مع إيران. أكد مسؤولون في مجلس التعاون في أبو ظبي أن دول مجلس التعاون تقف موقفا موحدا من النزاع الإماراتي حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأن توصية في هذا الشأن ستصدر عن قمة مجلس التعاون المقبلة المقررة في الرياض في ٢٠ ديسمبر. وذكر المسؤولون أن التوصية المقترحة قيد الدرس والتداول حاليا، وستعرض بصيغتها النهائية على وزراء خارجية دول المجلس، حين يعاودون الاجتماع مرة أخرى في ١٨ ديسمبر المقبل في الرياض. وكان وزراء الخارجية قد قرروا خلال اجتماعهم الأخير في ١٦ نوفمبر إبقاء دورتهم التحضيرية التاسعة والأربعين مفتوحة لاستكمال تحضير جدول أعمال القمة لدول مجلس التعاون. وقالت مصادر مطلعة أن الوزراء اتفقوا على عقد اجتماع لوكلاء وزاراتهم خلال الأيام القليلة المقبلة لإعداد صياغة أوراق العمل السياسية التي ستطرح على القمة وبينها التوصية المتعلقة بالجزر الثلاث. وتضيف هذه المصادر أن التوصية تستند في خطوطها العريضة إلى دعوة إيران إلى جزيرة أبو موسى والعمل على حل المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية. ويتفق المسؤولون لدول مجلس التعاون على أن التصرف الإيراني إزاء الجزر العربية، وتحديدًا أبو موسى، لا يقتصر على مجرد توافر صفات العدوان المسلح، بل إنه تصرف تتحقق فيه شروط التغير الإقليمي غير المشروع سواء من حيث المس السلامة الإقليمية لدولة الإمارات أو من حيث تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر. ويشدد المسؤولون على القول أن الممارسة الفعلية للسيادة على الجزر ستؤدي في النهاية إلى الاعتراف بسلطة الدولة المعتدية إذا لم تتخذ الإجراءات الكلية بأداء الحقوق إلى أصحابها، ولذلك فإن الإمارات تتخذ حاليا كل الخطوات

القانونية والسياسية التي تهدف إلى عدم الاعتراف بسياسة الامر الواقع، والحيولة دون تحويل الاحتلال من احتلال مؤقت إلى احتلال دائم. ويعتبر المسؤولون لدول مجلس التعاون أن أى محاولة من إيران للاستفراد بدولة الإمارات العربية المتحدة لن تكون مجدية، لأن دول المجلس متفقة حيال هذا الموضوع ولن تتردد فى اتخاذ أى خطوة من شأنها تدعيم حق الإمارات فى الجزر المحتلة، مؤكدين فى الوقت نفسه أن هذه الدول تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع طهران تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل أى طرف فى الشئون الداخلية للطرف الآخر. ويضيف المسؤولون أن القيادة الإيرانية تحاول باستمرار شق الموقف العربى بإطلاق التصريحات الإيجابية حول الإفادة من تحريك بعض الخلافات الطارئة بين دولة واخرى، لكن المؤكد أن دول مجلس التعاون لن تسمح لطهران بالقفز فوق مياة الخليج، فمثل هذا التطور يشكل تهديدا مصيريا يستدعى ردا مشتركا على مستوى التحدى، أيا كانت النتائج أو الأسباب.

وتقول مصادر دبلوماسية فى مجلس التعاون أن إيران استعجلت الإجراءات الأخيرة فى جزيرة أبو موسى، فى محاولة منها لامتصاص الخلافات الدولية وقطع الطريق على التيار المتشدد الذى عاد بقوة إلى الساحة السياسية. بعد البيان الختامى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الذى أكد عروبة الجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى مطالبا إيران بالتخلى عنها للمحافظة على العلاقات العربية - الإيرانية، وبعد هذا البيان طالعتنا إيران كعادتها ببيان آخر تؤكد فيه احتلالها واغتصابها لهذه الجزر العربية، لا تستند على اساس لأن الجزر ملك لإيران وأن السيادة على الجزر الثلاث غير قابلة للتفاوض.

موقف الاتحاد البرلماني العربى

ذكرت مصادر مطلعة فى القاهرة أن هناك مشاورات مهمة واتصالات مكثفة تجرى على المستوى الدبلوماسى بين الدول العربية، فى إطار الاتحاد البرلماني العربى، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق فى أقرب وقت لعقد اجتماع طارئ للاتحاد البرلماني العربى لمناقشة التهديدات التى تتعرض لها الإمارات العربية المتحدة نتيجة للعدوان الإيراني على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وقالت المصادر أن الهدف من هذا الاجتماع الذى تؤيد أطراف عربية عديدة عقده فى أى عاصمة عربية عضو بالاتحاد، هو بحث تطورات الأزمة بين إيران والإمارات لإصدار قرار يعكس

رفض الإرادة الشعبية العربية، واستنكارها للعدوان الإيراني. ولم تستبعد المصادر البرلمانية في القاهرة عقد هذا الاجتماع، وأوضحت أن موجة الاستنكار والرفض قد تنعكس على الساحة السياسية في مصر إزاء التصرفات الإيرانية الأخيرة وبصورة غير مسبقة^(١).

وفي استنكار حاد للعدوان الإيراني، أعلن الدكتور محمد عبد الله رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان المصري فور عودته من اجتماعات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، أن إقدام إيران وهي دولة مسلمة على احتلال جزيرة أبو موسى والاعتداء على سيادة الإمارات الشقيقة، يعد خرقاً حاداً لأحكام ومواثيق المجتمع الدولي، وأعرب عن أسفه لوقوع هذا الاعتداء في وقت تتطلع فيه شعوب الأمة العربية والعالم كله إلى تحقيق سلام عادل وشامل بين العرب وإسرائيل في الشرق الأوسط. وأضاف المسئول المصري أن صدور قرار يدين هذا الاعتداء من الجامعة العربية في دورة اجتماعات وزراء الخارجية يؤكد من جديد أن الشدائد تظهر المعدن العربي الأصيل، وأن أي عربي لا يقبل هذا الاعتداء المرفوض شكلاً وموضوعاً، خاصة وأنه وقع من دولة جارة مسلمة، كان العرب قد قطعوا خطوات كبيرة نحو تطبيع علاقاتهم معها. وأوضح الدكتور طلبه عويضة رئيس لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري أن اللجنة ستجتمع قريباً لبحث هذا الموضوع الخطير، وأن مسئولاً من الخارجية المصرية سيحضر الاجتماع لتقديم تقرير كامل حول متابعة الوزارة لتطورات هذه القضية. وأعلن عويضة رفضه الكامل أن يكون هناك اعتداء على شبر واحد من الأراضي العربية، وهو نفس موقف الدول العربية إزاء محاولات تقسيم العراق لما في ذلك من إضعاف للأمة العربية. ونددت صحيفة الأخبار باحتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقالت أن هذا التصرف أراح القناع عن وجه الذئب الإيراني الذي سبق أن عرض خدماته لحماية دول مجلس التعاون^(٢).

نشر الكاتب الصحفي عباس الطرابيلي في صحيفة الوفد كلمة قال فيها: خلال الحرب الأمريكية - العراقية كتبت سلسلة مقالات عن الأمن القومي العربي، وتحدثت فيها عن نظرية المجال الحيوي التي تحاول بعض الدول تطبيقها هناك وتحدثت عن مخاطر القوة العراقية ونبهت أيضاً من مخاطر انفراد إيران، وخطورة أن تكون لها اليد الأولى

١ - الاتحاد - ٢٢/٩/١٩٩٢م.

٢ - الاتحاد - ٢٢/٩/١٩٩٢م.

فى أمن الخليج، وربما كانت أول من نبه إلى أهمية وجود أمن قومى عربى استراتيجى يتحرك بما يحفظ للخليج عربيته واستقلالته وشخصيته المنفردة. وقلت وقتها أن إيران وإن تراجعت عن فكرة تصدير الثورة إلا أنها لم تغير نظرتها لمن حولها، وأن استراتيجية إيران لم تتغير سواء وهى تحت حكم الشاه محمد رضا خان المازندرانى أو وهى تحت حكم آيات الله بعد ثورة الخمينى، فالهدف الإيرانى واضح منذ الثلاثينات، وهو إحياء الامبراطورية الفارسية، ولو على حساب الجيران العرب، ولم تتنازل عن دعوى تصدير الثورة إلا بعد التوتر الذى أصاب المنطقة، وظهر أن هذا التنازل كان ظاهرياً^(١).

وهنا لا يمكن أن ننسى أطماع إيران فى البحرين، والتى حسمها رأى شعب البحرين فى الاستفتاء الشهير عام ١٩٧١، والذى تمسك فيه شعب البحرين بعروته وشخصيته، ولم يكن أمام الشاه إلا أن يقبل على مضض قرار شعب البحرين، ولكن الشاه للأسف بعد هذا القرار الجريء أراد أن يعوض ماخسره فى البحرين بالاستيلاء على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، إحدى إمارات دولة الإمارات العربية بعد ذلك، وقد استغلت إيران - الشاه توقيتاً حرجاً هو فترة انتهاء الوجود البريطانى فى هذه الإمارات، وقبيل إعلان مولد دولة الإمارات العربية المتحدة الوليدة بساعات، ونزلت قوات إيران المسلحة فى الجزيرتين ودارت معركة غير متكافئة بين القوة العسكرية الشاهنشاهية الصاعدة وبين قوات الشرطة التابعة لإمارة رأس الخيمة. أما حكاية جزيرة أبوموسى فتختلف فى تفاصيلها وأحداثها، إذ بعد أن تأكد حاكم الشارقة السابق الشيخ خالد بن محمد من أن إمارته لن تستطيع الصمود أمام القوة الإيرانية، فكر فى أن يطلب مساعدة الأشقاء العرب، وسعى إلى ذلك بالفعل، بل وطلب مساندة الجامعة العربية، وشرح كل الملابسات، ولكن العالم العربى كان للأسف يعيش مأساة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، ولم يجد حاكم الشارقة إلا أن يوقع على اتفاقية تعطى لإيران نصف الجزيرة، ونصف ما عليها أو حولها من ثروات بترولية ومعدنية فى البر والبحر، وتم كل هذا قبيل أن يعلن الشيخ زايد بن سلطان حاكم إمارة أبوظبى من مدينة دى مولد الإمارات العربية المتحدة يوم الثانى من ديسمبر ١٩٧١^(٢).

١ - الاتحاد - ٩/٢٢/١٩٩٢م.

٢ - الاتحاد - ٩/٢٢/١٩٩٢م.

الجزر المحتلة ليست قضية إماراتية بل مشكلة أمن عربي مهدد من إيران

فى دراسة مقدمة للبرلمان المصرى حذرت دراسة يبحثها البرلمان المصرى فى جلساته من تهديد إيران لأمن الخليج العربى بتمسكها باحتلال جزر الإمارات الثلاث «أبوموسى وطنب الصغرى والكبرى» وامتلاكها ثلاث غواصات بحرية نووية كانت حصلت عليها من روسيا. وعرضت الدراسة الحق القانونى الثابت لدولة الإمارات فى الجزر الثلاث، بينما كشفت عن أن أطماع إيران فى هذه الجزر بدأت من العام ١٩٠٤. وأشارت الدراسة إلى محاولة إيران الأولى لاحتلال جزيرة أبوموسى فى العام ١٩٠٤، حيث دفعت باحدى سفنها الحربية إلى الجزيرة إلا أنها تراجعت أمام دفاع ساكنيها من العرب ومساعدة القوات البريطانية، وأعادت إيران ذات المحاولة مرة أخرى فى العام ١٩٦٤ ولكنها باءت بالفشل أيضا. وأكدت الدراسة التى أعدتها لجنة الشؤون العربية بالبرلمان أن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى تعرضتا لأول عدوان إیرانى فى التاسع والعشرين من نوفمبر فى العام ١٩٧١ وقبل ٤٨ ساعة فقط من إعلان قيام الإمارات العربية المتحدة، وفى نهاية ذات الشهر ١٩٧١، تم الاتفاق بين إيران والشارقة حول جزيرة أبوموسى، وتبقى بمقتضى الاتفاق سيادة الشارقة على الجزيرة، ومنحها منطقة مياه إقليمية قدرها ١٢ ميلا بحريا وتستغل مواردها الطبيعية بين الشارقة وإيران، على أن تحصل الشارقة على مساعدة مالية تبلغ ١,٥ مليون جنيه استرليني سنويا ولمدة تسع سنوات، والسماح للقوات الإيرانية بالمراقبة فى بعض النقاط المتعارف عليها فى الجزيرة^(١).

وأشارت الدراسة إلى أن مذكرة الترتيبات التى وقعت بين إيران والإمارات حددت المسؤوليات لكل منهما، ويتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الإقليمية، ومؤكدة فى الوقت نفسه أن لدى الشارقة من الوثائق ما يثبت ملكيتها لجزيرة أبوموسى. وأوضحت اللجنة أن تجدد النزاع فى عام ١٩٩٢ بدأ بتصعيد الموقف من جانب إيران حيث قامت القوات الإيرانية بطرد ٦٠ عاملا من الجزء الخاضع لسيادة الإمارات فى جزيرة أبوموسى فى مارس ١٩٩٢، واعتراض سلطات خفر السواحل الإيرانية الموجودة فى المنطقة فى ٢٠ أغسطس من نفس العام ١٩٩٢ طريق

سفينة ركاب كانت قادمة من الشارقة وعليها ١٠٤ مدرسين أغلبهم من المصريين الذين يعملون في مدارس الجزيرة والتي تنفق عليها الإمارات، ومنعتها من دخول الجزيرة بدعوى عدم حصولها على إذن دخول إلى المياه الإقليمية الإيرانية. وإقدام إيران على طرد عدد من العمال العرب الذين يديرون عددا من محطات الخدمة في المنطقة الواقعة تحت سيادة دولة الإمارات في نطاق جزر أبو موسى. بل اشترطت على السفن الحصول على تصريح رسمي مسبق وتأشيرة دخول إلى الجزيرة. وقد ربطت اللجنة بين التصرف الإيراني تجاه أبو موسى بصفة خاصة وتصعيد حدة الموقف في أغسطس ١٩٩٢ وبين توقيع إعلان دمشق الثماني الذي يضم مصر وسورية ومجلس التعاون الست الذي سبق التصرف الإيراني بنحو شهر واحد، حيث وقع الإعلان في سبتمبر ١٩٩٢، وإعلان الدول الثماني عزمها على بحث آليات تنفيذ الإعلان إضافة إلى أن التصرف الإيراني جاء مواكبا لإبرام عدد من دول مجلس التعاون لاتفاقيات أمنية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، مرجحة أن ذلك قد يكون رسالة موجهة إلى الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون للتنبيه إلى صعوبة تجاهل إيران كقوة إقليمية في المنطقة بعد تحجيم آلة الحرب العراقية^(١).

وأكدت اللجنة التأييد المصري والعربي الكامل للمطالب الإماراتية يومى ٢٦ و ٢٧ سبتمبر ١٩٩٢ بضرورة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتى طنط الكبرى و طنت الصغرى والتزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن أبوموسى وإيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة عليها خلال فترة محددة. وعدم التدخل فى ممارسة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزيرة المخصص لها فى جزيرة أبوموسى بموجب مذكرة التفاهم والغاء كل التدابير والإجراءات التى وضعتها إيران على أجهزة الدولة فى أبوموسى. وأعلنت تأييدها لموقف الإمارات الذى يؤكد عروبة الجزر من الناحية التاريخية والسياسية والقانونية والسكانية، حيث تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة وأنها أقرب إلى المياه الإقليمية الدولية لدولة الإمارات منها إلى إيران. وأشارت اللجنة إلى وقوف مصر إلى جانب الإمارات فى كل الخطوات التى تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزر، محذرة إيران من ضرورة أن تحترم وتلتزم مبادئ حسن الجوار وأحكام القانون الدولى وسيادة

الدول على أراضيها وإعادة الوضع إلى أصله في الوقت الذي أكدت فيه الجامعة العربية نفس الموقف. وأشارت اللجنة إلى أن إيران قد انتهزت فرصة انشغال دول مجلس التعاون بإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية لمنطقة الخليج العربي. وأشارت إلى برامج التسليح الإيراني لإعادة بناء وتحديث القوات المسلحة خاصة الغواصات البحرية الثلاث التي ستحدث نقلة نوعية في موازين القوى البحرية في المنطقة، وأنه لا يمكن لإيران استقبال وتشغيل هذه الغواصات بدون المياه العميقة في جزيرة أبو موسى^(١).

وأن مثل هذا الوجود القوي لإيران في الجزيرة التي تشرف على مضيق هرمز الاستراتيجي وسواحل الخليج العربي ستتيح لإيران فرصة السيطرة على طرق مواصلات البترول في الخليج العربي مما سيؤدي إلى أن تكون لإيران الكلمة العليا في الخليج العربي. وأن يكون لها دور مؤثر عند الإعداد للترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي محدرة أيضا من محاولات إيران تحويله إلى خليج فارسي الهوية. وألقت اللجنة باللوم على بعض الدول العربية التي أصيبت كما تقول بالعجز والقصور وباتت كل دولة مشغولة بنفسها. وأكدت اللجنة ضرورة إجماع دول مجلس التعاون على سياسة دفاعية واحدة واتهاج استراتيجية قوامها بناء قوات مسلحة قوية لمجلس التعاون والإسراع بوضع إطار لترتيبات أمنية راسخة بمنطقة الجزيرة العربية ضمن منطقة الشرق الأوسط ككل تشمل ضوابط لمواثيق عدم اعتداء ومعاهدات لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من سباق التسليح بما يصون للمنطقة أمنها واستقرارها ويمنع عنها الصراعات المدمرة. وقالت اللجنة أن القضية لم تعد قضية الإمارات مع إيران بل قضية الأمن العربي المهدد في الصميم، مؤكدة أن أمن الجزيرة العربية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وأن الضمان الحقيقي والفعلي لمنع تكرار هذا الحادث هو تطوير مجلس التعاون على مستوى الجزيرة العربية كله وزيادة فعالية مؤسسات العمل العربي المشترك وتعزيزها خاصة جامعة الدول العربية حتى تكون قادرة على تأمين رد فعل عربي جماعي على أي انتهاك للحقوق العربية، وتعزيز وتدعيم إعلان دمشق وضعه موضع التنفيذ الحقيقي بجوانبه العسكرية والاقتصادية حتى يستتب الأمن القومي العربي^(٢).

١ - الشرق الأوسط ١٥/١٢/١٩٩٣م.

٢ - الشرق الأوسط ١٥/١٢/١٩٩٣م.



موقف الشارع العربي

نتطرق إلى الشارع العربي بعد ما درسنا الموقف الرسمي العربي، حيث أن المواطن العربي أكثر التصاقاً به بالأرض العربية، وبما أن الجزر العربية جزء من الأرض العربية فكان هناك رود وأفعال تجاه هذا الاحتلال، وهنا سوف نرصد هذه الردود للمواطن العربي، فقد كتب الدكتور عبدالغنى عماد المحاضر في الجامعة اللبنانية عن الاحتلال الإيراني بقوله:-

لم يكن مفاجئاً عودة قضية الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي إلى دائرة الضوء مجدداً. فقبل مدة عبرت إيران عن غضبها حيال موقف الجامعة العربية المؤيد لحق الإمارات العربية المتحدة في السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وفي المقابل اعتبرت إيران أن هذا الموقف خطر يضر بالسلام والاستقرار في المنطقة. واعتبر مسئولون في وزارة الخارجية الأمريكية أن تبني مجلس الشورى الإيراني قانوناً يحدد المياه الإقليمية بـ ١٢ ميلاً بحرياً أمراً لا يشكل خطراً ما دامت طهران لا تعرقل الملاحة في الخليج العربي والذي يعتبر بنظرها مياه دولية. وما لم يشر المسئول الأميركي إليه هو أثر هذا القرار الإيراني على قضية الجزر العربية الثلاث. فهذا القانون يعتبر نقلة نوعية في السياسة الإيرانية، لأنه يحدد بوضوح أن الجزر الثلاث وبحر عمان تخضع للسيادة الإيرانية، وبالتالي فهو يطلق يدها في التعامل مع قضية جزيرة أبو موسى، ومن جهة أخرى سيضع هذه الجزر داخل المياه الإقليمية الإيرانية، وتصبح مطالبة الإمارات العربية بحقوقها في الجزر عملاً عدوانياً يمس السيادة الإيرانية وكانت جزيرتا طناب الكبرى وطنب الصغرى جزءاً من رأس الخيمة، أما جزيرة أبو موسى فكانت جزءاً من الشارقة. وهي جغرافياً أقرب إلى الساحل الإيراني منها إلى ساحل الإمارات العربية المتحدة^(١).

إلا أن هذه المقارنة الجغرافية لا يمكن فصلها عن الواقع التاريخي للمنطقة والذي يفيد أن الساحل الإيراني - حالياً - المقابل للجزر الثلاث التي تتحكم بمضيق هرمز، المتحكم بدوره في الملاحة بين الخليج العربي وأنحاء العالم، كان أصلاً ساحلاً عربياً يطلق عليه إقليم الأهوار أو عربستان، ولا يزال العرب يمثلون أكثرية سكانه على رغم

١ - السياسة - الكويت ١٢/٧/١٩٩٣م.

مرور عقود على ضم هذا الإقليم إلى إيران نتيجة صفقة جرى خلالها تقسيم المغانم في المنطقة العربية كلها، وهو ما تعرضت له مناطق عربية جرى سلخها وضمها أو اغتصابها مع بداية هذا القرن. انتهت الحماية البريطانية رسمياً على الإمارات العربية في ٣٠/١١/١٩٧١، وفي اليوم نفسه الذي انتهت فيه هذه الحماية قام شاه إيران بالاستيلاء على الجزر الثلاث، وقتها طردت إيران سكان الجزيرتين طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وحولتهما إلى قاعدتين للبحرية الإيرانية، فيما اتفقت مع الشارقة على أداة مشتركة لجزيرة أبو موسى، وهى الأكبر مساحة والأكثر سكاناً من شقيقتها. ويشمل ذلك اقتسام عوائد استثمار حقول النفط المحيطة بهذه الجزيرة، ثم بدأت إيران فيما بعد تنقل مواطنين إيرانيين لاستيطان هذه الجزيرة في محاولة لإحداث تغيير ديمغرافي فيها. وقد شاع حينذاك أن هذه التطورات ما كانت لتحدث إلا نتيجة لصفقة أو مقايضة ما خاصة عندما أعلن شاه إيران تخليه عن المطالبة بما أسماه الحق التاريخي في إمارة البحرين، مقابل الاستيلاء على الجزر العربية الثلاث والتي تكرر عملياً سيطرة إيرانية على هذا الممر المائي الاستراتيجي^(١).

ترافقت هذه التطورات مع تركز قوات إيرانية مسلحة في الشطر الشمالي لعمان المطل على مضيق هرمز، مقابل اشتراك قوات مع الجيش وسلاح الطيران الإيرانيين في قمع ثورة ظفار بالتنسيق مع بريطانيا. وقد نتج عن هذه الصفقة إقامة قواعد لسلاح البحرية والطيران الإيرانيين في جزيرة أم الغنم وفي رأس مسندم وحوله. ولعبت إيران بنجاح دور الشرطي في الخليج العربي، ووصل هذا الدور إلى ذورته في السبعينات، وقد تبنت الولايات المتحدة مسؤولية الرعاية والدعم لهذا الدور بما يفوق قدرة إيران واحتياجاتها، ومن جهة أخرى رعت تنسيقاً استراتيجياً بالغ العمق والشمول بين إيران وإسرائيل. ولا يمكن النظر إلى التطورات التي حدثت في الخليج العربي في السبعينات من دون ربطها بما يجرى في المنطقة لجهة بروز الدور الخطير للمضايق والممرات المائية، وخاصة في الخليج العربي، الممر النفطي الاستراتيجي الذي يغطي ما نسبته ٧٥٪ من حاجة الغرب الصناعي، ويمثل معظم ما سوف يتبقى من احتياطي نفطي مكتشف في العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين. هذا هو محور اللعبة التي ارتكز عليها التخطيط الغربي الذي يستهدف هذه المنطقة وممراتها المائية. فالدور الأثيوبي كان له تأثير

١ - د. عبد الغنى عماد - السياسة - الكويت - ١٢/٧/١٩٩٣ م.



هام فى البحر الأحمر وهو تبلور فى التنسيق مع إسرائيل بهدف التحكم بمضيق باب المندب وتوج بإقامة قاعدة اتصالات وتنصت إسرائيلية فى جزيرة «دهلك» ويتعاون عسكري إسرائيلى - أثيوبى لمنع تحول البحر الأحمر إلى منطقة نفوذ عربية^(١).

والملفت أن هذه العلاقة استمرت من نظام هيلاسيلاسى الإمبراطورى إلى نظام هيلى مريام - الماركسى - وكان قممتها ذلك الجسر الجوى الذى تولى نقل يهود الفلاشا الأثيوبيين إلى فلسطين المحتلة، بإشراف هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية، وهو تتوج آلاف بالغزل القائم بين الرئيس الارتيرى اسياى أفورقى وإسرائيل. ولسنا فى حاجة للحدث عن مضيق جبل طارق الذى تخضع ضفتاه الجنوبية والشمالية للسيطرة الأوربية عبر إدارة طنجة وسبته ومليله. أما قناة السويس فيكفى أن نتذكر ما عانته مصر من أجل استعادتها للسيادة الوطنية، وما دار على ضفتيها من حروب اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. فى هذا الإطار يجب تفسير ما جرى أخيراً على جزيرة أبو موسى، وهو تجلى بطرد موظفى الإمارات العربية المتحدة منها بعدما كانوا يمثلون مشاركة شكلية فى السيادة على تلك الجزيرة. هذه السيادة تجسدت فى مدرسة ومكتبة ومركز إعلامى ومركز شرطة لخدمة نحو ألف عربى هم سكان الجزيرة الأصليون. وما أعلنه الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى فى يوم ١٨/٩/٩٢ من أن هذا الإجراء كان نتيجة إلقاء القبض على هولندى قدم بزورق إلى شاطئ الجزيرة وهى حادثة تبين أنها تعود إلى مطلع العام ١٩٩٢ قبل أكثر من تسعة أشهر على الإجراء الإيرانى الأخير الذى استكمل السيطرة على جزيرة أبو موسى^(٢).

ولا شك أن هذه الأمور تبقى تفاصيل هامشية أمام الدلالات الاستراتيجية التى تتضمنها هذه القضية. وصحيح أن النظام الدولى القديم قد انتهى بسقوط أحد قطبيه، ولكن الصحيح أيضاً أنه لم يتأسس نظام دولى جديد، وإن كان ذلك يمثل شعاراً أميركياً طرح فى فترة نشوة الانتصار. وما لا شك فيه أن الولايات المتحدة استطاعت أن تظهر بعد أزمة الخليج الثانية أنها الضامن الرئيسى لأمن النفط العالمى فهل سقطت استراتيجية السيطرة على الممرات المائية مع سقوط التنافس بين القطبين العالميين؟ إن ما يبدو ظاهراً

١ - د. عبد الغنى عماد - السياسة - الكويت ١٢/٧/١٩٩٣ م.

٢ - د. عبد الغنى عماد - السياسة - الكويت ١٢/٧/١٩٩٣ م.

على السطح الآن أن الولايات المتحدة وكما عملت في الماضي على محاصرة السوفى ومحاولة إبقائه خارج المنطقة، تعمل الشئ ذاته تجاه الخطر الأوروبى وا على الصعيدين الاقتصادى والسياسى. وبكلام آخر فإن التنافس الجيو - استراتيجى المنطقة العربية تراجع ليتقدم عليه التنافس الجيو - اقتصادى والذي يبدو أنه سيكون المرحلة القادمة. إن العالم العربى، يبقى فى هذا الإطار، الطرف المستهدف منذ حملة التوسعات الدولية، وهو اليوم مركز استقطاب اقتصادى عالمى بسبب م ثروته. وإذا كانت استراتيجية شرطى الخليج العربى قد سقطت، على رغم الشعارات، فإنه من مصلحة الجميع إخضاع هذه القضية إلى مناطق توازن المه الذى يؤسس بالنهاية، لمشروع قد يقدر له مواجهة التنافس الجيو - اقتصادى الجديد

الإمارات وإيران، أزمة مصالح أم أزمة مطامع؟

كتب السياسى المعروف رياض نجيب الرئيس عن الأطماع الإيرانية يقول(٢):-

لعل تفسير الأزمة القائمة اليوم بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، يبدأ من السؤال الآتى: كيف المصالح الإيرانية والمصالح العربية فى الخليج العربى وأين تصطدم؟ لكن قبل هذا لابد، أولاً، من تحديد هوية الدور الإيرانى ودوافعه الحقيقية، استناداً إلى الـ التاريخية والحقائق الجغرافية التى تؤثر على أحداث اليوم وتضغط عليها. إن الصرا احتلال المركز الأقوى والأهم فى الخليج العربى، ليس وحده العامل الحاسم فى يحدث اليوم بين إيران وعرب الخليج العربى، فالوضع الجغرافى، مثلاً لا ينفرد دور إيران الآن، كما كان ينفرد فى الماضى. إذ ليس من قبيل المصادفة أن يكون التاريخ السائد لدى الإيرانيين أن الخليج «بحيرة فارسية» وأن دورهم الحالى ما استمرار لدورهم التاريخى السابق، فكل حاكم لبلاد فارس كان يتطلع إلى العربى، والظروف الداخلية لهذا الحاكم أو ذاك - وخصوصاً إذا كانت مريحة - ه كانت تقرر حجم الدور الذى يمكن إيران أن تضطلع به فى الخليج العربى، بة كانت الظروف الخارجية تحدد من هذا الدور أوتدفعه إلى مداه الأضيق أو الأوسع

١ - رياض نجيب الرئيس - النهار - ٨ / ١٠ / ١٩٩٣ م.

٢ - د. عبدالغنى عماد - السياسة - الكويت ١٢ / ٧ / ١٩٩٣ م.



قبل أن تبدأ اهتمامات الشاه السابق في الخليج العربى، إثر ثورة العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨، التى أطاحت النظام الملكى، شريكه فى حلف بغداد، كانت علاقات إيران بمعظم الدول العربية علاقات ودية، بما فى ذلك مصر وسوريا حتى انها أيدت مصر ضد إسرائيل وفرنسا وبريطانيا فى حرب السويس عام ١٩٥٦ التى عرفت بـ «العدوان الثلاثى». ذلك أن إيران كانت تشعر أن وضعها فى الخليج العربى سليم، مادامت بريطانيا هى القوة الاستعمارية المسيطرة شرق السويس، وما دامت الملكية قائمة فى العراق، كل ذلك تغير بعد ١٤ تموز ١٩٥٨، حين خافت إيران أن تؤدى الثورة العراقية إلى «دومينو» تنتقل إلى دول الخليج العربى، فتطيح الأنظمة «الرجعية» هناك. ومنذ ذاك والعلاقات العربية - الإيرانية تسير من سيئ إلى أسوأ. وكانت هذه العلاقات تزداد سوءا كلما اتسع مد القومية العربية بزعماء جمال عبدالناصر وأحزاب اليسار فى العالم العربى. ولم يقتصر الخلاف مع إيران على الدول «التقدمية - الثورية» بل تعداها إلى الدول «اليمينية - الرجعية» فاختلقت إيران مع السعودية حول السيادة على جزيرتى «فارسى» و«عربى» التابعتين لها، واللتين تطالب بهما إيران. ولم يحل هذا الخلاف إلا عند استقلال دول شرق الجزيرة العربية فى العام ١٩٧١، إذ تنازلت السعودية عن جزيرة «عربى»، الأقرب إلى الساحل الفارسى، لإيران، واحتفظت بالسيادة على جزيرة «فارسى» الأقرب إلى سواحلها. ثم كان احتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، بعدما كان الخلاف على البحرين قد سوى بإسقاط المطالبة الإيرانية بها، إثر استفتاء دولى فى إشراف الأمم المتحدة، أعلنت البحرين بعده استقلالها فى ١٤ أغسطس ١٩٧١. وقد جاء هذا الاحتلال بمثابة رد على الذين كانوا يقولون أن إيران لن تلجأ إلى القوة فى حل خلافاتها مع العرب، ولم يكن قد سبق لإيران أن تحدث عن حقوقها التاريخية المزعومة فى الجزر العربية الثلاث، إلا بعدما سويت قضية المطالبة بالبحرين. كأنها أرادت بهذا العمل أن تعوض خسارتها بالتنازل عن البحرين. وكان التوقيت الإيراني لاحتلال الجزر بارعا. إذ حدث قبل شهر تماما من انسحاب بريطانيا نهائيا من الخليج العربى، أى فى الوقت الذى لم تكن تستطيع لندن القيام بأى إجراء عسكري مضاد (على افتراض أنها كانت راغبة فيه أو قادرة عليه) وكان هذا أول احتلال حقيقى لدولة أراضى دولة أخرى، منذ الحرب العالمية الثانية^(١).

فشل الإيرانيون فى فهم الاستياء العربى من عملية الاحتلال، خصوصا أن ردود الفعل العربية على هذا الأمر جاءت، كعادتها، مختلفة ومتناقضة ومتباعدة، تماما كما فشلوا من قبل فى فهم عمق الاستياء العربى عندما ألغى الشاه الاتفاق على شط العرب مع العراق، والمعمول به منذ ٤ يوليو ١٩٣٧، واستمر سارى المفعول إلى أن ألغته إيران من طرف واحد فى ١٩ أبريل ١٩٦٩، وكان سببا مباشرا ومعلنا لنشوب الحرب مع العراق بعد عقد كامل من الزمن، إلى أن كان اتفاق الجزائر فى ٦ مارس ١٩٧٥، المذل للعراق والذي رضى فيه للأمر الواقع، إذ قبل بتخطيط حدوده النهرية مع إيران حول شط العرب بموجب الشروط الإيرانية، فى المقابل وقف المساعدة الإيرانية للأكراد بزعامة الملا مصطفى البارزاني، وإنهاء التمرد الكردى ضد النظام البعثى فى الشمال العراقى. وقامت الحرب بين البلدين بعد ذلك خمس سنوات، وكان هدفها المعلن، أيضا، إلغاء هذا الاتفاق. وجاء الانسحاب البريطانى من الخليج العربى ومضاعفاته، ليوفر لإيران الأسباب الكاملة للسيطرة والتدخل. فقد كانت إيران تعتبر نفسها، وحدها، الدولة المؤهلة لملء الفراغ العسكرى والسياسى الذى تركته بريطانيا، خصوصا فى وجه المنافسة الأمريكية - السوفيتية فى المنطقة. وبات فى اعتقادها، تاليا، أن أمن الخليج العربى هو مسؤوليتها منفردة، وعلى كيانات الجزيرة العربية أن تقر بهذا الدور وأن تتعاون معه. فراح الشاه يتصرف كأنه صاحب الحق الوحيد والوريث الشرعى لمصالح بريطانيا والغرب فى الخليج العربى، معتمدا على أمور ثلاثة(١):

أولها العجز العربى المتأصل فى أنظمة شرق الجزيرة العربية ضعيفة، لا تملك الكثافة البشرية ولا السلاح، وإن ملكت النفط والمال. إلى جانب عالم عربى لا يملك قوة الموقف الموحد ولا السياسة الواضحة فى هذا المجال.

ثانيها: كون القوة العسكرية الإيرانية، ذات التسليح الأمريكى - الغربى الحديث، هى الأبرز والأقوى فى المنطقة.

ثالثها: القوة المتمثلة فى الجالية الإيرانية الضخمة والتى تحمل جنسيات دول مجلس التعاون وتسيطر على اقتصادها وكبار ضباط الجيش والحكومة، المنتشرة من الكويت شمالا حتى رأس الخيمة جنوبا، والتى تشكل طابورا خامسا لأى نظام حاكم فى طهران.

فمن طريق استخدام القوة العسكرية وتحريك الجاليات المدنية، كانت إيران تعتقد انها تستطيع تحقيق معظم مطالبها، وربما مطامعها. يضاف إلى ذلك اعتبار إيران نفسها الدولة الحامية للشيعه، من العراق شمالا إلى عمان جنوبا، مما كان يسئ باستمرار إلى ولاء الشيعة في شرق الجزيرة العربية ويقسمهم، بالاكراه، في عملية المطامع الإيرانية، ويعرضهم لحملات تشكيك دائمة في وطنيتهم لدول مجلس التعاون وعروبتهم. وهكذا ظل كل ما في العلاقات العربية - الإيرانية يندرج بالخوف. ولم يزل هذا الخوف يزوال الشاه. إذ كان الخوف العربي في عهده خوفا جغرافيا. وعندما جاءت الثورة الإسلامية، تضاعف هذا الخوف وأصبح خوفا دينيا تدفعه طموحات جغرافية وما كان تناسي العرب خوفهم، خلال فترة قصيرة ما بين سقوط الشاه وتولى الخميني السلطة، إلا تفاؤلا منهم. لكن سرعان ما اغتال الإيرانيون التفاؤل العربي ببراعة فريدة، عندما عاد الخميني إلى المطالبة بالبحرين جزاء من إيران، إما مباشرة وإما عن طريق تصريحات لمجموعة من آيات الله، أبررها تصريحات آية الله الخلخالي الشهيرة، ولا سيما عندما جرت محاولة قلب نظام الحكم في البحرين عام ١٩٨١. ونسى نظام الثورة الإسلامية في إيران، أن الشاه لم يسقط المطالبة بالبحرين مجانا، بل استعاض عنها باحتلال ثلاث جزر عربية، هي: طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لرأس الخيمة، وأبو موسى التابعة للشارقة. وصعق العرب لكون تجديد المطالبة بـ «فارسية» البحرين يحصل في عهد الثورة الإسلامية التي هلموا لها انتصارا وفرحا وإعجابا. فهم عندما طالبوا بإعادة الحق الذي اغتصبه الشاه (الطاغية الذي أسقطته الثورة) جاء جواب آيات الله الحاكمين في طهران: أن هذه الجزر هي فارسية وستبقى فارسية. وأصبح منذ ذاك للثورة الإيرانية - الشاهنشاهية والخمينية - ثقل مبنى على العجز العربي المتأصل، وعلى القدرة الدولية على استغلال هذا العجز الدائم. إلا أنه بقي بين الهاجس الإيراني بالتوسع، والخوف العربي منه، خيط رفيع يفصل بين الضعف والرعونة الفارسية^(١).

لذلك ما إن هدأت رياح «عاصفة الصحراء»، حتى تطايرت رمالها من جديد في الخليج العربي، بعد حرب ما زالت تجر فصولا، ولم يمر على انقائضها ثلاث سنوات. فالصحراء في شرق الجزيرة العربية تهدد اليوم بأنفجار أزمة بين الإمارات العربية المتحدة



وإيران، قد تؤدي إلى «عاصفة» جديدة، أين منها العاصفة الأولى. هذه الأزمة هي مشكلة الجزر الثلاث بين البلدين التي عامت على سطح الأزمات الملحة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي اليوم، والتي كانت نتيجة مباشرة لمخلفات الحرب الأمريكية - العراقية. وكانت الأزمة قد بدأت حين طردت إيران في أبريل ١٩٩٢ مجموعة من العمال الأجانب والمعلمين العرب من جزيرة أبو موسى، كانت ترسلهم الشارقة إلى هناك للعمل في الجزيرة. وكانت حجة إيران في طرد هؤلاء أنهم غير حاصلين على تأشيرات دخول إيرانية، وأنها تريد تنظيم أمور «السيادة المزدوجة» على الجزيرة. وأبو موسى جزيرة تنقسم السيادة عليها إيران والشارقة (الإمارات) كما تنقسمان نفطها وعائداتها. فحين دخلت الإمارات العربية المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، عند استقلالها عام ١٩٧١، كان هذا الاستقلال ناقصا جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، ونصف جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، والتي صار لها وضع خاص بحكم مبدأ «السيادة المزدوجة». وقد قبلت الإمارات في حينه هذا الاستقلال الناقص، لأنها كانت دولة ناشئة ذات تركيبة دستورية هشة وفريدة، غير قادرة على التصدي لجارة قوية. إضافة إلى أن بريطانيا، الدولة المستعمرة، كانت في عجلة من أمرها للانسحاب، ولم يكن يهمها، لا من قريب ولا من بعيد، ان تقضم إيران جزيرة من هنا وجزيرة من هناك، مما ليس من حقها، أضف أن بريطانيا أرادت أن ترضى شاه إيران بالتنازل عن هذه الجزر للحفاظ على مصالحها في بلاده، ولو كان ذلك على حساب الإمارات، الدولة التي كانت بريطانيا، ومازالت، تعتبر الأكثر رعاية لها ومصالحها(١).

إلا أن الأهم في هذه الصبغة، أن التخلي عن الجزر كان له ثمن، وهو الأفدح، إذا وضع في إطاره التاريخي، ذلك أن اعتراف إيران الشاه بدولة الإمارات في حينه، يعود إلى أن الأخيرة كانت في حاجة إلى الاعتراف الإيراني بها للحفاظ على كيانه الجديد المستقل. إلى جانب خوف الدولة الفتية من النفوذ البشري الإيراني المتمثل في الجاليات الإيرانية الكبيرة في مدنها والتي تحمل جنسيات الإمارات. ففي لحظة من لحظات غضب الشاه المحتملة، سيندفع الأخير إلى تحريك جحافل مواطنيه في داخل



الإمارات، مزعزعا الاستقرار في دولة ما زالت تحبب في مجالات البناء الداخلي والعلاقات الدولية. إلى جانب الخوف من القوة العسكرية الإيرانية التي لم تكن بريطانيا (ولا غيرها) قادرة في تلك الأيام على ردعها - ولا اليوم. فكان مبدأ الاعتراف في مقابل مبدأ التنازل والنفوذ. وعندما سقط الشاه، لم يسقط مبدأ التنازل، واستمر النفوذ بأشكاله الثورية والإسلامية الجديدة. وبقي الاعتراف. ووقعت الإمارات في أول خطأ لها في مواجهتها أزماتها الجديدة مع إيران، بعد احتلالها جزيرة أبو موسى، إذ عتمد على هذا الخبر في إعلامها مدة تزيد على ستة أشهر، حرصا منها على احتواء المشكلة عن طريق السكوت عليها، لعلها تحل بالتي هي أحسن وحرصا منها على عدم إثارة مشكلة مع إيران، خصوصا في الوقت الذي مازالت مضاعفات حرب الخليج العربي الثانية تزداد فصولا. ولما لم يجد الصمت، أعلنت الإمارات غضبتها وبدأت حملة احتجاج عربية ودولية واسعة على السياسة الإيرانية، مطالبة بعودة سيادتها على الجزر الثلاث بكاملها، وليس عودة سيادتها على نصف جزيرة أبو موسى وحدها. واعتبرت الإمارات الجزر الثلاث مغتصبة، أكانت سلمت طوعا أم كرها إلى إيران عند الاستقلال^(١).

ولم تول دول مجلس التعاون أهمية واضحة هذا الخلاف عند بدايته، لأسباب عدة، منها أن موضوع جزيرة أبو موسى، موضوع فريد فهي جزيرة ذات سيادة مشتركة بين إيران والشارقة، اتفق على وضعها عند توقيع وثائق استقلال الإمارات، يتم بموجبها تقاسم البلدين عائدات نفطها، ويدخلها ويعمل فيها مواطنو البلدين. وقد استمرت هذه التجربة «بنجاح» طوال عشرين سنة من دون شكاوى علنية معروفة، إلى حين وصول أعداد متزايدة من الأجانب إليها من طريق الشارقة من دون تأشيرات إيرانية، فعمدت إيران إلى توقيفهم، ومن ثم طردهم من الجزيرة، من غير أن توقف وصول مواطني الإمارات. ولفرادة هذا الموضوع خصوصيته الإماراتية - الإيرانية لم تشأ دول مجلس التعاون أن يكون لها، بادئ الأمر، رأى في هذه الأزمة. سبب آخر، ان تصعيد التوتر في العلاقات بين إيران والإمارات، لم يكن في مصلحة مجلس التعاون، خصوصا بتوقيته. فقد تزامن مع توتر آخر في العلاقات السعودية - الإيرانية، وجاء في وقت

ما زالت دول مجلس التعاون تعاني غياب سياسة إقليمية واضحة بعد حرب الخليج العربي الثانية. فضلا عن أن الإمارات لم تستشر أحدا من زملائها في مجلس التعاون قبل أن تثير علنا موضوع خلافها مع إيران، ولم يكن هناك أي تنسيق - كما هو مطلوب عادة - في أمور بهذه الخطورة. لكن دول التعاون كانت قد بدأت تدرك، أن تصاعد الخلاف على الجزر الثلاث بين إيران والإمارات، واستمراره فترة زمنية طويلة، قد يؤدي إلى إحداث تغييرات أساسية في العلاقات العربية - الإيرانية، وهي علاقات حذرة بطبيعتها عبر التاريخ، بقدر ما يفتح ثغرة في العلاقات فيما بين دول مجلس التعاون نفسها، التي ليست في مصلحة أحد من مجلس التعاون في الظروف الراهنة. لذلك بات الجميع يقفون على لغم موقوت قد يعرض الخليج العربي كله للانفجار، إذا لم يذل مسعى لاحتوائه فورا. داعيا إلى معاودة المفاوضات لإنهاء النزاع على الجزر العربية الثلاث بالطرق الدبلوماسية، وأن هذا التكيف يشمل إبلاغ طهران الموقف المبدئي الذي يفيد أن تحسين العلاقات وتطورها مع دول مجلس التعاون يتوقفان على ما ستخذه السلطات الإيرانية من إجراءات لإنهاء أزمة الجزر^(١).

على أثر ذلك صدر بيان في أبو ظبي يعلن إلغاء زيارة الشيخ حمدان بن زايد لطهران لاقتناع الإمارات العربية المتحدة بعدم توافر أي رغبة لدى الجانب الإيراني في إنجاحها. وكان ذلك يعود إلى سببين. الأول: عدم قبول إيران بإصدار بيان يشير إلى أن الزيارة تهدف إلى البحث في الخلاف بين الإمارات على الجزر الثلاث. الثاني: التصريحات التي صدرت عن الخارجية الإيرانية، عشية إلغاء الزيارة، تؤكد تبعية الجزر، وجاء فيها «إن هذه الجزر إيرانية وستبقى إيرانية». وفي اليوم التالي أعلنت الإمارات أنها سترفع موضوع الجزر العربية الثلاث إلى الأمم المتحدة، وأنها في انتظار مبعوث من الأمين العام للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في شأن النزاع مع إيران. ولم تسكت إيران على موقف الإمارات، فصعدت بدورها موقفها من جديد بإعلان وزير خارجية إيران على أكبر ولايتي، في خطاب له يوم ١٨ سبتمبر ١٩٩٣، أمام «شباب حرس الثورة الإيرانية»، أن إيران «ستدافع عن وحدة أراضي جزرها الثلاث في الخليج العربي في حال ممارسة أي ضغوط أو وقوع أي عدوان». وانتقل التصعيد مجددا إلى الإمارات،

بإعلان الشيخ حمدان فى حديث له أن «لا سبيل لدولة الإمارات العربية المتحدة لحل أزمة الجزر الثلاث إلا الأمم المتحدة إذا رفضت إيران المفاوضات المباشرة، إذ لا حاجة إلى تدخل طرف ثالث بيننا» (الوسط - ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢). فى الوقت نفسه أعلن صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة (التي تعود إليها جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى) رفض بلاده «تأجير الجزر أو بيعها» وأن سياسة النفس الطويل مع إيران «لم تعد تجدى»^(١).

وفجأة دخلت بريطانيا على الخط، عندما رار مساعد وزير الخارجية البريطانى، مايكل بورتون، طهران فى سبتمبر ١٩٩٣، داعيا البلدين إلى تسوية خلافها الإقليمى بالطرق السلمية. واعتبرت بريطانيا نفسها معينة بالموضوع، لأن التسوية الإقليمية لموضوع جزيرة أبو موسى تحديدا، قد تمت بوساطة بريطانية بين الشارقة وإيران. لكن الأخيرة رفضت أى وساطة بريطانية فى الموضوع، مذكرة بأن بريطانيا «تذكرى العداء دائما بين إيران ودول مجلس التعاون» فسقطت المحاولة البريطانية قبل أن تبدأ. من ناحية أخرى، تحركت جامعة الدول العربية فى اجتماعها الأخير فى سبتمبر ١٩٩٣ فى القاهرة، بإعلان دعمها لدولة الإمارات فى نزاعها مع إيران على الجزر الثلاث، مؤيدة «الشجب القوى» الذى أصدره مجلس التعاون فى دورته الأخير فى قطر، ولم تشذ أى دولة عربية عن الإجماع فى ادانه إيران.

إن قضية الجزر الثلاث، وقد فجرت على الشكل الذى تتابعت صوره، لا تترك لدولة الإمارات خيارات كثيرة. فمن الخيارات غير المتاحة، المواجهة العسكرية بين البلدين، ليس فقط بسبب عدم التكافؤ العسكرى بين الإمارات وإيران، بل لأن مواجهة كهذه، ولأى سبب كان، ستجبر على الخليج تحديدا والعالم العربى عموما، ناهيك بمضاعفاتها على الجانب الإيرانى، آثارا كارثية لا مكانها ولا زمانها الآن. وستمنع دول مجلس التعاون، ومعها دول العالم الغربى كله، احتمالات قيام مواجهة عسكرية، مهما صغر حجمها، ومن أى جهة أتت. إن مجرد التفكير فى هذا الأمر هو من قبيل المنوعات^(٢).

١ - النهار - ٨ / ١٠ / ١٩٩٣ م.

٢ - رياض نجيب الريس - النهار - ٨ / ١٠ / ١٩٩٣ م.

لذلك ليس أمام الإمارات خيار إلا الحوار السياسي، وسط سباق بين التصعيد والتهدة، ولو وصل إلى حد من الجدل العقيم مع إيران، التي تصر على أن المشكلة غير موجودة. وعلى رغم أن الإمارات لم تستطع أن تصل إلى أى نتيجة عبر الوسائل السلمية التي اتبعتها، فإن لا حلول أمامها إلا المزيد من الإصرار على هذه الوسائل، عبر حشد التأييد الإقليمي والعربي والعالمي لحقوقها التاريخية، وتحكيم القانون الدولي واستمالة شرعة الأمم المتحدة إلى جانبها. ومن طريق الوسائل السلمية، وينقل قضية الجزر العربية الثلاث إلى دائرة اهتمامات المجتمع الدولي، وعبر طرحها فى أروقة الأمم المتحدة ومنابرها، يمكن مجموعة من وساطات - مجلس التعاون أولا ومن ثم العربية، وآخرها البريطانية - أن تجد سبيلا لها بين رغبة الإمارات فى التوصل إلى حل سريع لهذه القضية، والعناد الإيراني فى التطرق إليها. وبين أصحاب هذه الوساطات من يعتقد أن مسألة الجزر الثلاث برمتها لا تستحق المجازفة أو المغامرة بايجاد بؤرة توتر جديدة فى الخليج العربي، وهى المنطقة الشديدة الحساسية والتي تعيش اليوم أجواء ملبدة بعشرات الاحتمالات الخطرة. لذلك تمتحن اليوم من جديد العلاقات الإيرانية - العربية التى تطفو فوق ثلاث جزر صغيرة وسط مياه الخليج العربي الضحلة، وقد مر على قضيتها عقدان من الزمن. فإذا تم التوصل إلى حل عادل وسلمى لها، فازت هذه العلاقات فى امتحان المتغيرات العالمية الجديدة. وإذا لم تحل، فهناك من سيقول أن إيران الشاه قد عادت إلى الخليج العربي، بشباب آيات الله. ومنها قد تختلط المطامع بالمصالح إذا اختلطت المصاحف بالسيف^(١).

جزيرة أبو موسى التحكيم هل الحل!

الكاتب الإسلامى فهمى هودى أيضا كتب عن الاحتلال الإيراني يقول^(٢):-

عدنا إلى نقطة الصفر فى قضية جزيرة «أبو موسى». فبعدما منعت السلطات الإيرانية بعض العرب القادمين إلى الجزيرة من النزول فيها، واشترطت عليهم الحصول على تأشيرات دخول مسبقة من الجهات الإيرانية، انفتح ملف المشكلة من جديد، وأثير السؤال الذى لم تحسم إجابته طيلة العشرين عاما الماضية: من صاحب الحق فى الجزيرة

١ - رياض نجيب الرئيس - النهار - ٨ / ١٠ / ١٩٩٣ م.

٢ - الشرق الأوسط - ١٤ / ٩ / ١٩٩٢ م.



وتابعها: الشارقة أم إيران؟ فى بيان مجلس وزراء دول مجلس التعاون الذى صدر عقب اجتماعات جدة، شدد على «أن جزيرة أبو موسى من مسئولية حكومة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد»، وأعرب عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. عبرت مختلف الصحف فى الجزيرة العربية عن الموقف ذاته، من قبيل ذلك ما نشرته صحيفة «الخليج» الصادرة فى الشارقة من أن جزيرة أبو موسى «كانت منذ بداية التاريخ على اتصال بالساحل العربى، وخاضعة فى إدارة شؤونها العامة لإمارة الشارقة، ولم يحدث أن انفصلت عن الشارقة إلا فى فترات تاريخية وجيزة ونادرة، نتيجة لتحولات القوة بين الجانبين العربى والإيراني للخليج العربى، وانتهت من ذلك إلى أن «كل الوثائق والحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن جزيرة أبو موسى تابعة للشارقة، وأنها جزء لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة». (مقال للدكتور عبدالحق عبد الله، نشر فى ٩٢/٩/٧). فى مقابل ذلك، نقلت وكالات الأنباء عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية مرتضى سمردى قوله أن «وثائق تاريخية دامغة تظهر أن الجزر الثلاث كانت دوما من صميم الأراضى الإيرانية وتتبع سيادتها، وأشار الناطق الإيرانى إلى حرص بلاده على تعزيز روابطها مع جيرانها، لكنها فى الوقت نفسه لن تسمح لأى دولة بالتدخل فى شؤونها الداخلية، كما لن تقبل بأى انتهاك لوحدة أراضيها.

لم يكن هناك جديد فى هذا الكلام الذى رده الجانبان لكنه كان قراءة بصوت عال للأسطر الأولى فى «فاتحة» ملف الأزمة التى تفجرت منذ قامت إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث فى نهاية نوفمبر ١٩٧١، قبل يومين من إعلان انسحاب بريطانيا من الخليج وإعلان استقلال الإمارات، إذ حين توسطت بريطانيا آنذاك لعقد اتفاق تنظيم إدارة جزيرة أبو موسى بين إيران والشارقة، فإن مقدمته التى أشارت إليها جريدة «الخليج» نصت صراحة على أنه لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى، ولن عترف أى منها بمطالب الأخرى. بعد تعليق الأمر على ذلك النحو، لم يكن أمام الطرفين الا الاتفاق على حل وسط لإدارة الجزيرة، وتمثل ذلك الحل فى بنود ستة.

* الإبقاء على قوات إيرانية فى الجزيرة، ضمن حدود معينة تم ترسيمها، وبيتها^١ خريطة أرفقت بالاتفاق.



* تمارس إيران صلاحياتها كاملة ضمن الحدود المتفق عليها، ولها أن ترفع العلم الإيراني على ذلك الجزء من «أبوموسى» وتمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة، ويظل علم الشارقة مرفوعا على نفس الأسس التي يرفع بموجبها العلم الإيراني على الثكنة العسكرية الإيرانية.

* تقرر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة، إلى مسافة ١٢ ميلا بحريا.

* تباشر شركة «باتسى جاز آند أويل كومبانى» استغلال الموارد البترولية لأبوموسى وقاع البحر فى مياهها الإقليمية، وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية إلى إيران والنصف الآخر للشارقة.

* يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الإقليمية لأبوموسى.

* يتم توقيع اتفاقية للمساعدة المالية بين إيران والشارقة.

طبقا لهذه البنود، فثمة جزء على الأقل يفترض أن تمارس عليه الشارقة صلاحياتها الكاملة، كما أعطيت إيران صلاحيات مماثلة على الجزء الآخر من الجزيرة، الذى توجد عليه قواتها، الأمر الذى يفترض أن يؤدى إلى تسكين المشكلة ونزع فتيل التوتر بصورة مؤقتة، إلى أن يتمكن الطرفان من حسمها بصورة نهائية، وهو ما تحقق طيلة السنوات العشرين الماضية، ثم اختل وانفلت عياره فى الآونة الأخيرة، الأمر الذى أثار العديد من علامات الاستفهام حول دوافع إيران وأهدافها من هذه الخطوة. عندما أتيح لى أن أ طرح السؤال على أحد المسؤولين فى الخارجية الإيرانية، كان رده أن وقائع القضية تحتاج إلى تصويب، سواء فى شقها المتعلق بالأحداث الأخير، أو فى خلفيتها المتمثلة فى الاتفاق المبرم بين الشارقة وإيران. الرواية الإيرانية للأحداث الأخيرة كما يلى: عندما وصلت السفينة «خاطر» إلى شاطئ جزيرة أبو موسى فى آخر أغسطس ١٩٩٢، تبين للسلطات الإيرانية أن عليها ١٤٠ عريبا من غير أبناء الإمارات، هم أساسا ٤٠ مدرسا وزوجاتهم وأبنائهم، فلم تسمح لهم بالنزول لأنهم لا يحملون تأشيرات دخول من السلطات الإيرانية، واثّر الأزمة التى نشأت عن ذلك، وبعد الاتصالات الدبلوماسية بين المسؤولين على الجانبين، صرح للمدرسين بالدخول باستثناء ١٤ شخصا اعترضت عليه السلطات الإيرانية لأسباب أمنية، وبهذا حلت مشكلة المدرسين بصفة



مؤقتة. أما الرواية الإيرانية للاتفاق الخاص بـ «أبو موسى» فهي تذهب إلى أن البنود التي نشرت في الإمارات تمثل «قراءة إماراتية» له تختلف في بعض جوانبها بصورة جوهرية عن القراءة الإيرانية، فطهران تعتبر أن الاتفاق الذي تم بينها وبين الشارقة في عام ١٩٧١، ينص على أن السيادة والأمن في الجزيرة هما لإيران، بينما الإدارة مشتركة بين الجانبين، وهذا هو ما أعلنه رئيس الوزراء الإيراني آنذاك، عباس هويدا، أمام برلمان بلاده. تضيف الرواية الإيرانية أن الاتفاق الذي وقعته الشارقة مع إيران في ذلك الحين لم يحظ بموافقة الإمارات التي قامت بعد ذلك، كما أنه كان محل تحفظ من جانب أربع دول عربية. بناء على ذلك، فالأمر من وجهة نظر الطرف الإيراني ليس فيه مفاجأة، ولكنه يعتبر تصرفا عاديا في ظل تلك الخلفية، إذ مارست السلطات الإيرانية في الجزيرة مسؤوليتها - التي تفترض أنها مقرر - طبقا لما هو متفق عليه مع إمارة الشارقة^(١).

إزاء ذلك فإن المسألة تصبح أبعد وأعقد مما نتصور، حيث تصبح المشكلة انتهاكا إيرانيا لاتفاق موقع مع الشارقة التي هي الآن جزء من الإمارات، ولكنها تغدو منازعة في أصل الاتفاق ومضمونه، لأن ما يقوله الإيرانيون يقلب الصورة ويثير مجددا مسألة الحق التاريخي، وهي نقطة الصفر في ملف الموضوع. القدر المتيقن أن هناك اتفاقا، لكن من تجاربنا العديدة (التي أبرزها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بالانسحاب من الأراضي المحتلة) تعلمنا أن الذي لا يقل أهمية عن الاتفاق حول بنود بذاتها، أن تكون تلك البنود واضحة بحيث لا يثور خلاف حول منهج قراءتها، فيقرؤها كل طرف بشكل مغاير يخدم به مصالحه، وسواء حدث الالتباس من هذه الزاوية، أو من أي زاوية أخرى، كالترجمة مثلا، فمن الواضح أن الأمر لم يحسم رغم ذلك الاتفاق، لأن الاطمئنان الذي يعبر به الإماراتيون عن أن الاتفاق يقرر سيادة الشارقة على الجزيرة، يقابله تأكيد قاطع من جانب الإيرانيين بأن السيادة والأمن لهم بمقتضى ذات الاتفاق! مع ذلك، فتمرير الموضوع يقتضى التثبيت من نصوص الاتفاق، لأن ذلك هو المدخل الأساسي لاستجلاء الأمر، من الناحيتين السياسية والقانونية على الأقل. على صعيد آخر، فالأمر المقطوع به أن إيران حريصة على الوجود في الجزيرة، لأسباب استراتيجية بحته، فوجودها قريبا من مضيق هرمز يضيف على موقعها أهمية بالغة، تدفع أية قوة في المنطقة للتطلع إليها في حساباتها الأمنية. وهذا الجانب أعلنته إيران صراحة في أكتوبر

سنة ١٩٧٠، أى قبل رحيل القوات البريطانية عن الخليج العربى، فقد ذكر مستحدث رسمى آنذاك أن إيران ستضع أيديها على الجزر الثلاث (أبو موسى و طنب الكبرى و طنب الصغرى) لأسباب استراتيجية، والمعنى ذاته كرره الشاه فى نوفمبر من ذلك العام، وبعد تصريحه بوقت قصير احتلت القوات الإيرانية الجزيرة^(١).

ولئن حدث ذلك فى مستهل السبعينات، فإن تجربة إيران الثورة إبان الثمانينات، فى حربها ضد العراق والضغط عليها بواسطة الأساطيل الغربية التى تجمعت فى الخليج العربى، تلك التجربة أكدت لطهران على نحو عملى مدى الأهمية الاستراتيجية لأبو موسى ومدى الفائدة التى تمنحها باستمرار الوجود فيها، وثمة معلومات تشير إلى أن الزوارق العسكرية الإيرانية انطلقت من الجزيرة فى عديد من العمليات التى نفذت فى تلك الفترة. من الواضح أن الطرفين لم يغلغا الباب أمام احتمالات التفاهم حول الموضوع غير أن الطرف الإيرانى يرحب بالتفاهم على أساس من أن السيادة لإيران فى البدء والمنتهى، أى فى حدود الترتيبات الإدارية التى تتطلبها عملية تسيير مصالح العرب الموجودين فى الجزيرة، ومن الواضح أن ذلك إطار يرفضه الطرف الإماراتى الذى يتمسك بحقه فى السيادة. وفى كل الأحوال، فنحسب أن حقل التوازن الاستراتيجى القائم فى منطقة الخليج العربى، خصوصا بعد ضرب القوة العسكرية العراقية، إضافة إلى حالة التشردم التى جعلت العالم العربى يعانى من شبح الفراغ السياسى، هذه الملابسات لا توفر للطرف الإماراتى مركزا تفاوضيا مناسباً يسمح له بالخروج بنتيجة إيجابية من أية مفاوضات مع إيران حول الموضوع. ومع افتراض حسن النية على الجانبين، فإنه فى ظل الموازين الراهنة ليس بوسع الإمارات أن تخرج بنتيجة تختلف كثيرا عن الوضع الراهن^(٢).

وإذ نستبعد الوساطة العربية أو الإسلامية، بعد ما ثبت ضعف المؤسسات التى تعبر عن هاتين الإرادتين وعجزها عن أداء دور فعال فيما دون ذلك من مشكلات، فلم يبق سوى أمل أخير فى الحسم والانصاف هو: التحكيم الدولى. تجربة «طابا» التى احتلتها إسرائيل وتمسكت مصر بحقوقها فى السيادة عليها، ثم حسمت محكمة العدل الدولية الأمر لصالح مصر، بعدما قدم إليها كل طرف أسانيد ووثائقه، هذه التجربة

١ - الشرق الأوسط - ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ - الشرق الأوسط - ١٤/٩/١٩٩٢م.



يمكن تكرارها فى النزاع حول أبو موسى، خصوصا أن اجواء حسن النية والجوار بين الإمارات وإيران لابد ان تكون مختلفة عن الأجواء بين إسرائيل ومصر، حيث المشترك فى الحالة الأولى لا يقارن برصيد العداء والحساسية المتراكم فى الحالة الثانية. ترى هل نستطيع أن نصل إلى حل سلمى ومتحضر للأزمة، أم نبقى على التوتر مؤججا، لنضيف فصلا جديدا إلى مشهد العبث الراهن، حيث مصر تتنازع مع السودان حول «حلايب» وقطر مع البحرين حول جزيرة «حوار» و «ريارة»، ومسلمو أفغانستان يتسابقون على الانتحار، ومسلمو الصومال يهلكون جوعا، ومسلمو البوسنة يبادون ويطردون من أراضيهم، وقضية فلسطين تتآكل فى السر والعلن. وما خفى كان أعظم^(١)

موقف شجاع

كتب جلال دويدار فى جريدة الأخبار عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية يقول^(٢):

فى إطار عملية «فضح وكشف أعداء الأمة العربية والإسلامية والمتربصين بها كتبت تحت عنوان «اللعب على المكشوف» عن الأطماع الإيرانية فى منطقة الخليج العربى. هاجمت نظام «الملالى» الإيراني الذى يختفى تحت عباءة الإسلام متخذًا من طهران قاعدة لتصدير الإرهاب، وتجنيد العملاء بالمال والشعارات، لضرب استقرار الدول العربية، أشرت إلى عدوان إيران واستيلائها على جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية باعتباره برهان إدانة على الدور المشبوه الذى تقوم به إيران فى منطقة الخليج العربى. وبعد التطورات التى شهدتها الساحة العربية فى الأيام الأخيرة أجد أنه من الواجب والضرورى أن أحيى وأشيد بالموقف الشجاع الذى اتخذته الإمارات العربية دفاعا عن حقوقها التاريخية الثابتة ضد عمليات البلطجة والابتزاز والإرهاب. إن تصديها ورفضها الاحتلال العدواني الإيراني لجزيرة «أبو موسى» وعدم الخوف من الإقدام على فضح النظام الحاكم فى طهران - رغم التهديد والوعيد - هو خطوة على الطريق الصحيح لوقف الجالسين على عرش الطاووس عند حدهم: إنها دعوة للشرعية الدولية للتدخل لإنهاء هذا العدوان وإعادة الحق إلى أصحابه بما يتفق والمبادئ التى يجب أن تسود العلاقات بين الدول فى ظل النظام العالمى الجديد. ولقد أحدث موقف الإمارات وعدم

١ - الشرق الأوسط - ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ - جلال دويدار - جريدة الأخبار - ٢١/٩/١٩٩٢م.



سكوتها على العدوان أو الاستسلام له اضطرابا فى أوساط حكام طهران الذين فقدوا عقولهم واتزانهم، عبرت صحافتهم عن هذا الموقف بالهذيان والتهديدات المرتشعة. وعند التساؤل عن أسباب فقدان طهران لأعصابها نجد أن هناك عوامل جديدة ظهرت على الساحة السياسية العربية والدولية أدت إلى تسليط الأضواء على تحركاتها وأطماعها تمهيدا لاتخاذ موقف دولى حيالها. وهى تشمل:

١ - إدانة مجموعة دول إعلان دمشق استيلاء إيران على جزيرة «أبو موسى» والتأكيد على وقوفها بكل قوة ضد هذا العدوان والمطالبة بإعادتها إلى الإمارات العربية. وضح هذا الاتجاه فى تلك القرارات الحاسمة التى صدرت عن مؤتمر الدوحة الذى حضرته دول مجلس التعاون الست وكل من مصر وسوريا. وكان للموقف المصرى القوى الذى عبرت عنه تصريحات الرئيس حسنى مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى دور أساسى فى دعم سياسة عدم مهادنة العدوان الإيرانى. كما جاء رفض سوريا - التى تربطها بإيران أقوى العلاقات - لعملية الاحتلال ومساندتها لقرارات الدوحة تأكيدا لدخول العلاقات بين دول إعلان دمشق إلى الممارسة العملية دفاعا عن الأمن القومى العربى.

٢ - صدرت بعد ذلك قرارات مجلس الجامعة العربية متضمنة تنديدا ورفضاً لعملية القرصنة التى قامت من خلالها إيران بالاستيلاء على جزيرة أبو موسى والمطالبة بالانسحاب فورا. إن هذا الاجماع العربى يفتح الطريق أمام اللجوء إلى تدويل القضية باعتبار السلوك الإيرانى عدوانا مفضوحا على الشرعية الدولية. وفى مباحثات الرئيس مبارك والرئيس السورى حافظ الأسد التى دارت فى الأسكندرية كانت قضية الاستيلاء على جزيرة «أبو موسى» على رأس القضايا التى تم بحثها. أكد الرئيسان على ضرورة انسحاب إيران منها حفاظا على أمن واستقرار منطقة الخليج العربى.

٣ - زيارة الشيخ زايد رئيس الإمارات للقاهرة والتى، تستهدف إجراء مباحثات هامة مع الرئيس مبارك حول كل ما يتعلق بالعدوان الإيرانى بصورة خاصة والأوضاع العربية بصورة عامة. إن نتائج هذه المباحثات ستكون بمثابة رسالة موجهة إلى النظام الحاكم فى طهران بأن مصر - أكبر دولة عربية، ومن منطلق مسئوليتها التاريخية والقومية - ترفض هذا العدوان وهو ما يؤكد وقوفها إلى جانب الإمارات العربية الشقيقة حتى



تستعيد سيادتها على الجزيرة. إن ما يجرى وتشهده الساحة السياسية العربية والدولية إنما يؤكد حقيقة واحدة، وهى أن لا الدول العربية ولا المجتمع الدولى على استعداد لقبول افتراس الثعلب الإيرانى لجزيرة «أبو موسى»^(١).

أزمة «أبو موسى» والعلاقات العربية. الإيرانية

يقول د. حسن بكر من جامعة أسيوط قسم العلوم السياسية فى جريدة السياسية الكويتية عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية:-

فجأة ومن جانب واحد دفعت إيران بأزمة جديدة فى سجل العلاقات العربية - الإيرانية، إذ أقدمت على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإدارية منفردة - على خلاف الاتفاقية الموقعة - لبسط السلطة الإيرانية التامة على الجزيرة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، جزيرة أبو موسى إيران الجار الاستراتيجى وأحد أركان مثلث توازن القوى فى منطقة الشرق الأوسط تربطنا بها علاقات اختلطت بالصراع والتعاون عبر ما يزيد عن ألفى عام. علاقات فى معظمها كانت تمتلئ بالعقد والحزات، ثمة مجموعة من المحددات البارزة فى علاقة العرب بإيران عموما وخلال العقدین الأخيرین خصوصا وهذه المحددات تبررها وقائع الأحداث وسير العلاقات العربية - الإيرانية^(٢):

١ - إن إيران لم تتخل عن الدور القائد الذى أراده لها الشاه الراحل من عام ١٩٧٩، كقوة إقليمية مهيمنة ذات دور بارز فى تشكيل الأحداث وتسييرها وكأحد أضلاع مثلث توازن القوى الاستراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط ولكن بوسائل وأشكال وأفكار جديدة.

٢ - منذ نهاية عام ١٩٨٨ أى بعد انتهاء حرب الخليج الأولى ظهر خطان رئيسيان داخل القيادة الإيرانية وفى القوى الموالية لإيران عبر العالم بأكمله. أولهما ويقوده تحالف رفسنجانى - خامنى ويدعو إلى نظرية «الدولة» بمعنى قيام دولة إسلامية داخل بلد واحد هو إيران لإعطاء النموذج لبقية الدول الإسلامية فى حذوها. وكان من عبارات رفسنجانى آنئذ: «إن إيران حولت جميع الأصدقاء إلى أعداء وقد حان الوقت لإدراك ذلك والتخلى عنه»، أما خط التشدد داخل القيادة الإيرانية فقد كان يتبنى نظرية «الثورة» الدائمة، ذلك

١ - جلال دويدار - جريدة الأخبار ٢١/٩/١٩٩٢م.

٢ - د. حسن بكر - السياسة الكويتية - ٢٤/٩/١٩٩٢م.



أن نجاح الثورة فى العالم الإسلامى لن يتم إلا بتصديرها لبقية البلدان على النمط الإيرانى، وقد قاد هذا الخط حراس الثورة وبالذات تحالف منتظرى - محتمشى الذى هزم فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن سيادة الخط المعتدل لم تمنع إطلاقاً التخلي عن فكرة تصدير الثورة.

٣ - إن إيران سعت فى الفترة الأخيرة إلى إنحياز تفوق عسكرى واضح تقليدياً ونوياً. كان واضحاً حتى فى أثناء ضرب العراق أن الغرب يضع إيران المستقبل فى اعتباراته وشكلت مقولة توازن القوى فى الخليج العربى الأثر الفعال فى سير المعارك فى أزمة الخليج الثانية ولا تزال. وفى مجال التسلح التقليدى وعبر سنوات خمس منذ انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية أنفقت إيران ما قيمته ٢٠ مليار دولار على برامج التسلح ولإعادة بناء قواتها المسلحة. فى هذا الإطار تأتى أزمة «أبو موسى» مع العرب. فبعدها أبدت إيران حسن نواياها إبان حرب الخليج العربى الثانية وكفت عن سياسة تصدير الثورة والتدخل فى شؤون جيرانها، أبدت الدول فى مجلس التعاون رغبتها فى تحسين علاقاتها مع إيران على أساس الاحترام المتبادل والتعاون لما فيه مصلحة الجانبين، واستطاع الرئيس رفسنجانى - بعد وفاة الخمينى - من خلال تبنى مواقف ومبادرات عديدة، كسب ثقة العرب.

ولكن خلال الفترة الأخيرة ورغم توقيع الشارقة وهى إحدى الإمارات العربية المتحدة التى تتبعها الجزيرة - وتحته رعاية بريطانية - اتفاقاً مع إيران عام ١٩٧١ إبان حكم الشاه يقضى باقتسام الجزيرة مناصفة، إلا أن إيران قامت بسلسلة إجراءات إدارية تعنى طرد ٧٠٠ من مواطنى الإمارات، وتحويل الجزيرة إلى السيادة الإيرانية كاملة إذا قامت بمنع موظفى الإمارات من دخولها وبالتالي تعطيل جميع المؤسسات والمرافق الإماراتية عن العمل مما يعنى رحيل العرب عنها نهائياً، ورغم محاولة إيران أن يبقى الأمر «إجرائياً» وأن تنحصر الأزمة بينها وبين الشارقة، دون أى تدخل عربى أو من مجلس التعاون، إلا أن خطب وسلوك القادة الإيرانيين قد دفع بالأمر إلى سدة الأزمة، بل إن الأمر وصل بقائد سلاح الجو الإيرانى إلى التهديد بضرب أى طائرة تقترب من المجال الجوى للجزيرة، وإن الإمارات والدول العربية أدانت السلوك الإيرانى وطالبت بوقف العدوان على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى واتجهت الإمارات بكل هدوء وروية فى عدة اتجاهات. أولها المفاوضات المباشرة مع إيران لترك احتلال الجزر الثلاث

وتحكيم اتفاق عام ١٩٧١، وثانيها وساطة سورية مع إيران دون جدوى، وثالثها التحرك على المستوى العربى فقام الشيخ زايد بزيارة خمس دول عربية، ورابعها هو اللجوء إلى الشرعية الدولية فى حالة فشل التحرك الثنائى والعربى^(١).

لقد أدركت الإمارات العربية أن الخطر المحدق يستهدف عزل الشارقة عنها بالترغيب والترهيب من خلال فرض الأمر الواقع، كما يستهدف عزل الإمارات نفسها عن منظومة مجلس التعاون، كمقدمة لإبعاد الإمارات نفسها عن دول إعلان دمشق وحل الخلاف ثنائيا دون «تعريبه»، وهى محاولات باءت كلها بالفشل لأن الهدف الأساسى هو شق الصف العربى، وإعلان إيران زعيمة للخليج العربى وبالتالي الإخلال بتوازن القوى القائم فى أهم منطقة فرعية فى النظام الدولى الجديد. إن المطلوب فى ظل هذه الظروف الصعبة هو التضامن بين أبناء الوطن الواحد فى الإمارات العربية بشكل أساسى، ثم قيادة التعاون والتنسيق على مستوى مجلس التعاون، ثم وجود وحدة على المستوى الحركى على الأقل واتفاق الحد الأدنى بين الدول العربية لإرجاع الحق لأصحابه وفق مبادئ العدالة والمساواة فى التعامل وتحكيم مبادئ القانون الدولى^(٢).

السياسة الإيرانية فى الخليج تستدرج وجوداً أميركياً ثابتاً

كتب د. شفيق المصرى وهو أستاذ محاضر فى الجامعة الأمريكية فى بيروت عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربى يقول^(٣):-

«ليس أمام دولة الإمارات سوى اللجوء إلى كل الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر العربية الثالث». هذا ما أعلنه البيان الصادر عن حكومة الإمارات العربية المتحدة على أثر فشل المفاوضات الثنائية التى أجرتها مع إيران حول أزمة الجزر، والتى قررت، بعد ذلك، تدويل قضيتها بواسطة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. والأزمة فى منطقة الخليج العربى متشعبة الأبعاد لأنها تتعلق بشكل وثيق، بعدد من المسائل والمشكلات. فهى مرتبطة بأمن الخليج العربى إقليمياً، وبخطوط نقل النفط عبر مضيق هرمز دولياً، وبأسعار النفط اقتصادياً، وبمستقبل الدور الإقليمى لإيران

١ - السياسة الكويتية - ١٩٩٢/٩/٢٤.

٢ - السياسة الكويتية - ١٩٩٢/٩/٢٤ م.

٣ - د. شفيق المصرى - جريدة الحياة ١٤/١٠/١٩٩٢ م.



خليجيا، وربما بالنظام العالمى الجديد سياسيا وعسكريًا. لهذه الأسباب تبدو الجزر العربية الثلاث فى الخليج مسألة يشكل تفاقمها أو حلها مدخلا إلى الأمور الأخرى التى أشرنا إلى بعضها. ونقول «الجزر العربية» استنادًا إلى عدد من المعطيات التاريخية والقانونية، وإذا كان من المهم تأكيد عروبة هذه الجزر، فمن الأهم، طبعًا، اعتماد الوسائل السلمية التى تكفل عودة السيادة العربية على هذه الجزر. فالبيانات والإعلانات والتوصيات الإقليمية والدولية لا تجدى نفعًا إلا إذا اقترنت بخطوات عملية ضامنة وعادلة. وهذا ماتسعى إليه بالفعل الإمارات العربية المتحدة فى تحركاتها الدبلوماسية والسياسية المكثفة الحالية.

عروبة الجزر الثلاث:

يتضح بالاستناد إلى الدراسات الجغرافية والتاريخية والسياسية، أن جزر الخليج الثلاث، الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى، عريقة فى عروبتها، فجزيرة أبو موسى تابعة لسيادة الشارقة، وجزيرتا الطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعتان لإمارة رأس الخيمة، وهذه الجزر الثلاث كانت تحكمها أسرة «القواسم» منذ منتصف القرن الثامن عشر على الأقل، ومن دون انقطاع إلى العام ١٩٧١. وعندما سيطرت بريطانيا على منطقة الخليج العربى استطاعت أن تفرض أمنها عليه باتفاقيات ثنائية مع حكام المنطقة المحليين. وبقيت الإمارات العربية تتولى شؤونها الداخلية التى كانت تشمل ممارسة السيادة العربية المتواصلة على الجزر الثلاث. وتشير الدراسات التاريخية إلى أن إمارتى الشارقة ورأس الخيمة كانتا تستوفيان الرسوم على استثمار الجزر الثلاث من الغواصين والصيادين والرعاة. وكذلك كانت الإماراتان تمنحان الامتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية (النفط ضمناً) فى هذه الجزر. وكانت السلطات البريطانية تتولى التصديق على هذه الامتيازات^(١).

ويتضح من المراسلات الدبلوماسية التى كانت فى ٣٠/١١/١٩٧١، عندما اشترط شاه إيران، وهو يومذاك «شرطى الخليج» فرض سيادته على جزيرتى الطنب الكبرى والطنب الصغرى مقابل قبوله باستقلال الإمارات العربية المتحدة. كما وقع، بعد تدخلات إقليمية ودولية، على مذكرة تفاهم مع الشارقة تقضى باقتسام النفوذ والموارد



بين إيران والشارقة ورفع علمهما على الجزيرة. ومن الواضح أن هذا الوضع لم يكن عادلاً. وقد أشار إليه وزير الخارجية في الإمارات في خطابه أمام الجمعية العامة عندما قال أن الإجراءات الإيرانية الأخيرة خرق صارخ «لنصوص ولروح مذكرة التفاهم للعام ١٩٧١ التي تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً، والتي فرضت في ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه...». والآن ما هو الوضع القانوني للجزر الثلاث، بعدما فرضت إيران سيطرة كاملة ومعلنة على اثنتين منها، منذ العام ١٩٧١ لغاية تاريخه، وشبه سيطرة على الثالث (واليوم سيطرة كاملة)؟ الواقع أن هذا الاحتلال الإيراني للجزر لا يشكل سنداً قانونياً لاكتساب الإقليم بواسطة التقادم (أو مرور الزمن). وذلك لعدد من الأسباب أهمها^(١):

١ - أنه تم أصلاً بالقوة وليس سلماً. وهذا مخالف لمبدأ أساسى فى القانون الدولى الذى فرض على الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة (أو حتى خارجها) الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أخرى. يمكن أن تصدر الجمعية العامة بياناً تدعو فيه فريقى النزاع إلى التفاوض الثنائى مجدداً مع تأييد الجمعية لمذكرة التفاهم للعام ١٩٧١، كونها معاهدة دولية ثنائية ملزمة. إن مثل هذا البيان يشجع الحل السلمى للنزاع لكنه يعيد الكرة إلى الملعب الأساسى الذى حاولت الإمارات إخراجها منه. لكنه إذا تضمن تأييداً للمذكرة التفاهم، فهو يعطى الإمارات دعماً دولياً فى أوساط الرأى العام الدولى. ومن محاذيره: إغفال الحق العربى فى جزيرتى الطنب الكبرى والصغرى، وترك أمر تفسير هذه المذكرة لطاولة المفاوضات (على غرار القرار ٢٤٢ والتفسير الإسرائيلى له المناقض تماماً للتفسير العربى).

٢ - يمكن الجمعية العامة أن تكلف لجنة تقصى حقائق برئاسة الأمين العام أو سواه لدرس الأوضاع وإبلاغ الجمعية النتيجة أو يمكنها تكليف الأمين العام القيام بدور الوساطة لتطبيق المذكرة فى ضوء مبادئ القانون الدولى. وهذه الإجراءات تأخذ من الوقت والجهد والمماطلة قسطاً وفيراً.

٣ - كذلك يمكن الجمعية العامة أن توصى باتخاذ التدابير لتسوية الموقف (المادة

١ - جريدة الحياة - ١٤ / ١٠ / ١٩٩٢ م.



١٤ من ميثاق المم المتحدة) بين الدولتين وتطالب بانسحاب إيران من الجزر العربية. ومع تحقيق مثل هذا الافتراض المتفائل تبقى العقبة الكبرى: مدى الاستجابة الإيرانية لمثل هذا الطلب، لأن جميع قرارات الجمعية العامة تصدر على شكل توصيات لا قوة إلزامية لها.

٤ - ويمكن الجمعية العامة أن تطلب من محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً (المادة ٩٦ من الميثاق) حول الحدود بين الدولتين وتفسير مذكرة التفاهم. ومن المعروف أن لهذه الآراء الاستشارية مرجعية دولية ذات شأن وإن لم تكن ملزمة لفريق النزاع مثل الأحكام القضائية. المهم، في ضوء هذه الاحتمالات الأربعة، إن الجمعية العامة، مع ثقل الرأي العام الدولي الذى تمت فيه، لا تستطيع تمكين الدولة الإماراتية إعادة سيادتها على الجزر إذا أصرت إيران على موقفها. ونتذكر هنا الرفض الإيراني للحكم القضائي الذى صدر فى العام ١٩٨٠ عن محكمة العدل الدولية بصدد الإفراج الفورى عن الرهائن الأمريكيين، من دون أن تتمكن أية هيئة دولية أخرى تنفيذ هذا الحكم أو تفعيله، مع أن المادة ٩٤ من الميثاق تخول مجلس الأمن تطبيق أحكام المحكمة الدولية بالقوة إذا اقتضى الأمر. نستعرض هذه الاحتمالات، ولا نخال أن دبلوماسي الإمارات غافلون عنها. لذلك نظن أن لجوء الإمارات إلى الجمعية العامة جاء مناسبة دبلوماسية لتدويل قضية الجزر وللحصول على موقف دولي مؤيد لدولة الإمارات بصدها. وفي ضوء هذا الموقف الذى تنتظره الإمارات، بمساعدة دول الغرب عموماً والدول العربية جميعاً، يمكن الإمارات أن تباشر الخطوة التالية، أى رفع شكوى إلى مجلس الأمن، إذا لم تغير إيران موقفها شؤونها الداخلية التى كانت تشمل ممارسة السيادة العربية المتواصلة على الجزر العربية الثلاث^(١).

تشير الدراسات التاريخية إلى أن إمارتى الشارقة ورأس الخيمة كانتا تستوفيان الرسوم على استثمار الجزر الثلاث من الغواصين والصيادين والرعاة. وكذلك كانت الإماراتان تمنحان الامتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية (النفط ضمناً) فى هذه الجزر. وكانت السلطات البريطانية تتولى تصديق على هذه الامتيازات. ويتضح من المراسلات الدبلوماسية والوقائع السياسية أن الجزر الثلاث كانت تابعة للسيادة



الكاملة للإمارتين. فمن ناحية سكانية كان سكان هذه الجزر، وما يزالوا، من القومية العربية. ومن الناحية السياسية والقانونية لم يكن ثمة نقاش إقليمي ولا اعتراض إيراني (قبل العام ١٩٧١) على ممارسة سيادة رأس الخيمة على جزيرتي الطنب الكبرى والصغرى وسيادة الشارقة على جزيرة أبو موسى. ففي العام ١٩١٢ مثلاً كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي (برسي كوكس)، الذي أصبح فيما بعد مندوباً سامياً لبريطانيا في العراق) إلى شيخ رأس الخيمة يطلب منه السماح بإقامة منارة في جزيرة الطنب الكبرى لإرشاد السفن في الخليج. وفي العام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ حرر البريطانيون مراسلات متعددة إلى رأس الخيمة بضرورة رفع العلم العربي لرأس الخيمة على الجزيرتين. وفي العام ١٩٧٠ أكد وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية رسمياً أن السيادة على جزيرة أبو موسى إنما تعود، بحق حصري، إلى الشارقة. وكذلك أعلن المعتمد البريطاني في دبي في العام ١٩٧٠ الموقف ذاته. ومن الواضح أن هذه السيادة العربية على الجزر الثلاث كانت فعلية، ومتواصلة، ومتصلة بالأصل البشري للإمارة الأم، وسلمية ومعلنة، وكاملة. وهذه الشروط جميعها ضرورية، بحسب القانون الدولي العام، لشرعية امتلاك الإقليم أصلاً^(١).

أما من الجهة الإيرانية لا يبدو أن ثمة دليلاً قانونياً واحداً يثبت الإدعاء الإيراني السيادة على الجزر الثلاث. حتى أن ما يتداوله بعض وسائل الإعلام عن وجود خرائط بريطانية تعتبر الجزر ضمن السيادة الإقليمية الإيرانية لا قيمة له. فهذه الخرائط لا تعتمد في القضاء الدولي ووسائل إثبات، أو حتى قرائن، ما لم تكن صادرة عن السلطات البريطانية المختصة بتاريخ تقديمها، ومؤيدة منها. كذلك فإن الحاجات الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية للدولة في ضم بعض الأقاليم إليها لا تشكل سنداً قانونياً مشروعاً في نظر القانون الدولي. والواقع أن السيادة العربية على الجزر الثلاث بقيت محفوظة ومستمرة للإمارتين العربيتين حتى الاحتلال الإيراني عام ١٩٧١. إن الإمارات العربية لم تسكت عن هذا الاحتلال ولم تتنازل عن حقها في الجزر لاضمناً ولا صراحة ولم تهمل مطالبتها فيها. فقد تقدمت باعتراضات علنية ومراجعات متكررة إلى جامعة الدول العربية في العام ١٩٧١. وإلى هيئة الأمم المتحدة في العام ١٩٨٠، وأخيراً في

سبتمبر ١٩٩٢ إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على أثر احتلال القسم الثانى من جزيرة أبو موسى فى أغسطس ١٩٩٢. ويتضح من المراجعات والشكاوى أن السيادة الإيرانية على الجزر ليست سلمية ولا محسومة من دون أى اعتراض. فضلاً عن أن موقف السكان فى هذه الجزر لم يشر علناً إلى قبوله بالسيادة الإيرانية. ان الحكومة الإيرانية نفسها أعلنت قبولها بمذكرة التفاهم فى ١٩٧١، مع أن لديها تفسيراً آخرًا لهذه المذكرة، ما يعنى أنها لا تدعى سيادة حصرية ومطلقة على جزيرة أبو موسى. ان مدة الاحتلال الإيرانى لاتقارن بالفترة الطويلة جدا لممارسة السيادة العربية على الجزر الثلاث (١).

وسائل استعادة السيادة العربى على الجزر:

من المعروف فى القانون الدولى أن المفاوضات والمساعى الحميدة والوساطة تشكل، بحسب المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وسائل سلمية لحل النزاع بين الدول، إلا أن هذه الوسائل تبدأ وتستمر بإرادة فريقى النزاع. كذلك يمكن اللجوء إلى التحكيم أو التقاضى الدولى بإرادة الفريقين معا. ولكن أحد الفريقين لا يستطيع اعتماد وسيلة سلمية من هذه الوسائل إذا رفض الفريق الآخر فى النزاع القبول بها. وعلى هذا يبقى متاحا لهذا الفريق اللجوء إلى الهيئات الأخرى الدولية مثل الجمعية العامة أو مجلس الأمن. وهذا ما فعلته حكومة الإمارات العربية بعد ما رفضت إيران التحكيم والتقاضى الدولى وبعدم فشل المفاوضات والمساعى الحميدة. والسؤال الذى يطرح هو ماذا بعد؟

طالما أن القضية عرضت على الجمعية العامة، يمكننا أن نتحدث عن بعض الإمكانيات الفرضية التى قد تصدر عن هذه الجمعية. نستعرض هذه الاحتمالات، ولا نخال أن ديبلوماسية الإمارات غافلون عنها، لذلك نظن أن لجوء الإمارات إلى الجمعية العامة جاء مناسبة ديبلوماسية لتحويل قضية الجزر وللحصول على موقف دولى مؤيد لدولة الإمارات بصدد (٢).

فى ضوء هذا الموقف الذى تنتظره الإمارات، بمساعدة دول الغرب عموماً والدول العربية جميعاً، يمكن الإمارات أن تباشرا الخطوة التالية، أى رفع شكوى إلى مجلس

١ - جريدة الحياة - ١٤ / ١٠ / ١٩٩٢م.

٢ - جريدة الحياة - ١٤ / ١٠ / ١٩٩٢م.



الأمن، إذا لم تغير إيران موقفها (استناداً للمادة ٣٧ - الفقرة الأولى من الميثاق). وللمجلس الأمن الحق في أن يوصى بما يراه مناسباً من الإجراءات وطرق التسوية، بدءاً بدعوة طرفي النزاع إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو إلى التحكيم أو غير ذلك من الوسائل السلمية، ومروراً بإصدار قرار بالطلب إلى إيران الانسحاب من الجزر، وانتهاء باتخاذ إجراءات تنفيذية بحق الدولة الرافضة تشتمل على المقاطعة الاقتصادية والديبلوماسية وغيرها. وقد تنتقل إلى استخدام القوات المسلحة من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفي خضم هذه الافتراضات أو الاحتمالات الواردة يمكن أن نبه إلى محاذير يجب على فريق النزاع أخذها في الحسبان منعاً لتكرار المأسى الماضية وانقاذاً لأمن الخليج العربي ولاستقراره واستقلاله^(١):

١ - يبقى طريق التفاوض الثنائي، من حيث المبدأ، هو الطريق الأقصر والأسلم شرط أن يكون لدى السلطات الإيرانية نية فعلية وصادقة لإنهاء النزاع وللإقرار بالحق العربي في الجزر الثلاث. وإذا كانت الدولة الإيرانية اعتمدت إثارة هذه الأزمة في جزيرة أبو موسى لفرض التطبيع الاقتصادي مع دول مجلس التعاون، أو للضغط عليها من أجل رفع أسعار النفط أو لتذكير الولايات المتحدة بوجوب إشراكها في أمن الخليج العربي كقوة إقليمية أولى في المنطقة، أو للحصول على مساعدات مالية أو إعفاءات وديون خارجية، إذا كان القصد واحداً من هذه الاحتمالات، أو كلها، فالثمن الذي قد تدفعه إيران نتيجة ذلك ربما كان باهظاً بحيث لا يوجد ما يعوض لُعمه.

٢ - يخشى مع التصعيد وتدويل قضية الجزر العربية بواسطة مجلس الأمن، أن يصدر هذا الأخير قراراً مستنداً إلى الفصل السابع، أي استخدام القوات المسلحة لتأمين الانسحاب الإيراني من الجزر. ويتكرر السيناريو ذاته الذي أخرج القرار ٦٧٨ بصدد العراق - الكويت أي «تفويض الدول الأعضاء (عملياً الولايات المتحدة) مساعدة الإمارات باسترجاع الجزر، وعملياً إحلال القوات الأميركية محل الإيرانية في الجزر الثلاث، وعلى هذا يكتمل الوجود الأميركي المسلح في منطقة الخليج العربي ولكن بواسطة إيران وسياستها.

أزمة الجزر العربية ومستقبل العلاقات العربية. الإيرانية

كتب د. عبدالله الأشعل والذي يعمل نائب مدير المعهد الدبلوماسى فى القاهرة والخبير فى قضايا الحدود عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية يقول(١):

من الواضح أن إيران عندما عينت محافظا لجزيرة أبو موسى وخصصت لها ميزانية مستقلة للتنمية، إنما تسعى إلى تصعيد المواجهة مع الإمارات العربية، ومن المهم أن تحدد مغزى التصرفات الإيرانية والأسباب والدوافع والظروف التى ترتبط بأزمة الجزر العربية، سعياً إلى تحديد وسائل التسوية السياسية لهذه الأزمة حرصاً على العلاقات العربية - الإيرانية، ولعل هذا الهدف وهو المحافظة على العلاقات العربية - الإيرانية يحتاج إلى تحديد هو الآخر فى وقت تختلط فيه المشاعر العربية وتتقاطع فيه وجهات النظر تجاه إيران سواء من زاوية سياساتها الدينية أو سياسات القوة التى تظهر فى صورة متعددة حرصاً منا على وضع هذه العلاقات فى إطارها الصحيح وإيماناً بأن العلاقات الخليجية - الإيرانية ومن ورائها الإيرانية - العربية هدف يستحق العمل من أجله.

والمسألة فى إيجاز تتلخص فى أن إيران التى حجبتها الاحتلال البريطانى للإمارات العربية على الساحل العربى حتى عام ١٩٧١ ع ممارسة نفوذها على هذا الساحل قد انطلقت قبل ساعات من تنفيذ الانسحاب العسكرى البريطانى إلى احتلال الجزر العربية أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى، وقيل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة فى محاولة لفرض الأمر الواقع الذى لا تلبث الدولة الجديدة أن تقبله طوعاً أو كرهاً، وقد استندت إيران جزئياً فى هذا الغزو إلى اعتبارين أحدهما: قانونى وهو أن الغزو قد جاء تنفيذا لاتفاق أبرمته إيران مع حاكم الشارقة يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ دون أن تعلن مضمون هذا الاتفاق الذى يعطيها بعض الحقوق ، ولكنه لا يمنحها السيادة ولا الاحتلال الكلى لجزيرة أبو موسى، فاعتبرت هذا الاتفاق المؤقت وغير المحدد المدة بشأن أبو موسى أساساً شاملاً لاحتلال الجزر الثلاث دفعة واحدة متذرة بأن هذه الجزر كانت إيرانية قبل أن ترغمها بريطانيا على التوقف عن ممارسة السيادة عليها. وثانى هذين الاعتبارين فهو اعتبار سياسى يستند إلى شعور إيران فى ذلك الوقت بأنها صارت

١ - د. عبدالله الأشعل - عالم اليوم ١٢/٢/١٩٩٣ م.



الورث الشرعى لبريطانيا، خاصة وأن الاستراتيجية الأمريكية الكبرى قد أوكلت إليها مهمة أساسية فى التنصت على الاتحاد السوفيتى عبر مسافة ٢٥٠٠ كم وكان المقابل يتضمن الكثير لإيران ومن ضمنه السكوت على هذا الاحتلال. أما العالم العربى فى ذلك الوقت فكان يعانى من مضاعفات نكسة عام ١٩٦٧، فكانت أصوات المعارضة العربية لهذا الغزو خافتة، بل أن البعض يرى أن المعارضة العراقية للغزو كانت جزءا من لعبة الصراع بين إيران والعراق، وواصل العراق فى تشده إلى حد معارضة انضمام الإمارات العربية إلى الجامعة العربية بحجة أنها سكتت على هذا الغزو وقبلت انضمام الشارقة إليها فى فبراير من العام التالى، وما ينطوى عليه ذلك فى نظر العراق من قبول ضمنى لهذا الواقع^(١).

ومعلوم أيضا ان الوضع فى الجزر ظل على ما هو عليه خلال الفترة من ١٩٧١ حتى أغسطس ١٩٩٢، اعترف خلالها العالم بأن إيران تحتل هذه الجزر احتلالا واقعيا غير مشروع ولكنها لا تمارس فيها مظاهر السيادة ولا تكرر فيها ادعاءاتها بالتبعية، فكان وضعها وسطا لم تشأ الإمارات العربية أن تقحم القضية فى إطار العلاقات مع إيران لأنها قدرت أن إيران ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٩ قد اهتمت بالحوار مع دول مجلس التعاون لبلورة ترتيبات إقليمية لأمن الخليج العربى، وأن قضية الجزر يمكن أن تحل فى إطار العلاقات الودية التى بشرت بها السياسة الإيرانية فى تلك الفترة، خصوصا وأن إيران قد بذلت من الود للعرب خلال حرب أكتوبر ومن الصداقة لمصر، ما اعتبر أنه رصيد لهذه الصداقة الإيرانية - العربية المتنامية. وعندما قامت الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩ كانت العلاقات المصرية - العربية والمصرية - الإيرانية قد اضطربت اضطرابا شديدا، ثم لم تلبث الثورة الإسلامية أن عبرت عن سياسات أثارت مخاوف دول مجلس التعاون وشكوكها، لعل العراق قد لعب دورا فى احترامها بحكم طموحاته الجديدة صوب كل من مصر وإيران، وكانت تقاليد التفكير السياسى فى مجال التحالفات يقتضى التحالف بين مصر وإيران ضد العراق عبر محاولات إيرانية حميمة صوب العالم العربى لحشده ضد مصر ولكن مصر اختارت موقفا قوميا فى الصراع الجديد بين إيران والعراق الذى صورته العراق على أنه حرب عربية - إيرانية، ويجب أن نشير للإنصاف بأن الإمارات



العربية وبعض دول مجلس التعاون لم تعتبر الأمر كذلك وعكست مناقشات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري في مجلس التعاون دور الإمارات والكويت للتوسط بين إيران والعراق، ولم يكن ممكناً لدول الإمارات أن تشير مشكلة الجزر حتى لا يفسر الأمر على أنه استغلال لفرصة التورط الإيراني رغم أن العراق حرصها على ذلك فلما انتهت الحرب العراقية الإيرانية بالشكل الذي انتهت إليه ثم ما كان من أزمة الخليج العربي الثانية وتداعياتها، قامت إيران بتأكيد سيطرتها على الجزر عام ١٩٩٢، ولا يخفى على المراقبين أن السلوك الإيراني بعد أزمة الخليج الثانية وتجهيم الدور العراقي قد اختلف اختلافاً ظاهراً عما كانت عليه واتجهت إيران إلى نفس الدور الذي كانت تمارسه في عهد الشاه مما يقطع برجحان عوامل الثبات والاستمرار في السياسة الإيرانية مع اختلاف طفيف في وسائلها وأساليبها^(١).

إذا كان الموقف الإيراني قد أحدث أزمة محققة في علاقاتها مع الإمارات، فإن هذا الموقف قد أدى إلى سحابات وتوترات متفاوتة في علاقات إيران بأعضاء مجلس التعاون وبالمنطقة العربية. صحيح أن العالم العربي يمر حالياً بمرحلة تتسم بخصائص عديدة وأن أبرزها المتصل بسياق هذا التحليل هو أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين والرسميين على ما يمكن أن يسمى بالقضية القومية بعد أن زال هذا الوصف عن القضية الفلسطينية وتفكك الإجماع العربي حولها ضمن تداعيات أزمة الخليج العربي الثانية وترتب على ذلك أن الخلافات والمنازعات بين الدول العربية وبعض دول الجوار، أو الدول الأجنبية لم تعد قضية قومية وإنما هي منازعات ثنائية بين دولة عربية معينة ودولة غير عربية مجاورة أو بعيدة كما يصدق على أزمة الجزر العربية، وسواء كان هذا الوضع ضاراً أو نافعا للعالم العربي فإننا يجب أن نتعامل في هذا التحليل مع الواقع. وتطبيقاً لذلك فإن موقف الإمارات وموقف مجلس التعاون يعبر عن حالة نموذجية، فالإمارات لا تزال تأمل في تسوية ودية تتراوح بين التسوية السياسية والتسوية القضائية وتأمل ألا تتأثر العلاقات بين البلدين بشكل خطير بسبب هذه الأزمة، وتفضل قدر الإمكان بين هذه الأزمة التي عرفت طريقها إلى محكمة العدل الدولية وبين أن تكون هذه الأزمة سبباً لأزمة في العلاقات بين البلدين، وهو فاصل مهم ينبغي المحافظة عليه، ويجب أن

تساعد إيران على ذلك، في الوقت الذي يتخذ مجلس التعاون موقفا حازما قوامه تأييد موقف الإمارات وإفهام ذلك لإيران، بل إن مجلس الجامعة العربية قد جعل أزمة الجزر العربية وإن لم تصل إلى أزمة لهذا السبب بالذات في العلاقات الإيرانية - العربية إلا أنها صارت بمعنى ما قضية قومية عربية في مواجهة إيران. على أننا إذا كنا قد رأينا ذلك التناقض بين الموقفين الإيراني والعربي وسعى كل طرف إلى تحقيق هدفه في الأزمة، وحرص الإمارات على عدم تصعيد الموقف سياسيا في إطار الأمم المتحدة والاكتفاء بالاحتكام إلى القانون الدولي في محكمة العدل الدولية، فإن إيران من ناحيتها تعمل على تأكيد مظاهر سيادتها على هذه الجزر^(١).

نرى أهمية الطريق القضائي في إدارة الأزمة، لكن إيران حتى لو صدر الحكم لصالح الإمارات يمكن أن تمتنع عن تنفيذه، وفي هذه الحالة فإن إجبار إيران على التنفيذ سوف يخضع للعلاقات الإيرانية - الأمريكية، بل إن هناك من يحاول أن يغري الولايات المتحدة بإيران دون أن يتنبه إلى أن الولايات المتحدة لن تتخذ موقفا أساسيا من إيران بسبب الجزر العربية، وإنما قد تتذرع بقضية الجزر في إطار سياساتها المتطورة إزاء إيران. فإذا كان العرب العقلاء حريصين على إيران المسلمة والجارّة التاريخية للعالم العربي فإن حرص إيران على العلاقات العربية الصحية يجب ألا يقل عن الحرص العربي على إيران. ودون أن نخوض في هذه النقطة الحساسة فإن الأمل يحدو في أن تتحقق مصالحه عربية - إيرانية شاملة لو صحت النوايا من الجانب الإيراني وأخذ العرب حذرهم من الأطراف العديدة التي يهتمها أن تستخدم غيرها لخدمة مصالحها الخاصة بها. ولا يجوز أن يخفى على المراقبين أن مجلس الأمن يمكنه أن يلعب دوراً مهماً ضد إيران سواء اتصل الأمر بالحكم القضائي الذي سيستغرق إصداره وقتاً طويلاً أو قبله، ولعلنا نلاحظ أن الأمر لن يعرض على المجلس أو الجمعية بشكل جدي، ولكن الاحتمال قائم وفي هذه الحالة فإن قرارات المجلس ضد إيران لن تكون مثل قراراته ضد الصرب في قضية البوسنة. والحق أن إيران بهذا العمل في الجزر تضر بمجمل مصالحها في المنطقة، وكان عليها أن تجمد الوضع على فرض أن المسألة نزاع حول السيادة إلى أن تبت هيئة قضائية

أو تحكيمية في هذه المسألة، بدلا من أن تقرر لنفسها بنفسها تحديات وإحراجا على النحو الذى تصرفت به (١).

نلاحظ مما سبق أنه:

لم يكن الموقف العربى إيجابياً نحو الجزر العربية، فقد كان الموقف العربى من الاحتلال الإيرانى بادئ الأمر مانعا ومجاملا لحكومة الشاه وذلك لانشغال العرب بالقضية الفلسطينية من جانب وحرص على الصعيد العربى بشأن الجزر، ويمكننا القول بأن الموقف العربى كان عبارة عن استنكار وشجب على المستوى الشعبى فقط، وهذا ما نلاحظه فى الاجتماع الطارئ الذى عقده مجلس الجامعة العربية يوم الإثنين ٦ ديسمبر ١٩٧١م، وقد صدرت عنه القرارات التالية (٢):

أ. التأكيد على عروبة الجزر الثلاث بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية وإن السيادة عليها لأصحابها العرب.

ب - إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأرض العربية بالقوة، مما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة، ويجافى ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

ج - تحميل بريطانيا مسؤولية تخليها عن التزاماتها الدولية وإدانتها تنكرها لارتباطاتها.

د. إن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية - الإيرانية للخطر. وتجنباً لذلك فإن المجلس يكلف الأمين العام للجامعة بالاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل إعادة إيران النظر فى موقفها.

هـ . أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية فى اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته، ويجدر الذكر هنا أن رؤساء وفود كل من العراق واليمن الجنوبي وليبيا تحفظوا على البند الرابع (الفقرة د. السابقة) أما رئيس الوفد المغربى فقد تحفظ على كلمة الإدانة الواردة فى البند الثانى (الفقرة ب. السابقة) وتم إبلاغ هذه القرارات إلى الأعضاء فى

١ - د. عبدالله الأشعل - عالم اليوم - ٢/ ١٢/ ١٩٩٣م.

٢ - الرائد يعقوب خليل القائد - المرجع السابق ص ٢٩.



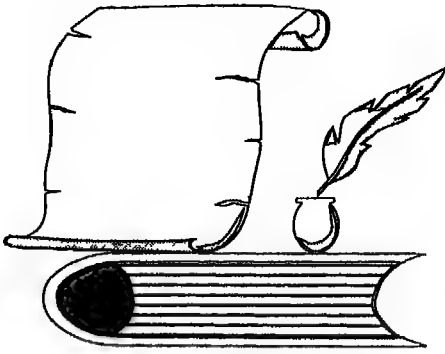
يومها، أما معظم الوفود العربى فإنها رأت أن صداقة إيران يجب أن تأخذ بالاعتبار وستترك القضية للمتابعة. واستمرت المواقف العربية فى الشجب والاستنكار ودعوة إيران إلى إنهاء الاحتلال والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر بالقوة واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم وفق مبادئ وقواعد القانون الدولى بما فى ذلك القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وقد تأكد ذلك من خلال عدة مؤتمرات عربية منها:

أ. مؤتمر القمة العربية فى القاهرة يوم ٢٣ يونيو ١٩٩٦م والذى انتهى بتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة موضوع الجزر ورفع تقرير بشأنها إلى مؤتمر القمة العربى القادم.

ب. اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق فى اللاذقية يوم ٢٦ يونيو ١٩٩٧م والذى أكدوا فيه أن الوصول إلى حلى سلمى لقضية جزر الإمارات الثلاث التى تحتلها إيران أمر هام لفتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية - الإيرانية^(١).

١ - الرائد يعقوب خليل القائد - نفس المرجع ص ٢٩.





الفصل السادس

الموقف الدولي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ١٩٩٢. ١٩٩٧

- الإمارات والموقف الدولي.
- موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (٤٧).
- الإمارات والأمم المتحدة عام ١٩٩٣.
- الموقف الأمريكي من إيران عام ١٩٩٢.
- الموقف الأمريكي من الاحتلال الإيراني للجزر عام ١٩٩٦.
- الموقف البريطاني من الاحتلال الإيراني لجزيرة أبوموسى.
- الموقف الروسى من قضية الجزر العربية.
- الموقف الفرنسى من قضية الجزر العربية.
- الندوة الدولية فى باريس والجزر العربية.

الإمارات والموقف الدولي

تحرك الإمارات العربية المتحدة كان لإيضاح حقها باستعادة جزرها المحتلة على مختلف الأصعدة، ومن ذلك المذكرة التي قدمها وفد الدولة إلى المؤتمر العالمي الذي عقد في نيودلهي بالهند في شهر إبريل ١٩٩٣ حيث قالت المذكرة:

يتشرف وفد الإمارات العربية المتحدة بأن يقدم لزملائه أعضاء الوفود البرلمانية العالمية تحياته، ويتنزه هذه الفرصة لتذكير المجتمع الدولي بأنه منذ أن احتلت إيران جزرنا طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى الواقعة فى الخليج العربى فى ٣٠/١١/١٩٧١ وطردت سكانها وشردتهم واغتصبت أموالهم، ونحن نطالب باستعادة حقنا فى هذه الجزر بالطرق السلمية، إلا أن إيران لم تعر هذه المطالبة أية أهمية، كما أن هيئة الأمم المتحدة لم تتخذ قراراً يعيد الحق إلى ذويه، مع أن إيران فى احتلالها للجزر قد خالفت مخالفة صارخة نص المادة الثانية، الفقرة من ميثاق الأمم المتحدة التى تمنع استخدام القوة فى المنازعات الدولية. إننا وإن كنا حريصين على أمن الخليج العربى واستقراره والمحافظة على علاقات ودية مع جارتنا إيران إلا أننا بنفس الوقت لن نتوقف عن المطالبة باستعادة حقوقنا فى الجزر العربية الثلاث والسماح لأهاليها بالعودة إليها وإعادة ممتلكاتهم لهم، وسنبذل قصارى جهودنا فى التوصل إلى أهدافنا بالطرق السلمية والوسائل الشرعية وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها. وإننا نناشدكم مساعدتنا على تحقيق أهدافنا العادلة باستخدام جميع وسائل الضغط المتاحة لكم لإرغام إيران للإذعان لصوت الحق والعدل. وفى رد على الانتهاك الإيراني فى نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٤ لسيادة الإمارات بافتتاحها خطاً جويًا يربط بين مدينة بندر عباس وجزيرة أبوموسى، صرح مصدر مسؤول فى بيان صحفى بأن هذه الخطوة تعتبر انتهاكاً لسيادة الإمارات العربية المتحدة على جزيرة أبوموسى وتتعارض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار^(١).

وقال البيان: تؤكد الإمارات العربية المتحدة أن تسيير مثل هذا الخط لايعبر عن واقع الحال بالنسبة لجزيرة أبوموسى، حيث أنه يوم إنزال القوات الإيرانية على جزيرة أبوموسى فى نوفمبر ١٩٧١ لم يكن يوجد على الجزيرة أى مواطن إيراني، وبالتالي فإن الوضع الذى تم تحت الاحتلال الإيراني العسكرى للجزيرة لايبث أى حقوق سيادية

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٣٢٧.



لإيران على الجزيرة. واختتم المصدر المسؤول تصريحه قائلاً: إنه تأسيساً على المبدأ المستقر في القانون الدولي، فإن الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للإقليم المحتل ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال^(١).

كلمة الإمارات في الأمم المتحدة:

وأعلن وزير الخارجية موقف الإمارات بوضوح وكذلك مساعيها الدائمة لحل مشكلة الجزر بالتفاهم والحوار الودي وذلك في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ قال فيها^(٢):

نص الكلمة التي ألقاها وزير خارجية الدولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس . .

شهدت منطقة الخليج العربي أحداثاً غير طبيعية في السنوات الماضية ابتداء من الحرب العراقية - الإيرانية وما تلاها من حرب الخليج الثانية، وكانت لتلك الأحداث آثار سلبية على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في منطقتنا، ونتيجة لتلك الأوضاع وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة التي ترتبت على زوال نظام القطبين، وتوفير الأمن والاستقرار، والتعايش السلمي، وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، فإننا نعمل مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون على وضع هذه المفاهيم في قواعد وأسس تحكم العلاقات والروابط بين دول المنطقة. وفي الوقت الذي قطعنا فيه شوطاً كبيراً في هذه المسيرة السلمية البناءة وبالأذات نحو إعادة الاستقرار والأمن إلى منطقتنا التي هي في أمس الحاجة إليهما ومن ضمنها سعينا إلى بدء حوار مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإنهاء القضايا المتعلقة بين البلدين وبالأذات الاحتلال العسكري الإيراني للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، طنب الكبرى وطنب الصغرى. وأبوموسى، قامت السلطات الإيرانية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير غير القانونية بشأن جزيرة أبوموسى انتهاكاً لمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. لقد عبرت بلادى عن رفضها لهذه الإجراءات لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة ووحدة

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ٣٢٧.

٢ - أوراق - ١٥ / ١٠ / ١٩٩٢ م.



أراضى الإمارات. ومبدأ حسن الجوار، إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح ومذكرة التفاهم، التي تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً، والتي تم فرضها في ظروف التهديد باستعمال القوة والاكراه. وتستهدف الإجراءات الإيرانية الأخيرة السيطرة على جزيرة أبو موسى وضمها إليها أسوة بما فعلته حكومة إيران عام ١٩٧١ في احتلالها العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات، ومن الطبيعي أن هذه الإجراءات ستزيد التوتر، وتزعزع الاستقرار والأمن في المنطقة مما يتنافى مع مفهوم التعايش السلمي وحسن الجوار والعلاقات التقليدية بين البلدين.

السيد الرئيس.

في يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ قامت القوات المسلحة الإيرانية بمهاجمة واحتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى الذي ترتب عليه مقتل عدد من المدنيين وطرده أعداد أخرى منهم بالقوة العسكرية، كما قامت القوات الإيرانية في اليوم التالي ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ باحتلال جزيرة أبو موسى، نتيجة لذلك تحركت الإمارات على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية بما في ذلك مجلس الأمن، من أجل المطالبة باستعادة الجزر الثلاث التابعة لها والتي هي جزء لا يتجزأ من أراضيها. وخلال مايزيد عن ٢٠ سنة من الاحتلال للجزر الثلاث اعتمدت الإمارات القنوات السياسية كوسيلة هامة متبعة الدبلوماسية الهادئة، منطلقة من قناعتها بأن الحق في جانبها، وأن هذه الجزر ستعود يوماً إلى سيادة الإمارات، وقد عزز هذه القناعة المناخ الدولي الراهن، ورغبة الإمارات والمجتمع الدولي بحل المشاكل الإقليمية القائمة بالطرق الدبلوماسية ومن خلال القوانين الدولية حفاظاً على الأمن والاستقرار.

السيد الرئيس . . ورغبة من الإمارات العربية المتحدة في تسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم عام ١٩٧١ بشأن جزيرتي أبو موسى وحفاظاً على الاستقرار والأمن في المنطقة عقدت مؤخراً في أبوظبي لقاءات ثنائية بين البلدين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية، إلا أن الجانب الإيراني رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى كما رفض أيضاً الاتفاق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، لذا لم يكن أمام الإمارات العربية المتحدة سوى



اللجوء إلى المجتمع الدولي، وأننى أخاطبكم هنا من منطلق حرصنا على إيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة مرتكزة على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

السيد الرئيس . . تؤكد الوثائق والحقائق التاريخية والجغرافية أن السيادة على الجزر العربية الثلاث كانت منذ أقدم العصور ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكرى الإيرانى لهذه الجزر من وضعها القانونى وثابت فى القانون الدولى أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن. وأن الاحتلال الإيرانى لتلك الجزر وما تلاه من إجراءات وتدابير يتناقض مع مبادئ الميثاق وأغراضه، ويتنافى مع مبادئ القانون الدولي، وبالأذات احترام استقلال وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وحسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ونبد اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

السيد الرئيس . .

كانت بلادى ومارات على استعداد لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية، المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، مع الأخذ فى الاعتبار سيادة الإمارات على الجزر الثلاث وهى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وفى هذا الصدد نطالب حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن تقوم من جانبها بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق السلمية التزاماً بأحكام ونصوص القانون الدولي والمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية.

عرض راشد عبدالله وزير الخارجية على مجلس وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم فى مقر الأمم المتحدة آخر التطورات بالنسبة للخطوات التى اتخذتها الإمارات لحل أزمة الجزر، وأكد مجلس وزراء الخارجية العرب مساندته وتأييده لموقف الإمارات ودعم كل ما تتخذه قيادة الإمارات من خطوات، ومن جهته أكد عمرو موسى وزير خارجية مصر أن القاهرة تتمسك بموقفها الرافض احتلال الجزر العربية. كما أكدت الحكومة الأمريكية تأييدها لحل أزمة الجزر سلمياً. فقد أكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية لـ «الاتحاد» أن الجامعة تدعم موقف الإمارات، وعلى استعداد للاستجابة لأى مطلب من جانب الدول العربية الشقيقة ازاء أسلوب التحرك

العربي لمواجهة هذه الأزمة. وفي تصريحات خاصة، قال الأمين العام للجامعة أنه أثار قضية الجزر والسلوك الإيراني المرفوض في التعامل مع أزمة الجزر خلال اجتماعاته مع عدد كبير من وزراء خارجية دول أوروبا. ومع وزير خارجية فرنسا رولان دوما، وأكد أهمية الحرص على دعم استقرار السلام في هذه المنطقة، وردع محاولات الهيمنة الإيرانية^(١).

أضاف الأمين العام: لقد اتخذت الجامعة العربية موقفا حاسما جدا إزاء هذه المشكلة بشجب الموقف الإيراني وتقديم التأييد الكامل لدولة الإمارات، وقال: إن إيران فوجئت بصلاصة الموقف العربي، ويبدو أنها لم تتصور أن الموقف العربي سيكون بهذه الصلاصة وبهذا الحسم، وربما تكون إيران قد فوجئت بالموقف العربي الداعم للإمارات في هذه الأزمة. وقد شارك الأمين العام عصمت عبدالمجيد في اجتماعات وزراء الخارجية العرب الذي عقد بالأمم المتحدة، ووصف جو الاجتماع بأنه إيجابي للغاية، وصرح لـ «الاتحاد» بأن المناقشات والمشاورات العربية على مستوى وزراء الخارجية تناولت عملية السلام واحتلال إيران للجزر الثلاث، واستمع الوزراء إلى تقييم وزراء خارجية الدول المشاركة في المفاوضات مع إسرائيل حول جولة واشنطن الأخيرة، كما استمعوا إلى تقييم وزير خارجية الإمارات إزاء الخطوات التي اتخذتها حكومتها للتوصل إلى حل لأزمة الجزر. من جهة ثانية طالب وزير الخارجية البحريني الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات المعنية باستخدام الدبلوماسية الوقائية للحيولة دون نشوب نزاعات عرقية دامية وخلافات حدودية عميقة واحتلال أراضي الغير بالقوة أو إحداث أى تغييرات في الحدود القائمة بين الدول. وأعرب وزير الخارجية البحريني عن قلق دولة البحرين البالغ للتطورات المؤسفة التي استجدت مؤخرا في منطقة الخليج العربي نتيجة للإجراءات التي اتخذتها إيران، وأعاد التأكيد على السيادة والحقوق الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، داعيا إيران في هذا الصدد إلى احترام مذكرة التفاهم الموقعة بينهما وبين الإمارات^(٢).

وأكد وزير خارجية مصر عمرو موسى في تصريحات خاصة «للاتحاد» أن مصر

١ - جريدة الاتحاد ٣٠/٩/١٩٩٢م العدد ٦٥٣١.

٢ - جريدة الاتحاد ٣٠/٩/١٩٩٢م العدد ٦٥٣١.



تتمسك بموقفها الرافض لسياسة إيران واحتلالها للجزر العربية، وقال: لو أن إيران لها مطالب أو ادعاءات، فإن عليها أن تتعامل سلمياً مع مطالبها، وليس من خلال الاحتلال وفرض الأمر الواقع، وأكد موسى أن منطقة الخليج العربي عانت من حربين ضروسين، وهذه المنطقة أحوج ما تكون إلى الاستقرار، وأضاف: مصر ترى أن إيران كدولة شقيقة يجب أن تراعى الكثير من الأمور في تصرفاتها، وأن تحافظ على علاقات جيدة بين الشعب الإيراني والشعوب العربية المجاورة، وكلها شعوب مسلمة. وصرح وزير الخارجية الجزائري الأخضر الإبراهيمي بأن الاجراءات الإيرانية الأخيرة في الخليج العربي تعتبر عملاً غير شرعي ويتعين عليها التراجع عنها، كما تعتبر انتهاكا للاتفاقات التي سبق أن أبرمتها مع حكومة الإمارات. من جهة أخرى أكدت الحكومة الأمريكية من جديد تأييدها القوى لحل مشكلة الجزر العربية سلمياً، كما أكدت معارضتها لأسلوب القوة لتسوية المشكلة بين إيران ودولة الإمارات حول الجزر الثلاث. وقال الناطق باسم الخارجية ريتشارد باوتشر: لقد أعلنت واشنطن تأييدها للحل السلمي للمشكلة، كما أكد وزير الخارجية بالوكالة لورانس إيجلبيرجر معارضة الحكومة الأمريكية القوية استخدام القوة لحل المشكلة. وأكد الناطق استنكار الأسلوب الإيراني واستخدام طهران الأيدي الغليظة للهيمنة على الجزر وادعاء السلطة عليها، وهذا الأسلوب لا يتفق مع الموقف الأمريكي الذي يحث على حل النزاعات الإقليمية سلمياً. وقال باوتشر أن الحكومة الأمريكية تحث الدولتين على توخي الأساليب السلمية لحل المشكلة، وكشف النقاب عن اتصالات أجرتها واشنطن للحيولة دون تفجر الأزمة، وقال: لقد أوضحنا خلال اتصالات هامة أن أمريكا لن تقبل استخدام القوة، وقد أعلنت واشنطن موقفها هذا رسمياً بالطرق الدبلوماسية والعينية^(١).

وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأثناء اجتماع يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ أفسح المجال لوفدى الإمارات وإيران لإصدار بيانات كل منهما رداً على ما ورد في كلمتهما أمام الجمعية انطلاقاً من مبدأ حق الرد. ونورد فيما يلي النص الكامل لبيانات حق الرد:

ممثل إيران: استمعت الجمعية بعد ظهر اليوم إلى البيان الذي أدلى به وزير



خارجية الإمارات العربية المتحدة . ويود وفد بلادي أن يسترعى انتباه الجمعية إلى النقاط الآتية فيما يتصل بذلك البيان: بالنسبة لما ورد في بيان الإمارات العربية المتحدة من إشارات إلى بلدي، اسمحو لي بأن أؤكد مجدداً باختصار شديد نهجنا الشامل وسياستنا تجاه منطقة الخليج العربي وجيراننا في هذه المنطقة، التي تقوم على صيانة وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار. ونحن نرى أن هذا النهج وحده هو الذي يمكنه أن يكفل الاستقرار في المنطقة. لقد شرح وزير خارجيتنا هذا الأمر في بيانه إلى الجمعية، والحقيقية أنه قدم خطة عمل مفصلة إلى الجمعية. وإذا قلت هذا، اسمحو لي بأن أضيف أنه منذ البداية حاولت حكومة جمهورية إيران الإسلامية بجد أن تحسم عدم التفاهم فيما يتعلق بوضع الأفراد المقيمين في الجزيرة أبو موسى من غير مواطني الإمارات العربية المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وإدراكاً لحاجة المنطقة إلى الهدوء التي هي حاجة ماسة أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى، وكذلك لضرورة أن تحكم التفاهم وحسن الجوار العلاقات بين البلدين في منطقة الخليج العربي، دخلنا في مفاوضات مع الطرف الآخر. وكان أملنا أن يتبع الطرف الآخر نفس النهج ونفس السلوك، إلا أن طرف الإمارات العربية المتحدة أثار بعض المسائل في المفاوضات كانت كلها غير ذات صلة بالموضوع المطروح، مما دفع بالمحادثات الثنائية إلى التوقف في تلك المرحلة. وهذا المسلك لا يساعد على حسم المشكلة. وجمهورية إيران الإسلامية ترى أن النهج الذي تناول به الطرف الآخر المسألة، بما في ذلك الإسراع بإصدار بيان عن حالة المفاوضات، يتعارض مع مصالح البلدين والمنطقة بأسرها. وجمهورية إيران الإسلامية بينما تؤكد مجدداً نهجها القائم على المبدأ بالنسبة للحالة في جزيرة أبو موسى، والتزاماتها بالاتفاقيات والتفاهات القائمة، بما في ذلك تلك التي جرى التوصل إليها عام ١٩٧١، تؤكد مجدداً مرة أخرى استعدادها لمواصلة المحادثات الثنائية لحل سوء التفاهم الأخير، على أساس احترام مبادئ السيادة ووحدة الأراضي وحسن الجوار وضرورة صيانة الأمن والهدوء في المنطقة. إن لنا تاريخنا من العلاقات الأخوية مع الإمارات العربية المتحدة، ونحن واثقون بأن الحكمة والتصبر سيسودان في نهاية الأمر مما لا يتيح مزيداً من الفرص أمام عناصر خارجية راحت في بياننها وإعلانتها الرسمية تتظاهر بالنقاوة والدفاع عن الحق بينما هي تحاول إزكاء نيران مصالح ليست هي مصالح الإمارات العربية المتحدة أو إيران أو منطقة الخليج العربي^(١).

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٢٠.

ممثل الإمارات: أود أن أؤكد هنا من جديد أن السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى هي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأود باسم وفد بلادي أن أؤكد على أن الإمارات العربية المتحدة رفضت منذ عام ١٩٧١ الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وما زالت ترفض هذا الاحتلال وتعتبره عملاً غير مشروع ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ولقد أكدت بلادي هذا الرفض بتمسكها بالسيادة على هذه الجزر في مجلس الأمن وفي غيره من أجهزة الأمم المتحدة وبأنها تعتبر الوجود الإيراني فيها مجرد احتلال ليس إلا. وكانت بلادي تأمل أن تقوم جمهورية إيران الإسلامية بإعادة تلك الجزر العربية إلى الإمارات في إطار تصحيح المظالم التي سببها عهد الشاه. واعتماداً على ذلك وعلى العلاقات التاريخية التي تربط شعبيّنا، حاولت بلادي تسوية ذلك النزاع بالطرق السلمية وخاصة ضمن إطار الاتصالات الثنائية. ومن المؤسف أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية لم تستجب لمحاولاتنا، بل على العكس قامت مؤخراً بتصعيد النزاع عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الممارسات والإجراءات غير الشرعية ضد مواطني الإمارات في جزيرة أبو موسى، مما فى ذلك استعمال القوة العسكرية. ورغم هذا كله تود بلادي أن تؤكد مرة أخرى استعدادها لتسوية هذا النزاع بأى من الطرق السلمية التى نص عليها الميثاق، استهدافاً لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث التى هى جزء من أرضها. وينطلق هذا من إيمان بلادي بأن الاستقرار فى منطقة الخليج العربي يستلزم التعاون فيما بين دولها، واحترام كل دولة لسيادة الأخرى، وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية. وندعو جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لذلك^(١).

ممثل إيران: لم أكن أعتقد أنني سأضطر للتكلم ثانية لأننى افترضت أننا قد أوضحنا موقفنا فى الجمعية العامة فى البيان الذى أدلى به وزيرنا فى وقت سابق وفى بيانى الموجز الذى أدليت به قبل بضع دقائق. إن الحالة جلية تماماً وموقفنا تجاهها واضح كل الوضوح. وإنه لمن المؤسف أن يستخدم وفد الإمارات العربية المتحدة عبارات استفزازية وإثارية بشأن مشكلة الحالة فى جزيرة أبو موسى التى أوضحنا فى مناسبات عديدة أنه يمكن حلها بسهولة بالغّة على أساس التعهد الذى قبلناه فى عام ١٩٧١. إن فكرة المزاعم الإقليمية، وخاصة فى الخليج فكرة غريبة، فالجميع يعلم أن إثارة هذه

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع ص ٣٢١.

المزاعم من قبل في منطقتنا سيؤجج النار في المنطقة بأسرها. ليس هنال جدوى من وراء هذه المزاعم الإقليمية. لقد تلقينا للتو في نشرة الأنباء التي أذيعت عصر اليوم وقوع اشتباك مسلح بين المملكة العربية ودولة قطر قتل فيه مواطن مصري وآخر قطري، هذه هي الحالة في المنطقة. فمن يريد أن يفتح صندوق الأفاعى؟ إن ما نحتاجه في المنطقة هو السلم والهدوء والاستقرار وعلاقات حسن الجوار والتفاهم ومشاعر الصدق والإخلاص بين الأشقاء. إننا نناشد أشقاءنا في الإمارات العربية المتحدة أن يصغوا إلى صوت العقل والحكمة، إننا نناشدهم بكل صدق، وكما قلت قبل بضعة دقائق، يجب ألا نسمح لبعض العناصر الخارجية أن تؤجج النار. وإننى متأكد أن هذا الوفد واثق، شأنه شأن الوفد الآخر الجالس في الطرف الآخر من القاعة، بأن تأجج النار لا يخدم مصالحنا^(١).

في ظل النظام الدولي الجديد وزيادة نشاط الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، فيجب أن يكون دور المنظمة كبيراً في هذه المشكلة والتي تهدد استقرار المنطقة. ومن هذه المنطلق، وبموجب توجيهات رئيس الإمارات العربية المتحدة، سارعت الأجهزة السياسية والدبلوماسية للتحرك الشامل والمتعدد الأطراف من أجل محاصرة المناورات الإيرانية التي تهدف إلى المماطلة في حسم النزاع. وفي إطار تأييد من المجلس الوزاري للجامعة العربية قرر رفع المسألة برقياً إلى الأمم المتحدة، حيث أعرب بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة «عن عميق قلقه من تنامي الدور الإيراني في المنطقة» من جهتها اعتبرت الامارات العربية المتحدة عرض ومناقشة النزاع المعنى في الأمم المتحدة وتحديدًا في مجلس الأمن أحد الخيارات الدبلوماسية المتاحة، بخاصة إذا ما فشلت المساعي والجهود في إيجاد حل مقبول وسلمي من قبل طرفي النزاع. هذا وقد توضح جليا موقف الإمارات في كلمة ألقاها وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين. مما قاله ما يلي: «أن الإمارات العربية المتحدة مارالت على استعداد لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة مع الأخذ بالاعتبار سيادة الإمارات على الجزر الثلاث». استطرد ممثل الإمارات بالقول «لقد عبرت بلادي عن رفضها لهذه الإجراءات مما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة

١ - أحمد التدمري - نفس المرجع ص ٣٢١.



وحدة أراضي الإمارات ومبدأ حسن الجوار إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح مذكرة التفاهم (١٩٧١) التي تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً والتي تم فرضها في ظروف التهديد لاستعمال القوة والاكراه». ومن الجدير بالملاحظة، أن رفض الجانب الإيراني في مباحثاته الأخيرة مع الإمارات (التي عقدت في نهاية سبتمبر ١٩٩٢) الاتفاق على إحالة النزاع مشار البحث إلى محكمة العدل الدولية، اضطر الإمارات اللجوء إلى المجتمع الدولي في إطار ما أخذ يعرف بالنظام الدولي الجديد^(١).

تتابع الإمارات العربية المتحدة تحركاتها الدبلوماسية وجهودها السلمية لاستعادة سيادتها على ثلاث جزر استراتيجية تقع على مدخل مضيق هرمز الشريان الحيوى للطاقة وهي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، فيما ترد إيران على هذه التحركات بسلسلة من البيانات المعادية، والدعوة إلى إجراء جولة ثانية من المفاوضات بين الإمارات وإيران بعد انهيار محادثات أبوظبى في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٩٢. ووصل الرد الإيراني إلى حد توجيه التهديدات المبطنة إلى بعض دول المنطقة ولكن أبوظبى لاتعير هذه البيانات الإيرانية اهتماما كبيرا طالما أنها لاتقدم جديدا من شأنه أن يؤدي إلى تسوية سلمية واستعادة الجزر العربية الثلاث، وتؤكد التزامها باستخدام جميع الوسائل السلمية الممكنة لإنهاء احتلال جزيرتى طنب الكبرى والصغرى وإلغاء الترتيبات الأخيرة التى اتخذتها طهران فى جزيرة أبوموسى، لكن ما هى الأسباب التى دفعت طهران إلى تفجير الأزمة وماهى النتائج التى يمكن الوصول إليها؟ وإذا كانت إيران تخشى مناقشة أزمة الجزر العربية فى مجلس الأمن، فما هى الخطوات التكتيكية التى تتبعها للحيلولة دون ذلك؟ التطورات التى حدثت بعد انهيار مفاوضات أبوظبى انحصرت فى اتجاهين أساسيين: «أولهما من جانب الإمارات التى تابعت «هجومها السلمى» لاستعادة حقوقها وسيادتها على الجزر الثلاث وتأكيدا استخدام جميع الوسائل السلمية الممكنة لتحقيقها. وفى هذا الإطار عرض وزير خارجيتها موقف الإمارات أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة^(٢).

١ - د. محمد عبدالله الركن - المرجع السابق ص ٤.

٢ - مجلة الوسط - ١٢ / ١٠ / ١٩٩٢ م.



وعقد الوزير الإماراتي اجتماعات مع رئيس الجمعية العمومية لهذه الدورة والدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة والدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء الخارجية العرب، مما اعتبره المراقبون خطوة لعرض القضية أمام مجلس الأمن الدولي. وقد أعطت الإمارات إشارة قوية إلى أنها ستعرض القضية أمام مجلس الأمن الدولي ويمكن أن تتقدم بطلب مباشر بهذا الغرض، أو أن تقوم مجموعة الدول العربية أو مجموعة دول صديقة بتبنى عرض القضية على مجلس الأمن الدولي. هذه الإشارة هي اجتماع عقده محمد جاسم سمحان مندوب الإمارات العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة فى الثانى من الشهر الجارى مع الرئيس الحالى لمجلس الأمن السفير الفرنسى جان برنارد ميريمى، ومع سفير الولايات المتحدة إدوارد بركنر حيث بحث معهما آخر التطورات فى المنطقة. وقام ميريمى بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على موقف الإمارات التى أبلغته أنها ستقدم طلباً للمجلس لإصدار قرار حول قضية الجزر. وقد أكد المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الفرنسية أن فرنسا باعتبارها رئيسة الدورة الحالية لمجلس الأمن الدولي على استعداد لإجراء اتصالات ومناقشات غير رسمية للنزاع بين الإمارات وإيران حول الجزر، فيما أوضح إدوارد دجيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأوسط «أهمية التوصل إلى حل سلمى لهذا النزاع، وأن على إيران أن تفهم أنه لا يمكن حل هذه المشكلة بالقوة». وبهذا التحرك تكون الإمارات هيأت الساحة الدولية سياسياً ودبلوماسياً لعرض القضية رسمياً أمام مجلس الأمن الدولي للاحتكام إلى القانون الدولي، وذلك بعد أن حددت أهدافها التى تنطلق من حقها التاريخى فى جزرها الثلاث والمؤكد بوثائق تاريخية، والوصول إليه بالطرق السلمية^(١).

وفى مقابل هذا التحرك السلمى للإمارات استمرت إيران على رفضها بحث قضيتى جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى بحجة عدم «المساس بالسيادة الإيرانية على هاتين الجزيرتين» واستمرارها فى إجراءاتها التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى ضد مواطنى الجزيرة والعاملين فيها على رغم حديثها السياسى عن التزامها بالعودة إلى مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ الخاصة بجزيرة أبوموسى. وأكد محمد أبو غانم حاكم الجزء الإماراتى من جزيرة أبوموسى أن إيران مازالت تسيير الدوريات العسكرية فى أنحاء



جزيرة أبو موسى وت مارس الضغط على المواطنين الذين مازالوا فيها (وعدددهم ألفا شخص) وإغلاق المدرستين فيها لعدم سماح السلطات الإيرانية للمدرسين العرب بالعودة إلى الجزيرة. غير أن التطور الأهم في الموقف الإيراني انعكس في الخطاب السياسي والإعلامي لسلطات طهران التي خرجت عن الخط المتوازن الذي حاولت أن تظهر فيه قبل محادثات أبوظبي في محاولة لتمرير خططها التوسعية. فقد أعربت الخارجية الإيرانية في بيان رسمي أصدرته في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٢ عن اعتقادها «بأن تصرف الإمارات في هذه القضية لن يكون لصالح العلاقات الثنائية وأن طرح ادعاء السيادة على أية أرض في المنطقة بمقدوره أن يدخل المنطقة في سلسلة جديدة من الادعاءات والخلافات، مما سيكون له مضاعفات مضرّة. وذكرت الخارجية الإيرانية أنه في الوقت الذي تؤكد إيران عدم تغيير سياستها تجاه جزيرة أبو موسى، كما كان الوضع في الماضي، فإنها تعلن استعدادها لمواصلة المحادثات وإزالة سوء الفهم، وذلك على أساس احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار وكذلك الحفاظ على حدود وأمن المنطقة^(١).

لكن طهران كشفت سياستها الحقيقية تجاه الجزر وتجاه المنطقة ككل، حين هدد محمد جواد لاريجاني المستشار لدى المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران دول مجلس التعاون، مؤكدا أن إيران «مصممة»، كما أظهرت دائما، على الدفاع عن سلامة جميع أراضيها». وصعدت طهران حرب البيانات، فصدر بيان عن مجلس الأمن القومي الإيراني وهو أعلى سلطة سياسية وأمنية في إيران، يتحدث عن استعداد إيران لجولة ثانية من المفاوضات مع الإمارات حول جزيرة أبو موسى «من دون شروط مسبقة» متجاهلا كليا الحديث عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين تعتبرهما الإمارات جوهر المشكلة. وأسقط هذا البيان، مرة أخرى، التعهدات التي قدمها الوفد الإيراني بشأن جزيرة أبو موسى وهي إلغاء الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإيرانية في الجزيرة والالتزام بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. وعاد مجلس الأمن القومي الإيراني إلى إطلاق التهديدات والتلويح «بالذراع العسكرية القوية» للجيش الإيراني. وقالت مصادر دبلوماسية مطلعة أن التحرك السياسي والدبلوماسي لدولة الإمارات كشف للعالم حقيقة المطامع التوسعية لإيران. وأوضحت المصادر أن التحرك السياسي للإمارات تمكن من



كشفت أبعاد التحرك الإيراني الأخير في المنطقة والذي يستهدف التوسع على حساب الآخرين باستكمال سيطرته على جزيرة أبو موسى التي احتلت إيران جزءاً منها عام ١٩٧١، ونجاء هذا الهدف تمكنت الإمارات من إيقاف هذا التوسع وإجبار إيران على إعلان عزمها عن التراجع عن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها في الجزيرة والالتزام بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. وتؤكد مصادر دبلوماسية أن أى سكوت عن تصرفات إيران الأخيرة سيفتح شهية طهران نحو مزيد من التوسع على حساب الآخرين ويدخل المنطقة في صراعات اقليمية ليس لها نهاية^(١).

مواقف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٤٧

تناولت وفود بعض الدول العربية والأجنبية في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعاتها ما بين شهري أكتوبر وديسمبر ١٩٩٢ موضوع الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث والتجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى. ونعرض فيما يلي ما ورد في كلمات تلك الوفود حول التطورات في منطقة الخليج العربي وقضية الجزر العربية الثلاث^(٢):

الكويت: لقد تابعنا وبقلق شديد التطورات المستجدة بشأن جزيرة أبو موسى، هذه التطورات التي ستؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة، الأمر الذي يستوجب منا أن نتجنب نتائجها حفاظاً على علاقات حسن الجوار التي تربطنا بجمهورية إيران الإسلامية الصديقة. إننا في الوقت الذي نعلن فيه عن تأييدنا الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، نلجأ من جمهورية إيران الإسلامية بالالتزام بالاتفاقية التي تتعلق بجزيرة أبو موسى، والاحتكام إلى الميثاق الدولية في حل المنازعات بالطريقة السلمية، وإننا لواثقون بسيادة منطق الحكمة والتعقل.

جمهورية مصر العربية: في منطقة الخليج العربي التي هي جزء من الشرق الأوسط نشهد توتراً آخر على حدوده الشرقية يتمثل في احتلال إيران لجزر عربية آخرها احتلال جزيرة أبو موسى وهو أمر لا يمكننا تجاهله أو السكوت عنه، ومن هنا فنحن

١ - مجلة الوسط ١٢ / ١٠ / ١٩٩٢م.

٢ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٦٧.



نطالب إيران بأن تراجع موقفها من القضية وأن تلتزم بمبادئ حسن الجوار واحترام أحكام القانون الدولي وسيادة الدول على أراضيها وبالتالي إعادة الوضع إلى أصله. إن المأمول أن تكون مسيرة العلاقة بين إيران والشعوب العربية مسيرة صداقة وأخوة وتعاون إذ ما يربط بين هذه الشعوب جميعا أكثر كثيرا مما يفرقها.

سلطنة عمان: فى بداية هذا الشهر أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن فشل الجهود التى بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خلال هذا العام للتوصل إلى تفاهم ودى بشأن حقوق سيادتها على ثلاث جزر فى الخليج العربى وهى أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وإن سلطنة عمان تشعر بالقلق البالغ من احتمالات التطور السلبى لهذا الوضع. ومن منطق الإيمان بالمبادئ التى نص عليها الميثاق باحترام سيادة الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للغير وحل القضايا بالطرق الودية والأساليب السلمية. فقد أكدنا على حقوق الإمارات العربية المتحدة فى هذا الموضوع كما فعلت الدول العربية الأخرى، ونطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى ترتبط معها بعلاقات الصداقة والجوار والمصالح المشتركة أن تجد فى اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف ما يضمن الحقوق والمصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون.

الجزائر: تطور آخر لا يمكن التقليل من خطورته حدث فى المنطقة ذاتها بإقبال إيران على الإستيلاء على جزيرة أبو موسى بغير حق والتكرار لالتزامها وللاتفاقيات المبرمة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة. وإننا نؤيد مطالبة حكومة الإمارات بإلغاء الإجراءات التى اتخذتها إيران من طرف واحد والعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولى والشرعية الدولية.

البحرين: لقد تابعت البحرين بقلق بالغ التطورات المؤسفة التى استجدت مؤخرا فى منطقة الخليج العربى نتيجة للإجراءات التى اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية فى جزيرة أبو موسى. وإننا إذ نؤكد على السيادة والحقوق الإقليمية لدولة الإمارات العربية، وحرصا منا على حسن الجوار وتجنب المنطقة أية توترات أخرى، فإننا ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى احترام مذكرة التفاهم الموقعة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة.

المملكة العربية السعودية: لقد سمعنا يقلق بالغ، إعلان الإمارات العربية المتحدة

عن فشل الجهود التي بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للوصول إلى حل سلمي وودي بشأن أسترداد كامل حقوق سيادتها على كل من جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى وإننا نعرب عن تأييدنا لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الإطار ومطالبتها بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد، العمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية.

قطر: أما فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى، فإنه ليؤسفنا في هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها منطقتنا أن يحدث ذلك الخلاف بين الجارتين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية. وإننا انطلاقاً من حرصنا على سلامة المنطقة واستقرارها، نرى أن حل هذا الخلاف ينبغي أن يكون بالطرق السلمية ومن خلال الحوار أو اللجوء إلى القضاء.

السودان: لقد نشبت في الآونة الأخيرة أزمة عابرة بين دولتين شقيقتين هما إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر المتنازع عليها. ولقد أقلقنا هذا النزاع لانتقاله من التعامل الثنائي إلى منابر إقليمية ودولية مما يزيد من هذا الخلاف ويؤججه. إننا ندعو وبشدة إلى إحتماء هذا الخلاف والعودة به إلى التعامل الثنائي وفق الآلية السابقة والتي تستند إلى اتفاقية عام ١٩٧١، فقد عانت منطقة الخليج العربي من حروب أقعدها عن المضى قدما على عملية التنمية.

تونس: من مظاهر التصعيد ما يحدث من احتلال عسكري إيراني لجزر أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وإن تونس المتشبثة بالمبادئ الثابتة للأمم المتحدة وبالشرعية الدولية التي هي كل لا يتجزأ، إذ تتضمن مع الإمارات العربية المتحدة في تأكيد سيادتها الكاملة على أراضيها وتذكر بالقرار الذي اتخذته مجلس جامعة الدول العربية في هذا الغرض، وتدعو إلى ضرورة تجنب كل ما من شأنه أن يخل بأمن منطقة الخليج العربي والاحتكام بمبدأ حسن الحوار والاعتماد على المعاهدات والنصوص والمواثيق الدولية واللجوء إلى الأطر والهيكل المؤهلة للنظر في مثل هذه النزاعات.

موريتانيا: نحن ومع تأييدنا الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في



تحقيق مطالبها واسترداد حقوقها المشروعة في جزيرة أبو موسى، لنستغرب ما أقدمت عليه إيران في هذا الصدد وندعوها إلى أن تعالج هذه المشكلة طبقاً للاتفاقيات المبرمة بين البلدين وفي إطار علاقات الأخوة وحسن الجوار والاحترام المتبادل.

الأردن: في الوقت الذي نشعر فيه بأمل كبير في تصفية ذيول أزمة الخليج العربي الثانية، يؤسفنا أن نرى بداية أزمة جديدة متمثلة بالنزاع الذي نشب مؤخراً بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حيث تنكر الثانية على الأولى حقها في السيادة على الجزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى، وفي هذا الصدد يؤكد الأردن مواقفها الثابتة باحترام مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة كما يدعو كلا من جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة إلى التوصل إلى حل سلمي يبنى على الجوار ويستند إلى مبادئ الأمم المتحدة حفاظاً على علاقات الجوار وترسيخاً لقواعد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

الجمهورية الليبية: أما بصدد النزاع بين جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، فإننا في الوقت الذي نعلن فيه ضرورة التمسك بالمواثيق والأعراف الدولية التي تدعو إلى عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. فإننا ندعو أشقاءنا في إيران والإمارات العربية المتحدة إلى تحكيم منطق العقل والحوار واحترام مبدأ السيادة والبحث عن حلول سلمية لهذا النزاع، بما يجنب المنطقة أي تصعيد.

ناميبيا: كما ألقى وزير خارجية ناميبيا أمام الجمعية العامة يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٢، بياناً وردت فيه إشارة إلى النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر، وقال: إن إيران والإمارات العربية المتحدة شقيقان وجارتان ولا يجب أن يكون بينهما في هذا الوقت سوء تفاهم يفسد عليهما علاقتهما المتينة وعليهما حل مشاكلهما بالحوار وفق المفاهيم السلمية.

الإمارات والأمم المتحدة عام ١٩٩٣

أكدت الإمارات العربية المتحدة أن الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج العربي بعد تحرير دولة الكويت الشقيقة جسدت واقعا سياسيا جديدا على المستويين الإقليمي والدولي زادت فيه القناعة بأهمية حل المنازعات بالحوار والحلول السلمية بمقتضى ميثاق



الأمم المتحدة والقانون الدولي ، استهدافا لبناء الثقة ولتعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعايش وحسن الجوار بين دول المنطقة . وأعربت الإمارات في الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشرة مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام ١٩٧١ للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة . وقال الوزير الإماراتي : إننا نناشد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى بالاستجابة لفتح حوار وبدء مفاوضات من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة^(١) .

وقال : إن الإمارات العربية المتحدة تعمل مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون في إطار من التعاون والتآزر والتلاحم لتحديد سياستها وعلاقتها الإقليمية والدولية ، استنادا إلى الحقائق الجغرافية والسياسية والاقتصادية القائمة ، وفقا لمصالحها القومية . وذلك من منطلق انتمائها العربي والإسلامي . وقد أكد قادة دول مجلس التعاون في مؤتمر القمة الأخير الذي انعقد في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٩٢ أهمية اتباع أسلوب الحوار والتفاوض كنهج أساسي لتسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية . وبما يتمشى وينسجم مع الشريعة الإسلامية السمحاء ، وبما يجسد التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية . إن دول المجلس تؤكد حرصها التام على أهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام النظام السياسي لكل دولة وسيادتها على مواردها الطبيعية ، وفقا لسياساتها الإنمائية والبيئية ، ورفض استخدام القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لحل المنازعات القائمة ، حتى يتسنى لها تسخير طاقاتها ومواردها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها المرحلة الراهنة^(٢) .

مواقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٤٨

وفي الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ألقى وزير خارجية الإمارات كلمة الدولة ٤ / ١٠ / ١٩٩٣ أشار فيها إلى أهمية حل المنازعات بالحوار والطرق

١ - جريدة الخليج - الإمارات - ٥ / ١٠ / ١٩٩٣ م .

٢ - جريدة الخليج - الإمارات - ٥ / ١٠ / ١٩٩٣ م .



السلمية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي استهدافا لبناء الثقة ولتعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعايش وحسن الجوار بين دول المنطقة. وقال: وانطلاقاً من هذه المبادئ والقواعد والمفاهيم التى التزمنا بها فى علاقاتنا الإقليمية والدولية، فقد أعلنت بلادى عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة فى إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام ١٩٧١ للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن على هذا المنبر الذى انطلقت منه دعوات السلام فإننا نناشد مرة أخرى جمهورية إيران الإسلامية بالاستجابة لفتح حوار وبدء مفاوضات من أجل إنهاء هذا الإحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة الإمارات العربية المتحدة. وفى الجلسة المسائية ألقى المندوب الإيرانى لدى الأمم المتحدة كلمة رد فيها على كلمة وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة قال فيها: لقد حاولت بلادى خلال السنوات الماضية أن تتوصل مع دول المنطقة للسلم، ونحن أعلننا فى مناسبات عدة بأنه لا بد من التوصل إلى اتفاقيات أمنية تركز على:

- احترام السلامة الإقليمية والسيادة.
- عدم مطالبة الآخرين بأراضيهم.
- حل المنازعات بالطرق السلمية.
- احترام الاتفاقيات بالتفاهم.
- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

ويعلم المندوبون بالأمم المتحدة أن وزير خارجية بلادى قد تناول خطة مفصلة كان قد تم تقديمها فى الدورة (٤٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة. أما بالنسبة للنقطة الثانية بخصوص النزاع بين الإمارات وفى عام ١٩٩٢ حاولت حكومتى إزالة سوء التفاهم بين البلدين وتأكيد أهمية التفاوض للبلدين، وفى سبتمبر ١٩٩٢ أرسلت إيران مندوباً عنها للإمارات قد وضع الطرف الآخر شروطاً مسبقة فى المفاوضات غير مقبولة على الإطلاق مما أدى إلى وقف المباحثات الثنائية، وأعلن أنه سيستأنف المباحثات فى طهران. وقد حاول الطرف الآخر استخدام وسائل أخرى مثل التحريضات فى مواضع عدة وإنه لا



يرغب فى اشتراك أطراف أخرى فى المنطقة وخارجها لحل المشكلة وبقيت المشكلة وقام بالإدلاء ببيانات. وإن الطرف الآخر أراد استمرار النزاع وتؤيده فى ذلك دول أخرى. إن حكومتى ترغب فى استئناف المفاوضات، وعند زيارة وزير خارجيتنا للإمارات عام ١٩٩٣ عبر عن موقفنا فى بيان مشترك، حول ضرورة تحسين العلاقات فى أقرب وقت ممكن تعزيزا للسلم والأمن فى المنطقة(١).

وأعلن وزير خارجية الإمارات أنه سيقوم بزيارة فى سبتمبر ١٩٩٣ إلى طهران إلا أن هذه الزيارة تم إلغاؤها من قبل أبو ظبى. وأرسل سفير الإمارات فى طهران رسالة إيجابية إلينا من قبل الوزارة تفيد بأن الزيارة ستتم، وأن الطرف الآخر يقوم بتقويض استمرار المباحثات. ونحن مستعدون للمفاوضات دون وضع شروط مسبقة وينبغى احترام المفاوضات، أما فيما يتعلق بالسيادة على الجزر فهى ملك لنا منذ قدم التاريخ وقد حاولنا عام ١٩٠٤ استرجاعها ولكن لم نستطع بسبب السياسات الاستعمارية فى تلك الفترة. إن حكومتى قامت عام ١٩٩١ بإصدار إعلان أكدت فيه احترامها للسلامة الإقليمية للدول الأخرى، وعلى الدول الأخرى أن تفهمه. وهناك مطالب تركز على عنصر تاريخى لا يمكن للمجتمع الدولى بحثها لأنها خطيرة. وإن حكومتى على استعداد للمفاوضات الثنائية لحل المشاكل حلا سلميا ويحدونا الأمل بأن أشقاءنا يتصرفون من خلال حسن الجوار ويتحاشون أن يتركوا الفرصة لعناصر إقليمية. وإن السياسة الإستراتيجية لحكومتى فى المنطقة تبنى على استعداداً للمفاوضات الثنائية والسلمية لحل كافة المسائل العالقة وعلى عدم تصعيد الموقف، انطلاقاً من علاقات حسن الجوار. وعقب ذلك توجه مندوب دولة الإمارات لدى الجمعية العامة باستخدام حق الرد، وألقى الكلمة التالية:

«أود باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة الرد على ما ورد فى ذلك البيان للتأكيد على أن بلادى رفضت الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث منذ بدايته عام ١٩٧١ والذى يترتب عليه مقتل عدد من السكان المدنيين من مواطنى الإمارات العربية المتحدة وطرده أعداد أخرى منهم بالقوة العسكرية، وأعلننا هذا الموقف أمام الجمعية العامة،

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٣٧٣.



ومجلس الأمن والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الإقليمية الأخرى، ولأزلنا نعتبر الوجود الإيراني في الجزر الثلاث مجرد احتلال عسكري غير مشروع ومخالف لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وعلاقات حسن الجوار.

السيد الرئيس. لقد حاولنا من خلال الاتصالات التي تمت بين البلدين تسوية هذا النزاع سلمياً، إلا أن الجانب الإيراني أستمّر في موقفه الرافض لمطالبنا، وبالذات رفضه بأية صورة من الصور البحث في احتلاله العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وبالتالي إصراره على معالجة مسائل ثانوية لا تتعلق بصلب النزاع، بل العكس فإنه قام خلال الستين الماضيتين بتصعيد النزاع عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات غير الشرعية ضد مواطني الإمارات العربية المتحدة في جزيرة أبو موسى بما في ذلك استعمال القوة العسكرية متهاكاً بذلك مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١.

ورغم هذا كله تود بلادى أن تؤكد مرة أخرى استعدادها التام لتسوية هذا النزاع بأى من الطرق السلمية التى نص عليها الميثاق استهدافاً لاستتباب سيادتها على الجزر الثلاث التى هى جزء لا يتجزأ من أراضيها. وينطلق هذا الموقف من إيمان الإمارات العربية المتحدة بأن الاستقرار والأمن فى منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الأخرى، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للغير وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية، خاصة فى ضوء المستجدات الإقليمية والدولية. وبناء على ذلك نناشد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى الاستجابة لدعوتنا هذه. «(١).

من كلمات الوفود أمام الجمعية العامة

لقد أثار حق الإمارات بالجزر الثلاث ومطالبتها إيران بإعادة الحق إلى نصابه مؤازرة عدد كبير من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إضافة إلى التأييد الكامل من الدول العربية الشقيقة. وبما جاء فى كلمات الوفود أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة الثامنة والأربعين (٢).

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع ص ٣٧٥.

٢ - أحمد التدمرى - نفس المرجع ص ٣٧٥.



الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية البحريني:

يحدونا الأمل أن يفضي الحوار بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما بشأن الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بما يضمن حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك حسبما دعت إليه قرارات مجلس التعاون.

الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت:

تولى الكويت أهمية إلى تحسين وتطوير علاقاتها مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية وفق مبادئ حسن الحوار وعدم التدخل، واحترام السيادة، كما حددها للمجلس الأعلى لمجلس التعاون. كما يهم الكويت التأكيد على سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها، معربا عن أمل الكويت بأن يؤدى الحوار بين البلدين إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما. وترجو الكويت من جمهورية إيران الإسلامية الالتزام والأحكام إلى المواقف الدولية واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف.

محمد عبد الرحمن ولد أمين - وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني:

إن ما عرفت به الإمارات العربية المتحدة من ائزان وحكمة وتعقل مضافا إلى عدالة موقفها إزاء موضوع احتلال جزر أبوموسى وطنب كبرى وطنب الصغرى التابعة لها هو ما جعل موريتانيا تساند هذا الموقف مساندة كاملة وتأمل أن تستجيب إيران المسلمة الشقيقة والجارة للمطالب العادلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

محمد صلاح ديمبرى وزير الخارجية الجزائرى:

إن بلادى تؤكد تأييدها لحكومة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ الإجراءات والمساعى القانونية لأجل استعادة سيادتها على الجزر الثلاث الواقعة تحت الاحتلال الأجنبى الذى استهان بكل الشرائع والقوانين.

حمد بن جاسم وزير خارجية قطر:

إن دولة قطر تؤيد كافة الجهود المبذولة لحل الخلاف حول الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية



الإيرانية بالحوار والطرق السلمية، آملة أن تؤدي هذه الجهود السلمية إلى إزالة كافة المسائل العالقة بين دولتين، ونرحب في هذا الصدد بما صدر مؤخرا من تصريحات من المسؤولين فيهما عن حرصهما على حل هذا الخلاف بالطرق السلمية وعبر القنوات الثنائية.

الحبيب بن يحيى وزير الخارجية التونسي:

إننا نأمل أن يتم الاتفاق على الحلول المناسبة والمعقولة والكفيلة بإزالة كل الإشكاليات القائمة حاليا في الخليج العربي، بما فيها قضايا الحدود مثل تلك التي بين العراق والكويت أو الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بالطرق السلمية وطبقا للاتفاقيات القائمة وانسجاما مع الشريعة الدولية وتماشيا مع الروح الجديدة السائدة في العلاقات الدولية وتطلعات العالم للسلم والاستقرار بهذه المنطقة الحساسة. أما وفود الدول الأجنبية فقد عبر رؤساؤها عن اهتمامهم بالسلم العالمي وتحدثوا عن أهمية الاستقرار والتعايش بين الشعوب واتخاذ الحوار مبدأ لحل خلافاتها، كما أكدوا في مجمل كلماتهم رفضهم لاحتلال أية دولة أراضي دولة أخرى، وركزوا على ضرورة احترام الدول للقوانين والشرائع الدولية.

مسئولية المجتمع الدولي

وهكذا يتجسد موقف الإمارات العربية المتحدة بقيادة رئيس الدولة وحكمته في الحرص على روابط العقيدة الإسلامية والعلاقات التاريخية والمصالح المتبادلة بين الشعبين والبلدين (الإمارات وإيران) مؤكدا على علاقات حسن الجوار التي التزمت الإمارات بمراعاتها دوما يحدوها الأمل في أن يقوم المجتمع الدولي ممثلا في هيئة الأمم المتحدة بالاطلاع بمسؤولياته في حل هذه القضية بما يصون الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي، من منطلق الالتزام بمبادئ القانون الدولي التي تقر بأن الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للأقليم المحتل، ولا يكسب أية سيادة للطرف المعتدى مهما طال أمد الاحتلال^(١).

الإمارات والأمم المتحدة عام ١٩٩٦

طلبت الإمارات العربية المتحدة من الأمم المتحدة تعميم نص الجزء المتعلق بمسألة

١ - أحمد التدمري - نفس المرجع ص ٣٧٦.



الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، الذى ورد فى البيان الختامى الصادر عن اجتماع وزراء دول مجلس التعاون الذى عقد فى الرياض يومى ٧ و٨ سبتمبر. ووجه السفير محمد جاسم سحمان مندوب الإمارات لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الدكتور بطرس غالى الأمين العالم الأمم المتحدة طلب فيها تعميم هذا الجزء الذى يتعلق بالجزر الثلاث وهى «جزء لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات». وطلب غالى تعميم الرسالة التى وزعت فى أبو ظبى والجزء الخاص بالجزر الثلاث الوارد فى البيان الختامى للمجلس الوزارى لمجلس التعاون كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وأكدت مصادر دبلوماسية أن هذا التحرك جاء بسبب الموقف الذى عكسه البيان لدول مجلس التعاون فى شأن الجزر، خصوصا أنه كان الأقوى والأوسع تأييدا لدولة الإمارات فى استعادة سيادتها الكاملة على طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى. ورأت المصادر نفسها أن الجزء الخاص بالجزر الإماراتية يشكل برنامجا متكاملًا يمثل موقف دول مجلس التعاون الست إزاء التعامل مع الاحتلال الإيراني للجزر، ويهدف إلى حشد تأييد دولى للتحرك الإماراتى فى شأن استعادة السيادة الكاملة على الجزر استنادا إلى القانون الدولى. وتطالب الإمارات إيران بإجراء مفاوضات سلمية على الجزر الثلاث أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وتؤكد أن الإجراءات التى تتخذها إيران من جانب واحد فى هذه الجزر لا تغير الوضع القانونى للجزر. وتشير المصادر إلى أن موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، الذى عكسه البيان الختامى لمجلس التعاون، شكل أقوى موقف من الاحتلال الإيراني. ما أدى إلى وضع ضغوط إضافية على طهران. وكانت إيران أبدت انزعاجا كبيرا من بيان مجلس التعاون، وخرجت على حدود الدبلوماسية. واعتبرت أنه كان الأجدر بوزراء الخارجية أن يشجعوا قادة الإمارات على متابعة الحوار مع طهران بدل إصدار «أحكام مسبقة» عن سيادة إيران على الجزر العريبة^(١).

تقول مصادر دبلوماسية أن طهران تتجاهل أنها كانت المسؤولة عن فشل محاولتين من جانب الإمارات للوصول إلى حل سلمى لهذه المشكلة جرتا فى سبتمبر ١٩٩٢ فى أبو ظبى وفى نوفمبر ١٩٩٥ فى الدوحة، بسبب رفض إيران البحث فى احتلالها لجزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى. ولفتت المصادر إلى أن الإمارات تعامل



بإيجابية كاملة مع أى توجه إيراني يهدف الوصول إلى حل سلمى. واستقبل رئيس الإمارات فى جنيف أخيرا حسين صادقى مبعوث الرئيس الإيراني هاشمى رفسنجانى الذى نقل إليه رسالة من الرئيس الإيراني تتعلق بمسألة الجزر^(١).

دعت الإمارات العربية المتحدة إيران إلى تفكيك منشآتها على الجزر الثلاث المتنازع عليها فى الخليج العربى وإلى الدخول فى مفاوضات لتسوية النزاع أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، فيما أكدت المملكة العربية أنه يتعين على مجلس الأمن الدولى التدخل لحل النزاع بين البلدين. وقال وزير خارجية الإمارات فى كلمة ألقاها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه مر ٢٥ عاما منذ احتلال إيران «الجزر الثلاث» طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبوموسى. وأضاف أن هذه الجزر عربية وأنها عربية فى تاريخها وأصلها وأنها تمثل دعائم السيادة الوطنية وسلامة الأراضى والحقوق الوطنية الثابتة. وقال أن إيران رفضت الجهود السلمية التى تهدف إلى حل المشكلة وأقامت وجهز منشآت تبين ملامحها أنها ليست مدينة خالصة. وأضاف أن محطة لتوليد الكهرباء أقيمت فى طناب الكبرى، كما أقيم مطار ومحطة تبريد ومحطة لتصنيع الأسماك فى جزيرة أبوموسى، بينما تم توطىن رعايا إيرانيين معظمهم من العسكريين فى هذه الجزر. وقال أنه يرى فى ذلك عملا استفزازيا واضحا يهدف إلى تغيير الهوية السكانية للجزر وفرض أمر واقع جديد. وأضاف أن إيران من خلال ذلك تكرس احتلالها غير الشرعى للجزر العربية. وقال أن إيران لم تستجب لنداءات متكررة من جانب الإمارات ومجلس التعاون والقمة العربية ومجلس جامعة الدول العربية. وأضاف أن هذا انتهاك لسيادة بلاده وأيضا للقانون الدولى. وأضاف أنه يدعو حكومة إيران إلى تفكيك جميع المنشآت المدنية والعسكرية التى قال أنها أقيمت بطريقة غير شرعية على الجزر العربية الثلاث. وقال أن الإمارات تدعو إيران إلى الاستجابة لمبادرات السلام التى عرضتها وأيدتها الدول الشقيقة والصديقة والمحبة للسلام، والدخول فى مفاوضات ثنائية غير مشروطة تؤدى إلى تسوية سلمية للنزاع أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية^(٢).

١ - الحياة - ١٣/٩/١٩٩٦م.

٢ - جريدة القبس - الكويت ٣/٦/١٩٩٦م.



وجدد الوزير الإماراتي تأييد بلاده «لكل الإجراءات التي اتخذتها الكويت لحماية سيادتها وأمنها ووحدتها أراضيها». من جهة أخرى أكد مساعد وزير الخارجية السعودي عبدالرحمن منصورى أمام الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أنه في ضوء استمرار النزاع بين الإمارات وإيران فإنه «يتعين على مجلس الأمن إبقاء قضية الجزر ضمن المسائل المعروضة على جدول أعماله». وأضاف: «أن احتلال إيران لهذه الجزر يعد مصدر قلق وانشغال، ليس لدولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، بل لسائر دول مجلس التعاون. وتابع يقول: «طالبنا إيران مرارا بانتهاج الوسائل السلمية لتسوية هذا النزاع الذي طال أمده مع دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الشروع في مفاوضات ثنائية جديدة»^(١).

الموقف الأمريكي من إيران

وما التحرك الأمريكي في الخليج العربي والقول بأن العراق وإيران تشكلان الخطر الدائم المهدد لدول مجلس التعاون وضربات الاستنزاف المتواصلة للعراق والإعلان عن التوجه الأمريكي لتغيير نظام الحكم فيه إلا صورة جديدة من أساليب الاحتواء والإخضاع والاستنزاف للثروات العربية والإيرانية على حد سواء، وما التحرك الأمريكي في أوروبا إلا رسالة للعالم عموماً لمنطقة مجلس التعاون خصوصاً تفيد بأن هذا التحرك يمكن أن تمارسه أمريكا مع الجميع، وبذلك تضمن الولايات المتحدة بقاء الخليج العربي بيدها، كما تضمن عدم التفاعل عربياً ودولياً مع العراق ومع إيران الإسلامية بتوجهاتها التسليحية باعتبارهما كما تدعى الخطر المائل ضد دول الجوار، مما يبرر لأمريكا أن تبقى الحامية والأمل في صد الأطماع الإيرانية أو العراقية وفي تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج العربي. ومن ملامح التطورات الدولية وخاصة في مجال العلاقات الإيرانية الأوروبية والتوجهات الإيجابية في العلاقات الإيرانية الأمريكية دعم إيران للطروحات الغربية تجاه العراق، مما تأمل معه أن يعطيها موقعاً دولياً إيجابياً في تحركاتها تجاه دول مجلس التعاون، إضافة إلى تحييد دول العالم عن التدخل في قضية الجزر العربية التي تحتلها^(٢).

١ - جريدة القبس - الكويت ٣/٦/١٩٩٦م.

٢ - أحمد التدمري - أضواء على العلاقات العربية - الإيرانية ص ١٩.



وكانت المناورات العسكرية البحرية الإيرانية في الخليج العربي تحت نظر القوات الأمريكية والبريطانية المتمركزة في الخليج العربي بمثابة خطوة لإثبات ذلك الموقف التوافقي. وتشير الصحافة الغربية إلى قيام مفاوضات إيرانية أمريكية غير علنية لتحسين العلاقات بينهما تتضمن كما يذكر الكاتب الأمريكي غارى سيك بنداً حول مطالب إيران بدور إقليمي كاسح لها في الخليج العربي. فهل تعنى تلك المطالبة لو صحت بأن تعود إيران لتستعيد دور الشاه المخلوع في طموحه للسيطرة على الخليج العربي، ولتكون شرطاً احتياطياً جديداً لصالح الغرب الأمريكي البريطانى، الأمر الذى لا يمكن تصوره لما للثورة الإيرانية من مبادئ وأهداف تجعل تعاملها مع الغرب ضمن حدود الأخلاقيات الإسلامية.

وفى سبيل تشجيع التقارب الأمريكى الإيرانى سبق أن أبدى الرئيس الأمريكى كلينتون فى تصريح رسمى له رغبة الولايات المتحدة فى تحسين العلاقات بين البلدين. وفى تمرك إيجابى مقابل دعا الرئيس السابق لمجلس الشورى الإيرانى مهدي كروبي الأمين العام الحالى لجمعية رجال الدين المقاتلين، دعا إلى اعتماد سياسة «انفراج» مع الولايات المتحدة الأمريكية وأضاف بأن مسألة إعادة العلاقات مع واشنطن ليست جديدة إلا أنها أصبحت أكثر أهمية بعد وفاة الإمام الخميني فى يونيو ١٩٨٩. وعلى هذا التصعيد يرى المحللون السياسسون أن عمليات الابتزاز الأمريكى للعرب فى الخليج العربى بلغت حدا يوارى الانتهاكات للحقوق وللسيادة واختراقا للعلاقات المفترض أن تكون متوازية^(١).

وعلى هذا النحو أصبح أمن الخليج العربى ليس مههددا من العراق أو إيران فحسب بل مههددا من الحليف الأمريكى ذاته. لقد كشف كوهين وزير الدفاع الأمريكى عن ذلك الموقف فى مؤتمراته الصحفية خلال جولته الأخيرة التسويقية للسلاح التى أشار فيها إلى خطر عسكري إیرانى، مستندا إلى تطوير السلاح الإیرانى والمناورات العسكرية الاستفزازية الواسعة التى أجرتها إيران مؤخرا أمام بوابة الخليج العربى وعلى مشارف دولة الإمارات العربية المتحدة وفى جزرها المحتلة. إذن من الضرورى لإيران أن توضح موقفها من ذلك التوجه الأمريكى، وتنتهى القضايا المعلقة مع جيرانها العرب، وفى طليعتها قضية الجزر الثلاث لتفوت الفرصة على الطامعين، ولتضع حدا أمام الابتزاز الأجنبى. وما هو جلى للعيان ولا شك أن الساسة الإیرانيون يدركون أن الولايات

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع ص ١٩.



المتحدة لم تتوقف عن محاولاتها تطويق الثورة الإسلامية الإيرانية منذ قيامها في عام ١٩٧٩ والضغط عليها بكل الوسائل لإخضاعها للنهج الأمريكي نهج العولة ونهج التطبيع العلماني، وفي نفس الوقت الابتعاد بها عن أى تقارب أو تحالف مع جيرانها العرب الملاصقين لها من الشمال وحتى الجنوب. ولاننسى هنا الدور الإسرائيلي المعادي للعرب ولإيران الإسلامية، ومحاولة إسرائيل التفاوض سرا مع طهران من خلال رجال أعمال إسرائيليين بدعوى سداد الديون المترتبة لإيران منذ عهد الشاه والتي تقدر بخمسة مليارات دولار أمريكي مقابل وقف الدعم الإيراني لحزب الله اللبناني^(١).

تلقت الإمارات دعما قويا من رعيمة النظام الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية) حيث أبدت الأخيرة معارضتها للإجراءات غير المشروعة التي اتخذتها إيران. كما وقد شددت على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للأزمة بين إيران والإمارات المتحدة. مع ذلك، لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بأن إيران يمكنها أخيرا أن تعيد الحق لأصحابه من خلال موقف دبلوماسي مرن وواقعي. هذا ما أكدته أحد المسؤولين الأمريكيين في العبارات التالية:

«لا أصنف الحكومة الإيرانية على أنها حكومة لا يمكن أن تتراجع. فنحن نعرف أنها في نهاية الأمر استسلمت للعراق بعد ٨ سنوات من الحرب. كما أن الخميني تبني مطالبة الشاه بالبحرين ثم تخلى عن هذه الفكرة. وقبل بضع سنوات ادعى ملكية أبو موسى ثم اضطر إلى التخلي عن هذه الفكرة بفضل الدبلوماسية الهادئة». من هنا، وكنيجة لاقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن طرق الحل السلمي لم تستنفذ بعد، لذا لم تدع الحاجة بعد إلى أى دور أمريكي كما أوضحت الإدارة الأمريكية. بالرغم من ذلك، دعت الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان القائم بأعمال وزارة الخارجية الأمريكية إيجلبرجر أن تقوم دول مجلس التعاون بالمزيد من الجهد من أجل تأسيس النظام الأمني الخاص بهم. ومن جهته أكد الأمين العام لمجلس التعاون، أن خطوات ملموسة قد اتخذت في ذلك الاتجاه ستترجم ماديا في فترة قريبة. هذا وقد أوضح جليا إيجلبرجر خطة الإدارة الأمريكية الخاصة بإقامة نظام أمني لدول مجلس التعاون تتكون من ثلاث دوائر^(٢):

١ - أحمد التدمري - نفس المرجع ص ١٩.

٢ - د. محمد عبدالله الركن - المرجع السابق ص ١١.



أ - دعم وتنمية الولايات المتحدة الأمريكية لإمكانات الدفاع لكل دولة فى مجلس التعاون .

ب - تشكيل الترتيبات المرتبطة بالأمن الجماعى بين دول المجلس .

ج - عمل الترتيبات الأمنية - الثنائية مع كل دولة فى مجتمع التعاون بخاصة فيما يتعلق بالإعداد المسبق للمواقع العسكرية ، وكذلك فى مسألة قابلية الوصول إلى المنطقة .

أعتبر كل ذلك ، بمثابة منهج متجانس متكامل يوفر الأمن والسلام فى منطقة الخليج العربى . هذا وقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد موقفها فى النزاع حول أبو موسى بالقول : إن القوة يجب أن لا تستخدم لحل النزاع . وبالطبع مثل هذا الحديث موجه إلى طهران التى ابتدأت باستخدام القوة ووسائل الإرغام المادية قبل أن تلجأ لحل النزاع بالطرق السلمية - الودية ، مما عقد المشكلة مضيضا عناصر توتر جديدة فى العلاقات الثنائية بين إيران والإمارات من جهة وبين إيران ودول مجلس التعاون من جهة أخرى . ولكن ما إمكانية حل النزاع فى الأمد القريب ؟ للجواب على ذلك لابد من الإشارة إلى المطالب الإماراتية التى طرحت فى اللقاء الثنائى الذى اخفق فى التوصل إلى حل بين الدولتين ، حيث أنها وكما يبدو ستكون الأساس السليم لاستشراف التسوية السلمية لنزاع طال أمد^(١) .

لارالت تعتقد الولايات المتحدة بأن إيران يمكنها أخيرا أن تعيد الحق لأصحابه من خلال موقف دبلوماسى مرن وواقعى . وهذا ما أكده أحد المسؤولين الأمريكان حيث قال «لا أصنف الحكومة الإيرانية على أنها حكومة لا يمكن أن تتراجع . فنحن نعرف أنها فى نهاية الأمر استسلمت للعراق بعد ٨ سنوات من الحرب . كما أن الخمينى تبنى مطالبة الشاه بالبحرين ثم تخلى عن هذه الفكرة . وقبل بضع سنوات ادعى ملكية أبو موسى ثم اضطر إلى التخلي عن هذه الفكرة بفضل الدبلوماسية الهادئة» من هنا ، وكتيجة لاقتناع الولايات المتحدة بأن طرق الحل السلمى لم تستنفذ بعد ، لذا لم تدع الحاجة بعد إلى دور أمريكى كما أوضحت الإدارة الأمريكية . بالرغم من ذلك ، دعت الولايات المتحدة وعلى لسان القائم بأعمال وزارة الخارجية الأمريكية لإيجلبرجر أن تقوم دول مجلس التعاون بالمزيد من الجهد من أجل تأسيس النظام الأمنى الخاص بهم .

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية لشؤون الشرق

١ - د . محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص ٢٨ .



الأدنى وشمال أفريقيا أن الولايات تدعم الموقف الإماراتى فى قضية أحقيتها فى الجزر محل النزاع مع إيران وناشد الوزير السلطات الإيرانية إلى فتح باب الحوار مع أمريكا وعدم تمسكها بقطع العلاقات معها وذلك لمصلحة الجمهورية الإسلامية لى تزدهر وتتطور، كما أعرب عن استعداد الولايات المتحدة للدخول كوسيلة بين دولتين لحل النزاع، ولكى تتمتع إيران بعلاقات طيبة مع دول مجلس التعاون فى ظل اتباع سياسة الحوار ودون فرق للقواعد والأسس الرئيسية للمجموعة الدولية. ترى الدوائر الدبلوماسية فى أبوظبى أن المسرح السياسى أصبح مهياً لإثارة قضية التجاوزات الإيرانية فى جزيرة أبو موسى، بعد رسالة التأييد التى تلقاها رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة من الرئيس الأمريكى جورج بوش، والتصريحات التى أدلى بها إدوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأدنى. تقول مصادر وزارة خارجية الإمارات أن التأييد المتتابع لموقف أبوظبى بدأ من جانب مجلس التعاون، ثم دول إعلان دمشق، تبعه دعم مجلس جامعة الدول العربية. ثم جاء التأييد الأمريكى كخطوة مكملة ثمرة للجهود الدبلوماسية التى استهدفت حشد التأييد لموقف الإمارات. وقد سلم الرئيس بوش رسالته إلى محمد حسين الشعالى سفير الإمارات الجديد فى واشنطن - أثناء تقديمه أوراق اعتماده فى البيت الأبيض - وأشاد فيها بـ «القيادة الحكيمة والشجاعة للشيخ زايد، خاصة أثناء أزمة الخليج الثانية»، وأعرب عن سعادته «للعمل مع رئيس الإمارات على الصعيد الثنائى وعبر الأمم المتحدة، لمواجهة تحديات الفترة الجديدة» والالتزام بصورة وثيقة مع الأصدقاء فى الإمارات وذلك فى إشارة إلى الترتيبات الأمنية المشتركة بين البلدين. ولاحظت الأوساط الدبلوماسية أن الإدانة الأمريكية لـ «جاءت نتيجة للجهود المكثفة التى يبذلها وزير الدولة للشؤون الخارجية - الذى يتولى ملف الجزيرة - منذ التصعيد الإيرانى الأخير، وقالت أنه يعد لتقديم تقرير إلى الشيخ زايد عن الموضوع خلال الأيام القليلة المقبلة، قبل أن يتوجه إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة»^(١).

وجدير بالذكر أن قضية جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنط الكبرى والصغرى - اللتين احتلتها إيران فى شهر نوفمبر عام ١٩٧١ - أمام الأمم المتحدة بالفعل منذ عام ١٩٧٨، ولكن من المتوقع الآن طرح موضوع أبو موسى على جدول أعمال الجمعية العامة المقبل بشكل مستقل، لأن الوضع فى الجزيرة تحكمه اتفاقات إدارة منفصلة، إضافة



إلى أن هناك قضايا حياتية ملحة لسكان الجزيرة، مما يتطلب إجراء عاجلاً لمعالجة الجانيين السياسى والقانونى فيها. وتقول الدوائر الدبلوماسية أن النجاح الذى حققته الإمارات على الأصعدة العربية والدولية، يقترب بصعوبة التحرك على الدائرة الإسلامية، لأن إيران لها علاقات متشعبة مع العديد من الدول الإسلامية مما يحول دون إقدام البعض منها على اتخاذ مواقف صريحة مؤيدة للإمارات، ولكن تلك الدوائر لم تستبعد دعوة مجلس الأمن لبحث القضية واستصدار قرار منه بهذا الشأن، فى ضوء مناقشات الجمعية العمومية. وكان مجلس الجامعة العربية قد اختتم اجتماعاته فى القاهرة، وأكد على «إدانة الاحتلال الإيرانى لجزر طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات، ودعا إلى احترام سيادة الإمارات على أراضيها، وأعرب المجلس عن تأييده المطلق لكل الإجراءات التى تتخذها الإمارات تأكيداً لسيادتها على هذه الجزر، ورفع الانتهاكات الإيرانية التى تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة للخطر أمام الأمم المتحدة ومطالبة إيران باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة مع الإمارات، وسيادتها على الجزر الثلاث»^(١).

وكذلك دعا المغرب الحكومة الإيرانية إلى مراجعة موقفها. أكدت مصادر أمريكية مسؤولة لـ «الوسط» أن الولايات المتحدة أبلغت إيران عن طريق طرف ثالث. أنها تعارض الإجراءات التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى والتى تعطى الانطباع القوي بأن إيران تريد ضم هذه الجزيرة إليها، وشددت خلال هذا الاتصال على أن إدارة بوش تؤيد «الحل السلمى» للأزمة، وأنها تدعم دول مجلس التعاون. والواقع أن المسؤولين الأمريكين يتابعون باهتمام كبير تطورات أزمة أبوموسى هذه. وقال مسؤول كبير فى وزارة الخارجية الأمريكية لـ «الوسط»: يبدو أن إيران سعت إلى انتزاع السيادة على جزيرة أبوموسى ولكنها لم تفعل ذلك بصورة كاملة. إذ أنها لم تطرد بقية رعايا الإمارات العربية المتحدة المقيمين فى الجزيرة ولكنها تمارس الضغط على السكان من غير مواطنى الإمارات، ليس من الواضح ما الذى يعده الإيرانيون إذ أن مافعلوه لا يخدم أى هدف مفيد، كما أنه آثار زعر جيران إيران من العرب ودفعهم إلى الاستنتاج بأن إيران معادية. إلا أن الدافع غير واضح، فهل السياسة الإيرانية معادية أم هى ببساطة غير متجانسة وغير منسجمة. وعندما سألنا المسؤول الأمريكى لماذا تقدم إيران على هذه الخطوة إذا لم يكن لديها سياسة متجانسة ومتناسكة رد بقوله: «صحيح أن إيران



اغتنمت الفرصة وأخذت بزمام المبادرة. فالأزمة كلها من صنعها إلا أن المنطق غير واضح. ونحن غير متأكدين من النية الإيرانية. وسألنا المصدر الأمريكي إذا كانت الحكومة الإيرانية تحاول تجديد مكانتها ووضعيتها مثلما كانت في عهد الشاه أجاب «إن الأمر يتجاوز ذلك. فقد كان هناك أصلاً نزاع على السيادة على أبو موسى في عهد الشاه. ذلك أن الشارقة توصلت إلى اتفاق مع إيران عام ١٩٧١. تدبر كل منهما بموجبه جزءاً من الجزيرة بينما تشترك الدولتان في تقاسم عائدات النفط من الحقل الواقع قبالة الشاطئ، ولهذا فإن ماتفعله إيران الآن هو مخالفة الاتفاق مع الشارقة والضغط إلى مابعد الاتفاقية وممارسة السيادة التي لم يسبق إطلاقاً أن كانت من حقها في عهد الشاه» (١).

أكد المسؤول الأمريكي: «الموقف الأمريكي واضح فنحن نؤيد دول مجلس التعاون فهي صديقتنا وهي تشعر بالقلق من التصرفات الإيرانية». ورداً على سؤال عما إذا كانت الدبلوماسية الهادئة ستجعل إيران تتراجع، صمّت المسؤول الأمريكي لبرهة طويلة ثم قال: «إن ماتراه هو كل ما حدث. ولربما كانت الدول العربية تفتش عن مخرج دبلوماسي لنا فنحن لانعتقد أن الحاجة تدعو إلى أي دور أمريكي وقد أوضحنا بجلاء موقفنا». وقلنا للمسؤول الأمريكي: هل هناك مجال الآن لاستئناف العلاقات بين واشنطن وطهران؟ أجاب: «لقد بعثنا إلى الإيرانيين بطلب إجراء حوار مباشر معهم لمناقشة قضيتين أساسيتين هما: خطط التسلح الإيرانية، بما في ذلك التسلح النووي، ورعاية طهران للإرهاب ودعمها للارهابيين. وقد رفض الإيرانيون هذا العرض، لأنهم على ما يبدو يرغبون في التحاور معنا، لكن ليس لبحث قضايا الإرهاب والتسلح». ويقول دبلوماسي أوروبي يراقب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: «من الأمور التي ستساعد على حل الأزمة أن تستأنف الولايات المتحدة وإيران علاقاتهما، إذ أن هذه الخطوة ربما تساعد على إرساء الأساس لإقامة حوار هادئ مهذب بين إيران وجيرانها» (٢).

أكد وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر خلال لقائه بوزراء خارجية مجلس التعاون، الذي عقد بمدينة الرياض يوم الأربعاء ٢٧/٤/١٩٩٤، نيابة عن رئيس بلاده بيل كلينتون، التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن دول مجلس التعاون. وجاء في

١ - مجلة الوسط ٢٨/١٠/١٩٩٢.

٢ - مجلة الوسط ٢٨/١٠/١٩٩٢م.



البيان الختامي للقاء أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزير الخارجية الأمريكي أعربوا عن تقديرهم البالغ لجهود الإمارات العربية المتحدة الرامية لحل قضية الجزر الثلاث مع جمهورية إيران الإسلامية. وطالبوا إيران بالدخول في مفاوضات جادة مع الإمارات العربية المتحدة لحل القضية. وفي نفس الفترة أى فى يوم ٨/٥/١٩٩٤ أعلن المستر روبرت بللير مساعد وزير الخارجية الأمريكي. أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل فرض ضغوط اقتصادية على إيران لتغيير سياستها المتصلبة فى النزاع مع الإمارات العربية المتحدة حول جزر طنب وأبوموسى ولتجعلها جارا صالحا فى المنطقة، وأشار إلى أن تلك الضغوط تساعد على تحقيق الأمن العام فى الخليج العربي. بحث رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة مع روبرت بللير مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التطورات الجارية فى اليمن والأوضاع فى منطقة الخليج العربي وعملية السلام. وفى مايتعلق بالأوضاع فى المنطقة تطرق المسؤول الأمريكي إلى موضوع احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وقال أن الولايات المتحدة تؤيد موقف الإمارات الذى يدعو إيران إلى الحوار لحل الخلاف بالوسائل السلمية. وعندما سألت «الشرق الأوسط» عما إذا كانت الولايات المتحدة ستؤيد الإمارات إذا ماقررت رفع قضية الجزر إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، قال أنه يعتقد أن مثل هذا التطور لابد أن تسبقه مشاورات بين البلدين. وقال: أننا فى هذه المرحلة ندعم الإمارات لإيجاد حل عبر التفاوض مشيرا إلى أن العرض الإماراتى فى هذا المجال لم يجد ردة فعل إيرانية. وقال بيللير أن تطوير البيئة الأمنية فى الخليج العربي لايزال ضمن أولويات السياسة الأمريكية فى المنطقة^(١).

وقال: إن هدفنا هو تقليل الفرص بأن يقوم معتد جديد بتهديد استقرار الدول القائمة أو يفرض سياسته على هذه المنطقة. وبالنسبة لإيران فلدينا قلق عميق وجاد بالنسبة لسلوكها فى خمسة مواضيع هى: سعيها الدائم للحصول على أسلحة نووية وأسلحة الدمار الشامل وطرق تسليمها، وتورط الحكومة الإيرانية المستمر فى عمليات الارهاب والقتل حول العالم ودعمها العنف، ومعارضتها لعملية السلام العربى - الإسرائيلى، وتهديداتها ونشاطاتها المعادية ضد جيرانها، وسجل حقوق الإنسان داخل إيران^(٢).

١ - الشرق الأوسط ٩/٥/١٩٩٤م.

٢ - الشرق الأوسط ٩/٥/١٩٩٤م.

وقال بيلليترو: إن سياستنا لا تهدف إلى تغيير الحكومة الإيرانية، بل حث إيران لتغيير سلوكها في هذه المجالات، ونحن مستعدون للدخول في حوار مع ممثلين للحكومة الإيرانية لمناقشة الخلافات في ما بيننا. نحن نسعى لإقناع إيران بأنه لا يمكنها التمتع بعلاقات طبيعية مع دول العالم والولايات المتحدة طالما أنها تخرق القواعد والأسس الرئيسية للمجموعة الدولية. وهذا يعنى العمل مع دول أخرى لمنع إيران من الحصول على التكنولوجيا الحديثة والقروض الجديدة ووسائل أخرى يمكن من خلالها أن تستمر في سعيها لإحداث عدم استقرار ودعم الارهاب أو حصولها على أسلحة الدمار الشامل. واستشهد بيلليترو في حديثه حول موضوع الدفاع عن دول مجلس التعاون بالوزير كريستوفر خلال زيارته للمملكة العربية، حيث قال بأن إدارة كليتون لديها التزام بإرادة حديدية للدفاع عن دول مجلس التعاون وأنه شجعت دول مجلس التعاون للعمل مع بعضهم البعض على أمور مثل الدفاع المشترك والترتيبات الأمنية. وقال: إن هدفنا يمكن تلخيصه بزيادة الاستقرار الاقليمي وردع أى تهديدات، وزيادة الاستعداد في ما يمكن أن تبرز الحاجة إليه للقيام بأى عمل عسكري أمريكى وقال: نحن نعتقد بأننا أوضحنا لأصدقائنا في المنطقة بأن الإجراءات والجهود المستمرة لتطوير التعاون بين دول المجلس تشكل عنصرا مهما لردع أى تهديد لهذه المنطقة مستقبلا. أما بخصوص الديمقراطية المشاركة الشعبية في الحكومة فقال بيلليترو إن وجهة نظرنا لم تكن سرا وقلنا إن زيادة المشاركة الشعبية في الحكومة تقوى ولا تعطل، الاستقرار الداخلى والإقليمي وتشكل رافدا لنجاح جهودها المشتركة. وقال: لقد رحبنا بالخطوات التى تحققت بزيادة المشاركة الشعبية في بعض دول مجلس التعاون مثل الانتخابات التى جرت في الكويت والمملكة العربية والبحرين وعمان^(١).

الموقف الأمريكى من الاحتلال الإيراني للجزر عام ١٩٩٦

تؤيد واشنطن موقف الإمارات من الجزر العربية الثلاث. جاء هذا المانشيت من صحيفة الحياة وهو رد فعل واشنطن. فقد أدلى مسؤول أمريكى رفيع المستوى طلب الإمارات إحالة قضية الجزر الثلاث التى هى موضع خلاف بينهما وبين إيران على محكمة العدل الدولية وأكد مسؤول فى البيت الأبيض أن الرئيسين الأمريكى والروسى كانا متفقين على أمور كثيرة تتعلق بإيران خلال المحادثات التى جرت بينهما. وأضاف



المسؤول أن الإدارة الأمريكية تتفهم موقف الإمارات وشعورها بالإحباط والأسباب التي دفعتها إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، خصوصا بعدما رفضت إيران أن تبحث في موضوع الجزر مباشرة وبشكل ثنائي معها.

أيد مسؤول أمريكي رفيع المستوى طلب الإمارات إحالة قضية الجزر الثلاث التي هي موضوع خلاف بينها وبين إيران على محكمة العدل الدولية. وأكد مسؤول في البيت الأبيض أن الرئيسين الأمريكي بيل كلينتون وباريس يلتسن كانا متفقين على أمور كثيرة تتعلق بإيران خلال المحادثات التي جرت بينهما في العاصمة الأمريكية. وقال إن الإدارة مرتاحة إلى الالتزام الذي قدمه الرئيس الروسي لجهة عدم التوقيع على أى صفقات أسلحة جديدة مع طهران بعدما تنتهى موسكو من تسليم الأسلحة الموصى عليها بموجب صفقات قديمة. واعترف المسؤول الأمريكي بأن سعى واشنطن إلى إقناع موسكو بوقف فوري لشحن الأسلحة الروسية إلى إيران لم يتكلل بالنجاح وأن القضية بقيت من دون حل، لكنه أوضح أن الجانبين اتفقا على تبادل المعلومات فى شأن صفقات السلاح إلى إيران، بينما عرض الجانب الروسى عدم توقيع صفقات جديدة، وأضاف أن واشنطن تعتبر ذلك تقدما ملموسا، كون الرئيسين اتفقا على العمل على حل أى مشكلة تتعلق بهذا الموضوع. وأضاف المسؤول أن الجانب الأمريكى لايعرف حتى الآن حجم صفقات الأسلحة الروسية الراهنة إلى إيران أو مدتها. وأن اتفاق تبادل المعلومات يهدف إلى الحصول على هذه المعلومات الأساسية. ويذكر أن التقديرات تشير إلى أن موسكو تباع طهران ما قيمته بليون دولار من الأسلحة التقليدية والمتطورة وأبرزها الطائرات المقاتلة والغواصات وتكنولوجيا صنع الصواريخ. ومن جهة أخرى أعلن مسؤول أمريكى رفيع المستوى أن الولايات المتحدة تؤيد فكرة إحالة قضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تحتلها إيران إلى محكمة العدل الدولية. وقال المسؤول أنه على رغم أن القضية لاتمس الولايات المتحدة مباشرة وأنها مسألة عائدة إلى الأطراف المعنية، لكن الإدارة تعتقد أن مسألة إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية أمر شرعى^(١).

يشكل التفسير الذى قدمته الإدارة الأمريكية فى ردها على الاحتجاج الإيراني

على تحليق طائراتها الحربية فوق جزيرة أبو موسى تطورا مهما وجديدا فى موقف واشنطن من قضية الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، التى تحاول أبوظبى استعادة السيادة عليها عبر الوسائل السلمية المتاحة وهى التحكيم الدولى أو العرض على الأمم المتحدة، وذلك بعد أن فشلت محاولاتها السابقة لحسم هذه المسألة عبر التفاوض المباشر مع طهران. فقد تضمن التفسير الأمريكى على تحليق الطائرات الحربية فوق أبو موسى ثلاث نقاط مهمة: أولها أن الولايات المتحدة لاتعترف ولا تقر بسيادة إيران على جزيرة أبو موسى وهو أمر لم تعلنه واشنطن بمثل هذا الوضوح من قبل، إذ كانت تكفى فى بياناتها وتصريحات مسؤوليها حول النزاع الإماراتى - الإيرانى بتأييد مسعى الإمارات السلمى لحل قضية الجزر دون أن تأخذ موقفا مسبقا يؤكد عدم اعتراف الولايات المتحدة بشرعية الاجراءات التى تتخذها إيران فى جزيرة أبو موسى خصوصا، وباقى الجزر المتنازع عليها عموما، وهى إجراءات تغيير فى التركيبة الديموغرافية فيها أو إضافة إنشاءات ومرافق عسكرية ومدنية تضى على هذه الجزر طابعا إيرانيا. النقطة الثانية أن الولايات المتحدة بتفسيرها تحاول استدراج إيران لمناقشة النزاع حول جزيرة أبو موسى فى الأمم المتحدة وهو أمر حاولت إيران منذ احتلالها للجزيرة عام ١٩٧١ تجنبه باعتبار أن مثل هذه المناقشة تطل أراضى اعتبرتها جزءا من أراضيها. فالولايات المتحدة فى تبريرها لتحليق الطائرات قالت أنها لاتعتبر أن طائراتها انتهكت مجالا جويا إيرانيا، وأن الأمم المتحدة وحدها هى التى تقرر ما إذا كانت جزيرة أبو موسى المتنازع عليها مع الإمارات جزءا من الأراضى الإيرانية^(٨).

ومن الواضح أن الولايات المتحدة بهذا التفسير وضعت إيران أمام خيارين صعبين فطهران لاتستطيع اللجوء للأمم المتحدة لمعرفةها بأن مناقشة قضية جزيرة أبو موسى سيفتح ملفات تاريخية وقانونية تحاول إخفاءها، ولمعرفتها أيضا بأن التوازنات السياسية داخل المنظمة الدولية لن تمكنها من استصدار أى قرار لما تعتبره انتهاكا لسيادتها ولأجواء أراضيها. أما الخيار الثانى فهو سكوت إيران عن تحليق الطائرات الأمريكية فوق أبو موسى، الأمر الذى سيفتح المجال أمام التصعيد، خاصة أن للولايات المتحدة مبررات عسكرية ودبلوماسية عديدة لذلك. فأمريكا تتابع بقلق عمليات نشر الصواريخ فى جزيرة



أبوموسى وعمليات تعزيز القواعد الحربية فيها مع مايجر ذلك من تحديات ومخاطر على الملاحة فى الخليج العربى من جهة واستقرار فى المنطقة ككل. ولذلك فإن المراقبين لا يستبعدون أن يكون تحليق الطائرات الأمريكية بمثابة اختبار لاجراءات أكبر قد تصل إلى حد محاصرة الجزيرة المتنازع عليها والطلب من إيران وقف عمليات الحشد العسكرى فيها، باعتباره حشدا فى أراض غير إيرانية ومتنازع عليها مع دول مجاورة. أما النقطة الثالثة التى يحملها التفسير الأمريكى لتحليق الطائرات الحربية فوق أبوموسى فهى أن الإمارات قد حصلت على مايمكن اعتباره ضوءاً أخضر لتصعيد مطالبها السلمية فى الجزيرة بما فى ذلك اللجوء للأمم المتحدة وهو أمر كانت الإمارات تترث فيه رغبة منها باستنفاد الوسائل السلمية الأخرى كالتفاوض والمساعى الحميدة التى بذلتها أطراف عربية ودولية فى هذا الاتجاه، ثم لحشد تأييد دبلوماسى دولى كاف يضمن فعالية أية مناقشة فى الأمم المتحدة حول هذه القضية. ولاشك أن تطور موقف الإدارة الأمريكية من قضية الجزر يشكل العمود الفقرى لذلك الحشد الذى توجد أطراف دولية كثيرة مستعدة لتأييده والعمل فى إطاره^(١).

أكد السفير روبرت بلييترو، مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأوسط تأييد بلاده للمساعى التى تبذلها الإمارات العربية المتحدة من أجل الوصول إلى حل سلمى للخلاف مع إيران على الجزر الثلاث. طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وكرر بلييترو فى احتفال فى جامعة جورج تاون فى واشنطن تصميم الولايات المتحدة على الدفاع عن مصالحها فى الخليج العربى، كما أظهر ذلك خوضها الحرب لتحرير الكويت. واعتبر أن غزو العراق للكويت كان بمثابة «جرس الإنذار» لدول مجلس التعاون والذى أيقظ المنطقة على «الخطر من الاعتماد على العراق كقوة موازنة للتهديد الإيرانى». وقال فى الاحتفال الذى أقيم لمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان قيام دولة الإمارات إن «الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة تشعران بقلق مشترك من سياسات إيران وممارساتها ومساندتها للإرهاب، ومحاولتها الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وجهودها لتهديد استقرار المنطقة، وممارساتها الساعية إلى الهيمنة على الخليج^(٢)».

١ - الشرق الأوسط ١١/٨/١٩٩٦م.

٢ - الحياة ١٤/١٢/١٩٩٦م.



الموقف البريطاني من الإحتلال الإيراني لأبوموسي

أكدت بريطانيا اهتمامها بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي ورفضت استخدام القوة لإنهاء الوضع المأسوي الحالي في البوسنة - الهرسك. وقال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية دوغلاس هوغ أن الوضع في البوسنة - الهرسك «يصل إلى حرب أهلية وهو أمر مختلف عن الوضع في الصومال». وقال أن الصومال ضحية المجاعة وأن المشكلة تتمثل في كيفية إيصال إمدادات الغذاء للشعب الصومالي. وكان وزير الدولة البريطاني أجرى محادثات مع رئيس دولة الإمارات تناولت عددا من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك. القوة في البوسنة - الهرسك لوقف الظلم الذي يتعرض له شعب البوسنة - الهرسك. وقال أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وجميع دول العالم بما فيها دول مجلس التعاون يجب أن تتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه شعب البوسنة - الهرسك. وأكد هوغ في مؤتمر صحافي عقده في أبوظبي ليل أمس اهتمام بريطانيا بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي. وكان يرد بذلك على سؤال حول امتلاك إيران أسلحة متطورة. وقال إن تشكيل قوة موحدة لدول مجلس التعاون وبحثها في مؤتمر القمة لمجلس التعاون الذي سيعقد في أبوظبي في ٢١ ديسمبر الجاري «هو من مسؤولية دول مجلس التعاون». مؤكدا أن بريطانيا ستقدم كل مساعدة لهذه الدول في مجال التدريب والتاورات المشتركة. وأشار إلى أن بريطانيا رحبت بـ «إعلان دمشق» وترى أن مصر وسورية لهما دور مهم في الأمن في المنطقة، ولكنه لا يعرف لماذا تراجع هذا الإعلان عن التطبيق حتى الآن^(١).

وعن موقف بريطانيا من إحتلال إيران جزرا إماراتية في الخليج العربي أكد أن «بريطانيا ترفض إحتلال أي جزيرة أو جزء من الأرض بالقوة»، ودعا إلى حل الخلافات بين إيران والإمارات حول الجزر في إطار القانون الدولي والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية. وبخصوص محادثات السلام في الشرق الأوسط ذكر أن المحادثات الدائرة الآن محادثات ثنائية تحت رعاية الولايات المتحدة وروسيا وأن أوروبا يمكنها التدخل لدفع هذه المفاوضات لتحقيق حل شامل للصراع^(٢).

صرح في لندن ناطق باسم وزارة الخارجية في رد على تصريح لرئيس مجلس

١ - الحياة ٩/١٢/١٩٩٢م.

٢ - الحياة ٩/١٢/١٩٩٢م.



الشورى الإيراني الذى قال فيه «إن الجزر الثلاث تعود ملكيتها إلى إيران بموجب اتفاق تم توقيعه مع بريطانيا» فنفى الناطق البريطانى أن تكون الحكومة البريطانية قد تفاهمت مع طهران لبسط سيادة إيران على جزيرة أبوموسى وقال الناطق: «لقد رفضنا استعمال القوة ودعونا إلى حل هذه الجزيرة الإستراتيجية القريبة من مضيق هرمز، وعلى جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى القريبتين منها. وأضاف الناطق قوله: إن إيران والشارقة أبرمتا اتفاقا على أبوموسى فى العام ١٩٧١ بعد استقلال الإمارات عن التاج البريطانى يقضى باقتسام السيادة على الجزيرة. وأكد الناطق البريطانى القول بأنه لم يحصل أى اتفاق فى العام ١٩٧١ عند الانسحاب البريطانى من الخليج العربى، على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأن هذا ما كانت الحكومة البريطانية فى حينه قد أسفت له. نفت وزارة الخارجية البريطانية أمس وجود أى اتفاق بين بريطانيا وإيران على اعتبار الجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى «أراضى إيرانية». وكان ناطق بلسان الوزارة يرد على سؤال لـ«الخليج» حول تصريحات أدلى بها على أكبر ناطق نورى رئيس مجلس الشورى الإيراني «البرلمان» ونشرتها صحيفة «رسالات» وجاء فيها «أن جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبوموسى أراض إيرانية بموجب اتفاق موقع مع الإنجليز». وأكد الناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية أن مثل هذا الاتفاق مزعوم ولا وجود له على الإطلاق^(١).

أشار الناطق إلى أن اليك دوجلاس هوم وزير خارجية بريطانيا فى العام ١٩٧١ كان أبلغ مجلس العموم البريطانى فى حينه أن الحكومة البريطانية تأسف لعدم التوصل إلى حل لمشكلة طنب الكبرى وطنب الصغرى. وأوضح الناطق أنه بالنسبة لجزيرة أبوموسى فقد توصلت إيران إلى اتفاق مع الشارقة يتم بموجبه تقسيم السيطرة على الجزيرة ولكن مع عدم حسم موضوع السيادة. وكانت مصادر بريطانية مسؤولة قد أكدت أن تصرفات إيران توضح تجاهلها لهذه الاتفاقية. تصريحات رئيس مجلس الشورى الإيراني التى تضمنت مزاعة حول الجزر العرية جاءت خلال حديثه أمام طلاب فى طهران حول قضية الجزر. ولم يشدد نورى على المزاعم الإيرانية بشأن الجزر فقط، بل جدد مزاعم إيران حول البحرين، حيث عبر عن أسفه لأن الشاه العاجز أضاع البحرين ووصفها بأنها «إقليم إيرانى»^(٢).

١ - الحياة - ١٢/٩ - ١٩٩٢م.

٢ - الحياة - ١٢/٩ - ١٩٩٢م.



علما بأن الموقف البريطانى حيال الاحتلال كان متواطئاً مع إيران بادئ الأمر حيث علل بعض المسؤولين البريطانيين عدم تدخلهم بأن بريطانيا ليست مسؤولة قانونياً بالدفاع عن الجزيرتين (طنب الكبرى والصغرى) حيث اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٢م كانت ستنتهى خلال يومين من وقوع العمل العسكرى الإيرانى، ولنا أن نشير هنا أن المعاهدات والاتفاقيات ملزمة للطرفين حتى آخر يوم فيها، ودرجة الإلزام لا تنحسر باقتراب مدة نهاية المدة وعلى الأطراف تنفيذ المعاهدات بحسن نية، ولقد فرضت بريطانيا نفسها على مشيخات ساحل عمان وجرتها تحت حمايتها الاستعمارية، إلا أن موقفها هذا قد خذل حكام ساحل عمان رغم الاتفاقيات المعقودة بينهما، ولكن المتفحص للمواقف البريطانية الأخيرة لمجدها قد تحولت من الموقف المحايد إلى الموقف المؤيد لدولة الإمارات العربية المتحدة بإحالة النزاع إلى للتحكيم الدولى بعد أن فشلت الجهود التى بذلتها الإمارات لحل الخلاف عن طريق المفاوضات الثنائية^(١).

أكدت بريطانيا وقوفها إلى جانب الإمارات فى مواجهتها لآى تهديد من جانب إيران التى تحتل ثلاث جزر إماراتية منذ عام ١٩٧١. وكشف مسؤول بريطانى انه بحث مع القادة العسكريين فى أبو ظبى، احتياجات الإمارات من الأسلحة البريطانية، وأنه سيعود إلى أبو ظبى الشهر المقبل ولديه «أشياء جاهزة فى هذا المجال». وقال روجر فريمن وزير الدولة لشؤون المشتريات والدفاع البريطانى فى مؤتمر صحفى عقده فى أبو ظبى: «إننا جاهزون لدعم الإمارات ويمكن أن تأتى بعض طائراتنا لتكون مع طيران الإمارات هنا فى أبوظبى». وأكد فى رده على سؤال عن توقعات بريطانيا بمواجهة دول مجلس التعاون لآى تهديدات من العراق أو إيران أنه «يجب أن يكون واضحاً أننا بالتأكيد نقف كتفا إلى كتف مع الإمارات وحلفائنا فى المنطقة». وقال «نحن مهتمون بمشكلة الجزر، وندعم الإمارات وتصميمها على رفع هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية». وأضاف: «نشارك الإمارات عسكرياً فى مواجهة أى خطر يهددها مستقبلاً، والمهم أن نبقى على اتصال دائم». وأكد أن بريطانيا تقف مع الكويت والإمارات ضد وإيران، وقال «ان تحرركنا السريع أخيراً هو الدليل». وكشف فى هذا الصدد عن «وجود جنود بريطانيين فى الإمارات زاد عددهم أخيراً استجابة لطلب الإمارات»^(٢).

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ٨٠.

٢ - الحياة - ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٤م.



وأوضح أن زيارته القصيرة للإمارات هي للبحث مع ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس أركان القوات المسلحة، في متابعة نتائج زيارة رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور الأخيرة لأبو ظبي. وقد اجتمع المسؤول البريطاني مع الشيخ خليفة والشيخ محمد ووصف المحادثات التي أجراها معهما بأنها كانت «مفيدة» وقال انه: «في زيارتي المقبلة سيكون لدينا شيء محدد لمناقشته، لن ننتظر حتى معرض أبو ظبي للدفاع الدولي الذي سيقام في أبو ظبي في مارس المقبل، واعتبرت مصادر دبلوماسية أن بريطانيا تبحث في تزويد الإمارات أسلحة جديدة، وإن عقدا قد يتم بينهما الشهر المقبل. وأشار الوزير البريطاني إلى أن بلاده ستبلي احتياجات الإمارات من الأسلحة البريطانية، وأنه يعود للإمارات أمر تحديد نوعية الأسلحة التي تريدها ومصدرها. وقال: «عندما يفكر أي صديق في زيادة مستويات دفاعه فالأمر راجع له». وسئل إذا كان التحرك البريطاني يدخل في إطار المنافسة مع فرنسا والولايات المتحدة، فقال: «أنا أرحب بجو تنافسي لبيع الأسلحة مع الحلفاء منافسة عادلة، وبريطانيا تستطيع المنافسة بأنظمتها الممتازة وطاقاتها المتقدمة»^(١).

حثت الحكومة البريطانية السلطات الإيرانية بأن تسعى إلى التوصل إلى حل سلمي لمشكلة أبو موسى مع جيرانها في الخليج العربي. وقالت وزارة الخارجية البريطانية في بيان صدر أن المحافظة على الاستقرار والسلام ينبغي أن يكون هدفا رئيسيا لكل دول المنطقة. وأشارت الوزارة إلى أن بريطانيا لاحظت البيان الصادر من وزراء خارجية دول مجلسي التعاون يوم ٩ سبتمبر والذي يؤكد على رفض استخدام القوة لحل المنازعات. ومن ناحية أخرى قالت مصادر بريطانية مسؤولة لـ«الخليج» أن تصرفات السلطات الإيرانية عبر السنين توضح أنها تتجاهل الترتيبات التي كان قد تم التوصل إليها في أواخر عام ١٩٧١ بين إيران وإمارة الشارقة حول تقسيم الإدارة في جزيرة أبو موسى بينهما. وكشفت المصادر النقيب عن أن الحكومة البريطانية أثارت الموضوع مع إيران في شهر إبريل خلال زيارة (عاصفي) مدير إدارة غرب أوروبا في وزارة الخارجية الإيرانية لبريطانيا ومحادثاته مع المسؤولين في الخارجية البريطانية. وأضافت المصادر إلى أن بريطانيا أوضحت لإيران أن تصعيد النزاع حول جزيرة أبو موسى سيؤدي إلى وقوع خطر إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة وأن ذلك سيتعارض مع ما أعلنته إيران من نوايا بأنها



على استعداد للتعاون مع جيرانها في الخليج العربي. وقالت المصادر أن بريطانيا على اتصال بدولة الإمارات العربية المتحدة حول الموضوع وتراقب الموقف بعناية^(١).

كما ورد هذا التأييد البريطاني الرسمي أيضا خلال اجتماع اللجنة المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة في لندن يوم ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٤، وكان وفد الإمارات برئاسة حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية، وفد المملكة المتحدة برئاسة المستر دوجلاس هوج وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية. وقد نص البيان الرسمي المشترك لاجتماعات اللجنة على ما يلي:

«إن الجانبين بحثا الموضوعات المتعلقة بالسيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وإن جانب الإمارات أوضح الأسباب التي دعت إلى طلب إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي وقد أعرب الجانب البريطاني عن تأييده لموقف الإمارات العربية المتحدة في هذا الصدد». وقد تجدد الموقف البريطاني المؤيد للإمارات تجاه مطالبتها بالجزر التابعة لها، خلال اجتماع الذي عقد يوم ٣١ / ١٠ / ١٩٩٤ في مقر وزارة الخارجية في أبو ظبي بين سعادة السفير سيف سعيد مساعد وكيل وزارة خارجية الإمارات بالنيابة وسعادة أندرو جرين مساعد وكيل وزارة الخارجية البريطانية المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط حيث أكد المسؤول البريطاني دعم المملكة المتحدة لدولة الإمارات في توجيهها لإحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية باعتبارهما الجهة الدولية المخولة بحل النزاعات بين الدول^(٢).

الموقف الروسي من قضية الجزر العربية

علمت «الحياة» أن فيكتور بوسوفاليوك مدير دائرة الشرق الأوسط وأفريقيا في الخارجية الروسية سيبدأ اليوم الجمعة زيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة والكويت للبحث في القضايا الإقليمية والتعاون العسكري والعلاقات الثنائية. وأوضح خبير روسي في شؤون المنطقة أن موسكو أبلغت طهران أنها لن تضع عقبات أمام طرح قضية الجزر الإماراتية المحتلة في مجلس الأمن، وأن زيارة بوسوفاليوك لأبوظبي ستحمل تلميحات إليها في شأن هذه القضية. من جهة أخرى أكدت مصادر مطلعة في أبو ظبي لـ «الحياة» أن الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمحيد سيزور الإمارات لإجراء

١ - الخليج العدد ٤٨٧٣.

٢ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٥٦.



اتصالات مع عدد من المسؤولين في أبو ظبي في شأن الترتيبات الخاصة برفع قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال الإيراني هذه الجزر^(١).

وأوضحت المصادر أن عبد المجيد لن يصل إلى الإمارات اليوم كما ذكر بعض وسائل الإعلام العربية، بل إن الاتفاق بينه وبين الخارجية في أبو ظبي يحدد موعد الزيارة مطلع نوفمبر المقبل. وجاء هذا التوضيح بعد ساعات من اعتقال البحرية الإيرانية أربعة صيادين هنود كانوا في مراكب تابعة للإمارات قرب جزيرة طنب الكبرى. وأكد أحد الصيادين الإماراتيين «أن الإيرانيين صعدوا إلى المراكب من دون أى انذار قبل أن يلحقوا أضراراً بخزانات الوقود، وضربوا الصيادين وألقوا حصيلة الصيد في المياه وطلبوا منا عدم العودة بعد الآن إلى هذه المنطقة». وأضاف: «إن الإيرانيين صادروا المركبين الكبيرين واعتقلوا أربعة صيادين من الهنود قبل أن يتوجهوا نحو أبو موسى وكنا بعيدين عن جزيرتي طنب واعتدنا الصيد في هذه المنطقة منذ سنوات عدة». في موسكو قال مصدر مقرب من الخارجية الروسية لـ «الحياة» أن زيارة بوسوفاليوك للإمارات تأتي بعد زيارة وكيل وزارة الخارجية الإيرانية محمود وأعطي للعاصمة الروسية والتي كان من مواضعها النزاع على الجزر الثلاث مع الإمارات وصادرات الأسلحة إلى إيران. وأكد مصدر مطلع على تفاصيل صفقات السلاح لـ «الحياة» أن واحدة من ثلاث غواصات اتفق على تصديرها إلى إيران غادرت حوضاً لبناء السفن في زيبغا فيما توجد غواصتان أخريتان يجري إعدادهما، لكن القرار النهائي في شأنهما سيتخذ في وقت لاحق، وقد يكون لتطور العلاقات السياسية والاقتصادية مع الإمارات دور في تحديد موقف موسكو. وكانت الإمارات تعاقبت مع روسيا على صفقات لشراء أسلحة، واطلع وزير الدولة للشؤون الخارجية على نماذج من المدرعات وأجهزة الدفاع الجوي أثناء زيارته الأخيرة لروسيا^(٢).

وفي ما يتعلق بموضوع الجزر قد تكون زيارة بوسوفاليوك تطميناً للإمارات و«معادلاً» للمفاوضات التي أجراها واعطى في موسكو، وأبلغ خبير روسي في شؤون المنطقة إلى «الحياة» أن موسكو أشعرت الإيرانيين بأن موقفهم من الجزر «لم يحظ بتأييد»، وأحاطتهم علمًا بأنها لن تضع عقبات أمام البحث في الموضوع في مجلس

١ - الحياة ١١ / ١٠ / ١٩٩٢م.

٢ - الحياة ١١ / ١٠ / ١٩٩٢م.



الأمن، وقد ينصح الروس باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحسم النزاع إلى جانب مواصلة الجهود الدبلوماسية لمنع تصعيده حالياً.

أظهرت روسيا الاتحادية تردداً في الالتزام سياسياً بدعم سعى الإمارات لعرض قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران، فيما أبدت اهتماماً بمسائل التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين. وفي الوقت الذي ركز فيه فيكتور تشيرنوميردين رئيس وزراء روسيا، الذي اختتم زيارة للإمارات في نطاق جولته الحالية في منطقة الخليج العربي، على الموضوعات الاقتصادية التي تناولتها محادثاته في الإمارات فإن المسؤولين الآخرين في الوفد الذين أدلوا بتصريحات حول المحادثات أعطوا إجابات عامة حول بعض القضايا السياسية المتصلة بموقف روسيا من قضية الجزر والأمن في المنطقة والعقوبات المفروضة على العراق. وقد استضاف رئيس الوزراء الروسي في شرح آفاق التعاون الاقتصادي مع الإمارات، وقال في تصريحات له قبيل سفره أن هناك مشروعات تحت الإعداد لإبرام اتفاقيات في مجال الإزدواج الضريبي والتعاون العلمي والفني في العديد من المجالات الدقيقة. وأضاف أنه تم الاتفاق من حيث المبدأ على تنشيط التعاون الثنائي في مجال الطاقة والبتروكيمياويات والغاز، مشيراً إلى أن روسيا الاتحادية تقوم بجهود كبيرة لتحويل العديد من الصناعات الحربية فيها إلى صناعات مدنية مما يتيح توفير التقنيات الحديثة التي يمكن إستخدامها في الأغراض المدنية وأن لدى بلاده النية لعرض مثل هذه الصناعات على الإمارات^(١).

وأكد رئيس الوزراء الروسي أن المطلوب ليس إنشاء أو قيام شركات أو مشروعات مختلطة في روسيا وإنما أيضاً في الإمارات حيث يمكن تقديم ما تتجه هذه الشركات إلى الأسواق الإماراتية والاستفادة من خبرات الطرفين في العديد من مجالات التعاون وخاصة في القطاع النفطي مشيراً إلى أن بلاده متقدمة في هذا المجال حيث تستخدم التكنولوجيا المتطورة لاستخراج النفط من مناطق صعبة وفي ظروف صعبة أيضاً. وقال إن بلاده مطلعة على الاهتمامات التي تبديها الإمارات في ما يخص إنتاج الألمنيوم والتروجين والأكسجين وتحمية المياه وكلها آفاق مهمة ولروسيا الاتحادية معرفة علمية واسعة بهذه المجالات، مشيراً إلى أن موسكو ستعمل على تحليل ودراسة إمكانياتها في هذا الخصوص بهدف التعاون المشترك فيها. ودعا رجال الأعمال في البلدين إلى تبادل الزيارات والاطلاع على المشروعات الروسية في هذه الجوانب الهامة معرباً عن إعتقاده

بأن بلاده ستقدم كل ما لديها من خبرة في هذه المجالات كما أشار إلى أن بلاده ستشارك بفعالية في معرض ايديكس ١٩٩٥ وستعمل على عرض كل ما هو متوفر لديها من أسلحة حديثة. في الجانب السياسى قال نائب رئيس الوزراء الروسى دافيدوف في مؤتمر صحافى عقده قبيل اختتام زيارة الوفد الروسى أن بلاده تؤيد حل النزاعات بالطرق السلمية، وتجنب إعطاء رأى محدد فى رده على سؤال الشرق الأوسط، حول ما إذا كانت روسيا تؤيد عرض قضية الجزر الإماراتية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى على محكمة العدل الدولية، وقال أن قضية الجزر كانت من الموضوعات التى تم تناولها، لكنه نفى أن يكون البحث قد تطرق لفكرة عرض النزاع على محكمة العدل الدولية. وقال بأن موقف روسيا مشابه لمواقف الدول الأخرى من حيث ضرورة حل النزاع بالوسائل السلمية وعن طريق المحادثات^(١).

وقال المسؤول الروسى أن الإمارات لم تطلب من روسيا أى وساطة لحل خلافها مع إيران حول الجزر وكل ما تم فى هذا الصدد تبادل وجهات النظر حول هذه المسألة. وقال نائب رئيس الوزراء الروسى أن البحث تطرق إلى وجود عسكري روسى دائم فى منطقة الخليج العربى، مشيراً إلى أن هذا الوجود يهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان الاستقرار والأمن فى المنطقة. ورداً على سؤال ثان لـ «الشرق الأوسط» قال نائب رئيس الوزراء الروسى بأن موضوع مبيعات الأسلحة الروسية لإيران كان من الموضوعات التى تناولها البحث إلا أنه قال أن هذه المبيعات تتعلق بعقود واتفاقيات سابقة أبرمها الاتحاد السوفيتى السابق، وأكد أن روسيا لا تنوى إبرام أية اتفاقيات جديدة مع إيران، لكنه قال أن تقليص حجم مبيعات السلاح الروسى لإيران سيكون له نتيجة واحدة وهى أن الفراغ الذى ينشأ عن توقف المبيعات الروسية سيتم ملؤه من جانب أطراف ثالثة. وحول مبيعات السلاح الروسى لمنطقة الخليج العربى قال المسؤول الروسى بأن البحث لم يتناول صفقات محددة إلا أنه أشار إلى وجود مسؤولين من وزارة الدفاع الروسية ضمن الوفد المرافق لرئيس الوزراء قائلاً أن هؤلاء المسؤولين بحثوا إمكانية بيع السلاح لدول المنطقة على أن يتم بحث هذه المسائل بالتفاصيل من خلال مباحثات المختصين فى البلدين. وقال أن المبادرة الخاصة لشراء أسلحة يجب أن تأتى من جانب المشترين. وحول المغزى السياسى لزيارة رئيس وزراء روسيا للمنطقة التى تمجئ بعد مبادرة روسيا لحمل العراق على الاعتراف بالكويت قال المسؤول الروسى أن زيارة رئيس الوزراء الروسى مقرر منذ

وقت طويل وأنه لا توجد علاقة بين الزيارة والتطورات الأخيرة بين العراق والكويت. ولكنه قال بأن البحث تناول موضوع رفع العقوبات عن العراق^(١).

ورداً على سؤال حول ما إذا كان البحث قد تناول مسألة تسوية الديون المستحقة على روسيا قال نائب رئيس وزراء روسيا بأن هذا الموضوع كان من الموضوعات التي شملها البحث، حيث أبدى الجانب الروسى استعداداً لتسوية موضوع المديونيات فى إطار الالتزامات الدولية لروسيا وكذلك فى إطار الاتفاقات الخاصة بجدولة المديونيات الروسية التى تمت من خلال نادى باريس ونادى لندن. على صعيد آخر أجرى رئيس الوزراء الروسى مباحثات فى غرفة تجارة وصناعة أبوظبى حيث أكد تشيرنوميردين خلال محادثاته مع رحمة المسعود رئيس مجلس إدارة الغرفة وأعضاء مجلس الغرفة بأن الحكومة الروسية تقوم بحملة مكثفة لجذب الاستثمارات والمستثمرين الأجانب، كما أنها تشجع المستثمرين الروس على الاستثمار فى بلادهم، وأكد أن الحكومة الروسية حريصة على عمل كل ما من شأنه توفير الحماية والبيئة المناسبة للأمانة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وهى تقوم الآن بوضع التشريعات والقوانين التى توفر الحماية القانونية الرسمية للاستثمارات والمستثمرين الأجانب، وقال أنه من أجل ذلك أنشأت حكومته المجلس الخاص بالاستثمارات الأجنبية من بين أعضائه ٢٠ عضواً يمثلون كبريات الشركات العالمية التى تستثمر فى روسيا، وقال «إننا نقوم حالياً بإعداد صيغ قوانين لحماية الاستثمارات الأجنبية وسوف نقوم بتوقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضوع مع العديد من الدول ومن بينها الإمارات العربية المتحدة»^(٢).

فتحت «الحياة» ملف العلاقات الروسية الإيرانية فى حديث مطول مع أحد أهم المسؤولين فى الحكومة الروسية عن هذا الملف، وكان صريحاً فى عرضه هذه العلاقة لكنه تحفظ عن ذكر اسمه وفى ما يأتى نص الحديث^(٣):

* ثمة آراء بأن موسكو تعزز علاقاتها مع طهران «نكايه» بواشنطن. ما هى منطلقات روسيا فى روابطها مع إيران؟

- علاقاتنا تقوم على محصلة من عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية وجيوسياسية

١ - الشرق الأوسط ٢٤/١١/١٩٩٤م.

٢ - الشرق الأوسط ٢٤/١١/١٩٩٤م.

٣ - الحياة - ٣٠/٥/١٩٩٥م.



تحكمها مصالحنا الوطنية، فإيران جارة جنوبية لا يمكن إلا ان تتفاعل معها. وهى شريك تجارى اقتصادى تعود الصلات معه بمنافع للطرفين وهذا أمر ليس قليل الأهمية فى ضوء الوضع الاقتصادى الراهن للبلدين، ولدينا فرص واسعة للتعاون لا تنحصر فى الميادين التى تثير حساسية الولايات المتحدة ونذكر بمجمع الحديد والصلب فى أصفهان والمحطات الكهربائية الحرارية وأعمال التنقيب الجيولوجى، وثمة مشاريع تدرس حالياً للتعاون فى المجال الزراعى.

إلى ذلك، إيران دولة إقليمية مؤثرة سواء بالنسبة إلى القوقاز أو آسيا الوسطى أو منطقة الخليج العربى. وأورد التأكيد أن سياسة طهران هناك تتطابق من حيث الأهداف مع سياستها فى حالات كثيرة وفى حالات أقل. ثمة تمايزات، لكن تناقض المصالح نادراً جداً، وهذا ينطبق على النزاعات الإقليمية فى القوقاز وطاجيكستان. وفى ما يخص منطقة ما وراء القوقاز (جورجيا وأذربيجان وأرمينيا) نشطت طهران منذ البداية فى خطوات لتسوية النزاع «القره باخى» فى «أذربيجان»، علماً أنها عملت بارتباط وثيق مع موسكو، وأن حال السلام، وإن لم يكن راسخاً، والاستقرار وإن كان هشاً بعد، قائمة منذ أكثر من سنة هناك، ويعود فضل كبير فى ذلك إلى الجهود الروسية - الإيرانية المشتركة. أما عن دور إيران كدولة إقليمية فى التسوية الشرق الأوسطية فهناك اختلافات جذرية بيننا وبين إيران التى تتخذ موقفاً سلبياً مطلقاً من إسرائيل. لكننا لا نملك معطيات ملموسة تؤكد ان طهران تعمل بوسائل غير شرعية فى تصديدها لعملية السلام فى الشرق الأوسط. صحيح أن بعض المجموعات مثل «حزب الله» و«حماس» وعدد من الفرق اليسارية المتطرفة الفلسطينية تجاهر بأنها معتمدة على إيران، وقد تكون إيران تقدم لها مساعدات، ولكننى أود التأكيد على مساعدات مماثلة، إن لم تكن أكبر، تصل إلى هذه المنظمات من بلدان عربية فى صورة رسمية أو غير رسمية.

* متى يصل إلى موسكو حسن روحانى نائب رئيس مجلس الشورى الذى يتوقع المراقبون أن يجرى محادثات مهمة فى العاصمة الروسية؟

- فى يونيو نتوقع وصول روحانى الذى يشغل إضافة إلى منصبه البرلمانى موقع الأمين العام لمجلس الدفاع الوطنى، وستكون زيارته بناء على دعوة من ميخائيل ميتيوكوف النائب الأول لرئيس مجلس الدوما (البرلمان). وحسن روحانى شخصية مهمة متنقلة فى السياسة الإيرانية، ولديه صلاحيات كافية. ونحن نعتبر زيارته حلقة فى سلسلة الروابط البرلمانية. وسيجرى محادثات فى وزارة الخارجية لمناقشة مجموعة واسعة من



القضايا، منها القضايا المالية والاقتصادية وحق الوقت لإحياء نشاط اللجنة الحكومية المشتركة للتعاون العلمى والتقنى لكننى أكرر أن الزيارة ستتم أساسا فى إطار العلاقات البرلمانية.

* التعاون النووى الروسى - الإيرانى كاد يحدث أزمة فى العلاقات بين موسكو وواشنطن. إلى أى مدى ستمضى روسيا فى هذا المجال؟

- طهران انضمت إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وفتحت مواقعها للتفتيش الدولى ولم تسجل عليها حادثة انتهاك واحدة، والغريب فى هياكل السلطة الإيرانية بين من تمكن تسميتهم اصطلاحا «البراغماتيين» بقيادة الرئيس وفريقه و«الراديكاليين» الذين يقودهم عدد من رجال الدين. وثمة تناقضات بين المجموعتين فى التعاطى مع عدد من القضايا المحورية مثل موقع إيران فى العالم المعاصر والنزاعات الإقليمية والتنمية الاقتصادية. وبديهي أن الولايات المتحدة تراهن على المجموعة الأولى، ولكن لدى الثانية عتلات مهمة لإحباط عملية التطبيع مع «الشيطان الأكبر». واشير إلى أن وضعاً عائلاً يوجد فى واشنطن، فهناك مناصرون للتطبيع وخصوم له، خاصة فى الكونغرس الذى يسيطر عليه الجمهوريون. وأخيرا فإن روسيا تسترشد عموما بمصالحها الوطنية، آخذة فى الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى ومن بينها الأطراف العربية^(١).

وفى ما يتعلق بطاجكستان هناك تطابق فى وجهات النظر بين موسكو وطهران بل هناك مستوى عال من التفاعل البناء بينهما لتسوية النزاع الطاجيكى - الطاجيكى. ونذكر بأن اتفاق وقف النار الذى وقع فى إسلام آباد كان صيغ فى طهران وإيران نفوذ ملحوظ فى أوساط المعارضة الطاجيكية المعتدلة ما يسمح بتحقيق تقدم فى عملية التسوية. ويهمنا أيضا التعاون مع إيران فى موضوع بحر قزوين الذى يبقى وضعه غير محدد منذ انهيار الاتحاد السوفياتى، ما يعقد التعاون بين البلدان الخمسة المطلة عليه وهى روسيا وإيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، لاستثمار ثرواته. ويكتسب أهمية فائقة وضع إليه للتعاون المتعدد الأطراف فى ضوء إنشاء الكونسرتيوم الدولى لاستثمار النفط الأذربيجانى. وتتفق موسكو وإيران على أن قزوين الذى نعتبره بحرا داخليا يجب أن يكون محور جهود مشتركة للحفاظ على موارده البيولوجية وصيانة السلامة



الايكولوجية هناك. ولدى موسكو وطهران مواقف متقاربة ومتطابقة إلى حد كبير في اعتبار البحر هبة مشتركة لكل الدول الساحلية ولا يجوز تقسيمها قطريا. وللأسف فإن أذربيجان تدعو إلى تقسيم البحر إلى مناطق قومية ما يهدد قزوين وسواحله. وموقف باكو مفهوم ويرتبط إلى حد كبير بآفاق استخراج النفط من المياه الساحلية. وأشير إلى أن «الكونسرتيوم» على رغم أنه يضم شركة روسية يتألف في غالبيته من دول خارج المنطقة لا يهتمها النقاء الأيكولوجي في قزوين بل الحصول على أعلى الأرباح.

* نتحدث عن النفوذ الإقليمي لإيران في الخليج العربي ألا تتفقون مع من يقول أن طهران تستخدم أحيانا هذا النفوذ على حساب مصالح جيرانها العرب، كما حصل بالنسبة إلى الجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى؟

- ثمة حقيقة لا فكاك منها هي أن إيران قوة إقليمية متنفذة في الخليج العربي وأن محاولات عزلها عن نظام الأمن الإقليمي الجماعي لن تكون مثمرة من حيث النتائج النهائية. وتدعو طهران إلى ضمان هذا الأمن من قبل الدول المطلة على الخليج العربي، فيما يرى عدد من البلدان العربية أن ضمانات أمنة تتمثل في استقدام دول من خارج المنطقة والاعتماد على قوتها العسكرية، وفي النتيجة نلاحظ أن هناك وجودا عسكريا أميركيا ضخما لا نرى حاجة لمشيئه. أما بالنسبة إلى الجزر فنحن نعتقد أن المشكلة يجب أن تحل على أساس ثنائي في مفاوضات ومشاورات بين إيران والإمارات، والقضية كلها موروثه عن بريطانيا ومعقدة. وأذكر بأن إيران احتلت الجزر عام ١٩٧١ ليس من دون دعم لندن والغرب الذي كانت له علاقات ممتازة مع نظام الشاه والآن يترتب اخراج هذه العظمة من الحلقوم. وأكرر أن الموضوع معقد قانونيا ولا ترى موسكو أن بإمكانها اتخاذ موقف المشتركة للتعاون العلمي والتقني لكنني أكرر أن الزيارة ستتم أساسا في إطار العلاقات البرلمانية.

* التعاون النووي الروسي - الإيراني كاد يحدث أزمة في العلاقات بين موسكو وواشنطن إلى أي مدى ستمضي روسيا في هذا المجال؟

- طهران انضمت إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية وفتحت مواقعها للتفتيش الدولي، ولم تسجل عليها حادثة انتشار واحدة. والغريب أن إسرائيل التي كانت من أكبر الدول المعارضة على التعاون مع إيران في بناء محطة بوشهر لم تقدم على خطوات ماثلة (فتح منشآتها للتفتيش). وعموماً موقفنا معروف فالمحطة لأغراض علمية ويعكف خبراء روس وأميريكيون الآن على إعداد تقارير تفصيلية سترفع إلى لجنة مشتركة برئاسة رئيس



حكومتنا فيكتور تشيرنوميردين ونائب الرئيس الأميركي البرت غور، للتأكد من أن التعاون القوى لن تكون فيه «ثغرات» تسمح بالاقتراب من صنع مواد صالحة لانتاج السلاح.

* ظهرت أخيراً أنباء عن زيارة محتملة قد يقوم بها الرئيس الروسى بوريس يلتسن لطهران ما هى الحقيقة؟

- لدى الرئيس يلتسن دعوة رسمية لزيارة إيران، كما لدى الرئيس على أكبر هاشمى رفسنجانى دعوة لزيارة موسكو، ولاتوجد هنا أسرار. لكن الضجة المفاجئة أثارت، كما يبدو، بسبب الجو الحساس الذى يحيط حالياً بثلاث العلاقات بين روسيا وإيران وأميركا. وأى موعد للزيارتين لم يتحدد، خاصة أننا لا نعتبر زيارات الرؤساء اجراء بروتوكوليا بل هى عمل مهم فى العلاقات يجب أن يتكامل بتوقيع وثائق يمكن أن تدفع التعاون الثنائى. ونحن نعمل مع الإيرانيين فى إعداد مثل هذه الوثائق، ومنها «إعلان مبادئ عن العلاقات بين البلدين سيحدد الاتجاهات الأساسية لتعاوننا. ونعمل أيضا لإعداد وثائق أخرى منها اتفاق للتعاون فى مكافحة تهريب المخدرات واتفاقات اقتصادية وثقافية وبعد إنجاز هذا العمل سيعلن موعد الزيارتين؟ أما الضجة التى أثارها عدد من وسائل الإعلام فى شأن زيارة لم تتم، فواضح أنها تعكس التصدع الحاصل فى الغرب فى موضوع التعامل مع إيران. وألفت النظر إلى أن العقوبات الأميركية (على إيران) لم تحظ بتأييد أى دولة سوى إسرائيل، واتخذ موقفا سلبيا منها كل بلدان أوروبا الغربية واليابان. وترى العواصم الأوروبية أن أساليب «الضغط» المماثلة لن تساعد فى حل المشكلات بل تزيد تفاقمها، لذلك فهى تدعو إلى حوار سياسى مع إيران وفى الوقت ذاته توسع التعاون الاقتصادى معها. أما الولايات المتحدة فلديها نوع من العقدة النفسية حيال إيران، وغالبا ما تكون الغلبة فى واشنطن للعواطف، سواء كانت مبررة أو غير مبررة. ولا تنسى أيضا الاعتبارات السياسية الداخلية وأخيرا فإن الحملة على إيران هى قناة صالحة لتوسيع الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج العربى، وفى الماضى استخدم لهذا الغرض بعبعان العراق وإيران، ويبدو أن الأول أخذ يتضاءل «مردوده» لذا يجرى... «تضخيم» الثانى^(١).

وفى موازاة ذلك تجرى واشنطن، عبر وسطاء، حوارا مع طهران لخفض التوتر فى

العلاقات الثنائية ونحن، كالأيرانيين، نعتقد أن صراعاً يجرى في أنقرة، أعلنت تركيا أسس تأييدها لإيجاد حل بالتفاوض لقضية جزيرة «أبو موسى» التي احتلتها إيران في العام ١٩٧١ مع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية التركية أن بلاده ترى أن «على الدول المطلّة على الخليج العربي أن تجتهد حلاً بالتفاوض للمشكلة في إطار مبادئ القانون الدولي القائمة على الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار». أضاف «إن تركيا تولي أهمية كبيرة لتوفير السلام والأمن في الخليج العربي حيث تسود الشكوك وبخاصة بعد حرب الخليج العربي الثانية». في بيروت انتقدت صحيفة «السفير» اللبنانية بشدة موقف إيران في قضية جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى ووصفته بأنه «موقف لا يمكن قبوله أو تبريره». وقال رئيس تحرير الصحيفة طلال سلمان في مقاله الافتتاحي أن التصرف الإيراني في جزيرة أبو موسى (تصرف آخرق) وأن تبريره بالبيان الصادر عن وزارة الخارجية الإيرانية «يستفز أي عربي». وأكد أن ما من عربي إلا وكان يتمنى لو أن إيران قد راعت روابط الأخوة والجوار ولم تقدم على «غزوتها الجديدة» التي من شأنها أن تفتح جراحاً قديمة^(١).

الجدير بالذكر أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية رفضت دعوة دول مجلس التعاون للإلغاء لإجراءاتها في جزيرة أبو موسى، كما رفضت تأكيد دول المجلس على حق الإمارات في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى. كما رفضت دعوة ممثلة صدرت عن اجتماع دول «إعلان دمشق» في الدوحة. وجدد ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية المزاعم بملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. كما جدّد الناطق اعتبار مواطني الإمارات مجرد «مقيمين» في جزيرة أبو موسى^(٢).

أكد في جاكارتا وكيل وزارة الخارجية بالنيابة أن الدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن الإمارات العربية المتحدة والداعية للدخول في مفاوضات ثنائية جادة مع إيران لإنهاء احتلالها لجزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بالطرق السلمية قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب عدم استجابة إيران لتلك الدعوات الجادة وكذلك للدعوات الصادرة عن مجلس التعاون والقمة العربية الأخيرة ومجلس جامعة الدول العربية ودول إعلان دمشق. وأوضح سعادته الذي يرأس وفد الإمارات إلى المؤتمر الإسلامي الرابع والعشرين لوزراء الخارجية المنعقد في جاكارتا حالياً خلال اجتماعه مع

١ - الخليج - العدد ٤٨٧٣.

٢ - الخليج - العدد ٤٨٧٣.

معالي على العطاس وزير خارجية أندونيسيا أن الإمارات بصدد اتخاذ خطوة سلمية أخرى وهي إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية مع استعدادنا التام للقبول بأي قرار تصدره المحكمة^(١).

وقد أكد معالي على العطاس تأييد بلاده لموقف الإمارات ومساعدتها السلمية ووصف هذا الموقف بأنه عقلاني وحكيم ويتسم ببعد النظر، وقال أن أندونيسيا تؤيد التوجه السلمي لدولة الإمارات بحل النزاع من خلال محكمة العدل الدولية. وحضر الاجتماع القائم بأعمال سفارة الإمارات لدى أندونيسيا وعدد من المسؤولين بوزارة الخارجية. وقد أشاد معالي على العطاس خلال الاجتماع بما حققته الإمارات من إنجازات عظيمة في شتى الميادين بفضل القيادة الحكيمة التي تتبناها إقليمياً ودولياً مما جعلها تحتل مكانة مرموقة في المجتمع الدولي. كما أشاد بالعلاقات بين البلدين، مشيراً إلى أنها تشهد تقدماً ملموساً وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية. وتناولت المقابلة تبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية الراهنة. كما نقل سعادته تحيات وزير الدولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية للوزير الأندونيسي وترحيبهما بزيارته المزمع القيام بها لأبوظبي. وأعلن موقف جمهورية الصين الشعبية من خلال التصريح الذي أدلى به سعادة/ لى بى ياو نائب رئيس المجلس الوطنى لنواب الشعب الصينى، خلال اجتماعه يوم ١٩٩٤/١١/٥ بوفد من أعضاء المجلس الوطنى الاتحادى فى أبوظبى برئاسة سعادة الحاج بن عبدالله المحيرى رئيس المجلس، معرباً عن تقدير بلاده لموقف الإمارات بشأن موضوع الجزر حيث قال: نحن نقدر كثيراً موقف الإمارات من عدم اللجوء إلى القوة لحل هذه الخلافات، وكذلك الجهود التى تبذلها من أجل الحفاظ على الاستقرار فى منطقة الخليج العربى^(٢).

الموقف الفرنسى من قضية الجزر العربية

وفى النطاق الأوروبى، طالب المجلس الوزارى الذى يضم وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى فى اجتماعهم بالرياض فى ٨ مايو ١٩٩٤، إيران بالتجاوب مع مبادرة الإمارات التى أعلنها رئيس الدولة لحل قضية الجزر عن طريق المفاوضات وفقاً لبنود القانون الدولى والتعايش السلمى بين الدول. وذكر

١ - الاتحاد ١٢/١٢/١٩٩٦م.

٢ - الاتحاد - ١٢/١٢/١٩٩٦م.



البيان الختامي لهذه الاجتماعات أن الوزراء المجتمعون لاحظوا بقلق عدم إحراز تقدم في الحوار بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، حول قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، لذا فإن الوزراء يطالبون جمهورية إيران الإسلامية بأن تتجاوب بصورة إيجابية مع مبادرة الإمارات. وفي تأكيد لموقف فرنسا المؤيد لدولة الإمارات تجاه حقوقها في الجزر الثلاث، قال المسيو ريشارد دوكيه المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية:

«إن موقف فرنسا واضح من هذه القضية، فقد أعربت فرنسا دومًا عن تأييدها للحل السلمي لجميع الخلافات، خاصة النزاعات المتعلقة بالأراضي والحدود وفق ميثاق الأمم المتحدة». وأضاف المتحدث الرسمي الفرنسي في تصريحه الذي أدلى به في باريس يوم ١٩٩٤/١١/٤ لوكالات الأنباء، إن من بين وسائل التسوية السلمية، الوساطة والتحكيم واللجوء إلى محكمة العدل الدولية وقال: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعربت من جهتها عن رغبتها باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل قضية الجزر، وإن فرنسا من جهتها تؤيد هذه المبادرة كما أن فرنسا في جميع الأحوال تأمل ألا يتم اتخاذ أى مبادرة من طرف واحد على الأرض كما حصل للأسف في (جزيرة أبو موسى) عام ١٩٩٢(١).

قال نائب وزير الخارجية الإيراني محمود واعظي في باريس أن إيران ترغب في شراء ١٠ طائرات من طراز «ايرباص» وقمر اصطناعي للاتصالات من فرنسا يقدر ثمنه بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار. وأضاف أنه منذ سبتمبر ١٩٩٢ أعطت وزارة المال الفرنسية الضوء الأخضر لمؤسسة ضمان الاستثمار «كوفاس» لتغطية الاستثمارات الفرنسية في إيران وعلم أن فرنسا عرضت اقتراحًا لتسوية النزاع بين إيران والإمارات على الجزر الثلاث، ووافقت طهران على درس التدخل الفرنسي لإيجاد حل(٢).

وردًا على سؤال لـ «الحياة» عما إذا كانت شركة النفط الفرنسية «ألف اكيتان» جمعدت مفاوضاتها مع إيران في شأن تطوير حقل نفط وغار في الخليج العربي نتيجة قانون «داماتو» قال واعظي أن وفدا من الشركة زار إيران قبل ثلاثة أسابيع للتفاوض على مشروع تطوير حقل في الخليج العربي يقدر بأكثر من بليون دولار. وتابع أن المفاوضات

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٦٣.

٢ - الحياة - ١٩٩٦/١١/٩ م.

مستمرة رغم قانون «داماتو» الأميركي وأن وزير الخارجية الفرنسي هيرفي دوشاريت ووزير النقل برنار بونس اعربا عن رغبة فرنسا في تجاهل قانون «داماتو» وأن أعضاء الاتحاد الأوروبي توصلوا إلى وضع إطار للرد على العقوبات الأميركية التي قد تتبع القانون يذكر أن القانون يقضى بفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في حقلى النفط والغاز فى إيران وليبيا. وقال واعظى أنه التقى خلال زيارته لفرنسا بالإضافة إلى الوزير دوشاريت كلا من الأمين العام للخارجية برنار دوفورك والرئيس السابق فاليرى جيسكار ديستان ومستشار الرئيس جاك شيراك، جان دافيد ليفيت، ولاحظ أن هناك عزماً فرنسياً على تعزيز العلاقات والتعاون الاقتصادي بين البلدين. وأعلن دوشاريت وجه دعوة إلى نظيره الإيراني على أكبر ولايتى لزيارة فرنسا، مشيراً إلى أنه (واعظى) سيلتقى «الترويكا» الأوروبية أواخر نوفمبر فى دبلن. ومعروف أنه فى إطار «الحوار الانتقادی» بين أوروبا وإيران جمد تبادل الزيارات الرسمية على مستوى عال بين مسؤولين إيرانيين^(١).

الندوة الدولية فى باريس حول الجزر العربية

عقدت صباح ١٩٩٣/١١/٥ فى باريس ندوة دولية تحت عنوان (جزر الخليج العربى أسباب النزاع ومتطلبات الحل) أقامها مركز الدراسات العربى - الأوروبى. وقد وجه الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية كلمة فى افتتاح الندوة شدد فيها على عروبة هذه الجزر وتبعيتها لدولة الإمارات. وأشار فى كلمته التى ألقاها نيابة عنه السفير محمد الطرابلسى مدير مكتب الجامعة فى باريس إلى الجهود التى بذلتها دولة الإمارات من سنوات عديدة منذ الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث بهدف التوصل إلى حل سلمى لهذه القضية مع إيران. واستعرض الدكتور عصمت عبد المجيد مواقف الإمارات السلمية من قضية الجزر ومطالبتها لإيران فى كل مناسبة، بأن تدخل معها فى مفاوضات جدية لحل هذه المشكلة وفقاً لقواعد القانون الدولى. وأشار فى هذا الصدد إلى أن الإمارات تركز فى شرعية سيادتها على الجزر الثلاث على عدة حقائق أهمها عروبة سكان هذه الجزر وانتمائهم إلى قبائل وعشائر عربية معروفة فى الإمارات، وممارسة سيادة الإمارات على هذه الجزر لفترات طويلة ومتواصلة، فى الوقت الذى لم تمارس فيه إيران أى مظهر من مظاهر السيادة على أى من الجزر الثلاث مؤكداً «أن الادعاءات الورقية لا تكفى لإزاحة السيادة القائمة على الحياة الفعلية للإقليم» بالإضافة



إلى أن رفع علم الإمارات على هذه الجزر ووجود ممثلين لحاكمي الشارقة ورأس الخيمة في الجزر بصفة مستمرة، ووجود مرافق عامة تابعة للإمارتين على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى يثبت أن هذه الجزر عربية سابقاً ولاحقاً^(١).

وذكر أن الإمارات طرحت في الاجتماع الثاني الذي عقد في أبو ظبي في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ بين ممثلي الإمارات وإيران مقترحات سلمية لحل هذه المسألة إهمها، إنهاء الاحتلال العسكري للجزر، وتأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى، كما أكد وزير خارجية الإمارات في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين استعداد دولة الإمارات لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة، داعياً المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد، بما يضمن الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي. كما أشار الأمين العام للجامعة العربية إلى اهتمام مجلس الجامعة في هذه القضية منذ إنشائها أمامها في السبعينات «وقد أصدر مجلس الجامعة في دورتها الأخيرة في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ قراراً تضمن الوقوف إلى جانب الإمارات في التمسك وسيادتها الكاملة على الجزر الثلاث، وتأييد المجلس لكافة الإجراءات التي تتخذها الإمارات لتأكيد سيادتها على هذه الجزر، ومطالبة إيران باحترام العهود والمواثيق الموقعة مع الإمارات». ودعا الدكتور عصمت عبد المجيد المشاركين في الندوة إلى تأييد موقف الإمارات ودعمهم لها في تأكيد سيادتها على هذه الجزر، معرباً عن أمله بأن تستجيب إيران للدعوات المخلصة لمعالجة الأمر بالحكمة والوسائل السلمية تحقيقاً للأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي^(٢).

بدأت الندوة بجلسة برئاسة السيد جوليان وولكر السفير السابق وعضو مجلس الكومنولث البريطاني خصصت للبعد التاريخي والاستراتيجي للجزر الخليج العربي. وتحدث فيها عن الأسس التاريخية للنزاع حول الجزر العربية عام ١٩٧١. وقدم السيد وولكر في بداية كلمته سرداً تاريخياً موثقاً لتطور العلاقات وميزان القوى بين العرب وإيران منذ عام ١٧٢٢ حتى عام ١٩٧١ عند احتلال إيران للجزر قبل الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي يوم واحد. ثم ألقى الدكتور صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي محاضرة تحدث فيها عن البعد التاريخي للجزر مستنداً

١ - الخليج - ١١/٦ - ١٩٩٣ م.

٢ - الخليج - ١١/٦ - ١٩٩٣ م.



إلى الوثائق والتطورات التاريخية التي تثبت عروبة هذه الجزر. واستعرض الدكتور الطيار الوثائق التاريخية التي تؤكد أحقية الإمارات في الجزر الثلاث، ويطالان ادعاءات إيران لحقها في هذه الجزر وقال: إن السلطان البريطانية تلقت عام ١٨٦٤ رسالة رسمية من حاكم قواسم الساحل تؤكد بموجبها تبعية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وصير بونعير له منذ أجداده الأوائل، وهذه الوثيقة تعد أول مستند رسمي يؤكد السيادة العربية على هذه الجزر، بالإضافة إلى أن حاكم الشارقة عام ١٨٩٨ رفض منح امتياز لشركة أجنبية للتنقيب عن بعض أنواع المعادن الموجودة في باطن أرض جزيرة أبو موسى. ذكر الدكتور الطيار أن هناك دليلين آخرين يؤكدان بطلان أحقية إيران في الجزر، هما انسحاب إيران من جزيرة أبو موسى عندما عجزت عن تقديم ما يؤيد سيادتها على الجزيرة عام ١٩٠٤ عندما طالب ممثل بريطانيا في المنطقة طهران بتقديم ما يؤيد هذه السيادة على الجزيرة في الوقت الذي احتج فيه حاكم الشارقة آنذاك على رفع العلم الإيراني على الجزيرة والدليل الثاني هو مطالبة إيران عام ١٩٣٠ باستئجار جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى من رأس الخيمة لمدة خمسين عاماً وهو ما يعنى أن أى دولة لا يمكن أن تطلب استئجار شيء تملكه. ثم ألقى سفير دولة الإمارات في باريس كلمة في الندوة استعرض فيها جهود دولة الإمارات للتوصل إلى حل سلمي لمسألة الجزر، وقال أن الإمارات استمرت منذ بداية الأزمة في مطالبتها إيران باتباع الدبلوماسية والحوار على أساس من حسن الجوار واحترام سيادة الدول على أراضيها معرباً عن أسفه بأن اتصالات مع طهران لم تسفر حتى الآن عن أى نتيجة^(١).

أكد سعادة السفير أنه بالرغم من عدم تحقيق أى نتائج حتى الآن إلا أن الإمارات ما تزال تسعى للتوصل إلى حل سلمي لهذه المشكلة وفقاً للقانون الدولي. وأوضح أن الإمارات لم تتقدم حتى الآن بطلب استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لحصرها على حسن الجوار مع إيران وعلى أمن واستقرار المنطقة. وقد وافق الدكتور بكر الطيار رئيس الندوة على استقبال وفد من الإيرانيين الذين تظاهروا خارج مقر الندوة للاستماع إلى وجهة نظرهم. وفي الجلسة الثانية للندوة وجه الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة وأستاذ القانون الدولي كلمة أكد فيها أن الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى خضعت منذ أوائل القرن الثامن عشر أى منذ نشأت إمارات ومشيخات الخليج إلى دولة القواسم وأن السيطرة على الجزر قد قسمت بين فرعى قبيلة القواسم



فأصبحت جزيرتا سرى وهنجام تابعتين لقواسم لنجة فى حين صارت جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى تابعة لقواسم ساحل عمان - رأس الخيمة والشارقة فيما بعد، وبقيت هذه السيادة مستمرة حتى تاريخ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربى فى أواخر الستينات من القرن الحالى . كما قدم الدكتور مفيد شهاب الأدلة بشأن سيادة القواسم على الجزر وهى الرسائل المتبادلة بين حاكم قواسم الساحل والمسؤولين البريطانيين فى الخليج العربى واعتراف بريطانيا بسيادة القواسم على تلك الجزر ووجود مظاهر السيادة العربية كجباية الضرائب وخدمات التعليم والصحة والاحتياجات الرسمية التى وجهها العرب فيما يتعلق بأى انتهاك للسيادة العربية على الجزر وكذلك قيام حاكم الشارقة بمنح امتياز للتنقيب عن المعادن عام ١٨٩٨ لإحدى الشركات الأجنبية فى جزيرة أبو موسى، وأن الأطماع الإيرانية من الجزر الثلاث قد ظهرت بشكل واضح منذ أوائل القرن الحالى وتحديدا منذ عام ١٩٠٤ حين نازعت إيران الشارقة سيادتها على جزيرة أبو موسى (١).

دحض الدكتور مفيد شهاب الحجة الإيرانية المتعلقة بعدد من الخرائط البريطانية التى أشارت إلى تبعية الجزر للسيادة الإيرانية ومنها تلك الخريطة التى قدمتها وزارة الخارجية البريطانية عام ١٨٨٦ لإيران وظهرت فيها الجزر باللون الإيرانى . وذكر أن تلك الخرائط هى من نوع الخرائط الخاصة التى تستخدم لأغراض الملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود وأن هناك خريطة إيرانية صادرة عام ١٩٥٢ أشارت بوضوح إلى تبعية الجزر لإمارتى الشارقة ورأس الخيمة وليس لإيران وأن الاستناد إلى خرائط بريطانية أمر لا يستقيم نظرا لأن بريطانيا اعترفت على الدوام بتبعية هذه الجزر للجانب العربى . كما فند الدكتور شهاب أسباب النزاع على الجزر الثلاث على ضوء مبدأ احترام السلامة الإقليمية .

المبادئ الرئيسية

وكان الدكتور مفيد شهاب قد بدأ كلمته باستعراض المبادئ الحاكمة للمنازعات فى القانون الدولى حيث يتعامل القانون الدولى بصفة عامة مع ظاهرة الحدود بطريقة مختلفة عن غيرها من الظواهر والقضايا الدولية مشيرا إلى ان المبدأ الرئيسى الحاكم فى هذا الخصوص هو مبدأ نهاية الحدود الدولية واستقرارها (٢).

١ - الاتحاد - ١١/٦/١٩٩٣ م.

٢ - الاتحاد - ١١/٦/١٩٩٣ م.



ذكر أن هذا المبدأ الرئيسى يتفرع إلى عدد من المبادئ الأخرى مثل مبدأ خلافة الدول فى معاهدات الحدود - مبدأ لكل ما فى حوزته - مبدأ استثناء معاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية التغير الجوهرى فى الظروف - مبدأ احترام السيادة الإقليمية - المبادئ الخاصة بأدلة الإثبات ومنها مبدأ السلوك اللاحق - مبدأ إغلاق الحجة وحجية الخرائط فى منازعات الحدود - فكرة التاريخ الحاسم . ثم يعرض الدكتور مفيد شهاب بتفصيل لكل واحد من هذه المبادئ، فمبدأ إثبات الحدود واستقرارها مثلاً يعتبر أمراً ضرورياً لتفادى الصراعات بين الدول المتجاورة . ذلك أن فتح الباب أمام إمكانية إحداث تغييرات فى خطوط الحدود من حين لآخر من شأنه أن يؤدى إلى نشوب صراعات مستمرة بين الدول . مبدأ خلافة الدول فى معاهدات الحدود وفق الإتفاقيات الدولية يشمل معاهدات تجوز الخلافة فيها ومثالها المعاهدات الخاصة بتنظيم الأنهار الدولية وغيرها من الممرات المائية المخصصة لأغراض الملاحة الدولية كالقنوات والمضايق والخلجان وكذلك تشمل معاهدات لاتجوز الخلافة فيها ومن أمثلتها معاهدات التحالف والحماية الخ، وان معاهدات الحدود تعتبر من النوع الذى يجوز الخلافة فيها . وهناك مبدأ لكل ما فى حوزته وملخصه أن الدول المتجاورة التى حصلت على استقلالها حديثاً توافق على أن تكون الحدود التى تفصل بين أقاليمها هى ذات الحدود التى تفصل بين هذه الأقاليم إبان فترة السيطرة الإستعمارية ورغم تطبيق هذا المبدأ إلا أنه لم يحل فى الواقع دون نشوب العديد من المنازعات بين الدول التى أعلنت التمسك به . ووفق مبدأ استثناء معاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية التغير الجوهرى فى الظروف وإنه إذا كان لا يجوز لدولة نطاق القانون الدولى تحريم استخدام القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسى للدول . ثم يستعرض الدكتور مفيد شهاب المبادئ الخاصة بأدلة الإثبات ودلالاتها القانونية فى نزاعات الحدود وهى^(١):

١ - مبدأ السلوك اللاحق وهو جميع ما يصدر عن طرف معين من أطراف النزاع الدولى بشأن الحدود من أعمال ومواقف يمكن الإرتكان إليها لفهم وجهة نظر بخصوص هذا النزاع وتأخذ الأعمال والمواقف صوراً شتى منها التشريعات والخرائط والتصريحات والبيانات المنسوبة للدولة والتجنيد الإجبارى للمواطنين وجباية الضرائب وتسجيل وقائع الزواج والميلاد والوفاة ومباشرة الإختصاص القضائى .

٢ - مبدأ إغلاق الحجة ويقصد به أنه يمتنع على الدولة التى تسلك سلوكاً ما

يحقق لها نفعاً أن تدعى لنفسها حقوقاً تضر بدولة أخرى على نقيض هذا السلوك.

٣ - مبدأ حجية الخرائط إذ أن الخرائط أضحت تلعب دوراً مهماً في العديد من النزاعات التي تنشأ بشأن الحدود في العلاقات الدولية المعاصرة والمعروف أن القيمة الإستدلالية للخرائط فيما يتعلق بمنازعات الحدود ليس مقطوعاً بها تماماً ويجب أن تتوفر فيها شروط معينة وهي على أنواع منها ماهو ملحق بمعاهدات ولها أهمية كبرى والخرائط التي تصدرها الدول بالارادة المنفردة وهو يعبر عن وجهة نظر الدولة الواضحة للخرائط. وقد طبق الدكتور مفيد شهاب هذه المفاهيم العامة للقانون الدولي عن مسألة النزاع بشأن الجزر الثلاث^(١).

النزاع ومتطلبات الحل

كما ألقى الدكتور أرسلان محمد أحمد وهو استاذ قانون يمني بحثاً حول أسباب النزاع ومتطلبات الحل حيث ينطلق من بحث الأهمية الاستراتيجية الجيوبوليتيكية والجيو - اقتصادية للملكية الجزر الثلاث لأنها تمثل موقعاً جغرافياً مهماً في توفير الحماية الاستراتيجية العسكرية وتأمين قسط وافر من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج العربى وقد أصبحت الجزر اليوم إحدى بؤر التوتر في منطقة الخليج والجزيرة العربية بسبب السيطرة العسكرية الإيرانية عليها ومحاولة إيران تغيير الملامح التاريخية والتركيب الديمغرافية - السكانية فيها باعتبارها جزراً عربية أصلية ولازال ارتباطها «الجيو - بولتيكى» يجسد ملكيتها القانونية الشرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأكد أن الوضعية الجغرافية - السياسية للجزر تثبت أن الجزر عربية والوضعية التاريخية - السياسية تقدم الدليل الثانى على ملكية الجزر عربياً. ويستعرض الدكتور أرسلان حركة الهجرة السكانية ما بين الساحل العربى للخليج والساحل الإيرانى والتي رافقت الفتوحات الإسلامية، مشيراً إلى أنه بعد سقوط الدولة الصفوية في إيران سنة ١٧٢٢ ضاع نفوذ السلطة الإيرانية المركزية مما ساعد على تعزيز وتزايد حجم الهجرة العربية من عرب الخليج نحو تلك الشواطئ باعتبارها جزءاً من وطنهم الجغرافى وكونها مواقع آمنة بسبب الظروف السياسية المختلفة التي عاشتها شبه الجزيرة العربية واليمن تاريخياً. وأضاف الدكتور أرسلان في مداخلته أن قضية السيادة على جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى في ظروف النزاع السياسى الراهن إنما هى فى جوهر الحقيقة مسألة سيادة

وطنية وذات جذور تاريخية يمتد فيها عمق هذا الصراع إلى قضايا استراتيجية بالغة الأهمية لكون هذه الجزر تشكل تحدياً في أهم ممر من ممرات الملاحة الاقليمية العربية والدولية على مدخل الخليج العربى». ويؤكد على أن الملكية السياسية التاريخية والجغرافية وبالثائق الرسمية تثبت حتى عهد قريب ومنذ عام ١٨٣٥ تبعيتها لأبناء العمومة من قبيلة القواسم فى امارتى رأس الخيمة والشارقة وفق المراسلات والمستندات التاريخية المتداولة مع الحكومة البريطانية^(١).

يذكر الدكتور أرسلان فى مداخلته أن الجزر «تعتبر ملكية اقتصادية تباعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وهى جزر غنية بالثروة البحرية المحيطة بسواحلها وأيضاً غنية بالثروات المنجمية والدليل على ملكيتها الاقتصادية أنه فى عام ١٩٢١ اعتضرت حكومة الهند باستقلال رأس الخيمة واعتبرت جزيرتى طنّب الكبرى وطنّب الصغرى ضمن أملاكها الاقتصادية القانونية بينما احتفظت الشارقة بجزيرة أبوموسى، والجزر غنية بالمياه العذبة والواحات الزراعية الخضراء، التى استخدمها شيوخ القواسمة كمشتى لأسرهم وكمنطقة رعى لحيواناتهم ولصيد الصقور البرية. ويقوم الدكتور أرسلان بتحليل الأبعاد السياسية الراهنة لإيران فى المنطقة ومستقبل أمن الملاحة الدولية لمضيق هرمز فى الخليج العربى منذ فشل المفاوضات البريطانية- الإيرانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٤ وحتى ١٩٧١ حين دخلت القوات الإيرانية العسكرية إلى الجزر. وأشار إلى أن الجانب العربى استخدم الأسلوب الدبلوماسى فى معالجة الأزمة. وطالب باستخدام منطق التفاوض السلمى والإحتكام إلى الشرعية الدولية فى ظل النظام العالمى الجديد. بعد ذلك ألقى مهر دار خونارى (إيراني) محاضرة قدم فيها ما وصفه بالأسانيد القانونية والتاريخية وتحدث عن التصور الإيرانى لقضية الجزر الثلاث. كما تحدث السيد جعفر رائد وهو سفير سابق لإيران فى السعودية حول مستقبل العلاقات الإيرانية العربية فى ضوء الخلاف حول الجزر. وتحدث بعد ذلك الدكتور حسن ايجليور رئيس مايسمى بحكومة إيران الحرة فى المنفى واستعرض وجهة نظر إيران ازاء وضع الجزر الثلاث^(٢).

أكدت الندوة الدولية التى عقدت فى باريس فى ختام اعمالها تحت عنوان «جزر الخليج العربى - أسباب النزاع ومتطلبات الحل» والتى اقامها مركز الدراسات العربى - الأوروبى عروبة كل من جزيرة أبو موسى وطنّب الكبرى وطنّب الصغرى وتبعيتها لسيادة

١ - الاتحاد - ١١/٦ - ١٩٩٣ م.

٢ - الاتحاد - ١١/٦ - ١٩٩٣ م.

الإمارات العربية المتحدة وضرورة علاقات حسن الجوار والإحترام المتبادل بين كل من الإمارات وإيران. وناشدت الندوة التخلي عن سياسة التوسع وبسط النفوذ والتخلي بالحكمة والموضوعية وبعد النظر في علاقاتها مع جيرانها. وناشدت أيضا طرفي النزاع التحلي بالحكمة والصبر والموضوعية وبعد النظر في معالجة هذه القضية وأبعاد هذه المنطقة الحساسة من العالم عن مخاطر التدخلات الأجنبية المترتبة بالمنطقة ثرواتها. وأكد الحاضرون على ضرورة حل هذا النزاع حلا سلميا عادلا وفقا للأسس الموضوعية المجسدة في توصيات الندوة. وكان الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية قد وجه كلمة في إفتتاح الندوة شدد فيها على عروبة الجزر وتبعيةها للإمارات. وفيما يلي التوصيات التي أصدرتها الندوة مساء أمس^(١):

- أولا: التأكيد على مقررات جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى التي تؤكد على عروبة كل من جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتبعيةها لسيادة الإمارات العربية المتحدة.

- ثانيا: التأكيد على ضرورة علاقات حسن الجوار والإحترام المتبادل بين كل من الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية.

- ثالثا: ضرورة إحترام جمهورية إيران الإسلامية لكافة المواثيق والعهود التي أبرمتها مع الإمارات العربية المتحدة والإعتراف بحقوقها في بسط سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث.

- رابعا: نناشد جمهورية إيران الإسلامية التخلي عن سياسة التوسع وبسط النفوذ والتخلي بالحكمة والموضوعية وبعد النظر في علاقاتها مع جيرانها.

- خامسا: نناشد طرفي النزاع التحلي بالحكمة والصبر والموضوعية وبعد النظر في معالجتها لهذه القضية وأبعاد هذه المنطقة الحساسة من عالم عن مخاطر التدخلات الأجنبية المترتبة بالمنطقة وبثرواتها.

- سادسا: التأكيد على أحكام مبادئ القانون الدولي فيما يخص حل هذا النزاع وعرضه على محكمة العدل الدولية والقبول بأحكامها أيا كانت حال ما تعذر الوصول إلى اتفاق عادل لهذه القضية من خلال المفاوضات المباشرة.



- سابعاً: مناقشة جميع الدول العربية والإسلامية خاصة تلك التي تربطها علاقات مميزة مع إيران بممارسة جميع ما لديها من ضغوط على القيادات السياسية في جمهورية إيران الإسلامية من أجل إعادة الجزر التي احتلتها إلى سيادة الإمارات العربية المتحدة.

- ثامناً: مناقشة القوى الفاعلة والمؤثرة في المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية الوسط بين الأشقاء لإيجاد حل عادل لهذا النزاع لما تتمتع به قيادتها وسياساتها الحكيمة من ثقة ودور فعال إقليمياً وعربياً وإسلامياً ودولياً.

- تاسعاً: ضرورة بناء العلاقات العربية الإيرانية بصفة عامة ومجلس التعاون مع إيران بصفة خاصة.

- عاشراً: التأكيد على ضرورة نبذ العنف كأسلوب لإدارة الخلافات والتسليم بحق كل دولة في تبني النهج السياسي والاقتصادي الذي يختاره شعبها ويناسب أوضاعها الخاصة. إن هذه التوصيات إذ تشكل في مجملها دليلاً واضحاً على رغبة جميع المشاركين في هذه الندوة بكافة إنجذاتهم ومواقفهم السياسية بالمساهمة في إخراج المنطقة من هذه الأزمة في إطار من التفاعل الأسلامي والإنساني والتعاون الأخوي في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء التي تكفل لكل ذي حق حقه. وإننا إذ نعتبر هذه التوصيات بمثابة مساهمة متواضعة وجادة من مركز الدراسات العربي - الأوروبي في باريس لإحقاق الحق مبتلهين إلى المولى عز وجل أن يلهم الجميع الحكمة والموعظة الحسنة لما فيه الخير والصالح والسلام والاستقرار للمسلمين وللناسل أجمعين^(١).

شاركت جريدة «عكاظ» السعودية في هذه الندوة وكتبت نقول^(٢):

نظم مركز الدراسات العربي الأوروبي بالعاصمة الفرنسية باريس مؤتمراً هاماً بعنوان «مؤتمر الجزر العربية - أبو موسى - طناب الصغرى - وطنب الكبرى - أسباب النزاع ومتطلبات الحل» يشارك فيه عدد كبير من السياسيين والمتخصصين الذين ألقوا الضوء على هذه القضية الاستراتيجية من بينهم الدكتور صالح بكر رئيس المركز والدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية والدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشورى المصرى وغيرهم. وقد افتتحت الندوة بكلمة الدكتور

١ - الاتحاد - ١١/٦ - ١٩٩٣م.

٢ - عكاظ ١١/١١ - ١٩٩٣م.



صالح بكر الطيار التي أشار فيها إلى أن قضية الجزر الثلاث المشار إليها هي قضية هامة وحساسة تشغل بال جميع المخلصين من المتهمين بشؤون الخليج في العالم لما تتميز به هذه القضية من أهمية بالغة ليس على المستوى الخليجي فحسب بل على المستوى الدولي. وأضاف أننا لا نهدف من هذه الندوة زيادة حدة التوتر بين الأطراف المعنية بل الرغبة الأكيدة في البحث سرياً عن أسلوب علمي وعملي لحل هذا الخلاف الذي يندرج في حال بقاءه دون حل بحدوث تطورات سلبية تهدد إمكانيات المنطقة وثرواتها البشرية والمادية. وقال: كفى منطقة الخليج ما شهدته من مآسى الحروب التي عصفت بها وبقدراتها، أن الأوان لتعيش دول المنطقة وشعوبها في سلام وتفاهم تام من خلال الأخوة التي يبحثنا عليها ديننا الحنيف دون الرغبة في السيطرة أو إبراز عقدة التفوق. إن تلك الحروب التي لم تخلف وراءها سوى أطفال يتامى وأمهات ثكالي كافية لأن تشكل هاجساً لدينا ولدى كل المخاضمين للعمل على نزع أسباب أى توتر ونزاع محتمل.. خاصة وأن هناك من القواسم المشتركة التي تفرض على قيادات هذه المنطقة أن تحافظ على شعوبها وأمنها وسلامة أراضيها والعيش في سلام، ويأتى في أول هذه القواسم المشتركة الدين الإسلامى الحنيف الذى تؤمن به كل شعوب المنطقة والذى تدعو تعاليمه ومبادئه بشكل واضح وصريح إلى السلام وإلى احترام حسن الجار وإلى احتفاظ كل صاحب حق بحقه وإلى نبد العنف والكراهية وإلى إحلال الوئام والمحبة بين الأشقاء^(١).

وأضاف قائلاً: لقد طال النزاع حول هذه الجزر وطال الخلاف بين الأطراف المعنية ولذا حان الوقت لإيجاد حل سلمى لهذه القضية دون الاعتماد على أية قوى خارجية قد تتربص بنا وبمقوماتنا. وقال الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة الدول العربية لقد آن الأوان أن تأخذ قضية الاحتلال الإيراني بالقوة المسلحة للجزر العربية الثلاث والتي بدأت قبيل الإعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٣٠ ديسمبر ١٩٧١ استمرت طوال الـ ٢٢ عاماً الماضية طريقها إلى الحل السلمى المبني على قواعد القانون الدولى والمبادئ الإسلامية التي تحكم العلاقات بين دولتين تجمعهما منظمة المؤتمر الإسلامى. وأشار الدكتور عبد المجيد أن الإمارات تركز في شرعية سيادتها على هذه الجزر على عدة حقائق أهمها:



عروبة سكان هذه الجزر حيث أن لغتهم عربية وروابطهم الأسرية والتجارية وثيقة ومباشرة مع الساحل العربى للخليج وكما أنهم ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة فى دولة الإمارات: ولأى سكان هذه الجزر لحكام الشارقة ورأس الخيمة. وحيث أن حياة الإمارات للجزر كانت فعلية ومتواصلة وهادئة. وبالمقابل فإن إيران لم تمارس أى مظهر من مظاهر السيادة على من الجزر الثلاث. ومن المستغرب قانوناً أن الادعاءات الورقية لا تكفى لإراحة السيادة القائمة على الحياة الفعلية للإقليم. رفع أعلام إماراتى الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر ووجود ممثلين لحاكمى الإماراتين فى الجزر بصفة مستمرة واستيفائهما رسوماً معنوية عن الأنشطة الاقتصادية منها فضلاً عن وجود مرافق عامة تابعة للإمارتين جزيرتى أبو موسى وطنب الكبرى وقيامهما بمنح الامتيازات لاستخراج الثروات المعدنية والنفطية فى الجزر الثلاث ومياهما الإقليمية^(١).

وأشار الدكتور عبد المجيد إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة بذلت جهوداً سلمية مستمرة منذ وقوع العدوان الإيرانى على الجزر فى مختلف المحافل الدولية الإسلامية والدولية للتوصل إلى حل سلمى لهذه القضية مع إيران وكان آخرها فى الاجتماع الثانى الذى عقد فى أبوظبى فى سبتمبر ١٩٩٣ بين ممثلى إيران والإمارات العربية المتحدة. وازاء تعذر إحراز أى تقدم فى هذه المفاوضات الثنائية أكد وزير خارجية دولة الإمارات فى خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة استعداد بلاده لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف الأمين العام لجامعة الدول العربية قائلاً: برغم الرغبة التى عبرت عنها دولة الإمارات فى عدة مناسبات من أجل إيجاد حل سلمى لمشكلة احتلال إيران لهذه الجزر فإن إيران لم تستجب بعد لهذه الرغبة ما يدعو إلى طلب تأييدكم على ضوء الدراسات والوثائق لموقف دولة الإمارات العربية أودعمها فى تأكيد سيادتها على الجزر. وحول موقف القانون الدولى من الأزمة قال الدكتور مفيد شهاب بأن القانون الدولى يتعامل بصفة عامة مع ظاهرة الحدود بطريقه مختلفة عن غيرها من الظواهر والقضايا الدولية.

وأضاف أن الجزر الثلاث خصصت منذ أوائل القرن الثامن عشر أى منذ نشأت

إمارات ومشايخات الخليج العربي إلى دولة «القواسم» وإن السيطرة على الجزر قد قسمت بين فرعى قبيلة القواسم فأصبحت جزيرتا «صرى ومنجام» تابعيتين لقواسم لجنة. في حين صارت جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لقواسم ساحل عمان «رأس الخليج والشارقة فيما بعد» وبقيت هذه السيادة مستمرة حتى تاريخ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي في أواخر الستينات من القرن الحالى. ثم يقدم الدكتور مفيد شهاب الأدلة بشأن سيادة القواسم على الجزر وهى الرسائل المتبادلة بين حاكم قواسم الساحل والمسؤولين البريطانيين فى الخليج واعتراف بريطانيا بسيادة القواسم على تلك الجزر، ووجود مظاهر السيادة العربية كجباية الضرائب وخدمات التعليم والصحة والاحتجاجات الرسمية التى وجهها العرب فيما يتعلق بأى انتهاك للسيادة العربية على الجزر وكذلك قيام حاكم الشارقة بمنح امتياز للتنقيب عن المعادن عام ١٨٩٨ لحدى الشركات الأجنبية فى أبو موسى وأخيرا أن حاكم الشارقة قد أنشأ منذ السبعينات من القرن الماضى استراتيجية خاصة له فى جزيرة أبو موسى. أما فيما يتعلق بالجانب الإيرانى فقد أورد الدكتور شهاب أن المطامع الإيرانية فى الجزر الثلاث قد ظهرت بشكل واضح منذ أوائل القرن الحالى وتحديدًا من عام ١٩٠٤ حين نارعت إمارة الشارقة سيادتها على جزيرة أبو موسى. ويدحض الدكتور مفيد شهاب الحجة الإيرانية المتعلقة بعدد من الخرائط البريطانية التى أشارت إلى تبعية الجزر للسيادة الإيرانية ومنها تلك الخرائط التى قدمتها وزارة الخارجية البريطانية عام ١٨٨٦ لشاه إيران وظهرت فيها الجزر باللون الفارسى، حيث يقول الدكتور شهاب إن تلك الخرائط هى من نوع الخرائط الخاصة التى تستخدم لأغراض الملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود. إن هناك خريطة إيرانية صادرة عام ١٩٥٢ أشارت بوضوح إلى تبعية الجزر لإمارتى الشارقة ورأس الخيمة وليس لإيران، وأن الاستناد إلى خريطة بريطانية أمر لا يستقيم نظرا لأن بريطانيا اعترفت على الدوام بتبعية هذه الجزر للجانب العربى. وأخيرا يفند الدكتور شهاب أسباب النزاع على الجزر الثلاث على ضوء مبدأ احترام السلامة الإقليمية. ويعبر الدكتور أرسلان محمد أحمد عن وجهة النظر العربية عموما فى مسألة أزمة الجزر الثلاث، وهو ينطلق من بحث الأهمية الاستراتيجية - الجيوبوليتيكية، والجيو - اقتصادية للملكية الجزر الثلاث لأنها تمثل موقعا جغرافيا مهما في توفير الحماية الاستراتيجية العسكرية وتأمين قسط وافر من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج العربى، وقد أصبحت الجزر اليوم أحد بؤر

التوتر في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية بسبب السيطرة العسكرية الإيرانية عليها ومحاولة إيران تغيير الملامح التاريخية والتركيب الديموغرافية - السكانية - فيها باعتبارها جزرا عربية أصيلة ولازال ارتباطها الجيو - بولتيكى يجسد ملكيتها القانونية الشرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. فالوضع الجغرافية - السياسية للجزر تثبت كون الجزر عربية والوضع التاريخية - السياسية تقدم الدليل الثانى على ملكية الجزر عربيا، ويستعرض الدكتور أرسلان حركة الهجرة السكانية مابين الساحل العربى للخليج والساحل الإيرانى التى رافقت الفتوحات الإسلامية ويقول إنه بعد سقوط الدولة الصفوية فى إيران سنة ١٧٢٢ ضاع نفوذ السلطة المركزية مما ساعد على تعزيز وتزايد حجم الهجرة العربية من عرب الخليج نحو تلك الشواطئ باعتبارها جزءا من وطنهم الجغرافى وكونها مواقع آمنة بسبب الظروف السياسية المختلفة التى عاشتها شبه الجزيرة العربية واليمن تاريخيا.

يقول الدكتور أرسلان فى مداخلته: «إن قضية السيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الكبرى وأبو موسى، فى ظروف النزاع السياسى الراهن إنما هى فى جوهر الحقيقة مسألة سيادة وطنية وذات جذور تاريخية يمتد فيها عمق هذا الصراع إلى قضايا استراتيجية بالغة الأهمية لكون هذه الجزر تشكل تحديا فى أهم عمر من عمارات الملاحاة الإقليمية العربية والدولية على مدخل الخليج العربى»، ويختصر يشدد الباحث على أن الملكية السياسية التاريخية والجغرافية وبالوثائق الرسمية تثبت حتى عهد قريب ومنذ عام ١٨٣٥ تبعيتها لأبناء العمومة من قبيلة القواسم فى إماراتى رأس الخيمة والشارقة وفق المراسلات والمستندات التاريخية المتداولة مع الحكومة البريطانية.

الخاتمة:

تحدثنا في هذه الدراسة عن موضوع هام ألا وهو أطماع إيران وادعاءاتها واحتلالها للجزر العربية ومن خلال تعرضنا لهذه الدراسة أبرزنا مجموعة من النقاط التاريخية الهامة التي تبرزه وتوضحه الوثائق التاريخية وتؤكد على سيادة ملكية الجزر العربية للإمارات.

أوضحنا بأن مسألة الجزر العربية تعتبر من أهم الحلقات في العلاقات العربية - الإيرانية وفي أمن الخليج العربي، كما يتضح لنا من الدراسة الدور البريطاني المزدوج في الأحداث التاريخية حول الجزر العربية. وأن الملكية السياسية والتاريخية والجغرافية والوثائق الرسمية تثبت حق الإمارات في الجزر العربية. ورأينا من خلال دراستنا كيف أن إيران قامت بالتهديد ثم الاحتلال العسكري للجزر العربية، وأن هذا الاحتلال يشكل خطراً حقيقياً على أمن الخليج العربي لأنه يمر مائى استراتيجى حيوى وبفضل ما تحتويه من النفط.

حل مشكلة الاحتلال الإيراني لا يحسمها السلاح ولا الحرب، وبغض النظر عن الوقت الذى قد يتطلبه أى مسعى لإنهاء الاحتلال الإيراني فى ظل الانعكاسات الدولية الإقليمية، تبقى الطرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض النجح الوسائل للتوصل إلى حل لقضية الجزر العربية وإن منطق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المجاورة، لقد لعبت القوى الاستعمارية المسيحية دوراً مهماً فى خلق النزاعات العربية - الإيرانية، وأن الأوان لكى يحل العرب والإيرانيون هذه المشكلات سلمياً بعيداً عن تأثير وتوجيه تلك القوى المعادية للإسلام والمسلمين.

يجب أن يكون الحل لمشكلة الجزر وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية وقبول طرفى النزاع مسبقاً للجوء إليه والرضوخ للحكم الصادر عن هيئة التحكيم. فهل تقبل إيران بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ وبذلك تنهى العداء والتوتر فى العلاقات العربية - الإيرانية وتعمل على جمع صفوف المسلمين فى المنطقة أم تستمر السياسة التوسعية الإيرانية القديمة المعادية للعرب؟ هذا ما سوف تثبته الأيام القادمة.

أتمنى من الله العلى القدير أن أكون قد تناولت الموضوع كما يجب والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

روتterdam . هولندا



الفهرس

الصفحة

٥	مقدمة
٧	الفصل الأول - السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية ١٩٧٩ - ١٩٩٢ .
٤١	الفصل الثاني - الاحتلال الإيراني لجزيرة أبوموسى ١٩٩٢
١٤٣	الفصل الثالث - سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيراني لجزيرة أبوموسى ١٩٩٢ - ١٩٩٧
٢٧١	الفصل الرابع - موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٧ .
٣٤٧	الفصل الخامس - الموقف العربى من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٧
٤٢٣	الفصل السادس - الموقف الدولى من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٧
٤٩٠	الخاتمة





المؤلف

○ من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة
○ يعمل في جامعة روتجرام الإسلامية - هولندا
○ حاصل على الليسانس من لبنان والماجستير والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية
○ من مواليد أبو ظبي 1950
○ عمل في دائرة الإسكان والمستقرات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970-1972 ثم مديراً للعلاقات الثقافية والمكتبات العامة في وزارة الإعلام والثقافة بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979-1984
○ ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984-1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الظفرة الحسنية في أبو ظبي - كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ثم حصل على جامعة الكويت ، ويعمل حالياً في جامعة الإمارات الإسلامية في هولندا مشرفاً ورئيس تحرير مجلة دراسات إسلامية وعضو في الاتحاد المؤرخين العرب وحتى الآن
○ صدر له أكثر من اثني عشر كتاباً من أربعين بحثاً معظمها في التاريخ العربي والدراسات العربية

مقتويات الجزء الرابع

تتناول الدراسات في هذا

الجزء الرابع ستة فصول هي :

الفصل الأول : السياسة الإيرانية تجاه

الجزر العربية

الفصل الثاني : الاحتلال الإيراني للجزر

أبو موسى 1992

الفصل الثالث : سياسة الإمارات تجاه

الاحتلال الإيراني للجزيرة أبو موسى

1992-1997

الفصل الرابع : موقف مجلس التعاون

من الاحتلال الإيراني للجزر العربية

1992-1997

الفصل الخامس : الموقف العربي من

الاحتلال الإيراني للجزر العربية 1992-

1997

الفصل السادس : الموقف الدولي من

الاحتلال الإيراني للجزر العربية 1992-

1997

Bibliotheca Alexandrina



0350900

